

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

نور الانوار

لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف به ملاحيون

مع شرح

قمر الاقمار

للعلامة محمد عبد الحليم الأحمدي

قد قمنا بوضع حاشية قمر الاقمار على نور الانوار وجواب سوال نور الانوار،
والنسخة الجديدة تمت ازبكتها الجديدة، وتصحيح كتابتها تحت اشراف هيئة العلماء
وبوضع حاشية كل صفحة وفق الصفحة. وانا قد بذلنا جهدنا الكثير ولعرنا لجهدا
في تصحيحه وتخرجه، فله الحمد والمثنة على ذلك

مكتبة رحمانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نور الانوار

لِلْعَلَّامِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ الْخَلِيفَةِ الْأَخِيرِ صَلَوَاتُكَ الْكَافِيَّةُ

مع شرح قمر القمار

لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف به ملا جيون

ابن ابوسعید بن عبد اللہ الحنفی الصديق الامي تهوى الذى
هو الاستاذ لسلطان ابن السلطان للغازى العالم الكبير

المتوفى سنة مائة وثلاثين بعد الألف هجرة سيد المرسلين ١١٣٠
شوروم - والى كتاب گھر

چوک انداز بازار نزد جامعہ گورنمنٹ لاہور 4441613-14

مکتبہ رحمانیہ

اقراسنٹر غزنی سٹریٹ - اردو بازار - لاہور

مِزَانُ الْأَبْصَاحِ مِشَاهِدَةُ صَوَائِرِ أَرْزَقِهَا مِنْ فَرْقِهَا مِثْلُ نَوْرِ الْأَنْوَارِ فِي شَرْحِ الْمِيزَانِ

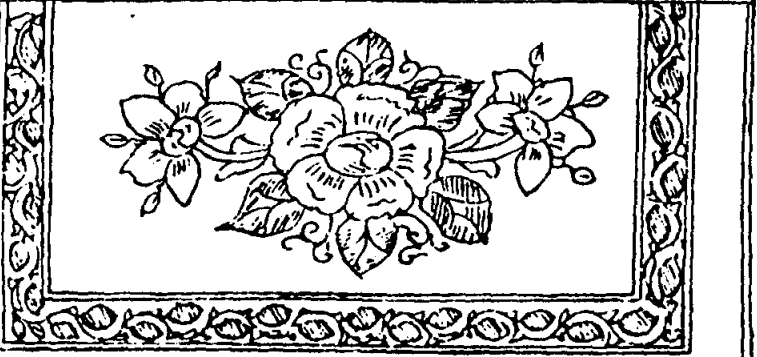
١	دفعه تعنيف الشرح وتنبهته	٢	سألى الهداية وأقامها	٣	أوصى الشريعة بيزال لأفراط والتفريط	٤	هو مجموع علم أصول الفقه
١٠	أدلة الشروع وأصوله	٣	الكتاب والسنة والإجماع لامة	٥	استنباط القياس من أصول الفقه	٨	نظرا والقياس المستطعم من الكتاب
١١	بطلان القياس المستطعم من الإجماع	٤	تعريف الكتاب وما يتعلق به	٦	نقل القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم	٩	تمهيد تقديم القرآن بعد بيان مقصده
١٢	أطلاق نظم القرآن ومناه	٥	نظم النظم من حيث المعنى واللفظ	٧	الحاشية على القرآن والمؤول	١٠	الحجة والمشكل والمجمل والمشتاب
١٣	الحقيقة والمجاز والصريح والكنائية	٦	مفرد فظ طريق ذوي المجتهد	٨	الأسكان بالنص بأشارته وبكيفية اقتضائه	١١	شرح ذلك الموضع المملوء بالتزويد لأحكام
١٤	تعريف الخاص وتقييده ونظيره	٧	تجسيم الخاص بتبني ذلك المحصور بظن	٩	التفريعات المختلفة فيما بين المشتب	١٢	إطلاق نظم الولاء والتزويد للنسب
١٥	إطلاق نظمها ونظم آية اللغات	٨	إطلاق تأويل القرآن وبلا طهار	١٠	كون الخاص على سبع تفريعات	١٣	إطلاق العصاة عن المذوق
١٦	صحة إيقاع الإطلاق بعد كحل	٩	وجوب مهر المثل بغير العقد والمقوضة	١١	أقل المهر عشرة دراهم	١٤	دلالة صحة الإطلاق على مسائل
١٧	عدم سريان الوجوه بدون الفعل	١٠	كون المأموه به متمتعاً قبل الأمر	١٢	دلالة الوجوب	١٥	استصحاب الوجوه لتأويل الأمر
١٨	دلالة الإجماع والمقول على جواز الأمر	١١	تحقيق الأمر في الأباحة والنسب	١٣	الأخلاق لفظ الأرضي مستلزم الأمر	١٦	احتلال الأمر بالتردد
١٩	قول ملحق بنسب	١٢	قول ملحق بنسب	١٤	دلالة اسم الفاعل على المصدر	١٧	عدم احتلال اسم الفاعل لتكرار
٢٠	أدلة على الساقط من مذهب اليه	١٣	استعمال الإداء والتفويض كالزجر	١٥	وجوب القضاء بما يجب به الأمر	١٨	أن لا يصح الاحتكام إلا بالصوم
٢١	كون الإداء مالا وقاصدا	١٤	الإداء والتبعية بالقضاء	١٦	مرد عين المتعصب	١٩	قضاء تكبيرات العيد للركوع
٢٢	وجوب الفدية على الصلوات للاحتياط	١٥	صحة المقصوب بالمثل أو القيمة	١٧	عدم ضمان القصاص بالقتل	٢٠	كون المأموه به موصوفاً بالحس
٢٣	الزواج الحسن ليس به وليه	١٦	الفدية التي يتبني بها العبد	١٨	كون نية الزوجية شرعية	٢١	أن الأمر نوعان مطلق ومقيد
٢٤	كون الأمر القيد أربعة الشرائع	١٧	اختلاف الوقت في عدمه وعرضه	١٩	أدعاء القضاء في ضيق الوقت	٢٢	نية المسافر والمريض للعموم
٢٥	نية سهم النفل للمسا فر	١٨	أن سبب القضاء هو سببه كالأداء	٢٠	الفدية للمعين والنذر المطلق	٢٣	اشتراط التبييت في رمضان
٢٦	كون وقت الموت مشتبه الحال	١٩	تعيين أشهر الحجز العام كالأداء	٢١	أداء الحج بمطلق النية	٢٤	خطاب الفقهاء بأمر الدين بالشرع
٢٧	خطا بالفقهاء بأمر الدين بالشرع	٢٠	الذهب بالصحيح في حق خطا بالفقهاء	٢٢	النية كالأمر في كونه من الخاص	٢٥	كون القيمة عليه نوعين
٢٨	الأحوال الحسية	٢١	أخلاق التحسين والإفعال الشرعية	٢٣	أن لا تثبت حرمة المأموه بالزنا	٢٦	أن لا يقيد القنص بالملك
٢٩	أن لا يكون من الحسية سببا للرخصة	٢٢	أن لا يملك الكافر ولا المسلم إلا ما	٢٤	حكم العامر بما يتبادله قطعا	٢٧	حكم حديث الثر بنبي
٣٠	أن العامر مسأ للخاص	٢٣	العمل لشبه الاستثناء والسخو	٢٥	الدين النماز والجمعة لليبعين	٢٨	العامر لمخصص بالمعص
٣١	من وما يحل من العامر والمخصص	٢٤	كون كلمة من عامة	٢٦	أنكل للعموم إلا فراد	٢٩	دخول كلمة كل على الذكر والعرف
٣٢	كلمة الجميع لهم الإجماع دون الفراد	٢٥	حكم استعمال كل ومن	٢٧	مفهوم الصفة عموم أو خصوص	٣٠	مفهوم فكرة التي هي صفة
٣٣	التعريف بالعامر أو الإضافي	٢٦	ما أدى الجميع ما ألقى الاثنين	٢٨	المتك في ابتداء أفراد مختلفة	٣١	حكم المتك في التبيين المتبادي
٣٤	لا عموم للمشتزك	٢٧	تأويل المشتزك	٢٩	حكم المؤول والظاهر	٣٢	تعريف النص والمفسر
٣٥	تعريف المحكم وحكمه	٢٨	تأويل المحكم	٣٠	تعريف الحجة وحكمه	٣٣	تعريف المشكل وحكمه
٣٦	تعريف المجمل وحكمه	٢٩	تعريف المتشابه وحكمه	٣١	تعريف الحقيقة والمجاز وحكمها	٣٤	كون لفظ الصاع عام أو خاص
٣٧	علامة معزة الحقيقة والمجاز	٣٠	نفي امكان العمل بالحقيقة مستطفا	٣٢	اشباح الرطحي دين العقد	٣٥	اجتماع الحقائق والمجازي
٣٨	حكم الاستيمان على الأبناء والموالي	٣١	حكم الاستيمان على الأبناء والموالي	٣٣	حكم الخلف بعمام وضمانهم في الأمان	٣٦	حكم الخلف بقول غير موكوفهم
٣٩	حكم من قال بعد على من مرجح	٣٢	نفي اتصال السبية والمقتل	٣٤	تعريف السب لفظا ومسلحا	٣٧	حكم الخلف بان لا يقع قدس الله
٤٠	حكم الخلف بان لا يكلم من الصبي	٣٣	كون الحقيقة مستقلة والمجاز متعارف	٣٥	حكم الخلف بان لا يكلم من الخلف	٣٨	حكم قول الرجل لمبة هذا ابني
٤١	تعريف الحجة الحقيقية والمجاز	٣٤	قوان العمل بالمجاز وتزله الحقيقة	٣٦	حكم الخلف بان لا يكلم كلهما	٣٩	حكم الخلف بان لا يكلم كل الفاكهة
٤٢	نفي اتصال الأعمال بالنيات	٣٥	قضاء رفع عن استلزام الخطأ والنيابة	٣٧	حكم التمر بغير التمسك إلى الأعيان	٤٠	مقتل الحرين بالحقيقة والمجاز
٤٣	الأراد للملك ولطف الجملة	٣٦	ألفاء للملك والالتصيق	٣٨	ألفاء لمعص العاود ونحوه للشرع	٤١	ألفاء لكلمة قد ويصنع إلى اد
٤٤	نيل نبات ما بعده وأعراض ما قبله	٣٧	حكم للاستعداد ذلك بعد النفي	٣٩	نفي الاستيناف والخطبة الشك	٤٢	الأنشأه احتمال الخبر
٤٥	عدم صحة التزويد في البيع والأجارة	٣٨	أن اليهود من المال الذي كفارة	٤٠	قوله تعالى ان يقتلوا أو يصلبوا	٤٣	أنواع الجنائيات لقطع الطريق
٤٦	كلمة أو بان يرد دين شيئين	٣٩	ألفاء بان لا يكلم أحدا إلا فراد	٤١	حكم اللغة كالي	٤٤	مواضع استعمال حتى في الأفعال
٤٧	أخرون الجوزون الباء للاصاق	٤٠	ألفاء للتبعيض والزيادة	٤٢	استعمال على في الشرط	٤٥	مفهوم حتى وتبديض من
٤٨	دخول الغاية تحت المتعيا	٤١	في للظرفية	٤٣	أسماء والنظرف ومقارنة مع	٤٦	أسماء لكان المحذور

١٣٥	كم للعدد	١٣٢	تو للشرط وثبت للسؤال	١٣٣	استعمل اذا ان شرطه ولو الت	١٣٢	تو للشرط
١٣٦	عدم تناول جمع المذكر للاثبات	١٣٦	تناول جمع المذكر للاثبات	١٣٦	ذكالة اذا او متعلق بمو لموان	١٣٥	حيث وابن للمكان
١٥٠	مقالا لباردة والاشارة معا	١٥٠	الاستدلال بأشارة النص	١٣٩	الاصلي الكلام المصريح	١٣٤	تريف النسيئة وحكمها
١٥٣	النائب باقتضاء النص	١٥٣	أصل ذلكا فإيات بلكة النص	١٥١	النائب بدلالة النص	١٥١	النائب للإيابة
١٦٢	دون المطلق لم لا على المقيد	١٦٠	دخول شرط التعليق في التعليق	١٥٤	ذكر وجوه الفاسدة	١٥٥	الامر بخبر برؤية مملوكة
١٦٣	كون القتل من لعظم اكبار	١٦٣	المقيد بعينه الشرط	١٦٣	عدم حمل المطابق على المقيدة	١٦٢	كفارة النسل والظهار واليمين
١٦٤	عدم كلام المذبح والذمر	١٦٦	مخرج العام لمخبر الجرام	١٦٥	أن لا يجب الزوجة على العبي	١٦٥	ذوقه العرايل والأحوال والمعرفة
١٦٩	العزبة والريضة	١٦٩	الأحكام المشروعة	١٦٨	أقتضاء الامر بالشئ والمنع عنه	١٦٤	أجمع المضاي الى الجماعة
١٤٤	حقيقة الاستباحة	١٤٢	نوع الحقيقة والمجاز	١٤١	سفن الهدي والزوائد الفل	١٤٠	الردية والواجب والسنة
١٤٨	أسباب العقوبات للحكم والنفقات	١٤٤	أسباب الأحكام المشروعة	١٤٦	مواضع سقوط حرمه الخمر والميتة	١٤٥	للتشريع السابقة من الخمر والميتة
١٨١	وجوب العمل بالكتاب في العنة	١٨٠	أزمة نقل الآثار	١٤٩	أقسام السنة	١٤٩	أقسام مضان عمدا
١٨٥	شروط الراوى	١٨٣	جهالة العبد الة	١٨٣	حديث المصافة	١٨٢	أقسام الرواية
١٨٨	الانقطاع وهو ظاهر وباطن	١٨٨	الشرط في الإسلام	١٨٤	أن الكبار في سبيع	١٨٦	تريف الضبط والفرق والاحتفظ
١٩٥	العلم من غير الراوى	١٩٠	عدم مطلق خبر الواحد	١٩٠	جعل الخبر في محله صحة	١٨٩	أقسام الرواية
١٩٩	فرق التراض بين القياسين	١٩٤	ذوق التراض بين الحجج	١٩٦	العلم بالندب والندب	١٩٦	العلم بالمعتمد والمطر
٢٠٣	الفتى في حديث ميمنة	٢٠٢	الفتى في حديث بريرة	٢٠١	أولوية المثبت من الثاني	٢٠٠	كون المنازعة بينا للمعتمد
٢٠٦	الاختلاف في خبر من لعموم	٢٠٥	أختال بيان الجمل والمنفرد	٢٠٥	أختال البيان للحجج باقسامها	٢٠٣	ذوق التراض بين الخبرين
٢١٠	استدلال الاستثناء الى ما يليه	٢٠٩	كون الاستثناء متصلا ومنفصلا	٢٠٨	عمل الاستثناء بطريق المعارضة	٢٠٤	عدم صحة التراض في تخصيص العام
٢١٥	أقسام المنسوخ	٢١٣	المنسوخ بالكتاب في السنة متفق	٢١٣	أقسام ما لا يصح فاسحا	٢١٣	الناس لا يصح فاسحا
٢١٩	الفرق بين الزمان الميم وغيره	٢١٨	العمل بالراى	٢١٤	تقسيم الوحي	٢١٤	أقسام الترخيص على فقه عليه وسلم
٢٢٥	أقسام الإجماع بأفاق الكلام والوقت	٢٢٢	استدلال كون أهل الإجماع	٢٢١	أقسام ما لا يصح فاسحا	٢٢٠	وجوب تقليد الصحابي عند عدمه
٢٣٢	شرط القياس وذكره وذكره	٢٢٨	أقسام القياس بأحاديث	٢٢٨	كون القياس صحة عقلا وعقلا	٢٢٦	أقسام أهل الإجماع
٢٣٥	أقسام ما ثبت بالتعليل	٢٣٣	الاحتجاج بما لا شك في ظاه	٢٣٢	الاحتجاج بالوصف المختلف فيه	٢٣٢	الاحتجاج بتراض الأقسام
٢٣٨	تقديم القياس على الاستحسان	٢٣٨	تقديم الاستحسان على القياس	٢٣٤	أقسام استحسان	٢٣٦	تقديم القياس على الاستحسان
٢٤٢	امتناع الحكم لعدم العلة	٢٤١	خطأ المجتهد وصوابه	٢٤٠	شرط الاجتهاد	٢٣٩	أقسام ما يقاس على الحق
٢٤٥	المنافضة	٢٤٢	أقسام المناظرة بالاستقراء	٢٤٣	أقسام المناظرة	٢٤٣	تفسير موانع الحكم
٢٦١	المعارضة والتغير	٢٦٠	القلب الميم بالعكس	٢٥٩	كون الشئ دليل على فسخه العكس	٢٥٨	المعارضة
٢٦٥	استحقاق الشفعة	٢٦٢	أقسام أحكامها ضيق على الآخر	٢٦٣	حكم كل الكلام في أصل وحده	٢٦١	تدبير الحكمة المعارضة الخالصة
٢٦٩	أحكام الميثمة بالحجج	٢٦٨	استعمال الحكم في الحكم الآخر	٢٦٠	الترجيحات الصحيحة والفاسدة	٢٦١	حكم تراض الترجيحين
٢٤٣	أقسام التيميم للمتنضين	٢٤٢	التصديق والافتراء على الزمان	٢٤١	الأصول واللاحق والزوائد	٢٤٠	حقوق الله وحقوق العباد
٢٤٤	ثلاثة أوصاف العلم الشرعية للحقيقة	٢٤٤	السبب المجازي والحقيقي	٢٤٣	المجاز الميم الخالص	٢٤٣	تبيين القياس
٢٨١	الفرق بين السبب والدليل	٢٤٩	كون علة العلة علة	٢٤٨	عقد الأجزاء	٢٤٨	أقسام الزوجة قبل منة الحول
٢٨٦	أقسام الشهية والعقلية	٢٨٥	أقسام العقل لأقسام الأهلية	٢٨٢	الأقسام في باب الزنا	٢٨٢	شروط حكم الملك والأقسام
٢٩٢	أقسام الأهلية بوزن العقل	٢٩١	أقسام السابدي	٢٨٤	أقسام الأمور المعترضة على الأهلية	٢٨٤	أقسام السبب المياقي بعينه ولا بعينه
٢٩٦	أقسام الاعتق والاعتق والرق والكتابة	٢٩٥	كون المرعية للعلم والاعتق	٢٩٠	حكم قراءة التأييد وكراهة قهقهة	٢٩٣	أقسام ما استهلك من الأموال
٢٩٩	ذوق الاعتق على غرض أو وارث	٢٩٨	أن لا يجب إيمان مع التلميع	٢٩٤	قتل الحر بالعبد قصاصا	٢٩٤	الذمة والولاية والحل
٣٠٣	وجوب القضاء للزوجين	٣٠٢	كون القضاء غير مودود	٣٠٢	أقسام أهلية المملوكة بالموت	٣٠١	عدم صحة الكفالة بالدين عن الميت للمسلم
٣٠٦	تعريف الهزل والجحد	٣٠٣	جعل البكر والوكيل والمأذون	٣٠٣	أقسام الشفع والأمة بالاعتق واليمين	٣٠٣	حكم الأقسام للميت في أحكام الأسرة
٣١٠	أقسام مهر المثل في الصور الثلاث	٣٠٩	أقسام لزوم الاعتق بطلان العقد	٣٠٨	عدم صحة البيع بالأسمية البذل	٣٠٤	حكم البيع وبطلان الهول
٣١٥	أقسام الأكره	٣١٢	أقسام انعقاد بيع الخاطي	٣١٢	تعريف السفة وحكمه	٣١٠	أقسام دفع الطلاق ووجوبه بالمال والجافا
٣١٨	عدم سقوط الحرمة لمن لا كراهة	٣١٤	أقسام التيميم	٣١٤	أقسام الكراهة وأقسامه	٣١٠	أقسام دفع الطلاق ووجوبه بالمال والجافا
٣٢٠	أقسام المنظر في ذمة الميت المرحوم	٣٢٠	أقسام الكفالة المحضة للميت العلامة	٣١٩	أقسام مسند قهر الأقسام	٣١٨	أقسام دفع الطلاق ووجوبه بالمال والجافا

اسے درکاشہ قولہ
 ائلا اعل درجہ المصنف
 والمآرب جمع المآرب
 من الابوابی کما جرت
 والمراد بالمآرب فانها
 ما يحتاج اليها الناس
 قولہ وقد بنا
 فرت اسے قدیم من
 الزمان والاختلاف
 بالسریرین عضی
 جتن اذم
 قولہ من غیر تعرض لے
 تعرضا کثیرا قولہ
 منہ اسے من الشرائع
 قولہ ذلك
 اسے کثر الشرائع
 قولہ الحما
 نے المراح محمل
 بارگہ قولہ
 فاذا انقضا جاعة الخصال
 من الخصال ودرست
 صادق وانفصل في
 الصراح يقال طلعه
 ونلعان بالسریرین
 من غلصان ودرست
 وکریم من واحد
 وجمع یحسان والتخلف
 جمع الخلفیہ انیت
 الصالح والاقرار
 خواہستن چیزے
 بے فکر و اندیشہ
 والتخلف کما کہنا بحسب
 العظیم والمراد بے
 ترتیب الشرائع لا ساف
 حاجت ہواں کردن
 وبقال بوجہ حاجت
 اسے قضیتہا و التوفیق
 درست وادین کے
 راہکارے والوجہ
 بالحق طریقہ فذات
 وحقیقت ۱۲
الاستیما
 شرح
 نور الانوار
 اسے مستحب
 اسے حالتہ النبی
 کان علیہا قبل
 حالتہ الطاریۃ
 ۱۲ منہ

بسم الله الرحمن الرحيم - اسے اصل علی اہلبا و بعد فہند حاشیہ نور الانوار فی شرح المناسبات فقہ الاقمار لنور الانوار مقبلا و اسے
 العصبان محمد عبد الحکیم الراعی رحمۃ اللہ علیہ من ولد الانصار اعاظم رحمۃ اللہ علیہ الدوا عند قراۃ الفطن المجد
 المولوی کبیل احمد من سکان اسکندریہ فوصانہا اذین الشرور ذلک الشرع علی وترودہ الی بہا کشف لمطالب الاصول و توضیح للمبانی والفصول متنبیح
 لتطویر الکتاب کونج اسرار الوہاب دار لکات تحقیق منہا الوصول الی غایۃ تحقیق قداد وعت فیما لطیفہ سلم الثبوت و ہذا من آثار فوارح الرحمۃ
 و منقذہ الشارح حیث ذلک صحاب عوہیات المناہل من کلمہ عن الخطل والنواب فاجبت علیہ جزا الفصح القاصر من لاطعنا علی انکم امام الامورین و انکم تعلم
 ما فی السرور و یوفون الصغار و کبار و المرجع من الخلال ان یتفقوا لزم الخلاء لانسان فلو وقع منی فیصلوہ بحسن النیت والکتمان ولاستعین الا باہ
 فاذہ فیمن اعان لہ قولہ الوصول الفقد الخ الاصول جمع اصل و ہر لغتہ ما یتنبی علیہ غیرہ کا ابتداء السقف علی الجدار و قد قال الاصل علی الراجح کما قال
 ان الاصل فی الاستعمال بحقیقتہ
 قولہ القاعدة ہی قضیتہ کجیتہ منطبقہ
 علی جمیع جزئیتہ و ضوہا یتصرف
 و حکما بانہ القاعدة کما یقال ان
 الفاعل مرفوع اصل من الخوف علی
 الدلیل کما یقال ان آقا الزکوة اصل
 وجوب الزکوة و علی الاستصباح کما
 یقال طہارۃ الماء اصل و النیت علی
 بالاحکام الشرعیۃ العلیۃ عن اولیہا
 التخصیصیۃ ہذا جرد الاصل فی فاعل
 الفقد اسے اولیہ الکتاب والسنۃ
 ہوا جامع والغیاس و ما عدہ لقابوہ
 علم بقواعدہ و اصل بہا الی الفقد الشرائع
 جمیع الشریعہ و فی الطریقہ المحمودۃ و ہوت
 بالوضع الا تہی و المراد بالشرعیات
 من الفاعل و الاحکام و الاحکام جمیع
 حکم و ہونی الاصطلاح خطاب اللہ
 و متعلق بافعال الکلیفین افعالہا و غیر
 و قد یطعن علی ما ثبت ہذا کما وجہ
 ہوا و حرمۃ و غیرہ و ہوا المراد ہنا و الاحکام
 و ان و طلت فی الشرائع کما فیما لک
 لا یقتضی بہا ولا ساس بالفتح و ہذا
 فی الصراح قولہ و صیرا ی
 الاحکام و الشرائع فی النیات توفیق
 حکم کا استوار کردن - والدلیل بہا لزم
 التوفیق فی الوصول الی الجہول التوفیقی
 و البرہان ضرب من الدلیل و ہوا ترکیب
 من التوفیقیات فذکر الدلائل بعد
 البرہان و ذکر العام بعد الخاص
 و حکم ان یقال ان المراد بالبرہان
 الاولۃ العظیۃ و بالدلائل الاولۃ
 التوفیقیۃ و التوفیق محال ہ
 گردن انداختن و آراستن وادن
 واکلی بضم الاول و کسر لام تشدید
 الیاء جمع علیہ بالکسر و یکرر و کسر و زر
 باشد و التوفیق یعنی الاول یعنی توفیقہا
 و عادتہا و ہستی شکل کذا فی النیات
 و فعل المراد بالحق و التوفیق الاولۃ الشرع
 العظیۃ و التوفیق قولہ ہذا
 الرسوم اسے رسوم الشرع قولہ
 الی یوم الدین اسے یوم المحشر
 قولہ و اید الطار الخ التایید انتقویۃ و الاید توانائی و التین المرتفع المستحکم و در جاتہم اسے درجات العلماء و العلیۃ علی وزن قبیلۃ غیرتہ
 جمعت علی علین فی النیات علین غریبا سے بہشت و خانہا سے بلند بہشت و قیل طین اسم مفرست یعنی بہشت و تفسیل سدرۃ المتنبی و تفسیل
 قائمہ العرش الیمینی و شہد بہم اسے للعلماء و الفلاح رستگاری قولہ و ناہیم الخ التایید من زامی العجالی و توفیق التایید من یارہ و المجتہدون ہ
 کا امام الاکمل و لا حوالہ الی قدیم الی حقیقتہ رحمۃ اللہ علیہ فاذہ من التابیین بالافاق کذا فاذہ العلماء القاری فی شرح الرطامن التابیین و بعض من تبعہم
 کا محمد و محمد کذا قبل قولہ و اجزا سے اخصو التین یعنی الیم و سکون التابیین بہشت و استوار و جائے بلند و رخت و مجازا یعنی عبارات
 کتابے کہ شرح آل نواں کر و کذا اسے النیات و التکت بالکسر یعنی کثرتہ و فی التوفیقۃ العظیۃ الشان و الدررۃ العلم و کتب الشارح بید و علی الدررۃ
 ۱۲ منہ

نور الانوار مع قلمہ فہند و جواب سوال ۴ دیباجۃ الشرح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل اصول الفقه مبنی للشرائع والاحكام اساسا لعلوم الحلال والحرام
 صديقه هامة وثقة بالبراهين والدلائل موشحة بالحجج والشواهد على الصلوة والسلام على
 سيدنا محمد الذي جرى هذه الرسوم الى يوم الدين وايدى العلم بالادلة المتين رفع
 درجاتهم فاعلموا انهم شهد لهم بالفلاح اليقين وعلى له اصحابها العاديين المقيدين
 وتابعيهم وتبعهم من الائمة المجتهدين **يعلم** فلما كان كتاب المنازل و جرت كتاب
 غنا وعبادة واشملها نكتا ودراية ولم يشغل بحلة احد من الشايع الذين سبقونا بالنوا
 ولم يعصموا عن النسيان فان بعض الشرح مختصرة فحجة لهم المطلب ببعضها مطولة فلهذا في
 درك المآرب قدما كان **يختلج** في قلب ان اشرحه فخرنا بفعل منه مغلقاته ويوضح مشكلاته
 من غير تعرض للاعتراض والجواب لا ذكر لما صدر عنهم من الخلل الاضطراب لم يتفق
 لي ذلك الى ما ذكرته المشاغل ضيق الحامل كذا انا واصلت المالدنية للنوارة والبلدة
 المكرمة فقرأ على الكتاب المذكور بعض خلا في غلصا خوفا من الخطباء المعظمين والشراف
 والمجد المنيف فأتروا بهذا الامر العظيم الخطيب الجسيم وحكموا على جبرل و لم يازكوا
 لي عن ذلك ففكرت في شعاعا مولهم انجح مسؤولهم على حكايب مستحصل الخصال من غير

اسے یوم الدین اسے یوم المحشر
 قولہ و اید الطار الخ التایید انتقویۃ و الاید توانائی و التین المرتفع المستحکم و در جاتہم اسے درجات العلماء و العلیۃ علی وزن قبیلۃ غیرتہ
 جمعت علی علین فی النیات علین غریبا سے بہشت و خانہا سے بلند بہشت و قیل طین اسم مفرست یعنی بہشت و تفسیل سدرۃ المتنبی و تفسیل
 قائمہ العرش الیمینی و شہد بہم اسے للعلماء و الفلاح رستگاری قولہ و ناہیم الخ التایید من زامی العجالی و توفیق التایید من یارہ و المجتہدون ہ
 کا امام الاکمل و لا حوالہ الی قدیم الی حقیقتہ رحمۃ اللہ علیہ فاذہ من التابیین بالافاق کذا فاذہ العلماء القاری فی شرح الرطامن التابیین و بعض من تبعہم
 کا محمد و محمد کذا قبل قولہ و اجزا سے اخصو التین یعنی الیم و سکون التابیین بہشت و استوار و جائے بلند و رخت و مجازا یعنی عبارات
 کتابے کہ شرح آل نواں کر و کذا اسے النیات و التکت بالکسر یعنی کثرتہ و فی التوفیقۃ العظیۃ الشان و الدررۃ العلم و کتب الشارح بید و علی الدررۃ
 ۱۲ منہ

جواب سوال

مع عليهم وبقيا حلالا على كل ما كان حلالا في حق الناس كانه قد ورد التحريم خاصا في حق المسلمين فبقيا حلالا في حق الكفار والاشركى الى خطاب الله تعالى
الذين في سورة المائدة بقوله يا ايها الذين آمنوا انما الحرام المسكر والميسر والاضايب والازلام ومن على الشيطان فاجتنبوه منكم تفعلون والمرمن الذي يغليح وقال تعالى
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أتى بي حلاله قوله وعلى عقارب الخ مسطون على قوله على شربة أنه شاك قوله من الخمر والقدر الجبرية قالوا ان العبد جاد لا قدرة له على حلالها
ولا كاشية وبهم يهلون الثواب والعقاب والقدرية قالوا ان العبد قدرة لا خاتمة له وبه ذكر تعالى واليه خلقكم والتعلون وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم القدسية
بحسب هذه الآية والسنه والجماعة قالوا ان العبد قدرة كاسية لا خاتمة وادنه الفرق في المسبوبات ١٢ اقرار الاقرار

على ما وصل اليه المطلوب انتهى وكما هو الفرق بين المؤمنين ان الاتصال في التفسير الاول لازم لثبوت الثاني لا لا ولا في الطريق ولا يشترط فيها الاتصال وفيه ان الثاني لا يثبت الا بيقول الاتصال في الاول فلو ان
وفي الثاني في الواسطة ولا يشترط الاتصال في الاول فلو ان المزدوج صلة الاتصال بالفعل فلو ان الاتصال المفهوم من يصل في الثاني لا يثبت الا بيقول الاتصال في الاول فلو ان
بالفعل فهو حكم محض اللهم الا ان يقال ان الوصول يتم فميدل على الدوام ويصل الفعل فميدل على الجهد فلا يزم الاستمرار واعتوض على التفسير الاول بقوله تعالى في تفسيره
التفسير في حق من لم يثبت فيه مسأله من جواب السؤال على ما هو الذي وجب اياه على من
يؤمن بحدوث ما حثت به الهداية اي الكفاية التي هي السلم والمقتضى
بقيل من التفسير في بيان ما لم يثبت فيه مسأله من جواب السؤال على ما هو الذي وجب اياه على من
في تفسيره في بيان ما لم يثبت فيه مسأله من جواب السؤال على ما هو الذي وجب اياه على من
او الهداية في التفسير في بيان ما لم يثبت فيه مسأله من جواب السؤال على ما هو الذي وجب اياه على من
طرق الاسلام جميع الامام من المسلمين الكافرين والجمين احييت لميل ان يكون
السنه انك تدرى من غير مرقع من غير مرقع صارا رصدا لك فخلق الهداية وفيه
ان تبه الخلق الى جميع الامام من المسلمين الكافرين والجمين احييت لميل ان يكون
لا في بيان الهداية الى من اجبر عليه السلام والى غير من اجبر عليه السلام فلا يزم
كلما انصحين ويمكن ان يجاب عنه ان نزول هذه الآية تليدته لهداية
حيث حصل من كثير منهم مساعده بعض افرادهم في دفع ما كان في ذلك
الحق في مقام الهداية لا جابا بغير السلام ففعل لاجل هذا حصول الامتناع
ثم قال الشارح في آخر ذلك ما شئت وبما جئت لاجل كلامه من
تعمل على ان يكون في الشارة الى الامتناع على الجواب الى الجواب
الاموال فلو ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
السنه من التفسير الى الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
عليه السلام على هذا فاعل الهداية قد صرح المصنف في كافيته وقاعل فعل
يحييت واما في الجواب الثاني فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
لا يستقيم منها لان الهداية الامان يكون من الاقبال امتدته بواسطة
حرف الجهر من الاقبال المتدته نفسها ففعل الامان يكون حرف الامتناع
فدست على العمل التأكيد على الثاني يكون حرف الامتناع لا جابا على
القاعدة المذكورة بقول الامان تدرى ففسد الواسطة في الجواب المذكور
المجودم ذكره ومنها ذكر حرف الجواب في حق العمل التأكيد ويمكن
الجواب من الامان ان ان يقيم ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
القرنية دي ذكر حرف الجواب في حق التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
لا تسلم لقطع الشبهة منها ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
جاء ان هذا ما روي عليه السلام الى الصراط المستقيم ففعل الامان فلو ان الامتناع
التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
فهذا الفعل فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
او قصد الامتناع وان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
في حق الجواب على ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
على الجواب الثاني ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
منه فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الهداية الى السكون ومن الثاني لعل ان يكون الهداية من الامتناع
بنفسها كما في قولها هذا الصراط المستقيم فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الجواب لا جابا على ما ذكره فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الجواب لا جابا على ما ذكره فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
حرف الجواب المذكور ذكره ومنها ذكر حرف الجواب في حق العمل التأكيد ويمكن

شرح خطبة المتن

نور الانوار مع قصه الامير ارجاء سوال ٥

توجه الى ما قيل ويقال سميت بكتا بخر لا توارى في شرح للمناد والله الموفق للهداية
والنهاية وهو سبى للسعادة والهداية والمستول عنه ان يجعله خلاصا لوجه الكرم
ولا حول الا قوة الاب الله العلي العظيم قال لمصطفى بالتمسية الحجل الذي انا الى
الصراط المستقيم فتفسير قوله الحجل الله واخبر اما الهداية فكما قيل لك لمة الموصلة الى
المطلوب والدلالة على موصول المطلوب اجموعا على انه انساب الى الله ثم يراد به دل
نمى الرسول او القرآن يراد به الثاني قالوا ايضا انه اذ علم الى المفعول الثاني بواسطة
يراد به الاول اذ علم اليه بواسطة الاول واللام يراد به الثاني وهو ان نظرا لانه منسوب
الى الله تعالى في يراد به الاول ان نظرا لانه عند بواسطة النبي في يراد به الثاني
فاذا قيل في هذا اننا رسل الله في التأكيد والتقوية وبأجله لا يخلو هذا من
والصراط المستقيم هو الصراط الذي يكون على الشارح العلم ويسلكه كل احد من
غير ان يكون فيه التفات الى شعب اليمين والشمال وهو الذي يكون معتدلا بين الاطراف
والترطيب وهذا صادق على شريعتهم صلى الله عليه وسلم لانها متوسطة بين
الافراط الذي في حين موسى عليه السلام والترطيب الذي في حين عيسى عليه السلام
وعلى عقائد السنة والجماعة فانها متوسطة بين الجبر والقدر

في حق الجواب المذكور ذكره ومنها ذكر حرف الجواب في حق العمل التأكيد ويمكن
الجواب من الامان ان ان يقيم ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
القرنية دي ذكر حرف الجواب في حق التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
لا تسلم لقطع الشبهة منها ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
جاء ان هذا ما روي عليه السلام الى الصراط المستقيم ففعل الامان فلو ان الامتناع
التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
فهذا الفعل فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
او قصد الامتناع وان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
في حق الجواب على ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
على الجواب الثاني ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
منه فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الهداية الى السكون ومن الثاني لعل ان يكون الهداية من الامتناع
بنفسها كما في قولها هذا الصراط المستقيم فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الجواب لا جابا على ما ذكره فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الجواب لا جابا على ما ذكره فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
حرف الجواب المذكور ذكره ومنها ذكر حرف الجواب في حق العمل التأكيد ويمكن

فان ان حرف الجواب المذكور ذكره ومنها ذكر حرف الجواب في حق العمل التأكيد ويمكن
الجواب من الامان ان ان يقيم ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
القرنية دي ذكر حرف الجواب في حق التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
لا تسلم لقطع الشبهة منها ان التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
جاء ان هذا ما روي عليه السلام الى الصراط المستقيم ففعل الامان فلو ان الامتناع
التفسير فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
فهذا الفعل فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
او قصد الامتناع وان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
في حق الجواب على ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
على الجواب الثاني ان يقيم ان ففعل الامان فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
منه فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الهداية الى السكون ومن الثاني لعل ان يكون الهداية من الامتناع
بنفسها كما في قولها هذا الصراط المستقيم فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الجواب لا جابا على ما ذكره فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
الجواب لا جابا على ما ذكره فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع فلو ان الامتناع
حرف الجواب المذكور ذكره ومنها ذكر حرف الجواب في حق العمل التأكيد ويمكن

هذا هو جواب السؤال الثاني في بيان ما هو المقصود بالاصول في هذا العلم

لولا فاد مع فقه فقه فقه جواب سوال

نفسه اصول الشرح

نفسه اصول الشرح

والاصول هو الدين المخصوص لمحمد صلى الله عليه وسلم ولغيره وصفه بالتقويم اشار الى
النية لان دين الاسلام هو الموصوف بالاستقامة فمعلم ان اصول لفعله حد
اضاني محل تقبي غاية وموضوع وكما يدركه كلف طوبيا على غيره ولكن لا بد
من ان يعلم ان اصول الفقه علم يبحث فيه عن اثبات الادلة للحكام فموضوعه
المختار هو الادلة والاصول هي ما فيها من حيث ان ثبتت والثاني من حيث انه مثبت
والتم ذكر احوال الادلة في هذا الكتاب احوال الاحكام في آخره بعد الفراغ عنها فقال
اعلم ان اصول الشرح ثلاثة والاصول جمع اصل هو ما يثبت عليه غيره والمراجع لها
لادلة والشرح ان كان بمعنى الشارع فالاصول في العلم هي الادلة التي نصبها
الشارع دليلا وان كان بمعنى المشرع فالاصول في العلم هي الادلة الاحكام المشرعة
والاول ان يكون الشرح اسما للدين فلا يحتاج الى التاويل وانما هو
يقول اصول الفقه لان هذه الاصول كما انها اصول الفقه فكذلك هي اصول
الكلام ايضا الكتاب والسنة والجماع الامة يدل من ثلثة اوبى بيان للمكراه
من الكتاب بعض الكتاب هو مقدار خمس مائة اية لا يهاصل الشرح والباقي
تصريحها وهكذا المراد من ثلثة بعضها وهو مقدار ثلثة ايات على ما لو اورد الجاهل
الامة اجماع امه محمد صلى الله عليه وسلم لشرافها وكرامتها سواء كان اجماع اهل البلد
او اجماع عترة الرسول واجماع الصحابة واخبارهم والاصل الرابع القياس والاصل

هذا هو جواب السؤال الثالث في بيان ما هو المقصود بالاصول في هذا العلم

هذا هو جواب السؤال الرابع في بيان ما هو المقصود بالاصول في هذا العلم

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

جواب سوال

شبهات وقياس
منظروا لا فرسها ان
الاصول الاول مع
التفاوت فيما بينهم
توقف في شبهات
الحكم الى اخرى
القياس توقف
الى الاصول الثلاثة
فهذا افراد الذكر
نخب للعلم قوله
وذا باعتبار الالط
والاكثر جواب
سؤال تقدير ان
قطعية الاصول
الاول لا يخلو بالقياس
الى جميع الافراد
الى بعض الافراد
فان كان الاول غير
سما لان العالم المصنوع
منه البعض وجبر الواحد
والاجماع المنقول
بطريق الواحد فنفى
ان كان الثاني
فما كان القياس
بعلته منصرفه
قطعي انما يظهر
الفرق بينه وبينها
فاجاب عنه
الشارح بقوله
جزا باعتبار الالط
والاكثر +

من الولد الى طرفي الواسط
والموطوءة فتم تبليغ المرأة
اصولها وفروعها على الواسط
الواسط اي اصول وفروع على
الموطوءة لان الولد انما جزية
واتحادا بين الواسط والموطوءة
ولهذا انبغى الولد الواحد
الى الشخصين جميعا فصار كان
الموطوءة جز من الواسط فبطل
جز من الموطوءة فنكون تبليغ
الواسط تبليغا وتبليغا تبليغا
الواسط وذهبه بحرية كما في الامة
الموطوءة كذا في المزية
وهذا القدر يكفي ههنا وتفصل
سائق فانتظر **قوله**
وهذا باعتبار الالط والاول
القياس ثلث باصله وقطعه
بما مضى وهو كون العلم منصوصا
والثلاثة الاول قطعية باصلها
قطعية بعارض وهو النقل بالاعلة
ادكون العام مخصوصا ببعض
او غيرا فانهم **قوله** فاما
الشخص او كقولنا في واحد
الله البسيع وحرر المراد
فان البسيع لفظ عام لدخول
لام الجنس فيه وقد خص الشرع
مسلما بانه **قوله** فخر واحد
اي الذي يرويه واحدا والاشان
كذا قال المص وقال ابن حبيب
خير الواحد المجمع شروط التوار
قوله فلهذه منصوصة ان
كعلة الاذي المذكورنا سبق
قوله فانه لا يخلو من معطيات
على قوله ليكون **قوله** الامر

جواب سؤال

ع **قوله** وكان ينبغي ان
ان يقيده الى قوله واعتقنا ما فيه فهو
اعتراض عنه **قوله** ولكنه جوابية
اعلم ان القياس على اربعة انواع

فرد الاخوان مع قتل اقل وجواب سؤال

٨

تقديم اصول الشرع

الرابع بعد الثلاثة للاحكام الشرعية هو القياس المستنبط من هذه الاصول
الثلاث وكان ينبغي ان يقيده بهذا القيد كما قيد في الاسلام وغيره
القياس الشهري والعقل ولكن اكتفى بالشهرة فظهير القياس المستنبط من
الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة الوطى في حالة الحيض بعلته لا في الاستفاد
من قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ونظير القياس المستنبط من السنة
قياس حرمة تفاضل الجص والنورة بعلته للقد والجص على حرمة الاشياء الستة
المستفادة من قوله عليه السلام الخطاة بالخطية والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والمح بالمح والذهب بالذهب الفضة بالفضة مثلا مثل يدا بيد والفضل بوا
ونظير القياس المستنبط من الاجماع قياس حرمة امر المزية على حرمة امراته
التي وطئها المستفادة من الاجماع بعلته المزية والبعضية وانما ورد بهذا
القط ولم يقل ان اصول الشرع اربعة الكتاب السنة والاجماع والقياس سلكين
تنبيه على ان الاصول الاول قطعية والقياس ظني وهذا باعتبار الالط لا اكثر
والاعلام المخصوص منه البعض فخر الواحد ظني القياس بعلته منصوصة قطعية **قوله**

اي الشبهة قوله ذلك انما كان في ان يقيده
قوله القياس ظني في قوله فانه لا يخلو من معطيات
للعقده الاخرى في قوله فانه لا يخلو من معطيات
منه من قوله فانه لا يخلو من معطيات
شخصه من قوله فانه لا يخلو من معطيات
على ان قوله فانه لا يخلو من معطيات
كقولنا في واحد الله البسيع وحرر المراد
فان البسيع لفظ عام لدخول
لام الجنس فيه وقد خص الشرع
مسلما بانه قوله فخر واحد
اي الذي يرويه واحدا والاشان
كذا قال المص وقال ابن حبيب
خير الواحد المجمع شروط التوار
قوله فلهذه منصوصة ان
كعلة الاذي المذكورنا سبق
قوله فانه لا يخلو من معطيات
على قوله ليكون قوله الامر

اي الشبهة قوله ذلك انما كان في ان يقيده
قوله القياس ظني في قوله فانه لا يخلو من معطيات
للعقده الاخرى في قوله فانه لا يخلو من معطيات
منه من قوله فانه لا يخلو من معطيات
شخصه من قوله فانه لا يخلو من معطيات
على ان قوله فانه لا يخلو من معطيات
كقولنا في واحد الله البسيع وحرر المراد
فان البسيع لفظ عام لدخول
لام الجنس فيه وقد خص الشرع
مسلما بانه قوله فخر واحد
اي الذي يرويه واحدا والاشان
كذا قال المص وقال ابن حبيب
خير الواحد المجمع شروط التوار
قوله فلهذه منصوصة ان
كعلة الاذي المذكورنا سبق
قوله فانه لا يخلو من معطيات
على قوله ليكون قوله الامر

أحد القياس الشرعي وهو المراد بالمستنبطه ونفاؤه مشهور ذكر في الكتاب والآثار في القياس اللغوي وهو تسمية الاسم من مرفوع الى مرفوع آخر كتسمية
اسم الخمر الى سائر الاشربة لحرمة لعلته في مرة العقل والثالث القياس الشهري وهو تسمية الحكم من صورة الى صورة بعلته المشاكلة في الصورة كما يقال في العقدة
الاخيرة انها قلعة فلا يكون فرضا كالعقدة الاولى والاربع القياس العقلي المنطقي وهو قول المؤلف من القضايا اي الصغرى والكبرى بحيث متى سلمنا لزوم
منها قول آخر كما يقال في العالم ما حدث فانه متغير وكلما هو متغير فهو حادث فاعلم ما حدث قوله السلام آه مدعي وقوله فانه او تسمية الصغرى و
قوله وكلما آه قضية كبرى وقوله فاعلم آه نتيجة والمعتبر لهما الدل دون الاشكالية معه قوله وانما ارد بهذا النظم اجواب سؤال تقدير ان
لان القياس اصلا فلم يبرزه المقام القياس من الاصول الثلاثة مع ان اجلاء المصنفين في هذا الفن صاحب الشاشي وهو لم يبرز فاجاب عن الشايع
بوجهين اشار الى الاول بقوله ليكون تنبيها ان والى الثاني بقوله ولان لما قال انه وقد اجاب عنه بوجهين آخرين ايضا احدهما ان الاصول الثلاثة

جواب سوال

مع اول تصد او صحاب
جواب سوال تقدیرای
الرواقی عنی انفس کی
بصیرت از طرفین که
بصیرت بر دل و باطن
بیان نمودند تا ما را به
اشراق بخیر خدا و فرشتگان

نور الانوار مع قمر الاقمار وجواب سوال ۹ تفسیر اصول الفروع

[illegible]

العبد على القصص والاشغال وما كان له
 ان يترفع عن كل ما كان له من العبد
 وكل من فعل ما كان له من العبد
 لا كل الا فرادى ما قيل من ان كل من فعل
 بيان كبرياي اصول الشريعة فهو حقا في اصل
 تاجم عليه قوله اني انعمت الكتاب على
 قوله ان كان ما اتى به من العبد
 غير ضرر فان كان له من العبد
 ضرر فكل ان شاء الله انما انما
 واجاب الله في العبد انما انما
 والله حارطه انما انما
 الحق في العبد ان التمرين ما تفصيل
 غير حاصل له في قهارة من بين
 فالدال ان العبد في العبد
 انما انما انما انما

وکتابه است که در این کتاب
 ثابت بگذاشت با حاشیه
 او را و منها تترتت
 سید علی و انوارها
 من کل الترتت کل
 حقه و ما تترتت و
 وکتابه است که در این کتاب
 ثابت بگذاشت با حاشیه
 او را و منها تترتت
 سید علی و انوارها
 من کل الترتت کل
 حقه و ما تترتت و

جواب سوال

بسم الله الرحمن الرحيم
 وقوله تارة اخرى
 دفع وجه ذهاب ذهن
 الى خلاص المفهوم من
 حمله التواتر على التثنية

بسم الله الرحمن الرحيم
 وقوله تارة اخرى
 تقدير ان آية جواب

سؤال وهو انه قد بين
 ان الامام يجوز مجزئاً

جميعاً فلا كان مجزئاً
 يستدرك قوله المنقول

وان كان الجواب يستدرك
 قوله المنقول لان

من القراءة الامام هو
 حصل بقوله المنقول في

فاجاب بقوله وهذا كالمع
 قوله في المصاحف

الجواب بقوله ويجوز المنقول
 منه بيان الواقع

بسم الله الرحمن الرحيم
 وقوله دليل قوله

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

فصل من السور وليست جزء من الفاتحة ولا من كل سورة كما نقل من ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ من سورة ولا ابتداء
 اخرى حتى ينزل عليه جبرئيل بسم الله الرحمن الرحيم في اول كل سورة رواه ابو داود والحاكم كذا قال الشيخ القاري فالقرآن عبادة عن مائة
 اربعة عشر سورة وآية وهي التسمية فلا بد في ختم القرآن من قراءة التسمية مرة على صدقها كآية سورة كانت دية كل من تلاها عند الامام
 في كل سورة سبعة ايام في كل سورة سبعة ايام في كل سورة سبعة ايام في كل سورة سبعة ايام في كل سورة سبعة ايام في كل سورة سبعة ايام في كل سورة سبعة ايام
 النمل والاماني في اهل فروع آية اتفاقاً عليه قوله وجود الشبهة لا اختلاف ما كذا حيث قال بعد من قرأ آية التسمية كذا قال الشيخ القاري
 قوله عند البعض على ان آية التسمية هي آية الفاتحة وعلم الفاتحة وعلم السورة بسم الله الرحمن الرحيم كذا قال البعض في
 آية التسمية ما روى ابو بصير في شرحه ان آية التسمية هي آية الفاتحة وعلم السورة بسم الله الرحمن الرحيم كذا قال البعض في

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

مبحث الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

بقوله متواتراً نقل بطريق الأحاد كقراءة أبي في قضاء مضى فعد من

الامر اخر متواتراً نقل بطريق التثنية كقراءة ابن مسعود في صلاة السجدة

فأقضى اليها ما في كفارة اليقين فصيلاً ثلثة أيام متتابعات وقوله بلا شبهة

تاكيد على مذهب الجمهور لان كل ما يكون متواتراً يكون بلا شبهة وعند

الخصاف هو احتراز عن المشهور لان المشهور عند قسم من المتواتر لكن مع

شبهة وهذا كله على تقدير ان يكون اللاحق في المصاحف للجنس واما اذا كان

للعهد فنخرج القراءة الغير المتواترة كلها بقوله في المصاحف ويكون قوله

المنقول عن طريق آخر بآية الواقع وقيل قوله بلا شبهة احتراز عن التسمية

لان فيها شبهة واما المصاحف فاحتملها ولم يجز الاكتفاء بها في الصلوة ولم يحرم

تلاوتها للجنس في الحائض والنفساء والاحتمل انها من القرآن وانما المصاحف

لوجود التسمية ولما لم يجز الاكتفاء بها في الصلوة لعدم كونها آية تامة عند

البعض وانما يجوز التلاوة للجنس لاختياره بقصد التبرك لا بقصد التلاوة

وهو اسم للنظم والمغني جميعاً تهيد لتعظيمه بعد بيان تعريفه في القرآن اتم

لنظم والمغني جميعاً انه اسم للنظم فقط كما بين في تعريفه فلا نزاع والكتابة

والنقل ولا انما اسم للمغني فقط كما يتوهم من مجوزي في حذيفة رحمه الله للقراءة

الفارسية في الصلوة مع القدرة على النظم العربي وذلك لان اللاحق المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

١٣. الثمن في قول المصنف عرض من الصفات اليه علم ان هذا المحرر لا يستقر وليس مقليا واثره بين المتقن والاشياء **له** قوله ذلك انه وجب الضبط في الاربعه **له** قوله في اي في الكتاب **له** قوله استنباه اي في المعنى الموضوع له او غيره **له** قوله ولا لاي على المعنى **له** قوله في اي في الدلالة ظهور المعنى وخاضه **له** قوله من حيث التوابع الى ان قول المصنف ولفظه تبيين **له** قوله الانواع اي الاشياء **له** قوله البياض اي الحاصل للفظ باعتبار الصوت وتيل باعتبار ترتيب الحروف والحركات والصفات **له** قوله ان كان يشمل ان كان المعنى هو اللفظ الموضوع **له** قوله للمعاني اي بين المعنى واللفظه **له** قوله كناية ان كان المعنى اي جوه الحروف من حيث يجرى لم توجد موضوعه شي وانما وضعت بشرط الاقتران بالبيان جزئية كانت كناية رجل او كناية كناية ضرب فيلاحظ كلاهما في الوضع

جواب سوال

له قوله فلا تمام بينه جواب سوال مقدر تقديره من حق الاقسام المتباين والاختلاف نفع في هذه الاقسام ضرورة صدق بعضها على بعض كما لا يخفى والاضمار عليه اعتراضين آخرين احدهما ان حل الاربعه على الاقسام فيخرج لان اقسامه عشرون لاربعه والاخر ان تقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والاخر تقسيم النكلي الى الجزئيات والقرآن لا كل بالنسبة الى هذه الاقسام ولا كل في اجاب عنها الشارح الا ان قال لا تمام بين التقسيمات التي وانما عبر عنها باقسام تنبها على ان المؤثر في معرفة الاحكام الاقسام دون التقسيمات **له** قوله التلازمة الاول فنظم بيل ان الشيخ ذكر انظم في الاقسام المقدسة فقال في وجوده انظم وفي وجهه البيان بذلك انظم وفي وجوده الاستعمال بذلك انظم **له** قوله والمراجع للمعنى اما ان الدلالة والاختصاص بين اقسام المعنى نظرا بهر كذا كون العبارة والاشارة لان العبارة وان كان نظرا لان النظر المستدل الى المعنى ودون النظر اذ الحكم انما ثبت بالحق ودون انظم لان المعنى لما كان مغويا من انظم سمي الاستدلال الاستدلال بالعبارة **له** قوله اي المذكور جواب سوال مقدر تقديره ان الاقسام جميع والجميع بتاويل الجماعه مؤنث فينايب ارجاع المفاهيم

تقسيم وجوه النظر

نحوه انوار مع قسما لهما وجوب سوال

انما تعرف احكام الشرع من المحال والحرام بمعرفة تقسيمات النظم المعنى **له** قوله فالاقسام بمعنى التقسيم لان ههنا تقسيمات متعدده وتحت كل تقسيم اقسام لان الكل اقسام متباينة بنفسها بل تجتمع اقسام تقسيم مع اقسام تقسيم **له** قوله وانما قال اقسامها ولم يقل قسما تنبها على ان تقسيم هو النظم والمعنى جميعا في بعضه على ان التقسيمات الثلاثة الاول للنظم والرابع للمعنى وبعضهم على ان الدلالة والاقتضاء للمعنى والى الثاني للنظم والاصح انه في كل قسم يدعى النظم مع دلالة على المعنى وذلك ان رتبة اي المذكور فيما قبل هو التقسيمات اربعة تقسيمات وتحت كل تقسيم منها اقسام عديدة كما سياتي وذلك لان البحث فيها ما ان يكون عن المعنى وهو التقسيم الرابع او عن اللفظ فاقابحسب استعماله وهو التقسيم الثالث او حسب دلالة فان اعتبر فيها الظهور والخفاء فهو الثاني الا فهو الاول **له** قوله وجوه النظم صيغة واحدة يعنى ان التقسيم الاول في طرق النظم من حيث الصيغة واللغة الطرق هي الانواع والاصناف والصيغة هي الحياة واللغة وان كان يشمل الماد قوا الهيأة كليا لكن اريد بها ههنا المادة لئلا يلتصق بها معنى من حيث المجموع كناية عن الوضع فكانه قال الاول في انواع النظم من حيث الوضع

له قوله بمعرفة المذكور انما تنوقف على معرفة الدلال وبما التوقف بالنسبة اليها وانما المعاني فيعرفون احكام الشرع بموجب سماع القرآن بدون استعانته هذه الاقسام **له** قوله بمعنى التقسيمات بذا من قبيل ذكر السبب واردة السبب فان التقسيم بسبب حصول الاقسام **له** قوله لان الكل انما وقع دخل مقدر تقريره ان الاقسام يجب ان تكون متباينة مع ان الخاص بجمع مع الحقيقة فليس المتباين من حاصل الرفع ان اقسام تقسيم واحد يجب ان يكون متباينة والاقسام ههنا اقسام تقسيمات متعددة فلا تكون تلك الاقسام متباينة بنفسها بل بجمع اقسام تقسيم مع اقسام تقسيم آخر لا ترى ان الاسم يقسم تارة الى المعرب والمبني وتارة الى المعرفة والنكرة مع ان المعرب بجمع مع المعرفة والنكرة وتسمى على هذا **له** قوله انظم والمعنى جيبا مراد به النظر الدال على المعنى بقرينة قوله الذي في الامم **له** قوله على ان الدلالة والاقتضاء للمعنى فان المستدل ان لم يتنقل بالنظم الى المعنى فان كان المعنى مغويا منه لانه فهو دلالة لنفسه والافان توقف عليه مع النظم شرطا او مقبلا فهو اقتضاء لنفسه **له** قوله يراعى انما اخذ بالاحكام اصل ومبدأ الى الضبط **له** قوله اي المذكور الى اخره تصريح للشارح اليه وفيما لم يتبين من ان ذلك للاشارة الى ذكر مفرد والمشار اليه ههنا التقسيمات وجميع مؤنث **له** قوله اربعة تقسيمات اي الى ان

المؤنث وبذلك دون المذكور وهو ذلك فاجاب عنه الشارح بقوله اي المذكور وارجاع المفاهيم المفرد الى الجمع بتاويل المذكور **له** قوله معنى ان التقسيم الاول في طرق النظم انما جواب عن السؤالين تقديره ان الاول صفة ولا بد لها من الموصوف والموصوف ليس بوجوده في كلام المصنف وتقدر الثاني ان اضافته الوجوه الى النظم لا يستقيم لان الوجوه جميع وجوه لا وجه مشترك من المواهب وهي باقية النظر في اول الملاحظات او ما يتوجه الى الانسان وهما يناسبان بذي الاختيار والروح والنظم ليس كذلك فاجاب الشارح عن الاول بقوله ان التقسيم آء وعن الثاني بقوله في طرق النظم وبما هذه الاقسام وجر لان الوجوه كما يكون طريقة الى معرفة صاحب كذا كذا هذه الاقسام طريقة الى معرفة الاحكام **له** قوله والنسبة وان كان انما جواب سوال وهو ان النسبة تشتمل الهيئة والمادة جميعا فالاولى ان يذكر اللغة فقط لا شيئا عليها فاجاب الشارح بقوله ولكن انما لان العام اذا ذكر مقابلا لخاص يراى به او راء الخاص معه قوله فما من حيث المجموع كناية

من الوضع
جواب سوال
تقديره ان يخرج
بقيد الصيغة وضع
الحروف وبقيد اللغة
وضع الشرع لانه
الاقسام كما يجري في
الصيغة واللغة كذا كذا
في وضع الحروف و
وضع الشرع
فاجاب الشارح
بقوله فما آء دائما
غيرهما عن الوضع
اشارة الى ان
مقصودنا الوضع
الكل وهو وضع
الصيغة والمادة
لا وضع احدهما

من اقسام تقسيم الاول
قال المصنف
ولما في في وجوه البيان
بذلك النظم في اربعة
آه فان قيل
ان البيان لا يتحقق
لما ان يراد به التفسير
اولا علم منه ومن الخفاء
فان كان الاول
فصل تام بالبيان
صحيح في الاربعة فكن
حصرا لتقسيمات التي
لنظم والبيان في الاربعة
باطل بل التقسيمات
على هذا تكون خمسة
وهي اى الى خمسة
تقسيم اشراج بقوله
اى التقسيم الثاني
في طرق ظهور المعنى
وخفاؤه به اس
بذلك النظم وان
كان الثاني في حصص
التقسيم الذي ينظم
باعتبار بيان
في اربعة باطل
بل يكون ثمانية
فلا يصح قوله في
اربعة لعدم اتحاد
اجليب ان
هذه الاربعة محمولة
على الاستخدام

للسامع بنفس سماع الصيغة اذا
كان من اهل اللسان فهو الظاهر
من ان يكون سوتا لذلك المعنى
فلا يتغير في الظاهر ان قصد الحكم
وان كان السامع سوتا لذلك المعنى
فهو من نفس ان كان التقسيم في
السوق فيقول للتأويل والتخصيص
بلا لانه القرآن في قول نسخ في زمن
الرسول عليه السلام فهو التفسير وان
لم يتبين فهو الحكم ثم عدم قبول النسخ قد
يكون ان لا يحسن التفسير مطلقا
كقائبات الله على وجود الصانع
وترجيده وهذا يسمى بمكالمه بعينه قد
يكون في انقطاع الروي بوقاية النبي عليه
السلام وهذا يسمى بمكالمه بغيره فالتقسيم
الاربعة اولى واقوى في الوضوح و
الظهور من اثباته واثباته من
الثاني والثاني من الاول والاولي
يوجد في الاربعة في وجه الظاهر في
وقس عليه كما قاله في حق من كشف
عينية وهو غير لازم لا فارق

جواب سوال

عنه قوله واما قد صيغة النسخ
جواب سوال وهو ان
المراد من الاربعة المادة يغني عن قيل
الفتحة على الصيغة في ذلك كما كان مقادا
في البطل ليوافق الوضوح مع الطبع
فاجاب الشارح بقوله واما قد
انتم وما صلت ان المقصود في هذا
الكتاب تقديم بيان الخاص العام
ولما زيادة التعلق بالصيغة في
الاغلب المتفرقة بين دبل ورجال
خصوصا وعلما لا يتأثر بالصيغة
لا بالمادة فلهذا قدم الصيغة على
قوله في الاغلب واما قال في الاغلب
لانه قد لا يتحقق العموم بخصوص

في التقسيم الثاني في طرق ظهور المعنى

بالحمد التقسيم للمعنى للسامع واللامر من سله قوله وخفاؤه في المعنى فان اقسام التقسيم الثاني على ما بينه المقسم اربعة وهذه هي اقسام ظهور المعنى
لا اقسام خفاؤه واما اقسام خفاؤه فاما ذكر المصنف على انما تقابل اقسام الظهور لا ايضا جلالا على اقسام التقسيم الثاني كما هو الظاهر من
جارية المقسم قاله صوب ان يقول الشارح في طرق ظهور المعنى بذلك النظم ان يقابل ان ذكر الخفاء في هذا المقام استطراد على الشارح
في المنية الحق ان لفظ البيان هنا اشارة الى ظهور المعنى فقط وذكر الخفاء في هذا المقام استطراد لانه داخل في قوله ولعله الاربعة اربعة تقابلا واما
ذكرها صاحب التوضيح مع انه لم يذكر لفظ البيان انتهت سله قوله المذكور اى الدال على المعنى بالوضع سله قوله من الخاص والعام اى دون
المشترك لان البيان لا يحصل بالمشترك ولا يظهر المراد من السامع كذا قيل ذلك ان يقول ان المشترك ايضا يكون ظاهرا لمصطلحا بناء على ما سبق
في محض الظاهر فانتظر سله قوله مسوقا اى مسوقا ذلك النظم لذلك المعنى سله قوله فان كان ظهور معناه التوضيح وان كان مراده ظاهرا

نور الاوار مع قسم الاقسام وجوب سوال ١٢٧ تقسيم لوجوه النظم

اى من حيث انه وضع ليعنى واحدا واكثر مع قطع النظر عن استعماله و
ظهوره وانما قدم الصيغة على اللفظ لان للعموم والخصوص زيا
تعلق بالصيغة في الاغلب هي اربعة الخاص والعام والمشارك و
المؤول لان اللفظ اما ان يدل على معنى واحد او اكثر فان كان
الاول فاما ان يدل على افراد عن افراد فهو الخاص وان يدل
مع الاشتراك بغير افراد فهو العام وان كان الثاني فاما ان يلاح
احد معانيه بالتأويل فهو المؤول والا فهو المشترك فالتسوية
في الحقيقة انما هو من اقسام المشترك الذي دل صيغة ولغة
وان كان مفعول فعل التأويل الذي من شأن المجتهد الثاني
في وجوه البيان بذلك النظم اى التقسيم الثالث في طرق ظهور المعنى وخفاؤه بذلك
النظم المذكور في تقسيم الاول على الخاص العام اى كيف يظهر المعنى من النظم مسوقا
او غير مسوقا للتأويل او لا وكيفية خفاؤه من اللفظ خفاء سهلا او كاملا او اربعة
ايضا الظاهر والنصر والمفسر والحكم لان ظهور معناه فاما ان يحتل للتأويل ولان
احتمال ان كان ظهور معناه صحيحا بالصيغة فهو الظاهر الا فهو النص ان لم يحتل فان قيل

سله قوله ولعله اى ظهور المعنى سله قوله زيادة تعلق ان فان المتفرقة بين الرجل والرجال بان الاول
خاص والثاني عام فثبت بالصيغة لا بالمادة فان مادتها واحدة واكمل من ان المقصود من الكلام انما
السامع والسامع لا يفرق بدون الصيغة لغيره ان جاز انما يدل على ان للصيغة وظل في الاقسام على ان للعموم
والخصوص زيادة تعلق بالصيغة فقال سله قوله وهي اى وجوه النظم ولا حاجة الى ان يسير الدارس من
من تفسير راجع الى الاول والثاني باعتبار الخبر سله قوله اما ان يدل على اى بالوضع سله قوله على افراد اى
مع قطع النظر عن ان يكون لفظي الخارج اذا اولم يكن وخرج به للعام فانه يتناول افراد على ما سبق سله قوله
وان كان الثاني اى الدال على المشترك قوله فلما قل انما ايراد على جمل المصنف الماد شيئا للمشارك
سله قوله انما هو من اقسام الحكم ومنها تتحقق ان الماد شيئا من النظم صيغة ولغة فان يتم التقسيم كيف
وان لفظ المشترك كما تقرر قبل التأويل يدل على احدى المعنيين بالوضع وبعد التأويل لم يتغير ذلك الدلالة
الوضعية بل يتبين كما يحض عندنا والظاهر عندنا في فاني التفسير ونيز اكل ثم لفظا باعتبار موضوعات
وي معنى رايمت انتى فاستحصل فافهم سله قوله دل على المعنى الكثيرة سله قوله وان كان النظم
كلمة ان وصليته ١٢ سله قوله في طرق ظهور المعنى البيان بمعنى الظهور وفي التحقيق فسر البيان

بالصيغة كما في من واما سله قوله فالما دل في حقيقة آه جواب سوال مقدم تقديره ان الماد دل فعمل التأويل فكيف بعد من اقسام
الصيغة واللغة فاما الماد من اقسام التقسيم الاول اى التي تدل على الحكم من غير اعتبار مائة آخر والماد دل على
الحكم باعتبار التأويل اقول في الجواب عن وجه آخر ان الصيغة كما تدل على الحكم قبل التأويل فكذلك تدل عليه بعد التأويل والتأويل ترجيح
احد المعنيين على الآخر فكل من اقسام الصيغة واللغة فان قيل اذا كان من اقسام الصيغة واللغة فلهذا جاز من المعقولة ولا تعاقبه فيها قلنا
المشترك على التوهمين متقيد بغير عدم الترجيح ومتقيد بغير الترجيح وهو الماد ولها تقابل ظاهر فاجاب عنه الشارح بقوله فالما دل آه وحاصل
الجواب ان الماد دل من المشترك واذا كان الماد دل من المشترك فلا بد ان يكون من اقسام التقسيم الاول لا من اقسام التقسيم الثاني

فيا ياء الى ان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمي حقيقة ولا مجازا ولا صريحا ولا كناية وللتفصيل مقام آخر منه قوله ادنى في الموضوع له اي بطلاة قوله
 ثم كل منها آخر الغرض منه على ما هو الظاهر ان الصريح والكناية يجريان في كل واحد من الحقيقة والمجاز لا كما قال ارباب البيان من ان الكناية مقابلة
 للمجاز فانقسام الثالث رابعي ليس ثانيا وليس الغرض منه الايراد على المقام بان الصريح والكناية قسما للحقيقة والمجاز لا اصل المقسم فانقسم
 شيئا فيقول المقسم رابعي في غير موضع كما ينبغي بل سلكه قوله في الكناية في اصطلاحه فان العن هو التعبير عن الشيء بلفظ لا يكون صريحا
 وفق اصطلاح علم البيان عبارة عن استعمال اللفظ في الموضوع له ولا يقتضي الى لازمه او مراد على اختلاف الرايين سلكه قوله يجتبان الخ
 فان قلت ان لا ومن البيان الذي بين اقسام تقسيم واحد قلت لا بل يكفي التمايز الاعتباري وهو متحقق ههنا فان المتعبر في الاولين الاستعمال
 في الموضوع له وغيره مع قطع النظر عن الانكشاف وعدمه والتعبر في الآخرين على انعكاس فتدبر سلكه قوله ولذا اي لا يتعارض سلكه قوله
 ويريد انه ان لم يعطى على الاستعمال
 اي جريان انظم في باب بيان المعنى
 وظهره بطريق الموضوع او الاستعمال
 والجريان في حقين روان شدة اب
 وجو ان كذا في حقين الارب قمر لا تقار

دور الانوار مع كذا قما له جواب سوال ١٥ تقسيم جوه اليك والتمسك بالنظم

النسخ هو المفسر والافوا الحكم فهذه الاقسام كلها بعضها اولي من بعض وجعل ادنى
 في الاصله كالتباين بينها وانما التباين بحسب الاعتبار بخلاف الخاضع العلم المشترك
 فانها متقابلة بنفسها قل هذا الميزان المقابل في التقسيم الاول ذكر في الثاني فقط
 فقال ولهذه الاربعة اربعة تقابلا اي لهذه الاقسام الاربعة للظهور اقسام
 اربعة آخر تقابلا في الخفاء عفا ان في الاول بعضها اولي من بعض في الظهور كذلك
 في المقابل بعضها اولي من بعض في الخفاء في اول الادنى في الخفاء والمشكل للمحل
 وللمشابهة ان خفي معناه فاما ان يكون خفاؤه لعارض غير الصيغة فهو
 الخفي او نفس الصيغة فان امكن ادراكه بالثبات فهو المشكل ان لم يكن فان كان اليقينية
 مراد منها ان الحكم في المحل الا في المشابهة هذا التقسيم وكذا التقسيم الرابع
 بالكلية كما ان التقسيم الاول والثالث يتعلق بالكلية كما هو الظاهر والثالث
 في وجوه استعمال ذلك النظم في التقسيم الثالث في طرق استعمال ذلك
 النظم المذكور سابقا من استعمال في معناه الموضوع له او غير استعمال مع
 انكشاف معناه واستتاره وهي رتبة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح والكناية لانه ان
 استعمال في معناه الموضوع له فهو حقيقة او غير الموضوع له فيما اقم كل منهما استعمال
 بتكشاف معناه والصريح ولا فهو الكناية والصريح والكناية في الحقيقة والمجاز ولذا قال
 فخر الاسلام والقسم الثالث في وجوه استعمال ذلك النظم بخلافه في باب البيان

سلكه قوله بحسب الاعتبار اي بحسب المفهوم وان شئت فاعتبر العقود وتباين الاقسام سلكه قوله تقابلا اي
 المقابل هو الذي لا يجتمع مع ما يقابل له في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة وليست هذه الاقسام الاربعة
 للنفاد من اقسام البيان كما هو الظاهر فذا لم يجعل قسم البيان ثمانية ولا يلزم ان تكون اقسام النظم والمفهوم
 الا لانهما يتباينان في مشكوة الارواح سلكه قوله فانما ان الخفي في الخفاء ضعيف كما ان في الظاهر ظهورا
 ضعيفا في المشكل خفاء قوي من الخفي كما ان الخفي ظهورا قويا من الظاهر في المشكل خفاء قوي من الخفي كما ان
 في مفسر ظهورا قويا من الخفي كما ان الخفي ظهورا قويا من الظاهر في المشكل خفاء قوي من الخفي كما ان
 سادس غير آخر في المراتب والطلب سلكه قوله باق الى ان الظاهر استخار معانيه لا حظا لاساق و
 اخر من سلكه قوله وبهذا التقسيم اي الثاني في سلكه قوله يتعلق بالكلام فان ظهورا مراد والوقوف عليه يكون بالحكم
 سلكه قوله انظم المذكور اي الدال على المعنى وهذا ياء الى ان الكلام في قول المقسم انظم لسلكه قوله ان سلكه الخ

أعد بها نسيب فخر الاسلام وهو ان الصريح والكناية يجتبان مع الحقيقة والمجاز لان الحقيقة والمجاز من اقسام استعمال والصريح والكناية
 من اقسام الجريان واليه اشار الشارح بقوله ولذا قال فخر الاسلام والقسم الثالث ان كان هذه الاقسام على راي فخر الاسلام المتعجبين و
 التباين ليس بشرط فمينا لكن يرد على فخر الاسلام لانه لما كان الصريح والكناية من اقسام الجريان فيصير تقسيمات القرآن خمسة فبطل المحصر
 في الاربعة اجيب عنه هذا المحصر مستقر في ادنى قول ان الاستعمال والجريان متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لان الاستعمال مصدر صفة
 الفاعل وهو المستعمل والجريان مصدر صفة المفعول وهو اللفظ والمصدر المقصود الى الفاعل والمنفعل متحد بالذات متغايران بالاعتبار فبانظر الى
 الاتحاد الذي في بعض المحصر بالنظر الى التعاير الاعتباري يصح الجمع وانما في نسيب صاحب التوضيح وهو ان كلاما من الصريح والكناية قسما من الحقيقة
 والمجاز واليه اشار الشارح بقوله وجعل ان كان الصريح والكناية اقساما للحقيقة والمجاز والمباينة شرطين اقسام تقسيم الواحد من الاقسام واهم

جواب سوال

سلكه قوله وانما التباين آه جواب
 سوال مقدر تقديره ان التباين
 بين اقسام تقسيم الواحد لازم ليس
 بينها تباين واجاب عنه الشارح
 بقوله وانما التباين ههنا بالاعتبار
 علمه قوله وكذا التقسيم الرابع
 يتعلق بالكلام آه لان التقسيم الثاني في
 انهار المراد والرابع في ثبات المراد
 والرادسبة بين الحكمين والكلام
 باضمن الحكمين بالاستدلال والاشاد
 نسبة احدى الحكمين الى الاخرى
 بحيث يفيد الخفاء فائدة تامة التي
 يصح السكوت عليها معه قوله
 والثالث يتعلق بالكلية آه لان النوع
 يتعين اللفظ للمعنى والتعيين معنى
 مفردا تقسيم الثالث لاستعمال
 المفقود معنى مفردا متعلقا
 بالكلية لعمه قوله فالصريح
 والكناية يجتبان مع الحقيقة الخ
 جواب سوال مقدر تقديره
 ان من حق اقسام التقسيم الواحد ان
 يكون مباينة كالمزاج والاسبابية
 بين هذه الاقسام اي اقسام
 الاستعمال لان الصريح والكناية
 يجتبان مع الحقيقة والمجاز فاشاد
 الشارح الى الجواب بما حاصله
 ان في الصريح والكناية نسيبين

لكن يرد على صاحب
 التوضيح انه لما كان
 الصريح والكناية من
 الاقسام الثانية
 لا من الاقسام الاولى
 فلا اقسام المحصور
 بالتعبر لا يتجلى
 اما ان يراد بها
 الاولوية لولاهم منها
 فان كان المراد
 بها الاولوية فلا يصح
 إطلاق العشر من
 علم الاسبابية و
 ان كان المراد بها
 الاعم منها فبطل
 المحصر لانها زائدة
 عليه لان لخاص
 والعام اقسام
 ثمانية اجيب
 عنه ان المراد
 بها الاربعة سواء
 كانت حقيقة
 او تقديرية والصريح
 والكناية وان لم يكن
 اولية حقة كناية اولية
 تقديرية لاقتبال كل
 منها على كثرة المباينة
 بخلاف اقسام الخاص
 والعام لانها لم يكن الية
 لا حقيقة ولا تقديرية
 لقلة المباينة

جواب سوال

عنه قوله وهو وان كان في الظاهر
جواب سوال مقدر تقديره
ان منقسم الرابع من اقسام
الكتاب اطل لان اقسام الكتاب
ما يكون من اقسام انظم والمعنى
انقسم الرابع من اقسام الوقت
وهو صفة المجتهد وليس من اقسام
انظم فاجاب عنه الشارع
بقوله وهو وان كان آه او نقول
ان انقسم الرابع في الحقيقة من
اقسام الكتاب والنسبة الى
الوقت شارع وهو الرجوع الى
اشئ الذي هو خلاف المقصود بطل
على ان اقسام المقصود فلا يهر
عنه قوله وهو واسطة الى التزم
جواب سوال وهو ان العلم
كما يدل الى المعنى كذلك يدل
الى اللفظ لان علم المجتهد مستفاد
منها مع انه يستقيم قول الشارع
فيما سبق والرابع للمعنى فاجاب
بقوله وهو واسطة الى اللفظ الخ
عاصدا الى المعنى في هذه التفسير الى اللفظ
تبع كمال اللفظ في التقسيمات
الاول اصل والمعنى تبع ولا شك
ان الدلالة والاتقضاء من اقسام
المعنى ظاهر وكذا كون العبارة
والاشارة على ما مر سابقا فكان
الاستدلال بالعبارة في الحقيقة
استدلالا بالمعنى ثابت بالعبارة

عنه قوله منقسم اي صفة المدلول المطابق فتنظم عنه قوله وان لم ترتفع اي صفة المدلول المطابق فتنظم على ذلك المعنى لا قوله تقسيم خاص ايام
الى ان ايراد المصنف من القسم تقسيم كيف وليس هنا قسم واحد يشيل كل الاقسام المذكورة بل هنا تقسيم خاص... يشيل اقسامه كلاس الاقسام المذكورة
عنه قوله اربعة اقسام ايام الى ان الثنوين في قول المصنف اربعة عوض عن المضات اليه عنه قوله مواضعها انما هي هذا المعنى اللغوي بالوجه
لا هنا ما خذ الاصطلاحية تناسبها عنه قوله وقدس عليه كما ان الشترك ما خذ من الاشتراك عنه قوله ومعانيها معطوت على قوله مواضعها
وكذا قوله الاتي وترتيبها وقوله الاتي واحكامها ١٣ قمره قاهر شرح نور الهدى

فوز لا نول مع قمره قاهر جواب سوال ١٤ تقسيم جوه الوقوف على المراد

لجعل الحقيقة والمجاز راجعا الى استعمال الصريح والكناية راجعا الى الجريان
وجعل صاحب التوضيح كل من الصريح والكناية قسما من الحقيقة والمجاز راجعا
معرفة وجوه الوقوف على المراد اي التقسيم الرابع معرفة طريق وقوف المجتهد على مراد
النظم وهو وان كان في الظاهر صفت المجتهد لكنه يؤلا لحال المعنى بقواسطه الى
اللفظ ولذا قيل ان هذا التقسيم للمعنى دون اللفظ وهو اربعة اي لا استدلال
بعبارة النص وباشارة وبإقتضائه لان المستدل استدلال باللفظ فان كان
مسوقا فهو عبارة النص ولا فاشارة النص وان لم يستدل بالنظم بل بالمعنى فان كان
مفهوما منه بحسب اللفظ فهو دلالة النص لان فان توقف عليه صحة النظم فهو اعتدلا
فهو اقتضاء النص وان لم يتوقف عليه فهو من الاستدلالات الفاسدة على ما يجي
ان شاء الله تعالى وبعد معرفة هذا الاقسام قسم خاص يشيل الكل الى بعد معرفة هذا
الاقسام العشرين الحاصلة من التقسيم الاربعة تقسيم خاص يشيل كل من العشرين
وهو اربعة اي معرفة مواضعها ومعانيها وترتيبها واحكامها اي هذا التقسيم اربعة
اقسام ايضا معرفة مواضعها اي ما خذ اشتقاق هذه الاقسام هو ان اللفظ الخاص
مشتق من الخصوص وهو الا نفراد وان العام مشتق من العموم وهو الشموع وقوله
ومعانيها المفهومات الاصطلاحية وهي ان الخاص في الاصطلاح لفظ وضع للمعنى

عنه قوله جعل التزم مطبوع على قال عنه قوله وقوف المجتهد الخ اشارة الى ان الالام واللام على الوقوف
عوض عن المضات اليه وكذا الالام واللام على المراد عنه قوله وهو اي الوقوف عنه قوله يدل الى ما بال
المعنى زبوا ثبت بعبارة النص ما ثابت باشارة النص واثبت بدلالة النص واثبت باقتضاء النص
عنه قوله وهو واسطة الخ اي واسطة المعنى يدل الى ما بال اللفظ وهو الدال بعبارة النص والدال باشارة
النص والدال بدلالة النص والدال باقتضاء النص عنه قوله ولذا اي الاول الى اللفظ بواسطه المعنى
عنه قوله بعبارة النص والمراد من النص هنا اللفظ الدال على المعنى لا النص المقابل للظاهر كذا في
مشكوة الانوار عنه قوله فان كان اي انظم مسوقا للمعنى عنه قوله فهو اي هذه الدلالة عنه قوله والاشارة
اي وان لم يكن انظم مسوقا لذلك المراد فله الدلالة اشارة النص وهذه الدلالة لا تكون مقصورة كما
سبق عنه قوله فان كان اى المعنى عنه قوله فهو اي هذا انظم عنه قوله عليه اي على المعنى

معلوم على الافراد والعالم هو ان الظاهر جملة من التسميات وتوابعها اي معرفة ان ايها
يقدر مع عند التعارض مثلا اذا تعارض النص الظاهر بقدم النص على الظاهر احكاما
اي ان ايها قطع وله ما ظنه وايها واجبا لتوقفه على اقسامه وقطعه والعالم المحصور ظني
والتمشاة اوجب التوقف فاذا اضرحت هذه الاقسام في العشرين تصنيف
الاقسام ثمانية في التقسيم خمسة وهذا التقسيم الخاص ليس في الواقع تقسيما
للقرآن بل تقسيم لها على قسمين القرآن موقوف عليه لتحقيقها والقرآن لم يذكر في الجواهر
وانما هو اختراع فخر الاسلام وتبعه المصنف ولكن في الاسلام لما ذكر هذا التقسيم
في ازل الكتاب سلك في آخره على سنته فذكر كل امر للمواضع المتعارضة والتمشاة في
كل من الاقسام الخمسة انما ذكر المتعارضات احكام فقط ولم يذكر المواضع احكاما وذكر الترتيب
في بعض الاقسام فقط ثم لما فرغ المصنف من بيان احوال التقسيم شرح في بيان تفصيل
الاقسام فقال اما الخاص فكل لفظ وضع لمعنه معلوم على الافراد فقول كل لفظ
بمنزلة الجنس لكل الفاظ والبقية كالفصل فقول وضع لمعنه يخرج للمعنى قوله
معلوم ان كان معناه معلوم المراد يخرج منه المشترك لا نه غير معلوم المراد وان
كان معناه معلوم البيان لم يخرج المشترك منه يخرج موقوف على الافراد لا معناه
ان يكون المعنى من غير الافراد وعن معناه يخرج عنه المشترك العام جميعا

سواء قوله معلوم اي من السام عليه قوله من السيات اي الافراد عليه قوله تفسير الاقسام ثمانية في
سبيل التجوز لا اصل ان الاقسام عشرون ومنه كل قسم تقسم الى اربع معارف تفصيل ثمانية عشر
لانها من ثمانية قوله بل تفسير لا ساسي الخ فيه سامة فانها تقسم لمعنة كل قسم من اقسام القرآن
نعمرة الخاص مثلا من معنة لما فخذ اشتقاق او معنة لغناه الاصطلاح او معنة مقدار قوله عند
التعارض او معنة معناه على القياس البواني في قوله لتحقيق اي تحقيق اقسام القرآن في قوله
ولهذا اي لا بل من هذا التقسيم الخامس ليس تقسيما للقرآن في قوله على سنته في منتهى
الاربع منقوش في قوله اما الخاص الخ قد مر ما فخذ اشتقاق في الشرح عليه قوله
لمعنه فان قلت ان التعريف غير ما معنودج خاص البين فانه ليس موضوعا لمعنه قلت المراد بالمعنى
المعنى عينيا كان او معني عليه قوله بمنزلة الجنس الصواب ان يقول معنى فان ما به الخاص ما به
الخاص

اعتبارية اصطلاحية لا حقيقة فما كان داخلها فيها يكون ذاتيا وما كان خارجا عنها يكون فرضيا وفي مسير الدائر من ان كونه جنسا ليس
مطلوبا لاحتمال ان يكون عرضا عما فيها لا فحمة ساءه قوله لكل الفاظ هذه كانت او موضوعه ساءه قوله والباقي كالفصل الصواب والباقي
نفس ساءه قوله معلوم المراد اي معلوم ما هو المراد منه ساءه قوله لانه انما لان المشترك موضوع لمعنه غير معلوم المراد ساءه قوله معلوم البيان اي
معلوم بيان ظهوره عن اللفظ
سواء قوله لان ثمانية في الخ انما
قال في لان معنى الافراد على التقدير
الاول وهو خروج المشترك عن قوله
معلوم الافراد عن الافراد ساءه
قوله فيخرج عنه الخ لان المشترك
ليس فيه الافراد عن المعنى الاخر
العالم ليس فيه الافراد عن الافراد
فما كان افراة منظورة في البني في
في الخاص لان ليس فردين فيه قطع
النظر عن الافراد في الاقسام

جواب سوال

سواء قوله في التقسيم الخامس آه
جواب سوال مقدر تقديره اذا
صارت التقييدات خمسة بطل النص
على الاربعه فاجاب عنه الشارح
بقوله في آه غمته قوله كن
فخر الاسلام آه اشارة الى الاعتراف
بما كان تابعا له ينبغي له ان
يذكر الجمع كما ذكره فخر الاسلام مع
لم يذكره ويمكن ان يجاب عنه انه
ان لم يذكر مع المواضع لا يفهم من
ذكر الاقسام فلا حاجة الى ذكره وكذا في
الترتيب في البعض ينبغي ان يذكر
الكل لانه تقسيم بطريق القياس عليه
لانه سبب الترتيب في الحقيقة او نحوه
فيذكر البعض بعد الحكم في الباقي فلذا
لم يذكره مع قوله بمنزلة الجنس
جواب سوال مقدر تقديره
انه لا بد في التعريفات من ذكر الجنس
والفصل في هذا التعريف فاجاب
بقوله نقول كل لفظ بمنزلة الجنس الخ
فانما قال بمنزلة الجنس لعدم قطع
بكونه جنسا او يجوز ان يكون عرضا
عما دلان جنس الشيء عبارة عما هو

واعل في حقيقة الشيء وحقيقة الخاص غير معلوم لنا لانه يحتمل ان لا يكون قوله كل لفظ جنسا للخاص فاجبر عنه بقوله بمنزلة الجنس بتوفيق الله
وكرم ربه اشارة الى ان المحقق على تعيين اعمها حقيقة النفس الامري والآخر الاعتباري فالاول كالانسان والثاني كالخاص العام
والشرك شك في الجنس والفصل في المحقق النفس الامري حقيقي وفي المحقق الاعتباري اعتباري فلذا قال بمنزلة الجنس والفصل ١٢

بالصحة في تقديره اما
الخاص من قولنا وضع
لحسن معلوم على
الافراد وكل وضع
لحسن معلوم على
الافراد فهو خاص
فعل بذا لا يزم الابد
لانه لم يكره المبرين
او لقول ان كلمة
كل انما يكون مستكرا
اذا كان بمنى كل
الافرادى وبهنا
يسمى كل المجموع
وكل الافرادى وچ
يكون تعريفا لبيان
الحقيقة وليصدق
على الافراد على
كل فرد منه
قوله اى انصوص
جواب سوال
مقدر تقديره ان
الغمير في قوله وهو
لا يخلو اما ان ترجم
الى الخاص او
انصوص فان كان
الاول لزم حمل الو
على الذات وهو
شنع وان كان
الثاني فلو يقتض
سبق ذكر انصوص
ولا خصوص قبله
فاجاب عنه
بقوله اى انصوص
آه للعه قوله
الابتعد والا وضاع
كما وضع لفظ زيد
اسما لشخصين
يقع الشكر

عن الافاض لان مقصودهم معرفة
الاحكام دون الحقائق **قوله** لا لقار
شرح نور الا **قوله** قوله **قوله** نوب
كالانسان **قوله** قوله **قوله** نوب
اياد الى ان البزوة تختص بالرجال
وبالانثى امرأة نبيه والتفصيل في
حاشيتنا على شرح العقائد المسماة
بجل العائد **قوله** قوله **قوله** نوب
ناكح **قوله** قوله **قوله** نوب
ذات مهر **قوله** قوله **قوله** نوب
قريبه اهل المحر والعبد متساويان
في الاحكام بالتفاوت الفاضل كذا
المجوز وغيره ويمكن ان يباب عنه
بان كلامنا بالنسبة الى من له البنية
مستقرة لا مطلقا **قوله** قوله **قوله**
الاجمعة الاضمار بان يوضع لاكثر
من واحد **قوله** قوله **قوله** نوب
عليه اقول هذا تفسير الحكم وهو المتداول
بين الفقهاء **قوله** قوله **قوله** نوب
ايما الى انه ليس المراد بالخصم من
يكون امر حرمنا لا يشترك بين الافراد
بل المراد بتداول الخاص بخصم كان
كلما نفهم جميع اقسام الخاص **قوله** قوله
قطعا وعليه شائع العراق والقائنة
الامام ابو زيد وفخر الاسلام شمس الامنة
وما يوجب استدلين بان النقص من وضع
اللفظ فائدة دلالة عند الاطلاق واللامح
موضع فائدة وقال شائع مستوفد ومحام
الشافعي رحمه الله لا يتناول المدلول قطعا
لاحتلال المجاز اقول ان القطع يقطع على
مستعين في احتمال الغير مطلقا وفي احتمال
الغير احتمالا ناشيا عن دليل وبما اعلم من
الاول والمراد هنا هذا المعنى الاعم واحتمال
المجاز بدون ظهور القرينة ليس احتمالا
ناشئا عن دليل فلا يغير القطعية ١٢

جواب سوال

سَلَّهَ قَوْلُهُ لَيْسَ مَحْصَةً إِلَّا مَحْضٌ يَضُرُّ إِلَى بَارِدٍ أَنْتُمْ مَعَايَةِ لِّلْأَوَّلِ سَلَّهَ قَوْلُهُ مُتَكَرِّرًا لِّأَنَّ الْكُلَّ لِعَاطَةِ الْإِنْفَادِ وَالتَّعْرِيفِ أَمَّا هُوَ بِمَا بَيَّنَّاهُ بِالْإِنْفَادِ فِي
الْإِثْبَاتِ مُتَكَرِّرٌ بِدَوْرَتِهِ سَلَّهَ قَوْلُهُ لِيَبْلُغَ الْإِطْلَاقَ وَالتَّضْيِيقَ إِلَى الْمَعْنَى عَنْ دَوْنِ الْغَيْرِ وَالْمَجْمُوعُ الْإِنْفَادُ الْمَعْرُوفُ سَلَّهَ قَوْلُهُ وَهُوَ إِلَى الْبَيَانِ سَلَّهَ قَوْلُهُ لِي
أَيُّ الْيَا إِلَى أَنْ مَرَجَّحَ مَعْنَى هُوَ مَذْكُورٌ مَعْنَى سَلَّهَ قَوْلُهُ بَانَ كَيْفَ هُنَا الْإِصْطِحَابُ لِيَقُولَ بَانَ كَيْفَ مَضَاغَا أَيْ سَلَّهَ قَوْلُهُ وَانْجَمَ الْكَلِمَةُ أَنَّ لَوْنَهُ
سَلَّهَ قَوْلُهُ عَلَى هَذِهِ الْوَقْفَةِ أَيْ كَيْفَ لَوْ مَضَاغَا حَسَبَ السَّخْفِ فِي الْإِثْبَاتِ وَتَبَيَّرَ وَهُوَ دَوْرٌ سَلَّهَ قَوْلُهُ أَيْ الْفَتْحُ الْإِنْ تَقْسِيمُ الْفَتْحِ لِمَنْ يَخْصُصُ الْعَيْنَ سَلَّهَ
قَوْلُهُ وَذَلِكَ أَيْ الْخَاصُّ لِمَنْ يَخْصُصُ الْعَيْنَ سَلَّهَ قَوْلُهُ كَمَا ذَهَبَ أَيْ مَرْتَبُطٌ بِالْمَعْنَى وَتَسْمِيَةٌ قَوْلُهُ لَأَنَّهُ كَمَا هُوَ رَأَى أَيْ سَلَّهَ قَوْلُهُ نَهْمُ أَيْ الْأَصُولِ يَوْمَ أَنْهَا يَجُوزُ

نور الانوار مع قمر الاقمار وجواب سوال ۱۸ مبحث الخاص

وَأَمَّا ذِكْرُ اللَّفْظِ ههنا دون النظر جرياً على الأصل لأن الظاهر أن هذا الإقسام
ليس مخصصاً بالكتاب بل يجري في جميع كلام العرب كما أن ذكر النظر في تقسيمات
الأدب لأن النظر في الأصل جمع المألوف في سلك بخلاف اللفظ فإنه في اللغة الرمي
وَأَمَّا ذِكْرُ كَلِمَةٍ كُلِّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَكْرَافِي التَّعْرِيفَاتِ فِي أَصْطِلَاحِ الْمُنْطِقِ
وَلَكِنْ الْقَصْدُ ههنا للبيان الأطلاق والضبط وهو أن يحصل بلفظ كل هو أما
أَنْ يَكُونَ خَصْصُوصُ الْجِنْسِ أَوْ خَصْصُوصُ النُّوعِ أَوْ خَصْصُوصُ الْعَيْنِ تَقْسِيمٌ لِلْخَاصِّ
بَعْدَ بَيَانِ تَعْرِيفِهِ أَيْ الْخَصْصُوصُ الَّذِي يَفْهَمُ فِي خَصِّ الْخَاصِّ أَمَا أَنْ يَكُونَ خَصْصُوصُ
الْجِنْسِ بَلَى يَكُونُ جِنْسًا خَاصًّا بِجِنْسٍ مَعْنَى وَأَنْ يَكُنْ قَاصِدًا عَلَيْهِ مُتَعَدِّيًا وَخَصْصُوصُ
النُّوعِ عَلَى هَذِهِ الْوَتِيرَةِ أَوْ خَصْصُوصُ الْعَيْنِ أَيْ الشَّخْصِ الْمَعِينِ وَهَذِهِ الْخَصَالُ الْخَاصَّةُ
وَالْجِنْسُ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرٍ يَزِيدُ فِي تَخْتَلِفِينَ بِالْأَعْرَاضِ دُونَ
الْحَقَائِقِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُنْطَقِيُّونَ النَّوعَ عِنْدَهُمْ كُلِّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرٍ يَزِيدُ فِي تَخْتَلِفِينَ بِالْأَعْرَاضِ
دُونَ الْحَقَائِقِ كَمَا هُوَ رَأْيُ الْمُنْطَقِيِّينَ فَهَمَّا عَمَّا يَجْعَلُونَ عَنِ الْأَعْرَاضِ دُونَ الْحَقَائِقِ
قَرِيبٌ نَوْعٌ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ جِنْسٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ كَمَا يَظْهَرُ عَنِ امْتِثَالِ التَّذْكَرِهَا بِقَوْلِهِ كَانَتْ
وَرَجُلٌ وَلَيْدٌ فَإِنَّ نَاسًا نَظَرُوا فِي الْخَاصِّ الْجِنْسِ فَإِنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرٍ يَزِيدُ فِي تَخْتَلِفِينَ بِالْأَعْرَاضِ فَإِنَّهُ
رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ وَالْغَرَضُ مِنْ خَلْفَةِ الرَّجُلِ هُوَ كَوْنُهُ نَبِيًّا وَأَمَّا مَا وَشَاهِدًا فِي الْحَدِّ وَالْقَصَصِ
وَمَقِيَّةٍ لِلْجَمْعِ وَالْإِعْيَادِ وَخَوَلَةٍ وَالْغَرَضُ مِنَ الْمَرْأَةِ كَوْنُهَا مُسْتَفْرَشَةً آتِيَةً بِالْوِلْدَانِ
لِحَوَائِجِ الْبَيْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَالرَّجُلُ نَظِيرُ خَاصِّ النَّوعِ فَإِنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرٍ يَزِيدُ فِي تَخْتَلِفِينَ
بِالْأَعْرَاضِ فَإِنَّ الرِّجَالَ كَلَامٌ سَوَاءٌ عَلَى الْغَرَضِ زَيْدٌ نَظِيرُ خَاصِّ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ شَخْصٌ مَعْدِين
لَا يَحْتَمِلُ الشَّرْكَهَ إِلَّا بَعْدَ الْأَوْضَاعِ وَمَا فَرَعَ الْكَلَامُ عَنْ تَعْرِيفِ الْخَاصِّ تَقْسِيمُهُ شَرْعًا وَفِي آخِرِهِ
فَقَالَ وَكَلِمَةً أَمَّا تَعْدِيلُ الْخَصْصُوصِ قَطْعًا أَيْ أَفْرَعُهُ الْمُنْتَرِبُ عَلَيْهِ الرِّبْتَ وَالْخَصْصُوصُ الَّذِي هُوَ
قَطْعٌ لَجِبَتْ قَطْعُ أَحْتَالٍ لَغِيرِ فَإِذَا قُلْنَا زَيْدٌ عَالِمٌ فَرِيدٌ خَاصٌّ لَيْسَ يَتَلَّى غَيْرَ أَحْتَالٍ أَلَا شَيْئًا

جواب سوال عليه قوله وانما ذكر اللفظ هنا آخرا جواب سؤال وهو ان المصنف لما ذكر اللفظ هنا دون النظم مع ذكر النظم في التبعيات فاجاب بقوله وانما ذكر اللفظ هنا دون النظم جريا على الاصل آخره وما حمل هذا التعريف لخلق النظم لا لخاص الكتاب ونقول للتبيين على ان النظم من معنات اللفظ حقيقة **مع** قوله وانما ذكر كلمة كل ان جواب سؤال مقدر تقديره ان ايراد كلمة كل في التعريفات مستحضره لان لفظ كل للافراد المستدرة المتكررة وهو غير مضبوط والتعريف انما يكون للمماثلة بالماثية لا بالافراد وانهم يحجب صدقة على المعرفت وكل فرد منه وهذا التعريف لا يصدق على زيد مثلا لا ليس كل لفظه وانهم يحجب ان يكون المعرفت محمولا على المعرفت بالمواطاة اي بالموافقة بان يكون في التعريفات محاطا بالمماثية كما في المعرفت وهنا ليس كذلك **حاصل الجواب** ان ذكر لفظ الكل في التعريفات وان كان مستنكرا في اصطلاح اهل المنطق لكن اهل الاصل ذكر في التعريفات لبيان الاطراف والقبض فان قيل غرض السائل ان كلمة كل تنكر في التعريفات لانه فائدة فلا يستقيم الجواب قلنا في الجواب عن اصل السؤال ان كلمة كل وان كان مستنكرا في اصطلاح المنطقيين لكنه من عند الاصوريين ولا منافاة في الاصطلاحات او نقول ان كلمة كل دخل على الجبري والتعريف حصل

الله قول ان الترتيب
 رعاية النفس المذكورة في
 كتاب الترتيب
 قوله والنية هي
 الاصطلاح تصد
 الاطاعة وقرب الى
 الله تعالى قوله
 عليه السلام لا يقبل الله
 فان كثرت لم تقرب
 الحديث قد مضى
 وقال في مرقاة
 الداري ولا يعلم
 ابن حجر اصل
 قال على القاري
 الترتيب منه قال
 العلامة الحلي
 ابو داود في سننه
 عليه الصلوة والسلام
 في صحيحه في
 ذكره في
 كذا في
 عن ابن
 الى عثمان
 بوضوء
 ثم غسل
 ثوبه
 برأسه
 رسول الله
 وسلم
 الفيات
 اول
 بسم
 قصر
 شوح

ولا يكسر جابه كرون كاره
 ٥٥ قوله بحيث لم يحسن الخوا
 مع ابدال الهاء في قوله
 لمواظبة النبي اقول ان للمواظبة
 لا تدل على الوجوب الا ترى ان
 الاستحسان سنة مؤكدة مع ان
 النبي عليه السلام واجب عليه بل
 المواظبة دليل النية كذا في
 نعم ان مواظبة عليه السلام مع الار
 على الترتيب دليل الوجوب تدبر
 ٥٦ قوله ان التسمية فرض الخ
 لم يذهب احد من الامة الا رتبة
 الى فرضية التسمية في الوضوء الا
 احمد في اصح الروايتين عنه وقال
 الحق ان ترك التسمية عابدا
 الوضوء وان كان ناسيا او شادلا
 للحديث اجزاء وحكي من واؤنه قال
 لا يجوز في وضوء الا بها سواء تركها عابدا
 او ناسيا واستدل القائلون
 بالفرضية بحديث رواه الترمذي
 وابن ماجه عن سعيد بن زيد قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا وضوء لمن يذكر اسم
 الله عليه ورواه احمد ابو داود عن ابى
 هريرة وجوابه اما ما في ان هذا الحديث
 قد روي بطرق كلها ضعيفة كما هو
 مصرح في فتح القدير ونقل الترمذي
 عن الامام احمد انه قال لا اعلم في هذا
 الباب حديثا له اشأ جيدا واما ثانيا
 فانه معارض بحديث رواه القسطنطيني
 عن ابى هريرة وابن مسعود وابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 توضأ وذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله
 ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر الا
 موضع الوضوء

فذلك قوله فصل فانك لم تصل هكذا قاله ثلثا ونحوه نقول ان قوله واركعوا
 واسجدوا خاص وضع لمعنه معلوم لا الركوع هو لا تخلف عن القيام والنجس هو وضع الجبهة
 على الارض والخاص لا يحتمل البيان حتى يقع من الخشوع ببيان النص للمطلق فلا يكون الا
 نسيخا وهو لا يجوز بخبر الواحد فيدعي ان تراعى فإزالة كل من الكتاب السنة فثبتت
 بالكتاب يكون فرضا لانه قطع وما ثبتت بالسنة يكون واجبا لا نكح وبطل شرط الوضوء
 والترتيب التسمية والنية في اية الوضوء هذا تفريع ثان عليه عطف على قوله فلا يجوز
 ايضا اذا كان الخاص لا يحتمل البيان فبطل شرط الوضوء كما شرطه مالك وشرط الترتيب
 النية كما شرطها الشافعي وشرط التسمية كما شرطه اصحاب الظواهر في اية الوضوء
 وهو قوله ثم فاعسلوا وجوهكم ولاية وبيان ذلك ان ما لا يقول ان الوضوء فرض
 في الوضوء وهو ان يغسل أعضاء في الوضوء متتابعات متواليات بحيث لم يجز
 العضو الاول لمواظبة النية واصحاب الظواهر يقولون ان التسمية فرض في الوضوء
 لقوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله يقول ان الترتيب والنية في
 الوضوء فرض لقوله لا يقبل الله صلوة امرء حتى يضع يده على الطهارة واضع
 ٥٧ قوله كذا قاله ابي النبي صلى الله عليه وسلم قوله ونحن نقول اي من جانب الطرفين
 ٥٨ قوله فلا يكون الخ اي اذا لم يكن الحديث بآنا للنفس المطلق فلا يكون الحديث الا ناسخا لا مطلقا
 فان خبر الواحد قطعي والنص قطعي فعليهما ما ثبت بالكتاب وهو الركوع والسجود ففرض
 واثبت بالسنة وهو تعديل الركوع والسجود والقومة واجبة كذا قال العلامة الحلي في شرح
 النية وروى ان النص ليس بمطلق بل محل ثان من وضع الجبهة على الارض الى غير القسلة او على غير
 الوضوء فهو ساجدة وليست هذه السجدة معتبرة في الشرع فهذا الحديث بيان للنص المحل بيان الجمل
 يجوز بخبر الواحد وتضمن ان النص مطلق فنقول ان هذا الحديث ليس خبر الواحد بل هو حديث مشهور
 الامة بالقبول ورواه ائمة الحديث باسناد كثيرة والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور جازم قد برهنت
 قوله عليا اي على حكم الخاص ٥٩ قوله على قوله فلا يجوز بل على قوله لا يجوز ٦٠ قوله وهو قوله تعالى الخ
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ٦١ قوله وهو اي الوضوء في النيات

في قوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله

ذكر هذا من نفي النكاح على هذا هب سبع فقرات أربع منها ما لم أذكرها ما ينبغي
 وأورد بغير هذه الأربعة والثلاثة باعتبار ما عارضين للشافعي علينا مع جوابها على سبيل
 الجمل المعارضة فقال وحليلة الزوج الثاني بحديث العسيلة لا بقوله حتى تنكح
 زوجها غيره وهو جواب سؤال مقدّر على ما عارض الشافعي وتقرير السؤال
 لا بد فيه من تهديد مقدّم وهي ان الزوج ان طلق امرأته ثلثاً ونكحت زوجها آخر ثم
 طلقها الزوج الثاني نكحها الزوج الأول يملك الزوج الأول من آخرى ثلثاً تطليقاً
 مستقلة بلا اتفاق وان طلق امرأته ما دون الثلث من واحد أو اثنين ونكحت
 زوجها آخر ثم طلقها الزوج الثاني ونكحها الزوج الأول عند محمد والشافعي يملك الزوج
 الأول حينئذ ما يقع من الاثنين أو واحد يعني ان طلقها سابقاً واحداً فيلزم ان
 ان يطلقها اثنين فتصير مغلظة وان طلقها سابقاً اثنين علمت ان ان يطلقها واحداً
 لا غير وعند أبي حنيفة ولو يوسفرهما الله يملك الزوج الأول ان يطلقها
 ثلثاً ويكون ما مضى من الطلقة والطلاقين هلالاً لأن الزوج الثاني يكون محلاً
 أيها للزوج الأول محل جديد ينهدم ما مضى من الطلقة والطلاقين والطلاق
 فأعرض عليه الشافعي بأن المقسك في هذه الباب هو قوله تعالى فان طلقها
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وكلمة حتى لفظ خاص وضع لغير الغاية
 والنهاية فيفهم ان نكاح الزوج الثاني غاية الحرمة الغليظة الثابتة بالطلاق
 الثالث دلالة ثبوت الغاية فيما بعد ها فلما يفهم ان بعد النكاح يحل حل جديد
 للزوج الأول ففي هذا بطلان وجوب الخاص الذي هو حتى فلم يكن الزوج الثاني محلاً
 فيما وجد فيه الغاية وهو الطلقات للثالث ففهم ان يوجب الغاية وهو ما دون الثلث الأول ان
 لا يكون محلاً فلا يكون الزوج الثالث محلاً أيها للزوج الأول محل جديد فيقول المصنف
 في جوابه من جانب آخر حنفية ان يكون الزوج الثاني محلاً أيها للزوج الأول ما ثبت به من العسيلة

له ان يكون الزوج الثاني محلاً أيها للزوج الأول ما ثبت به من العسيلة

سأله قوله ثم طلقها الزوج الثاني أي بعد الأولى فان الأولى غرض في التحليل بالحدوث المشهور أنه قوله اتفاقاً أي بين الشافعية والحنفية
 من جهة الحكم بيان ما
 سأله قوله لك الخ
 مردى من أبي حنيفة
 عرفت من حسين يعني أنه
 تعالى في هذه
 لا اثنين أو ثلثين بل الله
 قوله لك الزوج الخ
 مردى من أبي حنيفة
 وفيه عليه السلام
 مردى من أبي حنيفة
 باطل ومانع من جيز
 سئل في هذه
 أي المرأة طلقه
 في بناء الباب أي في باب
 التحليل سأل في قوله فان
 طلقها أي مرة واحدة
 سأل في قوله من نكح الزوج
 أي في باب ما إذا كان المار
 بالطلاق في قوله تعالى حتى
 تنكح زوجاً غيره بوضوح
 لا أولى بقرينة مستدلة
 المرأة والأولى في شيباني
 الرجل سأل في قوله
 أي في باب ما إذا كان المار
 لزوج الأول سأل في قوله
 ويراد أي ما جاز في الغاية
 سأل في حديث العسيلة
 الخ ويراد ما إذا كان
 ابن سمرقان ما إذا كان
 حاشى خلاص من رسول الله
 سأل في حديث رسول الله
 والمحل له المحل من حيث
 المحل كالمحل من حيث
 كذا في الحديث فالحل
 الرجل الذي تزوج المرأة
 بالتحليل والمحل له المحل
 المحل الذي وقع التحليل
 المحل فالحل المحل على
 الزوج الثاني ثم علة
 انما من المحل لا يخرج
 على هذا الفرق والطلاق
 مشروع له دم والممنوع

على المحل لأنه ما رتباً لغيره الكساح والمراد أنها إذا خسرته لم يفسد ما سبق استقيم تنجز من قبلها لا حقيقة اللبس كذا قال في قوله لا تمت

له قوله امرأة رفاة الخ من عائشة
 معه عبد الرحمن بن الزبير وادعاهما للاش
 بحول الله عليه ابن الزبير الرواية لل
 الثوبى رحمه بن شبيب ذكره في الامم
 ابن جرير والاصل واحد في حتى تدوني
 كانت فليست الازال بل العبر ضربة
 حلا للسل عليه وروى في الحاشي سند احمد
 قوله في تنج نجا عيزو وتقل من سعيد

لا تخف قناده حه والزيادة الخ
 دخل وبرن اشتراط على زيادة على
 الكتاب وبر لا يجوز وحاصل الدش ان
 عدم الجواز بزيادة الخ لا يصفه
 في خبر رواه بعضه في اني استعمل السائر
 في كشف الدش من ان حديث كميله
 من حقه

عنه قوله فلهذا ايمت
 افع جواب سوال منه
 تقديره وان ياكل من
 على اخره واذا دخل فلهذا
 فليكن بهن لاروج
 انما في سني حمرة و
 لكل الاروج الاول -
 فاجاب عنه بقوله فلهذا
 ايمت آه عنه
 قوله فاجاب آه
 جواب سوال منه
 تقديره اذا لم يكن
 صحت بنين من لاروج
 الى المالكه اذا كان
 فاما فلهذا لاروج
 فاجاب واذا لم يكن ١٥٠

اسوق لهما من درهمين من ثوبه
 في الحديث غير اسوق لمين مكية المزج
 الى في حله ولم يقل ختمه بن ارج
 فهو قال عليه السلام اتبعين ان
 تستبي حرسك وقلعت نعم ثم يقول
 عليه السلام لا تاتي خذوق الخنازير
 فلا تغمسه مكية الزوج اشق بل غم
 واما ما رواه الى في ذوق مسكة الزوج
 الشان كله قوله سلقا مرتبه قوله
 عدم كله قوله ايضا كما كان
 قوله الخسفت ومكية الزوج الشان
 ان جواب سوال مسكه كله قوله
 بهنا يعني كما كان لا من تبديفة
 في ثوبه سوال اسابن كله قوله
 فبدا في مبرقة كله قوله رد
 انما ليقا لك اكله وكذا ارباب السارق
 او بهه فيوخذ من المشتري اما ما ورد
 له وير الى المالك كله قوله لا يكس
 الضلعن قد اى سواء لكل السروق بغسه
 او استهلك السارق وها هو ظاهر الرواية
 ويؤيده ما في الشان من طريق سورين
 ابراهيم من عبد الرحمن بن عوف لا يفرق
 صاحب سرقة اذا اقيم عليه بعد ورواه
 الطحاقي وقال السورق يدك عليه الرحمن
 فكان قال على القارى كله قوله في
 رعاية مكي ورواية الحسن عن ابي مينة
 ووجهه ما اذا جاز العلم ما اذا
 قلعت يد السارق في جاز السرقة
 فان رقت البناية ومعنى مال السرقته
 في يد السارق لا بناية نصارى بل الزوج
 على اليد من يد المالك وعلل الاستهلاك
 بسبب النكاح فكذا بهنا كله قوله
 وذلك اى عدم وجوب الضمان

1960

[illegible]

نود الانوار مع قبل الاشارة الى جواب سوال ۲۲۱ حکم الخاص

لا بقوله حتى تنكح كما زعمتم بيانه ان المرأة رفاعة جاءت الى الرسول عليه السلام
فقال ان رفاعة طلقته ثلثا فنكحت بعبدا لرحمن بن الزبير فما وجلا الا كند ثوبى
هنا فنعى فجعل عينا فقال عليه السلام اتريد ان تعودى الى رفاعة قالت نعم فقال لا
تدوى من عسيلته ويدوى من عسيلتك فهذا الخش مسوق لبيان انه يشترط
وطى الزوج الثالث ايضا لا يكفى مجرد النكاح كما يفهم من ظاهر الآية وهذا قد مشهور قبله
الشافعى ايضا لاجل اشتراط الوطى الزيادة بمثلها على المكتاب جائز بلا اتفاق وهذا الحديث
كما انه يدل على اشتراط الوطى بعبارة النص فكذلك يدل على محله الزوج الثالث بعبارة
النص وذلك لانه عليه السلام قال لها اتريد ان تعودى الى رفاعة ولم يقل اتريد
ان تنكحى حرمتك والعود هو الرجوع الى الحالة الاولى في الحالة الاولى كان الحل
ثابتا لها فاذا عادت الى الحالة الاولى عاد الحل لتحديد باستقلاله واذا ثبت بهذا النص
الحل فيه لعدم فيه الحل هو المطلقات الثلث مطلقا ففيا كان الحل ناقصا هو دون
الثلث اولى ان يكون الزوج الثاني متمما للحل لنا قصر بالمرتبة الاكمل ثم قال للمعرو
بطلان العصبة عن المشرق بقوله جزاء لا بقوله فاقطعوا وهذا ايضا جواب سواله
يرد علينا من جانب الشافعى و تقرير السؤال ههنا ايضا لا بد فيه من تمهيد مقدمة
وهي ان السارق اذا سرق شيئا من احد قطع يده لا فيها فان كان المشرق موجودا
فى يد السارق يرد الى المالك بلا اتفاق وان كانها الكافئد الشافعى يجب لصحفا
عليه سواء هلك بنفسه او استهلكه وعند ابى حنيفة لا يجب الضمان قط
العند الاستهلاك فى رواية وذلك لانه حين اراد السارق السرقة يبطل
قبيل السرقة عصبة المالك المشرق من يد المالك حتى يصير فى حق من
جملة ما لا يتقوم وتحول عصمتهم الى الله تعالى وهو مستغنى عن ضمان المالك وانما
يجب المراد اذا كان موجودا لانه لم يبطل ملكه ازالته عصمة فلرعاية المصلحة

الحرم تومنون ان الغصنة مئة لئال السروق مثل كود مملوكا وهي في عرف الشيوخ عبارة عن كفن ذلك المال بمزاج بحيث
تأخذ ثمانية لئال قبل السرقة نظرا الى حق العبد المالك حتى لو اتخذه رجل بحسب الضمان عليه المالك فكان المثل قبل الصدقة
وللتأخذ به المصحة من يد المالك ودار المال في المثل من جملة الاتيتم فبعد البلاك اذا استتلك لا يحسب ضمانا فهو واجب
جملة الاتيتم وتكونت الى الماشد قالى فصار المثل حمزا معاشرة فبناية السرقة صارت جك بة المصحة التي تحولت الى امة
لو كود انخر فانه كان قبل انخر حمزا مضمونا حال لعب المالك ولعبا انخر صار حمزا مضمونا معاشرة ومن جملتها كشت ان فزون يد
الانخر جوابا بقتل من لان المثل السروق اذا صار في المالك من جملة الاتيتم وتكونت مصحة من المالك الى امة فلم ير مال
الانخر بدم بطلان حكم المالك من ذلك المثل السروق وان زالت مصحة الاخرى ان انخر المنصوب بن المسلم يرد مع انه ليس حمزا
الو اذا كان حمزا لم يرد فاما حمزا وهو تحول المصحة فبما يصح الضمان اذا كان فاشا فمر الا انما شرح فورا الا انوار

قاضا بنایہ من جمیع الوجہ و البجایہ علی
 حق العبد حیاتی من وجہ ما سهل انظر
 الی فائہ فلما کانت النجایہ کلامہ فقد
 شرع جزاء لعل جزاء کلامہ و هو القطع
 ولا یخرج الی ضمان المال فائہ تعالیٰ فی
 عندہ **ع** ولان جزی اخم مسطور علی
 قولہ ان الجزاء اخم قال الشارح الی التفسیر
 او حرر الی جزی یعنی نفس و کفی ذمہ المملک
 لمانی الصراح جزی یعنی کلاما لا مرای تعنی تہ
 قولہ تعالیٰ و تجزی نفس عن نفس شینا و
 نہار میل جاد یک من رجل ای سبک و قال
 آقا سلام ان جزی یعنی نفس و جزاء بہرہ تہ
 کفی و تجزی نفس الشراح و قوی علیہ
 مکلف بان کوہہ ہمزہ ما و صیغہ فی کتب
 الفتنہ النبی عزی و لعل الشارح مکہ اصد
 علیہ اقول ان جاد الہمزہ فی شہتی الار
 جاد یک من رجل کما صاب لانی و شہ
 تہاد طعام جزی کما طعام کافی و بسند
ع قولہ علی التکمر ای علی حکم الخاص و مراد
 یتناول المخصوص تکلمہ **ع** قولہ و لعل
 اصد ذلک بعد الشارح **ع** قولہ لعل
 ہو باضم عبادۃ عن ان ذلک ملک التکاح
 ینفذ المطلق و انی معناه کالمسارۃ و هو ملوک
 بان **ع** نسخ تکاح بذال علی ما ہو مراد
 عن الشافعی و ذکرہ الخلاف بیننا و بینہ
 انہ لو غلبا بید تعلیقین جائز عندہ
 ان ینکحوا بخلل و عندنا ذلک اقول
 البرزخی و اما بعضی من نہ یہ فہو ان
 المفعول لای فسخ کذا فی التوضیح **ع**
 قولہ بسند ای بعد قطع **ع** قولہ
 کما کان فی الجاہلیہ من نہ یطہق و اصلہ
 و کان تعین اصد **ع** قولہ بقدر
 رخ فان المطلق الحسن کسی بوزن غیر
 فی توار و علی نہا من کثیر و شہ
 غیر اکنہ فی توار الابرار و شہ
 فی طرد احد ہر جہ فیہ بق المطلق
 جلی کما فی کلامہ **ع** قولہ کس
 ای بالصلو لمرأۃ کما کان
 الجاہلیہ من انہم یطہقون و اذا قرئ
 انفسا عدتہا را کون خدا اسے

۲۵ نورالانوار مع قرآن مجید و جواب سوال

امداد شد و دای قلیس الخیمنی بنم عهد بنام بی تختدار نے امر نسیبیا ہتھرا الاقار شرح نور الاقار

له قله حدود الحصى حتى الزوجه **س** له قله فعل الخ ان الله تعالى بهما في قولنا لا يعيا بعدا الله ثم حض ما به المرأة مع ان المرأة لا تخلص بالافتراما لا يفعل الزوجه فكان في المطلق الضرورة بيان ان فعل الزوجه هو المطلق فيما سبق وهذا المطلق كذا في التلويح فان قلت لم يجوز ان يكون فعل الزوجه هو قول ذلك الا في قولنا لم يكن به من تفريق فعل الزوجه فتقريباً هو من جنس السابق اول ما فهم **س** له قله ثم قال اي الله تعالى **س** له قوله فيما بينها اي من قوسيه ففعل المطلق مزيل الخ وهو ان فعلها آخر **س** له قوله اني لان ما قلع **س** له قوله ان العاوي اي في قوله تعالى فان طلقا **س** له قوله اني اراى المطلق **س** له قوله اي اني قوله تعالى فان طلقا فلا يصل الى الآية **س** له فانه قيل المطلق اخرج فوضوح المطلق ان لا يكون على الرجل على تقدير عدم اذا المال وعلى البان اجمع على تقدير انما نسا ان ولا يربح عليك انه يزوج من استعمال اللفظ

نور الانوار مع فقہ الاقمار وجواب سوال ۲۲

ان لا يقيم احد ود الله فلا جناح عليه ما فيه اشدت به اى فان ظننتم يا ايها الحكماء
ان لا يقيم اى الزوجان حد د الله بحسن المعاشرة والمودة فلا جناح عليه ما فيه اشدت
المراة به وخلصتها من الزوج وطلقها الزوج تعلمون ان فعل المرأة الخلع هو الاقتران وفعل
الزوج هو ما كان مذكورا سابقا على الطلاق لا الفسخ لا الفسخ يقوم بالطرفين لا بالزوج
وحدهم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى فان طلق الزوج
المراة ثالثا فلا تحل للمراة للزوج من بعد الثالث حتى تنكح زوجا غيره وطبها وطلقها
فاشأنى يقول انه متصل بقوله الطلاق مرتان حتى تكون هذه الطلقة ثالثا وذكر
الخلع فيما بينهما جملة معترضتها لانه فسخ اربع الطلاق بعد فسخ نكاحها
وضع لمعنى مخصوص وهو التعقيب قد عقب هذا الطلاق بالاقتران فينبغ ان يقع بعد
الخلع وهو ايضا طلاق غايته انه يلزم ان تكون الطلقة اربعة اثباتا في قوله تعالى
الطلاق مرتان والثالثة الخلع والرابعة حكمه هذه ولكنه لا بأس به فان الخلع ليس طلاقا
مستقلا على حد بل مندرج في الطلقتين فكذلك قيل لطلاق مرتان سواء كانتا رخصتين
فيجب امساك بمجردى او تسريح باحسان اذ كانتا ضمن الخلع في تكونان اثباتا لطلقة بعد
المرتبة المذكورتين فما قبل فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره الآية وعلى هذا التقرير ان ما قبل
انه يلزم ان يكون الطلاق الذى بعلم الخلع فقط حكمه عدم المحل الذى ليس نكاحا وأنه
يلزم ان لا يكون الخلع الا بعد المرتبة على بقوله تعالى فان خفقه وكثير د ان هذا حكمه انه يصح
اذا كان التسريح بالاحسان اشارة الى ترك المراجعة كما حررت وأما اذا كان اشارة
الى الطلقة الثالثة على ما روى عن النبي عليه السلام انه قال هو الطلاق الثالث في
يكون قوله تعالى فان طلقها بيانا لذلك ولا يتعلق له بمسألة الخلع اصلا فيكون المعنى
ان بعد المرتبة اذا امساك بمجردى بالمراجعة أو تسريح باحسان بالطلقة الثالثة
فان اثر التسريح بالاحسان فطلقها ثالثا فلا تحل له من بعد الآية هذا الكلام ما قالوا

الحاصلي من هذين تحقيقين وانما يريد ان
 يخففون وكل بالحق فالصواب ان
 يقال ان المراد بالطلاق الرجعي ونفي
 بالحي يبيح الرجوع معه به من تحليل
 فالتحليل وان كان طلاقا باننا لكنه رجعي
 بهذا المعنى وفي المسئلة ان كان غير مختار
 لكن الامر بسبل ثم سبنا اشكال آخر ويزان
 المذكور في الآية الطلاق على ما لا يتصل
 فلا يصح الاستدلال بالآية على ان التحليل
 طلاق بل بعد مرتج الطلاق واجب عندنا
 بان الطلاق على ما لم يضمن التحليل فانه حين
 يكون بصيغة التحليل وقد يكون بلفظ الطلاق
 وفيه ان انقضه باليمين بان يكون بصيغة
 التحليل طلاق كيف ولو سلم رفع التحليل
 من اليمين كما قال الشارح في التفسير
 الامري واما بيان الآية نزلت في التحليل
 لا الطلاق على ما لم يضمن اليه يصح الاستدلال
 قال المحققون ان الآية نزلت في زوجة
 آتت بن تيس فابنا اختلفت بكهنة بعد طلاق
 لباني بها قبل زواجها به وطها واخذ
 تحا كزوجة وبناول خلق كان في الاسلام
 لله قوله فمكون في الطلاق لله قوله
 انه نزل في اوجاد ما شافع الاول فبهان
 صم الكل حكم الطلاق النسبة بعد الطلاق
 سواء كانا رجعتين اولى ضمن التحليل والكم
 الطلاق الذي بعد التحليل فقد اوجاد انشاع
 الشا في فبهان التحليل ليس طلاقا مستقلا
 فلهذا بل هو منسج في الطلاقين كما
 مر فحصل الله قوله انه يلزم ا
 على تقدير ان لا يكون قوله فلهذا فان
 طلقا آخر ترجبا بقوله فالي الطلاق فتران
 في الله قوله ليس كذلك ا ليس به
 التحليل بل بلفظ الطلاقين التحقيق لله قوله
 انه يلزم ا آخر مسطور على قوله انه يلزم ا
 والا يلزم بالحق فان التحليل ابتداء قبل الطلاقين
 صحيح وقد وجب من هذا ان هذا الزود لم
 هو باعتبارهم المرافعة وذلك ليس
 بمعتبر عندنا فقدر الله قوله لكن يرد
 المرد والامانة الشارح ان في المتن
 ١٦ قوله ذكر في كون الحكم طلاقا

جواب سوال

جواب سوال

مسئله قوله لا تملكوا الارض كلها...
آه جواب حال مستند
تقديره ان الارض من
حوادث العالم لا تملكها
نفس الله فكيف يمكن
الافراد ان يملكوها
كيفية ان يملكوها
سنة الشرح بان خاص
عند صاحب الترجمة لا
قال الاستدلال قائم
بالمتنوع بما للملك
والمتنوع اليه و بما
من حوائج الافراد
فكذلك انما هو كالحال
مسئله قوله لا تقدر
خاص آه و مع و هم
ان كون الميراث من
في علم الله تعالى
بيان ان الله تعالى
باني الميراث من
الخاص لا يملك البيان
حاصل المدعى ان
التقدير في الميراث
نفس التقدير هو
فعل الدافع خاص
لا يملك البيان ولا
فيه وانما اجل التقدير
الذي هو العمل النفعي
و هو ليس بنفاس
كلام فيه
قوله من يملك الارض
هو الميراث و هو الذي
يترجم ان المراد من
الامر هو الميراث و هو
الخاص بل هو مشترك
بين سائر الميراثين
قوله من آه

ت
ت
ت
ت

الاستدلال ليس بلفظ الارض من انفسهم
اللفظ تقديره قوله لا تملكوا الارض كلها
اللفظ تقديره قوله لا تملكوا الارض كلها
فكذلك انما هو كالحال
مسئله قوله لا تقدر
خاص آه و مع و هم
ان كون الميراث من
في علم الله تعالى
بيان ان الله تعالى
باني الميراث من
الخاص لا يملك البيان
حاصل المدعى ان
التقدير في الميراث
نفس التقدير هو
فعل الدافع خاص
لا يملك البيان ولا
فيه وانما اجل التقدير
الذي هو العمل النفعي
و هو ليس بنفاس
كلام فيه
قوله من يملك الارض
هو الميراث و هو الذي
يترجم ان المراد من
الامر هو الميراث و هو
الخاص بل هو مشترك
بين سائر الميراثين
قوله من آه

ت
ت
ت
ت

قوله لا تملكوا الارض كلها جواب سوال ٢٨ حكم الخاص

في جانب لا كذا كذا في جانب الاقل هو ان لا يكون اقل من عشرة دراهم
بقوله ثم كل علمنا ما فرضنا عليهم في ازا و اجمعه ما ملكك ايمانهم ايقن علمنا ما قلنا
عليه في حق ازا و اجمعه وهو المهر ما كلفنا لفظا خاصا وضع لفظه التقدير و كذلك خبر
المتكلم خاصا على ما قالوا و كذلك الاستدلال خاصا عند صاحب التوضيح فعملنا المهر
مقدرا في علم الله تعالى و قد بينا المنبسط عليه للتأمل بقوله ثم اقل من عشرة دراهم
و كذلك التفسير على ما قلنا لا يملكوا الارض كلها و قد بينا في الميراث و كذلك خبر
محتاجا الى البيان و هذا في اصطلاح الفقهاء و اما في اللغة فهو حقيقة فلا يحتاج الى البيان
ولهذا قال الشافعي ان الفرض هو ما يملكه الاجاب بقائمة تعدية يملكه و عطف
ما ملك ايمانهم و ازا و اجمعه لان المهر لا يقدر في حق ما ملكك ايمانهم فيكون المراد به النفقة
والكسوة وهو وليج في حق الزوج و ما ملكك ايمانهم جميعا قلنا تعدية يملكها ما هو
لغيره من الاجاب عطف ما ملكك ايمانهم بتقدير فرضنا ثانيا او ما فرضنا عليهم فيها
ملكك ايمانهم على ان يكون هذا يملكه و اجبنا الاول بعينه قلنا اكلنا اكلنا و كذلك المصنف
كل شيء من المسائل اثلث فقال علما بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له ان يزوجها
بما لو كره و قد علمنا ما فرضنا عليهم فقوله عدا تعديل لقوله صرحا على
طريق اللف والنشر المرتب فقوله فان طلقها فلا تحل له ناظر الى المسألة الاولى
وقوله تعالى ان تتزوجوا بما مالاكم ناظر الى المسألة الثانية وقوله قد علمنا ما
فرضنا عليهم ناظر الى المسألة الثالثة وقد بينت كل ذلك بالتفصيل تحت
كل مسألة فتأمل ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الخاص صرحه و فرغ من ايراد
بين بعض انواعه المستعملة الشريعة كثيرا و هو الذي هو الذي فقال منه لا يملك
القائل لغيره على سبيل الاستعلاء و افعال من الخاص لا يملكه غيره على سبيل
الملك يصدق عليه انه لفظ وضع لفظه معلوم هو الطلب على الوجوب

من آه و الله من غير تعيين و هذا على ان المستند يرد المحل و الله تعالى
لثاني و كذلك الامر في الميراث و الله تعالى
بقوله و يجب ميراث من الميراث و الله تعالى
يملك بالامان و لا يملكه الميراث و الله تعالى
لازمة فان سواه ان يخصص مراد الميراث و الله تعالى
طلب الفصل مع الاستدلال و اما اللفظ في الميراث و الله تعالى
و هو مضمون احدها و بسط في الميراث و الله تعالى
انما انما بعد من بعد و الله تعالى

[illegible]

میں استغفر اللہ دعا کرتا ہوں کہ میری اس کتاب کو اللہ تعالیٰ سے قبول فرما دے اور اس سے میری غلطیاں مٹ جائیں۔ آمین

جواب سوال

عنه قوله انما الهامية
اي كوشش كستان
عنه قولن ابريسته
يقال هاني العارسته
جمله مع لورده
سبيل الغزل انو اي
دون مرتبه افضل
عن الامير القولي ١٦-
لله قول علي سبيل
الزني اے علي سبيل
استواء افضل مع
القول ١٢

و غزو ملاقات با حضرت الملباجون و الانصار کثیره
 و با یغیاری و ما یغیرین قفسه را بکلیه بنان ان غزوه
 من اربع مصلحت بود اول آنکه حتی ذی سب من
 قاجاب بانه العلم السخ و قد اجاب عن عذر ان الملباج
 لیس العوجب فان مصلحت علی الله علیه و سلم
 سبک الشیعه حیث قال و اسباب فعله علیه
 ان اقصی رحمه الله الحسن اما ان اقصی
 العلم و العوجب استغنی علی بآیه کوزان کون
 اصل ۱۵۵ فلهذا من الامراض غریبه ان یقتل

[illegible]

۳- لا تسع انشاء كل واحد منكم -

مبحث الامر ۳۰ نور الانوار مع فتاویٰ اقبال و جواب سوال

فمضمونها بالصيغة لا يكون فعل النية عليه السلام وجباً على الامة من غير موافقة عليه
السلام خلا فالبعض اصحاب الشافعي فانه يقولون ان فعل النية عليه السلام بها حق
اولاً انه امر كل امرئ بالاجوب ان الله مشترك للامر القدر في حكم الوجوب وهذا الخلاف
بيننا وبينهم في كل علم يكن سماعاً منه عليه السلام ولا يبالوا به ولا يفتنونه ولا يفتنونه
موجباً بالاتفاق للتعزز بالوصل خلع النعل وتعلق بقوله حتى لا يكون الفعل موجباً
لنا في نفعه عليه السلام اصحابه عزوه بالوصل خلع النعل وروى انه عليه السلام اصل
فواصل صحابه فانهم عليهم الموافقة في صال الصوم فقال ايكم منكم يطعمني ربي ويستفيد
يعني انتم لا تستطيعون الصيام متواليه الليل والنهار ولوقوع روحانية من عند الله تعالى
عنده واسقى من شراب الحبة كما قال قائل شعروا ذكر كالمشتاق خبز لرب وكل شراب
دونه كسراب ولقد اترى الامة للمجاهدين يفتنهم بشراب قطرة في ربيعنا يخرج عن
حلال الكراهة وهذا في صوم الفطر والنفل سواء وروى انه عليه السلام كان يصل
باصحابه اذ خلع نعليه فخلعوا نعالهم فلما قضى صلاة قال ما حكمكم على القائلين انكم
قالوا رأيناك القيت نعليك قال ان جبرئيل عليه السلام اخبرني ان فيها قدراً
اذا جاء احدكم المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدراً فليمسحه وليصل فيها هذه
تسكات ابراهيم وآما الشافعي فقال تارة على سبيل التذلل ان الفعل للوجوب
كالامره له عليه السلام شغل عزاء مع صلوة يوم الخندق فقضاها هزمته وقال صلوا
كما اتيتموني اصيل فجعل متابعاً لافعاله لازمة لأمته فاجاب عنه المصنف بقوله
والوجوب استيفيد بقوله عليه السلام صلوا كما اتيتموني اصيله بالفعل ذلك ان
الفعل موجباً لا يتبعه مجرد روية الفعل ولم يحتاجوا الى هذا القول اصلاً
وقال تارة على سبيل الترقان بالفعل قسم الامر لان الامر نوعان قول وفعل
لانه اطلق الله تعالى لفظ الامر على الفعل فتارة ما امر فرعون برشيد اي فعله لا القول

[illegible]

موقوف العلم تقریر: علامہ ابراہیم مستدلال

نور الانوار مع قمر القتل و جواب سوائ

[illegible]

مس و در علم سمنون
سابقاً جابجاء ال
مرمان الله كدلى بعين
الشمس مركب تام والكر
ضابطه و هو قوله لانظام
النجوم وغيره مركب
لقيدى دارك التقيدي
مفرد ناقص علفاً مركب
وهو المركب الكامل على
المفرد و هو مركب ناقص
فربا جز فاجاب عنه
الطاهر بقوله مفرد
آه بينه ان العلف
على مفردنا لا على
ومعنى بنا مركب تام
وهو ان تارك الامر
يستحيى او عيب
بالفعل -

الحسينة ولاني فلاح الحكيم تان

[illegible]

نور الاذلال مع تدرج الامور وجواب سؤالي ٣٣

مبحث الامر

الامر كذلك حاله مع الوجوب وليس هذه الاشياء اللفظية بالقياس بل لاثبات كون الاصل عدم الاشتراك وقيل المعقول هو ان السبيل ذ الامر غير يفعل ولم يفعل الشئ العقاب فلو لم يكن الامر للوجوب لما استحق ذلك وقد نقل في بيان النص والمعقول وجوه اخر تركتها الاطنا ب ثم شرع الحكم في بيان انه اذا لم يرد بالامر للوجوب فاذ احكمه فقال واذا ارادته الاباحية والندب اي اذا اراد ان لا امر له لاجل الحاجة والندب وعُدل عن الوجوب ثم اختلف فيه فقيل انه حقيقة لا يه بعصية اي ان الامر حقيقة في الاباحية والندب اي ان كل واحد منهما بعض الوجوب بعض الشئ يكون حقيقة قاصرة لان الوجوب عبارة عن جواز الفعل مع حرمة الترك ولا يلحق جواز الفعل والندب هو جواز الفعل مع رجائه فيكون كل منهما مستعلا في بعض مع الوجوب وهو معنى الحقيقة القاصرة التي اريدت بلفظ الحقيقة وهو مختار في الاسلام وقيل لا لانها جاز اصله اي قيل انه ليس بحقيقة بل مجاز لانه قد جاز اصله هو الوجوب لان الوجوب هو جواز الفعل مع حرمة الترك ولا يلحق جواز الفعل مع جواز الترك والندب هو جواز الفعل مع جواز الترك فالجواز اصلان من نظر المجنس الذي هو جواز الفعل فقط فان مستعمل في بعض معناه فيكون حقيقة قاصرة ومن نظر المجنس والفصل جميعا ظن ان كلامهم معان متباينة وانواع على حد فلابد ان يكون الاجازة او اما تحقيق ان هذا الاختلاف في لفظ الامر وفي صميم الامر فمدكور في التلويح بما لم يد عليه ثم لما فرغ المصنف عن بيان الموجب حكمه اراد ان يبين انه هل يحتمل التكرار ولا فقال ولا يقتضي التكرار ولا يحتمل اي لا يقتضي الامر باعتبار الوجوب التكرار كما ذهب اليه قوم ولا يحتمل كما ذهب اليه الشافعي يعني اذا قيل مثلا صلوا كان معناه افعلوا الصلوة مرة ولا يدل على التكرار عندنا اصلا وذهب قوم الى ان موجب التكرار

من قوله ذكره في
 النونية قالوا على من لم يذكره
 ان هذا اعلان انما
 وقع في دفع الامر الى
 صيغة الامر من غير
 في الوجوب الكمال كما
 ان موجب الامر الى
 الوجوب حقيقه وانما
 والابادة وغيره من
 مجازا والصيغة اذ
 في الوجوب بل ذكره
 الصيغة وانما استعملت
 في القبول والاباحة
 يكون حقيقة فاعرف
 في الاسلام واما
 الكرمي والجماس ولا
 يرد على اذ كانا
 ان الصيغة في قوله
 عارضا فانما هي
 والكرمي والجماس
 وانما في الاسلام
 كلامه ان الصيغة
 الاطلاق حقيقة في
 غايته وعند اللزوم
 حقيقة فاعرف في
 الاية ونظره لفظ
 العشرة مثلا حقيقة
 في اكل هذا لفظ
 وحقيقة فاعرف في
 سبعه لفظا فاعرف
 مثلا وبرأه من
 البعض كما ان
 في لفظ العرب ليس
 هو الغني اي
 الامر من الغني
 الغني في مثل
 الغني فاعرف
 بصلوة الغني وهو
 الغني انما
 الامر لا يمتنع
 الصيغة كذا في

[illegible]

لأنه لما أنزل الأمر بالجمع قال أوقع فحاجباً عما هنا هذا رسول الله أمر لا بد نفهم
التكرار مع أنه كان من أهل اللسان ثم لما علم أن فيه حرجاً عظيماً اشكل عليه فسل
وذهب الشافعي رحمه الله إلى أن محتمل التكرار لأن إخراج مختص من اطلب منك
ضماً وهو نكرة والنكرة في الأثبات تخصر لكنها لا تحتل العموم فيجعل عليه نكراً متفقاً
بها والفرق بين الموجب المحتمل أن الموجب يثبت بلانية والمحمّل يثبت بالنية
وذلك لما سياتي سواء كان معلقاً بشرط أو مخصوصاً بصفة ولم يكن ذلك على
بعض أصحاب الشافعي رحمه الله فانهم ذهبوا إلى أنه إذا كان الأمر معلقاً بشرط كقوله
تعروا إن كنتم جنباً فاطهروا أو مخصوصاً بوصف كقوله تعال السارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما يتكرر بتكرار الشرط أو الوصف فإن التسل يتكرر بتكرار الجناية
واقطع يتكرر بتكرار السرقة وعندنا المعلق بالشرط وغيره وكذا المخصوص بالوصف
وغيره سواء في أنه لا يدل على التكرار ولا يحتمل أن يكون مطلقاً على جنس محتمل
كله استدل ذلك من قوله ولا يحتمل أن يكون مطلقاً يقول لما جعل الأمر التكرار
عندكم فكيف يصح عندكم نية الثلاث في قوله طلق نفسك فيقولون الأمر يقع على
أقل جنس هو الفرج الحقيقي ويحتل كل الجنس هو الفرج المحكم على إطلاق الثلاث
أما من حيث أنه عدل بل من حيث أنه فرد ولا من حيث أنه مدلوله بل من حيث
أنه منوي وإليه أشار بقوله حتى إذا قال لها طلق نفسك أنه يقع على الواحد
إلا أن ينوي الثلاث لأن الواحد فرد حقيقة متيقن والثلاث فرد حكمي محتمل لا تشمل
نية الثلاث إلا أن تكون المرأة أمراً لا تصح نية الثنتين في قوله طلق نفسك
لأنه عدل على غير ليس بفرد حقيقة ولا حكمي وليس مدلولاً للفظ ولا محتملاً إلا إذا
كانت تلك المرأة أمراً لأن الثنتين في حقها كالثلاث في حق المرأة فهو واحد حكمي
كالثلاث في حقها وأما إذا قال طلق نفسك ثنتين فحينئذ إنما تقع ثنتان

جواب سوال

18 01

تستغفرون العزيزين كما قالوا وان ابراهيم
 الخليل فردا لثنيته كسره بكه لا يفيد فاما السلام
 من ذلك ما عمن احوال المصنف ووجهه انما هو
 ان المصدر المفعول من معرفه خبره وان كان خبره
 اقترن باداة العوم ولا يستغفر لنفسه الا على
 فرد غير اذ اقع كل فرد من اسمي استغفر
 العوم وان كان فاعل **قوله** انما
 الوصلان جمع الاعداء من قبل منافقة
 الموصوف الى المصنف **قوله**
 اي من المصدر الذي يجوز **قوله**
 على الاصل ان كل اي ان الامر لا يقتضي استغفار
 ولا جمل **قوله** وذلك اي انه
قوله وانما ذلك المصنف

۳۵

لاجل انه ببيان تغيير ما قبله لبيان تفسيره لان طلق لا يحقل ثنتين حتى
يكو بها ناله ثم لو رد لكم دليل على ما هو المختار عندنا فقال لان صيغة الامر مختصة
من طلب الفعل بالمصدر الذي هو فردى انما لا يقضى لامر التكرار لانه مختص
من طلب الفعل بالمصدر فقولك اضرب مختص من اطلب منك الضرب قوله
مختص من اطلب منكم الصلوة وقوله طلق مختص من افعه فعل المطلق والمصدر
المختص منه فردى لا يحقل العيد وكيف يحتمل معنى التوحيد معنى في لفاظ الواحد
فالعمل المختص منه اولى ان لا يحتمل الحد وبهذا القدر تم الدليل على الاصل
الكل ثم قوله وذلك بالفرديّة والجنسية والثنائي بمنزلة عنهما بيان المثال المختص
اعني قوله طلق نفسك لان الطلاق هو الذي يتصف بالجنسية والفرديّة الحكيم مع
الثنائي واما ما سواه فلا يعلم فيه الفرد الحكم الا في آخر العمر ما تكرر من العبادات
فباسبابها لا بالاولى واما جواب سوال يرد علينا وهو ان الامر اذا لم يقض التكرار
ولم يحتمل في اى وجه تكرر العبادات مثل الصلوة والصيام وغير ذلك فيقول
ان ما تكرر من العبادات ليس بالاولى واما بل بالاسباب لان تكرار السبب ^{يدل على}
تكرار السبب فايمان وجد الوقت وجب الصلوة ومضى اثنى عشر من رمضان في الصيام
ومها قد ^{على} ملك المال وجبت الزكوة وانه الميحب الحج والعمر ^{لان} ان
البيت واحد لا تكرر فيه لا يفرق ان الوقت سبب لنفس الوجوب ولا هراغا
هو سبب لوجوب الاداء فكيف يكون السبب مغنيا عن الامر لا نقول
ان عند وجود كل سبب يتكرر الامر فقد يرا من جانب الله تعالى ان تكرر العبادات
بتكرار الامر المتجدد حكما وعند الشافعي لما احتقل التكرار تملك ان
تطلق نفسها ثنتين اذ لقى الزوج بيان لخلاف الشافعي في اصل
كل على وجه يتضمن الخلاف في المسألة المذكورة يعنى ان عند

الامر اللہ سے ہو سبب لوجب الادا

کام سے اہل ذہن کو بے کسب و فاسد

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸

جواب سवाल
عنه ونحوه لا سلمنا ان في يد
الملك اسم الفاعل بل في اليد
نحو كلامي في المصعد وعرض
الضمان البري من ضمير
يكن المصعد في محتمل مصدرا
وبجمل البري في محتمل مفعول
ان المصعد الذي يدل عليه اسم
الفاعل في محتمل المفعول
عنه قوله يدل على المصعد
نحوه ان المصعد الذي هو
من قبيل الموصوف يكون
ثابتا ونحوه ههنا كذلك ان
السرقة مفعول السارق
وقد جاء من قبيل السارق
فيكون ثابتا ونحوه وان
نحوه كذلك هو في محتمل
الطلاق في قول الرب الرقعة
انها ثابتة في محتمل
المصعد لكنه شري الفاعل
ان اسم يكتفي من قبيل
الوصف بالطلاق و
في المرأة فيكون شرعا
لا فاعلا ثم اذا دل على
المصعد فالمصعد اسم
المفعول يتناول الواحد
وكمثل اكل الكافي سائر
الا جاس فلا بد قيل
السرقة مثل السرقة و
التي فعلت السرقة
فانظر الى ما
عنه قوله وكل السرقات
جواب سوال مقدمه
ان ينبغي ان يراد اكل
يكون المفعول عنه
اكل الاثامين فان
فعل الواحد بوجه فيه
لوسلان اسم الفاعل
يدل على المصعد
فان يراد بالواحد اكل
من ان يكون حقيقيا
اذا اعتبارا لا كبحسب
فيكون ان يراد اكل السرقة
اعتبارا بانها واحد فاجاب
بقوله وكل السرقات
لا يعلم الا في آخر العمد
للعنه قوله فبالحال
الجده جواب سوال
مقدمه انه ان الزمان
الذي اسم الفاعل
مع انه يستعمل في محتمل
الكل ركني يراد بالواحد
جميع افعال الزمان

[illegible]

بر ماہنامہ انجمن خیرات

سید احمد رضا خان صاحب

۲۹

وَعَنْدَ إِيَّائِي الْفَوَاتُ أَيْضًا فَأَتَمُّ مَقَامٍ لِلنَّصَرَةِ كَالْتَقْوِيَةِ لِيُظْهِرَ مَرَّةَ الْحَزَنِ وَالْأَفْئِدَةِ فِي الْحَرْجِ
فَتَدْرِي لِي فِي النُّكْلِ بِالنَّصْرِ السَّابِقِ وَعَنْدِي يَجِبُ بِالنَّصْرِ الْحَدِيدِيًّا وَبِالْفَوَاتِ التَّقْوِيَةِ فِي قَضَاءِ
الْحَضَرِ فِي الْمَسْجِدِ بِعَرَاكَاتِ قَضَاءِ الشَّعْرِ فِي الْحَضَرِ كَعَتَايَةِ قَضَاءِ الْجُودِ فِي الْمَنَاهِجِ وَأَوْقُضَ
الشَّرْقِيَّ اللَّيْلَ سِتْرًا إِيَّائِي مَا ذَكَرْنَا وَقَضَاءُ الصَّجْمِ صَلَوةُ الْمَرْضَى بِعَتَايَةِ الصَّحَةِ قَضَاءُ الْبَرِّ
صَلَوةُ الصَّحَةِ بِعَتَايَةِ الْمَرْضَى بِمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ هُنَا سَوَالُ مَشْهُورٍ لَكُمْ عَلَيْنَا وَهَذَا زَيْنُ
أَحَدَانِ يَعْتَكِفُ شَهْرَ رَمَضَانَ فَصَامَ لَمْ يَعْتَكِفْ لَمْ يَرْضَ مَنَعَ مِنَ الْعَتَايَةِ لَا يَقْضِي عَتَايَةً
فِي رَمَضَانَ أَيْضًا بَلْ يَقْضِيهِ فِي خَمْسِ صُومٍ مَقْصُودٍ وَهُوَ صُومُ النَّفْلِ لَوْ كَانَ الْقَضَاءُ
وَالْجِبَابُ بِالسَّبَبِ الَّذِي أَوْجِبَ الْإِدَاءَ وَهُوَ قَوْلُهُ وَيُؤْفِقُونَ أُنْذَرُوا وَهُمْ لَوْ جَبَّ يَصِحُّ الْقَضَاءُ
فِي الرَّمَضَانَ الشَّانِي كَمَا صَحَّ الْإِدَاءُ فِي الرَّمَضَانَ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ مَذْهُبُ قَرَأُو بَسْطَ الْقَضَاءِ
أَصْلًا لَعَلَّكُمْ إِمَّا كَانَ الصَّوْمُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ كَمَا هُوَ مَذْهُبُ أَبِي يَسُفَ فَعَلَّمَا سَبَبُ الْقَضَاءِ
التَّقْوِيَةِ وَالتَّقْوِيَةِ مُطْلَقٌ عَنِ الْوَقْتِ فَيَنْصَرَفُ إِلَى الْكَامِلِ وَهُوَ الصَّوْمُ الْمَقْصُودُ
فَكَبَابُ الْمَعْرِفَةِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَفِي مَا إِذَا أَنْذَرَ أَنْ يَعْتَكِفُ شَهْرَ رَمَضَانَ فَصَامَ لَمْ يَعْتَكِفْ
أَنَّمَا وَجِبَ الْقَضَاءُ بِصُومٍ مَقْصُودٍ لَعَدَّ شَرْطًا إِلَى الْكَمَالِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَجِبَ
بِسَبَبٍ آخَرَ يَعْنِي فِي صُورَةٍ نَذَرًا أَنْ يَعْتَكِفَ هَذَا الرَّمَضَانَ الْمَعْرُوفَ فَصَامَ لَمْ يَعْتَكِفْ مَا نَعَى
مَرْغَا وَجِبَ الْقَضَاءُ بِصُومٍ مَقْصُودٍ وَهُوَ النَّفْلُ لِتَقْوِيَةِ الْإِعْتِكَافِ إِلَى الْكَمَالِ هُوَ صُومُ
النَّفْلِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَجِبَ بِسَبَبٍ آخَرَ كَأَعْتَمَرٍ وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالصَّحَةِ
فَإِذَا أَنْذَرَ بِالْإِعْتِكَافِ فَقَدْ نَذَرَ بِالصَّوْمِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِيَّ بِالصَّوْمِ الْمَقْصُودِ ابْتِدَاءً بِجِدِّ
نَذَرِ الْإِعْتِكَافِ وَلَكِنْ شَرَفَ الرَّمَضَانَ الْحَاضِرَ عَارِضَهُ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِي رَمَضَانَ النَّفْلِ
مِنَ الْعِبَادَةِ فِي غَيْرِهِ فَانْتَقَلْنَا مِنْ الصُّومِ إِلَى الْمَقْصُودِ لِالصُّومِ رَمَضَانَ هَذَا
الشَّرَفَ الْعَارِضَ وَلَمَّا فَاتَ شَرَفَ رَمَضَانَ عَادَ الصُّومُ إِلَى كَمَالِهِ وَهُوَ الصَّوْمُ
الْمَقْصُودُ لِأَصْلِهِ أَيْضًا صُومُ النَّفْلِ فَكَانَ صَدْرُ حُكْمٍ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ صُومَ النَّفْلِ

[illegible]

بمسافر قبل بقیه اوله یفرغ الامام بعدا و تکلم ثم استأنف او كان مثل هذا للمسبق
دون الا لاحق یصیر فوضهم اربعاً بنیة الا فانه ثم ان هذه الاقسام الثلث کما تجزئ تحقیق
الله سبحانه و تعالی فی حقوق العباد ایضاً فقال ومنهار دعوى المنصوب ای من انواع الاداء
رح عین الشئ الذی غصبه علی الوصف الذی غصبه المالك بدون ان یكون
للمنصوب مشغولاً بالجناية او بالدين وبدون ان یكون ناقصاً بقضاء حق
ظاہر الاداء الكامل لانه اداء على الوصف الذی غصبه من غیر فتور و مثله تسلیم
المبيع للمشتري و تسلیم بدل الفرض و المسلم فی البیعة علی الوصف الذی وقع علیه
العقد و بدله مشغولاً بالجناية نظیر الاداء القاصر ای رد الشئ للمنصوب بحال كونه
مشغولاً بالجناية او بالدين بان غصب عبداً فلو قام بحقه الدين او الجناية فی یل الغاصب
تسلیم البیع حال كونه مشغولاً بالجناية او بالدين او بالمرض فیه هذا کله ان هلك
للمنصوب المبيع فی ید المالك و المشتري بأمر سواک و یتروک له الغصب و البائع
لکونه اداؤه و لو دفع المالك الی ولی الجناية او بیع فی الدين رجع للمالك علی الغاصب
و المشتري علی البائع بالثمن و اماره عبد غیره و تسلیمه بعد الشراء نظیر الاداء
الشبیح بالقضاء ای امرار رجل عبد الغیر فی نکاح امرأته ثم سلم الیه بعد الشراء
فهو اداء من حیث انه سلم عین العبد الذی وقع علیه العقد و شبیهه بالقضاء
حیث ان تبدل المالك یوجب تبدل العین حکماً فاذا کان العبد هلولاً کالمالك کان
شخصاً آخر ثم اذا اشتراه الزوج کان شخصاً آخر و اذا سلمه الیه کان شخصاً آخر و الحجج
لهذا الباب ان رسول الله صلی الله علیه و سلم دخل علی یزید یوماً فقد صمت للیلة کان القدر
یقیناً من اللحم فقال علیه السلام لا تأکل من لحمنا نصیباً من اللحم فقالت یا رسول الله انه
لحم تصدق علی فقال علیه السلام صدقة و لنا هدیة یقیناً اذا اخذته من المالك کان صدقة
علیک اذا عطیته ای ان تصیر هدیة لنا فاعلم ان تبدل المالك یوجب تبدل العین و علی هذا

سأله قوله اوله یفرغ الامام ثم یبیان فانه فرغ الامام و یستحق ان الامام اذا لم یفرغ صین جبال الاقرب بعد الوضوء و باقی المسألة کما لایا فقد وجد المفسر و دخل مصره
او یتبیه او قلته قبل فرغ الامام ثم یصیر فوض الامام اربعاً بنیة الا فانه ثم ان هذه الاقسام الثلث کما تجزئ تحقیق
على الاداء فتشره قوله او تکلم ثم ان هذا بیان فانه قوله و لم یجزم و تقریر انه اذا تکلم الاقرب المسافر بعد فرغ الامام یزید لانه اذا تکلم یستأنف فیکون
مؤدیان فیه الا فانه اعترضت علی الاداء فتشره و کذا دخل مصره قوله ادکان انما یبیان تقیید الفعل باللاحق فی قول المصنف و مثل الاقرب و تقریر ان
مسافر یقتدی بمسافر فی الوقت بعد ما صلی الامام رکعة فلما تم صلوة الامام نزی المقدس الا فانه فانه یتیمار بالان بنیة الا فانه اعترضت علی المقدار لایا فی و یسود
فی هذا المقدار من کل الوجوه لان الوقت
باقی و لم یجزم اداء غیر المقدار مع الامام
حتى یكون ناقصاً لایا التزم اداءه مع الامام
اما الاقرب فانه التزم اداءه مع اصولة
مع الامام فیکون فی المقدار الذی سبقه
المحدث و لم یجزم الامام قاضیا کذا فی
التوضیح و باقی الحديث و ما فاقم بقاها
فالقضاء فیه یجوز الاداء و یجوز الی مع
التجاری و ما فاقم فاقم قوله الا فانه
اشتد ای الاداء ایضاً ایضاً ایضاً ایضاً
المضی القاصر و الاداء الشبیح بانفسه
سأله قوله تجزئ فی حقوق العباد
قال ابن المکرم قد تم حقوق المسلم الذکر
لا یجوز تبایاً بتقديم دفع الاداء علی القضاء
لان الاداء اصل و القضاء فروع
سأله قوله الذی غصبه الیه ای ان
والامام فی قول المصنف المنصوب
الذی سأل علیه قوله علی الوصف الذی
قید به لان مطلق روین المنصوب تحقیق
فی رده فتشوا بالدين او الجناية ایضاً فلا
یکون مثلاً الاداء الکامل سأل علیه قوله
مشغولاً بالجناية ای من فی الغاصب
جناية یتحقق بها رتبة تقتل انسان
عمداً و کذا کما سأل علیه قوله و بالان
ان یسأل للمنصوب فی رده الغاصب
مال انسان فتعلق الضمان برتبة سأل
قوله بدل العین و المسلم فی البیعة ای الی
المشتري ثم امرار العین شرعاً
المنشئ بالمنشئ کما یجب یجب
و فقهه یفقهه او یجزم منس کما یجب یجب
و فقهه یجب و یستحق فی التقابل
قبل الاقرب و المسلم شرعاً یتجمل به
اسلم فیجعل و جواس المال و یسوی
صاحب الدار رب اسلم و الاخر اسلم الیه
و الحظیة مثلاً اسلم نیه و ثمن راس المالك
کذا فی الدر المختار سأل علیه قوله علی الوصف
انما کما یجوز و الاداء سأل علیه قوله مال
کونه انما یجزم ای ان قول المصنف لا مال
من الضمیر فی رده سأل علیه قوله فانه ای
من الجناية و الدين سأل علیه قوله مال کونه
انما کان وقت البیع فانه سأل علیه قوله
نفی بذکر ای تسلیم البیع و المنصوب
مشغولاً بالجناية او بالدين سأل علیه قوله فی
ید المالك و المشتري انما یجزم لشره

ای کما یجزم لایا و البیع فی المشتري سأل علیه قوله و لو فوض البیع او یغصب سأل علیه قوله او یجزم ای معطوف علی قوله فانه انما یجزم لشره
بکل الشئ لان یشتري زالت من البیع بسبب کان فی ید البائع و ید العبد ای معطوفاً فانه سأل علیه قوله فانه یجزم لشره
البیع ان یتوزع بعد مال الدم حرام الدم فیرجع فانه سأل علیه قوله فانه یجزم لشره
نذر سأل علیه قوله عبد غیره و الاداء العین لانه اذا امره العبد العین حکماً سأل علیه قوله ای امره انما یجزم لشره
القضاء ای ان یتوزع بعد مال الدم حرام الدم فیرجع فانه سأل علیه قوله فانه یجزم لشره
تسلیمه لشره الا واجب و یرأسه القضاء سأل علیه قوله فی هذا الباب ای ان تبدل المالك یوجب تبدل العین و علی هذا

قالت دخل رسول الله
صلی الله علیه و سلم و یجزم
تفویض یجزم لشره
من اودم البیت فقال لمار
برشته فانه قال علی و کن
بیکم یجزم لشره
دانت لایا لشره
علیه صرته و لنا هدیة
شئ علیه صرته
على الفقراء و البیت
نیزه لشره و البیت
الاکرام فینقح علی الغنیاء
او یرز علی ذلک لشره
محقق علی لشره
عائته من یزید ثم یجزم
الصدقة علی ولا یتبوا لشره
بالکرم و البیت
یوشید کذا فی مشتري
الارب قرأ الامار

جواب سوال

عنه قوله والقضاء
انواع اثر واعتراض
صاحب الاثر بقوله
وفي ما يقتضيه ساقته
لان الشرط في اتمام
التقسيم انما هو التقابل
وهنا ليس كذلك
لان القضاء الذي في
سبب الاداء لا يتناول
يكون مدكيا باعتقل
اولا فان كان القول
غير داخل في معقول
وكان الشا في موه
فاخر في غيره فلا
تقابل بينها و
جوابا لبعضهم انهم
المراد بالقضاء ليس
الا يكون فيه معنى الاداء
فحينئذ فتنريف القضاء
المعنى صادق على
القضاء الذي في
سبب الاداء لانه لا يقع
الا يكون فيه معنى
الاداء حقيقة فالتعريف
في راجع واجب
صاحب الاثر بقوله
ويشعر الخ

تقسيم الاداء سلكه قوله انواع اثر
سلكه قوله ان يكون بخلافه اي يكون فيه
سلكه الاداء سلكه قوله والمراد بالتقابل
المعقول انما هو تقسيم المرام ان المراد بالتقابل
الامر المانع للواجب في ملكه الشارع
ونظرو فان كانا متعينين بالنوع يترك
المأنة فلا قبل ورود الشرع لان
الاصل في المتعين نوعا ان لا يتكلم
في الحكمة ونظر الشارع وانما اختلف
الحكم في المتعين نوعا فيها اختلف بها
وان لم يكن بمتعين بالنوع والعقل لا
يحكم في المتعينين بالنوع بالتقابل
في الحكمة فلا يترك المأنة الا شرعا
والاول به المثل المعقول وانما في قول
الغير المعقول سلكه قوله ان العقل
انما هو ليس المراد بالمثل الغير المعقول
العقل يعني المأنة وحكمه قطع بعدم
كونه مثلا للواجب في الحكمة ونظرو
الشارع لان العقل من جملة الشرع
والجملة الشرعية لا تتأخر عن العقل يجوز
جعل الشرع المتعينين في الحكمة
سلكه قوله وفيما القضاء اي القضاء
بمثل غير معقول سلكه قوله جديري
سوى سبب الاداء سلكه قوله وانما
النفوت اي ينفذ ومن عاتبه محاب
الاشا في سلكه قوله اي كقضاء
انما هو الى ان المصنف في كلام
المصنف فمذهبنا يصح ان يثبت
قوله والفدية له الفدية هو البذل
الذي يتخلص به من كونه توبة اليه
سلكه قوله بينها اي بين الصوم
والفدية سلكه قوله يجوز ان نفس
التجمع اعم من جمع الشرح وجمع
البطن وهو ايضا اعم من الجمع للثبات
والنفس والاشارة سلكه قوله ان
في النيات والتجويد كرسنه كرسنه
وكرسنه واخرن كذا في حق الارب
سلكه قوله نصف صاع الخ اصاع
ما يصح منه اطلاق في مثل هذا
وهو ثلثون استاراد لا سارسة
درهم ونصف فاذا ضربنا ستة
ونصف في ثمانية وستين كان
الحاصل الفا والعين وربعها كذا
قال الطحاوي والبرقي نعم والبرقي
القسمة في حيث قال وهو من جاذز الخمسين
قائمة مقام الصوم كذا في كتاب الصوم
كما اقيم التراب مقام الماء فيحصل
استعمال طهارة كطهارة الماء
فقال في شرح الانوار

نود الانوار مع قدر الاختلاف جواب سوال

٢٢

مبحث الامس

يخرج كثير من المسائل حتى يحل القبول تفرع على كون ادعاءى تجبر المرأة على قبول
ذلك العبد المهور بعد التسليم هو من علاقة كونه اداء وهذا بخلاف ما اذا باع عبد
واسحق العبد ثم اشتراه البائع من المستحق حيث لا يجبر على تسليمه الى المشتري لانه
بالاستحقاق ظهران البيع كان موقوف على اجازة المالك فاذا لم يجز به بطل وانفسخ
بخلاف النكاح فانه لا يفسخ باستحقاق المهر ولا بانعدامه وينفذ اعتاقه فيه دون
اعتاقها تفرع على كونه شيئا بالقضاء يعنى بنقد اعتاق الزوج اياه قبل تسليمه
الى المرأة لان المرأة لا تملكه الا اذا سلم اليها فقبل لتسليمه هو ملك الزوج كما ان
قبل لشرائه كان ملكا للغير وما كانت ات العبد موجودة في كل حال الذي وصفه المملوكية
متغير فيه لمجمل اداء شيئا بالقضاء ولم يجز قضاء شيئا بالاداء رعاية بجانب
الذات والاصل وما فرغ عن بيان انواع الاداء شرعا في تقسيم القضاء فقال القضاء
انواع ايضا بمثل معقول وبمثل غير معقول ما هو في معنى الاداء وفي هذا التقسيم ايضا مسامحة
فكانه قيل القضاء انواع قضاء محض وهو اما بمثل معقول وبمثل غير معقول قضاء محض
الاداء ويؤتى بالقضاء المحض ان يكون فيه معنى الاداء اصل لا حقيقة والحاكم بما هو في معنى
الاداء ان يكون بخلافه والاداء بالمثل للمعقول انما هو ماثل للمعقول مع قطع النظر عن الشرع وبغير
المعقول لان له المأنة الا لا يشترط ان يكون العقل صاعدا عن كيفية الاداء ان العقل ساقط عن هذا
القضاء لا بد فيه من سبب جديد بالاتفاق وانما الخلاف في القضاء بمثل معقول الا هو للصوم وهذا
تظهير للقضاء بمثل معقول اي كقضاء الصوم للصوم فانه امر معقول لا الزايج لا يسقط عن الدقة
الاداء او باسقاط صاحب الحق والمهور جاحل يبق في ذمة الفدية له هذا نظير للقضاء بمثل
غير معقول فان الفدية بمقابلة الصوم لا بد من عقل لا ماثلة بينها وهو ظاهر لا من لا يصح تجويد
النفس الفدية اشباع وهذه الفدية لكل بعد هو نصف صاع من ثريد ودية وسوقية او
ثريد صاع من ثريد وشعير الشعير الفا في الذي يعجز عن الصوم لاجل قوله تعزى الذين يطيقونه

قوله الشيخ الفاني الخ انما هي به فناء وتو قدرة
القسمة في حيث قال وهو من جاذز الخمسين
قائمة مقام الصوم كذا في كتاب الصوم
كما اقيم التراب مقام الماء فيحصل
استعمال طهارة كطهارة الماء
فقال في شرح الانوار

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

نورالانوار مع قبلہ ائمہ و جواب سوال

عہ انتظامی طاقتوں کے ذریعہ فوراً دبا دیا گیا اور اس کے نتیجے میں

۱۲۵۵ ای سولانا عبد السلام الان غلطی ۱۲۶۰ منہ

هذا الحكم وهو بالصدق بين الشاة او بالغير الى المتخفية ولم نقل اقتضا المتخفية في نه العام اننا في كل ما كان متخفياً في حكمه لا يغيره اجتماعه بغيره منه قوله نواع الغفاء اى القضا بالغير مثل متقول والقضا بالغير مثل في متقول
صوب الجواب الى ان الالف واللام في قول نعم الغفوب موصول لـ قوله شيئا علم ان شيئا بالوجه المثل في الاما
وان دخلت عقاباً وثياباً بلخ واجر والمخله والشعر وانها مثل كذا في الدر المختار قال نعم الغفوب المراد بالمال المثل بل
من والموز منه قوله او باقتية ثم سقطت على قوله المثل قوله لا يمكن ان مثل كذا وان اخبره قوله ولكن انقسم
قوله لا يسل فيه وان كان بوجه البصوت كذا في الدر المختار لـ قوله ومعنى المثل معنى عبارة عن بقاء الشيء اى من قدره بالية
تدعاك عن قوله كلامه مثل متقول او قولهم

الصوري سابق على التل المعنوي فاما اذا وجد التل للصوي لم يتقبل التل المعنوي
 فبغير تنبيه على ان القضاة بمن يتقبلون نوعا من الامور لا يتقبلون مثل هذا تحقيق
 حقوق الله تعالى فان قضاة الصلوات بالجماعة كمال وقضاءها منفردا فاما فلم لم
 يتعذر له ان يقول عند قضا الصلوة منفردا كمال بالجماعة اكل لا يقسمون حال
 القضاة على حال الاداء عوضا عن النفس والاطراف بالمال هذا نظير للقضاة بمن يتقبلون
 فان ضمان النفس المقتولة خطأ بكل لدية ولا خطا في المقطوعة خطأ بكل اللدية
 او بعضها غير ذلك بالعقل ولا هما تلة بغير الاداء الى المالك المتبذل بين المالك للملوك
 المتبذل وانما شرعها الله تعالى لئلا يهلك النفس المحترمة بما اذا انفصل صراغا شرع
 اذا كان عمل التحصيل مساواة واداء القيمة فيما اذا تزوج على عبد بغير عينه هذا نظير
 للقضاء الذي في معنى الاداء ولهذا لا يبرأ عنه بلفظ الاداء اي اذا تزوج الرجل مرة على
 عبد بغير عينه فحين ان اشترى عبد وسطا وسلمه اليها فلا انقضاء له ادا وادى اليها قيمة
 عند سطر هذا افضل لكتبة معنى الاداء لان الصلوة معلومة المذات في الصلوة نظير في قطع المتابعة
 بينهما من ان يسلم عبدا وسطا والوسط لا يتحقق الا بالتقويم ليكون قليل القيمة
 لا في كغير القيمة اعلى واسطها بغير وبين فكان الجمع الى التقويم فلهذا كانت القيمة
 معنى الاداء حتى يجبر على قبول كمالها بالتمسك تفرج على كونها في معنى الاداء
 تجبر للامة على قبول القيمة كمالها بالعبد المسمى تجبر على قبول العبد فلهذا تجبر
 قبول القيمة ثم ذكر المصنف بغير كمال حقيقته على قوله هو السابق فقال وعلى هذا قال
 ابو حنيفة في القطع ثم القتل عملا للمولى فعلموا على اجل ان المثل الكامل سابق على المثل
 القاصر وكل ابو حنيفة في صورة قطع رجل يد رجل عمدا ثم قتله قبل ان يبرأ ينبغي للمولى
 ان يفعل مثل ما فعل القاتل فيقطع ماله لا ثم يقتله ليكو جزء الفعل للفعل اذا الفعل
 متعذر من القاتل فينبغي ان يكون ذلك المهر الواجبة للمثل الكامل لو اقتصر على القتل جازله

سأله قوله لم يتقبل الا اذن المالك في الصورة والمسمى والمقصود جبرته في ايها المالك فلم ادى القيمة اذا خصب شلها مع القيمة على مثل الصوري بان يبيع
 في الاسواق لا يبيع المالك على القبول سأل قوله مثل هذا اي تقسيم القضاة بمن يتقبلون الى كمال وقضاءها منفردا كمال لان المالك بها يعمل على ما شرع عليه
 وجبريل عليه السلام لم يعلم القضاة بالجماعة حتى يكون على الانفراد تامل على علم الاداء بالجماعة كمال وقضاءها منفردا كمال وقضاءها منفردا كمال لان المالك بها يعمل على ما شرع عليه
 انما يتقبل الدية من الصلوة والصلوة بجماعة فبما شرعها الله تعالى لئلا يهلك النفس المحترمة بما اذا انفصل صراغا شرع اذا كان عمل التحصيل مساواة واداء القيمة فيما اذا تزوج على عبد بغير عينه هذا نظير
 للقضاء الذي في معنى الاداء ولهذا لا يبرأ عنه بلفظ الاداء اي اذا تزوج الرجل مرة على عبد بغير عينه فحين ان اشترى عبد وسطا وسلمه اليها فلا انقضاء له ادا وادى اليها قيمة
 عند سطر هذا افضل لكتبة معنى الاداء لان الصلوة معلومة المذات في الصلوة نظير في قطع المتابعة بينهما من ان يسلم عبدا وسطا والوسط لا يتحقق الا بالتقويم ليكون قليل القيمة
 لا في كغير القيمة اعلى واسطها بغير وبين فكان الجمع الى التقويم فلهذا كانت القيمة معنى الاداء حتى يجبر على قبول كمالها بالتمسك تفرج على كونها في معنى الاداء
 تجبر للامة على قبول القيمة كمالها بالعبد المسمى تجبر على قبول العبد فلهذا تجبر قبول القيمة ثم ذكر المصنف بغير كمال حقيقته على قوله هو السابق فقال وعلى هذا قال
 ابو حنيفة في القطع ثم القتل عملا للمولى فعلموا على اجل ان المثل الكامل سابق على المثل القاصر وكل ابو حنيفة في صورة قطع رجل يد رجل عمدا ثم قتله قبل ان يبرأ ينبغي للمولى
 ان يفعل مثل ما فعل القاتل فيقطع ماله لا ثم يقتله ليكو جزء الفعل للفعل اذا الفعل متعذر من القاتل فينبغي ان يكون ذلك المهر الواجبة للمثل الكامل لو اقتصر على القتل جازله

جواب سوال

عنه قوله لا يقسمون
 آه جواب سوال
 وجهان القضاة على
 وفق الاداء وصلوة
 المنفرد في حال الاداء
 قاصر عن الاداء حتى
 ان يكون القضاة
 القضاة على وفق
 الاداء واجاب
 بقوله لا يقسمون آه
 لان في الاداء لم
 يمين فواجب لا تقسم
 ان الجماعة وصفت
 اكمل فيمكن حصول
 بالجماعة كالا بغير
 بطلان القضاة لان في
 تسليم المثل الذي يوجب
 واجبا ليست بصفة
 اكمل فيه لعدم
 مقصود الجماعة
 في القتل بخلاف
 الفرض وانما كان
 قضا والصلوة كالا
 عندهم باعتبار
 انه موافقة للاداء
 من كل وجه

في معنى الاداء سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد
 الا في المثل فبما كانت القيمة مساواة في الاداء والاداء في القيمة سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد
 عمدا متعلق بكل من القتل والقتل سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد
 تسليم به المصنف لان خلاف الاداء وصاحبه فيما اذا كان الغفلان عديم ولم يتحقق بينهما بر سر سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد
 اي اولي الامر لا تقسمون الا جواب اي العبد سأل قوله لا تقسمون الا جواب اي العبد

سیرت النبی ﷺ

حسے ای مولانا عبد العلی رح ۱۲ منہ

نور الانوار مع قسمة الجواب سوال ٥١

مبحث الامور

الماء وانما حسن الاجل اداء الصلوة والصلوة فكلما نادى بنفس فعل الوضوء بل بال
من فعل آخر قصداً توجد به الصلوة واذا نوى في هذا الوضوء كان منوياً وقوته مقصودة
يتأهب عليها والجهاد مثال للمأمورية الذي يتأدى الغير يا دائره فانه نفسه يتأهب عباد الله
وتخريب بلاد الله وانما حسن الاجل اداء كلمة الله ولا اداء يحصل بمجرد فعل الجهر لا يفعل
آخر بعد ذلك اتمامه الحمد في نفسه انقضى بها انما حسن لزجها الناس من المعاصي
والزجر يحصل بمجرد اقامة الحمد ولا بفعل آخر بعد ذلك ان صلوة الجنازة في نفسه
بلدعة مشاهة لعبادة الرضا من وانما حسن الاجل قضاء حق المسلم وهو يحصل
بمجرد صلوة الجنازة لا بفعل بعد ها فانه الوسائط وهي كمال الكافر واسلام الملية
وهنا حرمة المناهي كلها بفعل العبادة واختيارهم فلهذا اعتبرت الوسائط فلهذا
وجعلت اخلاص الحق في الخير لا بخلاف وسائط الزكاة والصوم والحج لانه في فقر الفقير
وعدالة النفس وشرف المكان فانها يحصل خلق الله تعالى ولا اختيار فيها للعبادة
ولهذا جعلت من المحقق بالحسن لحيته فتأمل والقدره مثال للشرط المانع
حسن للمأمورية لاجل الله للمأمورية وان قدرت المضاني وقلت ومشروط القدره
كانت مثلاً للمأمورية المشروط بها وان جعلت ضميراً او يكون حسناً واجماً للغير كما
كان ضميراً لا يتأدى ويتأدى لاجل الله اليه كما قيل لم ينتشر الكلام وتكون القدره مثلاً
للغير بلا تكلف لكن يكون الشرط بجعله للشرط ويكون المعنى او يكون الغير
كالقدره حسن الحسن في مشروطها فان قلباً المقصود وانعكس المدعى في الجملة
لا يخلو هذا المقام عن تحمل ثم وصف القدره بقوله يتمكن بها العبد من اداء ما
للايمان الى ان هذا القدره ليست قدرة حقيقية تكون معها الفعل تكون
علمه لا يختلف فان ذلك ليس ملا والتكليف لا نه لا يكون ساء بقا على الفعل
حتى يكلف بسبب الفاعل بل المراد بها ما هي القدره التي بمعنى سلامة

٥١

ولهذا لم يسم الفاعل اي معية زمانية ولا يميز تخلف المعلول من العلة لانه لا يتقدم على الفعل بل
الجملة الشرائط علمه قوله فان ذلك اي القدرة الحقيقية ليس مراد التكليف والا لما كان الكافر الذي يات
الحقيقة بانها مع الفعل ولم يوجد فلم توجد القدرة علمه قوله لانه اي الان القدرة الحقيقية علمه قوله بها اي اي

له قوله فاما اى القدرة بمعنى سلامة الاسباب الخ
له قوله قوله قوله ولزم من وجوب الماء اى مع عدم المانع من الغرض وغيره له قوله فمقتضى القدرة
الخ اى عند وجود الخوف القبلة جهة القدرة وعند عدم العلم القبلة جهة التحري نفي الكلام لغت ونشر مرتب له قوله هذه القدرة اى القدرة التى يمكن
بها العبد من اداء الزم له قوله ما يمكن الخ لفظة ما كن تية من القدرة له قوله فى اداء الخ المضافات محدث اى فى وجوب اداء كل امر اى بورد
بمرئى كان ادايا كالصلوة والزكاة واما قدرنا المضاف لعدم سدا فظاهر كلام المصنف فان هذه القدرة شرط لوجوب الاداء فان شرط الاداء ان القدرة

التي يتقربون هذه القدرة كقوله
ادنى ما يمكن به العبد لما كان يرو عليه
انهم قالوا ان الزاد والراحلة فى الخ
من القدرة الممكنة مع ان الخ يقع بمرئى
الراحلة ايضا فليس الزاد والراحلة اى
ما يمكن به العبد فلو لم ينعقد فخره
بوجه يكون من الشبهة والخ بمرئى الراحلة
وان يقع كسرة لا يكون من شبهة فتدبر
له قوله وهذه القدرة اى الاولى
قوله شرط الاداء فمقتضى بالاطلاق وهو
منع بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسمائله قوله وهو اى هذه القدرة
اى الاولى سلة قوله وكان ينبغي الخ
ليحسن المقابلة له قوله فظاهر ما يترجم
الخ التزم من الملك دم سلة قوله
لا يشترط فيه الخ فان قيل لا يترجم شرط
القدرة الممكنة بوجوب القضاء ايضا
والا لزم التكليف باليس فى الوسع
وهو منقضى بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا
الا وسما فقلت هذا النفس متضمن
لا يتولد التكليف فانه لا يكون باليس
فى الوسع واما وجوب القضاء فهو ليقا
التكليف لان سبب وجوب القضاء
بوجوب وجوب الاداء ويجوز ان لا يترجم
بين الاستدلال والبقاء بالترتيب ان الشاهد
شرط المطلوب لا يشترط التكليف بالبقاء
ما لم سلة قوله بل اذا كان الخ فمقتضى
ان القدرة الممكنة شرط فى القضاء واذا
كان المطلوب من الفعل اى اداء
الغاية فان طلب الفعل بوجوب القدرة
لا يجوز كما لا يخفى واما اذا كان المطلوب
من الاداء بالقدرة بالقدرة لوارث ما لم
يفيدى عنه بعد موتها ثم اذا تركت وصية
بالقدرة فلا يشترط فيه ذلك القدرة
الممكنة فان من عليه الف صلوة يقال
له فى النفس الاشارة ان هذه الصلوة
واجبة ملك مع استلزامه فى زمان الوقت
على الاداء فمقتضى بوجوب ليس هو
الا وارث بالاداء بالقدرة والا فمقتضى
دم الاداء وكذا اذا فمقتضى العلم رحم
له قوله والشرط اى شرط وجوب
الاداء سلة قوله لزمت الصلوة
وهذا عند الامام الاظم رحم استحسانا
وخالف فيه غيره كقياس يقول
ان القدرة على الاداء مستندة حقيقة ولا وجه لا اعتبار احتمال حدوث القدرة بامتداد الوقت لان هذا الاحتمال بعيد لا يصلح ان يكون مدار التكليف و
سبب وجوب الصلوة الوقت الذى يسجد الصلوة لاي وقت كان ولو كان قليلا لم يوجب الاداء فلا يجب القضاء لانه خلف عنه كقوله التزم
الاستدلال على وجه الكرامة وثبوت الكرامة للبشر طمى كذا قيل واعترض عليه بان الدعوى عام والدليل وهو قوله التزم الامتداد الخ خاص بوقت العسر وليس
الدليل مطابقا للمدعى واجيب بان الحكم فى سائر احوال الاوقات كذلك بالذلة ثم اعلم ان قوله فى آخر الوقت وقوله بوقت الشمس متعلقان بالاستدلال
تتبعهما لانهما شرع نور الانوار

الاسباب الاكوت وصحة الجواح فانها تتقدم على الفعل وصحة التكليف كما يقتضيه
على هذه الاستطاعة فقدرة التوضيح وجعل الماء والا فالتيمم قد لا توجه القبلة
حين عدم الخوف ووجود العلم الخ فمقتضى القدرة او التحري قدرة القياس من الصحة والا فمقتضى
لولا انما قدرة الزكاة حين ملك النصاب الا فهو معفو وقدرة الصوم حين الصحة والا فمقتضى
والا فلقضاء خلفه وقدرة الحج حين وجوب الزاد والراحلة وصحة الاعضاء ومن
الطريق ولا فهو تطوع وعلى هذا القياس ثم قسم هذه القدرة الى المطلق والكامل
نقال هي نوعان مطلق اى القدرة التى يمكن بها العبد هي بمعنى سلامة الالآت والاسباب
نوعان احدهما مطلق اى غير مقيد بصفة اليسر والسهولة كقضى لقسطه لى وهو اى
ما يمكن به للمامور من اداء ما لزمه هو شرط فى اداء كل امر الى المطلق اى ما يمكن به
العبد وهذا القدر من التكليف شرط فى اداء كل امر للباقى زائد وهو قد ما يسع فيه
اربع ركعات من الظهر فان كفى بهذا القدر سعى ممكنة وهو الذى سماه المصنف مطلقا
وكان ينبغي ان يقول مطلق ومقيد وكامل قاصر ما زاد ياد لفظا فى افتراق بين المقسم
والقسم لان المقسم هو ما يمكن بها العبد المقسم هو اى ما يمكن بها العبد فلا يترجم ما يتوهم
انه يلزم انقسم الشئ الى نفسه والمغير واما قيد باداء كل امر لان القضاء لا يشترط
فيه هذه القدرة مطلقا بل اذا كان المطلوب لفعل اى اداء اذا كان المطلوب بالسؤال
الا ثم فلا يشترط فيه ذلك فان من عليه الفصل يقره النفس لا خيرة اى هذه الصلوة
واجبة عليك وثمة تظهر فى حق وجوب الاداء بالفدية ولا ثم والشرط توهبه حقيقة
اى الشرط فيما يبين هذه القدرة الممكنة الاد فى كونه متوهم الوجود لا تحقق الوجود اى
لا يلزم ان يكون الوقت الذى يسع اربع ركعات موجودا متحققا فى الحال بل يكفي
وهو فان تحقق هذا الموهوم فى الخارج بان محتمل الوقت متجانب الله يؤيه فيه الا تظهر
ثم تفي القضاء حتى اذا بلغ الصبح واسلم الكافرا وطهر الى انقضى آخر الوقت لزمت الصلوة التزم

ان القدرة على الاداء مستندة حقيقة ولا وجه لا اعتبار احتمال حدوث القدرة بامتداد الوقت لان هذا الاحتمال بعيد لا يصلح ان يكون مدار التكليف و
سبب وجوب الصلوة الوقت الذى يسجد الصلوة لاي وقت كان ولو كان قليلا لم يوجب الاداء فلا يجب القضاء لانه خلف عنه كقوله التزم
الاستدلال على وجه الكرامة وثبوت الكرامة للبشر طمى كذا قيل واعترض عليه بان الدعوى عام والدليل وهو قوله التزم الامتداد الخ خاص بوقت العسر وليس
الدليل مطابقا للمدعى واجيب بان الحكم فى سائر احوال الاوقات كذلك بالذلة ثم اعلم ان قوله فى آخر الوقت وقوله بوقت الشمس متعلقان بالاستدلال
تتبعهما لانهما شرع نور الانوار

وادخل الناس متخاضين في النار وقد
 انشأ ربك ملكا للصابغ في انصاف
 كالعقيدة المحكمة في العبادات الدينية
 قوله لا ليسوا الزاويين بل العشرة
 داودا ودرهم من اربعين كما هو مستدرك
 من ما بين في اليسر قوله في البالي
 في القدر البالي في قوله ان الحق
 اي القدرة المحكمة قوله فاذا
 شرط الزلازل العشرة تعلق بحقيقة الخراج
 الذي هو ما بالارض وهو ما يحصل بالارض
 قوله عنه اي ضم ما بالارض
 قوله مخصصه اي بعبء الملك على
 قوله لانه ان العشرة قوله و
 في ان الخراج من كون الارض و
 خلق وجوب الخراج بناء الارض لا برتبة
 الارض حتى لو كانت الارض خالية من الخراج
 حتى في شرطه الا ان هذا ليس مستلزما
 وجوب على من دخل الارض ولم يزرع لانه
 ليس على وجوب الخراج عليه واصل
 وجوب ان وجوب الخراج عليه يمكن
 تقديره في وقت تخصيصه كما استدل
 ان الخراج ليس من جنس الخراج فان
 الخراج عبارة عن الخراج التقديرية يمكن
 الخراج المشقة انه اسم اضافي في شرط
 الخراج الحقيقي ليقين تسعة عشر
 وما قبله من قوله واما في الخراج
 ما سره في ان كان قوله واصل
 واصل قوله واصل قوله واصل
 قوله لانه واجب الخراج على الخراج
 ان اصطلاح لانه الخراج كان خراجا
 فغلب اليسر الى العسر قوله
 قوله بملات الاولي اي العقيدة المحكمة
 قوله لانه شرط ضمن الخراج
 ان العقيدة المحكمة بشرط يمكن
 ان احدث الفعل وليس فيما
 حلة ثم بشرط ليقا وابتعا والوجوب
 من البقا وغيره واما ما هو شرط الوجود
 من الخراج بل بملك شرط البقا والتميز لان
 شرطه في التنازع شرط انشاء الملك
 بشرط ليقا واصل الخراج في ملك

نزل الافار مع قمار الاقامة لاجاب سوال
 ٥٢
 محنت الامر
 اذ لو بقيت عليه لم يكن الا غراما وعند الشافعي لا يسقط التقدير والوجوب عليه التمكن
 بخلاف ما اذا استهلككم اذ يتحقق عليه زجره على التقدير وهذا اذا هلك كل نصف اذ لو هلك بعض
 النصاب يتحقق بقطعه لان شرط النصاب في الابتداء علم يكن الا للنفاء لا لليسر اذ اداء درهم
 من اربعين كان اربعة دراهم من ثمانين فاذا وجد النصف هلك البعض فاليسر في البليق
 باق بقدر حصته وكذا التبرك ان اجابا بالتدرة الميسرة لان المكنة فيها كمنفس الزراعة
 فلا شرط قبلم تسعة الا عشر وعند الشافعي كان دليلا على انه يحيط بطريق اليسر اذا هلك الخارج
 كله او بعضه بعد التمكن من التصديق بطل العشر بحصة كانه اسم اضافي يقتضي جو الخصص
 المتبقية ذلك الخارج كان واجبا بالتدرة الميسرة لان الميسرة يشترط فيه التمكن من الزراعة بنزول
 المطر وجود آلات الحرث وغير ذلك فاذا عطل الارض ولم يزرع عي عليه الخراج للتمكن
 التقدير وهذا ما يعرف ولا يفتي به لثبوت سائر الظواهر بخلاف العشر فانه يشترط فيه
 الخارج لتحقيقه دون التقدير ولكن اذا لم يعطل وزرع الارض واصطلحت الزرع
 آفة يسقط عنه الخراج لانه واجب بالتدرة الميسرة بخلاف الاول لا يسقط
 الحجج وصدقة الفطر هلا لئلا مال بيان للمكنة بطريق المقابلة يتبع لن بقاء القدر
 المكنة ليس بشرط لبقاء الواجب لانه شرط محض ولا يشترط بقاؤه كالشهوتي باب
 النكاح فاذا زالت القدر المكنة يتبع الواجب لهذا ابقاء الصدقة الفطر هلا لئلا مال
 لان الحجج يثبت بالتدرة المكنة لان الزاد القليل في الرحلة الواحدة اذ في ما يمكن بها
 المرء من اكل الحجج واما اليسر فما يقع جديده ومركب كثيرة واعوان مختلفة وما لا
 كثير فاذا قامت القدر يتبع الحجج على حاله ويظهر ذلك في حق الاثم ولا يصح اكدنا
 صدقة الفطر تثبت بالتدرة المكنة لا اخرى انه لم يشترط فيها كونه الحول التام بل
 لو هلك المتضارب بعد العيد تجزى عليه القدر فاذا فان هذا المتضارب عليه الواجب كذا عند الشافعي
 كل من هلك ثوبا فاضل عن يومه تجزى عليه الصدقة ولا يشترط هلك المتضاربين بل من هلك ثوبا

[illegible]

قلوب الموضوع بان يرتبط اليوم الصدقة ثم يسأل منه غدا عين تلك الصدقة ثم لما فرغ
المصنف عزيمت حصر الامور به شرع في بيان جوازها مناسبتها وطاير افعال
وهل تثبت لصفة الجواز للمأوربه اذ الآية قال بعض المتكلمين لا يتغير باختلاف اذنه اذا
ادى للمأوربه مع رعاية الشرائط والامكان فيل يجوز لنا ان نحكم بحججنا بانه بالجواز انما
يحق في كل دليل خارجي يدل على طهارة المأوربه وشرائط افعال بعض المتكلمين لا يحكم
حتى نعلم من خارج انه مستحب للشرائط والامكان الا ترى ان من افسد حجة بالجماع قبل
الوقوف فهو مأور به لا داء شرعا بالمضغ على افعالهم مع انه لا يجوز للمؤدي اذ اده في نفسه
من قابل والصحيح عند الفقهاء انه تثبت به صفة الجواز للمأوربه وانتفاء الكراهة
اي المذهب الصحيح عندنا انه تثبت بمجرد ايجاز الفعل صفة الجواز للمأوربه وهو حصوله
على المكلفه ولا يلزم تكليفه ولا يطابق ثم اذا ظهر الفساد يدل مستقلا على بطلان
اداه بهذا الاحرام وخرج عنه ولا من يحكم في العام القابل بالمرتبطة وعندنا بطلان الرأى
بيئت بطلاق الامور تنفاما لكراهة لان عصور يومه مأور به لا داء مع انه مكروه شرعا والطوا
محدثا مأور به مع انه مكروه شرعا فلنا ذلك لكراهة ليس في نفس المأوربه بل لمحض خارج
وهو التشبيه ببطلان التمسك وكون الطائف محدثا ومثل هذا غير مضر واذا صحت
صفة الوجوب للمأوربه لا يتبع صفة الجواز عندنا خلافا للشافعي في هذا حيث اخر متعلق
بما هو من موجب الامر هو الوجوب يعني انه اذا نسخ الوجوب لثابت بالامر فهل يتبقى صفة
الجواز الذي ضمنه امره فقال الشافعي يتبقى صفة الجواز استدل لا وجه عاشوراء
فانه قد كان فرضا ثم نسخ فرضيته وبقى استحبابه لان وعندنا لا يتبقى صفة الجواز
الثابت في ضمن الوجوب كما ان قطع الاعضاء الخاطية كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم قد نسخ
من فرضيته وجوازها وهكذا الفياض صوم عاشوراء فلما ثبت جوازها لان
بنص اخر لا بد لك النص للموجب للاداء وقيل فائدة الخلاف بيننا وبينه يظهر في

عنه اي بالجواز منه

سلكه قوله صفة الامر اي الصفة التي بها يجوز فالامانة بيانية لا مرد الجواز سقوطا انفسا وتحتيا فيقال نقضه كالمفروض الخمس او اقله بل انفسا كما بحكمة فان
غيره لا اختلاف في الجواز بمعنى موافقة الامر فظهر من متفق عليه كذا قيل وقال ابن الملك ان النزاع في صفة المتكلمين الجواز عبارة عن سقوط انفسا عن ان
له ونزاع الامر لا بد من اذنه وعند الفقهاء وهو عبارة عن حصول الامتثال بايمان المأور به كما وجب لمؤدب ثبت الجواز عندنا بانه يلزم تحكيما لا يطارد سلكه قوله
قال بعض المتكلمين اي بعض متكلمي السقراط كذا قيل سلكه قوله لا يحكم بان الجواز ان النبي ضد الامر وهو لا يدل على الفساد فان الصلوة في الارض المفسورة ليست

بفساد مع انه دور وانما يندك الامور
لا يدل على الجواز وفيما ان النبي يدل على
انفسا وانما في ذات المفسورة ادنى مجاوره
وغر الصلوة في الارض المفسورة من
انفسا الامم من الزاني والمجاورى هم
سلكه قوله قيل لا وقت اي بغيره
قوله نعم امورا الجواز اي بمعنى على افعال
الحج روى الاحرم - سلكه لا يجوز انها
المؤدى عليه انفسا من انفسا انفسا
تفيد حكم الجواز اي سكتها انفسا بجواز
ايمان المأور به سلكه قوله لا تنقض
المرتبطة بالامر فمستطوع على منتهى الجواز
سلكه قوله وهو حصول الامتثال بالوفاء
ان الامتثال عبارة عن موافقة الامر
ولا خلاف في الجواز بهذا المعنى فانما
بالافتقار انما الخلف في الجواز بغيره
سقوط انفسا وكذا قيل سلكه
قوله والادى وان لم يعمل لا تنقض
الجواز وانما الفصل يلزم تخليص الخ والامر
مخرج شرعا سلكه قوله بعد ما يبعد
يجاز الفصل سلكه قوله راجع الخ
جواب من قوله الا ترى ان من انفسا
انفسا سلكه قوله بمرتبطة وكذا ليس
بقضا ولا دلل سلكه قوله كرهه في
اداه حال غير انفسا سلكه قوله ليس
الخ لان الامر في طلب الفعل من الاداه
ولا يلزم نسخ الامور فانما في الكوفة نسخ
بالخروج الى كل مكان وقوله في حقه الخ فان
النفس قبله في اخر اليوم والمعدة جمع
الاعباد سلكه قوله الجواز الذي في ضمنه
انفسا انفسا ان الجواز يلحق على صان منها
لا يتبعه فلو انفسا اسقوى الامران
اي الفعل ما ترك فيه شرعا وبما يباح
ومنها مقتضى الاداء الشرعية فيكون الجواز
فان بعض الدلائل الشرعية تدل على طهارة
ومنها على انفسا ومنها لا يتبع شرعا
اي حكم الشارع بعدم الخرج فيه وهذا
الجواز الجواز الذي لا يلزم الوجوب والندوب
والامساك وبما يباح اوجب وفي ضمنه
فان الوجوب عبارة عما يخرج في تركه لا
مخرج في فعله وهذا هو الجواز الذي يدعى
النافعية بقاء بعد انفسا الوجوب
والخفية عدم بقاء صرح بالا علامه واهل
ان الذي لا يرد في التنازع الامانة

جواب سوال

عنه قوله قال بعض المتكلمين
والفهم من قولنا
ان المأوربه من الجواز
مخرج من مفسدة
الواجب طرد الفقهاء
الجواز ما قال صاحب
الانوار من انفسا
بالمرتبطة بيشما
نزاع ففعل والمراد
من عدم استعفاء
المرتبطة من المأوربه
بلا مركزا بيشما
كان مرجع الى ذات
المأوربه الجواز
ومراد من استعفاء
المرتبطة من المأوربه
بلا مركزا بيشما
الى ذات المأوربه
فيكون نزاعا نظريا
ايضا

اي التميز بين الفعل والترك فله تعين اليه ثم ان المخرج بيننا وبين الشافعي ما هو انفسا اذا نسخ وجوب نقضه واما اذا نسخ فعل الواجب وكان حكم الشارع انفسا فليس الجواز
بالافتقار سلكه قوله لم ينسخ التزمى فرضية رمضان على انفسا رداء جابر بن سمرة رضي الله عنه سلكه قوله لا يتبقى صفة الجواز فان بطلان المتكلمين يدل على بطلان
باني ضمنه الجواز ثبت دليل اخر بالامانة اصلية فان الامر فيه الجواز الذي هو في ضمن الوجوب الجواز الذي في ضمن الندوب والامانة فانفسا الوجوب
ففي هذا الجواز الذي هو في ضمن الامانة والندوب هو حكم آخر لا بد من دليل اخر سلكه قوله واما صوم الجواز بان يبين انفسا رجم سلكه
قوله ليس اخر اى اهل الجواز هو القياس على سائر العبادات النافلة واحديثه واراد بذلك ان قمر الامارة

سَلَحَ قَوْلُهُ إِلَى الْمَبْدَةِ أَيْ إِلَى الْمَبْدَعَةِ وَأَيْ وَدَى فَيَدَارِجُ وَكَذَا تَسْلَخُهُ قَوْلُهُ خِلَافَ الْأَمَلَانِ بِوَدَى أَيْ تَحْلِيفَ الْمَيْسِ فِي الْوَصْفِ سَلَحَ قَوْلُهُ وَجِبَتْ كَالْمَلَكَةِ
الْوَجِبُ عَلَى حَسَبِ سَبَبٍ وَالسَّبَبُ هُوَ الْوَقْتُ كَأَنَّ قَوْلَهُ بِالطَّلُوعِ أَيْ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ فِي خِلَافِ الصَّلَاةِ هُوَ قَوْلُهُ بَطِلَتْ
الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَسَبِ مَا وَجِبَتْ لِأَنَّ الْوَاجِبَ كَامِلٌ وَقَدْ أَدَّى بِصِفَةِ النِّقَاطِ وَالْمَرَادُ بِطِلَانِ الصَّلَاةِ بَطْلَانُ فَرْضِيَّتِهَا بِالْبَطْلَانِ أَصْلًا حَتَّى تَعْيِيرُ نَفْلًا
وَقِيلَ يَطْلُ جَلَّ الصَّلَاةُ وَغَدَا أَشْفَى فِي رُؤُسِهِ لِمَا يَطْلُ صُلُوةً أَفْجَرُ بِالطَّلُوعِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَاسْلُومٌ أَيْ كَرِهَتْهُ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ دُرِجَتْ فِيهِ وَكَرِهَتْهُ مِنَ الْمَسَاءِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ
الشَّمْسُ فَقَدْ دُرِجَتْ فِيهِ لِشُحْنِهَا مِنَ الْإِسْرَافِ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَقَعَ التَّعَارُفُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ الْوَائِدِ فِي الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الطَّلُوعِ وَفِي وَقْتِ الْغُرُوبِ
وَفِي وَقْتِ الْإِسْتِخَارَةِ وَجِبَتْ إِلَى الْقِيَاسِ كَمَا فِي هَؤُلَاءِ التَّعَارُفِ وَالْقِيَاسُ رَجْعُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَهِيَ أَيْ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالْمَسَاءِ وَالصَّلَاتِ فَلَا يُوْجُزُ

بل في الاداء في ذلك الوقت الاخير
ليتحل في النقصان في الاداء
اي كان الجزء النقص سببا لوجوب
انما وجب كمال الاداء بصفته
المشروعة على تامين قومية وهي اسم
افراد ومن فهم ان الكل مجبى نقد
للفهم الولوى خادم احمد

میث الامر

عند زواله فلا تنتقل السببية عنه ^{أو} ما بعاد لانه خلاف الامر والشرع فان كان هذا
الجزء الأخير كاملا كما في صلاة الفجر وجبت كاملة فان اعترض الفضا بالطلوع بطلت
الصلاة ويجزم بالاستتيا وان كان هذا الجزء ناقصا كما في صلاة العصر وجبت ناقصة
فان اعترض الفضا بالزوال لم تقبل المصلاة لانه اذا ما وجبت وكان قوله لا ما لم يتبدل
الشرع شاملا للجزء الاول للجزء الثاني والجزء الاول الجزاء الناقص انما يصير سببا
لوجوب الصلاة اذا شرع فيه ^{ما} اذا لم يشرع فيه لم يصير سببا فينبغي ان يقصر عليه لا
ان الجزء الاول لاهته امر مشا نه عند الجهور وصرح به حتى ذهب كل الاثمة ^{عليه} سوا حنفية
الى استحباب الاداء في كذا الجزء ^{عليه} الناقص لاجل خلافة زواله فيه صرح بذلك وهذا
كله اذا دى الصلاة في الوقت ولها اذا فاتت الصلاة عن الوقت فيم ايضا للوجوب
الجملة الوقت لانه قد زال المانع عن جعل كل الوقت سببا وهو كونه ظرفا للصلاة
لانه لم يبق الوقت فلما كان كل الوقت سببا للقضاء وهو كمال فيجب الصلاة
كاملة فلا يتأدى الا في الوقت الكامل اليه اشياء يقول قل هذا لا يتأدى عمل من
الوقت الناقص بخلاف عصر يومه يعنى فالج ان سبب وجوب عصر اليوم هو الوقت
الناقص الى المؤدة في الاجزاء الصحيحة وسبب وجوب عصر الاصيل هو كل الوقت الفات
الكامل قلنا لا يتأدى عصر الاصيل في الوقت الناقص لانه لما فاتت الصلاة عن الوقت كان
كل الوقت سببا وهو كمال باعتبار اكثر اجزائه وان كان يشتمل على الوقت الناقص فلا يصح
قضاؤه الا في الوقت الكامل ويتأدى عصر يومه الوقت الناقص لانه لما لم يؤد
في الوقت الاول واتصل شرعه في الجزء الناقص كان هو سببا لوجوبه فيؤدى ناقصا
كما يجب لا يقال ان من شرع صلاة العصر في كل وقت ثم مدها بالتعديلات التطويل
الى ان غربت الشمس فان هذا الصلاة قد تمت ناقصة وكان شرعها في الوقت الكامل
لانا نقول انما يلزم هذا ضرورة ابتناؤه على العزيمة فان العزيمة في كل صلاة

بل في الاداؤ في ذلك الوقت لا خير
 فيتحمل من النقصان في الاداء وشره الاداء ولا يتحمل في القضاء فنجيب القضاء في الوقت الكامل لله قوله وهو اي كل الوقت لله قوله كان هذا
 اي كان الجزاء الناقص سببا لوجوب عصر اليوم لله قوله كما يجب لانه وجب ناقصا لمقتضى سببه لله قوله ولا يقال انما اعترض على المقرين
 ان ما وجب كالما لا يتاخر بصفة النقصان لله قوله الى ان غرت الشمس اي قبل الغروب من صلاة العصر لله قوله على الغزبية أعلم ان الحكم
 المشروعة على تعيين غزبية هي اسم لما هو اصل فيه يتعلق بالعارض ورفضه وهو ما يكون شرعا باعتبار العارض لله قوله في كل صلاة اكل بهذا
 افراد من غير ان الكل مجزى فقد شطط على انهم لا تارة شرع له لا لوار-

سأله قوله من يؤدي في وقت الصلاة على العبد وقد جعل له ولاية صرف بعض الاوقات الى احوال نفسه بخصته طه قوله عفواً مكن بقبيل من نقشته وهو ان اذا
 شرع العبد في الوقت الكامل ودر الى ان دخل الوقت انما نفس وزرع قبل آخر الوقت فان فيه الصلوة جائزة مع انها وجبت كاملة كمال سببها وقد اريدت
 بعينه التقصان وليس ههنا بناء على العزيمة كما هو ظاهر فيقال سله قوله الذي هو ظرف فيه مسامحة والاولى ان يقهر الذي وقته ظرف سله قبل ان يقول
 انما او غوي بقبيل معينا سله قوله ظهر اليوم في ايها وان المراد باليعين يعين فرض الوقت ولو لم يفرض النظر لا يمكن لان فرض النظر يكون اداء وقضاء
 فلا يعين الاداء الا بذكر فرض الوقت كذا قال ابن المنك وفي شكوة الانوار ان نية النظر المقرون باليعين ان يخرج الوقت كذا المقرون بالوقت ان يخرج الوقت
 فرض وقت كذا وقت ان زوى فرض النظر في كل وقت لا يصح ان يخرج في كون الغائبة عليه محتمل ولا اعتبار به سله قوله للوقت اي للصلوة الوقتية سله قوله اذا ضاق
 الوقت اي بحيث لا يسع الا به الفرض

سله قوله لا يسقط التعيين انما هو
 لقائل ان يقول انما يعني ان لا يسقط
 التعيين بقبيل الوقت ويصرف مطلق
 نية المكلف الى ما يجب عليه نظراً الى
 ما سأل عنه ويمكن ان يقال ان ظاهر
 الحال يعني لا تقار كان على ما كان ولا
 انكر في رضا ثابت ويعين الفرض
 قد ثبت في الذمة لكون حصل الوقت
 واسما فلا يسقط بقا حال سله
 قوله العارض كالنوم واغواء سله
 قوله لا يسي قضا فان الواجب في
 الموسع هو الاداء في جز من الوقت
 وما قال بعض الشافعية من ان الجز
 الاول متعين للاداء في غير الجز
 الاول قضاء وبعض الحنفية من ان
 الجز والاخر متعين للاداء فان ادعى
 في الاول يكون غفلاً يسقط به الفرض
 بغير ادعاء فان الامر واسع فكل جز من
 اجزاء الوقت وقت لا يشترط ان يكون
 بالاول وبالاخير تعيين وقت ولا في الامر
 فله سله قوله فانه يجزى في كفايته
 بين ثلثة اشياء او اطعم اثم واذا لم يجد
 هذه الاشياء انشأ ثلثة فليصيام ثلثة
 ايام كما ينظر به القرآن في الجحيم فالتحار
 لانا جوتي هذه الثلثة لانيها مع لهم
 فاني مسير الدار من ان الحماض فخير
 بين الاطعام والكسوة والتحرير الصوم
 انتهى فليس يصح ما سأل سله قوله ان
 ادى غير اثم كما انه عين ان يطعم عشرة مساكين ثم بدله ان يحرق
 رقبة فهذا التحريم يكون اداء ولا بناء على ان الواجب في
 الواجب التحريم اداء الاور كما هو مقتضى كنه او سله قوله
 الا يكون اثم في العبارة مسامحة والاولى ان يقول الا يكون
 الوقت في الاول فزنا في هذه الاشياء في معيار سله قوله فيطول
 اي الموت بطول الوقت كذا في الصيف سله قوله ويقصر
 كما في الشتاء سله قوله وهو سبب ان نية الصوم الى
 الشهر كونه الصوم رمضان والاصل في الاختصاص ان كل
 ان يكون المصنف ثابتاً بالصفات اليه ويتركه على من
 شهد به الشهر فليس شهره والشهر على وجوب الصوم سله
 قوله ايها اي كان الوقت في النوع الاول سبب وجوب
 سله قوله فزنا في سبب الوجوب سله قوله سبب
 للصوم وانه لا يزعم تقدم اشياء في الصوم اذ يوم من رمضان

على سببه وهو مجموع الشهر والازم بالطل سله قوله دون الليالي فان الليل ينال في الصوم فكيف يكون سبب الوجوب الصلوة وفيه ان سببها لا يقتضي ان يجوز الاداء
 في الليل من العلم في آخر الوقت فهو سبب الوجوب الصلوة ولا يكون الاداء فيه كذا قيل سله قوله ثم قيل انما هذا القول قد انتاره الشارح في التفسير الاحمدى سله قوله سبب الخ
 ولذا يجب الصوم على من كان اليه في اول ليلة من الشهر ثم من قبل الا صياح وانما في بعض النسخ في الشهر في يوم من رمضان كذا في التوضيح سله قوله دليل ان سبب وجوب كل
 صوم الجز الاخير من الليل من ذلك اليوم فان سبب لا بد من ان تقدم على سبب سله قوله اهل كل يوم اثم اي الجز الاول من كل يوم بسبب الصوم وهو التحريم عند الاخيرين
 لان صوم كل يوم مفرد عبادة فيعلق كل سبب والليل ينال في الصوم فلا يصح سبب الوجوب الصوم وفيه ما مر نقضاً سله قوله انكفاً اثم فان كل ما هو وقت فالوقت شرط واداء
 وبذا اسلم ضرورة خلاف سبب والميار فان الوقت قد لا يكون سبب كما في الصوم المنذور والمعين وقد لا يكون معياراً كوقت الصلوة فذلك خصصاً بالذكر سله
 قوله منغياً اي غير شرعاً ولا تقار

جواب سوال
 عه قوله وقد خفف
 في تقليل الشهر كل الخ
 ووجه هذا ان اضافة
 الصوم بخلاف الشهر
 والاضافة في سبب
 سله قوله فزنا في
 نقضه في هذا كل ما
 يكون سبباً في وجوب
 كذا الاداء فذلك الشئ
 وحل الاداء صوم الايام
 دون الليالي سله
 قوله ثم قيل انما لا بد
 من الشهر اثم ووجه
 هذا ان وجود الامة
 في الجز الاول من
 اليوم الاول من الشهر
 معين بوجوب القضاء
 تمام الشهر بقدره
 الجز من فصلان سبب
 في الجز الاول من الشهر
 لوجه قوله دليل
 اذ كل يوم سبب
 لصومه ووجه هذا ان
 كل يوم صوم مقصود
 بالذات وسبب مقتضى
 الامر ان الغدا في
 البعض لا يوجب في
 الاخر وجوب ان يكون
 لكل الصوم سبباً مستقلاً
 بناء على ان سبب
 المستقلات الاسباب
 المستقلة

سأله قوله من يؤدي في وقت الصلاة على العبد وقد جعل له ولاية صرف بعض الاوقات الى احوال نفسه بخصته طه قوله عفواً مكن بقبيل من نقشته وهو ان اذا
 شرع العبد في الوقت الكامل ودر الى ان دخل الوقت انما نفس وزرع قبل آخر الوقت فان فيه الصلوة جائزة مع انها وجبت كاملة كمال سببها وقد اريدت
 بعينه التقصان وليس ههنا بناء على العزيمة كما هو ظاهر فيقال سله قوله الذي هو ظرف فيه مسامحة والاولى ان يقهر الذي وقته ظرف سله قبل ان يقول
 انما او غوي بقبيل معينا سله قوله ظهر اليوم في ايها وان المراد باليعين يعين فرض الوقت ولو لم يفرض النظر لا يمكن لان فرض النظر يكون اداء وقضاء
 فلا يعين الاداء الا بذكر فرض الوقت كذا قال ابن المنك وفي شكوة الانوار ان نية النظر المقرون باليعين ان يخرج الوقت كذا المقرون بالوقت ان يخرج الوقت
 فرض وقت كذا وقت ان زوى فرض النظر في كل وقت لا يصح ان يخرج في كون الغائبة عليه محتمل ولا اعتبار به سله قوله للوقت اي للصلوة الوقتية سله قوله اذا ضاق
 الوقت اي بحيث لا يسع الا به الفرض

جواب سوال

له قوله نكته ههنا
 القول في هذه الأدلة على
 لأن رمضان في حقه
 كسبها في حقه
 فينبغي أن لا يصح
 من غير عدم سبب
 وأما وجوب تعذر
 في إمام أو مرتبة
 لا يستلزم إلا ما
 الغرض من ثبوت
 الوجوب وهو
 والأول غير واجب
 لعدم توجه الخطأ
 ليس في أن لا يثبت
 نفس الوجوب
 في حقه لا يصح
 البتة نفس الوجوب
 بالزعم في
 في حق العبيد
 كان الغرض من
 نفس الوجوب
 السفر اجيب
 عن الأول الرضا
 في حق المسافر
 الشبان كان
 فيلزم أنه حقيق
 التحق بسببه
 لكن تأخير الوجوب
 معارض في
 السببية لعدم
 واجيب
 الثاني أن العبيد
 على المقتضى
 ومنه فقلنا
 نفس الوجوب
 فقد السفر
 قوله نعم
 المستطاع
 نفس الوجوب
 في حقه
 فيصير
 على نفس الوجوب
 عند قوله
 العيين فيلزم
 صاحب الأول
 في العقل في
 اعتبار في
 له

41

الخ فالمراد من الوقت الا ان يودي اليه بعض اللذات دون بعض اقسامها

حقه السافر على الحب
 القول لمن شهد حكمه
 الشاهد بغير تقييد
 نفس الزوج في حقه
 قيم الاداء منه بنار
 على نفس الزوج ذرا
 محله قوله ما نأخذ
 الحسين فيل الخوض
 صاحب الاثر من ارا
 بغير العقل في هذا
 اعتراض على المحرم
 بان توصيف المنذر
 وليس بسبب محله
 له والظاهر ان من
 قوله بعد او واجب
 ان كان الا بام ميارا
 لاضر على المانث فانه جعل
 ما دون جهود اقل في اية
 ا. انما يشهد له

له قوله وهذا كمال فان الصوم من حيث انه صوم بالشرع الا في اليوم فلم يجز في الليل لعدم شريعته لعدم وقت القضاء ووقت النفل حكم ان قضاء رمضان وانذر المطلق ليسا من اقسام الوقت بل من اقسام المدة كما هو في النفل كذا في النيات ٢٥ قوله فانه يتبادر الى الخيال ان صوم رمضان يتبادر بطلق النية ونية النفل ٢٦ قوله ولكن لا يتبادر انهما فرقا بين ايجاب العبد وايجاب الله تعالى ٢٧ قوله واجب آخر من القضاء والكفارة ٢٨ قوله فيه اي في النذر للمعسر ٢٩ قوله بل كلما صام لا يخرج فيه ابراء الى ان المراد بعدم احتمال الغوات عدم القضاء له فانه كلما صام كان اداء القضاء وليس المراد انه لا يغتفر اصلا فان الغوات قد تحقق بالموت ٣٠ قوله الاولين اي كان الوقت فيه ظرفا وسببا وكان الوقت فيه معيارا وسببا ٣١ قوله مشكلا اسم فاعل من مشكلا بمعنى الاشتباه ٣٢ قوله كالحج التحقيق من هذا القسم الرابع فغزو له سوى وقت الحج فايراد ان كانت نظرا الى الامكان بالصرف لما عده ٣٣ قوله على ما سبق اي على قوله اما ان يكون الوقت ظرفا ٣٤ قوله وقت الوقت انما اريد الى ان ضميرا يكون راجع الى الوقت وجعل راجعا الى الوقت كما في التفسير بفتح العلوم لا يخلو من انتشار فان ضمير يكون في الجمل السابقة راجع الى الوقت ٣٥ قوله اي مشتبه انما اريد الى ان ليس المراد في كلام المصنف بالشكل المشكل الا صلاحي ٣٦ قوله وقت الحج ايراد الى ان المضاف مخدوم في كلام المصنف فان الحج موقت لا وقت فلا يصح استقباله لم يجز المضافات ٣٧ قوله وذلك في اشكال وقت الحج ٣٨ قوله شوال انما هو فلا يحرم الحج قبل هذه الا شهر فلو احرم قبلها لم يحرم ٣٩ قوله يكون معيارا فيه ان العام الواحد بعض وقت الحج والحج هو الواجب العمري لكل العمرة وهو فاضل فلا شائبة فيه لمعيارية وكون بعض الوقت معيارا لا يستلزم كون جميع الوقت معيارا ٤٠ قوله كالحج ان يكون الوقت مضيقا ٤١ قوله ان هذا الوقت مضيق لكن لا يلزم منه كون الوقت معيارا فان وقت الحج المعركة وهو فاضل ٤٢ قوله انما هو شرع نور الاقوال ٤٣

الليالي هذا المحل تشتط فيه نية التمييز ولا يحتل الفوات بخلاف الاولين اي يشترط في هذا القسم الثالث من الموقت نية التمييز بان يقول نويت القضاء والذبح ولا يتبادر بطلق النية ولا بنية النفل او واجب آخر كذا يشترط فيه التبييت الى النية من الليل لان ما سكر رمضان كله محل للنفل فيقع جميع الامساك على النفل فالمرعيين من الليل المصوم العاخر هو القضاء والكفارة والنذر المطلق في ذلك الميعين فانه يتبادر بطلق النية ونية النفل ولكن لا يتبادر بنية واجب آخر ولا يشترط فيه التبييت لانه معبر في نفسه كوضا لا يقع الامساك المطلق الا عليه لم يصرفه الواجب آخر وايضا لا يحتل هذا القسم الثالث الفوات بل كلما صام له يكون مؤديا لان كل العمر محل له عندنا وعند الشافعي ان لم يقض رمضان حتى جاء رمضان اخر تجزئ عليه الفدية مع القضاء جبره على التكاسل التهاون بخلاف القسمين الاولين وهما الصلوة والصوم فانهما يحتلان الفوات اذا لم يؤدها في الوقت المعهود فيكون قضاء ويكون مشكلا في المعيار والظرف ٤٤ كالحج عطف على ما سبق وهو النوع الرابع من انواع الموقت يعني ويكون وقت الموقت مشكلا اي مشتبه الحال يشبه المعيار من وجه والظرف من وجه نظيرة وقت الحج فانه مشكل بهذا المعنى وذلك من جهتين الاولى ان وقت الحج شوال وذو القعدة وعشرة ذي الحجة والحج لا يؤدي الا في بعض عشرة ذي الحجة فيكون الوقت فاضلا فمن هذا الوجه يكون ظرفا ومن حيث انه لا يؤدي في هذا الوقت الحج واحد يكون معيارا بخلاف الصلوة فانه في وقت واحد يؤدي صلوات مختلفة والثاني ان الحج لا يفرض في العمر الا مرة واحدة فان ادرك العام الثاني والثالث يكون الوقت موسعا لا يؤدي في وقت شاء وان لم يدرك العام الثاني يكون الوقت مضيقا لا بد له ان يؤدي في العام الاول لكن ايا يوسف اعتبر جانب التضيق في المحل اعتبر جانب التوسع على ما قال المصنف وتبين ان شهر الحج من العام الاول عندنا يوسف فاما

سلطان هذا الوقت مضيق لكن لا يلزم منه كون الوقت معيارا فان وقت الحج المعركة وهو فاضل ٤٢ قوله انما هو شرع نور الاقوال ٤٣

لمحمد اي لابل عند ابي يوسف ان يؤدى الحج في العام الاول والاحتياط احتراز عن
 الفوات فان الحيوة الى العام الثاني موهوم الوقت مديد عند محمد بن يونس
 يؤخر الى العام الاخير شرط ان لا يفوت منه وغرة الاختلاف لا تظهر الا في الاثم فاذا لم
 يؤد في العام الاول يصير فاسقا مرد والشهادة عند ابي يوسف ثم اذا ادرك العام
 الثاني يرتفع عنه الاثم وتقبل شهادته وهكذا في كل عام وعند محمد لا ياثم الا عند
 الموت او ادراك علاماته ولا يكون مرد والشهادة ولكن كما ادى يكون اداء عند
 الفريقين لا قضاء ويتأدى باطلاق النية لا بنية النقل هذا من حكم كونه مشكلا
 اي ان ادى الحج بمطلق النية بان يقول نويت الحج يقع عن الفرض بخلاف ما اذا قال
 نويت حج النقل فانه يقع عن النقل وقال الشافعي يقع ههنا عن الفرض بغيره
 مسفيا يجب ان يحج عليه ولا يقبل تصوره قلنا هذا يبطل الاختيار الذي شرط
 في العبادات والحاصل ان الحج لما كان لا تشبه المعيار والظرف لخذ شيها من كل منهما
 فمن حيث كونه معيارا لخذ شيها من الصور في تأدي بطلاق النية كالصوم ومن
 حيث كونه ظرفا لخذ شيها من الصلوة فلا يتلوا بنية النقل كالصلوة هكذا ينبغي ان يفهم
 ثم لما فرغ المصنف من مباحث المطلق والموقت شرع في بيان كون الكفار اموئيا لا هم
 اولا فقال الكفار مخاطبون بالامر باليمان وبالمنع من العقوبات الملعونات
 الامر باليمان في الواقع لا يكون الا للكفار اما المؤمنين كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 امنوا فانما يراجه التباعد لا يمان الاستقامة عليه ومواظاة القلب على الحق والنجاة
 كذا هم اليقين بالعقوبات لان العقوبات هي الحدود والقصاص اذ كانت تجري على المسلمين ليجل
 انتظام العالم ومصلحة البقاء والنزج عن المعاصي والكفار اولى بما سيباعد الى حقيقة
 لان الحدود والكفارات عند زاجرة للناس عن ارتكاب الاسائة ومزيله
 للمصيبة واما الملعونات فوج اثره بيننا وبينهم فينبغي ان نتعامل معهم حسب ما قلنا

له قوله احتياطا اي الى ان يتبين اشهر الحج من العام الاول عند الامام ابي يوسف روح الاحتياط وليس بضياعا على ان الامر عند الغور كما قال
 الكرخي ليت ولو كان الامر عند الغور لزم الاجم عند التأخير ولا يرتفع اصله وان ادى في العام الثاني مع ان الامر ليس كذلك على ما سيجي
 قوله يرتفع له التمسك بالان النبي صلى الله عليه وسلم حج سنة عشرة من الهجرة ونزلت فرضية الحج قبلها فتم ان التأخير جائز والخذلان
 يرتفع روح ان التأخير انا حرم للفوات وذلك بالشك في الحيوة وقدر دفع ذلك في حق صلى الله عليه وسلم لان حياته صلى الله عليه وسلم كان
 شيقنا الى ان يبين للناس امور الحج وقد لم يثبت في حق غيره صلى الله عليه وسلم قوله يصير فاسقا ان لم يحج في العام الثاني فانما قال الامام
 ابو يوسف على الاحتياط وهو دليل على ان التأخير عن العام الاول يكون ذنبا صغيرا لا كبيرا فان الكبيرة تثبت بدليل قطعي وارتكاب الصغيرة موقوفة
 لا يحصل الفسق الا اذا اصر عليها
 فلو اصر سنين يصير فاسقا مرد
 الشهادة كذا في الدر المختار
 قوله لا عند الموت الخ نقل في
 التحقيق من ابي الفضل بكره في
 ان يصير من قول محمد بن احمد
 مات قبل ان يحج فان كان الموت
 فجاءة لم يحج ثم وان كان بعد
 ظهور امارات ليشهد قلبه بان لا
 اخر يغيب لم يحج له التأخير
 ويصير متضيقا عليه بغير دليل
 فان العمل بدليل القلب يجب
 عند عدم الاداء
 ويتأدى الى الحج الفرض
 قوله يقع عن الفرض اذا اظهر
 ان الرجل لا يقصد النقل مع
 هذه المحنة الشديدة عليه فرض
 الحج بخلافه بل على انه يريد الفرض
 كقوله يقع عن النقل وان
 كان يصير فرضين فان المصير
 يوفق الدلالة والوقت في نفسه
 قابل للنقل كما سبق في الفرض
 كقوله يجب ان يحج في العام
 في السنة المتعدي وفي الشراء من
 نفاذ تصرف في سنة كقوله في اي
 الحج سنة كقوله بطل ان فان قلت
 ان صوم رمضان يتأدى بنية النقل
 فلزم بطلان الافتقار قلنا في وقتنا
 هو انما النقل بطل الوصف لان
 الوقت غير قابل لربطه اهل النية
 بخلاف الحج فان وقتها قابل للنقل
 فثبت صفة النقل فيحقق الامور
 عن الفرض ومن لا ثبت الفرض
 كذا في شرح ابن الملك
 قوله من العقوبات اي التي تمنع
 من الفساد الدنيا
 كالبغ والسفاه والاعادة والكل
 وغيره من الامور التي تجلب بها
 الدنيا
 قوله ما للمؤمنين الخ
 دفع سوال وهو ان الامر باليمان
 للمؤمنين ما يستلزم ان يحصل
 الحاصل محال
 قوله ادخلوا

جواب سوال
 عنه قوله ادخل
 ذلك اي هو ان
 اللسان من القلب

انهم موافقة موافقت كردن
 الى المسلمين فالمراد به موافقة باللسان واما الى موسى اهل الكتاب فالمراد به اعداء اليمان بالقرآن وصدا جبهه صلى الله عليه وسلم
 كقوله هم الذين آمنوا اي الكفار استبر بالعقوبات من المؤمنين والمؤمنات كقوله الحدود وكذا الزنا وحد السرقة وحد الاثم

[illegible]

عہادی مولانا نظام الملۃ والمدین ۱۲ منہ

مبحث النوى

44

نور الانوار مع قبلہ اقبال: جواب سوال

اعراض عنها وهذا المعنى لا يرد بمنزلة الوصف لهذا الصلوة لان الوقت اُخِل في تعريف الصلوة
ووصف الجزء ووصف لكل فصاً فاسداً ولم يلزم بالشرع بحث في المذوقاته بنفسه ^{٩٢} طاعة ^{٩٣}
فساد في التسمية وانما الفساد في الفعل فيجب ^{٩٤} وقضاء ^{٩٥} ولا يجوز ان يضاف الصلوة في الاوقات المكروهة
فانها وان كانت من هذه القسم ايضا لكن الوقت ليس اختلفا في تعريفها ولا معيارها فان لم تكن
فاسدة بل مكروهة تلزم بالشرع ويجب القضاء بالافساد والبيع وقت الندم مثال لما في
لغيره محذور فان البيع ذاته امر مشروع مفيد للملك انما يحرم وقت الندم لان فيه ترك
السع الى الجمعة الواجب بقوله ثم فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ^{٩٦} وهذه المعنى مليحاً والبيع
بعض الاحيان فيما اذا باع وترك السع ونظر عنه في بعض الاحيان فيما اذا سعى الى الجمعة ^{٩٧} باع
في الطريق بان يكون البائع والمشتري لا يميز في سفينة تنهب ^{٩٨} الجملع ^{٩٩} وفيما اذا لم يبيع
ولم يسع الى الجمعة بل اشتغل بل هو آخره ^{١٠٠} هذا البيع كبيع الغاصب يفيده الملك بعد القبض
ومثلاً ^{١٠١} على الحائض مشروع من حيث انها منكوحه وانما يحرم لاجل ^{١٠٢} الاذى ^{١٠٣} هو ما يمكن
ان يفعله عن الوطى بان يوجد الوطى بدون العلم ^{١٠٤} الاذى ^{١٠٥} الذي بدون الوطى لكن الصلوة
في الارض المفسوبة مشروعة في ذمتها وانما يحرم لاجل ^{١٠٦} شغل ملك الغير هو ما يفعله عن
الصلوة بان توجه الى الصلوة بدون شغل ملك الغير ^{١٠٧} في ملك نفسه ^{١٠٨} ويوجد الشغل بدون
الصلوة بان يسكن فيه ولا يصلح ^{١٠٩} انما ^{١١٠} عن تقسيم النوا ^{١١١} رادان ^{١١٢} بين ان اتى نهي يقع على
القسم الاول واتى نهي يقع على القسم الآخر فقال النبي عز ال افعال الحسية يقع على القسم
الاول والمراد بالافعال الحسية ما يكون معانيها المعلومة القديمة قبل المشرع باقية على حالها
لا تتغير بالشرع كالقتل والزنا وشرب الخمر بقبول معانيها وما هيأتها بعد نزول التحريم على
حالتها ولا يراد ان حرمتها حسية معلومة بالحس ^{١١٣} يتوقف على الشرع ^{١١٤} فالنهي عن هذه الافعال عند
الطلاق وعدم الموانع يقع على القبح لعينه ^{١١٥} الا اذا قام الدليل على خلافه كالوطى ^{١١٦} حالة
الحيض امر لغیره ^{١١٧} مع انه فعل حسي لقيام الدليل ^{١١٨} عن انه هو الشرعية يقع على المذات ^{١١٩} تنهين

سنه من الركعتين بالسجود وغيرها ولا يجزئ
 في شرط من شرطها من العبادة وسقط الركوع
 وغيرها والوقت كله في نفسه ان صحاح
 لفظة العبادة الا ان وقت الطلوع والغروب
 والاستواء وقت مخارضة الشيطان للشخص
 ما جاوز في الحديث فله اجزاء الصبح في الصلوة
 في هذه الاوقات **شه** قوله في تنزيها
 اي الصلوة **شه** قوله ولا يسأرا زهال
 الوقت ظرت الصلوة بمخوف وقت يوم
 فانه يسأرا له ودخل في تعريضه في زمانه
 في فساده والما ظفرت فهو كالجواز في الزمان
 فساد الوقت في فساد الصلوة بل يربب
 الكلا جرد في الصبح الصادق انتهى في الصلوة
 في هذه الاوقات متى تخير في الصلوة واليوم
 سببان ولا ينفع ميارية الوقت وظرفيته
 كما لا يخفى فذكر **شه** قوله العزاد اي الان
 الدليل للجمعة **شه** قوله الواجب بالجمعة
 للشي **شه** قوله وذر اي اتركها **شه**
 قوله وذر اي ترك الشي ترك الشي الى الجمعة **شه**
 قوله فيها واسم الخرج تحقق البيع
 ولم يتحقق ترك الشي الى الجمعة **شه**
 قوله راكعين في سفينة الخربة المركب في
 السفينة الغاي لا تمام اذ ذهابا الى المسجد
 الجاسر باثنين فقال هربا بعت وقال
 صاحبه اشترت بعتك البيع في جامع الرموز
 وكرو البيع جاسرا واما كمالا لاشي الى الجمعة
 وقت الزمان به الزوال الى المكان متى وكذا
 في الزمان وسلطه قوله فيها واذ لم تنال الخرج تحقق
 البيع وتحقق ترك الشي **شه** قوله فله البيع تركي
 بيع وقت الزمان لهذا النسب بخلافه للملك بغير
 ثم العلم ان لم قد سأل ههنا لا ولا فلا
 البيع وقت الزمان ليس ببيع فاسد بل
 كرهه ونكراهه ثبت بل الملك قبل القبض
 ويجب الثمن على المشتري كذا في خواشي
 البداية راينا ثانيا فلان بيت الغاصب
 الغصب موقوف على اجازة المالك و
 ثبت للملك لمشتري موقفا عليه لانه
 يفيده الملك اقام للمشتري بعد القبض
 كذا في البداية والدراسة واجلة انا قد
 الملك بعد القبض من احكام البيع الغاصب
 وانما راجح ما ثبت واثبت هذا الحكم بطلان
 المكره والبيع الموقوف تدر **شه** قوله

١٢٥ قوله اذا قام
 الحزبان لا يرب
 عليك ان وتكون
 النبي من الافعال
 على الضم لعين لما
 بالهاتق ودم الموان
 فلا يندج فيه ما اذا
 الرس من خلفه فلا
 جابجول لا اذا لم
 الا اقم الامان يقال
 ان شرا قطع
 قوله يعرج الاذي
 ١٢٦ قوله يا ابراهيم
 فان قالوا منتهى
 من الخيض نزل سب
 فاعلموا النساء
 الخيض الآية فمذا
 ان النبي من اول
 الخيض للمجاد
 من وقره ودم الموان
 يرب السب لثنا
 قوله اما رشحوا

وخللا في مثل البيع وقت النداء في البيع لعينه بما ورد عليه قوله الا ادى اي انما يسته عليه قوله بدون الا ادى فان قلت لانهم زوال الا ادى من الرطب مال كمنع قلت ليس
الكلام في حال كونه يبيعاً عنه بل المراد من المكان ظواهره من غير ماله في هذا المثل بعينه كذا قال ابن الملك عليه قوله شدة اخر تصح فيه اصله وفسر في الزمة فان المهر في
الصورة مطلق من المكان عليه قوله على انهم لا يمل اي البيع بعينه عليه قوله يتبع اي يحمل عليه قوله لا زوالها هو الما في خرج
في غير المثل كما قيل في بيع المركبات الزاوي المراد في قبل قال من عكس بين ذلك تلاح وخالف عن شبهة ملك المهر عن شبهة ملك النخل وجبته للمالكين كما اذا ادى الى احوال جارية
وشبهة ملك النخل كما اذا ادى الى رجل امرة تزوجها بغير شهود عليه قوله لا ياراد الا ادى ليس المراد بالافعال احيية ان يكون حرمته محسوسة فيستوفى فقه على الشئ فان المحرمه
في الاحكام والاحكام عنه فانفت بالشرع لا بدليل اخر سواء ملكه قوله ولكن هذه الافعال اي احيية عليه قوله عند الاطلاق انها قيد بينه لان انشئ القيد بالقرينة
يتبع على انفسه القرينة سواء كان نسيان من الافعال احيية او من الافعال الشرعية عليه قوله يقع الخلل ان القيد بعينه هو المثل القيد فيما و عن القيد عند الاطلاق -

مبحث النہی

سأله قوله على قسم الذي الإجابة أن الموصوف في الكلام المصنف مخدوف **سأله** قوله على أي القسمية من الأفعال الشرعية **سأله** قوله وصفاً أم أمراً أم وصف
دون الجار مجازاً كحال الصبح بقدر الإمكان لأن الوصف غير منقطع عن الشيء من حيث الجوار كذا قيل ثم علم أن هذا أكثر ما مره الأفاضل من الأفعال الشرعية تدفع على القسم الذي
اتصل به الشيء جواراً لا شيئاً من الصلوة في الأرض المصنوعة كذا قيل ابن الملك **سأله** قوله أشياء وهي كونه لا سراً كما من أخطأت أثلثته وكونه من يرجع إلى العرف والنية
سأله قوله زيد على أيها كروية أو سجود أو تقعد أو القيام وفيه **سأله** قوله الميتة فاعتد بأن يكون ألباناً وباشري بما تلبس من **سأله** قوله وعليه العقوبة عليه كان يكون
البيع كوجوده فليخففه بيع المعدم وإن كان يكون ملوكاً في نفسه فلا يخففه بيع الكلاء **سأله** قوله وغير ذلك من بيع المتعاقدين كلاماً إذا قال المشتري اشتريت ولتبيع
البائع كلام المشتري لم يخففه البيع كذا في العا لكثيره **سأله** قوله معلومة المستأجر أي يمكن حمل النسخة معلومة أو لا أو يكمل أي الذين الراين واحد من العبدین لم يبيع
العقد **سأله** قوله والجرة باجلى حلومته الاجرة إذ لم يكن الباجر معلوماً لأدى الجمالة إلى المتأنفة **سأله** قوله والدة باجراً معلومة المدة أي مرة كانت وعين لمات

جواب ال

قوله ملحق على
 قوله من الافعال الخمسة
 قوله نعم اللهم و
 كلفه عن من حرف
 المجازة وملحق حرف
 المجازة شائع فيهم
 ان قوله ومن المأمور
 ان ملحق على قوله على
 القسم الاول سيكون
 فاسد لا زجعل حرف
 من صلة لقوله يقع
 ولا نظير لهذا الامر في
 العربية معه قوله
 بين ان ملحق ما يقال
 كان الذي من الامور
 الشرعية يقع على القسم
 الذي اتصل العقرب
 فالشراغ فيه غير مستقيم
 لان ما يكون واقعا
 غير متعلق فيه
 قوله اذا اختار كل
 حتى ان جواب حال
 مقدرة فيهم على الشرح
 وهو بان اني لو تيم
 لعينه لرحل نفسي اني
 وبطل الاختيار لان المسألة
 في الاوقات المذكورة
 لو كان تبعا لعينه لرحل
 اختيارا للعبودية على
 الحواجز الاختيار على
 فحين اختيارا حاسدا
 اختيارا شرعا لما نسب
 في المسألة اختيارا شرعا
 وهو غير موجود في المسألة
 لله قوله لان يكون
 ذلك الفعل جريا على شرط

[illegible]

[illegible]

وتبعاً باعتبار وصفه ولا يكفي في هذا الأفعال الشرعية الاختيار المحض كما كان في القسم
الاول والثاني اذا قال بكمال القيم اعني بعينه ذهب الاختيار الشرعي بقدر الاختيار المحض
وهو لا ينفصل عن النوى نفياً ونسباً وبطل المقتضى لرعاية المقتضى وهو قيم جملته
هو غاية التحقيق في هذا المقام ثم فرع الأصول للعهد فقال لهذا كان الربو سائر
البيع الفاسد وهو يوم النحر مشرعاً باصله غير مشرع بوصفه لتعلق النوى
بالوصف لا بالاصل لا لجلال النوى عن الأفعال الشرعية يقتضيه القيم لغير وصفه فان هذا
الامور المذكورة مشرعة باعتبار الأصل ون الوصف فان الربو هو ماضية مال
بالف في فصل فيتحقق بعقد المعاوضة لأجل الجانبين وهذا مشرع باعتبار ذاته الذي
هو العرض وانما الفساد في أصل الفضل المشروط وهذا حال سائر البيوع الفاسدة كالبيع
بشرط لا يقتضيه العقد فيه نفع لأجل المتعاقدين والمعتقود عليه الذي هو أهلاً للاستحقاق
والمبيع بالخمر فحق في ذلك مشرع باعتبار ذاته وانما الفساد باعتبار الشرط الزائد فيكون
مفيد للملك بعد القبض ولكن اصوم يوم النحر مشرعاً باعتبار اركونه صوماً وغير مشرع
باعتبار الوصف الذي هو الاعراض عن الضيافة فتعلق النوى في كل ذلك بالوصف لا بالاصل
ثم ههنا سوال مفيد على ان حنفية وهو ان بيع الحر والمضامين والملاقيم ونكاح الحارم من
الأفعال الشرعية مع ان ههنا لم يقع على القيم لغيره بل على القيم لعينه عندكم فاجاب
عنه المصنف وقال والنوى عن بيع الحر والمضامين والملاقيم ونكاح الحارم مجاز عن النوى
فالحر عام من ان يكون حر الأصل او حر العتاقة والمضامين جمع مضمونة وهو ما في
اصلاً لا ياب والملاقيم جمع ملفوحة وهو ما في ارحام الامهات الحارم عام من ان يكون
حرمة القرابة او حرمة المصاهرة وبالجملته فالنوى عن هؤلاء محمول على النوى بطريق المجاز فكان
لنحو اعدام محله اي فكان هذا النوى كله نسخاً للشرعية لعدم محل النسخ على البيع المال
وهو لاء ليسوا اعمال ومحل النكاح المحللات وهن محرمات بالنسخ في ايراد لفظ

[illegible]

سوال
جواب

۱۷۲۲

١٥ قوله من اى حرمه المصاهرة ١٥ قوله عنده اى عندنا فنحن ١٥ قوله ودواعيه اى دواعى الزنا واسبابه ١٥ قوله يشوة متعلق بالضم انظر
 ما لا يقلد فالاصل فيها الشوة ولنا قال فى تزوير الابصار قبل ام احوار حرمت عليه الم بطعم عدم الشوة وفى المس لا تلم بطعم الشوة انتهى وفى
 هذا الخبر والعين للشوة عند ليس واليزل لا بعد بها وهذا المصاهرة فيما تركت فيه من نكته وفى المكرة ونحو فتح تحرك قلبه اوزاد كفى الجوزة لا يشترط
 فى النظر الى الفرج تحرك آنته يفتى وانا قيد الفرج بالداخل لان الاختراز من الفرج الخارج المتخذ فرقة اعتباره كذا قال الطحاوى واما تحت كتمت
 بينه الشايع ليس فيما قيد بالداخل فاللام على الفرج يكون المعتمد ١٥ قوله ولولم هو الاصل الا وكتمت الولد وخبرته ليس من افعال الصديق بل كتم
 خلقه تعالى فلا يكون منها عنه وهو سبب كتمه المصاهرة فليس المنهى عنه سببا للمشروع واما الزنا فمبيح لهذه المحرمات اما هو العرض ولا يمتد لهذه
 المبيحة ١٥ قوله افا كانت اى الولد واما نكث الطمير لماية الخمر ١٥ قوله افا كان اى الولد ١٥ قوله لم تتعدى اى هذه المحرمات ١٥ قوله الى طرية
 اى الى طرفى الولد وبها الاب والام لا غير لان حرمته اصحاب الموطوعة وبنا تمام لا تتعدى من الولد الى الاب والوالى وكذلك حرمته آباء والوالى وابساء

نور الافار مع التلاوة وجواب سوال ٤٠ مبحث النوى

وهي أربع حركات: باب الواو، وابنة على الموطوعة، وحرمة أم الموطوعة، وبنيتها على الواو.
فهذه الحركات الأربع عند الاستعلاء لا بالواو على الحال عندنا كما تثبت بالفكاح تثبت بذكرنا
ودواعيها من القبلة والسر والنظر والفرج الداخل بشهوة، وذلك لا بد داعي الزنا
مفضية إلى الزنا، والزنا مفضي إلى المولد، الولد هو الأصل استحقاق الحرام أي يجم على الولد لا
أب الواو، ابنه إذا كانت أم الموطوعة وبنيتها إذا كان ذكرًا ثم تنكح من الولد الموطوع
فحرم قبيلة المرأة على الزوج وقبيلة الزوج على المرأة لأن الولد نشأ جرمية أمه
بينها وأهلها أيضًا الولد الواحد إلى الشخصين جميعًا فصار كان الموطوعة جزء من الواو
والواو جزء منها فتكون قبيلة قبيلتها وقبيلتها قبيلته فعلى هذا كان ينبغي ألا يجوز
وطي الموطوعة مرة أخرى ولكن لما جاز ذلك دفعًا للحرج وكذا انتقدى هذا ممن
الزنا إلى سبابه فالزنا وأسبابه إنما يفيد حرمة المصاهرة بواسطة الولد لا من حيث
أنه زنا كما أن التراب إنما يطهر بالأحداث لا بجلب قيامه مقام الماء لا من حيث نفسه
ولا يفيد الغصب الملك عطف على لا تثبت تفرج نال الشافعي روى أن الغصب
حرام ومعصية فلا يكون سببًا لهم مشروع هو الملك إذا هلك المصنوع قضى عليه
بالضمان وعندنا يملك الغاصب المصنوع بعد الضمان فيملك أكسابه الباقية فيرد
ويبذل بيعة الماضي لأنه لو لم يملك الغاصب المصنوع بغير نفي ملك المالك لا جفع
البدل في ملكه وهو الأصل مع الضمان فلا يجوز أن يملك المالك المصنوع يجب أن يملك
الغاصب المصنوع فالضمان عند بمقابلة البدل الفائتة عن الملك عند بمقابلة الملك الفائت
الأصل بدونه إذا غصب رجل من رجل هلك في يده يضمنه لا يملكه خبر البدل الفائتة ولا
يكون سفر المصنوع سببًا للخصصة تفرج نال الشافعي وذلك لأن سفر المصنوع وهو
سفر الباقي وقاطع الطريق والباغي معصية وحرام فلا يكون سببًا للمشروع وهو الخصصة
وأنظار الصوم وقصر الصلوة وعندنا تتم الخصصة للطبيع العام جميعًا لأن السفر ليس

سمع من الولد الى الام الموطوعة
 لوكرم ام الموطوعة اذجة تما على اب
 الوالي اذجة نسقطت هذه الموطوعة في
 حق الام اذ داحمات لان على ضعف
 فلا يثبت في حق الاب اذ كان في بعض اشروع
سنة قوله قبله انما في الاصول الموطوعة
سنة قوله ميناى بن الوالي الموطوعة
سنة قوله فتكون قبيلة الخ فليكن هذا
 يقنع ان يتدعى جميع المحرمات الشائبة
 في حق الولد الى الاب والام محرم فالت
 الولد على الوالد كحرمته على الولد وكحرم
 عمها على ام الولد كحرمه على الولد اذ
 كانت اثنى خال **سنة** قوله فملى هذا
 هذا العراض تقريره ان الموطوعة لما
 كانت جر من الوالي والوالي جر من
 الموطوعة فينبغي ان يثبت اخره بين
 الوالي والموطوعة مرة اخرى اى بعد
 قوله الولد لان الاستسكان بالجر حرام
 قوله تعالى فمن اتى به ذلك فليقتله
 جميع العادون **سنة** قوله ولكن انما هذا
 جواب تقريره ان على الموطوعة مرة
 اخرى انما جاز دفعها للحرم موقعة العاد
 الخسل فقط رواية البغيفي كما نقلت
 حقيقة البعينة في حق آدم رواه طبعها
 السلام حتى علت له حوار وقد خلقت
سنة قوله هذه اى بسببه حرمة
 للمصاهرة **سنة** قوله الى اسباب
 اى الى اسباب الزنا كالقبيلة
 والنظر الى الفرع الداخل بشهوة وهذه
 اسباب عادية وليست موثرات
 حقيقة **سنة** قوله لاجل قيامه معام
 للمساى في افادة الطائفة **سنة**
 قوله حرام ومحمية وقيل لعينه لقوله
 فثاني ولا تاكلوا مما ذكر منكم بالباطل
سنة قوله هو الملك اى ملك الغائب
 المصوب **سنة** قوله على اى على
 الغائب **سنة** قوله فيلك انما فان
 كما سب على قبيلة الملك فيها شوت
 الملك في الاصل واسران ثبوت
 الملك للغائب بعد الضمان مستند

جواب سوال

عنه قوله يا ايها
من لا تقرا في ديوان
اقامت الزنا مقام الولد
في ثبوت حرمة النكاح
يا ايها الناس انما
صنعت العصيان للولد
ليس كنكح وما صل
الجباب انما يقع تمام
غيره وان قيل بطلان
الاصل لا بالوصف
فتفسر ٤ ٤ ٤

الى وقت الغصب فيسقط الغاصب الا كسبه الاولاد وكذا في الدخلة المختارة **قوله** وفيما ذكر اي لو بيع الغاصب الغصبوب ثم ضمن المالك نفذه بغير المضي لان الملك انما ضمن كمي منفذ وليس **قوله** فلا ملك للمالك الخ فالغصب ليس سببا في ملك الغاصب بل السبب له هو وجوب الضمان وهذا ليس بمنزلة من قبل الحرة واما الغصب فكله سببا لوجوب الضمان كمن سببا له ايم كمن سببه بالعرض فلا الهناذ لهذه السببية **قوله** في مقابلة اليد الخ فالغاصب فوت يد المالك عن المقتصوب المملوك فوجب الضمان على الغاصب بغير اليد المالك الفاتنة وليس الضمان بتمتاز حتى يملك الغاصب بعد الضمان ولهذا عندنا لا شئ واما عندنا فاعضون بمقابلة فملك الغاصب بعد الزمان في جميع الاموال الا في الدبر وهو من قال له الوالي ان ست فانت حرفان غاصب الدبر لا يملك بعد الضمان وذهب غيرنا في الاستئصال من ملك الى ملك واستحقاقه العتق **قوله** جبر ليد الخ علة لقوله فيمنع واكمل ان الضمان في الغصب في مقابلة وليس على السجين المقتصد بوجوب الزم **قوله** عدل من ذلك في الدبر فانه لا يتقبل الانتقال بفعل الضمان في وقت ضامن النقصان الذي حل بيد الغاصب **قوله** الا بالبر اي السبب او بن **قوله** واما في اي التمسك على الوام **قوله** الا بالبر

نورالانوار مع قدر الاختصاص جواب سوال

٤١

مبحث العام

وہو معہ جلالہ علیہ السلام للعارف وملتین علیہما
لہم من راقۃ قطر الماء من فم سحرة

41

فيمضي نفس بل القيمة هو العنصرية كما ورله منك عنه فيجمل سبباً المنة لملك

المسلم احراره بدار الحرب لم يحرر ام يحظر فلا يصلح ان يكون سببا للملكة عندنا لكون ذلك مبينا

وَالْمَلِكُ فَكَانَ اسْتِثْلَاؤُهُمْ عَلَى حُلٍّ غَيْرِ مَعْصُورٍ بَقَاءً وَأَنْ كَانَ مَعْصُورًا ابْتَدَأَ وَيَمْلِكُ

لا يهملوا ما سيرة واما سمو القراءه سيد القارئ لا يهمل ثم لا يهمل

والعالم من انفسهم ووجه النظم ضعفاً كالخاص ويقل له يتناول اذا دام ^{الم} الخاص ما خاص

الصدق على كثيرين وليس هو بموضوع للأفراد بنفسه وكذا أخرج أسماء العبد لله

قوله متفقة الحدود على سبيل الشمول للبناء تحقيق ماهية العالم الاحتراز وقيل

الشمول احتراماً عن النية فإنها تتناول الأفراد على سبيل المبدئية والشمول

الاستغراق لجميع المرفق المنكره عام عند صلا التوضيح يشترط في

يَسْأَلُهُ فَقَطًّا بَيَانُ حُكْمِهِ بَعْدَ بَيَانِ مَعْنَا الْقَبُولِ يُوجِبُ كَلِمَ رُغْبٍ مِنْ تَالِيهِ لِمَا لَمْ يَخْتَلَفْ

سَلَامَةً قَوْلُهُ وَبِئْسَ شَفِيعًا فِي الْقَائِلِينَ ابْنُ الْمَلِكِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُهُ فَإِنَّمَا تَسْتَأْذِنُ الْإِنْفِرَادَ الْجَمْعُ لِلدَّاءِ عَلَى نَفْيِ الْفِرَادِ
غَرَامَاتٍ وَعَلَى قَائِلٍ قُلْتُ إِنَّ الشُّكَّ الْمُنْفِيعَ عَامَةٌ كَمَا كُنْتُ أَعْلَمُ الْمَعْنَى فَوَاحِدُهُ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُهُ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُهُ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُهُ مَعْرُوفٌ

مستحق بالإيجاب وتيسير والمرد بالقطع المعنى الأهم إلى نفي احتمال الغير احتمالاً ناشئاً عن دليل كسار في الخاص ثم اطمأن

فی اس سلازم کرم ایجنس دلائل اسلک ٹورل بل ٹیب التوف ای ای فی حق الاعتقاد والعمل جميعا علی ما ذهب الیه بعضه الاعتقاد دون العمل فیتقده بجهان ما اذا دافعتہ بین العزم ادا کفرص حتی ولكنہ رجب العمل والیه ذهب بعض مشائخ

مجازی کفایت علیه ولا استغفران ای استغفران جمیع افراد بدو را الله فانه یفکون جمیع المنکران فان اجمع المنکران کان فتدلا لا افراد له لای علی ما من سمحکمات که در این فقره قرائت

جمع فان جمع الغلة يعبر ان يراهم من كل العشرة وجمع الكثرة يعبر ان يراهم من كل الالة انما له ولا دولة لبعض فيكون بمثلها واجواب ان كل

فی اس سلازم کرم اجس فلا اعل سلازم لربیب التوقف ای حق الاعتقاد والعلم جمیعاً علی اذہب الیہ بعض من الاشاعرة ومنہم من قال بالتوقف فی الاعتقاد دون العمل فیہ متعہ بیان ما انا والله تم بین العموم والخصوص حتی وکنز وجب العمل والیہ ذہب بعض مشائخ سمرقند

لانها كانت في ابتداء العالم اذا اوصي الخاتم لانسان فصلا لفصله في اخر الحقة
 الاول الفصل بيننا نبيد لمقدته مفهوما قبله في العام مساو الخاص في مسألة فقهية
 وهي انه اذا اوصي احد بخاتمه لانسان ثم اوصي بكتفه مفهوما بعد بفضلك الخاتم
 بجينة لانسان اخر فتكون الحقة للموصي الاول خاصة والفصل مشترك بين الاول والثاني
 على السواء وذلك لان الخاتم عام او كالعام لان العام للمصطلح هو ما يشمل افراد او
 الخاتم لا يحدد الا على فرد واحد لكنه كالعلم يشمل الحقة والفصل كليهما الفصل خاص به
 فقط فاذا ذكر الخاص بعد العام بكلام مفصول وقع التعارض بينهما في حق الفصل
 فيكون الفصل للموصي اما جميعا تنسوبة للعام مع الخاص بخلاف ما اذا اوصي بالفصل
 بكلام مفصول فانه يكون بيانا لان المراد بالخاتم فيما سبق الحقة فقط فتكون الحقة
 للام الفصل للثاني عند الذي يوسف يكون للفصل للثاني البتة سواء اوصي بكتفه مفصول
 او مفصول لان الوصية انما تلزم بعد ما تة لا في حيا تة فكان الموصي والمفصول سواء
 كما في الوصية بالرقبة لانسان ونحو متها لاخر قلنا الوصية بالرقبة لا تتناول الحقة
 جنتا مختلفان بخلاف الخاتم فانه يتناول الفصل والحقة فتكون كالقياس مع الفارق
 ثم ان في هذا المقام عاين اختلف فيه الشافعي مع ابي حنيفة رضي الله عنهما في ما اذا اوصي
 عند ابي حنيفة وليس كذلك تقرير الاول ان في قوله تع ولا تاكوا ما لم يذكر اسم الله
 عليه كلمة ما عاينة لكل ما لم يذكر اسم الله عليه هذا اونا في شئ من ان لا يدخل قوله
 التسمية اصلا كما ذهب اليه مالك ولكنكم خصصتم الناسي من هذا او قلتم انه
 يجوز فنزول التسمية ناسيا ولا يوجب الحول على العام فخط قلنا ان نخصر العام منه
 ايضا بالقياس على الناسي بخبر الوحد هو قوله عليه السلام للمسلم يذبح على اسم الله
 اوله لم يذبح في الآية الا ما كان من اوصافها ساء لا صلواته تقرير الثاني ان قوله تعالى دخل
 كان اذ كانت من اوصافها شاملة لم يدخل في البيت بعد قتل ناسيا او بعد قطع اطره اودا

له قوله بسانة فقهية ذكرها الامام محمد في الزايات كذا قيل قوله بكلام مفصول هذا القيد يفهم من المتن بدلالة لفظه ثم قلنا اي كالعالم انما لم
 بهذا لانه يجوز ان العام لا يتناول افرادا شغلة الحدود وانما لم يسم كذا في ثمره للفصل شمول الجزء ولا يميز اللفظ باعتباره اوجزا عاما فيكون انما لم يسم كذا
 خاصين فلا يستقيم التامير كذا قوله وقع التعارض اذ لا يمكن جعل الوصية الثانية تخصيصا للاول لعدم المقارنة بينهما حقيقة فالتخصص لا يمكن ان يكون مقارنا
 كذا قوله يكون اهل البيت لها ان كان قلت لم لا يجوز ان يكون الوصية الثانية برعنا من الاول في حق الفصل فيكون الفصل للثاني كما قلت من وقت لافاد
 الوصية ما بعد الموت فالوصية المستندة
 والمأخوذة كالمستفادتين في وقت الظهور
 كما فكيف يكون ان يذبح برعنا من الاول
 كذا قوله فانه يكون بانه لا يميز
 الثاني تخصيص الاول في تحقق شرط تخصيص
 به المقارنة كذا قوله من ان يذبح
 اذ ذكر شرطه لا يذبح في ايات واثباته
 المقوم وكذا لا يذبح على اليهودي يذبح
 المسألة من غير ذكر شرط ان يذبح وقيل
 من رواية عن علي بن محمد عن ابي
 رواية شاذة كذا قوله بعد ما تة
 مات الموصي كذا قوله كما في الوصية
 بالرقبة وسان ونحو متها لاخر قلنا
 وجبت في النسوة المستعدة وتخصيصه
 انا اوصي بريقته عبده لا لسان ونحو متها
 لا يمكن الرقبة للموصي الاول الوصية
 للثاني سواء كان بكلام مفصول او
 مفصول واما في اكثر نسخ الفقه المتبعة
 عليها هذا التخصيص داخل في الشرح
 كذا قوله انما اي لان الرقبة
 والحدود كذا قوله فانه لا يذبح
 كذا قوله ليس كذلك في امره كذا قوله
 ما لم يذبح الا على ما ذكره في السند في قوله
 قوله ولا تاكوا ما لم يذكر اسم الله عليه
 كذا قال ابن الملك ناظر
 عن الحديث وكذا ما رواه كانت
 ما ذكره اريد به الذبوحات
 باجماع السلف وهذه الايات ليست
 بتخصيص فانها بدلالة اسوق
 واخراج بعض الافراد بدلالة عموم
 ليس بتخصيص فان تخصيصه كذا
 مستقل كذا قوله كما يجب اليه
 اك في التفسير البيضاوي انما قلنا
 وهو ان ما كان مع الناسي يذبح
 رتبة الامانة ان كان ترك التسمية
 ما فلا يخل منه كذا وان كان
 ناسيا فعنه روايتان كذا قوله
 اسه ايما الحقيقة كذا قوله من هذا
 اسه من العام كذا قوله بالقياس
 على الناسي في ان هذا قياسه للمعذور
 على المعذور فان الناسي معذور بغير

جواب سوال

عنه قوله لم يذبح
 من امره من يذبح
 بمراده لان العام
 يخص من هذه الآية
 لم يذبح في محوالة
 لا يتناول الغرض
 هو الناسي والمعد
 خص ان بالاجماع
 بالعام بالقياس

انسان والعام ليس بمعذور فلا يصح هذا القياس كذا قوله لم يذبح الخ قال العيني في شرح الهبات ان هذا الحديث رواه الدارقطني في مدار اللفظ
 المسلم يذبح على اسم الله اي الم يذبح ترك التسمية وكذا الرواية في الدارقطني في هذا الحديث صاير موبد المذبحين لا يذبح
 الناسي من امره كذا قوله ومن هذا اي البيت كذا قوله ايضا بانه كذا قوله تعالى ولا تاكوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 قوله اخره اسه اطراف الانسان من السب والرجل في قوله لا تاكوا مما لم يذكر اسم الله عليه

نور الانوار مع قضا الفتن وجواب سوال ۷۴ مبحث العام

عن جانب أبي حنيفة بقوله لا يجوز تخصيص قوله تع ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
ومر دخله كان أمنا بالقياس وخبر الواحد لا يجوز تخصيص الشافعي العام عن قوله
تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بالقياس على الناس في قوله عليه السلام
يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم وتخصيص الدخول في البيت بعد قتل عرق من
دخله كان أمنا بالقياس على القاتل بعد الدخول على الأطراف وقوله عليه السلام
لا يبيد حاصيا ولا فادبا ولا زوايا لا يجوز تخصيصه لقوله لا يجوز تخصيصه
العامين ليس بمخصوصين ولا كما زعمتم في يخصر ثانيا بالقياس خبر الواحد لا تأكلوا
ليس بدخول قوله تع ما لم يذكر اسم الله أصلا إذ هو في معنى الذكور فلم يخص من الآية
يقاس عليه العام وكذا الذي عليه في الأطراف فلم يخص من الذكور إلا ما كان
من الأطراف كما هي ليست من الدخول بل من المال كذا القاتل بعد الدخول فإذ
معنى قوله ومن دخله كان أمنا من دخله بعد صا صا صا صا صا صا صا صا صا صا
قصا من أنه باشر هذه الأمور بعد الدخول فهو خارج عن مضمون الآية لا أنه من
منها لا يقرب من ضيق دخله راجع إلى البيت المقصود بيان أمن الحرم لا أن نقول حكما
واحد يدل على قوله تع ولم يروا أنا جعلنا حرما أمنا ثم أمرنا أن نخرج عن بيان العام
الغير المخصوص في بيان العام المخصوص وأورد فيه ثلاثة أهلية من كل مذهب يدل
وشبهه بمسألة فقهية فقال فإن حقه مخصص معلوم أو مجهول لا يقطعنا لكن يقطع الخ

ویمحمد ان الفیر المنسوب وان کان
جبال البیت الا ان احکم اخذ حکم
بیت و هو الامن نفس آخره قوله تعالی اولم یروا ناجلنا ربنا امنا ای اولم یعلموا اننا جعلننا لہم مکة حرما آمنا کذا فی الجلالین فلا فصل حیث یزعم البیت
قوله واحد و ہذا سقط ما فی تنویر المنار جمیعاً من استدلال الشافعی رحمہ اللہ بحديث الارم الا فی حاشیاء لا فادار ہم از
این قدر لازم می آید کہ حرم بناء و ہندہ نیست و ازین لازم نمی آید کہ کعبہ بناء و ہندہ نباشد انتہی سقط قوله فان محقر انما یزعم بظاہر و یل علی ان کعبہ
فان فی خصوص انما یزعم بظاہر و یل علی ان کعبہ
فان فی خصوص انما یزعم بظاہر و یل علی ان کعبہ
فان فی خصوص انما یزعم بظاہر و یل علی ان کعبہ

٥٤٠ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤١ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٢ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٣ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٤ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٥ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٦ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٧ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٨ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٤٩ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ٥٥٠ قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

جواب سوال

عنه قوله لم يبق
فخت هذا العام ثم توفيت
الجواب عن الامراض
الذي انشروا في سابق
عنه قوله للاماني
يسبح اخوانه في نعم الذكر
مذكر مصلح يكون عامين
مدم الذكر في حقيقة او كما
والاحادي وان كان من عدم
حقيقة فهو ذكر كما
عنه قوله كما ناليت
التي هي من الدنيا لم يكن
مدم الذات حقيقة لا راجع
التي هي من الدنيا حقيقة

مسألة في اختصاص المذاهب

المسألة قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم...

نور الانوار مع فتاوى اجاب سوال ٤٥ مجتبه العام

الحان حتى هذا العلم الذي كان قطعيا... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم...

جواب سوال

هـ قوله اي ان... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم...

اعني ان وجه البيضة بالبيضة... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم... قوله في الأصول المذاهب التي هي في العلم والعلوم...

فرد الانوار مع فتاوى اقبال و جواب سؤالا ٤٦ مجلد العام

الثالث باختيار من غير تعيين اسم
على انه باختيار من يريد ومثل ذلك باختيار
البائع كله منها خمس مائة على انه باختيار من
كان للبائع فلا يخرج البائع الذي هو محل الاختيار من ملك البائع ولا يدخل تحت ملك المشتري على ما في تنوير الابهار **مسألة** قوله غير داخل الترخ فان حكم البيع هو ملك المشتري واختياره ايا
اي ففقه **مسألة** قوله فيكون اى هذا الرد **مسألة** قوله رده اى رد العبد الممنوع فيه اختيار الشرط **مسألة** قوله ليكون الترخ اى رد هذا العبد المبيع اليه فربما باختيار **مسألة** قوله
مبيع مبيع واحد لان العنقطة واحدة فردا جدا باختيار الشرط يكون مبيع مبيع وهو لا يوجب خلافا في بيع الاخر فان قلت ان اذ ارد واحد منها باختيار الشرط وازم
المبيع الى الاخر قسم الالف النفس على قيمته فانما اصاب الاخر فليزم على زمة المشتري وهذا هو البيع باختياره وهو يلزم لجملة الفتن قلت ان هذا هو البيع باختياره بقا
اى في المثال لا ابتداء والخاص هو البيع باختياره استاءه كان يقول بعث هذا العبد بمائة من الالف الموزع على قيمته وقمته ذلك العبد الاخر فليلا اختار

100

العلمون اى مجلس الحكم المعلوم ان
 سلكه قوله ورعاية شبه النسخ اذ الفرق
 عليه بان المحصل المستقل يشبه النسخ
 لفظا لا معنى الا ترى ان النسخ رفع الحكم
 بعد ثبوته وفى النصيب يكون الحكم من
 بدو ولا على الباقي فليس الشبه بينهما
 معنى والمعتبر المعتبر فيمنه ان لا يشبه
 النسخ بل يعتبر شبه الاستشارة فان
 الاستشارة كما ان خارج البعض كذا لك
 التخصيص فيهما شبه معنى فاجاب عنه
 بحر العلم بان المحصل لا يستقل لا يفيد
 حكما حاشا كما ان العام وله المعارضة
 يدفع الحكم من بعض افراد العلم من بدو
 الامر كما ان النسخ يفيد حكما حاشا فحكم
 المنسوخ وله المعارضة رفع حكم
 والمنسوخ فليس الفرق بين المحصل
 والنسخ الا ان النسخ رفع الحكم والمحصل
 رفع الحكم فصارا الشبه بينهما محتملا لفظيا
 فقط سلكه قوله ان معنى التخصيص
 المحمول لان التخصيص قد يقطعا لان
 النسخ يكون باعتبار المعارضة والمحمول
 لا يفيد حكما فكيف يكون معارضا سلكه
 قوله ولكن يصح التمسك بالعام من لان
 العام قبل التخصيص كان معمولا به وبعد
 التخصيص وقع التمسك في سقوطه لا يقطعا
 بالتمسك سلكه قوله على انه اى الباقى
 سلكه قوله تشبيه اى تنظير لا تمثيل
 والفرق بينهما ان المثال من افراد المثال
 والتمثيل تشبيه سلكه قوله نظيره اى المثال
 فليس مما سمع فان المحصل ليس نظيره
 المثال بل هو نظيره وان بعد التمثيل
 بالتمثيل الواقع في هذه المسألة على ما
 يظهر في الشرح سلكه قوله الجميع اى
 بعضهم واحدة سلكه قوله على ان التمثيل
 محال الاول كما اذا باع زيدا وعمر بنحو
 واحد كل واحد منهما خمس مائة على ان التمثيل
 لا يتصور في زيد فثلثة ايام ومثال التمثيل
 باعها بالثمن على ان التمثيل باعها من
 غير ثمن لثمن كل والا فانه غير مثال
 الثالث باعها بالثمن من غير ثمن لثمن

ورعاية شبه الاستثناء فتنه في البيع المصروف الا ربع جعله فليس يبيع شرط بقبول المبيع
 فلرعاية التبيين قلنا ان علم محل الخيار وثبته هو المذكور في المتن صح البيع كسب الناسخ
 ولم يعتبر هنا جعل قبول فليس يبيع شرط لقبول المبيع كما اعتبر اذا اجمع بين العبد
 فصل التمكن ان لم يكن محل للبيع اشتراط قبوله ليس من مقتضيات العقد في
 مسائلنا العبد الذي فيه الخيار اخل في العقد فلا يكون ضمنه مخالف لمقتضى العقد
 محل احدهما او كلاهما لا يصح شبه الاستثناء في صورة جعل كل ما يصير كانه قال بعث
 هذا العبد من بالف الا احدهما بحصة ذلك في ذلك بطريقه في صورة جعل المبيع يصير كانه
 قال بعث هذا العبد من بالف الا احدهما بخمس فانه في صورة جعل الثمن يصير كانه قال بعثها
 بالف الا هذه بحصة من الف لم يتبر في هذه الصور شبه الناسخ ان الناسخ المجهول
 يسقط بنفسه في بطل شرط الخيار ويلزم العقد في العبد وهو خلاف ما قصد القائل
 وقيل انه يسقط الاحتجاج به كالاتثناء المجهول لان كل واحد منهما بائنا ان لم يبد
 هذا هو المذهب الثاني واليه ذهب الكرخي عيسى بن ابيان هؤلاء قد فرطوا في هذا
 العام المخصوص ببعض و يقولون لا يبيعه العام قبالا للفسك اصلا سواء كان المخصوص
 معلوما كما اذا قيل اقبلوا المشركين ولا تقبلوا اهل الذمة او مجهول كما اذا قيل اقبلوا المشركين
 لا تقبلوا بعتهم وشبهه بالاستثناء فقط لانهم لم يرعوا اجابا لصيغة بل اعتبر اللحن
 فقط وهو عدم الدخول وانما شبهه بالاستثناء المجهول لانه اذا كان لسان المخصوص
 مجهولا فظاهر انه كالمجهول وان كان معلوما فالتعديل يصير مجهولا فان كان
 الاستثناء في نفسه فلا يقبل التعديل فيها ركا البيع المضاف الى حر وعبد
 بشرط احد تشبيهه بالليل هذا المذهب بمسألة فقهية مذكورة فان اذا باع العبد
 والحرفين واحد بان يقول بعته ما بالالف فالحرف لا يدخل في البيع فيكون استثناء
 ويبقى للعبد بالحصة من الف ابتداء فالحرف لا يدخل ابتداء وهو بطل الجملة اللحن

بسم الله الرحمن الرحيم

سأله قوله يجعل الخ وذلك لانه لما جمع بين العبد في الايجاب فقد شرط في قبول العقد في كل منها قبول في الاخرى لا يملك المشتري قبل احد العبدين وقيل ان
 كذا في التلويح فعمل ما بين يمين وهو العبد المرفوع شرط لقبول المبيع وبما لم يفسد البيع سلك قوله الشارح ان الاستثناء لا يستثنى في التلويح فان شبه
 الاستثناء بغيره فساد البيع لا محذور في قولنا غير المبيع شرط لقبول المبيع وبما شرط فاسد فساد البيع وان ترك معلوم الاستثناء فان الاستثناء
 والمعلوم يكون صحيحا فافهم بان معلومية
 الاستثناء لا تدفع ذلك الشرط فاسد
 المفسد سلك قوله ولم يعتبر انما اى لم يعتبر
 شبه الاستثناء لا يستثنى عن نفسه المبيع
 بالشرط فاسد وهو محل قبول المبيع
 قوله لا يبيعه اى باع اكره والعبد بالالف
 مفسد واحدة ومن من كل شبهه
 المبيع فاسد في العبد عند الحقيقة في الشرط
 على ما ينبغي سلك قوله وان لم يبد
 والمعتبر ان سلك قوله لم يكن ان فان
 محل البيع هو المال المتقوم والمحل ليس
 كذلك على ما نفيس المحرر والاشارة
 العقد ولا في حكم فاشترط وقوله فاسد
 للبيع سلك قوله داخل انما فاشترط
 قبول الشرط بجميع النظر الى العقد
 نفيس هو كما مر سلك قوله احد اى
 محل الخيار وثم سلك قوله لا يبيع اى
 المبيع فانه اذا اشترط الخيار في العبد
 بل من لزم العقد في العبد الاخر وهو
 مجهول ومكانه ان لا يرد في حكم
 في العبد الذي لا خيار فيه ثبت بحجة
 من ضمن ابتداء روى محمد بن علي
 جاز ان شرطه في العبد المستثنى
 فيجب ان يكون البيع قلت كل خيار
 لا يدخل تحت حكم بيع العبد المجهول
 الا جازا وكذا قال ابن الفلك سلك قوله
 في هذه الصورة اى الثالث سلك قوله
 خلاف اقصده القائل اى العادة
 البائع لان ما قد مر على بيع العبد
 الخيار في العبد باءدم الا كفاه على البيع
 المعروف دليل على ان لزم البيع فيما غير
 مقصور سلك قوله لا يسقط اى
 اى في الحكم من لا طلبة ولا طلبة سلك
 قوله لا يستثنى من بين المخصص
 بالاستثناء المجهول وجاز الاستثناء في وجوب
 جاز الاستثناء فيكون الباقي مجهولا
 جاز المخصص وجوب جاز العام في
 امام جرحه قوله ان كل واحد من
 الا مكان الاستثناء كاف التشبيه قوله
 بالاستثناء المجهول اى انما في المخصص

سأله قوله يجعل الخ وذلك لانه لما جمع بين العبد في الايجاب فقد شرط في قبول العقد في كل منها قبول في الاخرى لا يملك المشتري قبل احد العبدين وقيل ان

جواب سوال

سأله قوله يجعل الخ وذلك لانه لما جمع بين العبد في الايجاب فقد شرط في قبول العقد في كل منها قبول في الاخرى لا يملك المشتري قبل احد العبدين وقيل ان
 كذا في التلويح فعمل ما بين يمين وهو العبد المرفوع شرط لقبول المبيع وبما لم يفسد البيع سلك قوله الشارح ان الاستثناء لا يستثنى في التلويح فان شبه
 الاستثناء بغيره فساد البيع لا محذور في قولنا غير المبيع شرط لقبول المبيع وبما شرط فاسد فساد البيع وان ترك معلوم الاستثناء فان الاستثناء
 والمعلوم يكون صحيحا فافهم بان معلومية
 الاستثناء لا تدفع ذلك الشرط فاسد
 المفسد سلك قوله ولم يعتبر انما اى لم يعتبر
 شبه الاستثناء لا يستثنى عن نفسه المبيع
 بالشرط فاسد وهو محل قبول المبيع
 قوله لا يبيعه اى باع اكره والعبد بالالف
 مفسد واحدة ومن من كل شبهه
 المبيع فاسد في العبد عند الحقيقة في الشرط
 على ما ينبغي سلك قوله وان لم يبد
 والمعتبر ان سلك قوله لم يكن ان فان
 محل البيع هو المال المتقوم والمحل ليس
 كذلك على ما نفيس المحرر والاشارة
 العقد ولا في حكم فاشترط وقوله فاسد
 للبيع سلك قوله داخل انما فاشترط
 قبول الشرط بجميع النظر الى العقد
 نفيس هو كما مر سلك قوله احد اى
 محل الخيار وثم سلك قوله لا يبيع اى
 المبيع فانه اذا اشترط الخيار في العبد
 بل من لزم العقد في العبد الاخر وهو
 مجهول ومكانه ان لا يرد في حكم
 في العبد الذي لا خيار فيه ثبت بحجة
 من ضمن ابتداء روى محمد بن علي
 جاز ان شرطه في العبد المستثنى
 فيجب ان يكون البيع قلت كل خيار
 لا يدخل تحت حكم بيع العبد المجهول
 الا جازا وكذا قال ابن الفلك سلك قوله
 في هذه الصورة اى الثالث سلك قوله
 خلاف اقصده القائل اى العادة
 البائع لان ما قد مر على بيع العبد
 الخيار في العبد باءدم الا كفاه على البيع
 المعروف دليل على ان لزم البيع فيما غير
 مقصور سلك قوله لا يسقط اى
 اى في الحكم من لا طلبة ولا طلبة سلك
 قوله لا يستثنى من بين المخصص
 بالاستثناء المجهول وجاز الاستثناء في وجوب
 جاز الاستثناء فيكون الباقي مجهولا
 جاز المخصص وجوب جاز العام في
 امام جرحه قوله ان كل واحد من
 الا مكان الاستثناء كاف التشبيه قوله
 بالاستثناء المجهول اى انما في المخصص

بالاستثناء المجهول لان كل واحد منهما بائنا ان لم يبد
 لم يبد في تمام الاستثناء المجهول لانه اذا كان لسان المخصوص
 او يبيعه المخصص واستثنى العبد المجهول لانه اذا كان لسان المخصوص
 لزم الاستثناء سلك قوله وبما لم يفسد البيع سلك قوله الشارح ان الاستثناء لا يستثنى في التلويح فان شبه
 من الف خمس ما على الناصف سلك قوله فاعلم انما في العبد المرفوع شرط لقبول المبيع وبما لم يفسد البيع سلك قوله الشارح ان الاستثناء لا يستثنى في التلويح فان شبه

[illegible]

الا سماعية فخصمنا لان عموم التزوج لا يكون الا بعموم النساء فحدث بكل تزوج
سواء تزوج امرأته او تزوج امرأة بعدا هل كل عموم الافعال كل كذا ان عموم الافعال
يثبت في لفظ كل ضمننا عموم النساء بعمومها وكما في الجميع توجب عموم الاجتماع دون
الا فدا كما كان في لفظ كل فيعتبر جميع ما صل عليه ما بعد في الحقيقة معاً حتى اذا قال
جميع من دخل هذا الحصن او لانه من النفل كذا فدخل عشرة معاً ان لم ينفذ واحدا
بينهم جميعاً والنفل هو ما يطعمه الا هم زائل على سهم الغنينة فان دخل عشرة معاً في صورة
الجميع يكون الكل مشركا بغير ذلك النفل الموعود عما في الحقيقة ان خلوا افراد في
النفل الاول خاصة على اربعة وهو ان يجعل بعينه كل ما تعرض عليه بأنه يلزم جميع
الحقيقة والجماع بينهما والجواب انه لا يستلزم بعينه كل بعينه لانه لو كان كذلك كان لكل
نفل تام في صورة ما دخلوا معاً بل هو مما زعم السابق في الدخول احدا كان واجبا
فيكون للجماعة نفل واحد هو الاول الواحد على عموم الجماع الاول ان يقان الغرض
من هذا الكلام هو اظهار الشجاعة والجلالة فاذا استحق جماعة باعتبار كل واحد من
الحقيقة فاستحق الواحد بالبطريق الاول بلكلة النص لانه في الشجاعة وفي كلمة
كل يجب لكل منهم النفل يعني اذا قال كل من دخل هذا الحصن او لانه من النفل كذا فدخل
عشرة معاً يجب لكل واحد منهم نفل تام كل للاحاطة على سبيل افراد فاعتبر كل واحد
الداخلين كان ليس معه غيره وهو الاول بالنسبة الى من تخلف من الناس لم يدخل في
عشرة فرادى كان النفل الاول خاصة لانه الاول من كل جهة وكما في كل من النفل
وفي كلمة من يطل لنفل اي ان قال من دخل هذا الحصن او لانه من النفل كذا
فدخل عشرة معاً لا يستحق احد منهم الا فلا اسم لفرد سابق دخل ولا ولم يوجد
وجلل الداخلون الاولون وكما في ليست محكمة في العموم حتى تؤثر في تغيير لفظه ولا
بخلاف كلمة كل والجميع فانه يتغير ما قوله او لو دخل عشرة فرادى يستحق الاول

عليه قوله عموم الاجتماع اي عموم افراد الدخول على سبيل الاجتماع بان يتعلق الحكم بالعموم من حيث المجموع عليه قوله كما كان اي العموم الانفرادي
عليه قوله بعبارة اي ابعد لفظا بجمع كلمة قوله... حتى اذا قال اي الامام وقت الحكم عليه قوله قال النفل يقع النون والفار غنيمت ويصح الاول عليه كذا
ان خشي الله رب في المنزلة النفل بفتحين بفتح النون والفتحة بفتح النون والفار غنيمت ويصح الاول عليه كذا

الا اجتماع عليه قوله لو كان كذلك اي
استغارة بجمع كلمة كل عليه قوله كان
لكل ان كان انما في الحقيقة اذا دخلوا معاً
لكل واحد منهم نفل تام في صورة كل واحد
على ما سمي عليه قوله على عموم الجماع
وهو عبارة عن ارادة معنى جماعي يكون
العموم الحقيقي فدا منه كان يراد بالاسم
الشجاع عليه قوله ان يقال اي في
وجبا تحقيق الاول النفل ان دخلوا
فرادى في صورة كلمة بجمع عليه قوله
النفل اي غرض الامام عليه قوله فدا
استحقاق النفل انما عليه قوله لانه
اي في لفظا بجمع عليه قوله بل لا ينس
قل لان ان مال النفل معتبر في كلام
العبادة وليس ان هذا الكلام غير مقبول
الا ترى ان لو قال السيد لعبد لا تعط
ذرة فممنوع من اعطار ما فوق الذرة
وبه دلالة النفل كذا قالوا عليه قوله
فانما ان كان هذا هو موجب كل واحد
لما عليه قوله وهو اي كل واحد من
الداخلين اول ان ينفذ في عمومهم
ان لم يدخل عشرة فاستحق الاول الاول
عليه قوله ولم يدخل بعبارة مسامحة
قان الدخول الاول لا يجب ان ينفذ فاستحق
الى الداخل ثانيا لا الى من ليس بداخل
اصلا فالاول ان يقول الشايع وهو
اي كل واحد من العشرة الداخلين
اول بالنسبة الى من تخلف من الناس
الذي يقدر دخوله في الحصن عليه قوله
اسم لفرد سابق ان على ما ثبت بالنفل
من اربعة الفقة فيقول الاول عند
الطلاق على الفرد السابق واما العشرة
الاول او الجماعة الاولى فصرف على الظاهر
عليه قوله ولم يوجد انما فاندفع ان لم
لا يجوز ان يكون النفل لواحد من العشرة
الا على التبيين فالامام القائل بختار
آيا منها شاء وقد يقال انه لم يجوز ان
يكون اولاً منصوباً على الظرف فالجواب
من دخل هذا الحصن في الزمان الاول
فدخل عشرة مثلاً لا يطل النفل واجب

جواب سوال

عليه قوله الاول
دوج هذا من لفظ
على الجواز لمحض يحتاج
الى قيام القرينة في
الجواز ان كان كذلك
ما قلنا ليس بظاهر
من كلام الشارح
عليه قوله وكذا من
ليست الخ جواب
سوال وهو ان
الافرق بين كلمة من
وجميع وكل امتياز
في تعدد اللفظ دون
مع ان كل واحد منهما
من الالفاظ العامة
عليه قوله فانه يتغير
بما قوله اولاً وآخر
عليه ان كلمة الجميع
واكمل لما كان للعموم
ممكن في اللفظ
الاسم للفرد السابق
فيتحاشان فيكونان
خفا قاطن ليس الامر
كذلك قلنا لا يكون
حكم العارضة كما قلنا
ساقطاً مطلقاً اذا
لم يكن العمل بما تضمنه
وبه العمل يمكن

بان جعل اولاً حالاً اولي من جعله ظناً فانما اذا جعل ظناً لا بد من تقدير الموصوف وعلى تقدير ما لا يحتاج الى تقدير شيء عليه قوله كلمة من اربع دفع
دفع هو ان لم لا يعمل لفظاً ولا بهن على الجواز كل على كل لفظاً في تغيير لفظه بان يكون الاول مجازاً عن السابق في الدخول واحد كان او جماعة
عليه قوله فانه يتغير الزمان في كل جمعة فيقتضيان التبدل في لفظه بان يراد بالاول السابق في الدخول واحد كان او جماعة يحصل التعدد عليه قوله ولم يدخل عشرة فانه
اي في صورة من هو المتمم لا انما شرح نور التوار

نور الانوار مع قمر التكمیل و جواب سوال ۸۳ مبحث العام

صاحبها ان المطلق يجري على اطلاقه والثانية ان المطلق ينصرف الى
الكامل فلا اول في حق الاوصاف كالإيمان والكفر والثاني في حق الذات كالزمانة والحي
وقال صاحب التلويح ان هذا النزاع لفظي فلا يقول الشافعي بغير رتبة الظاهر
واما يقول بغير رتبة واحدة فقط ونحن قلنا لا بعصم الاوصاف فسواء ان يسمى هذا
اطلاقا او عموما وان وصفت بصفة عامة تم هذا بمنزلة الاستثناء ما سبق
كانه قال وفي الاثبات تنصرف الاوصاف كانت موصوفة بصفة عامة فانها تتم لكل ما وجد
فيه هذه الصفة وان كانت خاصة في الخارج فاعلاها وهذا بحسب العرف الاستعمال
والا فمفهوم الصفة هو الخصوص والتقييد بالظاهر ولهذا لم تكن عامة اذا كانت
تلك الصفة في نفسها خاصة بقولك والله لا ضرب له رجالا وذلكما قالوا لا يكون
الا واحدا ولكن هذا الاصل اكثرى لا على ذلك فقد تنبهت من الصفة كما في قوله تعالى
خير من جرادقة وقوله علمت نفس الحشرات وعلمت نفسا قدمت قد تضمنت الصفة
كما اذا قال والله لا تزوجن امرأة كوفية يتزوج امرأة واحدة ومثل قولك لقيت
رجلا لما كقوله والله لا تكلم احدا الا رجلا كوفيا مثال لعموم النكرة الموصوفة
فان رجلا كان نكرة في الاثبات خاصة برجل واحد ولم يتكلم بقوله كوفيا فيحدث
ان تكلم رجلا بل ولم قال كوفيا ثم جميع رجال الكوفة فلا يحدث بتكلم كل من كان
من رجال الكوفة وقوله والله اقربكم اليوم اقربكم في مثال ثان لعموم النكرة
الموصوفة وهن خطا بل لم قاله فان قوله يومنا نكرة موضوعة ليوم واحد فلم
يصفه بقوله اقربكم فيه لكان موليا بعد قربان يوم واحد لان هذا الراء مؤيد ليس
مؤقتا بربعة اشهر حتى تنقصر الاشهر لاربعة سيوم ولما دصفه بقوله اقربكم في لم يكن مؤثرا
ابد الان كل يوم يقربهما فيه يكون مستثنى من المميز لهذه الصفة العامة فلا يحدث يوم
لذا اذا قال اني عبيدك فموجب ضروريه انهم يعتقدون مثال ثالث لكون النكرة عامة

ممكنة فلا يثبت به اي بغير ان كل يوم ناهي عن كل فائدة فلهذا لم يثبت في العلم العامة في اشكال هذه الايمان اما اننا و السردى بال
صفة مصنوعة فهو كما ان موجود في الاشكال الاول كذلك موجود في الاشكال الثاني اي كما بين الساردى في قولنا ان المار او صفة
و كذا ان يكون وصف الصابنة عادا دون المفروبة فلا لازمة بينهما في العموم و بخصوصي في قول الساردى في آخره اعترفت
صفة المفروبة ثابتا بطريق الاقتضاء بل يصح الفرق و الوجود في اقتضائي فيما دارا مقتضى فثبت احوته و صفة فلا يظن في حقه
او بياقرب كما في يقول فيه و قد علم للعموم وصف و هو مقرر ان فاعلي الفعل مع كذا مع الزمان غير قوي لان النسبة في الفعل المقتضى
منصوص بها الذي يتجاوز عن الفاعل الى المحول به بالفعل لا ينبغي ان يوزع في فاعله و الا لا بد في الجواب ان يقال ان الفصل
في الصابنة بخلاف المعروف بانها في قوله اي بجدي فثبت كذا غير كذا غيره لان المعروف من الفعل لم يوسع لانه لا عليه
تخفف منه لم يكن ثابتا بتا في اداء المفروبة لان مقتضى و هو لم يعمى في كذا مادام انما ثبت في صفة و لا يفتقر
في الفعل لكن تذكر في القول و لم يثبت اقتضاء لاهل في حق تعيين الموصوفات بل يفرغ من الشار

جواب سوال

[illegible]

فالمفعولية اذ ان في الاول وصف الضميرية وفي الثاني وصف المفعولية
في هذا الجواب وتفسير ظاهر (جيب غيب) ان ما ذكره الشارح من ان عموم
ن فيمكن ان تقيم المفعول فاعلم قلنا ان الزمان في قوله واسمه لا يقر بما
يقضي التوق على المفعول ولا يتبع المفعول فيسلان المفعول يا غوثي
في قوله اي جيبى هذا ذكر ان المعرفة من الافعال موضوعة للذات
موضع لما لا يحمل فاذا لم يكن هذا الوصف مذكورا بل هو اية اتصال
الافعال بالافعال لان الوصف كون اليم غرضنا بالقران وان لم يكن يذكور

جواب سوال

عنه قوله ان ايا
موصولة او شرطية الخ و
على الاثر من ان الوصف
اخرية عبارة عن تابع
يدل على معنى في مقوم
ويكون متاخر عنه كونه
اي في التركيب النحوي
فان كان موصولة او شرطية
فان في الذي هو
قوله فيستلزام ان الخ
وفيه ان الفعل المتعدي
لا يوجد من الفعل
فيكون منها ما يقع تلازم
لعدم الفرق بين المتعدي
فالفرق في موصولة لا ياتي
اي الفاعل وعلامته في
سورة الفعل كونه
فانهم من الكشف عنه
قوله في العبد الام
في هذا الموضع الذي من
الاخرى كونه مرجع الاسم
الاسبق كونه في خبر
للعنه قوله كما في بيت
فخر الاسلام لان العبد
كالمعنى الافراد فلهذا
قال الامام ابن عباس
امباري عنه قوله
الا استغرق ان الام
اكثر في القضايا على الافراد
روى التابعين لان الافراد
موصولة بالاتفاق
والتابعين في مختلفات
بين الاحوال وغيره و
عمل الكلام المنقضي
لانه من كل ما على
المتعلقة به

قوله لا فعل لا وليس الفعل وهو اقرب
مستأنا الى اليوم بل الى غير التكلم واليوم
مفعول فيه فاما كان المفعول فيه عاما
بعموم الصفة فينبغي ان يكون في افعال
يكمل ذلك الى العموم عنه قوله فلا يقوم
بالمضروب الاستحالة في الصفة الزائدة
بالشخصين فليس الفعل به وصف في
المثال الثاني كذا قال صاحب الكشف
وانت لا تذهب عليك ان الضرب مفعول
واضافته وكل صفة اضافية لما تعلق
بالفريقين فالضرب لعلن بالفاعل و
بالمفعول به ايضا ولا امتناع في تعلق
الاضافات بالمضامين بل للم
قوله والمفعول به الخ جواب عن القياس
على المفعول فيه والفضل بالفتح والضم
هرجاء عنه قوله لا يتوقف الا على
الفعل اللازم لا يختص الى المفعول به
انما يحتاج اليه ضرورة تعدى الفعل
بمخالف المفعول فيه فانه موقوف عليه
فكل فعل فقياس المفعول على الفعل
في قياس مع الفارق عنه قوله مع
الزمان اے مع النسبة الى الزمان
فيستلزام ان الفعل للمفعول فيه كونه
قوله بينهما اي بين المثالين المذكورين
قوله فانه معلق اے عن العبد
قوله قال في الامام ابن عباس
كناية عن اللفظ مفرا كان او مجعلا
ما تضمنه بالمفرد يا قول نصف
مقضي بقطر الخ والى انتم شال الشرح
فقط في سورة الخ عنه قوله ... بمنه
الخ اے بسبب معنى العبد عنه قوله
سواء كان الخ حقيقة ان الام بالاجماع
التعريف مدخولها فاما ان يشار بها الى
الحقيقة من حيث هي من غير نظر الى
الافراد فهي لام الجنس واما ان يشار بها
الى جهة معينة من الحقيقة فهي لام
العبد بخارجي اذ اے جهة غير معينة من
الحقيقة فهي لام العبد الخارجي اذ اے
جهة غير معينة من الحقيقة وهي لام العبد
الذي هي اذ اے جميع افراد الحقيقة فهي لام
الاستغراق فالاول مثل الرجل غير من المرأة والثاني مثل باء في رجل فقال الرجل كذا والثالث مثل اذ في السوق والاربع مثل ان الانسان الى غير الامم الذين
آمنوا وعلو الصالحات فلهذا لم يرد اقسام ثم انهم اختلفوا في ان التعيين المستعمل في لام العبد الخارجي اعم من التعيين في الخارج والذين اذ اے مخصص بالتعيين في الخارج
فاخره فافترق في فعل الثاني المراد من عدم التعيين في لام العبد الذي عدم التعيين الخارجي وان تحقق التعيين الذي يستلزم الكلام في الاية واللام موصولة فخره
القصدي في التعيين على الملامم عنه قوله في الملامم من حيث لا يقع على الامام حقيقة على موصولة افترقه لانه واحد على البتة كما مر عنه قوله وفيه اے في
قول المصنف فيما لا يتصل الخ

فورا لا فوار مع قداما فوارا جواب سوال

٨٢

مبحث العام

بعموم الوصف على سبيل التشبيه للقاعدة فان قوله اي عبيد ليس بكونه نحو بكونه
مضاهيا الى المعروفة ولكن يشبه النكرة في اللفظ فصرف بصفة عامة وهو قوله ضروبك ليعم
بعموم الصفة فيعتق كل منهم ان ضروب الخاطب جملة مجعلة لا متفرقة فيجوز ان
ما اذا قال اي عبيد ضروبه فهو حيا ضافة الضروب الى الخاطب جعل العبيد مضمومين
فانهم لا يعتقون كلهم اذا ضرب الخاطب جميعهم بل ان ضروبهم بالتوزيع على الاول
لعدم المزاج وان ضروبهم دفعة بخير المولى في تعيين واحد منهم وجه الفرق على ما هو
المشهور ان في الاول وصفه بالضاربة فيعم بعموم الصفة وفي الثاني قطع عن الوصفية
لكونه مستندا الى الخاطب ون اي فلا يعم ويصير الى اخص الخصور واعتبر عليه
ان اردتم الوصف النحوي فليس شيء من المثالين من قبيل الوصف ان ايا موصولة
او شرطية وان اردتم الوصف المعنوي ففي كل من المثالين حاصل كنه في الاول وصفه
بالضاربة وفي الثاني بالمضروب بية لا تخرى ان في قوله لروا اقربا في جمل الخ
مع ان يوقا وقع مفعولا فاعلا فينبغي ان يكون في المفعول به كنه لان اجيب بان
الضروب يقوم بالتمتاز فلا يقوم بالضروب المفعول به فضلة لا يتوقف الفعل
عليه بخلاف يها وهو مفعول فيانه جزء من الفعل نه عبارة عن الخ مع الزمان فينتزعا
وتبين الفرق بينهما ان في المصودة الاولى المعلقا لعلق بضرب العبيد يسارع كل منهم
الى ضربه لاجل عتقه فلا يمكن التخيير فيه للمؤخر ارجح فيعم بخلاف المصودة الثانية
فانه علق فيها على ضرب الخاطب لا ينبغي له ان يضربهم جميعا ليعتقوا فيخير فيه
المولى بين واحد منهم وكذا اذا دخلت لام التعريف فيما لا يحقل التعريف بمعنى العهد
اوجبت العموم يعني كما ان النكرة اذا وصفت بصفة عامة نعم كذا اذا دخلت لام
المعرفة في مصدرة لا يستقيم التعريف العهد اوجبت العموم سواء كان العبد جمل كذا في هب
فخر الاسلام وتابعي اذ لا استغراق كاذب اليه اهل العربية جميعا لان الموصولة في هب تنبيه

قوله المصنف فيما لا يتصل الخ

جواب سوال

مبحث العام

عنه سوا كل هذا
خلافه كما في قوله تعالى
كما استعصى على نوح
وسا فمضى نوح
الرسول ادهم تنكاحا
قوله تعالى ان خلعت
عن اكل الارث قوله
تعالى وما حل لك النساء
من بعد ما حل لهن انا
المصنفات الفقهاء
المسكين في انا
لا يحل على الاستغفار
لعدم اعطائه لاني
قوله لا يزوج النساء
اليمن للمعروف
نساء العلم غير ممكن
فمنه بكونه فوافي
قوله لا يزوجوا ولا يبيع
من القصد ان لا يبيع
فقط والى ان لا يبيع
لاستغفار ولا ان يكون
تتبع المحس مجاز
فيكون الآية بيان
معصية لا فائدة
والنكوة اذا عديت
معصية اخرى ولما قل
ان يحل للمعزة قال
النكوة والحل تبدي
المعزة لا يبيع تبدي
النكوة بان يكون
تدبيره احدى معصية
حلال كونه معصية في
غير معصية الا ترى انهم
قالوا اعطيت المحل
وقد ما يضمن في المحل
فما ان يقال زيد
نوعه ان يقال زيد
راكت من النكوة لا
تساو لا يبيع ان يقال
النكوة معصية قلنا
يكون محس احدى
النكوة معصية معصية
فقال معصية معصية
التي في قوله زيد
المعزة حال من معصية
والجواب اني قال
صاحبنا لا يزوج تبدي
النكوة على المعصية
فمنه عن النكوة
نوعه عن النكوة
سؤال معصية في قوله
ولا تقتس على النكوة
باطل معصية النكوة
بينما لان النكوة معصية

كالمجموع المعروف بلام الجنس فانه لو خليا عن الواحدة لكانت اللفظة عن عدل لولا كالمرة
 والنساء فشر على ترتيب اللفظ كالمرة فرد بصيغة معرفة باللام والنساء جميعا واحدا
 على بلام الجنس وينتهي تخصيصهما الى الواحدة المنة والنوع الثاني للثلاثة فيما كان جمعا
 صيغة ومعنى كرجال ونساء منكروا ما لم يدخل في حكم الجنس ليخرج به ما كان معنى فقط كقوم
 ورهط وانما ينتهي تخصيص هو اذ كلها الى الثلاثة لان اذ في الجمع الثلاثة بالجمع
 اهل اللغة فلولم يبق تحت ثلثة افراد لفظ اللفظة عن مقصوده وقال بعض اصحاب
 الشافعي ومالك ان اقل الجمع اثنان فينتهي تخصيص اليم بمسكا بقوله عليه السلام
 الاثنان فما فوقهما جماعة فاجاب عن الملم بقوله قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما
 جماعة محمول على الواو ايت والوصايات في ما بال ميراث للاثنين حكم الجماعة استحقاقا
 وجمعا فان للبنتين والاثنين الثلثين كالميراث والاحوات ويحبب اخوان اللام من
 الثلث الى المستدس كالاخوة الثلاثة والوصية اخت الميراث في كونها استحقاقا
 بعالموت وتبني الميراث تبعية النقل للفرض فان اوصى لموالي فلات له مولا او اخوة
 زيد له انوا يستحقان الكل وعلى سنة تقدم الامام اذ اكان المقتل اثنان يتقدمهما
 الامام كما يتقدم على الثلاثة خلافا لابي يوسف فانه عندنا يتوسط ما واذ كان من الام
 محسوب في الجماعة كلها لا في الجمعية فان فيها شتر ثلاثة رجال سوا الامام فاقا لابي
 يوسف اذ عندنا كيف اثنان سوا الامام لم يكن كالملة الجواب الثالث الذي ذكره غيره وهو انه
 محمول على المساقفة بعد قوة الاسلام فانه عليه السلام منى او لا عن مساقفة الواحد الاثنين
 لضعف الاسلام وغلبة الكفار فقال الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلثة
 ركب اي جماعة كافية ثم ما اولى الاسلام من خص لا يفرق بين الواحد على حال فقال عليه السلام
 الاثنان فما فوقهما جماعة وباقى تمسكات الخالفها بوجوبها مذكورة في المطوعة ثم كما دفع عن
 العاشر في بيان المشاركة فقال اما للثلاثة فمما يمتثلوا افراد مختلفة لمحمد على سبيل البنية

سنة قوله كالمجموع الموزع انما فانما كان جمعا كالملة بطلت بحيث يتا بالام نصارت كالملة منتهى تخصيصها الى الواحد هذا ما لا اكثر من وقال صاحب كتاب
 ان الجمع المحل بلام الجنس كالمجموع الموزع انما فانما كان جمعا كالملة بطلت بحيث يتا بالام نصارت كالملة منتهى تخصيصها الى الواحد هذا ما لا اكثر من وقال صاحب كتاب
 الموزع بلام الجنس قد ذكره انما فانما كان جمعا كالملة بطلت بحيث يتا بالام نصارت كالملة منتهى تخصيصها الى الواحد هذا ما لا اكثر من وقال صاحب كتاب
 من اهل اللغة وصاحب الكتاب ليس منهم سنة قوله الاثنان انما فانما كان جمعا كالملة بطلت بحيث يتا بالام نصارت كالملة منتهى تخصيصها الى الواحد هذا ما لا اكثر من وقال صاحب كتاب
 السلام ثبت لبيان الاحكام لا ببيان اللغة سنة قوله علم الجماعة لكن لا باعتبار ان صيغة الجمع موضوعة للاثنين فصاعدا بل باعتبار ان ثبت بالدليل ان الاثنين حكم
 الجمع فلا نزاع في ان اقل الجمع اثنان في
 باب الميراث كذا في التلويح سنة
 قوله الثلثين اي من ال البيت سنة
 قوله استحقاقا فان كل واحد من
 الواو ايت والوصية تبني كالميراث
 قد كس وخليفه فدون كذا في الميراث
 سنة قوله وتبين اي الوصية الميراث
 فان الميراث ثابت قطعا بلا اختيار
 والوصية نافلة اختيارية تكون الوصية
 تبعا للميراث كقضية النوازل للفرع
 فلما حمل الجمع على الاثنين في المتبوع
 يحمل عليه في الثلث وقد علمنا ان
 ان المعنى انه تبني الميراث الوصية كقضية
 النقل للفرع لان الوصية قدرته على
 الميراث سنة قوله الثلثين ورواها
 يقوم الى بين الامام قبل ان يذبح المقتل
 اتفقوا لا يبرها الامام بالنزول يتقدم
 بنفسه اذ كان واصلا بامر الامام بان
 يقوم من بين الامام سنة قوله فانما
 قال الامام سنة قوله وذلك اي
 تقدم الامام اذ كان مقتدى اثنين
 سنة قوله محسوب اتم فاذا كان
 مقتدى اثنين ولا محسوب في الجماعة
 فيحقق الثلثة حكمت الجماعة فيثبت
 حكمها هو تقدم الامام يتقدم بها الامام
 كما يتقدم اذ كان مقتدى ثلثة ويرد
 بهما شكال وهو ان الامام اذا كان
 في الجماعة غير المجتعة فاذا كان واحد سوى
 الامام تحققت الجماعة وجعل الحديث
 محمولا على سنة تقدم الامام فيلزم ان
 ليس تقدم الامام على الواحد كما سن على
 الاثنين فحمل ان في اعتبار الامام من
 الجماعة في غير المجتعة خلافا فلما كان محسوبا
 من الجماعة كبر عند اكثر من فحمل الحديث

١٢ ولم يبق التلويح عليه
 كذا في الهبات سنة
 قوله وتبين الواحد على
 حاله ثم اجيز في اخر
 لوجه بعد طلبة الاسلام
 ونظروا له كذا قال
 على التقدير سنة
 في تركه كذا في الهبات
 اي للمالك لا يفرق بين
 الشافعي يستحقان
 صيغة مخصوصة بالجمع
 وتبين على اثنين فحمل ان
 اقل الجمع اثنان الجواب
 عنه من قولنا
 صاحب التلويح وهو ان
 نقلنا عن بعض اصحاب
 بل هو مشترك فظاهر
 التفتية والجمع فلا يفرق
 ان الميراث مع ما لا يفرق
 مشترك بينهما حتى تارة
 ضرورة الحكم مع الغير
 واحد كان لا يفرق
 هذا هو كالميراث على
 الاثنين مقتضى وانما
 سنة قوله لا الشكر
 قال علم الاسلام عليه
 هو صيغة ظرف نقل في
 الاطلاق الى المعنى الذي
 ذكره وهو ان وصية
 هم محمولان ان مشترك
 بينه تشاك فالتشاك
 فيها معان لا يفرق
 سنة ام الميراث
 قوله فاما تامل انما
 يكون موضوعا للميراث
 المختلفة بالوضع
 وتبادل تلك الحقوق
 في الاستعمال على سبيل
 الدليل على سبيل التلويح
 فالسبيل عند الاطلاق
 واحد من المعاني
 به لا ولا لافراد
 التسمية في قوله
 شرح نور الانوار
 سنة اي سولا
 جلد اول على ١٢ سنة

جواب سوال
عنه قوله
وإنما في زمن الزجول
سؤال مقدر تقديره
فصل في ما يجب قبل الزمان
أو قبل المشيئة كانه
شأن الله عز وجل
الشيء من قول

تعدیه من انحر جواب
عن البر البر: ا من

من جبل كثر من صفة
الحكم ويعلمون كل من
لاني صفة الحكم في
على ويريق صفة
الحكم شق من الحكم
من باب الفاعل و
الصفة في باب الفاعل
للتقديرية بنفسه فلا حاجة
للباب ان جبل كثر من
صفة الحكم بقدر التبيين
وهو في التفسير في
كثر وفي الاصطلاح
ان يفسر هذا المعنى
الحقيقي بل هو من فعل
الآخرين سبب للمعنى
ويشمل الياء من
كما في ترك حمد الكبر
ولربها كبرها كتحقيق
وهو التثنية وقد اورد
معنى فعل آخر هو
والا تسمى صفة
كلها منها فاعلم حكم
الها انما تنسأ وارب
أشياء بحيثية وارب
وارب مواضع منى
الاول وهو كثر من
كثرة من في الظاهر
بلفظ الحكم

من فوي يافيه قطع
 من فقلت ان يظن اجمول
 اغوار البليس للناس
 حوي اعني للفظ اجمول
 ولا لانه قتل اخصيص
 من فقلت ان يظن اجمول
 لا لانه قتل اخصيص
 من فقلت ان يظن اجمول
 لا لانه قتل اخصيص

نور الانوار مع قمر الاقمار جواب سؤالي
 ٩٢
 بمبحث الخف والمشكل

[illegible]

ان ذلك الحديث ليس بمرغوب والسياسة
التي قيل اورد هذا المتن صاحب فتح القلا
وقوله نعم الدخول في شكائكم هذا الاصل الذي وجوه
على كذا السبب في انتماء هذا هو قوله لا يصلح
بسبب هذا الدخول ثم قوله نعم فانه
الى الطلب لعلمه المعاني فلا يكون من شئ شكائكم
ويمكن ان يقال ان الكلام بالنسبة الى المعاني
للفنقة التي خلق منها الله والبرزخ وشبهه

عنه قوله لا ينيل
ارج جواب
معمول مقدار قدره
لان كل تقيذا كان اخذ
في استر ليس الاخذ
عاماره وهاهنا ليس حاجه
باسه الى انه المعنى
لان الاخذ من تقاسم
الظهور يحصل بقوله فما
خفي فما خروا اخذ من
تقاسم المعنى يحصل بقوله
غير العينة فيكون قيدا
بطلال عنه قوله
الكلام المشبه الى المراء
ولا كان كذا كان منفي
لا تشكال الورد على
المعروف ووجه ان التشكل
تقسيم تقاسم تقسيم
واقسام تقسيم تشافى
ستحقاق الكلام المركب
من الفصل الزمان
والفاعل فيكون تقدير
الكلام كذا كان في كل
لوقوله في انشكاه و
الامر ليس كذا تك

1

وروى الزين عن ابن عباس عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يؤمن من كل عمل يوم نوط
 شمله قوله في تفسير احمد في كل الشاح هناك
 حتى لا تشكل في هذا المقام بوجوبه وهدايت
 ان كان على الصورة في ان يحكم الدولي في حالته
 الاستحاضة وان شرط الفياس من بعدى حكم
 الاصل الى الفرع بعينه بهنه تغير لان حكم
 الاصل محرم الوقت بالنسب لمقطع الدم كحكم
 الفرع محرم الوقت ويمكن ان يجاب عن الاول
 بان الاستحاضة تكون وانما خطا عبرتها الزوال
 المخرج وان تركه بالنسب عن الثاني بان حكم
 الاصل قد بقي بعينه في الفرع مع شىء ما عليه
 فتثبت المحرمه بالاطرف الاول حتى طله قوله
 في الشكل انى طله قوله اجل استعانة بهنه
 فاطان على التخييسه والمجازى ان كانت طله
 شركه في صحت المجرى استعانة ولا يجزى زوال
 ويصح دعواته في حاشيتنا المسماة بقول الاصل
 لحل شرح العلم طله قوله بهنه جبهه
 اثبات صورة غريبه لا لا في دي الصورة المركبه
 فغيره في غنى الاربابه وراجح دلان في
 ان باشد عموما يشينه خصوصا قوله جميع ولا
 بكسر طرفه ان جميع لوانى جميع والراجح كسر
 كونه جاري طله قوله في الشفاعة شفا
 ماوجب دراه طله قوله وانما الجمل فاذا من
 اجل الاطراف طله قوله فاذا دعت اى تبت
 حتى به شىء كل واحد من المعاني سواء قيل في
 الجمل ليس اذ عام المعاني شرط بل الحكم لمصلحة
 الرجاء واستعمل العقل على الاحتياط الى الشفاعة
 كلفه العلوق على ما سجد وان لم يكن فيا راجح
 المعاني في تعريف الجمل واختيار طله
 الا بالاستفسار من الجمل اما وكذا زعم المعاني
 فانما هو لبيان سبب الاستعانة بالخلاف قيل ان
 زعم المعاني دليل على صحة الجمل انه يكون جبهه
 في التشرك لولا انه يبيحه يكون تقديره ان المعاني
 فرب كلفه العلوق فانه لا اصل للمعاني كغيره
 زعم المعاني انه طله قوله المعاني للمرد بان
 طله قوله بل سبب الاستعانة زعم المعاني
 بيان انما كان شائيا لا يتجلى الى الطب بتمام
 وتعجب من الشاح انه نعم ان الجمل يتجلى الى الطب
 اى لا زعمه وهذا اتم الشاى من الجمل فاستش
 وغازبه اللفظ فانهم معنى ذلك اللفظ انه
 لصحة الفتاوى كان منوفا من الطاعة ما يقع في
 الاقار شرح نور الا نور

نورالانوار مع کمرہ لکچرہ و جواب سوال

مبحث اجمل

[illegible]

جواب سوال
عہ قلہ
انی یكون لی
عظم استعمال
فی کبریا و الله
تعالی و لیس
باستعمال لانه
ادوی رخصل
برعلیه الاستعمال
فی الودی کلر فی
حق الانبیاء
علیم السلام

عنه قوله
اننى يكون لى
عظام استخفاف
فى كبرياء الله
تعالى وليس
باستخفاف لانه
ادعى رخص
بعلوه الاستخفاف
فى الواجبات كفى
حق الانبياء
عليهم السلام

الى مشربين ومانعة فان زادت
 واحدة فشا تان الى اثنى عشر
 زادت ثلث شياء الى ثلث مائة
 فاذا زادت على ثلث مائة ففي كل مائة
 شاة فان لم يكن الا تسع وثلاثون
 فليس عليك فيها شيء **سنة** قوله
 وروى عليه السلام انه قال الزبيدي في
 شرح الكنفرة قال عليه السلام ليس لي
 اقل من عشرين دينارا صدقة وفي
 عشرين دينارا نصف دينار و
 قال عليه السلام لمعاذ حين ابنته الى
 اليمن فاذا بلغ الورك فأتى درهم
 فخذ منه خمسة دراهم **سنة** قوله
 في باب السهم في توزيع الاربعاء
 السابعة في سنة الرامية وشرها للكتيبة
 بالارامى للمباح في اكثر العوام لقد
 ذكره في تفصيل الزيادة والسهم
 وكتب الفقه والحدث شجوة
 في ذكر زكاة السهم **سنة** قوله ثم
 طلبنا ان لا يسبوا الطالب لذكر
 المزدان مراد الحكم قد اودك
 ببيان الشافى ولا يفتق ذكره
 هنا **سنة** قوله علة اى بسبب
 لا فرض الزكاة واسباب لزوم
 اداؤها فتوجب الخطاب بمعنى قوله تعالى
 واداء الزكاة **سنة** ولا يشترط اى لا يشترط
 ما شاركه ان فرض الزكاة مختار
 بوجوبه مع عدم حية **سنة** قوله وبها
 القياس كما يقع ان المصدق لا يرد
 من ان ياخذ في الزكاة من الزكاة
 مالا على صفة التسطيل اى ياخذ
 خيرا والاسوال **سنة** قوله فانه
 يعمل لان المراد في الفقه المفضل ليس
 كل فضل حرام ان البيع المصلحة
 المفضل لكنه يعلم ان المراد اى فضل
 فضا بمصلحة فانه في البيع مباح

و لا يخلو عن شئ وذلك لان الحكمين
 ١٤٤ قوله يقول اخذتموه من
 فعل بعضهم انما اى على الحقيقة
 واذ خازني فير القدين ١٤٤ قوله

94

مسيرات المجدل

يدرك مجرد الطلب المشترك والمشاكل بالتأمل بعد الطلب بخلاف الجمل فإنه قد يحتاج إلى
ثلاثة طلبات الأول الاستفسار عن الجمل ثم الطلب للأوصاف بعد ثم التعليل للتعين
فهو كرجل غريب خرج عن وطنه وقع في جملة من الناس لا يعرفون ففعليه بالاستفسار
الآن فمميز زيادة خفاء على المشكل فيقابل المفصل الذي فيه زيادة ظهور على النص ثم
لما علم الجمل بعد ذلك طلبت منه المتشابهة لا يجوز طلبه بقلم حقيقة
بأن طلب كان وحكمه اعتقاد الحقيقة في كل ما هو المراد والتوقف فيه إلى أن يتبين بيان
الجمل سواء كان بيانا شافيا كالصلوة والزكاة في قوله ثم وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة
فإن الصلوة في اللغة الد عام ولم يعلموا أي شيء مراد فاستفسرنا ببيتها النبي عليه
السلام بأفعاله بيانا شافيا من أولها إلى آخرها ثم طلبنا أن هذه الصلوة على أي معان
تشمل فوجدناها شاملة على القيام والقعود والركوع والسجود والتحرية والقراءة والتسبيح
والإذكار فلما تأملنا علمنا أن بعض أفراد بعضها واجب بعضها سنة وبعضها
مستحب فصار مفسرا بعد أن كان مجازا وهكذا الزكاة معناها في اللغة التنازع ذلك
غير مراد فبيتهما النبي عليه السلام بقوله ها أو أربع عشر ما أو لكم عليه السلام ليس عليه
الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا وليس عليه الفضة شيء حتى يبلغ مائة درهم هكذا
قال في باب السوا ثم طلبنا الأسباب والشرط والأوصاف والعلل فعلمنا أن ملك
للنصاب علة وحولان الحول شرط وهكذا القياس أو لم يكن البيان شافيا كالربوا في
قوله ثم وحرم الربوا فإنه مجمل ببيتها النبي عليه السلام بقوله الحنطة بالحنطة الشعير
بالشعير والتمر بالتمر واللحم باللحم والذهب بالذهب الفضة بالفضة مثلا بمثل
يدابها والفضل ربوا ثم طلبنا الأوصاف لأجل هذا التعميم حتى يعلم حال الباقي سواء
الأشياء الستة فعمل بعضهم بالقدر الجنس وبعضهم بالطعم والشمية وبعضهم
بالاقتيات والأذخار وخرج كل واحد منهم تفرعا على تعليمه وبالجملة لم يكن البيان

للرد على من سوى من البيع والروايت قالوا انما البيع مثل الربو فكيف يكون الربو اجملا انتهى
 في ذلك قوله ثم علمنا انهم طعنوا الادوات الصالحة لعلية ثم بان لتبين بعض الادوات الصالحة لعلية قوله
 لان كان بلودنا والجنس والشاذية بالعلم في الملعومات والتمتية في الاثمان والماكية بالنقدية في النقدين الامتية
 انكم قد مرنا التفرعات فذكرنا التفرعات الاقمار شرح لود الانوار

جواب سوال

عہ قولہ دینا حق

للمائة الخ جواب
مسوال مقدار تقديره

ان المتشابہ لالہ کی

معلوم المراد فيكون

الغالب مع السبي
صلواته على النبي وآله

قوله كالتكلم بالزنجاري

بسمان اچھٹس مع ہر

لأن كلامنا يعلم بجلال
الآن كلامنا في حق

المخاطب قبل منه

قوله خط الزمخين

بقوله تعالى اما الدين
في رقبته من فدية

ما تشابه منه اتبعوا الهدى

وَاتَّبَعُوا مَا يُلِيهِمْ السُّلُوكُ

قولہ و لعراء و افسار
الکون الیسا. الف

صه قوله لا يغفر

وَيَقُولُ الْمُنَافِقُونَ إِنَّا كُنَّا بِكُمْ لِغِيَابِكُمْ خَائِفِينَ

ثالثاً ، مراد اللطيف
الثالث ، بـ

يقول نعل وقول الر

۱۰۸

عطف الجملة على المفعول

لے کر کہیں سے تو

ابن الناس جواب ال

مقدّم تقدیرہ للان الاجابہ
محکم دلائل سے مزین و متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

و یافتہ لا کون الا بالعلم

معہ قولہ ان اجتنبوا

یہ کوزاں کون حکم علیہ

انعکس : •

11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

5

[illegible]

عنه قوله لا تعرضوا للسرقة
ولا تهملوا من السرقة المغير
مستند فتقول من المدايق
ما يكون مراد باللفظ والمراد
بالسرقة ما يكون من اجل اللفظ
وبينما فرقوا واضمح فان

وكانت هذه هي الطريقة التي استخدمها المؤلفون في هذا العمل، حيث تم استخدام اللغة العربية في جميع الأقسام، بما في ذلك الملخص، المقدمة، المناقشة، الخاتمة، المراجع، والتمويل. كما تم استخدام اللغة العربية في جميع الأقسام، بما في ذلك الملخص، المقدمة، المناقشة، الخاتمة، المراجع، والتمويل.

منه عراض المراد على الو
لها سماء الشتات كض
انها لا تدخل فيه الممار لان
من ضح اللغظ ازار السعير
فاما الاول فهو عبارة عن

نوع لا يعلم معناه أصلاً كما لمقطعات في أوائل السور مثل ألم سم فأنها تقطع كل كلمة
منها عن الآخر في التكلم ولا يعلم معناه لأنه لم يوضع كلام العرب لمعناه إلا أنه من ذلك
ونوع يعلم معناه لغة لكن لا يعلم مراد الله تعالى لأن ظاهره يخالف الحكم مثل قوله تعالى
يلا الله ووجه الله والرحمن على العرش استوى ووجه يومئذ ناظر إلى وجهنا نأظروا مشاهيرهم

تجتمع مع الخاص والعلم جميعاً فان قوله تعيياًها الذي اصابوا الركوع او قوله تعالى لا يرفع
الزنى خاص باعتبار الفعل هو الركوع والزنا وعلم باعتبار الفاعل هم المكفرون والخاص

[illegible]

[illegible]

ان يكون العموم لمجموع كونه حقيقة واما نحن من الدليل ولم يوجد في المجموع في المجاز فلا يدوم موصوفه فالحق ان يقال ان من
مستقلة في المسائل الحقيقية او المجازية ^{٢٠} قوله كيف يقال ان جواب من دليل الشاخص به وقرينة ظاهره في
الاعتقالي بل هو واقع وخلق الضروريات لا يوجب الضرورة كما ان خلق الطبع لا يوجب التبع في الخالق تامل ^{٢١} قوله
في قصة نوح عليه السلام انما قلبي المارحون كمن في البحار في النجاة والاعتقالي في المارحون بل مجاز او في قصة موسى
ان يتفرض الآية فلا راد في الجملة مجاز لا حقيقة ورس على ^{٢٢} قوله ننو انهم لان الضرورة مجزاة نقصان ^{٢٣} قوله
في القرآن كما في قوله تعالى في تحريم زنا في ذلك ^{٢٤} قوله انتهى ان الاعتقالي من انتظام الاستدلال كما ذكر من

لا يزاحم الاصل فيكون العقد المنعقد ^{له} والعزم أي يكون العقد المذكور في قوله تعالى ولكن يزاحمكم بما عقدتم الايمان محمول على ما منعقد هو المنعقد فقط لا كونه حقيقة هذا اللفظ دون معنى العزم حتى يشمل الغوس والمنعقد جميعاً لا يرد بجواز الجواز لا يزاحم الحقيقة وتحقيقه ان اليمين تلت لغوساً ومنعقداً فالغوس يخلف على فعل ماضٍ كاذباً بان انه حق ولا اثم فيه لا كفارة والغوس ان يحلف على فعل ماضٍ كاذباً بعلم وفيه لا اثم ولا كفارة عندنا وعند الشافعي فيه الكفارة ليعقل المنعقد ان يحلف على فعل ما قد حدث فيه يجب الائم والكفارة جميعاً بالافتراق ذلك لان الله تعالى ذكر هذه المسألة في موضعين فقال في سورة البقرة لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان وكذبوا وعوضكم ولكن ايمانكم بما عقدتم الايمان فكفارته الآية فالشافعي يقول بان قوله بما عقدتم الايمان معناه ومعنى ما كسبت قلوبكم واحد يشمل كلا الآيتين الغوس والمنعقد جميعاً والمواخذة في المائدة مقيدة بالكفارة فتصل عليها المواخذة المطلقة المذكورة في البقرة فيكون الائم والكفار في طيها فيطبق بين الآيتين بهذا النمط ونحن نقول ان معنى العزم والكسب في قوله تعالى بما عقدتم الايمان الحقيقة هو المنعقد فقط فاية المائدة تدل على ان الكفار في المنعقد فقط بخلاف ما كسبت قلوبكم في البقرة فانه علم الغوس والمنعقد جميعاً والمواخذة فيها مطلقة فتصرف في الفرض الكامل هو المواخذة الشرعية فيكون الائم في الغوس والمنعقد جميعاً هذا هو غاية التحرير في هذا المقام وسبحي هذا في بحث المعاوضة ايضاً ان شاء الله تعالى والنكاح اللوطي دون العقلي يكون النكاح المذكور في قوله تعالى ولا تتكلموا لكم آباءكم من النساء محمولاً على اللوطي والعقد فيشمل اللوطي المحلل والحرام واللوطي بمانك اليمين ايضاً لان النكاح في الاصل اهرم وهو انما يكون باللوطي والعقد انما يسمى نكاحاً له سبب الضم فمن حيث اللغة حقيقة

سنة قوله من العزم أي قصد القلب المذكور سنة قوله على ان يقضي بربطه وهو ربط اللفظ لا كسب محكم كسب اللفظ انقسم بالقسم على اثبات البر وهذا أقرب الى الحقيقة لان اصل العقد عقد محمل بهشده بعضه ثم استمر لا تضاف الى مقدم بعضه لا كسب ثم استمر لا يكون سبباً لهذا الربط وهو عزم القلب وكان محمل على ربط اللفظ والى ان يقرب الى الحقيقة بدرجة وذا انما يورثه بزيادة تصوير فيه البرود وليس المنعقد في المستقبل وفي الغوس لم يتصور ذلك هذا انما بين ذلك سنة قوله لا نعتية الخ في الصراح عقد يمين ايمان عقدت البيع والعهد والنكاح والحمل فانه عقد سنة قوله لا نعتية الخ ويجزى القسم ان يمين كون العزم سنة بجواز ما يقع به لانه استتار فيعرف ان مداره على انفس من الامانة الواضحين سنة قوله والنفوس بالذات في انفس سميت به لانه انفس ما سميا في الاثم ثم في النار سنة قوله بما كسبت الخ اي باعترفت وقصدت قلوبكم وهو النفوس والمنعقد سنة قوله قوله عوض اي عوض قوله تعالى ومن يأتكم بما كسبت فاعطوهم سنة قوله عليه اي على اي من المائدة المذكورة في المائدة سنة قوله في كسبها اي النفوس والمنعقد سنة قوله فيطبق اي انما في ج علله قوله فيما في البقرة سنة قوله منقذ اي غير خمسة بالكفارة سنة قوله لا يواخذكم فيه ان هذا مخالفت لما ذكره المذرك في تفسير سورة الاحزاب انه لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله تعالى الا في معنى العقد و في سنة اللوطي لان يمينه ان يكون في المذرك قول المفسرين المذكور بهما قول الفقهاء فلا خلاف سنة قوله اي يكون الخ ايمان الى ان قول لسان والنكاح الخ معطوف على قوله النكاح الخ محمول على اللوطي انما ما معنى ولا تتكلموا على آباءكم وطيحاناً او حراماً واما حرمة حققة الاباء فيروى فينا لا يعلل لذلك الطحاوي سنة قوله وما الخ اي انفسهم فاما كسبت باللوطي صلا كان

سؤال

سنة قوله وهو انما يكون باللوطي الا انما في قوله باللوطي يعني في يكون باللوطي كالحقيقة لا عين حقيقة لا زمن انما هو الغوس لا يمل في التقدير يتم من العقد لانه ليس زلفاً الوضوع فان قيل ان الحكم من الملل المشرع فان سبب من يحكم به عقداً هو الزاد من ذلك ما وجد فلم يحل بشكل على العقد فانما ان الحكم يتم بطلان انما يحل لمرج موجد و بهن تخرج بوجوده او حياً او نقول ان حل النكاح على اللوطي حل على يمين الشرعي ليس قوله نكاح اليد لمعن

جواب سوال

له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...

له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...

بسم الله الرحمن الرحيم

له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...

نور الابرار مع قديمه لافكار وجواب سوال ١٠٢

مبحث الحقيقة والمجاز

النكاح الوطى العقد مجاز ومن حيث الشرع بالعكس فالنكاح حمل لنكاح ههنا...
النكاح الوطى العقد مجاز ومن حيث الشرع بالعكس فالنكاح حمل لنكاح ههنا...
النكاح الوطى العقد مجاز ومن حيث الشرع بالعكس فالنكاح حمل لنكاح ههنا...

له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...
له قوله العقد مما لا يتقيد به لا يترتب عليه كونه العقد من جهات العقد...

اذا اريد في حالة واحدة بطريق الملك والعلانية جميعا يستحيل سوا ذلك ان يخصص واحد وتخصيص كذا استعمال اللفظ الواحد في حالة واحدة بطريق الحقيقة والمجاز متناه

مستحيل سوا ذلك ان يخصص الى معنى واحد او اثنين تحرير

یہ مسئلہ کہ انی التلویح ہے قولہ

————— **الانوار**

اسے نور کی مابقی ان کی نور ان الویسیع سے نور و مالای دالام محمد صہا اللہ علی فر الامار سر

10

۵۵ دَوَّلان شیرازی در ابتدا، اصل و خسر، هر دو، مانان آن ۱۳ طبعی، لا ر...

بمن اراد بالاجماع قوله عليه السلام
 الاجماع فان بعض اصحابه كان
 العاصم يريدون بالملازمة
 باليد ولا يجوز ان يسمي بملازمة
 فان اجماع قوله الشارح فقط
 بيننا وبينكم بما ذكره من المراد
 ليس الاجماع الاصطلاحي بل
 الاتفاق بيننا وبين الشافعي
 فان حل الملازمة على المس
 باليد والجماع كالمسألة
 فلا يجوز ان يكون الشافعي يمتنع
 على كون المس النساء باليد اقضاء
 للوضوء بهذه الآية وقد عرفت
 من ائمتنا حقيقة ليس براد فيها
 قوله بل انما هو اي التيمم
 قوله حقيقة اي معنى
 احتجتي عليه قوله والثالث الاخير
 اي قوله تعالى او استمسكوا
 عليه قوله في الاول اي في الاشارة
 اشتمل الاول عليه قوله في الاخير
 اي في الثالث الاخير عليه قوله
 على نه القامدة اي استحالة
 ارادة بمعنى الحقيقة والجماع وسأ
 عليه قوله بانتم وتجبانية
 من يستاس على انما انما يستأن
 لا يقال نسل منه فريضة على ان
 المراد الانباء بطلق الفروع فينبول
 انباء الانباء على سبيل عموم
 الجماع وقس عليه الاستيمان على
 الموالي عليه قوله ان ظاهر
 الاسم التيمم ان ظاهر اسم الانباء
 والموالي بسبب اطلاقه على انباء
 الانباء ورواها الموالي صار شبهة
 اي امرائها بالحق ثبت لان
 بحق الدم فان الاصل في هذا

سأله قوله فيتناه عن امره الجماع عليه
 قوله على انما يدعى على قوله ان
 الاجماع بل يقول انما يشترط بين المس
 عن الشافعي كما قيل عليه قوله فيتم
 قبله ابن سوري باتفاع على ان يسمي
 لما قيل صاحب التمسح ان الجماع

نور الانوار مع قلة الاختلاف جواب سوال ١٠٢ بحث الحقيقة والجماع

عليهم وقتنا ولهم باعتبار الظاهر والمراد المسألة قوله ثم اول مستعمل السلف عطف
 على ما قبله فترجع رابع وذلك لان لا مستعمل حقيقة المس باليد بل يجوز في الجماع فلفظ
 رحمه الله يقول ان كليه ما مراد ههنا لان الله تعالى قال ولا مستعمل النساء فلم يجز انما فيتمموا
 صعيدا طيبا فان كان المس باليد التيمم في اجل الثلث فيكون المس النساء ناقضا للوضوء وان
 كان المس بالجماع فالتيمم في اجل الجنازة فيعمل التيمم الجنب بعد الآية ونحن نقول ان الجماع هنا
 مراد بالاجماع بيننا وبينكم فلا يخفى ان تردد الحقيقة لغيره لا يستحال الجمع بينهما فلا يكون
 المس باليد ناقضا للوضوء حتى يكون التيمم خلفا عنه بل انما هو خلف عن الجنازة فقط
 قالوا مثله الثالثة الاول الحقيقة فيها متعينة فلا يصلح الى الجماع وللتالث الاخير الجماع
 فيه متعينة فلا يصار الى الحقيقة وهذا معنى قوله لان الحقيقة فيما سأل الاخير الجماع
 فيه مراد فلم يبق الاخر مراد اي المعنى الحقيقة في الامثلة الثلاثة الاول المعنى الجماع
 في المثال الاخير مراد فلم يبق المعنى الاخر اعلى الجماع في الاول والحقيقة في الاخير مراد
 على ما حوزنا وكما فرغ عن التفريمات فخرج في راجعها ضابط ترد على هذا القاعد
 فقال دلي الاستيان على الانباء موالي الموالي تدخل النوع جواب سوال مقدر تقرير
 ان يقرا اذا استبان من الحربي من الامام وقال انون على انباء مواليه يدل على الانباء لبقاء
 الانباء وفي الموالي موالي الموالي مع ان انباء الانباء مجاز في لفظ الا بزموا الى الموالي الجماع في
 الموالي فيلزم اجتماع الحقيقة والجماع فاجابنا انه انما تدخل النوع في هذا الاستبان
 ظاهر الاسم صار شبهة في حق الدم لا انه يدخل في الارادة فالارادة بالذات انما هو الانباء
 والموالي واسطة لكن لما كان لفظ الانباء متناولا ظاهر الانباء الانباء على قوله تعالى يا بني آدم
 وكذا لفظ الموالي يطلق عرفا على موالي الموالي لاجل الاحتياط في حفظ الدم بل يخلو في الارادة
 ويرد على هذا الجواب اعتراض هو انه ينبغي ان يعتبر مثل هذه الشبهة لاجل الاحتياط في حفظ الدم فيها
 اذا كانت على الآباء والافها فيدخل في هذا الجواب والجد الى لفظ الآباء ولا انها ايضا متناولا

ان تكون محققة اي محققة عليه قوله من اي الفروع عليه قوله يطلق عرفا انما هو مستعمل لعل يسبب الجماع لانه سبب اعتباراته
 معلول عليه قوله يخلو انما هو ان ثبت بالشبهة ايضا في قوله

سوال
جواب

1-5

من هذه الآية فدخل الاصل في هذا الفرع
 ملكه قوله واصل آخر اى على سبيل عموم
 المجاز ملكه قوله ثم اى في الآية ملكه قوله
 ... حانيا اى عارية من اهل ملكه قوله
 ان يكون حانيا لان وضع الشئ في شئ
 من يجعل الشئ في ظرفه بلا واسطة كوضع
 الدية في الكيس كذا في التلويح ملكه
 قوله ومجاز من يكون آخر بديل متعدي
 فيلاذ كان متعلا ملكه قوله بلاءه
 اى الدخول حانيا ومتعلا ملكه قوله
 وميز آخر اى الى من هذه السال بهر
 من وجهين ملكه قوله ان يكون اى
 وان كان ملكه قوله ومجاز ان يكون
 آخر بديل متعدي في فيلذلك وهو
 صفة في ذلك ملكه قوله بلاءه
 اى كون وان كان بغير ذلك كذا
 دارة بطريق الاجارة والعارية ملكه
 قوله على الملك اى على الدخول
 الدار المملوكة والدار السكنى به
 ملكه قوله في الدار المملوكة
 بان المقصود من هذا الكلام من غير
 عن الدخول لان مجرد وضع القدم
 قوله اذ ان كان له اى الخالف ملكه
 قوله فعلى ما نوى قال ابن الملك
 ان لا يقع قدمه حانيا فدخل متعلا
 فدخلها راكبا لم يثبت وليصدق
 فدخلها لا نوى حقيقة كلامه وبى
 ونوى منه وضع القدم من غير دخول
 فدخلها لا نوى حقيقة كلامه وبى
 من غير دخول بان لم يقع وقداه
 وباقى ابجد خارج الدار ملكه
 لم يثبت الخ على انى فتاوى
 ومن ههنا نظر ان الدار قول
 باعتبار عموم المجاز لطلاق المجاز اى

هذه قوله نيليتق
 بالفتح عن الحسن
 ونقص النادل
 انما هري قوله
 واما جميعا سورت
 في حق الجدة والجدة
 واخبره لا يري من
 حيث ثبوت النقص
 للجدة والجدة مع انما
 من الموصول فيقول
 انما تعالي قول من
 يجمع بين الحقيقة
 والمجاز لا يري فيقول
 انما هري قوله ونقص
 الميم بماذا ولي الجدة
 جارية حيث لا يجد
 انما لا نقول
 لانهم عدم الحد تبنا
 على اصالة لان عدم
 الحد من التليق في
 مال ابنه فلا في مال
 ابنه بن جده قوله
 لانهم فرغ في الاطلاق
 وانما جيسا فان
 قيل ان تبنة ابن
 ابنه في الاطلاق والحق
 مستقيم عدل مرالى
 المرالى لان الحقيقة
 مرالى المرالى لا يكون
 حقيقة المرالى قلنا
 ان التبنة مستقيم
 من حيث الحقيقة
 لان المراد من الحقيقة
 حكما وهما كذلك
 لانما حقيقة فيقول
 الرق الذي هائر
 بالحفرة نكاح احياء
 هذه قوله اعتبار
 عموم المجاز في الرق
 انما انما اول المصداق
 هذه الاوجه على
 طرق المصداق
 المرتب لمصداق

ثم لا تشال في بعض الكلام وان كان مغتوا في الكلام وان كان مرتبا فيغوت لا تشال في الكل :

جواب سوال

سنة قوله عاقله في شئ لا يستعمل المطلق في المخلوع من شئ وان كان اصله في المخلوع من شئ ٢٠ قوله بحث العلم اي بالدخول فيها من عند تافه فان
واما عند الشمس لانه فلا بحث لا يقطع نسبة السكينة ٢١ قوله او تقدير بان يكون من السكينة تمكنا تاما بخلاف اذا استأجر الدار واستعار لم ولم يكن
فلا بحث لاجتماع بالدخول في المكان يمكن ههنا ضروري بضرورة العقد وليس تاما كما قيل ٢٢ قوله وانما بحث العلم اي علم ان البيمين شرعا عبارة عن عقد
قوى به عزم الحال على الفعل او الترك فدخل فيه التطبيق وهو بدو حصول مضمون جملة يحصل مضمون جملة اخرى فانه يمين شرعا والبحث فيه هو وقوع العلم
قوله وقيل ان اخبار بكلمة التمر ليس الى ان يكون لفظ اليوم مشتركا بين النهار بمرطلق الوقت ليس بجديد وان كان يشعر به كلام المحيط واقر به العلماء ارجو ان لا
انهما في مطلق الوقت ترجيحاً للمجاز
على الاشتراك كما تقرر في مقوله كذا في
التحقيق ٢٣ قوله متداهر بايضا
ضرب الملة اي لم يصب تقديره بكرة لا كركوب
فانه يصب من يمينه كركبت به والداية يراوغة
المتداهر بخلافه كالقدم وقال شارح
الوقاية ان المراد بالفعل الممتد متديك
المراد بمتداهر النهار لا مطلقاً
لانهم جعلوا السكينة من قبيل غير الممتد ولا شك
ان السكينة متداهر تاماً طويلاً لكن لا يمتد
بحيث يستوجب النهار عادة وعرفاً
قوله يراوغة اي ان الاوائل الدليل تقرر
على ان المراد باليوم الوقت كما تقول
اكره اليوم يا نيك العدو ٢٤ قوله لانه
اي لان النهار زمان متداهر مع ان
حقيقته لفظ اليوم فكان اوله بالادارة
٢٥ قوله وان كان اي انزل ٢٦
قوله يراوغة الوقت المطلق اي سواء
كان من النهار ومن الليل الا اذ دل
الدليل والقرينة على ان المراد باليوم النهار
كما تقول عهدي حروبكم يتكسف الشمس
سجدة قوله اذا كان اي المضاف اليه
والعامل ٢٧ قوله يراوغة اليوم النهار
لان الامر باليداي الى اختيار والركوب
ممتد ٢٨ قوله يراوغة اليوم الوقت
لان حرية العبد اي وقوعه على
العبد قد قدم فلان غير متدين وكذا وقوع
الطلاق على المرأة غير متداهر ٢٩ قوله
هو العامل لانه المقصود دون المضاف
اليه فاعتبار المقصود اولى قال شارح
في التمهيد كذا في حاشي كتاب المصنف
ويعلم من شرح الوقاية انه ينبغي ان يكون
المراد من اليوم ج يراوغة النهار ترجيحاً
لجانب الحقيقة انتمت ٣٠ قوله

دور الاثار مع قمر الاقدار وجواب سوال ١٠٦

دور الاثار مع قمر الاقدار وجواب سوال ١٠٦

سنة قوله عاقله في شئ لا يستعمل المطلق في المخلوع من شئ وان كان اصله في المخلوع من شئ ٢٠ قوله بحث العلم اي بالدخول فيها من عند تافه فان
واما عند الشمس لانه فلا بحث لا يقطع نسبة السكينة ٢١ قوله او تقدير بان يكون من السكينة تمكنا تاما بخلاف اذا استأجر الدار واستعار لم ولم يكن
فلا بحث لاجتماع بالدخول في المكان يمكن ههنا ضروري بضرورة العقد وليس تاما كما قيل ٢٢ قوله وانما بحث العلم اي علم ان البيمين شرعا عبارة عن عقد
قوى به عزم الحال على الفعل او الترك فدخل فيه التطبيق وهو بدو حصول مضمون جملة يحصل مضمون جملة اخرى فانه يمين شرعا والبحث فيه هو وقوع العلم
قوله وقيل ان اخبار بكلمة التمر ليس الى ان يكون لفظ اليوم مشتركا بين النهار بمرطلق الوقت ليس بجديد وان كان يشعر به كلام المحيط واقر به العلماء ارجو ان لا
انهما في مطلق الوقت ترجيحاً للمجاز
على الاشتراك كما تقرر في مقوله كذا في
التحقيق ٢٣ قوله متداهر بايضا
ضرب الملة اي لم يصب تقديره بكرة لا كركوب
فانه يصب من يمينه كركبت به والداية يراوغة
المتداهر بخلافه كالقدم وقال شارح
الوقاية ان المراد بالفعل الممتد متديك
المراد بمتداهر النهار لا مطلقاً
لانهم جعلوا السكينة من قبيل غير الممتد ولا شك
ان السكينة متداهر تاماً طويلاً لكن لا يمتد
بحيث يستوجب النهار عادة وعرفاً
قوله يراوغة اي ان الاوائل الدليل تقرر
على ان المراد باليوم الوقت كما تقول
اكره اليوم يا نيك العدو ٢٤ قوله لانه
اي لان النهار زمان متداهر مع ان
حقيقته لفظ اليوم فكان اوله بالادارة
٢٥ قوله وان كان اي انزل ٢٦
قوله يراوغة الوقت المطلق اي سواء
كان من النهار ومن الليل الا اذ دل
الدليل والقرينة على ان المراد باليوم النهار
كما تقول عهدي حروبكم يتكسف الشمس
سجدة قوله اذا كان اي المضاف اليه
والعامل ٢٧ قوله يراوغة اليوم النهار
لان الامر باليداي الى اختيار والركوب
ممتد ٢٨ قوله يراوغة اليوم الوقت
لان حرية العبد اي وقوعه على
العبد قد قدم فلان غير متدين وكذا وقوع
الطلاق على المرأة غير متداهر ٢٩ قوله
هو العامل لانه المقصود دون المضاف
اليه فاعتبار المقصود اولى قال شارح
في التمهيد كذا في حاشي كتاب المصنف
ويعلم من شرح الوقاية انه ينبغي ان يكون
المراد من اليوم ج يراوغة النهار ترجيحاً
لجانب الحقيقة انتمت ٣٠ قوله

في ارفلان في سكة فلان هو منتهى مجازي شامل للملك الرجاء والعداوية فيبحث
بعموم المجاز لا بالجمع بين الحقيقة والمجاز لكن يبرح عليه انه ذكر في اللفظ وان كان يمكن
تلك الدار سكة لفلان بل كانت ملكاً طلة عز السكونة فيبحث ايضاً ان
ان السكة اعم من ان يكون تحقيقاً او تقديرًا وانما يبحث اذا قدم ليلا او نهائياً
قوله عبد حروب يوم يقدم فلان جواب سوال آخر تقريره انه اذ لفظه حد فقال عبد
حروب يوم يقدم فلان فاليوم حقيقة في النهار ومجاز في الليل انتم جمعت بينهما وقلتم بانه
ان قدم فلان ليلا او نهائياً يعتق العبد فاجاب بانه انما يبحث في هذا المثال بالقدم
ليلا او نهائياً لان المراد باليوم الوقت وهو عام اي الوقت حتى مجازي شامل للنهار والليل
فيبحث بلبعض عموم المجاز لا بلبعض الجمع بين الحقيقة والمجاز وقيل هو مشترك بين النهار
وبين مطلق الوقت فاريد ههنا معنى الوقت وبكلمة لا بد ههنا من بيان ضابطة
يعرف بها انه في موضع يراد به النهار وفي موضع يراد به الوقت فقيل اذا كان
الفعل ممتداً يراد به النهار كانه زمان ممتد يصح ان يكون معاً للقول ان كان غير ممتد
يراد به الوقت المطلق لانه يكلف لذلك الفعل جزء من الوقت ولكنهم اختلفوا في انه اي فعل
يعتبر في هذا الباب لمضاف اليه والعامل فلا ضابطة انه اذا كان ممتد بين مثلاً ملك بيدي
يوم يحرك زيد يراد باليوم النهار وان كان غير ممتد بين مثلاً عبد حروب يوم يقدم
فلان يراد باليوم الوقت وان كان احدهما ممتداً والآخر مثلاً ملك بيدي حروب يوم يقدم
فلان او انيت طالق يوم يحرك زيد فالعقد هو العامل والمضاف اليه بالاتفاق وانما اراد
النذر واليه يميز في اذا قال الله على صوموم وجب جواب سوال آخر تقريره ان يقد اذا قال
شخص الله على صوموم وجب فوي به النذر واليه يميز نوى اليمين فقط ولم يخطر
بباله النذر فانه يكون نذراً وعينا معاً والنذر ومعناه الحقيقة واليمين معناه المجاز
فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز معاً حتى قيل يلزم بقواته القضاء للنذر والكفارة

بماه اتفاق فان قلت بذاتي امرنا من الشارع من انهم اختلفوا في انه اي فعل يعتبر في هذا الباب المضاف اليه والعامل فافادوا بانه اختلاف فحين الاتفاق
قلت ان بعض المشايخ سلكوا مسلك التحقيق ولم يلتفتوا الى موضع الى المضاف اليه والعامل كما ذكرتم فقالوا انما اذا كان الفعلان غير متدين باليوم ان العتبر هو المضاف
اليه حيث قالوا في مثل قول انت طالق يوم ازود بك ان التزوج ملائم لفظ النذر والشارح سابقاً بالاختلاف وبل هذا الاستدلال في العبارة فاما فيما افعلان
فيه يختلفان بان يكون احدهما ممتداً والاخر غير ممتد فاسلكوا مسلك التحقيق واعتبروا العامل ولم يلتفتوا الى المضاف اليه ولذا قال الشرح ههنا بالاتفاق ٣١
قوله ناد يكون اي في اثنين الصوتين ٣٢ قوله متداهر اي في موضعين مرفوعة النذر ٣٣

نور الابرار مع نور الانبياء وجواب سوال ١٠٤ بحث الحقيقة والخيال

للبين ولهذا قيل انه ينبغي ان يقال رجب على متون ليكون المارحبا هذا السنة لظهور
 ثم في الفوات بخلاف ما اذا كان لاجبا من العزم فانه لا يظهر ثمرة الاعتدال بل ياهيهام
 بالقدسية وهذا ما يرد على ابي حنيفة وعمل بخلاف ابي يوسف فانه عندئذ في الاول
 ويميز في الثاني وان لم ينو شيئا او نوى النذر مع نفي اليزا وبلا نفيه يكون نذرا بالاتفاق
 وان نوى اليزا مع نفي النذر يكون عينا بالاتفاق ولا يرد انما هو على الوجهين الاولين
 على مذهبهما فاجاب له بانه انما اراد النذر واليزا جميعا في هذه الصورة (فمنذ)
 بصيغة يمين بموجب وتحريرة ان قوله الله على صيغة نذر وهو معنى الموضوع
 له وكان صوم رجب مثالا قبل النذر وسبح الفعل الترك وبعد النذر وصا الفعل
 واجبا والترك حراما فيلزم من موجب هذا النذر تحريم المباح الذي هو الترك وتحريم
 المحال غير لان الرسول صلى الله عليه وسلم قد حرم مارية والعسل على نفسه فسمى الله ذلك
 يميناً وقال لم تحرمها احل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحلة ايها انكم فعلوا
 تحريم المحال يمين فيكون اليمين موجبا للكلام لا مراداً بطريق المجاز ولكنه يرد عليه
 انه اذا كان موجبا ينبغي ان يثبت بدل النية لان موجب الشيء لا يحتاج الى النية لا
 ان يثبت انها كالحقيقة المجردة فلذا لا يحتاج الى النية وقيل ان اليمين هي المرادة من اللفظ
 والنذر ليس به مراد بل جاء بصيغة اللفظ ولكن هذا انما يصح لان نوى اليمين فقط واما اذا نوى
 فقد دخل النذر تحت الارادة وان لم يكن محتاجا اليه وقيل ان قوله الله يحل الله

صبيغة يميز قوله على صبيغة نذر ولا يحققان في لفظ واحد فهو كسائر القريب
فانه تملك بصبيغته تحرير عوجه تشبيه لمسألة النذر به توضيحا وتأييدا فان من
شرى القريب يكون تملكه باعتبار الصبيغة لان صبيغته موضوعة للملك والكره في تحريرها
ولاعتاقها وجهه لان موجب للملك مع القرابة هو العتق قال عليه السلام من ذك^ر احم^ر حرم
منه عتق عليه الا في بن الشارح والتحرير معنا فانه بحسب الظاهر ثم لما فرغ المصنف من التفريق

[illegible][illegible][illegible]

جواب سوال

109

مبحث الحقيقة والمجاز

الفتح کا معنی ہے کہ قولہ ہے

الحق في الدنيا والآخرة

٥ البروفى الصدقة عدمه ٥

جواب سوال

عنه قوله لا ينفصل
انما وجوب
عن صاحب التتبع
في ان احكام الشرع
تأخر على الامر والطلب
وسبب الشراء ملك
الامر لا يطلب من غيره
فلا يكون في نية الشراء
تخصيص عليه فلا يكون
منه خصص
قوله وجوب ان يتردد
من المنة ولا وجود
اجترار من الشرط
فان كان يخل بينه
بين قولين منى
يكون تقديره بان
يخل بينه وبين الحكم
عنه لا ينفصل للمع
قوله يثنى على السراية
والمراد بالسراية ثبوت
الحكم في كل سبب
مجرد في البعض

زوال ملك الرقبة وتبريد طاق ربه
زوال ملك المنة فاستير السبب للسبب
نعم ٢٣ قوله ان يقول بعت الخ
ثقل المرأة بعت لنفسك وفي ثبوت
ملك الرقبة وتبريد طاق ربه ثبوت ملك
المنة فاستير السبب للسبب
قوله ان يقول الخ اي يقول للمنة ان
طاق ربه يذات خرة فاستير السبب
السبب فلا يصح ٢٤ قوله ان يقول الخ
اي يقول بعتك فاستير السبب
فلا يصح ٢٥ قوله ان يقول بعتك فاستير السبب
ذلك سبب من يملك الخ قوله ان يقول بعتك
اي يذات الخ فاستير السبب
٢٦ قوله في بعض الاحوال اي يذات الخ
كان المبيع ٢٧ قوله فلا يجوز ان
يكره الخ فلا يصح استعارة الحكم كالمطلق
السبب الذي يبرأ به وتبين ان كان
تعالى فاما قرأت القرآن فاستير السبب
فلا يصح ٢٨ قوله فاما قرأت القرآن الخ
ولا راد سبب فقرة وميت بغيره
الرافعة تستفك عن المراد والرافعة تستفك
عن العلل ففقدت استعارة السبب
٢٩ قوله فاما الخ فاستير السبب
هذه تكون السبب منوعه وشرع بهذا
فصل لا تقارن بها من غير ان يخل
قوله كونه تعالى حكما من قول الفتى
الذي دخل سر يوسف في السجن ان اراني
اعصر عذابي فبأه السبب بغيره
السبب السبب ففقدت السبب
ان الخ يبرأ من ما استعارة الخ
قد ثبت لا يبرأ من ان يقال ان
اسم السبب بغيره ففقدت السبب
والداعي ففقدت السبب في الحكم
بذاته لا يستعارة من قبله ففقدت السبب
بالمل من السبب في عذابه ففقدت السبب

بالتشراء او بالهبة او بالوصية او بالاذن والشرع يختص سبب معين منها فينبغي ان
لا يحصل قرضه والا ولا ينفصل الا بالوصية او بالاذن والشرع يختص سبب معين منها فينبغي ان
كله اذا قلنا عبد منكر آما اذا قلنا هذا العبد فالملك الشراء سواء في انه لا يشترط
الاجتماع في مكان التفرق والاجتماع وصفه والوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
معتبر والثاني اتصال المسبب بالسبب المراد بالسبب فالا يكون علة اضعف
اليها الحكم وفي الاصل طر يعلق الى الحكم ولا يضاف اليه وجوب
ولا وجود ولا تعقل فيه معاني العلل لكن يتخلل بينه وبين الحكم علة يضاف
اليها كما في اتصال زوال ملك المنة بزوال ملك الرقبة فانه اذا قلنا متدانت
حرة يزول به ملك الرقبة وبواسطة زوال ملك المنة فلا يحل لو طر بعد
الا بالنكاح وهكذا اتصال ثبوت ملك المنة بثبوت ملك الرقبة بان يقول
اشتريت ٣٠ الامة فثبتت به ملك الرقبة وبواسطة ثبوت ملك المنة فيصير
استعارة السبب الحكم دون عكسه بان يقول انت حرة ويريد به انت طالق او يقول
بعت نفسه منك وتريد به النكاح ولا يجوز ان يقول انت طالق ويريد ان يقول
نكحتك ويريد بعتك لان المستباح الى السبب من حيث الثبوت والسبب لا يحتاج
الى المسبب من حيث الشرعية لان العناق لم يشرع الا لاجل زوال ملك الرقبة
زوال ملك المنة ففقدت السبب مع اتفاق بعض الاحوال ان كان البيع انما شرع لملك الرقبة
وحل الوطى ففقدت السبب مع اتفاق بعض الاحوال فافترس ان كان السبب بغيره
كان المستباح بالسبب كقوله تعلى ان لا يصح ان الخ لا يكون الا من العنق ففقدت السبب
من الجانبين قال الشافعي يجوز استعارة العتلا لطلاق والعكس لان كلاهما يستعمل
السراية والزوج ففقدت السبب في الاتصال المعنوي ونحن نقول بالطلاق موضوع لرفع
العقل العناق موضوع لاثبات القوة فلا يتشابهان اصل ولا كونه اصل القاعدة العناق

٣١ قوله لا ينفصل للمع
٣٢ قوله لا ينفصل للمع
٣٣ قوله لا ينفصل للمع
٣٤ قوله لا ينفصل للمع
٣٥ قوله لا ينفصل للمع
٣٦ قوله لا ينفصل للمع
٣٧ قوله لا ينفصل للمع
٣٨ قوله لا ينفصل للمع
٣٩ قوله لا ينفصل للمع
٤٠ قوله لا ينفصل للمع
٤١ قوله لا ينفصل للمع
٤٢ قوله لا ينفصل للمع
٤٣ قوله لا ينفصل للمع
٤٤ قوله لا ينفصل للمع
٤٥ قوله لا ينفصل للمع
٤٦ قوله لا ينفصل للمع
٤٧ قوله لا ينفصل للمع
٤٨ قوله لا ينفصل للمع
٤٩ قوله لا ينفصل للمع
٥٠ قوله لا ينفصل للمع
٥١ قوله لا ينفصل للمع
٥٢ قوله لا ينفصل للمع
٥٣ قوله لا ينفصل للمع
٥٤ قوله لا ينفصل للمع
٥٥ قوله لا ينفصل للمع
٥٦ قوله لا ينفصل للمع
٥٧ قوله لا ينفصل للمع
٥٨ قوله لا ينفصل للمع
٥٩ قوله لا ينفصل للمع
٦٠ قوله لا ينفصل للمع
٦١ قوله لا ينفصل للمع
٦٢ قوله لا ينفصل للمع
٦٣ قوله لا ينفصل للمع
٦٤ قوله لا ينفصل للمع
٦٥ قوله لا ينفصل للمع
٦٦ قوله لا ينفصل للمع
٦٧ قوله لا ينفصل للمع
٦٨ قوله لا ينفصل للمع
٦٩ قوله لا ينفصل للمع
٧٠ قوله لا ينفصل للمع
٧١ قوله لا ينفصل للمع
٧٢ قوله لا ينفصل للمع
٧٣ قوله لا ينفصل للمع
٧٤ قوله لا ينفصل للمع
٧٥ قوله لا ينفصل للمع
٧٦ قوله لا ينفصل للمع
٧٧ قوله لا ينفصل للمع
٧٨ قوله لا ينفصل للمع
٧٩ قوله لا ينفصل للمع
٨٠ قوله لا ينفصل للمع
٨١ قوله لا ينفصل للمع
٨٢ قوله لا ينفصل للمع
٨٣ قوله لا ينفصل للمع
٨٤ قوله لا ينفصل للمع
٨٥ قوله لا ينفصل للمع
٨٦ قوله لا ينفصل للمع
٨٧ قوله لا ينفصل للمع
٨٨ قوله لا ينفصل للمع
٨٩ قوله لا ينفصل للمع
٩٠ قوله لا ينفصل للمع
٩١ قوله لا ينفصل للمع
٩٢ قوله لا ينفصل للمع
٩٣ قوله لا ينفصل للمع
٩٤ قوله لا ينفصل للمع
٩٥ قوله لا ينفصل للمع
٩٦ قوله لا ينفصل للمع
٩٧ قوله لا ينفصل للمع
٩٨ قوله لا ينفصل للمع
٩٩ قوله لا ينفصل للمع
١٠٠ قوله لا ينفصل للمع

سؤال

عنه قوله على وجه
مخصوص به قال في
التوضيح ان الحق ان
جميع ذلك بطريق
الاستقارة لا طريق
المسبب على السبب
لان السبب ليس سببا
للمسبب انتهى ثبت
بالكلام على إطلاق
اللفظ في معنى الباطن
وشرطه شيئا لا يتم
وهو الاستقارة ثم
انما ثبت الحكم
خارجا عن الاستقارة
لا تجري الامس بمرت
واحد عنه قوله
يبنى بمسند جواب
سؤال مقدر بربان
الحقيقة المستندة فلا
يمكن الوصول اليه الا
بكلغة كالتميز بين
ومن المسموعين
الزيتون بعد المخط
نقطه لا يصح التمثيل
بالشجرة لانه لا يمكن
الوصول اليه بكلغة
عنه قوله وبما هو
ما يترك العمل بغيره
لا يصح تمثيل الماتن
مقابل المتعدد لان
المتعدد انما يترك
العمل به فتكون الحقيقة
المجردة من افراد
المتعدد للعدم
قوله لان الناس
تركه جواب
سؤال مقدر بغيره
لما كان المراد بالجمهور
ما يمكن الوصول اليه
فلا يكون تعريفا
عن دخول الغير

له قوله في هذا في المجاز له قوله لا كونه سببا لان
بالغيب منسب للثبات سواء حصل بالمطابقة كذا في التلويح له قوله
الحقيقة له قوله لا يمكن الوصول الى كمال الحقيقة بغيرها وادع من عليه ان
س السقف او المجازة مع اهم طوره على الحقيقة واجاب عنه بعض المحققين بان
الوصول اليه عادة ذكرامة لا يشقة اقول على هذا لا يكون اكل النخلة مستند
عنه اي لا يجوز ان

نور الافلا مع قلة الامثلة وجواب سؤال

انما هو بطلان ملك المتعة التي كانت على وجه ملك الميزون المتعة التي كانت
في النكاح وكذا البيع انما هو سبب لثبوت ملك المتعة التي كانت من جهة ملك الميزون
المتعة التي كانت في النكاح واجيب بانه يكفي في هذا كونه سببا في الجملة لا كونه سببا
على وجه مخصوصه ثم بعد الفراغ عزيلا عن علاقات المجاز شرع ان يميزان في
موضع تترك الحقيقة وفي موضع يترك المجاز فقال اذا كانت الحقيقة متعذرة
او مجبورة صير الى المجاز يعني بالمتعذر ما لا يمكن الوصول اليه لا بمشقة بل بما يمكن
وصوله الا ان الناس تركوه كما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة مثال للمتعة اذا
اكل النخلة نفسها يتعذر فيرد المجاز وهو ثمرة فان لم تكن الشجرة ذات ثمرة يرد بملقتها
الحاصل بالبيع ولو تكلف واكل من غير النخلة لم يحدث لان المتعذر لا يتعلق به
حكم ولا يقر بان المحلوف عليه هو عدم اكل النخلة وهو غير متعذر واما المتعذر لكانها لا
نقول لميزان اذا خلعت على الشيء يكون المنع فهو الميزان يصير الفعل ممنوعا بالميزان
يكون ما كولا لا يكون ممنوعا بالميزان قبلها او لا يضع قدمه في ارفاق مثلك المحجور
لا يوضع القدم في الدار حافيا من خارج بدون ان يدخل فيها يمكن لكر الناس
هجرة فيراد به الدخول للعرف ولو وضع القدم في الدار من غير دخول لم يحدث
لانه مجبور والمجبر شرعا كالمجبر عادة ثم تطبق قوله والمجبر في الميزان في المجاز
ان تكون الحقيقة مجبورة تعاد قبل المجبر شرعا ايضا كالمجبر عادة فتصح بصور التوكيد
بالخصوصة الى الجواب مطلقا تفرع له يعني ان كل واحد جلا بانها خصم المدعي
عن تلقاض محل علم مطلق الجواب ان الخصم هو لا نكاح فقط عفا كالمدين
مطلبا وهو ثمرة شرعا لقوله نعم ولا تشاركوا فلا بد ان يصرف الى الجواب مطلقا بالرد
ولا قرار المجاز من قبيل اطلاق الخاص على العام فلو اقر الوكيل على موكله
جازه خلا فالزفوا الشافعي واذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يقيد بزوان

ولم يذبح اقراره عليه قوله واذا حلف لا يكلم الخ وكذا اذا حلف لا يأكل الخ لا يتناول الخ الخنزير فان اكله مجبور شرعا له قوله لم يقيد
بزوان صباه وان كان حقيقة تعلق الحكم بالشيء قبله بزمان الاتصاف بغيره كمن اتصاف به

بدرغل في الحقيقة المستعملة لانه انما يمكن الوصول اليه فان قيل يشبه ان يثبت لان الحقيقة اذا صار موجود الميزان مستندة فكان اعتبار اولي ولكن الجواب من الاسئلة فثبت
انما الاول لان المتفرع نافع عن المتفرع عليه لان المتفرع مجزأة عنه والمتفرع عليه هو التوكيد بالخصوصة وانه مجبور شرعا والثاني انه ليس من قوله اذا كانت مستندة او مجبورة
الخ ان الصيرورة الى المجاز منحصر بالمتعين وليس الامر كذلك واما الثالث وهو ظاهر وهو بطلان المحصر عنه قوله يعني ان وكل صديقا آخر جواب سؤال مقدر وهو ان المجز
لا بد ان يميز لان ذكر التوكيد بالخصوصة عام سواء كان من جانب المدعي او جانب المدين فليست يمكن البتة انما والجزء خاصا

سورة قوله الخلفية اي الخلفية المحاذية من الحقيقة فلام موضع من الصفات اليه سلكه قوله الخلفاء المذكور في ان الحقيقة يستعمله عندنا على من المجاز المتعارف
فلا نالنا سلكه قوله بني ايماء الى ان هذا البناء في المتن مصدر بني للفعل سلكه قوله خلفت من الحقيقة فلام موضع من الصفات اليه سلكه قوله الخلفاء المذكور في ان الحقيقة يستعمله عندنا على من المجاز المتعارف
نعتي ثبتت لا يشار الى المجاز في قوله خلفت بل في الخلفاء المذكورين من الخلفاء فلا يتصور بكون الأصل في الحكم في الحكم فالحكم بالحقيقة هو الحكم
بالمجاز فيه سلكه قوله اي قوله اي بعد معرفت النسب بولده عند النبي سلكه قوله خلفت من قوله هذا حرفا في الحكم باللفظ الذي يليه ذلك المعنى كما هو في قوله
بغير من المجاز خلفت من الحكم باللفظ الذي يليه من ذلك المعنى بغير من الحقيقة سلكه قوله لانه يتبعه انما وضع المقام لان الأصل الحقيقة هذا المعنى مراد به البشارة
والفرع المجازي مراد به الحرية واما قوله يا بني انتم خير الانس والانساء فانه لا خلاف في ان المقام لا يكون في الخلق فينبغي ان يكون في جهة
الخلفية فلفظ ما على التفسير في الكلام

الامام فلا يصل الحقيقة هذا حرف في اللفظ
بنياد في الأصل الحقيقة مع انهم قالوا
انما خلاف بنياد منه لاني جهة الخلفية
فلا كان التفسير الاول اولى فيقال
سلكه قوله وعند هذا المجاز انما قال ان
الحكم مقصود من الكلام والعبارة وسيلة
الى المقصود فاما الخلفية في المقصود
اولى وقابل الامام ان الحقيقة والمجاز
من اوصاف اللفظ على امرنا فالحقيقة
في الحكم الذي يربط بين اللفظ والمعنى
والحق قول الامام يشهد به تتبع الاستدلال
فان الحكم الحقيقي للكلام لا يكون محالا
نحو الرحمن على العرش استوى ولا يصار منه
الى المعنى الى المجاز فيقال ان الحكم العظماء عليهم
السلام في كل جمعة يكفون بما يرضون من الموعظ
والكلمة وكلمة الامام انهم عندنا سلكه
قوله من مكر من حكم في الامام سلكه
قوله ويستقيم اي يمكن لو كان المعنى
تمسكنا لا يصح المجاز عندنا سلكه قوله
ولم يعمل انما كان لم يعمل المعنى الحقيقي
في قوله هذا المعنى من العبد الذي هو
معروف النسب وبولده عند النبي سلكه قوله
شأنه في قوله حتى يصار الى
استدلال من معناه الكلام سلكه قوله
فان كانت الخشوع في بيان وجه
البناء سلكه قوله وهو اي المعنى الحقيقة
سلكه قوله فينا في العادة سلكه
قوله لما كان اي المجاز سلكه قوله
ارجح ان والمرجع في مقابلة الراجح
ساقط فيترك فاعلم ان المجاز فيقال
ان يقول بان غلبة الاستعمال لا تكون
مرجحة فان العلة لا تخرج بزيادة من

بنياد كان استعمال الحقيقة مثل تعارف المجاز واصل الامام اي الحقيقة يمكن فلا اعتبار سلكه قوله للضرورة الداعية اليه وهو تعارف المجاز سلكه
قوله وهو اي العبد اكبر من المولى او يكون مساويا له في تخصيص ذكر الاكبر للتبجيل او لكونه ارفع لا للتبجيل سلكه قوله فخره الخلفاء انهم الشايع
نظرا لثمة ايماء الى ان لا ينبغي ان يقر قولهم ويظهر الخلفاء في انهم لان الخلفاء لا خلاف فيهم في نظر فخره الخلفاء على حذف الصفات سلكه قوله والحال
انما يشار الى ان الاول في قولهم وهو كبر للجمال في قوله لا تقار

نور الانوار مع قوله لا تقار وجواب سؤالي ١١٣
بالاتفاق وهذا كله اذا لم ينو فان نوى شيئا فعل حسب ما ينو وهذا البناء على اصل
اخر وهو ان الخلفية في التكلم عندنا وعندنا في الحكم يعني ان الخلاف لا يملك كورين
اي حقيقة رجح الله وصاحبيه مبنية على اصل اخر فختلف فيما بينهم وهو ان المجاز
خلف للحقيقة عندنا في التكلم عندنا في الحكم وهذا يقتضيه بسط وهو ان المجاز
خلف عن الحقيقة بالاتفاق ولا يبدل الخلف ان يتصور وجود الاصل ولا يوجد المعنى
وهذا بالاتفاق ايضا لكنهم اختلفوا في جهة الخلفية فعند المجاز خلف عن الحقيقة
في التكلم اي قوله هذا المعنى مراد به الحرية خلف عن هذا المعنى مراد به البشارة
فتشترط صحة التكلم بالحقيقة من حيث العربية حتى يجعل مجازا عنه فحين
تقر به ان هذا المعنى مراد به الحرية خلف عن قوله هذا الحر والاولى ولا يبق
الاصل الخلف على حالها عليه بخلاف الثاني فانه يتبدل الاصل باصل اخر بالمجمل
فعندنا لا بد اوجه المجاز من استقامة الاصل من حيث العربية وان لم يستقيم
المعنى الحقيقة فيصار الى المعنى المجازي عندنا المجازي خلف عن الحقيقة في الحكم اي حكم
هذا المعنى مراد به الحرية خلف عن قوله مراد به البشارة فينبغي ان يستقيم حكم الحقيقة
ولم يعمل بعارض حتى يصار الى المجاز فاذا كانت الخلفية عندنا في التكلم والتكلم
بالحقيقة اولى لان اللفظ موضوع لاجل المعنى الحقيقة وهو مستعمل في العادة
غير مجرى فيها فاية ضرورة داعية الى صيرورته مجازا وعندنا لما كان خلفا
عنه في الحكم المجاز رجحان على حكم الحقيقة اما باعتبار كونه غالب استعمالا باعتبار
كونه عاماشا لم الحقيقة ايضا فلا بد ان يكون العمل بالمجاز اولى للضرورة الداعية اليه
ويظهر الخلاف في قوله لعبدية وهو اكبر سنا منه هذا المعنى اي تظهر في الخلاف في راي
حقيقة وصاحبيه قول الرجل لعبد هذا المعنى والحال ان العبد اكبر سنا من القائل حيث يفتقر
العبد عندنا عندنا فان عتلا في حقيقة هذا الكلام صحيح بقا من حيث كونه معتدلا في موضوعا

سؤال

عنه قوله مني ان
المنهات المذكورة ان
جواب سؤال عنه
وهو ان كل قوله على
قوله وفي غير مستقيم
لان الشارح اليه بينا
المنهات المذكورة وهو
الذات والبناء وصف
قائم بالمعنى والمبنى عليه
وعلى الوصف في هذا
لا يجوز وحاصل
الجواب ان المراد بالبناء
المعنى المجاز فيكون
من قبيل ذكر الوصف
وارادة فعل الوصف

جواب سوال

سواء قوله دلت على ان
السيد الاكبر بنى ابنيها
لان يقول يا بني من
ترجمة في الكلام لان
ليس يتصور ان يكون
ابنا للصغير بخلاف
هذا ان لا كلام صحيح
من حيث العربية ولم
يأت العقل من ترجمته
وكان المانع من جهة
الشد الى نظر العرف
الى الجواز عند قوله
لا كونه اسما لان قوله
رايت كلاما مركبا من
اللفظ الغافل لا يكون
المقصود في الكلام لا هذا
فان الغافل في الحقيقة
قوله ليس يكون المقصود
بالحقيقة خبر الزيادة
ممكن منه قوله وهو
لان المنسوخ والتبديل
في امته منسوخ

فان قلت فليس في الآية ان لا يتبين ان
يا حمران انما هو من قوله لا في قوله
ان لفظ الجرم هو حق ومرجح فيقوم
مقامه وليس على وجه لفظ آخر
سواء قوله وهو اي الجواز سواء
الخلفية اي خلفية الجواز عن الحقيقة
سواء قوله سواء الكلام اي قوله السيد
الاكبر سنا هذا ابني سواء قوله فينبغي ان
ما صدر ان قول الصاحبين خلاف
اهل العربية فانه يزم على قولها ان يكون
زيد اسما لغيره ما كان الحقيقة مع
فان يكون لغيره سواء قوله سواء لفظ الجواز
في قوله لا في قوله سواء قوله الجواز اي من اجل
سواء قوله حتى يزم الجواز في الكلام
اشتمل على الجواز باطل سواء كان الجواز
مقصودا او غير مقصود فلا بد من التاويل
في ذلك الكلام بل يصح كذا تفسير
سواء قوله يمكن ان يدخل في هذا المكان
يكنه المصير الى الجواز سواء قوله وهو
اصل وجوابه انه لا يخفى في هذه الامثلة
ان لا اعتبر المنسوخ لا في قوله ابني شيئا
الاكبر سنا عند الصاحبين لا يمكن ان
يكون ابنا منه بالمنسوخ سواء قوله
وقد تقرر انما هي متباعدة اصل بالحقيقة
والجواز وليس المراد بالتعدي هنا مقال
المعجزة سواء قوله اذا كان الحكم ان
او يكون مفاد اللفظ متباعدة في كل متعلق
فيه اللفظ وان كان مكانا في محل آخر سواء
قوله فيلحق ان كان الكلام مفعول لا فائدة
المنسوخ فانه منسوخ الحقيقة والجواز
صاحبا لضرورة سواء قوله وتولد له
اي حال كون زيد جديس قوله شلها
اشتمل على مقال سواء قوله حتى لا تقع
انما ما لا فائدة في ترجمته انت على شل اي

سواء قوله بل منسوخا من الكلام صحيحا سواء قوله ليس كذلك فان ترجمته الصغرى مستندة عقلا سواء قوله لوقال اي قائل سواء قوله فانه
الكلام لعدم استقامته الترجمة المفردة سواء قوله الى الجواز سواء قوله السيد الاكبر سواء قوله صير الى الجواز الجواز بطريق ذكر المزموم وادارة المزموم
لاستلزام المنه في الملوك المحررة اعترض عليه بان الجواز لا يتبين من قوله سواء قوله السيد الاكبر سواء قوله صير الى الجواز الجواز بطريق ذكر المزموم وادارة المزموم
جواز من عند تعذر المنسوخ الى المتق لا في قوله لا يكون الجواز منسوخا الى الحقيقة سواء قوله ابني او ابني فانه لا يتصور منسوخا الى الحقيقة سواء قوله
في هذا استحضار السامع وطلب انباله بضرورة الامر من غير ان يقصد الى منسوخه فلا يحتاج الى ان يصح منه كلاما بكل على المنسوخة والجواز عند تعذر بخلاف
الخبر كذا انما فانه لا بد من تصحيح ما نحن

لا ثبات الحكم وليس معنى كونه صحيحا استقامة العربية فقط كما ظاهرا وانما الحقيقة
قال في قول الرجل لعبد اعطيتك قبل ان تخلق واخلاق انه كلام باطل لا يصح كلامه
مع انه بحسب العربية صحيح ايضا بل مع كذا يمكن صحيحا بعبارة تستقيم الترجمة
المفهوم منه لفظ اية ولم يمتنع عقلا فقوله اعطيتك قبل ان تخلق او اخلاق ليس كذلك
بخلاف قوله هذا الية لانه صحيح مع ترجمته وانما الاستقامة جاءت من اجل ان الشارح
اليه اكبر من القائل لهذا القول السيد الاكبر من ابني اخا هذا الكلام فاذا كان قوله هذا
اي صحيحا من حيث العربية والترجمة وكان المعنى الحقيقة فكذلك بالنظر الى الجواز صحيحا
الجواز لم لا يلغوا الكلام وهو العتق مرحين ملكه لان لا ين يكون من اجله لا باعنا
عند هذا ما كانت الخلفية في الحكم وان كان المعنى الحقيقة شرط الصحة للجواز
هذا الكلام لان البنى من الاصغر سواء كان حق على الجواز الذي هو العتق لا فينبغي
ان يكون قوله زيدا سدا لغيره لمكان الحقيقة لا لا نسلم انه لا بد من حقيقة بحتة
حرف التشبيه اي زيد كاسما ما قوله رايت اسدا يرمي فانه وان كان في الجواز لكن المقصود
بالحقيقة خبر الزيادة لا كونه اسدا حتى يلزم الجواز قصدا وقيل على كونه اسدا
بالمسح وهو بعيد قد تعدد الحقيقة والجواز معا اذا كان الحكم متناعيا بعد
المعنى الحقيقة والمعنى الجواز اذا كان كلا الحكمين متناعيا فيلغوا الكلام حينئذ
بالضرورة كفي قوله لا مراً ته هذا بنى في معرفة النسب قولك لمثلا والاكبر سنا
منه حتى لا تقع المحرمة بذلك ابدا فانه اذا كانت الاملة معرفة النسب استحالة ان
تكون بنتا وان كانت اصغر سنا منه وكذا اذا كانت اكبر سنا منه فانه استحالة ان تكون بنتا
ابدا فتعد المعنى الحقيقة ظاهر ما تعدد المعنى الجواز فلا فائدة لو كان الجواز كما من قوله
انت طالق وهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقة صحة النكاح البتة يقتضي ان
تكون محرمة ابدا فلا يقع بينه وبينها نكاح ولا طلاق فاذا لم يكن محزا عنه

ونوى بالطلاق فيطلق لانه استتارة بل لا تشبه في المحرمة سواء قوله ظاهر فان ثبت النسب من غير ذكر السن مانع من ان ثبت النسب شرعا من مقتضى
سواء قوله لو كان بجائزا كان المحرم والملازمة ان المحرم الذي في وسع النكاح ليس الا المحرم بالطلاق ما لا يحرم المؤبد ليس في وسع سواء قوله يقتضي ان يكون التفتيح
البتة عدم مسمى النكاح فبين الطلاق والبتة منسوخة ولا استتارة مع الثاني وفيه ان البتة تستلزم المحرمة المؤبد كما قلتم فتستلزم المحرمة المطلقة لاستلزام التقييد
بما زان يكون محلا من مطلق المحرمة فيقع به الطلاق بوجود مطلق المحرمة في الطلاق سواء قوله من اي من ذلك انت طالق انما هو مفسر نور الانوار
سواء قوله انما هو مفسر نور الانوار

اداکبر سنا منہ الخ کمالا یخفی علی واقعہ

فلا تقع الحرمة من ذلك القول ايلا فيلغوا الكلام الا انهم قالوا اذا امر على ذلك يفرق
القاضي بينهما لانه ان الحرمة تثبت بهذا اللفظ بل لانه بالاصح ارضا ظالم لا يمنع
حقها في الجماع فيجب التفريق كما في الجرب الغنة تقولوا واكبر ستا منعطف على قوله معرفة
النسب له وتولد لمثله حال من قوله معرفة النسب ينع لا بد ان تكون معرفة النسب
حين كونها مولودة لمثله وان تكون اكبر ستا منه حتى تستعذر بالحقيقة فتقولوا لشرطان
معا لان كانت بمجولة النسب لم تكن اكبر ستا منه يثبت نسبها منه فيما قيل ان قوله واكبر
ستا منه عطف على قوله وتولد لمثله فتوهم ساقط وقيل الحكم في مجرور النسب لا يحق لا تحرم
لان الرجوع عن الاقرار بالنسب صحيح قبل تصديق المقلها يالا ولا يمكن العلي بموجب هذا
اللفظ قبل تأكله بالقبول ثم شرع المصنف في بيان قرائن العلي بالجاز ترك الحقيقة و
هي خمسة على ما رجع فقال والحقيقة تترك بدالة العادة كالنذر بالصلى والجم فان
الصلى في اللفظة الدعاء كما في قوله تعالى ايها الذين امنوا صلوا عليه وقوله عز واذ كان
صائما فليصل اي ليدع ثم نقلت الى الاركان المعلومة والعبادة المهيوجة وهما
الاولى قال احد الله على ان اصله تجيب عليه الصلوة لا الدعاء وكذا الحج لغة
التقصير مطلقا ثم نقل في المشرع الى المناسك المهيوجة في مكة فتوكل الله على ان اخرج تجيب
العبادة المهيوجة في حكمها سائر الالفاظ المنقولة شرعا او عرفا عاما وخاصا و
لكن قوله لا يضع قد في دار فليس على ما مر بل لانه اللفظ في نفسه اي باعتبار ما كان
اشتقاقه وما دة حروفه لا باعتبار اطلاقه بان كان اللفظ مثلا موضوعا للمعنى
فيه قوة فيخرج ما وجد فيه ذلك المعنى فاقها او لمعنى فيه نقصان فيخرج ما وجد فيه
ذلك المعنى واذا وسمي هذا مشككا وعبر عنه حصة التوضيح يكون معنى الايراد فيه نازل
او ناقصا فالاول كما اذا حلف لا ياكل لحما فلا يتناول لحم السمك قوله كل مولود منكم حريتا
والثاني ان لفظ العم لا يتناول السمك اذ هو مشتق من لا تتكلم هو الشدة والاشدة

شرح مختصر النوار عليه قوله الى الاركان المعلومه من القيام والقراءة وغيرهما عليه قوله منه الدليل اي المداو عليه قوله تجب عليه الصلوة الخ فان عاود
 اهل الاسلام ينذروا العبادة المصونة لا اله عاودته قوله الى الشك المنكح كل من تنصبا في عبادت يقول مدنا سكتة ي سبعة تناوذاوات عبادة كذا في هتني الارب
 قوله تجب عليه العبادة المصونة الخ فان عاود اهل الاسلام ينذروا العبادة المصونة لا اله عاودته قوله وكذا قوله لا يبيح الخ فالمنه المحبته وهو رفع القدم حافية
 تركب السمار من عاوداها السني المجازي وهو الدخل عليه قوله في نفسا لا يتظر الى السياق والسباق والعادة عليه قوله اد لمضنا فمطوط على قوله لسن
 عليه قوله وبسبب هذا شككنا في الافراد بالزيادة والتقصان عليه قوله زائد اونا نقصا بعض الافراد في القصة بمرتبة كانه ليس فردا له وبعض الافراد في الضعفة
 بمرتبة كانه ليس فردا له عليه قوله فالاولى اي اذا كان اللفظ مضموما منه فيه قوة عليه قوله فليست كل المسك هذا الزاخر شيئا واما اذا نوى تناول كل المسك فليست اذ
 وقامان في المداو عليه قوله في سكتة

بقوله ولان بالعلمه الخ

مبحث الحقيقة والمجاز

كل في يمين الفهور وهو مشتق من فارت القد راذا غلبت القندرات ثم سميت به الحالة
التي لا لبث فيها ولا ريث باعتبار فوران الغضب كلما ارادت امرأة الخروج فقال
لها الزوج ان خرجت فانت طالق فمكثت ساعة حتى سكن غضبه ثم خرجت لا تطلق فان
حقيقة هذا الكلام ان تطلق في كل ما خرجت لكن معنى الغضب الذي حدث في المتكلمة
خروجها يدل على ان المراد من هذه الخرجة المعينة فيحمل الكلام عليها بما جاء بهذه القصة وحمله
قول الرجل لا جد تعال فمضى معي فقال ان تعديت فعبدك حر فان حقيقة ان يعتق
عبد ابنه تعدا سواء كان مع الداعي ووحده في بيته ولكن معنى التعدية الذي
حدث في المتكلم يدل على ان المراد هو الغير مالم يدعو اليه حال كونه مع الداعي فيعمل
عليه فقط حتى لو تعدى بعد ذلك في بيته لا يحنث لا يعتق عبد وبلالة محمل الكلام عدم
صلاحية المعنى الحقيقي للزوم الكذب فيمن هو معصوم عنه فلا بد ان يحمل على الجواز
لكونه انما الاعمال بالنيات فان معنى الحقيقة ان لا توجد اعمال الجوارح الا بالنية وهو كذب
لان اكثر ما يقع العمل متلفي وقت خلوا الدهن عز النية فلا بد ان يحمل على الجواز اي ثواب
الاعمال وحكم الاعمال بالنيات فان قدر الثواب فظاهر انه لا يدل على ان جواز الاعمال
في الدنيا موقوف على النية وان قدر الحكم فهو نوعان نيوى كالصحة والفساد واخرى
كالثواب والعقاب والاخرى مراد بالاجماع بيننا وبين الشافعية فلا يجوز ان يراد بالنية
ايه امعنده فلا نه يلزم عموم الجواز وامعنده نأفلا نه يلزم عموم المشرك فلا يدل
على ان جواز العمل موقوف على النية فلا تكون النية فرضا في الرضوء على ما قال الشافعية
وامكنى سائر العبادات المحضة فالمقصود فيها الثواب واخذت عن الثواب بدون
النية فان الجواز اي هذه الوثيقة لان النصد على فوت الجواز وقوله عليه السلام
رفع عزامة الخطاء والنسيان فآظاهرة يد على ان الخطاء والنسيان لا يعجز مرارة وهو
كذب باطل فيحمل على ان حكمه في الآخرة اعلى المآثم مرفوع وامكنى الدنيا ففهموا في حقوق النية

في آخر الحديث على امرأه الشيخان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قالوا من كان منكم جرحته الى الله ورسوله او الى غيره مما جرحته الى ما هو عليه وبها جان الحكم لئلا لا الكيفية التي تقرر الفعل كالعتق والفساد فغيره **قوله** **شله** قوله وان في سائر العبادات الخ ودل على مقدار قبحه ان العبادات المحمودة كالصلاة والصوم اذا قلت سني الحديث ان محبة الاعمال بالنيات **شله** قوله لا بان النية الا انه ليس معنى الحديث ان محبة الاعمال بالنيات **قوله** وان حبان والعارضي والبطاني والبعيضي والحاكم في المستدرك كما قال علي الفارسي في شرح مختصر النوار **شله** قوله الحرة على ما جباله تحتية **شله** قوله بر فروع فان قلت ان الفقهاء قالوا لا يتحقق الاثر في الفعل خطأ فابن ردة يتحقق الاثر منه فحق الاثر بسبب التثبت والا حلتيا طولا قاتل خطا رعا عليه قال لا اثر في الفعل الا فصره اسه فصرم الخطا وان في حقوق العباد ولا يجب الدية في الفعل خطأ في الغياث غرم بالضم

بالاحمال ههنا انهم قاله فلهذا لم يكون خارجة
فهي بآلات العقل فلو تسلسل لكان قوله
على الجوازي الجواز بانحدف فانقصت
محدوف واقسم المنصاف اليه بقدره
قوله مراد بالاجماع فيه انما سلطنا ان
الاجماع منقطع على ان ثواب العمل منوط
على ان لا يشك لکن لا تسلسل العقائد والاجماع على
ان الحكم الاخرى مراد في الحديث كماله
قوله فلا يشك ليزم التخييل ان المراد لما كان
حكم الاجماع مجازا وصار الاخرى
مراد منه بالاجماع عقايد الدين والاعمال
ليزمن ان يكون المعنى الجوازي عالم الموم
الجماع لا يقول بالشافعي وقبيلته قد
مر ان القول بعدم عموم الجواز اخرا
على الشافعي فتذكر كماله قوله
فلا يشك ليزم عموم المشترك يعني ان لو
اريد الحكم الدينوي مع اعادة الحكم
الاخرى ليزم عموم المشترك وهو الحكم
وهو باطل عندنا وبهذا حال غير مراد
واقترض عليه صاحب الكشاف بان
العموم لا يحرى فيه عندنا في المشترك الفعلي
وهو اللفظ الذي يكون مرفوعا لكل
من المعاني على السواء واما المشترك
الدينوي وهو الفعيل الذي يكون مرفوعا
للمعنى بغير الاشياء فالعموم بحري فيه
عندنا واما الحكم مشترك معنوي بين الاخرى
والدينوي فلا فيسرف ليقول بعمومها
صاحب الدرر الى جواب مختصر ان
المراد ان ليزم عموم ما هو مشترك
الفعلي في التناول فمتنصفين هو
فكما لا يعم المشترك الفعلي عندنا
ما هو مشترك ولا يذهب عليك ان لا يوزن
من عدم عموم المشترك الفعلي عند
عدم عموم ما هو مشترك الفعلي فان توقف
التشليل في جميع الاحكام ليس بواجب
لكن برهان تام فالحق انما قال ان
العلماء رحمهم الله تعالى ان سياق الحديث

عن النبي ﷺ قال: من كان في الدنيا منكم رجل يحب الله ورسوله، كان همهته من الله، ومن كان في الدنيا منكم رجل لا يحب الله ورسوله، كان همهته من الناس. (رواه الترمذي)

عہ قولہ ہشتون
من قدرت القدر الخ
والمراد من الشفقت
والکبر لان القوم معذورون
وزفات العذر کثرت
منہ وکل شئ منہ
جزء ہشتون عہ قولہ
خ صبت الخ الی الخ
التي لا تبین فی الخ
من قبل تریب الظرف
باصح المظنون مع
قولہ اے ثواب کس
انما تردوا الشارب
لان مدی المعصیہ
امران احدیما معذور
اشترکوا فی التی
والثانی الزام
المعصم تقریر الاول
یعنی الشارب وقدر
الثانی یقصد حکم
ارادة الذمیر
فخری یزعم علم الخ
عن الثانی رد
یقول بعدم الجواز
للعہ قولہ لا یابا
الشیء حال الخ
یا صالین بواسطہ
فوات المقصود
ہا الشارب

18

جواب سوال

عنه قوله في كلامه... كما لا يخفى... من ذلك... في كلامه...

له قوله وكذا في فساد الحكم... فدخل الماء في طلبة... في كلامه...

له قوله وكذا في فساد الحكم... فدخل الماء في طلبة... في كلامه...

البنية وذلك في فساد الصوم... به للشافعي في بقاء المصلي... فيه كلام كما لا يخفى...

الاستظهار... اول من البعيد... في كلامه...

أكثرها وقوا قد مها وقال فالواو لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب
يعني ان الواو لمطلق الشركة فان كان في عطفها مفرد على المفرد فالشركة ثابتة في الحكم
عليه اذ لا بد وان كان في عطفها مجمل فالشركة في مجرأ التثنية المودود بالجملة هو يتبع
للمقارنة كما ذكره بعض اصحابنا ولا للترتيب كما زعمه بعض اصحاب الشافعي فاذا قيل
جاء زيد وعمري محتمل انهما جاءا معاً او تقدم احداهما على الاخر وجه الشافعي قوله
نحن نبدأ بما بدأ الله في قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فقامت بنبأ منته
الترتيب قوله نعم واركعوا واسجدوا فان تقدم الركوع على السجود واجب بجواب عن الاول
ان النبي عليه السلام في الترتيب من وحى غير متلو وانما احوال على الآية باعتبار التقدّم
في الذكر لا يخلو عن الاهتمام والترجيح وعن الثاني انه معارض لقوله نعم واسجدوا
واركعوا خطا بل يرفان تقدم السجود على الركوع ليس بفرض بل كإجماع وقوله
الغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق جواب سوال مقدر
يرد علينا وهو انه اذا قال احد لامرأته الغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق
وطالق وطالق فعند ابى حنيفة تقع طهره وعندها ثلاث فعلم ان الواو للترتيب
عند فيقع الاول منفردا ولم يبق المحل للثاني والثالث للمقارنة عندها فيقع
الكل دفعة واحدة والمحل يقبلها فاجاب بان في هذا المثال انما تطلق واحدة
عند ابى حنيفة لان موجب هذا الكلام لا افتراق فلا يتغير بالواو وقال الموجه
الاجتماع فلا يتغير بالواو يعني ان هذا الترتيب عند والمقارنة عندهما السجود
الواو بل من موجب الكلام فان موجب الكلام عند الافتراق اذ لو يكن ذلك لكان
ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فاذ لم يقل ثلاثا بل قال انت طالق وطالق وطالق
انه قصيدة افتراق فيقع كل منها على حدة فيقع الاول ولم يبق محل للثاني والثالث عندها
موجب الكلام الاجتماع لانه لو لم يكن كذلك لما علق الثلث كله بشرط واحد فاذ علقه جملة جملة واحدة

قوله كثر او قوما لا ينافي على الاسم والفعل بخلاف حروف الجر وكلمات الشرط فان الاولى تدخل على الاسم لا الفعل والثانية تختص بالفعل قوله
لمطلق العطف هنا عند ما قبل الفتحة والفتحة وانما تقدم الواو على الحروف الاخرى العاطفة لانها كالبيضة بالنسبة اليها فان معناها اصل كالمجر من معاني
سائر الحروف العاطفة لان الواو تدل
على المشاركة وسائر الحروف العاطفة
تدل عليه مع زيادة كالترتيب وغيره
قوله المقارنة اي مية في
الزمان قوله ولا للترتيب اي ما بعده
الواو وقبلها في الزمان قوله
فالشركة اي من المعطوف عليه المعطوف
قوله في الحكم على نحو قام وقدر
يريد قوله لو لم يبق فقام زيد وعمرو
قوله في عطف الجمل فقام زيد وقدر
عمر قوله فالشركة اي من المعطوف
عليه والمعطوف قوله رواي الواو
لله قوله كما زعم بعض اصحاب الشافعي
وقيل ذلك من الشافعي اي في قوله
نحن نبدأ بالركوع والركوع من جابر
بن عبد الله قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول نبدأ بما بدأ الله
في قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله
قوله من شعائر الله جمع الشجرة
اي العلامة اي من علامات عبادات
الله تعالى قوله ففهم ان النبي عليه
السلام كان علم العرب والعجم واقمع
منها قوله ان معارض انما فعلهم
ان المقصود في الآيتين الاموال الركنين
اي الركوع والسجود وما الترتيب فله
ليس آخره قوله بغير الموطوءة فما
قال هذا لان المرأة اذا كانت مدخولة
وقبل لها ان دخلت الدار فانت طالق
وطالق وطالق تقع الثلث بالاتفاق بعد
وجود الشرط كونهما على ما في قوله فيقع
الاول اي يقع الطلقة الاولى وبانت
بواحدة كونهما غير مدخولة سواء لا عدة
غير الموطوءة فلم يبق محل للثاني والثالث
وبذا هو الترتيب اذ كونهما على الواو
للترتيب عنده وكانت لمطلق الجمع
لكن ينبغي ان يقع الطلقات الثلاث
عند وجود الشرط قوله
والحل اس المرأة الغير المدخولة
قوله ... الافتراق اي بين الطلقتين
قوله ... فلا يخفى ان
الواو لمطلق الجمع وهو متحقق في الافتراق اي في قوله فافترقا فافترقا فافترقا
لم يكن انما فان الامام وصاحبه متفقون على ان الواو لمطلق الجمع قوله لما علق بها ما في قوله

الواو لمطلق الجمع وهو متحقق في الافتراق اي في قوله فافترقا فافترقا فافترقا لم يكن انما فان الامام وصاحبه متفقون على ان الواو لمطلق الجمع قوله لما علق بها ما في قوله

سأله قوله الى رجاء قولها يريد على قول الامام ان المعلق ليس بالطلاق في الحال بل بمراسلة ان يقع طلاقا عند وجود الشرط فالمراسلة في الحال لا يقبل صحت الترتيب لان الوصف لا يسبق الموصوف فكان الاجرة بحال الوقوع ولم يجرى ما يوجب تفرق ازمرة الوقوع كذا قال ابن الملك **سأله** قوله فتوقف الاول يعني ان

قوله لا خوار مع قهلا فاعلم وجواب سوال ١٢٠ مبحث حروف العطف

وقد مال في الاسلام وصاحب التقويم الى رجحان قوله ما في وقوع الثلث كذا اكله اذا قدم الشرط وان اخرى بان قال انت طالق وطالق وطالوتان خلت الدار يقع الثلث اتفاقا لانه وجب آخر الكلام ما يبين اوله هو الشرط فتوقف الاول على آخره فيقع جملة واذا قال لغير الموطوءة انت طالق وطالق وطالق انما تبيز بواحد جواب سوال آخر على علمائنا وهو ان يقال ذبح الطلاق بذن لشرط لغير الموطوءة بان يقول انت طالق وطالق وطالق فعلمنا اننا الثالثة ما تفقوا على انه تقع الواحدة منها ففهم انه للترتيب عند الكل فاجاب بان في هذه المسألة انما تبيز بواحد لان الاول تقع قبل التكلم بالثاني والثالث فسقطت ولايته لقوت محل التصرف يعني ملجاء الترتيبين الواو بل من التكلم للسائي لان الانسان لا يقدر ان يتكلم بثلاث كلمات دفعة واحدة فاذا تكلم بكلام اول وقع الفراغ عنه لم يبق المحل للثاني والثالث بل قيل انه لو قال بلا واوانت طالق طالق طالق تبيز بالاول بالاتفاق فعلمنا انه لا يدخل للمواو فيه وعند الشافعي يقع الثلث فيما نحن فيه لان الجمع يحذف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع واذا زوج امتين من رجل بغير اذن موكلها وبغير اذن الزوج ثم قال المولى هذه حرة وهذه متصلة جواب سوال آخر على علمائنا وهو انه اذا زوج فضولي متعين لشخص ممن جلى آخر سواء كان بعقد او بعقد بين بغير اذن الزوج وبغير اذن المولى كليهما فقال المولى هذه حرة وهذه بكلام متصل فانه يبطل نكاح الثانية بالاتفاق بيننا فعلمنا ان الواو للترتيب الا لصح نكاحهما فلجاب بان في هذا المثال انما يبطل نكاح الثانية لان عتق الاولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية فبطل نكاحها قبل التكلم بعقدها يعني ان هذا الترتيب ايضا لم يجمع من الواو بل من الكلام لان نكاح الامتين كان موقفا على اجازة المولى واجازة الزوج جميعا فاذا اعتق المولى الاولى اولا كانت الثانية موقوفة والاولى نافذة فلزم ان يتوقف نكاح

اول الكلام ثم توقف على آخره ان كان في الاخر مغير وهذا الشرط مغير فبطل نكاح الشرط صامتة الثالثة محقة فيقعون واذا كان في الاول نكاح المولى انا قال بهذا لان المرأة اذا كانت موكولة فيقع الثلث بهذا اللفظ لان المولى بان يثبت العدة بعد الطلاق **سأله** قوله اذا انجز او وقع بالفعل بدون التتابع على الشرط والتبذير والى ما ذكرنا في التخصيب **سأله** قوله ولا يثبت اي ولاية الزوج **سأله** قوله لم يبق المحل لان الحكم لا يتخلف عن الانشاء بلا محقق المغير والتكلم بالاول مقدم فلو تكلم بالاول وقع الاول قبل التكلم بالثاني والثالث والمسألة في غير الموطوءة وهي تبين بواحدة ولا عدة لساقم يبق المحل انما فان قلت ان آخر الكلام مغير لا اول الكلام فان حكم اول الكلام المحرمه المصغرة وحكم آخر الكلام المحرمه الغليظة فينبغي ان لا يقع الطلاق بعد الفراغ عن الاول قبل التكلم بالثاني والثالث فقلت ان آخر الكلام ليس بمغير لا اوله بل حكم اوله رفع القيد واخره كدفع الحكم وما ثبت من زيادة المحرمه فاجابا الطائفة الثانية **سأله** قوله يدل على مرتبة بقوله اجازة **سأله** قوله تبين اي الغير الموطوءة **سأله** قوله فيما نحن فيه اي فيما اذا قال انت طالق وطالق وطالق لغير الموطوءة **سأله** قوله يحرم الجمع وهو الواو **سأله** قوله كما يجمع بلفظ الجمع فصار كما قال انت طالق طالق طالق ونحن نقول ان الواو ليس بحرف بل هو الملقط العطف فلا يفسر قال الشافعي **سأله** اشدتم **سأله** قوله امتين اي برضاها **سأله** قوله بغير اذن انما قال بهذا لانه كان باذن المولى فقد نكحاهما من جانب المولى **سأله** قوله فضولي هو الاصل لا من الاوكون كذا ولا اصلا ولا ويا **سأله** قوله من رجل آخر في مستحق بغير زوج **سأله** قوله ان الواو

اي في قوله هذه حرة وهذه **سأله** قوله فلزم ان يتوقف ان لا يعتق المولى الاولى صارت حرة فنكحها قبل ان يعتق الثانية ونكاح الثانية من هذا النكاح حرة لكونها امة بعد لم يزوجها فلزم ان يتوقف ان لا يعتق المولى غير ما تزاد لانه لا فائدة لهذا التوقف فانه لو وقع الجواز عند الامانة ولا يجوز نكاح الامانة على المحرمه لما روي ابن ابي شيبة عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه لا نكح الامانة على امرأة **سأله** شرح نور الانوار ٤

الامتناع على الحرّة وهو غير جائز كما ان نكاحها على الحرّة غير جائز فلم يبق للثانية محل
توقف الى ان يتكلم بقولها ويقول وهذه وهذات اذ اقبل فصبوا آخر من جانب الزوج
لان الفصول الواحد يتولى طرفي النكاح وقيل اذا تكلم الفصول الواحد بكلامين
بان قال زوجت فلانة من فلان وقيلت منه يتوقف ولا يبطل اقل حاجته لا قوله
بغير اذن الزوج لان حكم المسألة لا يتوقف عليه لهدم الميقيد شمس لا يهبط بهذا
المقيد ان اعتقها المولى بلفظ واحد بان قال اعتقها لا يبطل نكاح واحد منها
لعدم تحقق الجمع بين الحرّة والامتناع وان اعتقها بكلام مفصول فاجاز الزوج نكاحها
او واحد منها جاز نكاح المعتقة لا ولو يبطل نكاح الثانية فلا تلحقه الاجازة
هذ اذا كان النكاحان في عقد واحد فاما اذا كانا في عقدين فان كان مولى
الامتناع واحد لهما الحكم كما ذكرنا وان كانا اثنين فاعتقت الامتناع على التعاقب فالتكاح
موقوفان فايها اجاز الزوج جاز وان اجازها معاجزا نكاح المعتقة الاولى اذ ازوج
رجلا اختار في عقد بين بغير اذن الزوج فبلغه الخبر فقال جزت نكاح هذا وهذا
بطل كما اذا اجازها معا وان اجازها متفرقا يبطل نكاح الثانية هذا ايضا جواب سوال
مقدمي ر عليا وهوانه اذ ازوج احد رجلا اختار مع عقدين فبلغ الزوج خبر النكاح
فان اجازها الزوج بكلام مفصول قال جزت نكاح هذا وهذا بطل النكاحان كانا لهما
معاقبة ايدل على ان الواو للمقارنة وان اجازها الزوج بكلام مفصول يبطل نكاح
الثانية بلا شبهة وهذا استلزامي الاول فاجاب بان هذه الصورة انما يبطل النكاحان
كلها لان الواو للمقارنة بل لان صدر الكلام يتوقف على الخبر اذ اكان الخبر ما يغير
اوله كالنكاح والاستثناء اذا تكرر الى الكلام يكون اول الكلام هو وقولها لهما ما يغير فكذلك
ههنا نكاح لاختلاف الخبر يغير اولها اذ يلزم الجمع بين الاختيار بسبب تزويجها الاخير فلذا
توقف اول الكلام على اخره فلا يترتبان في الزمان وقد كوز الواو للمحال هذا بيان الجواب في

له قوله فلم يبق الخ فبطل نكاح الثانية قبل التكلم بقولها ١٢١ قوله لا عاجزة الى قوله الخ في ذكر هذا القول في المتن اتفاني عليه قوله لا يتوقف
عليه فانه لو حصل تزويج باذن الزوج بغير اذن المولى ثم اعتق المولى بهذا الكلام المذكور اى بذه حرّة وهذه يبطل نكاح الثانية ايضا عليه قوله
لم يقيد اى في اصوله ١٢٢ قوله لعدم تحقق الجمع الخ اى لاني حال العتق ولا في حال الاجازة فلزم العقد من جانب المولى لان حقيقته
ساقط بالاعتقان وانما الزوج فان شاء اجاز نكاحها وان شاء اجاز نكاح واحد منهما بعينه ١٢٣ قوله بكلام مفصول اى امتنع احدتهما وسكت ثم
اعتن الاخرى ١٢٤ قوله ويبطل الخ لا نكاح الامتناع الخ قوله كما ذكرنا في امور الاعتناق بلفظ واحد والمقتضين بكلام مفصول او بكلام مفصول
١٢٥ قوله وان كانا اثنين اى كان لكل امتناع مولى على حدة ١٢٦ قوله موقوفان اى على اجازة الزوج لانها وانشاء العقد حال كون احديهما
حرّة والاخرى امتنعت النكاحان على اجازة الزوج اذ لا يتباين في هذا المتوقف فان احدهما لا يملك الاجازة او الرد في ملك الآخر فلا
ما اذا كان المولى بواحد فانه لما امتنع الاولى صار راد نكاح الثانية لكونها امتنعت بعد وانه بسبيل من هذا الرد كذا في التلويح ١٢٧ قوله وان اجازها
اى حال الاعتناق على التعاقب ١٢٨ قوله جاز الخ لان حال
الاجازة كماله الانشاء فيصح نكاح
الحرّة ويبطل نكاح الامتناع كذا في
التلويح ١٢٩ قوله في عقد بين
انما قال هذا لان لو كان نكاح الاثنين
في عقد واحد فبطل النكاح باطل
من الامتناع لا يتوقف على الاجازة
كذا قيل ١٣٠ قوله بطلان اى
نكاح هذه ونكاح هذه لا يلزم الجمع
بين الاثنين ١٣١ قوله مع
... كان يقول اجازت نكاحها ١٣٢
قوله متفرقا اى في الامتناع المتفرقة
١٣٣ قوله بطل نكاح الشائنة
لان الاول قد صح بلازم اعم ويبطل
انما جاء على الثاني ١٣٤ قوله
وبهذا استلزامي الخ يعني ان التمس
في المتن عن اجازتها مفصولا ونفع
على سبيل التنبية لا اول با واما
لانه لا يدخل في السؤال كما لا يخفى
١٣٥ قوله بل لان صدر الكلام
الخ يعني ان صدر الكلام هو اجازة
نكاح الاول لم يؤثر ولم يقدح كما
ونفاذا بل يتوقف على آخره وهو
اجازة نكاح الشائنة لا من غير الاول
١٣٦ قوله في آخره اى في
آخر الكلام ١٣٧ قوله اذا تفرقا
الشرط والاستثناء ١٣٨ قوله
لانها اى لان الشرط والاستثناء
١٣٩ قوله بغير اولهما من الصفة
اى الفساد ١٤٠ قوله لا يلزم الجمع
الخ وهو مرام بقول تعالى وان
تجمعوا بين الاثنين ١٤١ قوله
اول الكلام اى اجازة نكاح الاول
١٤٢ قوله على آخره اى اجازة
نكاح الشائنة ١٤٣ قوله فلا يلزم
بغير ان الخ لانه لما توقف صدر الكلام
على الآخر فلا يثبت الحكم الا اذا
فلزم اجازة النكاحين معا هو جمع
بين الاثنين فلذا يبطل النكاحان
قمرالاشرف شرح نورالانوار

جواب سوال

عنه قوله اذ قيل
فصولي آخر من جانب
الخ لانه لا يعترض
وهو ان قوله لا يتلوا
الاولى وبطلان
الثاني باطل لان
نكاح كل واحد
من الاثنين باطل
بناء على ان الواحد
لا يتولى طرفي النكاح
وقوله قيل لا عاجزة
اقول في الجواب
ان هذا التقيد اتفاني
مفيد لرفع الهمم وهو
ان الحكم ينظر لنكاح
الاولى فكذلك
كل وجه من ضرورة
بطلان الشائنة
واذا اذ المولى ازوج
لم يبطل نكاح
الاولى اى اجازة الزوج
فلم يكن مؤثرا
بطلان النكاح الثانية
قوله فالتكاحان
موقوفان والعرض
بينه وبينه ان
الاثنين فيما كانتا
مملوكتين لمقتضين
فقد تصد احدهما
باعا فبطل النكاح
الاخرى وقصد غير
معتبر لعدم كماله
كان مولى الاثنين
واحد فقد قصد
باعا فاحد الاثنين
بطلان نكاح الثانية
وقصد معتبر لعدم
الملك فنفذ النكاح
الاولى وبطل النكاح
الثانية كنهان الواو
قال المهر وقد
يكون الواو محال

قال الشارع في بيان المبدأ الخ للعدم الاعتراض يرد على الماتن وهو ان الواو يرد على فعل المفسار فيكون حقيقته قامة كما في
قوله كما قد ترى ثقل في التمايز اى الى السامريين من الغلاة مشتركة بين العطف وتحقيق المفسار فلا يكون غامضا في العطف وقد يكون
فعل الواو على فعل المفسار التفسير كما في قوله عليه السلام وقد يكون الكتاب يعسد قطن

جواب سوال

عنه قوله: لا يقل الال
الفافرة جواب
سؤال متعلق بغيره
وهذان جوابان ليسوا
لفعل المضاع المصدر
بكله الا كما كمله حالة
وقوله انت رئيس مصدر

بجملہ الامم سے قولہ
لاستقدم علی الاوار
واعترض علی
ہذا بانہا سکن النکان
الامام الموصوف کسند
لین صحیفہ بن الموصوف
ہو ذوالکمال وعلیہ السلام
ہو مائل الی کمال وچشمین
بن فیرما ستمثال ہذا
مے قولہ انما خیرا من

بین جواب حال
 منقذ قریه فالله اعلم
 قول مراد حال مختلف
 فیکر فان ابا منیفه
 اعز فی السله جاب الحقیقه
 و در الحکف و الترتیب
 المجاز و بر احوال عند
 فذالی منیفه و در
 مثل الحکف و عند
 ہی مثل الحقیقه فقط
 من الحقیقه قوله
 و الحکف بر سر جواب

سوال درین کلام
الحقین تمام خلافتی فی
السطح ظم معتبر است
علی الاخره قوله ان
اصل الخلق انهم حواء
سوال علی قیاس
السلسله الاخری فناد
قال لان الخواص فی
السلسله العالی قیاسا
علی ان اقل احد الص
علی ان الطعام من صنع

المال موصوفه اذ كل مال
يكون له اطلاق والى هذا القول
يذهب الجمهور على ما حصل
من جواب ابن المال ومن
انضموا الى ما جازاه خلا
في انهم يرون ان المال
يكون له اطلاق وان
المال غير اطلاق في
الطلاق فيصح بدونه
المال من حيث كونه
المال خلقا فخصيته

فلا تشكك الذي يرد به هنا
بهنا كما لا يصح جعلها للعطف
على الجملة الخبرية فيصح العطف
الف فانت حرفان متاخران

١٥٠ قولاد لاکس علی الخیری دانت علی لانا
 امانه جان الفقهار لاکسیر و جوه الفوت
 علی لمر لاجن آختات نهله و صلف و تقریر
 فریت الفروم الی بن کیمیل الی و لعل کجا
 الحاکم نقضت لمر مع ذی الحاکم نصانه اسر
 علی الشرح لاهن الشرط مرقر علی ابکار البیضی ان
 سرفا علی الامام و غیره ان القاب خلف الطاهر
 السیسی الی الی مع ذی الشرح لمر فی سب

قالين يا ابا القدرين المخلصين اهل الدرع
 في قور بلان على اواراش قورفاة كورنا
 مقصودة اعلم ٩٩ قورفاة قبل ان تكانت
 الحرة مستحقة بالاداء ورتوقة علينا المعنى ان
 اوتيت الى القنا استمر جلا فخر علي بن ملكك
 بين كونا قناة مقام جلا محررا مسلحا ظا
 ليشتت الزينو كان على الحكم راني انضجرا
 لمحي بابا اكال وكلا نيا ٩٩ قورفاة على اوار
 فيلت الحرة حال المردى لا حال الدار والاداء
 قور لا تقدر على الامانة فلا يفتن الابلا ما و

فقد انما خراي الالوانى لمخلف الحمله
 قوله ليغفر الله ذنوبنا الى ربنا فاعف
 قدس سرور من يكون الماء والمخلف الحمله
 الموهوبه لان ذلك بعد احوال شخصه
 لمخلف في اي الاما قال لمرأه قلني ولك
 الف درهم **الح** قوله الشاكره اي من لمخلف
 لمخلف عليه **الح** قوله بني ابي الشاكره **الح**
 على الحمله **الح** قوله وانما ابي الشاكره **الح**
 قوله الشاكره اي من لمخلفه **الح** قوله
 عيسى **الح** قوله فقلن الشاكره اي الذين ذكر
 المصدقين الحمله **الح** قوله وانما عرض الحكم

[illegible][illegible]

جواب سوالیہ حصہ میں اس مسئلہ پر

نور الانوار مع قمر الاقمار وجواب سوال ۱۲۲

فليس الامانة الا كقول الامام الحسن عليه السلام انك قد اذنت بملك ان
يت بعاصيا الى الامام فان الامار اذا بعفوا واخذوا فحققت حجة
بعبادة الله وليس للمولى ذلك فيما عدا قوته وهو خليفة في ملك
حلف من انواع العطف بل انما اجماع القائلين على ان الامام
هو الذي يرضى اليه ان يكون اول الخلفاء في مرتبة كاشفوا عن ائمة
بالحق ما عدا ذلك الامام فاستلما وشرعوا في ترك الحق
فيما بينهم من ائمة الحق بعد الامام والافق قد وان
من هذا الحكم عدم وقوع الحيرة في الخلفاء كما في قولنا واولا

بفتح حرف العطف
بقية كقوله لعبد إذا إلى الفواوت حر
ليست للعطف ^{له} إذا يحسن عطف الخبر
مرطاً وقيد العامل فينبغي أن يرتفع
وقوله وانت حر لا قوله إذا إلى الفاء فينبغي
وقوله ^{بأنه} فاعل الاداء واجيب ^{بأنه} من جواب لقوله

قال المقدرة اي ادا الى الفحال كونك
 ووقفة عليهم بيان الجملة الحالية قائمة
 ن الحريته حال الاداء والحال مصف في
 على الاداء قد تكون لطف الجملة هذا يصح
 هي مجازي لرفع عليه المثال المختلف فيه
 لطف هو المشاركة في الحكم لوجوبها

للمشارة في الخبر لقوله هذا طلق وتلا
 كلام الرجلين قامة لا يفقه احد منهما
 فكان في قولها طلقه ذلك الف درهم
 الذي حنيفة لان قولها وان الف معطوف
 اصل الطلاق ان يكون بلا مال له
 ليس به من ابيع الوعد النذر حتى يلزم
 ما الحلي قصد شرطه لان الف مع

عن عبد بن الحارث الجعفي عن معن الشريط
 عن الفاعلي قال قال طلق كان
 في الخلع فيجب لاف ويكون الطلاق
 بكون كبرياء أو لا في المذهب أو كاشا فلان المصنف ليس بانه
 يترتب في الخلع أو في طلاق يكون مني فالمنى كاشا قال
 في المذهب كبرياء هو الأصل برأية العواض فان ترك العوى
 ثم الاستبراء

وَأَمَّا الْمَعْلُوفُ وَالْمَعْلُوفَةُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُوَافِقَا مَعَ الْخُلُفِ
فَإِنَّ تَحْكُمُ مَعَهُ دَرَارُ فَاجَابَتْ صَاحِبَ الدَّارِ بِأَنَّهَا
تَحْكُمُ فَعَلِمَ لَمْ يُؤَلِّ قَوْلَهُ أَوَّلِي الْغَادِ قَوْلَهُ كَيْفَ لَدَا

يكون ذلك الزمان الحيفا عليه مذبركة
قوله اي قل تفسير لقوله الف عه قوله

بِأَنَّا وَالْفَاءُ لِلْوَصْلِ وَاللَّعْقِيبُ أَيْ لَكُنْ الْمَعْطُوفُ مَوْصُولًا بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُتَعَبِّيًا

لها بالزمان فاذأقل بعث منك هذا العبد بكذ أو قال لا آخر فهو حريكون قبول البيع

اللَّهُ أَمْرٌ فِي الْعِلَّةِ لَا عَسْرَ ذِيهِ الْفَاعِلِ وَلَا نَهْضَتُهُ الْقَدَمِ وَلَا تَقَدُّمُ الْحُكْمِ فَكَيْفَ تَكُونُ مَحَلَّ لِفَاعِلِهِ

لأنه لم يفتق في الحال فالحرية دائرة الوجود حيث كانت موجودة قبل اللاء وتبقى

نفسه به آن تراحي المعطوف عن المعطوف
عليه انما هو مدلول ثم لا مدلول الفاعل ثم قال

نرا خی مدنگ کردان کے قول اسلام اسلامی
۱، التاخر بمجلد ۵، قولہ ہستما

وَيُحْكَمُ بِمَا تُطْلِقُ عَلَى الْحَلَالِ الْيَافِثِيَّةِ

بترأخي عن العلة فصرح بالعلل، فعلا

الزماني على ما يعلم من اثر التنبؤ في العمل
الغاري في احكام العمل كيف يكون

كانت اى الاحكام لله قوله فاذا قال
اى الله العبد الخاضع لله قوله على الاستجاب

اليعتزل فيه يقينيه ملك قوله اخبار
الكمية في فلكه في القلور

.....لذا كانت اى العسل مما تقدم وفي

قوله انما هي احسن لك قوله كيف تكون

قوله ابشر يا ايها الذين آمنوا بآياتنا ان الله قد جعل لكم مخرجاً من كل مضيق وان الله قد جعل لكم مخرجاً من كل مضيق وان الله قد جعل لكم مخرجاً من كل مضيق

على ما قال مركز العلوم من أن اللقاء الأخير - على ما
قاله مشتركة من استقصاء عليه فان ٥٢٤ قو

۱۰۰

ای قل ذک الزمان الخ

ان وليت تغيير الحكم
في نقض دعوى بطرقي

فيلزم التداخل بين

ان كل من اتى الى الله في عبادة لم يزل
 زائداً عليه من عباده

وہوئے لائون المراد
مرضا الايمان تغفل

ان للراد بالترافي هينه

جواب سوال

الحکم متعارفان فی الجور
على الارواح کالاستطال

434

11

11

الاول به ووقع الثاني ولغا الثالث لان الاول متصل بالشرط فلا بد ان يكون متعلقا
 به ثم لما سكت وقل طالع وقع هذا الثاني في الحال ثم لما قال طالع لقا هذا
 الثالث لعدم المحل وقائدة تعلق الاول انه ان علمكها ثانيا بالنكاح ووجد الشرط
 يقع الطلاق حينئذ بالتعليق السابق ولا يقال اذا كان التراخي في التكلم بقي قوله
 طالع بلا مبتدأ فكيف يقع لانا نقول يضم المبتدأ بدلالة العطف لانه خبر ووكانه قال
 ثم امت طالع في الشرط فانه زائد لا يحتاج الى تقديره وقال لا يتعلق جميعا ويأتون
 على الترتيب الوصل في الكلام متحقق عندها ولا فصل في العبا فيتعلق الكل بالشرط
 سواء قدم الشرط او اخر ولكن في وقت الوقوع ينزل على الترتيب فان كانت مدخولها
 يقع الثالث وان لم تكن مدخولها يقع الاول وبانت به ولا يقع الثاني والثالث اما
 عند ابن حنيفة فان كانت غير مدخول بها فقد علمت جازما وان كانت مدخولها
 فان قد مر الخبر يقع الاول والثاني في الحال تعلق الثالث بالشرط فكان مسكنا ولا بد ان
 ثم قالت طالق ان دخلت الدار وان قدم الشرط تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني
 الثالث في الحال لما قلنا هكذا في قوله فليكن عن عينة ثم ليات بالذي هو خير بها
 لما ذكرناه ثم بعد بيان حقيقتها وجواب سوال مقدم هو ان الشافعي يقول يجوز تقديم
 الكفارة بالمال على الحنث لانه عقال من حلف على غير ما خيرا منها
 فليكن عن عينة ثم ليات بالذي هو خير فائما التحريم كناية عن الحنث ذكرها بلفظ ثور
 بعد التكفير فعلم ان تقديم الكفارة على الحنث جائز باجابه لفظ ثم في هذا
 الحديث استدلوا على حقيقة الامر بتدليل عليه الرواية الاخرى هي قوله فليات
 بالذي هو خير ثم ليكن عن عينة فانه يقضى بتقديم الحنث على الكفارة فوجب التطبيق
 بان جعل ثم في الرواية الاولى يعني الواو فيهم منه وجوب الامر من الكفارة والحنث من غير
 تقديم احدهما على الاخر ثم يفهم الترتيب هو تقديم الحنث على الكفارة في الرواية الاخرى لم يمكن

له قوله ووقع هذا الثاني في الحال لان الاول متصل بالشرط فلا بد ان يكون متعلقا
 تعلق الخ جواب سوال تقريره ان يثبت ان يغفل الاول البطلان غير الموطورة بانت بواحدة بلا عدة فلا فائدة في بقا الاول معلقا بالشرط لعدم المحل
 له قوله كيف يقع اي الطلاق الثاني
 له قوله بطلان الشرط او دفعه وقل
 تقريره انه لم لا يقدرا الشرط حتى يتحقق
 الثاني والثالث يستلزم الاول
 له قوله يتحقق اي بالطلاق
 الثالث بالشرط وقال في المسلم ان
 قول العاصم بن اشبه بالصواب
 له قوله... فليكن اي عند وجود الشرط
 له قوله وبانت به اي بانت المرأة
 بالاول بلا عدة لانه غير مدخول
 قوله فقد علمت اي في المتن
 قوله يقع الاول والثاني في الحال
 لان المرأة المدخول بها على ما
 له قوله لما قلنا من ان يقع السكوت
 على الاول ثم يترق الكلام بالاخرين و
 اي محل لاطلاقين الا حلسن
 قوله من حلف على عين اخر كندوى
 الطراني من حديث ام سلمة مر فاما
 كذا قال على القاري في شرح مختصر
 المنار وروى ابو داود عن عبد الرحمن
 بن سمرة قال قال لي النبي صلى الله عليه
 وسلم يا عبد الرحمن من مرة اذا طفت
 على عين لم ارب غير ما خيرا منها لكفر من
 يمينك انت الذي يبرئ من الاربعة
 ما عيين وانما هي المحلوط عليه يمين
 لما يست بها له قوله استعير الخ
 والعلاقة بين الواو والحق العطف و
 لعطف متفية فكانت هذه الاستعارة
 من قبل الطلاق التقيد بالادة والحق
 له قوله علما بحقيقة الامر وهو العرف
 والتفسير انا وطلنا بحقيقة ثم لا يمكن
 لعن بحقيقة الامر وهو قوله فليكن
 فكيف قال الحنف غير واجب اجماعا وان
 كان حاشا عند الشافعي في نفسه يكون
 الامر حاشا وغيره وانها مجازة لما كان
 انما ان يقول ان الحنث في كفارة اي
 ثم ليس اولى من الجزاء في الضمان الامر
 عليه السلام لا باءة مثلا ويكون ثم على حقيقة
 اجاب عن المصنف بقوله تدل عليه اي على
 كون ثم يعني الواو اما في الاخرى وفي

اني اجمع بين من يبرأ من من مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن من مرة اذا طفت على عين فليكن غير ما خيرا منها لكفر من يمينك انت الذي يبرئ من الاربعة
 البيان اهل عبارة المتن وما ورد اشارت من قول المتن الرواية الاخرى هي قوله عليه السلام فليات ثم لم يجد في كتب الحديث كما فرقة وقال ابن القيم في هذا الموضع
 غير مدخولها في جميع السداد وشارط عليه احتاج الشافعي الى ان يثبت بين الروايتين وقال اقل وانما الكلام بالتدليل الى الملال له قوله ولم يكس الى لم يجعل
 في الرواية الاولى على حقيقة وفي الثانية المجازة فاستمر الاستمرار

جواب سوال

عنه قوله لان الجواب في الحرف آه جواب سوال وهو انه ينبغي ان يحمل الامر على الابطال مجازا وجه الاجتزاء ان الحرف خلاف الأصل من كل وجه ولا يلزم الابتداء فيه واجتزائه بل رابط بين الكلامين والفعل مقصود من وجعلنا وان لم يصلح للابتداء لكن يعجز عن قوله في الاثبات بالبعد والاعراض عما قبله يعني اذا كان مكنيا وان لم يكن لا يكون اعراضا عما قبله كانه انما ينفرد بالاثبات من قوله اني انشأت انما يكون لان انشأت انما يخرج من العدم الى الوجود فلا يتمسك به قبل واثبات انهم خلاف الحق ولما كان محتمل صدق والكذب ليس بعرض منه

له قوله اني تقديم الكثرة على الكثرة على قول ويلزم تخصيص الخ أي لو علمنا بالرواية الاولى يلزم تقديم الكفارة بالمال او بالصوم على الاحتشاح مع ان الثاني روي بجزء تقديم الكفارة بالمال على الاحتشاح لا تقديم الكفارة بالصوم على الاحتشاح فيلزم تخصيص الكفارة بالمال من غير ربح مثله قوله يحمل الخبرين طريق المجاز في الفعل مثله قوله ونحو الكذب وغيره مثله قوله ابعد اي المعلوم عليه مثله قوله ان لم يكن اے الاخبار بما قبل بل وفيه امارا الى ان ليس المراد بالخطا انه غلط في العبارة او في التركيب بل المراد انه غلط في المعنى انه لم يكن مقصودا لنا مثله قوله ان اے ليس مطلوب بل ان الاول باطل وخطا في الواقع بل يمكن الاول لا يستوي من غير تعرض لتفصيله واثباته وقبلي رأي المحققين وقيل انه يكون من عراض الرجوع عن الاول والاطلال له قوله في اے الاعراض عن الاول واثباته انما اذا جاز بل في آخر مثله قوله يعرف النفي الخ فالنفي ما جاز في بل ما جاز في عمر مثله قوله يعرف الاثبات الخ وانهما موافق للعرف فالنفي ما جاز في بل جاز في عمر مثله قوله الموطوعة انما قال هذا لان قال غير الموطوعة انت طالق واحدة بل تخمين يقع الواحدة لانه اذا قال انت طالق واحدة وقعت واحدة ولا يمكن الاعراض عنه ولما كانت غير موطوعة لا عدة لها فلم يخفى الحمل فيلغوه ما بعده مثله قوله لانه اي وان الزوجه مثله قوله فيقعان اے قبل بل وابد بل مثله قوله على كونه اے كون بل مثله قوله ما قبل اے ما قبل بل مثله قوله كانه اے الاخبار لان الخبر يمكن الصدق والكذب مثله قوله فلا يمكن ذلك اے الاعراض وان حكم ان انشأت يقع بالحكم لا توقف فلا يمكن الاعراض والرد مثله قوله اراد اے الزوج والا ضربا برحمتن اذ كس يفتال الحرب عليه اے اعراض منه مثله قوله فيقبل على اصله ثبت الاعراض عن الاصل ويلزم العاديه نكاحه قال اوله لانه انما ليس مع غيره ثم تدارك ما عرض من انفراد وقال بل مع ذلك الالف الغاء اخر وذا كما يقال سني ستون بل سبعون مثله قوله بهما اے بالاول والثاني

نور الانوار مع قبلا قبله وجواب سوال ۱۲۶

له قوله اني تقديم الكثرة على الكثرة على قول ويلزم تخصيص الخ أي لو علمنا بالرواية الاولى يلزم تقديم الكفارة بالمال او بالصوم على الاحتشاح مع ان الثاني روي بجزء تقديم الكفارة بالمال على الاحتشاح لا تقديم الكفارة بالصوم على الاحتشاح فيلزم تخصيص الكفارة بالمال من غير ربح مثله قوله يحمل الخبرين طريق المجاز في الفعل مثله قوله ونحو الكذب وغيره مثله قوله ابعد اي المعلوم عليه مثله قوله ان لم يكن اے الاخبار بما قبل بل وفيه امارا الى

مبحث حروف العطف

تقديم الكفارة على الاحتشاح واجب بالانفاق غايته انه جاز عند الشافعي فلو علمنا بالرواية الاولى يلزم وجوب تقديم الكفارة على الاحتشاح وهو خلاف الاجماع ويلزم تخصيص الكفارة بالمالي من غير ربح ويلزم الغاء الرواية الاخرى فلذا علمنا بالرواية الاخرى وجعلنا اللفظ ثم في الاولى بمعنى الواو وليبق الامر على حقيقته لان المجاز في الحرف خير من المجاز في الفعل يحمل الامر على الاباحة ونحوها ويل لا ثبات ما بعد والعرض عما قبله على سبيل التدارك اي تدارك الخطا بمعنى اننا غلطنا في تكلمنا ما قبل بل اذ لم يكن مقصودا لنا وانما المقصود ما بعده لاننا خطا في الواقع ونفس الامر فاذا قلت جامعني زيد بل عمر كان معناه ان المقصود اثبات اليحيى لعمر والزيد فزيد يحتمل مجيئه وعدله فاذا زد عليه فتقول جامعني زيد بل عمر كان نصا في نفي اليحيى عن زيد هذا اذا جاعني الاثبات وان جاعني النفي بان يبق ما جاعني زيد بل عمر فقيل يصرف النفي الى عمر وقيل يصرف الاثبات اليحيى على ما عرف في النسخ فطلق ثلثا اذا قال الامر انه الموطوعة انت طالق واحدة بل ثبتين لانه لم يملك ابطال الاول فيقعان تفريع على كونه للاعراض عما قبله يعني ان الاعراض عما قبله انما يصح اذا كان ما قبله صالحا للاعراض كما في الاخبار اعمالي لانشاءات فلا يمكن ذلك فيقع الاول والثاني جميعا ففي مسألة الطلاق اراد ان يضرب عن الولحد الى الاثنى عشر فالقياس يقتضي ان يقع الاول بل الاخر ولكن لم يصح الاعراض عن الطلاق لا جرم على بالاول والآخر معا فيقع الثلث بخلاف قوله على الف بل لقان جواب عن قياس فرقانه يقيس مسألة الاقرار على مسألة الطلاق فيقول يلزم هذا المثال ثلثة آلاف ونحن نقول لانه اقرار واجب وهو محتمل لا ضار به تدارك الخطا فيعمل على اصله والطلاق انشاء لا يحتمل التدارك فجاءت نية الضرر والداعية الى العمل بهما ولكن لا يستدرك بعد النفي اي دفع توهم ناشر من الكلام السابق كقولك ما جاعني زيد فاوهما ان عمر ايضا لم يحج لمعاسية ولا زفة بينهما فاستدركت بقولك

له قوله اے ونوع الخ تفسير لا ستمدراك افسم الامتصار

جواب سوال
عنه قوله فانه
جواب سوال
 و هو ان البيان لما كان زوجتين في الافادات وكل منها محمول فقد جمع بين الحقيقة والجهالة وهو لا يجوز وحاصل الجواب ان الجمع بين الحقيقة والجهالة لا يجوز فيما هو غير محمول لا يتبادر وان في موضع الجواب فيجوز فلا بد والاعتراف

له قوله انما العلق عليه قوله ولكنه يحتمل انه لا مضائق في اجتماع الانشاء والحرية كونها من جنس كنه يمدش في القلب ان كونه خبر حقيقة بمجرده فما كونه انشاء مجاز ستان وح يرك حقيقة وسيل بالجهالة اذ لا يترتب الحكم الا على المعنى المتعارف وليس انما لم تكن حقيقة بمجرده لان المنقولات الشرعية تحمل على المعاني التي وضعت لها لغة وقية من اجل هذا الا احتمال يجب ان يرجع الى بيان الغافل فان قال اردت الانشاء جعل انشاء من كل وجه وان قل اردت الاعمال جعل اخبار من كل وجه وان قل ان جعل اخبارا وانكأ مسأ قد رتب عليه قوله على هذا المقتضى بقوله سابقة عليه قوله لا جمل ان مقتضى قوله يحتمل عليه قوله ولما كان براسه قوله فاحرا وبذلك قوله انه غير انما اشارة الى ان الام في المتن على قوله التحريم عوض من المضاد اليه عليه قوله من حيث انما التحريم تعليلية متعلقة بقوله فاحرا وبذلك قوله انما اصل ان هذا الكلام انشاء للعتق غير المعين اي واجبه من العبد من وهو يصح للمولى كل من معين نصار المتكلم غير المعين من شاء من العبد من هذا الكلام انشاء موجب للعتق من احتمال ان يكون خبرا مجازا يكون هذا التحريم انما عليه قوله بعد ذلك مقتضى بالتغيير وكذا قوله بان يوقع انما عليه قوله على احتمال ان مقتضى بقوله فاحرا وبذلك قوله على معنى من شأنه قوله بيان اى انشاء الله قوله من حيث كونه انما من حيث كون هذا الكلام خبرا وبذلك انما عليه تعليلية متعلقة بقوله احتمال انما عليه قوله جمل ان مقتضى على قول المصنف فاحرا وبذلك قوله فذلك البيان اى الكلام المبين عليه قوله فتنشر طرا انما ولو كان البيان اظهارا من كل وجه لا يشترط صلاحية كل حالة البيان بل يشترط قيام كل وقت الاجاب الاول فانه قوله له اى للعتق عليه قوله فانه اظهارا معلوف على قوله انشاء من وجهه عليه قوله فلهذا يجبر انما لان الجبر لا اظهارا اعمل المنفرد مشروع فاذا اقربا لمجمل يحبر على البيان عليه قوله من حيث قبوله انما يقبل المبين انما من حيث كونه انشاء وقبول البيان من حيث كونه مجزولا عليه قوله للعتق اى للعتق كذب بالادة التخييف على نفسه عليه قوله فانه اى الوكيلين عليه قوله والتوكيل انشاء ومضى الوكالة على التوسع فلا يكون الجواز مخفية اى المنازعة

عليه قوله بعت هذا او هذا بما ترديد في المعقود عليه اى البيع عليه قوله بالف او بالعين هذا ترديد في المعقود به اى الشئ عليه قوله اجرت هذا او هذا بما ترديد في المعقود عليه اى الشئ المستاجر عليه قوله بالف او بالعين هذا ترديد في المعقود به اى الاجرة عليه قوله مجزولا اى جهالة لغضى اى المنازعة عليه قوله من له خيار اى خيار التعين ١٢ فتم الاستمرار شرح نور الانوار ٥

لفظ الشك وهذا الكلام انشاء محتمل لخبر فاحرا وبذلك قوله على احتمال ان كونه بيان انما عليه قوله هذا احرا وهذا انشاء من حيث الشرع لان الشرع وضعه ليعمل الحرية بهذا اللفظ ولكنه يحتمل ان يكون اخبارا وعرضية سابقة على هذا الكلام كجمل كونه خبرا من حيث اللغة ولما كان هذا احتملا فاحرا وبذلك قوله على احتمال ان كونه انشاء بعد ذلك بان يوقع العتق اى انشاء ويعين ان هذا كان مراد المولى على احتمال ان يكون انشاء ليعتق المحمول الصاد عنه من حيث كونه خبرا وبذلك قوله على البيان انشاء من وجهه واظهارا من وجهه اى كان المبين وجهين فذلك البيان وجهين انشاء وجهين انشاء من وجهه كانه يوجد للعتق الا في وقت البيان فتنشر طرا له صلاحية المحل لان انشاء العتق لا يكون الا في محل صالح له فاذا مات احد العبدين قبل البيان يقول انه كان مراد الى لم يقبل لانه لم يبق في الاجداد العتق وتعين المحي للعتق واظهارا من وجهه للخبر المحمول السابق فانه لا يجبر عليه من جانب الفاضل ولا في الانشاء لا يجبر الفاضل باق يعق عبد البتة فالحاصل ان جهة الانشاء في الخبر يتردد اعتبار في كل من المهي والبيان بوجهين مختلفين احتياطا ففي المبين من حيث قبوله التخيير والبيان وفي البيان من حيث كونه في موضع التهمة وغيرة فان يتر المبيت لا يصح للتهمة وان يتر عبد اقيه اكثر من ثلث المال في مرض موته يصح لعدم التهمة واذا دخلت في الوكالة يصح بان يقول وكنت هذا او هذا فافيهما تصرف صح ولا يشترط اجتماعهما لان اوفى موضع الانشاء للتخيير والتوكيل انشاء بخلاف البيع والاجارة فانه لا يصح الترديد فيها بان يقول بعت هذا او هذا او بعت هذا بالف او بالعين واجرت هذا او هذا او اجرت هذا بالف او بالعين لبقاء المعقود عليه او للمعقود به فيصح مع عدم تعين من له الخيار لان يكون من له الخيار معلوما بان يقول على ان الخيار والاجارة اى لا يصح البيع والاجارة قط لان يكون من له الخيار معلوما بان يقول على ان الخيار

عليه قوله بعت هذا او هذا بما ترديد في المعقود عليه اى البيع عليه قوله بالف او بالعين هذا ترديد في المعقود به اى الشئ عليه قوله اجرت هذا او هذا بما ترديد في المعقود عليه اى الشئ المستاجر عليه قوله بالف او بالعين هذا ترديد في المعقود به اى الاجرة عليه قوله مجزولا اى جهالة لغضى اى المنازعة عليه قوله من له خيار اى خيار التعين ١٢ فتم الاستمرار شرح نور الانوار ٥

لا اختصاص هذه الحالة بالصلب بحيث لا يجوز فيها غيره بل ان ثبت للامام الخيار
فلا ريب ان شاء قطع ثم قتل وصلب ان شاء قتل وصلب من غير قطع لان الجناية
تحتل الاتحاد والتعد فتراعى كلتا الجنايتين والملاح من النفي ليس الجرا من الوطن
يوهه الظاهر بل النفع من الظهور على وجه الارض وان يحبسوا حتى يتروا ثم شرع في مثال
القول على ما عليه من حذيفة خاصة فقال قال اذا قل لمعبد ودابت هذا حوا هذا انه باطل
لان اسم لاحد ما غير عز ذلك غير محل للتعق لان حقيقة كلمة او ان يردد بين شأين
يكون كل واحد منهما صالحا لذلك الحكم على سبيل ابدال حتى يعين المتكلم بعدد الاحكام
وهناك اية غير صالحة للتعق فاستحال الحكم الحقيقي فبطل الكلام وقيل زهدا اذا
لم ينو ان نوى العبد خاصة يتوعد عند ما على ما في الملبط وعندا هو كذلك لكن على
احتمال لتعيين يعنى قال ابو حنيفة ان الامم كذلك في الحقيقة ونفس الامر على ما قلتم
لكن على سبيل الجائز لا يحتمل التعيين في لزوم التعيين كافي مسألة العبد بان يردد بين
العبدان ويقول هذا حوا هذا فيجوز ان يضع على التعيين في قوله لمعبد لا يحتمل التعيين في الجبر
عليه العمل بالحق والى من الاهدان كلام العاقل لا البالغ يصح حق الامكان بالحقيقة
او الجواز فعمل ما وضع لتحقيقه مما زاعما يحتمله وان استحال حقيقة فجزى على اصله
المذكور في قوله لا اكبر سنامه هذا البنية يجعله جازا على محتمل بعد استحالة الحقيقة فها ينكر
الاستعارة عند استحالة الحكم فاجاب ايضا على اصلا في ذلك المثال فيبطل ههنا كما بطل في
ثم ذكرها في آخرها فقال تستعمل في العموم فتصاير في العطف لا عينها في كان الواو تدل على ان
الحكم المعطوف والمعطوف عليه كليهما فكل ذلك او فتكون بمعنى الواو ولكن الواو تدل على اجتماع
والثبوت والتدل على انفاد كل منهما عن الآخر فلا يكون عينها وذلك اى كونها مستعارة
بمعنى الواو اذا كانت في موضع للنفى او موضع الاباحه لانها قد بينا ان لهذا الجواز لا يملك اليه
الا بقرينة كقوله والله لا اكرم فلانا او فلا تاحه اذا كرم احد هلي حثت لو كرمها لم يثبت كلامه

واو تدل ان كلفنا افادوا لغت في من التني فتوجه التني الى ما بعد غير معين وهذا التني يستلزم في جميع افراده فمعموم وكذا اذا وقت اوتى موضع الاباحه
فانما يقتضيه جواز الاجتماع لكلمة قوله كل منهما اى من المعطوف والمعطوف عليه في قوله لا يكرم فلانا او فلا تاحه اى معانيه لا يستلزم بيان الشارح حوا
وقيل التفرع على العكس ان التكلم بما قلناه من ان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع
ليس كذلك وفي سلكه حلف الاباحه فيحكم على لا وجوبه وقال مولانا صاحب الشرح في التني ان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع
فالمعروف ان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع
بطريق التبرع لا بالبرق التبرع في تحقيق ذكره في الشرح فان شئت فقل ان قيل ان جعل كنهه استعارة لكلام الاستيعام وجعلها مستعارة لالان غير مستقيم لان بين كنهه او ووجه
والاستعارة لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع
الا على الاستعارة لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع وانما لا يملك اليه لان الواو تدل على اجتماع
لانها فيحتاج الى الفرق بين حوا والادان ظاهر لا يحتاج الى اشتغال به صاحب الانوار وقد سمعنا من الاستاذ ان هذا الفرق بناء على الثاني والى المرجح بين حتى والاخا لان كلامها

جواب سوال

عنه قوله وعنده
فهو كذلك لكن على محتمل
اى اسم احدها
في معنى واحد ليس محتمل
للتعق عنه قوله
على سبيل الجواز محتمل
التعق اذن فيقبل
في الامم وارادوا في
وقد اختلف العلماء
في قول بل واحد لا
الكم فلا تاحه فلا تاحه
بعضهم في معنى جاز
قوله والله لا اكرم فلانا
واشتملا على كلامه لان
المذكور في المعطوف
كالمعنى في المعطوف
عليه بناء على قاعدة العطف
وهو ان المعطوف قائم
مقام المعطوف عليه في
الحكم الذي عارض
من اساني ذلك القسم
في معنى واحد بقرينة قوله
واشتملا على كلامه لان
الجميع يحث الجميع كما يجب
بلفظ الجميع وان قال
واشتملا على كلامه واحد
فكذلك فلا يظهر بقرينة
المعنيين في كلامه الواحد
فقال لما كان كلمة او
بمعنى الواحد فهو بمن
لهذا المعنى قال الشارح
والظاهر ان قوله حتى اذا
كلم تفرع كونه بمعنى
الواو لان في الواو
حسب واحد بالتكلم في
واشتملا على كلامه لان
كان كنهه او بمعنى الواحد
فثبت بالتكلم الواحد
فلذا قال الشارح حوا
عنه قوله ولو كلفها
تفرع لعدم كونها بمن
الواو لان في الواو
حسب واحد بالتكلم في
واشتملا على كلامه لان
الاولى وقول الشارح
والظاهر ان قوله حتى اذا
كلم تفرع كونه بمعنى
الواو لان في الواو
حسب واحد بالتكلم في
واشتملا على كلامه لان
الاولى وقول الشارح

عنه قوله وعنده
فهو كذلك لكن على محتمل
اى اسم احدها
في معنى واحد ليس محتمل
للتعق عنه قوله
على سبيل الجواز محتمل
التعق اذن فيقبل
في الامم وارادوا في
وقد اختلف العلماء
في قول بل واحد لا
الكم فلا تاحه فلا تاحه
بعضهم في معنى جاز
قوله والله لا اكرم فلانا
واشتملا على كلامه لان
المذكور في المعطوف
كالمعنى في المعطوف
عليه بناء على قاعدة العطف
وهو ان المعطوف قائم
مقام المعطوف عليه في
الحكم الذي عارض
من اساني ذلك القسم
في معنى واحد بقرينة قوله
واشتملا على كلامه لان
الجميع يحث الجميع كما يجب
بلفظ الجميع وان قال
واشتملا على كلامه واحد
فكذلك فلا يظهر بقرينة
المعنيين في كلامه الواحد
فقال لما كان كلمة او
بمعنى الواحد فهو بمن
لهذا المعنى قال الشارح
والظاهر ان قوله حتى اذا
كلم تفرع كونه بمعنى
الواو لان في الواو
حسب واحد بالتكلم في
واشتملا على كلامه لان
كان كنهه او بمعنى الواحد
فثبت بالتكلم الواحد
فلذا قال الشارح حوا
عنه قوله ولو كلفها
تفرع لعدم كونها بمن
الواو لان في الواو
حسب واحد بالتكلم في
واشتملا على كلامه لان
الاولى وقول الشارح
والظاهر ان قوله حتى اذا
كلم تفرع كونه بمعنى
الواو لان في الواو
حسب واحد بالتكلم في
واشتملا على كلامه لان
الاولى وقول الشارح

له قوله وظاهر الخ لا كون الامني والاعطف مذكرا ولا ميم كون او ميم والواو مذكرا ثانيا فالاولى من كون التفرع على ذلك مذكرا والاولى هذا مذكرا
ثانيا له قوله لم يحث الخ فان اوله لا من قوله ارفع اليمن الخ ولما كانت او بمعنى الواو فلا يرتفع الحث بتكم احد بل بيم الحث له قوله
واذا لم يكن اى او في قوله لم يحث
اى لم يبدعنا الا مرة له قوله منزل
اليمنين على عدم تكلم بذو الثانية على
عدم تكلم ذلك له قوله فوجب الخ
في صورة الحكم بها جيتا له قوله
وقيل انما لم يبدعنا له قوله
تفرع على عدم كونها بين الواو والي
سير الدرس ان قول المصنف حتى
اذا لم يبدعنا يحث تفرع على كونها
بمعنى الواو في ضبط وتلب لم يبدعنا
الدور قال له قوله وان قوله
الخ منقول على قوله ان قوله الخ
قوله لم يحث الا مرة او تعدد الحث
انما يكون بتعدد جوب مرة اسم الله
تعالى ولم يبدعنا مرة له قوله وان
كلها الخ كلمة ان ولية له قوله
من الخطاى الخ له قوله كاز
الخ لان اخرج اليمنين من اليمنين
اباوة الخ له قوله لم يبدعنا
المع له قوله وقيل انما لم يبدعنا
التحقيق له قوله ثم اى مرة عدم
كون او ميم والواو له قوله وهذا
اى افاذوا ولا باءه الجمع والواو
لوجوب الجمع غير معروف بين الناس
واذا قال الخ اى كسب العاير وغيره
له قوله شبهه قال في التوضيح ان
التحقيق له قوله فوجب العاير
يترك الجمع بينهما والاباءه منع الخ
فيك الجمع بينهما معرفة الغرضين في
والاباءه يكون من خارج بلا انفعال
والاعتل فتدبر له قوله وكفى اى
الكلام له قوله او جيتا ونفعا الخ
فيه ان تكرر العطف باختلاف الكلامين
نفعا واثباتا لم لا ترى اى قوله
ما ريت عمرا لكن رايته بشرا و اى
قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا بائناهم
نظم الخ لان يقال ان المولد ان
اختلاف المعطيين نفعا واثباتا مع
فالجبا ونحوهما يمتنع العطف باو وان
باز العطف ج بالواو ولكن اذا لا معنى
لقولنا ما رايته بشرا و اى عمرا فان
يصلح البعد اما ان يكون غاية لاول الكلام

مثال لو وقعها في موضع النفع والظاهر ان قوله حتى اذا كلم تفرع لكونها بمعنى الواو وقوله
ولو كلمها تفرع لعدم كونها عينا الواو ايضا اذا كانت بمعنى الواو فيعمل الحث بتكلم احدا
ايها كازا لم تكن بمعنى الواو ولم يحث الا بتكلم احدا فاذا تكلم باحد ما ارتفع اليمنين
به ثم بتكلم اخر لم يتعلق حكم الحث واذا لم تكن عينا الواو ولو كلمها جميعا لم يحث الا مرة ولم يجب
عليه كفارة يمين واحد اذ هتك حمة اسم الله تعالى لم يوجد كلاما واحدا ولو كانت عين
الواو لصار بمنزلة اليمينين فوجب الكفارة لكل واحد منهما على حد وقيل التفرع على
العكس اي ان قوله حتى اذا كلم احدا لم يحث تفرع على عدم كونها عينا الواو ولا انها لو كانت
عينا الواو لم يحث الا بتكلم الجميع من حيث المجموع فينتوقف الحث على ان يتكلم بكليهما فلا
يحث بمجرد تكلم احدهما فاذا لم تكن عين الواو يحث بتكلم ايها كازا ان قوله لو كلمها لم
يحث الا مرة واحدة تفرع على كونها بمعنى الواو واذا لم تكلم في هذا المقام بالواو لم يحث الا مرة
ولم يجب الا كفارة واحدة وان كلمها جميعا فذلك او لو حلف لا يكلم احدا الا فلانا
او فلانا فله ان يكلمها مثال لو وقعها في موضع الاباحة لا الاستثناء من الخطاى اى
بالتفرع الى قوله فلان يكلمها تفرع على كونها بمعنى الواو واذا لم تكلم ههنا بالواو لم يجد
التكلم بها فذلك اى ولو لم تكن بمعنى الواو ليجل للتكلم لا مزايدة فاذا كلم احدا انحلت
اليمنين فلهذا التكلم بالآخر تجب الكفارة ولم يبدعنا مرة عدم كونها عينا الواو وقيل تظهر مرة
في قوله جالس الفقهاء والمحدثين فانه ان تكلم بالواو وتفرع عليه بالستر وان تكلم بواحد لم يجلسها
فاو تغيب اباحة الجمع والواو وتوجب وهذا ما لا يعرف والفريقين الا لاحت والتخيير على العربية و
الاصوليين مشي ثم ذكر مجازا آخر لا يقال تستعاضة حتى وان لان اذا فسد لعطف لا خلا الكلام
ويجوز ضرب الغاية بمعنى الاصل وان تكون للعطف فاذا لم يستقم العطف باز مختلف الكلامين
اسما وفعلا او ماضيا ومضارعا او مثبتا ونفيا او شيئا آخر يشوش العطف فيعني بكونه لا كلام
متمثل بحيث تضرب له غاية فيما بعد ها في تستعاضة كلمة او معنى حتى وان لان فعدم استقامة

المقصود وادعية الى القول بزيادة البها وفادته يمكن تقديره على ان غرضه في هذا الفصل السج بنفسه اي واسمها ايده كبره بذكره
لم يكن البها المتبعض فمن اين جاء التبعيض فندرك ايما التخصيص فاجاب عنه الشافعي في كتابه ما رواه عنه في قوله في ان
العمل اي السج وبه المسوح عليه قوله كذا في كل العمل عليه بزيادة كذا لان الفعل انما يقع في حيزه الخاص والاداء
استقامت فاعلم ان فادته في معلوم السج في الدنيا واما في الآخرة في معلوم السج في الآخرة استقامت السج لان
الطلاق في الحصر وادعيه في التخصيص بالطلاق بالشرع في الآخرة استقامت السج في الآخرة استقامت السج لان
التعريف كذا في الآخرة استقامت السج في الآخرة استقامت السج لان التعريف كذا في الآخرة استقامت السج لان
الفرق بينه وبين الآخرة استقامت السج في الآخرة استقامت السج لان الفرق بينه وبين الآخرة استقامت السج لان
الرجوع الثاني لان السج في الآخرة استقامت السج في الآخرة استقامت السج لان الرجوع الثاني لان السج في الآخرة استقامت السج لان
اتحاد الدول عليه قوله كذا في جواب سؤال مقدره انه لو لم يكن البها المتبعض فمن اين التبعيض في سج

استعمالها الشرطاً شائعاً في لغة العجماء إلى أن لا يدل بالاشتقاق لأن الأصل
مردود الوجه كدخول الدار ومغادرتها ثم امر لا يعلم الموقوف عليه فلهذا
مردود الوجه فالعلم مغدول إذا دخل الدار فدخل بل لأن اللام تعلقها بالشيء
بمعنى بل الوجه الأول لأن الشرط لا يصح أن يجهل وعدم المقدمة وإنشائية
فإنه لا يشترط الاشتراك في المحل الأول وتقدم المردول والشرائط لتقدم الدار الأولى
فإنه لا يشترط الاشتراك في المحل الأول وتقدم المردول والشرائط لتقدم الدار الأولى
فإنه لا يشترط الاشتراك في المحل الأول وتقدم المردول والشرائط لتقدم الدار الأولى

جواب سوال

صبي شاعروف الجبر

اجزاء او المشروط لزم ان يتقدم جزاء من
 الشرط لعقوب الشرط فيما سبق مثله
 قوله هذا اصل وضعا اى عند كثره فقها
 وقال جمهور اهل اللغة ان من فى الاصل
 لا يتبدل ولا تضاف الكناية او الزاوية قال
 بعض من من فى الاصل للتيبين واحقاد
 صاحب السلم ان من مشترك بين هذه
 المعاني المتبادر مثله قوله ولكنه من
 للتحبيص فانحى طب ما رد كيلا بافتاق
 بعض من الصبيد مثله قوله بهما اى من
 ومن مثله قوله فبعتى الواحد منهما ان
 اهتمهم فالحاصل على التناقب لا يكون
 الا خبره لو كان اهتمهم ساعدا الا واحد
 منهم وانما اى التبيين الى الورى كذا
 قيل مثله قوله غل ما رنى اى الخ
 قد مر سابقا ان اذا قال اى بيده
 حرك فمفعول فمفعول به اهتمم يفتقر واذا
 قال اى بيده فمفعول فمفعول به اهتمم
 فمفعول فلا يفتقر الى متعلق بعينه ويجوز
 الفرق ان فى الدل وصف اياها ابتداء
 فتم لعموم الصفة وفى الثاني تلمعت شى
 عن الوصف لان الضرب مستند الى الخاطب
 ودون اى فاعلم اى كذلك الفرق بينه
 لان الشبهة الخاطئة قوله صفة مائة
 فيه اى فى قوله من شاء من بيده فتم
 فاعقده مثله قوله ولان اهل الخ
 مسحوت على قوله لان الشبهة الخاطئة
 قوله ثم اى فى قوله من شاء من بيده
 فتم فاعقده مثله قوله ولانها والمسا
 الخ لما كان مراد على الظاهر كلام المتص
 ان الثانية هى النهاية فلا يخفى لانتها وانها
 رضى الشافعى بقوله لى لانها والمسا
 الخ فى النهاية مسامتة بلغ دورى جاز
 مثله قوله يلما اى على المسافة ٢٢٢
 قوله على وقيل القائل صاحب التلويح
 مثله قوله تدخل الثانية اى فى اقبل
 الى ثم امل ان الى اربعة ذاهب الى

الباني تحريره
 والى لنتها والمنا
 اى لانتها والمنا
 جواب سوا
 مقدر تقديره
 ان اضافة الغايه
 الى الانتهاء باطل
 لان الاضافه تسر
 بين المنهات
 اختيار لغو الغايه لانه

مشرك بين المساندة من جهة الكبرياء وبين الجزاء الآخر ♦

جواب سوال

عنه قوله وما دخل
ان جواب سوال
مقدرة قدره ان
مسجد الاقصى غاية
المكان وقد تقرر
ان غاية المكان
لا تدخل تحت المبدأ
كما في قوله من
في الحائط الى هذا
الحائط فلم يدخل
الاقصى في السبيل
ليست قائمة بنفسها
انما هي من المراتق
لا يكون موجوده
كونها غاية قبل
وان كان موجوده
بنفسها لان صدر
الكلام يتناول ليل
محة اطلاق المسجد
على ما دون الضو
واعترض في بعض
شروع التاربان
المراتق قائم بنفسها
على غير التفسير لانه
موجود قبل الحكم
غير مفتقرة في وجهه
اجيب من في ذلك
الشرح بان المراتق
لا يوجد بدون مبدء
بخلات الحائط فانه
موجود قبل الحكم
ليس بمفتقر الى
البيت المجازان
يوجد في المعمورة
عنه قوله اي
غاية اصل الم
جواب سوال
تقديمه وهو ان
امانة غاية الاستقام
لا يوجب لان في
قوله الى المراتق مجرور
وهو يقتضي شقلا خلا
كان المشبه ليس
بالاقل من دون
الاستقام فانه وجه
اضافته اليه وحاصل
الجواب ان الامانة
ليس بطريق الحقيقة
بل بطريق المجاز
باعتبار ان المقصود
بسمنا الاستقام
عنه قوله غاية
لفظ الاستقام انما

له قوله احترز بقولنا انما اي احترز بقولنا غير مفتقرة في وجودها الى المبدأ من السبل انما وعن انما فان للمرق لا يوجد دون المبدء يحتاج في وجوده
الى المبدء منه قوله فانه مفتقرة الى لان السبل هو زمان مبدء مغروب الشمس ولا يصلح الى ما قال صاحب سبل الارض ان السبل قائم بنفسه لانه لا يفتقر في وجوده
الى غيره فلا يصح انتقل به غاية التي ليست قائمة بنفسها انما هي قدر سوال احترز بقوله ان السبل قائم بنفسه لانه لا يفتقر في وجوده
المرق بقوله فانه لا يصلح انتقل به غاية التي ليست قائمة بنفسها انما هي قدر سوال احترز بقوله ان السبل قائم بنفسه لانه لا يفتقر في وجوده
عن ذكر الغاية فتناول الى الاستقام قوله ذكر اي ذكر المراتق منه قوله تدخل اي المراتق في حكم ما قبلها وهو الفصل منه قوله فبطل ان قال زعيم مكية
الطيفة وهو انه علاج الاصمعي مع زعم في دخول الغاية وهو من قال لا يفرق في كل بل في كل لم يترك فقال ما بين اثنين الى سبعين ان يكون ابن سبعين فيخبر زعيم
سنة قوله اي غاية اصل المبدأ من
قوله ان المراتق متعلق بقوله تعالى
فاستقاموا فانه لفصل من المقصود
من استقام ما وراء المراتق من حكم اصل
تدخل المراتق منه قوله فانه لا يفرق
بين ان قوله يتناول المراتق فانه لفظ الاستقام
ومتعلق به لا بقوله فانه لفظ الاستقام
الاستقام ليس بمبدء فبطل ما يخطئ
باللغة فكيف يكون الى غاية له متعلقا
به فتناول منه قوله فستطيع اي
الفصل منه قوله فحي انما هي المراتق
خارجة عن الاستقام فتبقى داخل تحت
الفصل منه قوله وينتقض هذا انما
ويمكن ان يجاب عن النقص بان قوله
دخول الغاية اذا كان صدر الكلام متناولاً
لها سابقة بما لا يدخل في جوده من انما
مستغنى عن المداخل وانما اذا وجد
دليل عدم الدخول فلا تدخل الغاية وج
فلا ينقض على تلك القاعدة بقوله ترا
هذا الكتاب انما لوجود دليل دل على
دخول الغاية منها وهو العترة منه
قوله مما انما شرط بقوله خارج منه
قوله وان لم يتناولها اي ان لم يتناول
صدر الكلام الغاية منه قوله فانه في
تناول صدر الكلام الغاية منه قوله
فانه من اي الغاية في حكم ما قبلها منه
قوله الاستقام سائر فلا يتناول اصل
فعلها ويؤيد ان من ملئت باليوم نرى
العصر ومصر ساعة ثم انظر من يري
روح والمشرق في الدار المتارة منه
قوله فلا يدخل انما عدم تناول المصدر
منه قوله فلا يدخل في قاهر الرواية
فان صدر الكلام مطلق لا يقتضي التاميد
حتى يكون الغاية لاستقام ما وراء
منه قوله لان اول ما يعني ان قوله
لا يحكم يتناول الامر بقوله الى رجب متناولاً
ما وراءه فبطل رجب في عدم الحكم
منه قوله وفي النظرية اي تكون
مدخل في قولنا قبلها مكانا وزمانا
منه قوله اي في كون انما كان
يستغنى عن ظاهر كلام الحكم انما اختلفوا
في حذو في غاية بل تحذف في اوثبت
وليس كذلك فان حذو في جائز بالاتفاق اشار الشارح به بقوله اي في كون انما الى ما هو المراد من كلام المقوم وتوضيح انهم اختلفوا في حذف في وثباته بان
ايها يقتضي استيجاب مدخل في حتى يكون ابعده في سبيل لما قبله فبطل عاقد واهبها لا يقتضيه حتى يكون ابعده في نظرنا ما قبله فبطل عاقد منه قوله
بما اي اثبات في حذو منه قوله يستوجب انما لان معنى حذو هو معنى في حذو الاختصار فاستوى يا سمعي منه قوله يقع انما لا يفرق لاول
التيار منه قوله يصير فيها اي في حذو في وثباته واثباته لانه نوى تحمل كلامه منه قوله لانه حذو الظاهر ان الظاهر ان المراد بالبعد كذا نازا ادى
آخر انما نقط نوى تخصيص البعض وهو حذو الظاهر من انما قبل لقوله لاقتضاء ١٢ اقر انما

قوله اخذوا مع قسمة الحكم وجواب سوال ١٢٠

في قوله بعث هذا واجلت القوم الى شهر واخرجته الى رمضان او الى الخلد حتى فان كل هذه
لان كانت قائمة بنفسها ظاهر الحكم واجلت بعث الحكم احترز بقوله غير مفتقرة في وجودها
عن السبل فانه مفتقرة في وجوده الى لها وما دخول المسجد الاقصى في قوله تعالى الذي
استمر بعد ليل من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى في كل شهر لا يفتقر الى ان
قائمة بنفسها فان كان صدر الكلام متناولاً للغاية كان ذكره لاخراج ما وراءها
فتدخل كافي المراتق في قوله تعالى وايدكم الى المراتق فانها ليست قائمة بنفسها صدر
الكلام وهو لا يدخل متناول لها لانها متناول الى الاستقام فيكون ذكره لاخراج ما وراءها متناول
بنفسها فبطل ما قال زعيم ان كل غاية لا تدخل تحت المبدأ فحي هذا غاية الاستقام اي
غاية الفصل لجل سقاط ما وراءها او غاية لفظ الاستقام الى مستطيع الى المراتق في حذو
عن الاستقام وينتقض هذا بقوله ترا هذا الكتاب بالقبلي سفلان بالقبلي خارج
عن القاعة وان كان الكتاب متناولاً بالعرف وان لم يتناولها او كان فيه شك فبطل
لما الحكم اليها فلا يدخل كالليل في الصوفي قوله تعالى اتمم للصبي الى الليل مثلاً
لم يتناولها المصدر فان الصوفى لفتا الامساك ساعة فذكر الليل لاجل ما هو المناسب
فلا يدخل هو تحت الصوفى ومثل ما في الشك مثل الاجال في اليمان كما اذا حلف
يكلم الى رجب في دخول رجب فيما قبله شكاً فلا يدخل في ظاهر الرواية عنه هو قولها و
في رواية الحسن عنه انه يدخل في اول الكلام كالزكاة لا يخرج الغاية عما قبلها
وتنهي هذه غاية الامتداد لان الغاية من الحكم الى نفسها وبقيت بنفسها خارجة
عنه وفي النظرية وهذا هو اصل معناه في اللغة وتفق اصحابنا في هذا القدر لانهم اختلفوا في
حذو اثباته في ظرف الزمان اي في كون ما بعد معيماً لما قبله غير فاضل عنه ولو كان ظرفاً
فاضلاً عنه فحقاً لهما سواء في انه يستوعب جميع ما بعد فان قال انت لا تدخل او في علم
بنو يقع في اول الغد ان نوى آخر النهار فيصل فيه ما دياً ثمة لاقتضاء لا يتخلل في الظاهر

مبحث الحروف الجارة

في قوله بعث هذا واجلت القوم الى شهر واخرجته الى رمضان او الى الخلد حتى فان كل هذه
لان كانت قائمة بنفسها ظاهر الحكم واجلت بعث الحكم احترز بقوله غير مفتقرة في وجودها
عن السبل فانه مفتقرة في وجوده الى لها وما دخول المسجد الاقصى في قوله تعالى الذي
استمر بعد ليل من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى في كل شهر لا يفتقر الى ان
قائمة بنفسها فان كان صدر الكلام متناولاً للغاية كان ذكره لاخراج ما وراءها
فتدخل كافي المراتق في قوله تعالى وايدكم الى المراتق فانها ليست قائمة بنفسها صدر
الكلام وهو لا يدخل متناول لها لانها متناول الى الاستقام فيكون ذكره لاخراج ما وراءها متناول
بنفسها فبطل ما قال زعيم ان كل غاية لا تدخل تحت المبدأ فحي هذا غاية الاستقام اي
غاية الفصل لجل سقاط ما وراءها او غاية لفظ الاستقام الى مستطيع الى المراتق في حذو
عن الاستقام وينتقض هذا بقوله ترا هذا الكتاب بالقبلي سفلان بالقبلي خارج
عن القاعة وان كان الكتاب متناولاً بالعرف وان لم يتناولها او كان فيه شك فبطل
لما الحكم اليها فلا يدخل كالليل في الصوفي قوله تعالى اتمم للصبي الى الليل مثلاً
لم يتناولها المصدر فان الصوفى لفتا الامساك ساعة فذكر الليل لاجل ما هو المناسب
فلا يدخل هو تحت الصوفى ومثل ما في الشك مثل الاجال في اليمان كما اذا حلف
يكلم الى رجب في دخول رجب فيما قبله شكاً فلا يدخل في ظاهر الرواية عنه هو قولها و
في رواية الحسن عنه انه يدخل في اول الكلام كالزكاة لا يخرج الغاية عما قبلها
وتنهي هذه غاية الامتداد لان الغاية من الحكم الى نفسها وبقيت بنفسها خارجة
عنه وفي النظرية وهذا هو اصل معناه في اللغة وتفق اصحابنا في هذا القدر لانهم اختلفوا في
حذو اثباته في ظرف الزمان اي في كون ما بعد معيماً لما قبله غير فاضل عنه ولو كان ظرفاً
فاضلاً عنه فحقاً لهما سواء في انه يستوعب جميع ما بعد فان قال انت لا تدخل او في علم
بنو يقع في اول الغد ان نوى آخر النهار فيصل فيه ما دياً ثمة لاقتضاء لا يتخلل في الظاهر

جواب آخر عن كلام الشارح في المشتد بنا على حذو العبارة الاخرى اي مستطيع من الشك الى المراتق للعنه قوله شك انما لان قوله اصل التاميد والتوقيت اي
بان يمكن الى رجب او الى ما وراءها فيكون في دخول رجب فيما قبله شك +

جواب سوال

له قوله فيها اي بين الحذف والاثبات **سنة** قوله يقع في اول النهار اذ لا مزاحم لاول النهار **سنة** قوله يصدرق ويانه لانه ذي حمل كلامه **سنة** قوله لا نقض ولا نه غير موجب كلامه وهو الاستيعاب الى ما هو تخفيف عليه فصار منها **سنة** قوله يقع في اول النهار اذ لا مزاحم لاول النهار **سنة** قوله لان ذكرنا لم ينع انه عند ذلك في الفصل الظروف بالظرف بواو واسطة فصار الظرف كالصفتين به وهو يقتضي الاستيعاب واما عند ذكر في فالظرف يعني على حكم الظرف وهو ما وقع في جز منه الفعل فلا يزم الاستيعاب **سنة** قوله بخلاف الثاني فانه يقع على السامه كذا قال في غير الاسلام **سنة** قوله واذا اضيفت الى الطلاق او العتاق وكذا كل ما لا يخص مكان دون مكان **سنة** قوله الا ان يصير الفعل فيجوز المحاذر بالحدث ويصدق في ثمانية وبين الشرعاني لانه محتمل كلامه فيصح ارادته لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف على القائل فلا يصدق قضاء كذا قبل **سنة** قوله اي المصدر ايما والى ان المراد بالفعل في المتن المصدر لا بالفعل انتهى بعد محذوف في على فعل الجوزي **سنة** قوله يعني بشرط ما ياتي الى ان لا يصير شرطاً لها فان كان للطلاق في الشرط المحض يقع بعد معنى قوله في دخولك متى يقع في الدخول **سنة** قوله فلهذا في الشرط لما كان بمعنى الشرط لا بشرطاً محضاً فتعلق **سنة** قوله كذا في حقيقة **سنة** قوله في الشرط لا بعد الدخول **سنة** قوله في اي كونه ان الطلاق في حقيقة الشرط بعد الشرط **سنة** قوله كذا في الشرط لا بعد الدخول **سنة** قوله في اي كونه ان الطلاق في حقيقة الشرط بعد الشرط

صحت اسماء الظروف

فان الاصل فيه ان يستوعب الطلاق جميع الغد سواء كان بذكرها وبخبره وقرى ابو حنيفة بينهما فيملا اذا نوى آخر النهار فان قال انت طالق غدا ولم يقع في اول النهار وان نوى آخر النهار يصح قداية لا قضاء وان قال انت طالق في غدا يقع في اول النهار وان لم ينو وان نوى آخره يصح قداية وقضاء لان ذكر في لا يقتضيه الاستيعاب عندنا ونظيره هذا هو من الدهر في الدهر فان الاول يقتضيه استيعاب العزم والثاني واذا اضيف الى مكان بان يقول انت طالق في مكة يقع حاله لان المكان لا يصح مع مقيده الطلاق اذ الطلاق اذا يقع يقع في الاماكن كما في غدا في الاماكن لان بعض الفعل اي المصدر بان ياتي في حركته فيصير يقع الشرط فكانه قيل ان دخلت مكة فانت طالق فطلق مع الدخول لا بعد الدخول كما في حقيقة الشرط **سنة** قوله انه لو قال انت طالق مع نكاحك يقع الطلاق وان نكحها ولو قال انت طالق ان نكحتك يقع الطلاق بعلا النكاح ولما ذكر ان في للظرفية اورد بنقرة بيبا في باقي اسماء الظروف المضافة وان لم تكن حروف جر فقال ومنها اسماء الظروف فمع للمقارنة **سنة** قوله ما بعد هلم قبلها فاذا قال انت طالق واحداً مع واحداً ومعها واحداً يقع ثنتا سواء كانت موطوعة او لا وقبل للتقديم اي كون ما قبلها مقدماً على ما اضيف اليه **سنة** قوله للتأخير اي كون ما قبلها مؤخراً عما اضيف اليه حكمها في لطلاق ضد حكم قبل اي في كل موضع يقع في لفظ قبل طلاق واحد يقع في لفظ بعد طلاق اذ في كل موضع يقع في لفظ قبل طلاق يقع في لفظ بعد طلاق واحد على ما قال واذا قيدت بالكتاية كانت صفة ما بعدها اذ اريد كل من قبل البعد بالكتاية **سنة** قوله يقول انت طالق واحداً قبلها واحداً او بعداً واحداً تكون القبلية والبعديّة صفة لما بعد هلم في المعنى وان كانت بحسب التركيب المعنى صفة ما قبلها فيقع في الاول طلاقان وفي الثاني طلاق واحد لان مع الاول انت طالق واحد والحق

المراد بالكتاية ما هو مقابل الصريح **سنة** قوله كل من قبل والبعدي اي ان الضمير في قدمت في المتن راجع الى كل منهما ولذا افراد الضمير ولا كان ينبغي ان يقول واذا قيدت **سنة** قوله بان يقول اي لا زجره في غير الموطوعة **سنة** قوله تكون الخ فان القبلية والبعديّة يترقاية ما بعد ثم اعلم ان هذه القاعدة منقولة من جواب في رجل وزيد قبله فان قبله بنوا اضيفت الى الضمير مع انما صفة لما قبلها كذا قال بعض الحشيين ويكون ان يقال ان هذه القاعدة مقيدة بما اذا كان بعد الضمير اسم ظاهر وان لم يكن قبله مضافاً اليه **سنة** قوله فلا ينقض **سنة** قوله طلاق واحد اي بان لان وضع **سنة** قوله في الغير الموطوعة لمر لا تمار شرح نور الانوار عنه من حيث انه صار محملاً للفعل فهو بآية ١٢ منه منه لما عرفت فان رد ١٢ منه

عنه قوله متبداً للطلاق ان كان ظرفية انتهى يقتضي اختصاص الشيء الاول بالشيء الثاني والطلاق لا يقبل هذا المعنى اذ الطلاق اذا يقع الخ محض قوله اي المصدر الخ جواب سوال مقدر وهو ان هذه العبارة غير صحيحة لان الضمير من اقسام الشرع والمعروف من احكام الاسم وبين الاسم واسم مشتقات ظاهرة وحاصل جواب ان عبارة المتن تنطوي بان يقع دون الكسرة المصدر فيحصل المرام **سنة** قوله بصير بمعنى الشرط لانه في معنى الحال وهو قوله شروط **سنة** قوله اي المقارنة او جولة سوال مقدر وهو ان الامم عوض من المضاف اليه هو المكون تقديره العبارة وان كلمة مع المقارنة الماقبل وهو انما يستقيم اذا كان ملحقاً بالجملة التامة على التامّة وهو موجود في كلام العرب **سنة** قوله اي في كل موضع آخر جواب سوال تقديره ظاهر **سنة** قوله لانه في بكتاية ان كان قبل ان مضارع ما يكون على المعاد من هذا المعنى فكيف يكون من الكناية والحال ان بين الممرات والكناية من ان قلت ان الضمير على منين يعني انكلي وبني الجوزي في هذا وان كان من معني المعاد لكن بظلال المعاني انكلي والنظر الى المعنى الجوزي فهو من الكناية + +

جواب سوال

عنه قوله وفي الصور
الاخر بردها بان
قبل الفرق بين
القرار والطلاق
انت طالق واحدة
وبعد واحدة وقوله
على درهم واحدة بعد
واحدة ان يلزم الدية
قلت ان كنهه بعد
صفة لاخرى كما جعلها
في كلامه لمصلحة
ان طلق بواحدة
لم يبق محل للثاني لانها
غير موطوءة بخلاف
القرار لانه اذا كان
عليه بردها واحدا يعني
مغلوب عليه بردها
عنه قوله وغير
يستعمل في قولنا لان
الاسم اخصه في اللز
على الفوات السهم
بغير صفاتها وتضمن
غيره بغيره وهذا
مع التميز لكونها
مستقبلا ويستعمل
للمناسبة لان كل
مشر في غير ما بعده
عنه قوله وهو ظرف
في الحقيقة كما يقال
سوايه اي كان غير
للعنه قوله لما
كان اربا به الجواب
سؤاله وهو ان حصل
سوى على غيره يصح
المقصود بغيره اي

عنه قوله لا يجز
من الشاغل وهو تنزيه
منزلة الشكر كنهه
فقرت في علم الساني
عنه قوله لا يجز
اياء الى ان قيل
لا حاجة لتعلق بالكون
عنه قوله لا بالنازل
وهو تنزيه منزلة الشكر
كنهه فقرت في غير
اصلة قوله لانه اذا
قال على الزن لزوجته
عنه قوله ...
يورت اي حتى يقرب
مرت احسن الزوجين
عنه قوله لا بشرط
اي عدم التعلق

سله قوله فتقان انه لما قال انت طالق وقعت طلاق واحدة ولما مضى بان قبلها واحدة اخرى فحكم بوقوع هذه الواحدة الاخرى لما في البيع الطلاق في
الامني ايقاع في الحال فوكت هذه ايضا فاضاقت مطلقه بطلعتين مما سله قوله فتقع هذه اي الواحدة سله قوله ولا يعلم بانجي هذه ساحتها والادلى
ان يقول انه لا يقع الطلاق بعد الموطوءة فلا مودة لها فليس بموطوءة الطلاق بعد طلاق سله قوله كانت هذه القاعدة فتقع بوجوبه في رجل
قبل زيد غلامه فان قبل منها صفات الى الظاهر مع صفته لما بعده كذا قال بعض المشيخين ويمكن ان يقال ان هذه القاعدة مستقيمة بما اذا لم يكن بعد القبول
اسم ظاهر سوى الصفات المبهمة فلا تعض عنه قوله بالكنية بل بتعديك منها بالاضافة الى الاسم الظاهر سله قوله بان يقول اي الزوجة الغير الموطوءة معه
قوله طلق اي بان يكون وضع المسألة في غير الموطوءة سله قوله فتقع الامني اي في الحال سله قوله ولا يعلم مال الاثنية هذه ساحتها والدولى ان يقول لا يقع
الطلاق بعد لاها غير موطوءة ولا مودة لها فليس بموطوءة الطلاق بعد طلاق سله قوله فتقان معاً لان طلق واحدة بقوله انت طالق واحدة وموجها
بانها بعد الواحدة الاخرى الماضية واليها يقع الطلاق في الحال فتقع هذه ايضا في الامني سله قوله وفي كل من الطلاق اي بغير الموطوءة
والما اذا كانت موطوءة فتقع في الصور
الاربعة اشان لوجود واحدة سواء
اضيفت القبل او البعد الى الظاهر
او العكس كذا في الدر المنثور والسران
كون الشيء ليس بشئ آخر فتقع وجود ذلك
الشيء الاخران بقبليته من الاضافات
فتقع طلاقان سله قوله فيلزم بطلان
فوت الاول كانه قبل على درهم واحد
درهم بحيث في القبول فيلزم درهم واحد
لقل صاحب شفت البرودي قال
صاحب التلويح انه لو قال على درهم
واحد قبل درهم بغير درهمين كما في
الصور الاخر قال بغير خمسة من هذا
يصح عقلا ودليلا فان كان ان يكون
سنة درهم قبل درهم في الحال لانه
الاستقبال سله قوله وفي الصور
الاخرى اي لو قال على درهم قبل درهم
ففيه ديهان كما هو الظاهر ولو قال
بعد درهم فيلزم درهمان لان معناه
بعد درهم قد وجب على كذا القول بعد
درهم فيلزم درهمان لان معناه بعده
درهم قد وجب على والسران الدرهم بعد
الدرهم بغير ديهان على المدة بقاء الحمل
واما الطلاق بعد الطلاق في الصور
السابقة فلا يقع لان الزوجة غير موطوءة
ولا مودة لها في ليست موطوءة بعد
طلاق سله قوله وعند المحضرة
حقيقة كزيد عند عمرو او عمك كسندى
ولان كان المال في بيتك فملاو على
ان يقول السهم وغيره لكان المحضور
فانما طرقت لا مصادم والامر في العبارة
امين سله قوله كان دويبة في جنا
سله قوله على اخصه اي على انفسها
مخوفة في يدي وعنده سله قوله
ولها اي لا تخجل الدين سله قوله
صفة للثمة لان غير ثمة متغلة في
الابا حتى لا يتبعث بالاضافة الى
المعروفة سله قوله ويشمل مستثناء
لكون غير شبا بالافان لا يمكن
منها غير ما قبله معناه سله قوله هو

في الانوار مع قوله فتقان وجواب سوال ١٢٢

سبقتها واحدة اخرى فتقان معاً في الحال معني الثاني انت طالق واحدة التي يستعي
بعد اخرى فتقع هذه في الحال ولا يعلم بانجي واذا لم يقيد كانت صفة لما قبلها او لا لم
يقيد كل من القبل والبعد بالكنية بان يقول انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة
تكون القبليته والبعد يتصفه لما قبلها فيقع في الاول طلاق وفي الثاني طلاق لا يقع في
الاول امت طالق واحدة التي كانت قبل الواحدة الاخرى الاثنية فتقع الاول لا يعلم
حالة الاثنية ومعني الثاني انت طالق واحدة التي كانت بعد الواحدة الاخرى الماضية
فتقان معاً وهذا كله في الطلاق واما في الاقرار فيلزم في قوله على درهم واحد
قبل درهم درهم واحد في الصور الاخرى لانه اذا قال او عند المحضرة فاذا قال
لغيره لك عند الف درهم كان دويبة لان المحضرة تدل على الحفظ دون الموقوف عند يكون
للقرب القرب المتيقن هو ديهان لانه دون الدين كنهه لاحتى لهذا اذا وصل به لفظ الدين
بالقول لك عند الف ديناً يكون بنا وغير يستعمل صفة للثمة ويستعمل مستثله لكن
لا استعمال الاول اصل فيه الثاني مع فهو ايضاً داخل في الظرف تغليباً لقوله له على درهم
غيره لانه لا يقع فيلزمه درهم تامة لانه ج صفة للدهم فيكون المفعول لعل الله هم الذي
لله ان لا يستثنى منه فقي فيلزم درهم تام ولو قال بالنصب كان استثناء فيلزمه
درهم الاول اتفاقاً وهو مقلد اسد سرال وهو مشتمل غير في كونه صفة واستثناء هو في
في الحقيقة لكن كان اعلاه تقديره في الحال على الثمة ولعل بالقاهرة بصدر في صورة
التخفيف ومنها روى الشرط فان اصل فيها لانها لم تستعمل الا لهدا المفعول وغيرها
تستعمل لمعان اخر وهذا اغلب ان تسمى الكل بحرف الشرط وان كان بعضها اسماً وانما دخل
على امه على خطا لوجود وليس بان لا للاحالة فلا تستعمل في الم يمكن على خصص الجواب
في حاله لا يضرب من التناويل لانه محل لوجود لا يستعمل على ما كان في حالة التناويل لانه محل
اذا قال انت طالق فانت طالق لم يطلق حق في احد هاتين هذه الشرط

لا يعلم قطعا الا حيز من قبل الموت في كل حيز ان يطبقها فاذ لم يطق
وشارك في الزوج تطلق وتحرم عن الميراث ان كانت غير مدخول بها بخلاف اذا كانت
مدخولا بها كان امراة الفارثون بعد الدخول وكذا اذا شارك في امراة مطلقا البتة
لانه تحقق الشرط واذا علمت حاجة الكوفة تصلى الموت الشرط على السواء فيجوز بها
ولا يجزى بها اخرى يعني انها مشتركة بين الطرفين الشرط فتستعمل تارة على استعمال كل
المجازاة من جعل الاول سببا والثاني مسببا ومن جزم للضارع بعد دخول الفاعل
جزائها وتارة على استعمال كلما الظرف من غير جزم ودخول فاعيا بعدها وان كان لا يملك
بعد ما كتمت على غط الشرط والجزء الاول شعر واستغفر الله لك ربك بالفتنة
واذا تصيبك خصا فتحمّل ومثاله الثاني شعر واذا تكون كهيئة ادى لها واذا يحاس
الحبس جندب واذا يجوزى بها سقط عنها الوقت كانها حرق الشرط وهو قول الجعفيين
كلها كانت مشتركة بين الشرط والظرف ولا عموم للمفترق فتعين عن ارادة احد العيينين
بطلان الاخر ضرورة وعند الحاجة البصر في الوقت حقيقة فقط وقد تستعمل للشرط
من غير سقوط الوقت عنها على سبيل المجازة مثل متى فانها للوقت لا يسقط عنها ذلك
بما لا يملك يسقط ذلك عن متى مع لزوم المجازاة لها في غير موضع الاستفهام الاول
ان لا يسقط ذلك عن متى مع عدم لزوم المجازاة لها وهو قولها اي ابى يوسف ومحمد
ولكن يدعي عليها انه اذا لم يسقط الوقت عنها يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والجواب
انها لم تستعمل الا في الوقت الذي هو معنى حقيقة لها والشرط انما لزوم قضاها من غير
ارادة كالمبتدأ المتضمن لغير الشرط حتى اذا قال امراة اذا لم تطلق فانت طالق لا يقع
الطلاق عنه مالم يمت احداهما لانه عند بمنزلة حرف الشرط وسقط معنى الوقت
فما كانه قال ان لم تطلق فانت طالق وفيه لا يقع مالم يمت احداهما فلا يقع
كما في مثل متلم اطلقك لانه عند ما لا يسقط عنه معنى الوقت فصلا للمعنى زمانا

عنه اي بين الحقيقة والمجاز ١٢

ولا تاني منها فان الوقت يصح شرط ولا يذهب عليك الا ان ان انت اجمع انما هو باعتبار التقاضي بل اجمع غير جائز مطلقا في الارادة على امر الله
قوله بين الحقيقة اي الوقت ١٢ قوله والمجاز اي الشرط ١٢ قوله تضمن اي باعتبار اعادة الكلام احييه حصول جنون حيلة بمعنى حيلة والمتن انما هو الجمع
بين الحقيقة والمجاز في الارادة لا مطلقا ١٢ قوله كالمبتدأ المتضمن انما مثل الذي ياتي بعد درهم ١٢ قوله وفيه لا يقع قول ان لم تطلق فانت
طالق ١٢ قوله لا يقع الطلاق ١٢ قوله كما فرغ اي من هذا الكلام قال في الدرر والكان في كافرغ لطفاجاة لا للتشبيه كما في كما خرجت رايت
زيدا اي فاجات ساعة خروحي ساعة روية زيد ١٢ امر الانفار
اول لعمري قوله كالمبتدأ المتضمن معنى الشرط انما هو صمد هذا ان المبتدأ اذا وقع موصولا وحال ان ملته حيلة فعلية او ظرف لكن بول بتاويل الفعل
في الخبر فالاصل فيه المبتدائية والخبرية دون الشرط والمجاز فلا يقال ان هذا جمع بين الحقيقة والمجاز

سؤال

عنه قوله بين انما
مشرقة انما هو حاصل
كلمة ان في قوله
على ثلثة اقسام
الاول ان يجعل مدخول
سببا لما قبله والثاني
ان يجعل مدخول وهو ان
يشمل المعنوي مجزوا
والثالث ان يكون مدخولا
في الخبر كذا ككلمة اذا
اذا كان بمعنى ان لم
كما قيل كذا اذا كان
اليه الشار لم يقبلوا
تصديق خصا صفة
نما حصل ان قوله
تصديق ما خذ من
اصحاب صيب صا
كقوله انما يعقوب فانه
اذا دخل كمنه اذا جزم
المازوتق السقاء
السائين لان الياء
يجوز قبله لم كان
حرف الياء حرف
العله سقط عنه
فيكون تصديق
قوله بما انما اي
سواء يستعمل في معنى
الاستفهام نحو متى
زيد او في معنى
كان يستعمل في الشرط
نحو متى لم تطلق فانت
طالق ١٢ قوله
واذا لم يسقط ذلك
وجعل ما بين من المعنى
هذا ان كلمة ان هو
الاصل في الشرط
يلزم من المجازة
معنى زيادة المشابهة
بكله ان من مشابهة
اذا كان المجزوا لا اذا
كلمة متى في غير
موضع الاستفهام
دون كان اذا لان
المجاز او قد لا يذكر
كلمة اذا وقد لا يذكر
ثم كمن ان يقتضي
سقوط معنى الظرفية
وسقط ذلك لا يسقط
فدوم سقوط معنى
الظرفية في كل اذا
فلا واجب دخول الفاء

جواب سوال
معه قوله وانما يحسن
سبني ثم جواب سوال
معه تقديره انما
تقرر من حيث ان
بصر مستعاراً لكثرة
دنى حتى لا يخلل القيام
عن المجلس وادباً
منه الظرفية معه
قوله فلا قرب آه
وجه هذا ان كلمة ان
اصل في الشرطية من
اذا دلت لانه مستقل
في الشرط ودون غيره
تخلات لولا دلت لانه
قد يستعملان الشرط
وقد لا يستعملان فيكون
مقيدين والمحقق
مقدم على المعقولة
جزء معه قوله
ولان سبني انما هو
سؤال وهو انه ينبغي
ان تجعل كلمة اين و
حيث مستعاراً من
كلمة اذا دلت لعموم
المازلة وجه عدم
الناسبتان الاول
في الطلاق هو انظر
فلو كان كحتمين و
حيث مستعاراً من
كلمة اذا دلت يكون الاول
فيه الابهة فلهذا اجنى
لا يجوز الاستعارة بينهما
للمعنى قوله فاعلم
واحد ثم جواب
سؤال معه تقديره
وهذا ان اجبت لولي
مخ من حررت
المعاني ولكم وكيف
ومخ وادباً ليست
من حررت المعاني
فاجبت منها غير
سبح معه قوله
ثم بعد ذلك جواب
سؤال معه تقديره
ان يجتنأ في حررت
المعاني واجب ليس
من حررت المعاني
لان الجمع اس من قبل
الاسم وان قبل الفعل
وكل واحد على ما
قوله مثلاً ان الواو

[illegible]

بما في هذه المسئلة الثالثة كان ادلى واخضره امكنه ان لم يترتب المعقود لان الاصل

فاقع حادث يقتضيه به المرأة في مكان كانت فيه لم الطلاق ببقية العدة وهي تكون اهلها في مكان دون مكان
فعلن آخر هذه الاعتبار لو كان الطلاق شعيها بالاكن خلاصتها في ذلك ان قبل سله قوله فيعمل كنهه ان لا تغد راحل
الشرط وهو ان لا يشترك في الالباهم فصار بمنزلة قوله ان شئت فيقتصر على المجلس فان قلت ان لم يجعل مجازا من اذا
يكون رعاية النظرية ايضا فقلت ان جعل مجازا من ان يقتصر على المجلس وان جعل ليعني اذا اوصى لا يقتصر على المجلس كان
في حق انكساج وهو ان الالباهم معنى عام لا يوجب الاستحالة فتدبر سله قوله وتزحف الخوف لشرائط الطلاق بهذا المجلس يتبع
اول انت طالق حتى شئت اذ اوصفت بهذا لا تفرق على المجلس سله قوله لانها في حيث واين سله قوله فيما اى في
ين سله قوله ولا يناسب ان المانع ان يبينه سله قوله عموم المكان اى الذي في حيث واين سله قوله من مخرج
عدا الخدم وكل مقدر تقريره ان كيف وكم حيث واين ليست من حدود الشرط لعم ذلك في ذلك سله قوله شاهد الخدم

در الانوار مع قمر الاقصد وجواب سوال ۱۲۶ بحث علامه الجمع

لانها لما كانا للمكان والطلاق فلا يختصر بالمكان اصل العمل على معنى ان شئت فقل
 ما لم تشاؤا تتوقف مشية هاء على الجمل حتى اذا اومته لانها لما جلا يعنى ان وان يقتصر
 على الجمل فكذا اها واذا اومته يدل على عموم الزمان وكلية فلا يتوقف المشية في هاء على الجمل
 وانما لم يجمعوا بمعنى اذا اومته لانها اذا خلاصا عن معنى المكان لا قربا ليها هو الالفة على حد
 الشرط ولا يناسب ان يجعل عموم المكان متعللا من عموم الزمان فكل واحد من هاء لم يصيد
 واين مشايعة من معنى الشرط فلذلك ذكرت فيها ثم بعد ذلك ذكر الجمع في حروف المعاني
 باعتبار ان الواو والياء والالف المتكلمة كلها حروف التثنية على معنى الجمعية فتعلم الجمع
 المذكور بعلامة الذكور عندنا يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط ولا يتم اول الاناث
 المنفردات لان تناول الجمع المذكور الاناث انما هو للتغليب والتقليد عند الاختلاط و
 الاناث المنفردات عندنا شافعي لا يتناول الاناث عند الاختلاط الا ان كل واحد من خصوصية
 بعنه هو حقيقها فلو تناول الاناث لانهم الجمع بين الحقيقة والجاز ولزم التكرار في قوله
 المسلمين والمسلمات قلنا انزول الآية في حقهم لتطبيب قلوبهم حيث قلنا ما بالنا لم
 نذكر في القرآن صريحاً واستقلا فلا نزلت الآية في حقهم لاجل هذا (٣) من لم يخاف
 في الجمع المذكور والتغليب باب واسع في القرآن وان ذكر بعلامة التانيث يتناول الاناث
 خاصة لان الرجل لا يكون تبعاً لان في حق تغليب في حق قال السير الكبير
 اذا قال منوفى على بنى وله بنون وبنات ان الاناث يتناول الفرقين لان الجمع المذكور
 يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط ولو قال منوفى على بناتي لا يتناول الذكور من
 اولاده لان الجمع للمؤنث لا يتناول الذكور على مذهب التغليب ولو قال منوفى على بناتي
 لا يثبت الا ان لان الجمع المذكور انما يتناول المؤنث عند الاختلاط تغليبا و لا يفرق
 لعدم التغليب لو ذكر هذه الامثلة على سبيل النشر المربى كان اولى واخصر واما الصريح في ظاهر
 المراد به ظهور ايتنا حقيقة كالارجاء وفيه تنبيه على ان الصريح والكناية يجتمع مع كل

[illegible][illegible]

جواب سوال

عنه قوله من خذته
فقال لا يقال الا لازم
من حيث انه لازم
ان يكون له ما يتصل
منه الى المخرج
بغير عيب حتى يكون
الاتصال من المخرج
الى المخرج والباقي ليس
باللزم فلهذا يجوز ان
يكون وجوبه لازم
لان البيوتتين
من غير وصلة متصلة
لان القول المراد بهما
باللزم لا يمكن بغير
الشيء الذي هو
وذلك يحصل بالاتصال
منه باسطة من المخرج
او دلالة الحال
تتولى فقال لا يشاؤ
الخير في خذته وجرانه
لما كان المراد بالوضع
له يتصل منه الى
المخرج وارجو ان
فانما هو الذي بين ايديكم
والجواب على ما في
الاعراض من على المخرج
ذكر في الموضع
فيما عرفت قوله وهو
جاء جواب سوال
تقديره ان اتصال
في المخرج غير مستقيم
النظر على لانه اذا
عرفت على المخرج في
زوجها

له قوله معلومة المعاني التي قال كل واحد يعلم ان البائن من البيوتتين وهو الانفصال والحرمان من الحرمة وبه الحرج والنتية من الميت بربك والنتية من البتل
بريد وجماعه كذا في الصراح ومن على ما سلكه قوله فيما في تلك المعاني سلكه قوله كذا في اي كناية الطلاق سلكه قوله كمن لا يعلم ان هذا هو
صارت هذه الالفاظ شبيهة بالكنايات الحقيقية سلكه قوله ومن الشبهة في المنع غير شبيهة وتباخر في ان سلكه قوله زال الابهام والزم الطلاق
البائن سلكه قوله بوجه فان موجب الكلام البيوتتين سلكه قوله ولا اى كونه اصل بوجه هذه الالفاظ ومن جعلها كناية عن اى طلاق سلكه قوله كذا في
اي من الطلاق سلكه قوله كما ان يكون مخالفاً من كناية في من الطلاق سلكه قوله كما ان يكون مخالفاً من كناية في من الطلاق سلكه قوله كما ان يكون مخالفاً من كناية في من الطلاق
فان غاية الزم من تقريره ان هذه الالفاظ صارت كنايات من البيوتتين من الزوجين البيوتتين من هذه الالفاظ لانها صارت كنايات من الطلاق بان
يكون معنى هذه الالفاظ كناية عن الطلاق فتسببها باضافة الكنايات الى الطلاق مجازاً وهو مرام المصنف قال سلكه قوله دون الاصول في ان ثبت من تقريره ان
ان هذه الالفاظ كنايات عن طلاق البائن
عن البيوتتين عن المخرج ولم يثبت بان
كنايات عن طلاق البائن
يقولون ان كناية الكنايات الطلاق
باضافة كنايات الى الطلاق مجازاً
فلهذا عرفت قوله سلكه قوله من
اي من علماء البيان سلكه قوله
طرح النجاء في الصراح بخلافه
حاصل شئنا سلكه قوله لان حيث
ذات ان الطلاق النجاء ليس بمقصود
جمله سلكه قوله من انية
الزوج ان المراد البيوتتين من كل
وبه مقتضى قوله يتصل كذا في قوله
وواجب ان يكون هذه الالفاظ كنايات
على طرعيها البيان ايضا لا يجوز
شئنا فانه ليس فيها اتصال من اللزوم
الى اللزوم بل لم يتصل من حيثها الى
شئنا فانه لا يخلو هذه الالفاظ البيوتتين
اباخر من ان يقطع كمن على وجه مخصوص
وفي محل فيه الاستتار كذا في يتصل
سلكه قوله فلا يتصل كذا في قوله
قال عليه السلام لسوءة ثبت زمعة
اعتدى ثم رجا كذا في التفتيح سلكه
قوله اعتد او في النيات
اعتد او بشارة دون سلكه
قوله في اعداد بعض الفراغ
عن عدة سلكه قوله لا
لما لم يلا عددا ولا يجب عدة
الا لموجب فلا بد من اعتبار الطلاق
مقتضى الصريح الامر والعقد فترفع انما
اصل الطلاق فلا حاجة الى اثبات امر
ناظر كالبينة فلا بد ان كان يوقع
بينهما العقد رجعي لا بائناً سلكه قوله
مستند ان ان قلت انما كانت
مدخولاً بين القول ايضا ان اعتدى
..... مستند ان كذا في طرعيها
فلم يثبت الطلاق في طرعيها
لا بطريق لا بخلافه قد استبان
الطريق من باب المناظرة ففي
غير المدخول بها لا يمكن الا استقارة الا
الا على اقتضاء من ثبوت مقتضى ولا طرقت
البيوتتين قوله من قوله كذا في طرعيها
والعلامة فاشترط اتحاد الصيغة في التجوز ممنوع سلكه قوله السبب اي عدة سلكه قوله السبب اي الطلاق فانه سبب لعدة على العظم من شارة
قوله تعالى والمطهرات يبرصن بالفسهين ثمة فرددان ترتيب الحكم على الشئ يدل على طرية الما فلهذا فان قلت ان الطلاق قبل المدخول ليس بسبب وجوب
العدة فكيف يصح انال الشارح من ان الطلاق بسبب عدة فان قلت ان الطلاق في المحل اي في الوطوء والمعتبر في باب الاستقارة نفس سبب
لا بسبب لئلا يخل الاستقارة سلكه قوله وهو جاز ان يدعى من مقتضى تقريره ان استقارة السبب لا تجوز حاصل الدرع ان جاز ان يكون
تخصاً بسبب وبه ان ذلك لان الامتداد سلكه قوله اذا كان السبب انما كادارة السبب من انحراف امر سلكه قوله مختص اي لا يوجد في
غير المطلق الا بطريق التسع والستة ١٣ من الاما

ذكر الاوارد مع قبلة اقتضاها وجواب سوال ١٣٨

وبتوبة وحرمان ونحوها ما معلومة التكا واستعملت فيها ما هو فكيف تسمى كناية فاجاب
بان تسميتها كناية لانها بطريق المجاز لان معنى كل احد معلوم لا يلزم فيه اذ معنى البائن
واضح لا يلزم ان يعلم اي شئ بان من الزوجين او من الغيرة او من المال والجمال فاذا نوى غيرها
بان عن تلك الابهام فكان عاملاً بوجه لذا وقع الطلاق المبائن بها ولو كانت كناية
حقيقة لكانت من قبيل ان يدل كناية بان من يراد به انت طالق فوقع الطلاق والرجعي
واعترض عليه بان الكناية ما كان معناه المراد به مستقراً لاعتدائه اللغو ومعها كذا
فان البائن كان معناه اللغو اذ كان معناه المراد به مستقراً وهو غير ثابت
الزوج فكانت كناية حقيقة ولها قالوا انها كناية على مذهب علماء اللب
دون اهل اصول فان الكناية عندنا ان يدل كلفظ ويراد به معناه الموضوع له كمن حيث
ذاته بل من حيث يتصل منه الى ملزومه كمن طويلى النجاد ويراد به طول
النجاد لا من حيث فاته بل من حيث يتصل منه الى ملزومه الذي هو طول القامة وهناك كذا فان
بائناً محمول على معناه لكن لا يتصل منه الى ملزومه وهو الطلاق بصفة البيوتتين
عند النية وهو ايضا لا يخلو من خذته فقام لا اعتدى ولم يستمرى رجلان كذا
استثناء من قوله حيث كانت بواثن يعني ان الفاظ الكنايات كلها بواثن لانه لا يخلو
الثلاث فاجابها بوجوبه لاجل جود لفظ الطلاق فيها فقد بواثن في قوله لم اعتدى فلهذا
يحتل اعتداد نعمة الله عليها ويحتل اعتداد الحيض للفراغ عن العدة فاذا نوى هذا
يقع الطلاق الرجعي فان كانت مدخولاً بها ثبت الطلاق اقتضاء كانه قال لاعتد
لا في طلقك او طلقك لاعتد او كذا في لاعتد فيقع الطلاق وتجب العدة
ان كانت غير مدخول بها فحرج لا علة عليها اصل فيجب ان يجعل قوله لاعتد مستقراً
قوله كوني طالقاً او طلقك فقد ذكر السبب اريد به السبب هو جاز ان كان السبب
مختصاً بالسبب ولا يعتد اذ في اصله وبالذات مختص بالطلاق

الا على اقتضاء من ثبوت مقتضى ولا طرقت
البيوتتين قوله من قوله كذا في طرعيها
والعلامة فاشترط اتحاد الصيغة في التجوز ممنوع سلكه قوله السبب اي عدة سلكه قوله السبب اي الطلاق فانه سبب لعدة على العظم من شارة
قوله تعالى والمطهرات يبرصن بالفسهين ثمة فرددان ترتيب الحكم على الشئ يدل على طرية الما فلهذا فان قلت ان الطلاق قبل المدخول ليس بسبب وجوب
العدة فكيف يصح انال الشارح من ان الطلاق بسبب عدة فان قلت ان الطلاق في المحل اي في الوطوء والمعتبر في باب الاستقارة نفس سبب
لا بسبب لئلا يخل الاستقارة سلكه قوله وهو جاز ان يدعى من مقتضى تقريره ان استقارة السبب لا تجوز حاصل الدرع ان جاز ان يكون
تخصاً بسبب وبه ان ذلك لان الامتداد سلكه قوله اذا كان السبب انما كادارة السبب من انحراف امر سلكه قوله مختص اي لا يوجد في
غير المطلق الا بطريق التسع والستة ١٣ من الاما

لا يشترط ما شرعت لا لتعرف براءة الزوج وأما في الامة اذا اعتقت فانما شرع عليها العدة
 تشبيها بالطلاق في الموت انما شرعت كالحمل المحاذي لكون في الواقع معلقا ولذا اخرج
 بانه لا شهرة في الحيض واما في قوله استبرأ رجك فانه لا يحتفل ان يكون طلبة براءة الزوج
 الولد والنجاسه زوج آخر فاذا نوى هذا يقع الطلاق الرجعي فلان كانت من جنسها فكانه
 قال كوني طالق فاشترط رجك وان لم تكن من جنسها يكون قوله استبرأ رجك
 مستوعدا من قوله كوني طالق على كل حال مامر في اعتدك واما أنت لحد فانه لا يحتفل ان
 يكون معناها أنت واحدة عند قولك او عندك في الجمال او لئلا يحتفل ان يكون معناها
 أنت طالق طلقه واحدة فاذا نوى هذا يقع الطلاق الرجعي لهذا قال بعضهم انه
 ان قرئ واحدة بالرفع لم تطلق قط لان معناها منفرقة عن قولك طالق فقرأ واحد
 بالنصب يقع الطلاق البتة لان معناها أنت طالق طلقه واحد وان قرئ بالرفع
 لم يحتاج الى النية فان قرئ الرجعية عند نوا يقع عند الشافعي ولكن لا صحت
 لا اعتبار بالاعراب لان العوام لا يميزون عن وجوب الاعراب فكل حال يحتاج الى النية
 اما في الوقف والنصب فظا له يصرح معنى الطلاق والنية واما في الرفع فانه لا يحتفل ان يكون
 معناها أنت ذات طلقه واحدة ثم حذفت المضاف واقيمه المضاف اليه مقامه الاصل
 في الكلام المصور وفي الكناية ضرت قصور لانها تحتاج الى النية او دلالة الحال
 بخلاف المصريح ويظهر هذا التفاوت فيما يدرى بالشبهة وهي الحذف والكلمات فانها لا
 تثبت بالكناية كما اذا قرئ على نفس بلاني جاعمت فلا ترجع عا حراما لا يجزى عليه حملنا و
 كنا اذا قال لا حرامت فلا نية لا يجزى عليه حملنا لفظي فلم يقل نكحتها او زويت بها وكذا اذا
 قال لا حرامت فقال قد كرهت حملنا فلا نية لا يحتفل ان يكون معناها قد قبل ذلك فلم
 كذبت الا في خلافها اذا قل رجلا بالزنا فقال لا حرامت هو كما قلت يحل هذا المصدق
 حلالا لفظي لان كاف التشبيه يوجب العموم في جميع ما وصف به فبطل كونه كناية ثم شرع

سأله قوله ونشأى العدة سألته قوله واما في الامة الخ ونشأى العدة سألته قوله ونشأى العدة
 وكذا اذا مات عنها الزوج تجب عليها العدة فقد وجدت العدة بدون الطلاق فليست تختص به سألته قوله تشبيها بالطلاق
 لا جعل الجواز في المصراع صلاو بالمرحوم سألته قوله ولذا شرعت اي مدة الموت بالاشهر اى اربعة اشهر عشرة ايام سألته قوله لا يخلو
 مسطور على قوله لا اجل الخ سألته قوله هذا اي طلب براءة الرجم للكل زوج آخر سألته قوله كل امر الخ اي من ثبوت الطلاق انتفاء في الرجم سواء ذكر
 السبب واراؤه السبب في غير الرجم سواء على امر غصلا سألته قوله فاذا الوسى هذا اي انت طالق طلقه واحدة سألته قوله منفرقة سألته قوله او منفرقة من
 تركها بغيره واما حال سألته قوله طلقه واحدة الخ وانما جعل موصوف الوادة صريح الطلاق حتى يقع به الرجم ولا يجعل موصوفها بانه متى يقع به البائن
 لانه اقل من مرة سألته قوله ثم خذت
 آخر في العادة مسالمة والدولي ان
 يقول ثم خذت المصافات والمصافات فيه
 واثبت صفة المصافات فيه مقامه او
 يقول كما قال ابن الملك ثم خذت
 ذات واقية المصافات اليه مقامه ثم
 خذت المصافات واقية المصافات مقامه
 سألته قوله ففى الكناية الخ فافهم
 للتفصيل سألته قوله ضرب ضرب
 اي في المقصود من الكلام وجهه
 سألته قوله لا نهاية لان الكناية
 سألته قوله فيما يدرى في المصراع
 درر دور كردن ودرغ كردن وكذا
 قوله ناهيا لا تبت الخ واذكركم
 حتى التفتل شربت للزجر عارية
 عن معنى العرفية فلا تبت مع
 اشبهت نكاح الشارع ففى لا يحتاج
 سألته قوله لا يجب عليه جلازا
 فانه ليس باقرار بالزنا اذ يمكن
 ان يكون المراد بالجماع البياشرة
 الفاحشة سألته قوله نكحتها
 فمضى اللبس بانك المرأة نكحها بغير
 محاشية ان راسله قوله فقال
 اي الاخر سألته قوله هيماى
 الاخر سألته قوله فقال الاخر
 اي اذا لمث سألته قوله بعد هذا
 المصدق اي الاخر ولقد كنت
 بالزنا فقال الثالث صدقت في
 قولك هذا بعد هذا الثالث صدقت
 كما قال بحر العلوم ثم سألته قوله
 بوجوب العموم او دلالة اوله فبان
 كانت التشبيه لو كان بوجوب العموم
 فينبغي ان يثبت العبدية اذ اتا
 لعبدية انت كالمهر مع انه لا يثبت
 في العا كغيره لو قال انت مثل الخ
 لم يثبت لانه كناية في الجمع وكذا في
 الكناية ويمكن ان يتم بانها
 يثبت لان العمل في القول حقيقة
 الاخبار يمكن وهو انك كالمهر في
 وجوب العبادات وغير ذلك

جواب سؤل

سألته قوله كما
 قلت آه بلنا
 كلامهم ان
 قوله كملت
 العفوية اما
 ان يجهل
 المقدرة او
 الى ما قد
 يكون معناه
 على التقدير الاول
 ان المقدرة
 كقولك بركا
 وان كان
 الثاني كان
 معناه انتم
 الذي قد
 مثل تركه
 فاسد اليه
 حتى كان
 فمسلما
 افعل كلف
 ليت بما
 الذي معناه
 بثبوت
 جوابان
 خذ المصافات
 ولعن مالك
 قلت لرج

قوله يصار الى المجاز اي انشاء العتق واما ثانيا فبان التشبيه لا يكون الابن لا يكون زانيا حقيقة بان ما مع امرأة اجماعا حراما حاله ان يحض
 مثلا او لو كان زانيا حقيقة لا يكون هو كما قال بل يكون من انما لا يكون هذا القول صريحا في النسبة الى الزنا ويمكن ان يجاب عنه بان قول
 الغافل هو كما قلت مجاز بزيادة الكاف وهذا في العتق صريح في العتق فان معناه في العتق هو موصوف بصفة ثلثها فلذا لم يحد فتا
 ١٢ - قولنا ما روى اي مولانا عبد الله بن محمد

نور الانوار مع قلم الاقبال وجواب سوال ۱۵۵

نور الانوار مع قمر الاقبال وجواب سوال ۱۵۵

صاحبه من غير ربح الثمن اودى به المشتري الثمن بدين لم يذبح من غير تسليم البضاعة فالبضاعة لازمة على البعوض وذهب الى ان
 بيان الثمن كذا في رد المحتار والعالمي هو التشاؤل كذا في القاموس **مسألة** قوله اي بما هي دلالة النص واقتضاء النص
 بالنسبة لثمة كان ثابتا من كل وجه والمختص انما ثبت به شرعا والحاجة الى اثبات الحكم كان ضروريا فصار ثابتا من وجه
 مرجح على دلالة نصارت مرجحة على الاقتضاء اليه كذا قالوا وبيان المشتبه بغير ثمة عليه مدلول انظم فبطلان ما يطول مدلول انظم
 مدلول انظم نصا والثابت بالاقتضاء اولى من الثابت بالاشارة **مسألة** قوله مثال اي مثال التفاضل بين الدلالة والدلالة
 وروي الترمذي عن اسماء ابنة ابي بكر الصديق ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب يصيبه الدم من الخيفته
 بالماز ثم رشه صلى الله عليه وسلم على وجهه فحك عليه الى كعبه والقرص الذي كان عليه بالماز طرأت الاصابه والاختلاف بين صاحب الما
 ان تقبض اصبعين على الشيء ثم تغزله غزاجيا ودرشيا هي عليه الما ونسكه قوله من المالحات في النيات مانع جهده
 قوله بها اي الما وبغيره من المالحات **مسألة** قوله من الما اي في الما ١٢ اقر الاقرار

[illegible]

جواب سوال

عنه قوله بالجملة
جواب سؤال تقدم
تقدم به وهو انه لما
انفصل الخوف عن
المتخف عارنا قيام
تقسيم الاستدلال في قسم
فانما يظان المحصر
على الاربعة وجوه
الاول اناج فان الخوف
لا يكون
سوقا على الحكم كتابه
التي هي المقصود بالمر
والفرد فان كان
الاول فهم داخل في
لصارة وان كان
الثاني فهو داخل في
الاشارة فان كان
من قبيل الثاني في فهم
المصنف في الاستدلال
لانه لا يحتاج الى
التوضيح والتفصيل
لما لا يحتاج الى التفصيل
واما من في التفتيش
لان كل واحد منهما
شرا لصحة حكم الخوف
فكن انفرق به ان
وهو انظر كما لا يخفى

سواء قول لا عز في آخرة ولا في الدنيا

106

فتمثل نيته فيه بخلاف قوله طلعت نفسك وانت بائن على اختلاف التخريج يعني تخريج
طلعت نفسك في صحة الثلاث على حد وتخريج انت بائن فيها على حد اما تخريج طلعت
نفسك فهو انه امر يدل على المصدر المفعول وهو لفظ فرد يقع على الواحد بحفظ الثلاث
عند النسبية فهو ليس بمقتضى حتى لم يحرم فيه العموم واما تخريج انت بائن فهو ان البنية
نوعان غليظة وخفيفة فاذلوى الغليظة وهو الثلاث فقد ذلوى احد محتلمه فتصح
ولا يكون هذا من العموم في ثلث ولا يتصور مثل هذا في طلعت نفسك لان الطلاق اما
يشتمل على افراد من الواحد الاثنين والثلاثة لا على نوعي الغليظة والخفيفة عرفا
وقيل معنى قوله على اختلاف التخريج ان تخريجنا على حد وتخريج الشائع على حد
فتخريجنا هو ما بينا وتخريج الشائع هو ان كل ذلك مقتضى ويجري فيه العموم مقتضى
نية الثالث ثم لما كانت تسكات الى حنفية منصوصة في الاربع على العبارة والاشارة
واللكنة ولا تنصركا من سواه من العلماء متمسكون بوجوه اخرى ايضا سواء اورد المص
فصلا يبدل لك لتحقيقها وبيان فساد ما فقال **فضل** التنصيص على المثنى باسبه
العلم يدل على التعميم عند البعض من اوجه اول من الوجوه الفاسدة اي الحكم على العلم يدل على
نفى عن غير عند البعض المراد بالعلم هنا هو اللفظ الذي على الذات والصفة سواء كان
علما او اسم جنس فالبعض هو بعض الاشعية والحنابلة وسمى هذا مفهوم الملقب باسم الاصل
فيه ان يفهم من اللفظ اما ان يفهم من صريح اللفظ وهو المنطوق ولا وهو المفهوم والمفهوم
نوعان مفهوم موافق هو ان يفهم من اللفظ حال المسكوت عنه وفي المنطوق مفهوم مخالف
وهو ان يفهم منه حاليه خلتا من المنطوق وهو ان يفهم من اسم العلم سمي المفهوم اللقب ان يفهم من
الشرط والوصف مفهوما الشرط والوصف على شيئا ولكنهم اشترطوا ان لا تظهر اولوية المسكوت
عنه او مساواته للمنطوق ولا يخرج تخرج العادة ولا يكون اسوال او احادثة ولا اكتفاء
او مرجح او ذم ولا يفيد فائدة اخرى في تعيين النفي عمدا لا كقوله الماء من الماء

أي في الإثبات والنفي **٥٢٨** قوله ولا
 فهم أي وان فهم من اسم العدد أي فهم
 العدد وهو نفي الحكم الثابت لعدد معين
 عما زاد عليه وان فهم من الغاية مسمى عموم
 الغاية وهو نفي الحكم عام الغاية وان
 فهم من تقديم باحتمالات خبر كقوله
 المشغول على الفعل أي فهم مضمحل **٥٢٩**
 قوله ولكن أي لا مشبهة أنتم لولا أي في
 مضمحل الخالفة ان لا تقطع الخ فانه لو كان
 المسكوت عنه مساويا لغيره لكان اوله منه
 فكذا

کذا قال علی القدری ۱۲ قمر الانمار

عسقلان

دلائل و ثبوت

آنچه جراب

سوالیہ مقدمہ

تقدیر و ان

البینو ترکی

قسم الى اقسام

عظیم الشان

الحياة منقسم

والله اعلم

فقد الحفنة

فدائفة منها

عمره ۲۱

ادورج گنبد

تعارف و ملاقات

فہم رسول اللہ ﷺ

انما قضاة

• • •

100

100

100

100

100

100

1

1

1

100

1

1

100

1

1

1

تذکرہ الازامع قبلہ الاقمتکم و جواب سوال ۱۵۹
مبحث الوجوب الفاسدۃ

والشرط بين ان الحكم اذا استند الى شئ موصوف بوصف خاص او علق بشئ كما حليله

الشيء عند الشافعي حجة لم يجوز فكاها الامم عند طول الحزن ونكاح الامم الكلتا لثقلها

الحصنة المؤمنة فيها ملكات انكم مرفقناكم المؤمنة اي من لم يستطع منك زيادة

ما... لكات امانك اذ... نكا... امتصاصا اماكم المومنا

مؤمنه کات او غیر اسلله قورطول ای

لا يجوز تركها المؤمن والمؤمنه وممنه وعندنا جاز ترك الرمة التماسي للو

اولى انه الحق الوصف بالشروط في كونه موجبا للحكم عند جودة وغير موجبة

راكبة فكما ان الطلاق يتفعل بالركوب في صورة الشط فكذلك في صورة الموصف للثلاث انه

اللہ قلم ازلا یجز آخر دلیل ہے

والتواهي بمهم الوصف، وهنم الشرط سلقه قوله: الخ لامة لغوات الشرط وهو عدم طول الحجرة سلقه قوله: لا يجوز انما حجرة الخ لغوات الوصف وهو الايمان سلقه قوله: لا يجوز انما حجرة الخ لغوات الوصف وهو الايمان

قوله **وإنه** كان قلت **إن** وفيه **يكتسب** بل هو **ما** من **المعبر** في **ما** قلت **إن** الحال **وصفت** في **الشيء** وليس المراد **بالوصف** هنا **الفت** **الشيء** بل المراد **هـ** **قوله** **عاطل** في **منع الحكم** **الشيء** على **كل** **الشرط** في **منع الحكم** عن **الثبوت** إلى **أن** **يحقق** **الشرط** وليس **عليه** **المنع** **الأساسي** **الأسبوبي**

رکبہ: باب و جود و عدم اعم سے بدیدم اس سے ط علم سے ۱۲ در الامار

عہ قولہ

الخروج اب
سوال مقدّمه

وہو ان اسباب
انہما مقام

المسبب لوزالم

يُخْبِرُكَ عَلَى سَبِيلِ تَهْنِئَةٍ

بقوله نفسه الام لا ير

على هذا الجواب ان
نفسه ان غيب

من اجبروكن

يُجِزُّ النِّقْصُورَ

عن ردة نفسه
فلا حاجة اليه فاجاب

اشد رحمة الله

11

[illegible]

•

10

10

•

10

[illegible]

100

10

معصية الزمخالي

141

نور الانوار مع فقہ الاسلامیہ و جواب سوال

三

نقد
جوا
ذول
حجوا

نقد
جوا
ذول
حجوا

८३

1

جواب سوال
 عنه قوله اي يراه
 المقيد جواب سوال
 ادبوان في المطلق على
 المقيد فيمنع من العلم
 المحل الا في حد ذاته
 في الخارج مع العلم
 في الذهن كما يعلم
 من تعريف الحمل
 وهو اتحاد الشاغل
 في شأن الخارج ولا اتحاد
 بين المطلق والمقيد لان
 المطلق جزء من المقيد
 الجبر من غير لكل

له قوله هو من ثم حاصل هذا الجواب اننا لانسلم ان الوصف ملحق بالشرط فان الوصف لا يمكن ان يكون اتفاقيا اي لا يكون استمراريا بل هو على حسب العادة
 له قوله قد بانكم ان الاتفاق في المرتبة حرام على الزوج اذا دخل بالزوجية سواء كانت في حجر الزوج او لا فان التقيد في الزمان انما هو على حسب العادة له قوله
 من فنيكم المؤمنين من فنيكم ان كانت مؤمنة له قوله ان يكون معنى العلة اي يكون مؤثرا في الحكم له قوله السارق والزناني فان وصف السارق مؤثرا في وجوب
 القتل وكذا وصف الزنا مؤثرا في وجوب الجلاء وانما على ان الحكم المرتب على المشتق يدل على علة المرافضة له قوله ولا اثر لزمانه فيكون الحكم علة اخرى له قوله لا
 دونه وهو الذي لا واسطه لولي بان لا اثر في اشتراط الحكم فليس الوصف لا اشتراط الحكم عامه له قوله بل للتعويض كرتبة له قوله والمقيد هو المتعوض عن كرتبة مؤمنة له
 قوله ثم لا لان المطلق ساكت وبطل المقيد ملحق وبطل المطلق عليه وفيه ان المطلق ليس بساكن ولا يعمل بل هو دال على ثبوت الحكم فيه له قوله في ما يشين المراد
 بالحادثة امر حادث يستلزم انكشاف المقتضى في غير كذا اكل له قوله من اي من قول المصنف وان كانا في حادثة واحدة وكذا في مكان مختلفين له قوله
 قوله في المطلق له قوله وفيه اي نظير اذا ورد المطلق والمقيد في حادثة واحدة له قوله وما جاء في كفاية الخ قال ستراني والذين يظهر من سائرهم في يودون لانهما
 اي الى قولهم بالتوازي في قوله في قوله
 تحرير رتبة من قبل ان يتاوازا في حكم
 بالكتابة في المطلق وفيه ما يعملون في
 فمن لم يجد في المرتبة فيصام شهرين
 من قبل ان يتاوازا في المطلق اي في
 له امر او مرض فالطعام شين كذا في قوله
 ويقتضيه الحكم انما قال السيفي وادى وانما في
 التماس مع الطعام انما يذكر مع الاخرين
 لكن في الاثر في قوله الشاغل ولو لم يكن
 خلال الا طعام لم يتاوازا له قوله
 ما ورد في حادثة ويكون الحكم واحد لا يفرق
 له قوله مدد فيها المقيد كل مدد قال
 ومن قبل ان يتاوازا في رتبة مؤمنة ثم
 بعد كما قال في لم يجد في المرتبة فيصام
 شهرين متتابعين وليس في القرآن
 المجيد منها ومن قبل كما قلنا في سائر
 له قوله وروى فيها المطلق قال الله
 تعالى فكذلك الطعام عشرة مساكين من
 او سدا لظهور الحكم او كونهما او تحرير
 رتبة فمن لم يجد فيصام شهرين
 قوله بهما في كفاية الطعام واليه
 له قوله لان قيد الايمان
 مثلا وكذا اكل قيد كان في اي مقيد
 كان له قوله النبي في نفي
 صواب الحكم ككفاية عند عدم ذلك
 القيد له قوله في المنصوص وهو
 بهما ككفاية الفصل له قوله من اصله
 اے من اصل الشاغل له قوله
 بطريق القياس في المطلق على المقيد
 اذا اقتضاه القياس لو جرد العلة الى رتبة
 ومن بعض اصحاب الخ له قوله
 لا اشتراك في الاشتراك في كفاية
 له قوله لا بها نفس واحد فان لكل
 تحرير في كفاية شرع لزوج من المعاصي
 والشرع له قوله في المطلق عليه
 اي على المقيد لا بطريق القياس اي
 سواء اقتضاه القياس او لا فان
 اهل اللغة يتركون التقيد في موضع
 اكتفاء بذكره في موضع آخر وفيه

انهم ان ارادوا ان اهل اللغة
 يفعلون ذلك كايه او انهم يفعلون ذلك
 ايضا عند وجود الدليل له قوله انكم كما حملتم الا حاصل بالاعتراض انكم هتتم قيد الايمان الواثق في كفاية القتل في كفاية اليقين ولا ريب في ان الطعام
 عشرة مساكين منصوص في كفاية اليقين وهو اسم علم فان المراد من اسم العلم العالم الشامل لاسم الجنس على ما مر من مفهوم القبول معتبر في اسم العلم فيلزم
 ان ينتهي كفاية اليقين بالعموم باقتفاء الطعام عشرة مساكين مع القدرة عليه فيقتضي هذا النفي اے كفاية القتل ايضا ينتهي كفاية القتل بالعموم باقتفاء
 الطعام عشرة مساكين مع القدرة عليه فلا بد من ان يحل القتل على اليقين في حق الطعام عشرة مساكين ويقتضي كفاية القتل ايضا الطعام عشرة مساكين

وشهرته وهو ان الوصف رجات ثلثا اذا كان يكون اتفاقيا لقوله تعالى وربكم
 اللاني في جودكم واسطها ان يكون بمعنى الشرط لقوله تعالى فنيكم المؤمنين
 اعلاها ان يكون بمعنى العلة لقوله السارق والزناني ولا اثر لارتفاع العلة في ارتفاع
 الحكم فمادونه اولى المطلق محمول على المقيد هذا وجه ثالث من الوجوه الفاسدة في
 المطلق هو المتعرض للذات والصفة لا بالانفصال لا بالانفصال لا بالانفصال هو المتعرض للذات مع
 منها فاذا ورد في مسألة شرعية فالمطلق محمول على المقيد اي راد به المقيد ان كانا في حادثة
 عند الشافعي ويعلم منها انها ان كانا في حادثة واحدة فهو محمول على المقيد عندنا بالضرورة لا محالة
 ونظيره لم يذكر في المتن وهو اية كفاية الظهار فانها حادثة واحدة ذكر فيها ثلث
 احكام من التحريم والصيا والاعطاء مقيد لاول الثاني بقوله من قبل ان يتاوازا لم يقيد
 الاطعام به فالتاخير في محله الاطعام على التحريم والصيا ويقيد بقوله من قبل ان يتاوازا ونظيره
 ما ورد في حادثة هو قوله مثل كفاية القتل سائر الكفارات فان كفاية القتل حادثة
 ورد فيها المقيد هو قوله في رتبة مؤمنة وكفاية الظهار واليمين حادثة اخرى
 ورد فيها المطلق وهو قوله في رتبة مؤمنة فالتاخير في رتبة مؤمنة الله يقول ان قيد الايمان
 مراد ههنا ايضا لان قيد الايمان لا يباح وصفه بجري جري الشرط فيوجب النفي
 عند عدمه في المنصوص فانه قال في كفاية القتل في رتبة مؤمنة ان كانت مؤمنة
 ويقوم منه انها ان لم تكن مؤمنة لا يجوز في كفاية القتل بناء على ما مضى من اصله
 ان الشرط والوصف كلاهما يوجب الحكم عند عدمهما واذا ثبت هذا في المنصوص
 وهو عدم شرعي يحل عليه سائر الكفارات بطريق القياس لا شرعا في كفاية
 وهذا معنى قوله وفي نظيره من الكفارات لانها جنس واحد عند بعض اصحاب
 الشافعي يحل عليه بطريق القياس هو معروف ثم اعترض على الشافعي انكم كما حملتم
 الميم على القتل فحق قيل لا يمان فيلزم ان تحلوا القتل على الميم في حق اطعام

انهم ان ارادوا ان اهل اللغة
 يفعلون ذلك كايه او انهم يفعلون ذلك
 ايضا عند وجود الدليل له قوله انكم كما حملتم الا حاصل بالاعتراض انكم هتتم قيد الايمان الواثق في كفاية القتل في كفاية اليقين ولا ريب في ان الطعام
 عشرة مساكين منصوص في كفاية اليقين وهو اسم علم فان المراد من اسم العلم العالم الشامل لاسم الجنس على ما مر من مفهوم القبول معتبر في اسم العلم فيلزم
 ان ينتهي كفاية اليقين بالعموم باقتفاء الطعام عشرة مساكين مع القدرة عليه فيقتضي هذا النفي اے كفاية القتل ايضا ينتهي كفاية القتل بالعموم باقتفاء
 الطعام عشرة مساكين مع القدرة عليه فلا بد من ان يحل القتل على اليقين في حق الطعام عشرة مساكين ويقتضي كفاية القتل ايضا الطعام عشرة مساكين

عشر مساكين وثبتوا فيه الطعام ايها ناجا بانه بقوله وللطعام اليمن لم يثبت
في القتل ان التفاوت ثابت باسم العلم هو لا يجب الا الوجود اذ لفظ عشرة
مساكين واسم علم من اسماء العدة وهو لا يجب الا وجود الحكم عند جوه ولا ينفى
عند نفيه فاذا لم يوجب النفي في الاصل وهو كفارة اليمن فكيف يمدى الى المخرج وهو
كفارة القتل بخلاف الوصف فانه يوجب النفي عند نفيه على ما صله على ما قلنا واما قيد
الطعام باليمن لان طعام الظهار وهو اطعام ستين مسكينا ثابت في القتل رواية
عن الشافعي على ما قيل وعندنا لا يحمل المطلق على المقيّد ان كان في حادثة واحدة
لا مكان العمل به اذ لا تضاد ولا تنافي بينهما فيكون في المظهار المصيا والحرير قبل التماس
الطعام اعم من ان يكون قبل التماس وبعد اذ ان كان في حادثة واحدة لا قبل الحائسين
بالطريق الاول فيحكم في القتل باعتناق رتبة مؤمنة وفي غيره باعتناق رتبة اعم
الا ان يكون في حكم واحد مثل صوم كفارة اليمن في قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة
ايام فان قراءة العامة مطلقة وقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة مقيدة
بالتسابع والقراءتان بمنزلة الايتين في حق المعاملة فيجب ههنا ان يقيد قراءة
العامة ايضا بالتسابع لان الحكم وهو الصوم لا يقبل تصنيفا متباينين فاذا ثبت
تقييد بطل اطلاقه والشافعي انما لم يحل هذا المطلق على المقيّد على انه قد
مستقر له لانه لا يعمل بالقراءة الغير المتواترة مشبهة او احاد افلكا لا يتفق
على قبوله هو قوله لا عرابي جامع امر تمت في نهار رمضان متعلما منهم شهرين
اذ في رواية صم شهرين متتابعين ويجزى برحمتنا انكم اذا اقررتم انه يجب
العمل بالاحتمال في الحادثة الواحدة والحكم الواحد في قوله اذ واعن
كل حر وعبد وقوله اذ واعن كل حر وعبد من المسلمين ينبغي ان يحمل
المطلق على المقيّد اذ الحادثة واحدة وهو صدقة الفطر والحكم واحد هو

له قد غاب منه الا لوجوب الجواب ان الطعام المستبرق كفارة اليمن لم يثبت في كفارة القتل لان التفاوت اي بين كفارة القتل وكفارة
اليمن ثابت باسم العلم وهو لفظ الاطعام او عشرة مساكين وهو لا يوجب الوجود الحكم في المنصوص منه وجوده ولا يثبت الحكم منه انتفاء فلا يلزم
انتفاء كفارة اليمن بالانتفاء اطعام عشرة مساكين فكم يوجب الحكم في الاصل المنصوص وهو كفارة اليمن فكيف يمتد الى النفي الى القهر اي
كفارة القتل فلا يثبت كفارة القتل اطعام عشرة مساكين وهذا كله بناء على ان مفهوم اللقب غير مستبرق عند الشافعي كما هو غير مستبرق عندنا بل هو
من الاقوال المضطربة لانه قد ثبت بملات الوصف فانه يوجب نفي الحكم عند نفيه على ما قلنا في قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعة مقيدة
وهو يوجب وجود الحكم في المنصوص منه وجوده على ما قلنا فلم يبق الا ان يمتد الى الوجود في غير المنصوص بكفارة القتل مع ان القتل واليمن متجانسان
لكن كل منهما بناء على وجوب الكفارة قلنا ان يلزم في اثباته المنقوطة بالقياس وبني القياس على الراي ولا دخل للراي في معرفة الاجرة والعقوبات
كما قال البذاذ في شرح ابن رودي
سلكه قوله واما قيد اي المنصنف مع
سلكه قوله ثابت اي اذا جاز عن الصوم
بالقياس على الظاهر سلكه قوله في
رواية الخافان الشافعي في الاطعام في
كفارة القتل قولين لكن الصواب ان لا يطاع
كذا في رتبة الله في قوله لا يعمل الا
اي اذا وردنا في الحكم فذا بنا على ان
درود هاتين الاسماء يذكر بعد
سلكه قوله بهاي اطلاق المطلق و
تقييد المقيّد المطلق حقيقة في اطلاق
ولا ضرورة في العمل من الحقيقة الا
بالقرينة وفرضت افتناء القرينة كما
قوله واذ كان ذلك اي عدم حمل المطلق
على المقيّد سلكه قوله وفي غيره لا يطاع
واليمن فيه قوله في حكم واحد
وفي حادثة واحدة سلكه قوله في قوله
تعالى اي في كفارة اليمن سلكه قوله
فمن لم يجد اي الرتبة والاطعام عشرة مساكين
كما سلكه قوله مطلقة اي لمن احتاج
سلكه قوله مسلمين متباينين اي المطلق
والتقييد بالتصنيف قبل ايراد المتباينين
المتباينين بما راس قبل ذكر الخامس
وامراده العام فان المتباينين بالاطعام
الوجوديان غير المتباينين سلكه قوله
بطل اطلاقه والا لزم اجتماع المتباينين
فان المقيّد يقتضي ان يكون فيه باقيا
على حال ولا يكون مكمرا وشيئا والمطلق
يحمل على اعم شئ ودين كونه حكما وعم
كونه حكما ثابت فلم يحمل المطلق على
المقيّد لزم اجتماع المتباينين سلكه قوله
في المطلق اي صوم ثلاثة ايام في اليمن
سلكه قوله على المقيّد بقيد التسابع
سلكه قوله مع اذاعه على المطلق على
المقيّد سلكه قوله لا يعمل الا فاذ نقرر
ان القراءة الغير المتواترة ليست من الكتاب
عدم القواتر ولا من السنة لانها رويت
على وجه التواتر دون السنة فليس يصح
سنة ايام في كفارة اليمن مقيدة عنده
بالتسابع ومن المخاصم على الشافعي ان

في قوله لا يعمل الا

في قوله لا يعمل الا

من العوالم ان العوالم جميع حادثة اى اى
اعتت للعلم كاتمة الارض والحوامل
جميع حادثة اى اى اعتت كمل الاعمال
والعلمت الى تعلى العلف وى فدا لى
ش قوله قوله الاطلاق اى اطلاق ال
ش قوله بالسنة الثالثة اى وى
النصين المطلق والمقيد ش قوله الزكاة
فى العوالم الزوى ابو داود من على قال
تسبر واحبه من اى معلوم حديثا طويلا فيه
ليس فى العوالم صدقة وفى الهداية و
ليس فى العوالم والحوامل صدقة خلافا
للكبر والظاهر النصون وانا قوله عليه
السلام ليس فى العوالم والحوامل الزكاة
صدقة انتهى وقال على العارى لى اى
وان لم يرد به اللفظ للمدعى فندردت
الغيباء واجزاء فلا يدرهم علم الملاح
غيره ش قوله غير السائمة فسطح الزكاة
من غير السائمة فلذا قيدنا الاول بالسائمة
لا ان المطلق محمول على المقيد الرواية
الاخرى ش قوله والابر بالنصب
معلوف على اسم كمن والكتب وانجر ش
قوله الاطلاق اى اطلاق الشاهد ش
قوله النص مختلف اى وى والنصين
الذين كلامنا فيها ش قوله ان باكم
فاسق بنبا اى مرفق بنينا اى مفرقا
والصوم اوقرى فبنينا اى مفرقا
الى ان يبين حكم حال ش قوله لا ينج
بين الكلامين ايام الى ان ليس المراد
انقر ان انسلم من اى لفظين كانا
فى ان كانا مفرقين بل المراد القرآن من
الكلامين ش قوله فبنينا التسوية بيننا
ولا صلوة على البسى فلا يكون الزكاة عليه
ايضا ش قوله لا اهل المطلق اى
لا اهل قران بكلمتين فى لفظ ش
قوله لا زكاة الى قال محمد بن كتاب الآثار
انا ابو حنيفة شاليت بن ابي سلمى من
تجاهد من ابن مسعود قال ليس لى
الى التميم زكاة وردى الحسك ان
جاء السلام قال رضى العلم من ش من السلام
مى يستقط من اى لى لى علم ومن
الى شى آخر يكون ملا ش قوله
قوله وبراخر اقول لى المراد وهو انجبر
الاشتمار

145

[illegible]

نور الانوار مع قمر الاقمار وجواب مسائل ۱۶۶ مبحث الوجوه الفاسدة

انما اى يكون حشرنا على سابقه كترت
 انما على الشرط وليس المراد ان يكون جزا
 نحو ما فانه ليس في الشال الذي ادره
 الشارب شرطا نحو طارقه طاله قوله ارجم
 الى ما نزل فيهم وقصه بنا، المدة مرت
 طاله قوله سبحانه الى ما سمي فيه وقصه على
 ادى اصحاب المعاصح انتم الله طالعكم
 على الصلوة الرباعية كترت سبوا وسلم
 انعام ذوالبيدين وقال انصرت الصلوة
 ورسول انصام ثبت فقال صلى الله عليه
 وسلم لم يكن فيكم نقيال تدكان بعض
 كك شهيد الصلوة بعينه فانتم صلى الله
 عليه وسلم طالعته وسيد سبوا الكلام في انشاء
 الصلوة لم يكن في ذلك الوقت حرا فان
 لغت من بدلة السهو وجب من المالكات انما
 بر ما ثبت بدلي فيه شبهة والدلالة على الوجبة
 كلها انظمة في حصة على الله عليه وسلم خلا
 ارجب عليه نكيت - بدلة السهو تلت لان
 ان الله لا يل الحجة كما انظمة في محنة

على الشريعة بل فان اجتهدوا على الشريعة ولم
يلحقوا بها في نقل افعالهم كمنزلة صاحبنا
ثبتت الواجب في حقه فثبت بحجة السهو
ترك الواجب يثبت بنقل هذا الدليل **قوله**
قوله وقيل سوغ الجواب بدلالة الفاعل الجارية
قوله على قوله اي على نقلها كجوابها
قوله لم يكن مستقلا اي لا يكون كلاما
مستقلا بل فاعلا والرسول السابق والحادثة
سابقة **قوله** فقال على الجوابين
ثم ان على لا يجاب الجنب بالنفي السابق و
نعم مناه تصديق ما قبله منبعا كان او شيئا
وقوله ليس بشيء هو فاعل قال في مسلم في
الايضا ياء اوله قال نعم لم يزم كره **قوله**
ان يقول اي في جواب ايسر عليك ان
يجم اذا كان لا عليك ان يجم **قوله**
تقص بسبب اي يتقص في سبب النزول
بغيره وكن ثبوت الحكم في ثبوت بالقبول
ولا المتصل وبعض آخر الاول لان الفاعل
الجارية تعلق بانتماء واما الثاني فلان الجواب
على الرسول فيستقل بطريقه من عند
الرسول لم يحث فلا يبرمه عهده واما

في سبيل العزم ولدوا شتهر منها ان العروة العظمى
 ستضاف الحكم على ان تخفيها ايضا فيهم
 وعقود الشافية يقرن ان الحرف تبين الشا
 ان المطابقة الرابطة بين السور والمجرب ان
 في العزم واكتفى ١١

بأنه لا يملكه ومن سبب وقوعه في اليمين بسبب إيجاب اليمين على كل حال العزم والقدرة على فعله قوله ... ولعل من سبب وقوعه في اليمين بسبب إيجاب اليمين على كل حال العزم والقدرة على فعله قوله ... ولعل من سبب وقوعه في اليمين بسبب إيجاب اليمين على كل حال العزم والقدرة على فعله قوله ...

عبد لا ونحن نقول ان فيه الغاء القيل للزائغ هو قوله اليوم فينبغي ان لا يختصر بسببه بل ايتا نفدي اوحيدة نتخذ في ذلك اليوم مع الداعي ووحدا وصع غير يثبت البتة احتراز عن الغاء الكلام ولكن في اطلاق العام على هذا الصنيع فرع مسامحة فقيل انه مع قطع النظر عما ورد تحتها لم يترك سواها كان للزنا او غيره وكذا الكل سجد اعلم ان يكون للسبب والغيره وكذا الكل الفهم جنس من المالا وغيره وكذا الكل عند اعداء وغيره وقيل انه اريد بالعام ههنا المطلق كما هو راي الشافعي لا المصطلح عليه فتأمل وقيل الكلام المذكور للمدح او الذم لا عموم له ان كان اللفظ عاما وهذا هو الوجه السادس من الوجوه الفاسدة فلا يكون عندهم قوله تعالى لا يبرأ مني نعم وأن الفجار في حميم ما يسد به على حال كل برفاجي بل على من نزل في حقيم فقط والباقي يقاس عليهم او يثبت بنص آخر وعندنا هذا فاسد ان اللفظ دال على العموم فلا ينافيه دلالة على المدح والذم ايضا في يجوز ان يمتد بعوم قوله والذين يكنزون الذهب والفضة الآية على وجوب الزكاة في كل انسان كان اداني قوم مخصوص كنز والذهب والفضة ويكون اطلاق صيغة المذكور على الذين عليهم تغليب كما حرر في التفسير لا محذور وقيل بالجمع المضاف الى الجماعة هذا وجه سابع الوجوه الفاسدة فان عندهم اذا وقعت مقابلة الجمع بالجمع حكمه حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد لا بد لكل فرد من افراد الجمع الاول من كل فرد من افراد الثاني ففي قوله ثم خذ من أموالهم صدقة لا بد في كل مال من السواهم والنقود والعروض لكل احد من الأغنياء ان تجب الصدقة ونحن نقول لا تجب الصدقة في كل رهم ودينار بل اجماع مع انها من افراد الاموال فلا تجب في كل اولعها الصلح على ما ذكر في العصب وعندهنا يقتضيه مقابلة

الاجاد بالاجاد حتى اذا قال لا ملأته اذ اولدنا ولا يفتنا طاعتنا قوله كل واحد منها ولدا طلقا ولا يلزم ان تلد كل امرأة ولدين كما قال زفر الشافعي واطلاق

له قوله ان ليس في الاختصاص بسببه قوله بحث البتة فيصير مدح مراد له ولكن الزنا اعراض على المصنف كقوله نوع مسامحة فان رحم وكذا سجد كذا نفدي وقيل ان قد رتب واشابا لم يمت من القائل العموم في قوله نفدي اي في الجواب في عماد ونحوه اي من الجاحزة التي وردت في اللفظ كجملته قوله من اذ لا يبرأ مني الا في الفاسد في قوله نفدي اي في الجواب في عماد ونحوه اي من الجاحزة التي وردت في اللفظ كجملته قوله من اذ لا يبرأ مني الا في الفاسد في قوله نفدي اي في الجواب في عماد ونحوه اي من الجاحزة التي وردت في اللفظ كجملته

بعض الشافعية قوله لا عموم فان المعبر في المدح او الذم هو المباني في في الطاعة او في الزجر المعينة في في ذكر العام وعدم الاداة العام ونحن نقول ان المباني على هذا الوجه غلط وهو بعيد في كلام الشارح كيف راجع الى غرض لا يفتق الا ان يفتق الوعد والوعيد في حال الاغراق في المباني في قوله ان الفجار في حميم ما يسد به على حال كل برفاجي بل على من نزل في حقيم فقط والباقي يقاس عليهم او يثبت بنص آخر وعندنا هذا فاسد ان اللفظ دال على العموم فلا ينافيه دلالة على المدح والذم ايضا في يجوز ان يمتد بعوم قوله والذين يكنزون الذهب والفضة الآية على وجوب الزكاة في كل انسان كان اداني قوم مخصوص كنز والذهب والفضة ويكون اطلاق صيغة المذكور على الذين عليهم تغليب كما حرر في التفسير لا محذور وقيل بالجمع المضاف الى الجماعة هذا وجه سابع الوجوه الفاسدة فان عندهم اذا وقعت مقابلة الجمع بالجمع حكمه حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد لا بد لكل فرد من افراد الجمع الاول من كل فرد من افراد الثاني ففي قوله ثم خذ من أموالهم صدقة لا بد في كل مال من السواهم والنقود والعروض لكل احد من الأغنياء ان تجب الصدقة ونحن نقول لا تجب الصدقة في كل رهم ودينار بل اجماع مع انها من افراد الاموال فلا تجب في كل اولعها الصلح على ما ذكر في العصب وعندهنا يقتضيه مقابلة

جواب سوال

عنه قوله اي لابد لكل فرد من افراد من ادول ان في ذلك نعم فيجب ان يكون احد من الاغنياء ان يكون لكل شخص كجملته نصيب رجب الزكاة والثاني ان يكون واجب جز من ابناء لا يجوز اراء ائمة في فضل الدليل الذي يورد في بيان نفاذ انواع على الافراد فحين اعد بها في كذا اراء ائمة في ذكوة الافراد كما في الافراد الثاني لا يجب الزكاة في الاولاد دون التسام كاني الافراد

لارض ولصلاة بها فرض لانهم ما
يبدلون الركبتان فاذا رخصت على
المكان التجسس لا تقصد الصلوة على
ظاهرها فانها غير لازمة للموضع وليست
من ضروريات السجدة كذا في الدر المختار
الله قوله فرض اے فی الصلوة
الله قوله ضده ای السجود علی المكان
بجس الله قوله فرض ای التطهیر
من علی النجاسة الله قوله یفوت
الاکل فالاکل ضد الصوم ومفوت
انقضاء حراما ومفسدا الله قوله بل اوجبا
بحسب حروف المعانی ونحوها

عنه قوله من الاحكام الخمسة
ما ثبت عنه قوله كما فعل ذلك
ما صاحب التوضيح فانه ذكر ما في القسم
الثاني من الكتاب في الحكم على
بعض ان الاحكام الخمسة لما كان الشرط
لقول علي لعل والاسباب الشروط
والاحكام فيه الشارح رحمه الله بهذا
التفسير الى ان المراد منها هي الاحكام
المشروعة لا غير هذه قوله وفي حكم
الحكم ان العزيمة بهذا المعنى لا يلزمها
الرخصة وقد يقال ان الحكم اذا تغير
بغيره المتغير عنه عزيمته والتغير اليه
رخصة فالعزيمة بهذا المعنى يلزمها
الرخصة ثم اعلم ان هذه الاحكام المالية
سميت عزيمة كونهن في نهائية
التاكيد والغرم هو التقاعد الكامل
المؤكد

صفت کا شفع بقولہ اصل میں ہے
من الاحکام المشروعة وليس قیلاً
لان کل اصل اے ثابت ابتداءً من
الشارع فهو متعلق بالعوارض
انما احتاج اے انکشف لان الاصل
یطلق علی معان فلا بد من کشف ما
المراد هنا یعنی لیکن ان تفسیر
بقولہ غیر متعلق ان تفسیر
وی الراض التي عبرت فی الشرع
کاسفر المرض وسی بیانها
قوله وی اربعة انواع والرحمة الی

الأخلاق من هذه الأنواع الأربعة فائدة
 وأهمها أن دفع ذل مقدر تقرره أن
 من شأنه أن يدفع ذل المقدر فلهذا
 عليه شبهة وأكملها بما عمن أن يكون
 له ذلك المكونه أن يخرجها على
 ليس بأصل في المقسم فلهذا المقسم
 له والأشهر عندنا أن الباب أيضا
 يجب أن الأصل في الباب الأصل في
 ما فلا ينتقض الآخر بخروج الأمر

عن لبس الخيط ولا بد ان يلبس شيئا يستره العورة ^{٤٤} والحواء تكون في الكفاية هو لا زال الرعاء
لزمان لا يترك كما لم تترك السنة المؤكدة ^{٤٥} والا فالفلسفة لاجية هو ما كان من يعنى
الرسول قرأ او فعلا لا ما ثبت بالعقل وقال ابو يوسف عطف على قوله قلنا وتفرج
على اصل ان الامر يقتضيه ^{٤٦} اهـ ضد على غير ترتيب اللفاظ لاجل هذه القاعدة

قال ابو يوسف ^{عليه السلام} خافنا ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلاته نه غير مقصود بالنجس
وانما المأمور به فعل السجدة على مكان طاهر فاذا اعادها على مكان طاهر جازعنه فلا تستغفر
بالسجدة على مكان نجس يكون فكرها عند ذلك مفسدا للصلاة لانه لم يفوت المأمور ^{عليه السلام}
به حين اعادها وقال الاستاذ عياض النجس بمنزلة الحامل له اي النجس لانه اذا سجد على

النفس اخذ وجهه صفته النجاسة لجل المحاربة فلم توجد لها رقة في بعض اجزاء الصلوة
والتطهير عن حمل النجاسة فرضاً ثم فيصير رطله مفقوداً للفرض كما في الصوم فكساً
ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم والصوم يفوت بالاكل في جزء من
وقته فذلك الكف عن حمل النجاسة فرض في الصلوة وهو يفوت بالسجود

على مكان نجس فتفسد لما فرغ المصنف عن بيان اقسام الكتاب بلوحقها واد
بعد ها بعض فثبت من الكتاب ^{الاحكام} المشروعة اقتداء ^{لفي} الاسلام وكان ينبغي
اذا بين كرها بعد باب القياس في جملة بحث الاحكام لانه ^{الاحكام} كما فعل ذلك هذا التوضيح
فقال **فصل** المشروعة على نوعين ^{يعني} ان الاحكام المشروعة ^{الشرعية} شرعها الله

ثم لبيان نوعين أحدهما الحرة والثاني الرخصة فالحرية وفي اسمها هو أصل منها غير متعلق بالوارثين لم يكن شرعها باعتبار العوارض كالنكاح شرع الإفطار باعتبار المرض يكون حكما أصليا من الله ابتداء عسواء كان متعلقا بالفعل كلما موات أو متعلقا بالترك كما لم يمت في أربعة أنواع لأنها لا تخلو من أن يكفر جاحدها أولا أو كل هو الفرض والثاني لا يخلو ما أن يعاقب

بتركه أولا الاول هو الواجب الثاني لا يخلو اما ان يستحق تاركه المكافاة او لا الاول هو السنة الثاني هو النفل والحمد لله في الفرض باعتبار الترتيب وكن المكروه في الواجب المباح ما ليس بمشروع بالمعنى

فعل راجعاً و ذكر واجبا في الكلام في المكره تنزيهاً فاقول انه داخل في السنة لان ترك المكره تنزيهاً سنة
والمباح الا ان قد دخل مقدر تنزيهه ان يحكم في الارضية باطل لوجود قسم آخر هو المباح وحاصل الدخول ان الباع
يمنع الذي شرعه الله تعالى لعباده كما قدرنا فانما يشارع والمباح ليس كذلك وفيه ان هذا القول لمسبوب الى بعض المعنى
في الحكم الشرعي بناء على صدق التعريف عليه وهو خطاب المستحق بالافعال المكلفين اقتضاهم وتخصيصاً فالأصوب
المتنفل لأن المتنفل من العقيم المذكور هو الذي لا يكفر جاعداً ولا يعاقب بتركه ولا يستحق تاركه الامانة ونهاه عن ذلك على المباح

جواب سوال
عقہ قولہ یعنی
ان الاحکام الشرعیۃ
الإجاب سوال
مقدر تقدیرہ ان
الشرعات یتناول
الاحکام الوضعیۃ
والتکلیفیۃ وکثر
بمردہ سنا بن المراد
الشرعۃ بالنسبۃ الی
اغراض العباد واعد
فاجاب بما حاصل
ان الاول والثانی
بدل من المتعارف
فی الاحکام المتبادر
من التکلیفیۃ

--

جواب سوال

عنه قوله كمنه...
والجواب...
قوله...
مدير...
وقال...
يعلى...
سكان...
فليدرك...
البناء...
لم لا...
لا...
فصل...
ان...
قال...
من...
على...
فليكن...
والله...
الشعور...
بشوا...
اكتشف...
بان...
سؤال...
ظاهر...
ان...
آه...
يجمع...
واحد...
والقريب...
وانما...
عدلة...
عنهم...
اخر...
رواه...
من...
سنة...

جواب سوال

عنه قوله كمنه...
والجواب...
قوله...
مدير...
وقال...
يعلى...
سكان...
فليدرك...
البناء...
لم لا...
لا...
فصل...
ان...
قال...
من...
على...
فليكن...
والله...
الشعور...
بشوا...
اكتشف...
بان...
سؤال...
ظاهر...
ان...
آه...
يجمع...
واحد...
والقريب...
وانما...
عدلة...
عنهم...
اخر...
رواه...
من...
سنة...

جواب سوال

عنه قوله كمنه...
والجواب...
قوله...
مدير...
وقال...
يعلى...
سكان...
فليدرك...
البناء...
لم لا...
لا...
فصل...
ان...
قال...
من...
على...
فليكن...
والله...
الشعور...
بشوا...
اكتشف...
بان...
سؤال...
ظاهر...
ان...
آه...
يجمع...
واحد...
والقريب...
وانما...
عدلة...
عنهم...
اخر...
رواه...
من...
سنة...

جواب سوال

عنه قوله كمنه...
والجواب...
قوله...
مدير...
وقال...
يعلى...
سكان...
فليدرك...
البناء...
لم لا...
لا...
فصل...
ان...
قال...
من...
على...
فليكن...
والله...
الشعور...
بشوا...
اكتشف...
بان...
سؤال...
ظاهر...
ان...
آه...
يجمع...
واحد...
والقريب...
وانما...
عدلة...
عنهم...
اخر...
رواه...
من...
سنة...

الذي قلنا...
لا شبهة...
فيه ولا...
المباحات...
قط...
وتصد...
بلاختصار...
بلا اختيار...
وعلى...
لها...
تفرع...
يفسق...
خبر...
وحكم...
العالم...
فان...
لا يثبت...
بان...
والشبهة...
المسلوكة...

الذي قلنا...
لا شبهة...
فيه ولا...
المباحات...
قط...
وتصد...
بلاختصار...
بلا اختيار...
وعلى...
لها...
تفرع...
يفسق...
خبر...
وحكم...
العالم...
فان...
لا يثبت...
بان...
والشبهة...
المسلوكة...

الذي قلنا...
لا شبهة...
فيه ولا...
المباحات...
قط...
وتصد...
بلاختصار...
بلا اختيار...
وعلى...
لها...
تفرع...
يفسق...
خبر...
وحكم...
العالم...
فان...
لا يثبت...
بان...
والشبهة...
المسلوكة...

الذي قلنا...
لا شبهة...
فيه ولا...
المباحات...
قط...
وتصد...
بلاختصار...
بلا اختيار...
وعلى...
لها...
تفرع...
يفسق...
خبر...
وحكم...
العالم...
فان...
لا يثبت...
بان...
والشبهة...
المسلوكة...

جواب سوال
عنه قوله لم يرد فيها
ان جواب سوال
مقدر تقديره من غير
الشيء الى انواع يكون
بمؤخره المعنى انك
بالشريف وهاهنا بيان
الانواع ابتداء بذكر
التعريف وهو مخالف
والباقي من غير ما جاء
الشارح بما تروى و
حاصله انه ليس
المعنى انك يرد على
الافراد على سبيل الترتيب
بل يكون جميع بين حقيقة
والجواز وهو غير جائز
عند العلماء والتقسيم
ليس باطل فانه ينظر
الى مجرد الاشتراك
اللفظي

له قوله فصل فان الغرض للسافر في الركعتين كانا وليها فنقل ^{٥٤} قوله لو لم يقعد على الركعتين وصلى
اربعة فسد صلاته كذا في التفسير ^{٥٥} قوله واساوى اثم واستحق النار ^{٥٦} قوله لان هذه الخوف من قوله لا يفتي ^{٥٧} قوله ليست اثم فان الصلوة في نفسها عبادة مشروعة
ولا يفتي في الوصف اي شيئا لم يرد على فعله ولا يفتي على تركه ^{٥٨} قوله لا يلزم ان يكون له بقاء الشيء لا يخالف ابتداءه فان قيل نعم ^{٥٩} قوله وجبت صيانة اي من المصالح
لان ماوى صار شرفا في الصلاة ^{٦٠} قوله لا يفتي في الركعتين لان الركعتين ^{٦١} قوله ليست اثم فان الصلوة في نفسها عبادة مشروعة
واجب ^{٦٢} قوله ولو لم يصوم اي بعض الصوم ^{٦٢} قوله تكون في صيانه اي لا يفتي في تركه ^{٦٣} قوله ان اتمام ركعتي النفل واجب بالانفلاق لقوله نعم
واستباح والعمرة فسد من هذا الوجه
الاصح ان الاحرام فلتناجب الا تمام
لصيانة الجزء الاول من اية حلية كانت
ولا فساد يلزم التفريق ان قلت ان
الموتى كالصحيح ويجوز في الهيئة الرجوع
فكذا في الموتى قلت لا بل الموتى لا يفتي
فانه اريد به ما جاء في الحديث ولا يجوز في الصلوة
الرجوع فكذا في الموتى كذا قيل
^{٦٤} قوله بل احتج الله على من فعل
والمرحوم بنكر ما ليس مفردا عليه
^{٦٥} قوله عرفت بان بعض في المعراج
يتم يقال عرفت بانك ^{٦٦} قوله
مقتضى على التذرع والضم ان يقول
ان هذا القياس مع الفارق لان التذرع
الترام وله ولاية الالتزام فاذا التزم
لزم والشرع ليس بالترام بل هو اداء
بعض العبادة ولم يرد الالتزام فيما
يقتضي فلا يلزم الحكم بالانفلاق
فجعل الحكم بيننا الالتزام مخير
ما علم من ثبوت الفرق بل القول ان
الاحتجاج بينهما وجوب الرأية والاحتجاج
مع اعتبار ان كلا منهما رضا فاشترط
قولا وفعل ^{٦٧} قوله من حيث الذكر
اي الذكر اللساني ^{٦٨} قوله بان قال
الحيثان للذكر ^{٦٩} قوله فلان يجب
ان الامام لا يفتي وان من الفعل يتاويل
المصدر مبتدأ وخبره اولى ^{٧٠} قوله
اسهل ان لا ترى ان الشهود شرط
في ابتداء النكاح لان بقاءه وفقدانه
كثير في الشرع ^{٧١} قوله اولى ان
فلا يجب ابتداء الفعل برأية المستتبه
فيجب بقاء الفعل برأية ابتداء الفعل
بالاولى ^{٧٢} قوله ورخصة هي التي
اليسر والسهولة ^{٧٣} قوله ليست
بمشتركة بمعنى الاشتراك المعنوي كونه
اللفظ موضوعا لمعنى واحد افراد كثيرة
^{٧٤} قوله وليس لها ان لان اطلاق
الرخصة على النوعين حقيقة وعلى النوعين
مجاز وهذا الشيء ليس كالحائض لا المجازية
كيفية يكون حقيقة تشمل الانواع الا ان

له قوله فصل فان الغرض للسافر في الركعتين كانا وليها فنقل ^{٥٤} قوله لو لم يقعد على الركعتين وصلى
اربعة فسد صلاته كذا في التفسير ^{٥٥} قوله واساوى اثم واستحق النار ^{٥٦} قوله لان هذه الخوف من قوله لا يفتي ^{٥٧} قوله ليست اثم فان الصلوة في نفسها عبادة مشروعة
ولا يفتي في الوصف اي شيئا لم يرد على فعله ولا يفتي على تركه ^{٥٨} قوله لا يلزم ان يكون له بقاء الشيء لا يخالف ابتداءه فان قيل نعم ^{٥٩} قوله وجبت صيانة اي من المصالح
لان ماوى صار شرفا في الصلاة ^{٦٠} قوله لا يفتي في الركعتين لان الركعتين ^{٦١} قوله ليست اثم فان الصلوة في نفسها عبادة مشروعة
واجب ^{٦٢} قوله ولو لم يصوم اي بعض الصوم ^{٦٢} قوله تكون في صيانه اي لا يفتي في تركه ^{٦٣} قوله ان اتمام ركعتي النفل واجب بالانفلاق لقوله نعم

نور الانوار مع قمر الامم وجواب سوال ١٤٢

بحال الذم والعتاب للزائد على الركعتين للمسا فنفق ^١ اهل العتابة يشاك فعله ولا
يعاقب على تركه ولا يقال انه يخالف ما ذكره الفقهاء انه لو صلى اربعا وقعد على الركعتين ثم
فرضه ساء لان هذه الساعة ليست باعتبار ركعتي النفل بل لتأخير الشكر واخا
النفل بالقرن وقال الشافعي لما شرع النفل على هذا الوصف وجب ان يبقى كذلك يف
انه لا يلزم في حال البقاء كما كان لم يلزم قبل الابتداء فان شرع في النفل لم يلزم اتمامه
ولو افسد لا يلزم قضاؤه سواء كان صوما او صلوة فلما افاضه وجبت صيانه لا لسهولة
ايها الا بالزام الباقي لان الصلوة والصوم عالم بفعله لا اذا كان تاما بكونه شفعاً
او صوم يوم فان ادى بعض الصلوة او الصوم فعليه ان يتبعه ولا يلزم ابطاله هو حرام
لقوله ولا تبطلوا اعمالكم وان افسد يجب ان يقضيه لتكون فيه صيانة ولا يقال ليس فيه
ابطال العمل بل امتناع عنه لا نأقول ان الاجزاء المودعة لما كان له عرضة ان تصير
عبادة بعد التام ولو لم يكن فانه ابطالها وهو كالنذر صار لله تسمية لا فعل اي الشرع
مقتضى على النذر وان النذر صار لله ثم من حيث الذكر كما من حيث الفعل ان
قال الله على ان اصل ركعتين ثم وجب لصيانه ابتداء الفعل اي ثم وجب لصيانه
هذا الذكر ابتداء الفعل بل جاع بيننا وبينكم فاذا وجب تعظيم ذكر اسم الله تعالى ابتداء
الفعل في النذر بطلا تفاق فلا يجب لصيانه ابتداء الفعل بقله اولى بالاهتمام
والذام لان الذام اسهل من الابتداء في ليس الفعل اولى من التسمية في الاهتمام بخصته
عطف على قوله عز وجل ولم يعرفها لانها ليست بشركة معنوية فليس لها حقيقة فتحة
توجد لجميع انواعها على السوية بل قسمها اولا الى انواع ثم عرف كل نوع على حد تقسيمها
باعتبار ما يطلق عليه اسم الرخصة فقال هي اربعة انواع نوعان من الحقيقة لحدها الحق
من الاخر ونوعان من المجاز لحدها اثم من الاخر وتفصيلها في الرخصة الحقيقية هي التي
تبقى عن ميتة معموله فكما كانت العزيمة ثابتة كانت الرخصة ايضا مقابلتها حقيقة

قوله وتقسيمها انما دفعه من غير تقديره ان لما ليس المطلق الرخصة حقيقة تورد في جميع احوالها كيف يصح تقسيمها الى الانواع وحاصل الذم
ان تقسيمها باعتبار ما يطلق عليه لفظ الرخصة وهو ان يفسر الى حقيقة كان او مجازا كما ان يفسر الى حقيقة كان او مجازا كما ان يفسر الى حقيقة كان او مجازا كما ان يفسر الى حقيقة كان او مجازا
باعتبار ما يطلق عليه لفظ العزيمة اي استقر ^٢ قوله نوعان من الحقيقة اي يطلق عليها لفظ الرخصة حقيقة ^٣ قوله ان اتم
اجتمعت واقوسه والاولى من الاخرى صدق لفظ الرخصة على حقيقة ^٤ قوله نوعان من المجاز اي يطلق عليها لفظ الرخصة مجازا لا حقيقة ^٥ قوله
ان من الاخر اتم في المجازية والتجدد من حقيقة الرخصة ١٢ فتم الامتار

ففي القسمين الأولين لما كانت العزيمة موجودة معمولة في الشريعة كانت
 للرخصة في مقابلتها ايضاً حقيقة ثابتة تفرق القسم الأول منها لما كانت العزيمة
 موجودة من جميع الوجوه كانت الرخصة ايضاً حقيقة من جميع الوجوه بخلاف القسم الثاني فان
 العزيمة فيه موجودة من وجه دون وجه فكانت الرخصة تلحق ايضاً وفي القسمين الآخرين
 لما فانت العزيمة من البين لم تكن موجودة كانت الرخصة في مقابلتها مجازاً بمعنى ان
 اطلاق الرخصة عليها مجازاً ذهني صارت بمنزلة العزيمة قائمة مقامها ثم فالقسم الأول
 منها لما فانت العزيمة من تمام العالم ولم تكن موجودة في شيء من المواد كانت الرخصة
 اتم المجاز لا شبهة من الحقيقة اصل بخلاف القسم الثالث فانه لما وجد العزيمة في بعض
 المواد كانت الرخصة ناقصة في مجازيتها اما الحق فوعي الحقيقة مما استبيح في عموم معلومة
 المباح في سقوط المواخذة لانه يصير مباحاً في جميع قوام الحرام وفي حكمه حينئذ هو الحرمة
 قلما كان الحرام والحرمه كراهياً موجودين فالاحتياط والعزيمة في الكف عنه مع ذلك
 يخصص في مباشرة الطرف المقابل فكان هو الحق باطلاق اسم الرخصة عليه من الوجوه الباقية
 كالكره على اجراء كلمة الكفر اي كترخص من اكره على اجراء كلمة الكفر بل يخاف على نفسه
 او على عضو من اعضائه لا يبادرته فانه رخصه اجراءه عليه الشايش طار يكون
 قلبه مطمئناً بالايان مع ان الحرام للشرك وهو حرث العالم والنصوص الدالة عليه
 والحرمة كراهياً موجودان بل لا يصح ذلك ينحصر لان حقه في نفس ينفوت عند
 الانتاع صورة ومعنى اما صورة فتعريب البنية والحرمة فيزوق الروح في الانعام
 عليها لا يفوت حق الله نعم معناه لان التصديق باق وافطار في رمضان اي اذ اكله الصائم
 فيه الجاء على افطاره في رمضان يباح له الافطار مع ان الحرام وهو شهوة وضارة
 كلاهما موجودان لكن حق يفوت راساً وحق الله ثم باق بالخلف واتلافه ملك الغير اي
 اذ اكره على اتلاف مال الغير رخصه ذلك مع ان الحرام كراهياً موجوداً لكن حق يفوت

له قوله منها اي من القسمين الاولين قوله موجودة انما فان السبب المحرم وكذا ما ذكرنا قوله قوله موجودة من وجه انما فان السبب المحرم موجود وكله ليس
 بوجوده قوله في مقابلتها اي في مقابلة العزيمة قوله عليه اي من القسمين الآخرين قوله قوله اي الرخصة قوله منها اي من القسمين الآخرين
 قوله قوله في بعض المواد في غير محل الرخصة قوله اي قول الحق
 لما كان يرد على قول المصنف فاستبيح
 مع قيام الحرام وقيام حكران فيه جرحاً
 بين القسمين وهما الاباح والحرمة قال
 الشارح اي قول الحق انما يؤول الى ان
 ان لا يواخذ به لانه يصير مباحاً قوله
 في سقوط المواخذة اي بعد بعض
 ورحمة تعالى قوله لانه يصير
 مباحاً انما فان مع المواخذة لا يستلزم
 الاباح الا ترى ان من اعترف بالذبح
 وعفا عنه لم يله ولا يواخذ به لا يصبر
 سباً حاشا قوله الحرام الى السبب
 الحرام للفعل قوله قوله المقابل الى
 العزيمة قوله قوله فكان يراى
 في النوع قوله قوله اى كترخص
 انما في ايها والى ان في عبارة الحق سائغة
 وان نفس الكره لا يصلح ان يكون مثلاً
 للرخصة فالمضات محذوف وبما يخص
 قوله قوله من كرهه انما اعلم ان الكراهة
 على القسمين مع وغيره فالامل بما لكراه
 بما يفوت النفس او العجز كالكره
 بالنقل او بقلع اليد والثاني غيره
 كالكره بالكره او بالكره بالكره
 الاموال والآثار بالكره بجملة كره
 كذا في المنتخب قوله قوله بجملة
 انما متعلق بقوله قوله قوله وهو
 حدوث العالم فانه سبب لا يمان
 وتحم للشرك قوله قوله عليه اي
 على الايمان قوله قوله والحرمة اي
 حرمة اجراء كلمة الكفر قوله قوله عند
 الانتاع اي عن اجراء كلمة الكفر قوله
 قوله البنية في الصراح فيه نهدو
 آفر شرب حتى يقال لان معج البنية
 اى الفطرة قوله قوله في حق في
 الصراح زهرق برأمن جان
 قوله عليه اي على كلمة الكفر قوله
 الصالح اي الصالح المقيم قوله على
 افطاره انما الى ان قول المصنف
 افطاره بالجو مطوف على اجراء قوله

قوله ان هذا انما ليس بقوله بارع الا انظار قوله قوله بغيرت اي بالانتاع من الانظار قوله بالخلف بر العفارة قوله على اتلاف انما الى ان قول العلم
 وانما لا يواخذ به لانه يصير مباحاً قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير قوله قوله لانه يصير مباحاً قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير
 قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير قوله قوله بغيرت اي حرمة اتلاف مال الغير

نور الانوار مع قبله لا قبله جواب سوال ۱۷۴

۱۰۸۰ قولی است که بزرگوار است که در این کتاب
 الحکم در دل المسکالمکرمه تا سال ۱۰۸۰
 قول با مختصر فی التعارض مختصر گرسنه
 شدن ۱۰۸۰ قول تناول ای با الضبط
 اد السرتة اذیر ما کن بقصد با کما کنه
 ۱۰۸۰ قول الحزم و دیگرک الفیر ۱۰۸۰
 قول و الحزم ای حزمه تناول ای الحزم
 قول با الفیر ۱۰۸۰ قول الحکم الاصلی بالذی طرا
 علیه الفیر ۱۰۸۰ قول و لدی القبا الحزمه
 ۱۰۸۰ قول و مات ای با بحزم ۱۰۸۰ قول
 علی احریت ای دیم جازا علی با حزمه
 ۱۰۸۰ قول با استبیح الخ الاستیاضه
 بهما علی کفایت فان حکم الحزم ای
 حزمه تراخی من السبب فلیست
 الاستیاضه حقیقه ۱۰۸۰ قول کان
 احق فینما القسم اخذ شبا بالماضیا
 ۱۰۸۰ قول ای فاما
 ۱۰۸۰ قول ای فاما الی ان فی کل المصنف
 تساما بحرف الضاف ۱۰۸۰ قول ان
 السبب الخ ای السبب هو جوب الصوم
 و هو سبب الحزم و هو سبب الحزمه الاظهار
 فالسبب الحزم هو جوب فی المسافر
 و هو حکم ای حزمه الاظهار فی غیر ملک
 سبب ۱۰۸۰ قول کن حکم ای حکم
 شهود الشهر و هو ای تمام الحکم لا غیره
 فان السبب نفس و هو جوب الصوم
 شهود الشهر و حکم نفس و جوب الصوم
 فذا حکم غیر مترایع من سبب فی المسافر
 فذا هو حکم المسافر فی رمضان لا غیره
 ان وجوب الاداء مترایع فی المسافر
 لکن سبب شهود الشهر لیس سبب توجیه
 خطاب فالتصواب ان یقر بان الخطر
 فی فرض للمسافر و السبب ای توجیه الخطاب
 وجود لان خطاب قولهم فمن شهید نسکم
 شهر فلیعلم اعم للیقین و المسافر الا ان حکم
 السبب ای وجوب الاداء مترایع فی
 در رک حده من اعم ان یفقد ولی علی ذل
 تراخی فی وجوب و هو قولهم فمن کان حکم شهید نسکم

عنه قوله من الاشارة
فاجاب البعض عن هذا
الاقتراض ان العبرية
على الالف فقالوا ليس
ان هذا جواب عن مستقيم
الاشارة وان كان ينبغي
الاقتراض صورة فمن
يقع عنه لاني الالف
ليس مغعولا بغير الالف
هذا من قول الشارح
يخرج عن الاشارة
قطعا عنه قوله ان
الالف اشارة الى
جواز قول المصنف
باني يكون قوله محمولا
على القلب فاندفع
الاقتراض الى الاشارة
ووجه اولية هذا
من قول المصنف
بل تاويلي اولي من
سج تاويلي +

1

نور الانوار مع قسمة القسمة وجواب سوال ۱۶۴

ثم اذ كان مراد الشارح بان كان عبارة آية من هذه الارادة ولولمنا ان مراده ذلك فنقول ان كلمة اني اضطر
 اليه موصولة بكيفية تعريض قوله فكما قيل انما فان المعنى الذي ذكره في التعريض يتبادر على اهل نداء على ان كلمة اني
 فاني اعم فليس هذا التعريض انما التعريض ابدال التبيين على الآخر وهذا تخفيف جدا فقال ولا تغفل **قوله** فان لم اهل
 كان له سبيل فكل من فالتحقيق في نفسه وفي التبيين ان الائم بشر طعم الالباب وان لم يعلم الالباب فليس آثم لان
 في التعميد يات قال الله تعالى من كفر باحد من بعد اياته الا من اكره وقلة مطمئن بالايمان ولكن من شرع بالكفر صددا
قوله والشافعي ياتي في رواية عن الشافعي **قوله** بحكمة اى حرمة الكفر والميتة هذا لا اضطر **قوله** ولكن لا يات
 حرما **قوله** فزعم بايع انما اى حاله كونه بايع للذة وشهوة ولا عاوى شديد مقدار ما حجة كذا في المذاهب **قوله**
قوله يكون بالايجاب وان المضطر يعلم شبهة قلبه لا مضطر **قوله** اى قد اجماعا حجة وهو بايع يحصل ستة اركان وبقي

بهذا القدر من الصدقة بالجملة على من طهر
 الدين فقل الدين بمن التملك ممن طهر الدين
 فبذره الصدقة ليست باستطاعة فتحتاج
 الى قول من طهر الدين بقرينة بوجه **مسألة**
 قوله تعالى الرادون فلما تفتت العبد من
 المستحق عليه فانه قد اراد من الشافعي
 ان العقر صدقة والصدقة لا تتم بلاقول
 المستحق عليه فلعل بعد اختيار قبل الصدقة
 لم يقبلها فكان لا اختيار اكمل العسولة
 ايضا **مسألة** قوله ان كل من اؤكل من عطية
مسألة قوله لا يجر كافر الاخر ولا يجر بالاربع
مسألة قوله يجر الاخطا ولا يجر ورواه
 كذا في المراء **مسألة** قوله اي بائع
 من العقر صدقة فلا بد من قبولها **مسألة**
 قوله اتعاني اي لا مفهوم لهذا القيد اي
 الشرط وقد اقره الشافعي ايضا حيث
 قال البيضاوي بشرطه باعتبار الخالف
 في ذلك الوقت وذلك لان من لم يقبلها قد
 تغايرت السنن على جملة نصيب في حال
 الامن **مسألة** قوله في غير ابي ذر المكره
 والمضطر **مسألة** قوله مقول تعالى ما ذيل
 المقول لم تنزل **مسألة** قوله لا حرم عليكم ان
 فان قلت ان كلمة ما عاتة فيدخل فيه
 جميع ما بين من الحرامات ومنها اجراء
 كلمة الكفر ثم استثنى منه حالة الاضطرار
 والمكره ايضا مضطر فزعم ان يسطر حرم
 اجراء كلمة الكفر حالة الاكراه ثم حكى
 ان حرمته باقية حال الاكراه قلت ان
 كلمة اشارة عن الماكولات لا منطلق
 الحرامات بقية ان الآية ماردة في
 الماكولات فلا يراد **مسألة** قوله استثناء
 من قوله لا حرم عليكم الا بهنا قوله
 الشارح لانه لا يبعد ان يكون الاستثنى منه
 ما حرم عليكم فان الاستثناء لا يكون فاما
 عن حكم التحصيل لا من حكم التحريم وهذا
 لا يناسب الكلام الاكبر فان المقصود
 بيان الاحكام لا لاخبار عن حكم التحصيل
 فان قلت ان في عبارة الشارح مسامحة
 وطرده اي استثنى من هذا نص المفعول
 محرم فان التعبير وقد فصل حكم ما حرم
 عليكم الا ان لا يجوز قوله لا حرم عليكم قلت لا
 يكون حرم موصولة وخبر اليه يكون راجعا الى كل ما
 ما مضى ولم يصدريه تعين وخبر اليه عائد الى
 اس المقصود والمكره **مسألة** قوله لم يجر الاخطا
 الا بانه نظرية فيمنعها باجل **مسألة** قوله لا
 فعليهم غضب من الله ولم يذم عليهم **مسألة** قوله
 بافلوا ففتح المضط من انجر واليمنة كان
 قيام المحنة وعلى ان الكسبي هو الماخذة
 الروح ١٣ **تم الاثمار**

جواب سوال
عنه قوله بئانا
الاکراه علی کلمۃ الکفر
جواب سوال
تغذیرہ و ہر انہ بنی
ان یکون اجراء کلمۃ الکفر
ایضا عاقبتہ کلمۃ
الامن کہ ذیل مطمئن
بالایان : ۛ ۛ ۛ

نور الانوار مع قتل الاثم لجواب سوال ١٤٤ بحث استنباط الاحكام المشروعة

لان من ابتلى بهذه الخصة تصير عليه عاية قد الحجة وفائدة الخرافات نظيرها اذا
جاء على ما في شرع خراج حال الاضطرار فعدت لها حجة عندنا لا وسقوط غسل الجنابة
في معة المسح فان استتار القدم بالخف يمنع سريته الحث اليه قد كان طاهرا وما حل
توق الخف فقد زال بالمسح فلا يشرع الغسل في هذه المدة وان بقي في حق غير اللابس
وهذا على راية الاصوليين واما صاحب الجهادية فقد قال ان نزع الخف في المدة غسل
لرجل يكون ما جازا ولما دفع عن بيان الاحكام المشروعة ذكر بعض اربابنا اسبابا بهذا
التقريب اقتل بفخر الاسلام وكان اوليات يذكرها بعد لقياس في بحث اسباب
والعلل كما فعله صاحب التوضيح فقال **فصل** الامور التي يفساها من كون
الامر موقتا او مطلقا موقعا ومضيقا كون النوى عن الامور الشرعية والحسنة
او قبيحا لعينه او لغيره ولخوذاً لك لطلب الاحكام المشروعة المراد بالاحكام المحكوم
بها من العبادات غير هال انفس الاحكام بالطلب ثم من ان يكون لفعل ولكل ذلك
اسباب تضاف اليها اي علة فرعية تنسب الاحكام اليها من حيث الظاهر وان كان
المؤثر الحقيقي في الاشياء كلها هو الله ثم من حيث العالم والوقت ملك المال ايامهم
ومضاهن والراسل الذي يمونه ويملك عليه البيت والارض النامية بالخارج تحقيقا
او تفديرا والصلوة وتعلق البقاء المقدور بالتعاطي هذه كلها اسباب ثم شرع بعد
في بيان المستبطل على طريق الالف والنثر لم تب فقال لا يمكن هذا مسببات العلم
فان الايمان بالصانع لا يجب لحدوث العالم اذ لو لم يكن حاد ثلما احقنا الى
الصانع كما قال اعرابي البعرة تدل على بعبير وانما لا قد اصر على المسير فسماع ذات
ابراج وارضات فيج كلف لاندل على اللطيف الخبير والصلوة هذه متعلقة بالوقت
فان الوقت سبب وجوب الصلوة بالاجاب الله تعالى في هذا الوقت والايام
غيب عا فاقيم الوقت مقامه والزكاة هذا انما نظر المالك المالك للمال لناحي

له قول الخلفان اي بينا ومن ان يوسن والشافعي رحمه الله تعالى قوله بمنزلة لبقار امرته **قوله** لا اختار امرته **قوله** الرجل المراد بالرجل من الجنب
وهو الرجل الذي ليس من رجل وسن رجل شرعا **قوله** في مدة المسح ويوم ولية العقيم وثلاثة ايام بياضها المسافر **قوله** بيننا اي بالامتنان والشرع
فصار القدم مع هذا الشرع كالجنين والعتق فلا يكون غسله مشروعا لان سبب الغسل سريته **قوله** وقد كان الخافق اي راجع الى ان الرجل
قد كان قبل الحدث طاهرا فانه ليس الخف على طهارة كاملة وقت الحدث **قوله** فلا يشرع الغسل الا في غير غسل المتخفف الرجل بدون نزع الخف بل في الرجل
في الخوض مثلا يكون آتيا لا فعله ليس بمشروع لان فان قلت كيف يكون غسل الرجل آتيا وقد مر في البداية ان من راي مسح الخف ثم لم يمسح الخفا بالعزيمة كان
ما جازا قلت ان مراد صاحب البداية هو
العزيمة اي غسل الرجل اولا باسقاط
سبب الرخصة اي نزع الخف ورجوع الخافق
حكم لمسح واما الحديث سار بالرجل
فصار الغسل مشروعا ومن هنا تنبأ ان
لداية البداية ليست مخالفة لرواية
الاصوليين في نزع الشارع لمخالفة فيها
كما يعين من قوله الا في غير غسل روية
الاصوليين واما صاحب البداية ثم بعد
من الصواب **قوله** يكون ما جازا
الفصل اثنان والعبادة الشاذة كمنزلة
سنة قوله ان يذكر اي الاسباب
قوله واطلقا من الوقت **قوله** في ذلك
وذكر ذلك كما قد تفصيل في ذلك ذكر
سنة قوله لا نفس الاحكام لان الطلب
لا يتحقق بنفس الحكم بل بالحكم **قوله**
قوله وبالطلب انما يستلزم على الاحكام
سنة قوله من ان يكون فعل كمال الامر
او كلف كمال النسي **قوله** ولها ان
اي الاحكام الشرعية اسباب تغاير
سنة الاحكام ليس اذها الاضافة آية
السببية **قوله** اي كل ايام الاسباب
ان المراد بالسبب في المتن العلة لا السبب
المعينة **قوله** من حيث اطار
اي من حيث ترتب الاحكام عليها اطارا
سنة قوله يجوز اي يقوم المكلف
بكتائفة وتبين مؤنة ومقدارها
والكسوة والسكنى يقال ما يبرئنا من
بكتائفة في الصراح من مؤنة وما شئت
سنة قوله في طهارة انما قال هذا لان الولاية
شرط المؤنة **قوله** بالتمام متعلق
بالناحية **قوله** البتة اي بتمامها
سنة قوله المقدور اي مقدور الله تعالى
وكونه مقدورا مقدورا من القدرة
والرأيه اشار الشارع لتمامها فيقول
لاننا علم الله تعالى **قوله** لا يتناول
اي المباشرة والحال وهذا متعلق بالمتعلق
سنة قوله بالصانع اي بوجوده وتوحيده
سار كفاية **قوله** لا يجب هذا اليه اي
ان هذا العالم ليس بينه وبين الله تعالى
لوجوب الايمان في كل ما لم يكن له بيان بالحق

جواب سوال

عنه قوله اما صاحب
البداية ووجه الترتيب
ان المراد بالاصوليين
فيما اذا دام المكلف
مستغفرا واما ما ذكرنا
البداية فيما اذا نزع
خفيه اذ اصابه ما كان
غاية عنه **قوله**
المراد بالاحكام جواب
سوال مقدرة
ان هذه الاحكام يجب
الحكم والحكم من المكلف
المكلف كالمعصية مثلا
والامر من غير المكلف
دون الطلب منه
قوله اي مثل شرب الخمر
جواب سوال حقه
تقديمه وهو انما
الاطلاق مع الممثل
لان الممثل قد يدرك
باسم السبب قد جازي
لغالب النكس كما ترى
للحج **قوله** من
حيث الخارج جواب
سوال مقدرة
ظاهر

كذلك اي لوجوب الايمان **قوله** لا يحدث الا ان كان حدث العالم بل على معنى المؤمن باذلولم يكن **قوله** لا يملك اي الصانع اي الصانع الموجود الموصوف
بصفات كمال كالمثل والقدرة والاطاعة وغيره **قوله** كمال اعوان الاطلا باري شيان قال لا عواني وادبهم والبركة يشتركون في كونهما والافعال في كونهما
لذلك شاربين وذكره كمال الاعراض **قوله** سبب الاصل ان القوة لعل صفة الاصل غير ذلك **قوله** لا يجب الله تعالى اي بامره كمال انما الله تعالى
تصل الى العبادات وقت فلا بد لهم من شكرهم بالصلوة الحسن فلو استوجب العبد لليل والنهار بالشكر لا يخلو من العالم فيعين الله تعالى له اوقاتا يمدد اليه وسبب انهار
او طهارة فان هذه اوقات تمدد انهم يعمل في وسط النهار واصلاتين وفي وسط الليل صلوة لان اعمار الليلة والليل للزوم وانه اجرة وليس من الله تعالى
وكمرة اسرار الاحكام الالهية تمام **قوله** فان المال انما يملك المال الى آخره **قوله** فان المال انما يملك المال الى آخره

الاستثمار

[illegible]

عنه قوله العقرات
 اعلم من احد وجواب
 صوال عقد تغذو
 ان جل القتل مثالا
 لا سباب العقرات
 غير مستعمل العقرات
 جمع عقوة وبر بارة
 عن امر هو حق الله
 ومقتضاها فامتنع
 العبد عما حصل
 الجواب ان العقرات
 قد لا يخلو من
 معنى فاس كما قال
 بسني عام وهو ملزم
 كون الشئ جزاء ففصل
 الكلام وهو المراد هنا
 فذكر بعد الواحد وكرر
 عقوة متقدمة على الله
 ثم والقاعدة ان اذا
 ذكر الاصل مقابلا
 لا غير فمراد بالامر
 الاصل

سویں مستندہ شرماء مختص بانجست و لا
عبری دہو الخس کنا فال لعلہ علی علیہ قول
تختل ظاہر کفاۃ الیسی و کفاۃ الظہار و
س و ہ و ہ امعلون علی قولہ ما نسبت ا

الحول الذي هو الله على قدر الحاجة سبب وجوبها والصوم هذا متعلق بما فيه من نعم
فان وجوب الصوم بسبب شهر رمضان يدل على ضافته اليه تكثر بكثره لكن الله تعالى اخر
الليالي عن محليمة الصوم فعاين له النهار وصدة الفطر هذا انا ظن الى ان السبب في وجوب الصوم
ويلى عليه فانه سبب لوجوب هذه الصدقة والاصل في ذلك هو ان الله تعالى يرضى عن عبده
ثم اولاده الصغار وعبيده فانه يرضى عنهم فيلزم عليهم خلاف الزوجة والاولاد الكبار فانه لا
عليهم والحج هذا انا ظن الى البيت فانه سبب وجوب الحج وهذا لم ينكر في العمران المبيد
والوقت شرطه وظرفه والعشر هذا انا ظن الى الارض النامية بل خارج تحقيقا فانه اذا
حدث الخارج من الارض تحقيقا يجب لعشر سقط اذا اصطفت الزعارة وينكر في
بتكر النماء والخارج من الارض فانه سبب لوجوب الزكاة والارض النامية بل خارج تقدير
بالتمكين من الزراعة سبب للخارج سواء زرعها او عطلها وهو لا ينبغي الكفار والمؤمنين
في الدنيا والطهارة هذا انا ظن الى الصلوة فان شرعية الصلوة سبب وجوب الطهارة
الحقيقية والحكمة والصغرى والكبرى كما ان الوقت سبب لها والمعاملات هذا
ناظر الى تعلق البقاء المقدور فانه لما حكم الله تعالى ببقاء العالم الى يوم القيمة
ومعلوم انه لا ينفى ما لم يكن بينهم معاملة بينهما بها معا شهم من البيع والايجاب
ونكاح يكون مبقيا لهذا الجنب بالتوالتعلم ان تعلق البقاء المقدور بالتعاطي
سبب المعاملات وشرعيتها وهذا المختصر لا نساخ ولا فسخ فانه لا ينفى
القيمة بدون معاملة ونكاح لان خلقهم كذلك ان تعلق بافعالهم امر في حق
اللف والنشر المرتب بين اسباب العبادات والمعاملات ومسبباتها وبقيت العقوبات
وشبهها فيها بقوله واسباب العقوبات والحج والكفارات ما نسبت اليه في حق
وزنا وسرقة وامر اثنى عشر الحظر ولا باحة فالعقوبات اعم من الحج دلالة يشهد
القصاص ايضا والكفارة نوع اخر فسبب القصاص هو القتل لعن سبب الزنا هو الزنا

[illegible]

[illegible]

فانما سترنا يكون سعادت بحيث لا يتوهم لها فخر
على الكذب ومن قالوا بصحة ما قالوا صاحب
حلفت قوله لا يحق منكم ان تاشيخ معرفت
عنا اني توجب هذا القول فقلنا ولم يشرط
انما ياراه من هؤلاء جهالة ليس يشرط في التواتر
تعيين العدد فانما ذكر المتعبرون بالعدد
للمعين ليس بشبهة فضلا عن ان يكون
للمعنى الملازمة ان عدم احصاء عدد الرواة
شرط في التواتر كما هو منزهة لبعض
انها سمعت قياشا على غسل الامام من دونه
كل سبع مرات كما ورد في الحديث **قل**
قل قوله قيل لربون القول ان ابا الفتح جبك
قلنا ومن انكسر من المؤمنين كان بالمؤمنين
في ذلك الزمان الرعين **قل** قوله قيل يكون
قولهم واما خاروى قوله سبعين فلا يفتا
في ذلك لربك كعدوه والناقل عشرة لان
عشرة احدى عشرة قولهم لعلهم من
شركهم ما ركبوا ما يتبع **قل** قوله قيل
الاحاديث عدم توهم جنس الرواة على الكذب ثم
المراد ان لا يشرط عند مجيبه خلافا لبعض من
منه شبهه ومنه من التواتر **قل** قوله يسترى
يسا في هذا المذهب عدم توهم جنس الرواة
على الكذب والظاهر استواء ان نقص الكثرة
من العدد الذي اعلنت العادة قاطبة على
كله ليس للاذعان ان التواتر لا ينافي حكومة
باب الاول وقيل انه يشرط ان يكون
تواتر التواتر لا لاشهاد البعض المسموع
مع الاثبت بالحق العرف فانما لا يفتن اهل
العلم على مسلكه حقيق لم يمس لنا ايقين بل
ظاهرهم بالبرهان **قل** قوله بقوله اى
قل قوله كذلك اى في هذا المذهب قوله ولم
في الاطلاوة فكلما يشرط في الاطلاوة

لكوني اقل على حالته ترك ان يكون له قول في المسئلة
 فتوا قوله اي بالمرأه الغفلة والماست المبرجة
 من شئ في كثيره ولا خلاف في وجودها بعد حديث
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اصحابه الكبار فكان
 عليهم السلام عيسى عليه السلام يوصيها في قوله لا تشرط
 له احصاء عدد الوعاء **سنة** قوله تعالى انما ملك الله
 امره حيث يشاء مخرج اليفاعت وقدم الله قوله في ما
 بين من كذب على الله فليعتبوا منعتهم من الكفر لان
 وانه انما بين ما كذب على الله من الكفر **سنة** قوله لا يجر
 الوعاء كمنه فكل واحد من الشرائع ليست في شعر
 من شعره **سنة** قوله لم يكن بين الامم الا ما بين الامم
 صاوية وكل هذا خاضه فهو صادق على كل من كثر
سنة قوله ذكر في بعض النسخ من الشرائع مرده
 الحق تعالى في بعضه على قوله اول ما ساقه
 اقل من عدد النواصيح كان طرية او اكثر ونحوها
 ونحوه ووجه الامور كذلك فان كان له ما ساقه
 في مرتبه من المراتب اثنين فهو العزير وان كان في

[illegible]

جواب سوال

المجلس الذي قبله من جبريرة أم فان قلت
ان ثبت الوجوب اذ لا قائل بفضل فإلى

نور الانوار: فقہ الاقمتہ فی جواب سوال

فی القصد نہ ہے قال فی جواب ہذا کہ صمد نہ دنا نہ ہدیہ و خیر سبب ان الہدیم

ان نبولہ صلی اللہ علیہ وسلم خبر پروردگار و جبرئیل علیہ السلام نے مجھے جواز العمل خبر آلا فادوا لعلی وجوب العمل پر تکت اذانہ

[illegible][illegible]

جواب سوال
 کہ قولہ ہا لیس
 الخ جواب سوال
 ان ترک عمل کدیشہ
 الی ہریرۃ رضی اللہ عنہ
 لیس الا سبۃ الجمل
 الی السلف و استحقاق
 بہم ہر کفر ۱۲

نور الانوار مع قمر الاقمار جواب سوال ۱۸۶ بیان شرائط الراوی

[illegible]

صالحی مستقر ۱۲

۴۔ اسی ثابت:

له قوله قيل ان كان من القرن الثاني اي اثناسيوس فاستعمل هو السابق وان كان من تابعه فاستعمل هو السابق وان كان من تابعه فاستعمل هو السابق وان كان من تابعه فاستعمل هو السابق

قوله في كتابه

نور الانوار مع فقه الامامية جواب سوال ١٨٩ بيان اقسام السنة

يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوحى في رسول الله ان كان من القرن الثاني اي اثناسيوس فاستعمل هو السابق وان كان من تابعه فاستعمل هو السابق وان كان من تابعه فاستعمل هو السابق

بدا حديثه على من فراده الفاضل فرض وقلنا ليس الغرض عندنا من هذا الاطلاع على ما في هذا الكتاب من حديثه على من فراده الفاضل فرض وقلنا ليس الغرض عندنا من هذا الاطلاع على ما في هذا الكتاب من حديثه

على الحديث في هذا الكتاب من حديثه على من فراده الفاضل فرض وقلنا ليس الغرض عندنا من هذا الاطلاع على ما في هذا الكتاب من حديثه على من فراده الفاضل فرض وقلنا ليس الغرض عندنا من هذا الاطلاع على ما في هذا الكتاب من حديثه

قوله في كتابه

والله اعلم بالصواب

ای الحذو ولغة الشهادة والبر لا یت

والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

بی عتد شرکت فی الزک بطل من صاحب

خبر البعادر ۱۳ طایفه قزو و خوار و کابل و طایفه

العدد ٥٤٤ وله سيرة المميز في السيرة

وہوں نے اسلام و دونے اعتقلہ و الکامل

الواحد لله نور للشرائط من العلم

الخوفية حرج عظيم ١٨٥

الخبر في الخبر الذي هو سرية تال

اذا اهل بلعام سأل عنه ابراهيم لم يصدقوا

ملک قلیل ہوتے ضرب بیدہ فاکل نہم

من حقوق العباد الزام الحاكم

وہیں وہی کہنا ہے اہل انکار سے

بِزَبْنِ الْمَوْلَى وَالْمَوْلَى بِالْمَوْلَى ۝

بعد العزل وكذا العيا كما اذن اذا انطق

وَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهِ شَيْءٌ وَلَئِنْ كُنْتَ تَتْلُو مِنْ دُونِ الْحَقِّ مَا لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهِ شَيْءٌ وَلَئِنْ كُنْتَ تَتْلُو مِنْ دُونِ الْحَقِّ مَا لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهِ شَيْءٌ وَلَئِنْ كُنْتَ تَتْلُو مِنْ دُونِ الْحَقِّ مَا لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهِ شَيْءٌ

شرائط: ارادی للذکر کذا قبل فاعل

خبر الواحد الفاسق ٥٢٤ قوله المنبر

عن يثرب في المسألة الأولى: لا يظن أن له رأيًا

فصله اوله نفس الخیرای ما عمر من بهتد

11. **What is the purpose of the study?**

نورالانوار مع قہار القماری جواب سوال ۱۹۱

[illegible]

سنة الف وستمائة وثمانين

المذكورة عليه ان كان لا الزام فيه لاصل الخبر الوكالة والمضاربة والرسالة في الهدايا ونحوها

ب. یوسف علیہ السلام اور خدا (پاک) کی دعا اور اللہ تعالیٰ نے اسے عظیم

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

الخبر ميزا صيبا كان او بلفاخر اكان او عبدالمسلما كان او كافا اعدلا كان او ناسقا

يجي ر من اجرة بالولة والمضاربة التي تصرف فيهِ ويبدأ من انك ساء فليعدجا

11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 10

كان يقبل خبر الهدية من البر والفاجر وان كان فيه الزم من وجهه وزوجه

عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى قبري فقرأ سورة الواقعة لم يضره شيء حتى يبعث الله تعالى من قبري من قرأ سورة الواقعة

[illegible]

ففيه احد شطري الشهادة عندنا في حنفية² مع الوالد او الوالدات³ لا بد ان يكونا من الخ

اثنتين او واحد بعد رعاية لشبه الجانبيين اذ لو كان الزنا المحض يشترط فيه كلاًهما

روئے سے ملا تھا۔ یہی وجہ تھی کہ اس نے اپنے بیٹے کو اس طرح سے پالیا تھا کہ

[illegible]

الوكيل والرسول كعبادة المثلثا، والمسألة التقسيم الرابع، سائر النفس، التي

معدماً لازم والتوفیر تمام کردن حق کے برابر بقال و فرعلیہ حد کذا فی منہجی الادب مسئلہ تولد عند ما یشترا انهم وار

فَوَلِّهِ مَا يَشَاءُ فَإِنْ خِيفَ عَلَىٰ إِيْمَانِهِ فَلْيَسْبِغْهُ مَاءً بَارِدًا وَرَدِّ عَلَيْهِ أَهْلَ بَيْتِهِ لِيَبْلُغَ حُلُمَهُ

کامیاب ہو کر پھر اسرار

سنة قول دهرای الجبر ۲۵ قول کبر الیرسل و کابر المتواتر ۳۵ قول لا یکن الیها فان الاله واجب الوجود مستغن عن غیره و هو یاتی فی المحدث و الفناء
سنة قول یتنہا ہے الصدق و الکذب ۴۵ قول ہذا واجب التوفی ای بالنفس استبداد الطرفين ۵۵ قول کبر العدل الخ فانه من جرج الصدق لا نہ
عندہ و دہ غالب علی سواہ و ہر متنع عن الخطوات ۶۵ قول للشرط ای شرک الہدایۃ من الضبط و العقل و الاسلام و العبادۃ سواہ کان بصیرۃ الادعی
ذکرا و انثی و احوالہ شین ۷۵ قول و لهذا النوع ای خبر العدل المسبق للشرط ۸۵ قول المقصود ہنا فان الاول لیل الیسا و اسطۃ العدل
فیکفی معرفۃ احوال فیہ و الثانی لا ینطبق بہ غرض استنباط الاحکام الذی ہو غرض اصولی و اثبات ایضا ساقط عن غرض اصولی فلذا انحصر المقصود
علی الاربع ۹۵ قول دہرے

فروا لربكم **الله** قولوا شهادتنا
مخافة من ربنا لنعيرم لرفع توهم سفيهاؤ
هذا الكتاب والرسالة من جنس
الاسماع ووجه ان الرد بالاسماع اعلم
من التحقير اكله للاسماء في الـ الشافعية
سواء قرأ الشيخ او التلميذ والاسماع هنا
في الكتاب والرسالة **الله** قوله
على الحديث اى الشيخ **الله** قوله لا
امى لان التلميذ **الله** قوله الحمد
الى الشيخ **الله** قوله قبل المثال
غاية المحققين **الله** قوله هذا
قرأ الشيخ واسرع من نقله فمن
من القراءة على الشيخ ونسي عرضا له
عليه السلام كان يبلغ وقيرا على الصغار
وان يقرأ عليه عليه السلام ثم يقال
ابكر الامر **الله** قوله عن الخلفاء
بيان الاحكام **الله** قوله فلا ضياع
ضمان الادل اى القراء على الشيخ
على نقل عن الى خليفته من الرواية

قرآن کریم اسلام کا نال بوحیثیتہ اور جان
سواؤں علامتہ بقول نے کیلئے اور ان
ارواح العزیزہ کے اقصین الادویہ اللہ
حدیثی و علیہ الکفرین و مالک و سفیانہ
و کچی بن سعید القطان و الفزری و الجابری
و عظیم الحارثی و مزیب الشافعی و کلمہ
الہیہ کے بقول نے الاولہ جابری و دومہ
بقیہ الہیہ بقول قرطبی و اناسم الاولہ
دومہ حدیثی قال بن المبارک ہر ہر
صلیہ النبی و غیرہ مدانی و علیہ العزیزہ
اللاتین بقول خبر کے دوم حدیثی

[illegible]

الحکمت بلفظ و معنی فرموده بود از آن
 ائمه العظام و از دیگر علمای فاضلی
 که پس از آن عهده حکومت بر این
 بلاد را بر عهده داشتند من طلب
 علم و تحقیق را بفرموده بود و از
 آنرا بی نهایت اقبال فرموده بود و
 فراموش شرح نور الانوار

نور ان تقرأ على الحشد
 أو فان قيل قد يشق
 مخالفة بين الرجال و
 التفصيل السابق لان
 ايهود من الرجال ان
 اسلموا للاسراع ما در عن
 واسطه و الحمد ثم سمع
 و قد فهم من التفصيل
 السابق ان الاسراع
 ما در من الحمد و
 انفسه سمع نقول انفسه
 من يسمي جواب عن
 الاخر من فما حلل ان
 الاسراع الم
 بل ان يكون حقيقة مكان
 او كما انما مثال للاسراع
 كما ذكرنا انما امير امير
 الحمد مثال للاسراع
 حقيقة و نقول ان الفعل
 انما كان ما مثال للاسراع
 حقيقة فالواجب على الفعل
 تقدس به على نور ان
 تقرأ على الحمد لان
 الحقيقة يكون مقدما
 على الذي في فعله المشار
 فذا انما جواب عن

نورالانوار مع قمرالقمین و جواب سوال

وهو أربعة أقسام قسم يحيط العلم بهد كخبر الرسول إذا الإحلة القطعية قائمة

على عصمته عن الكتب سائر الذنوب قسم ييط العلم يكذب كدعوى فرعون

الرومية لان الحادث الفاني لا يكون الها بالبدنية فتم يحتملها على السواء كخير الفاسق

فانه من حيث اسلامه يحفل الصديق ومن حيث فسقه يحفل الكذب فهو واجبت قد

وقسم يترجى احداً له على الآخر كخبر العدل المستقيم للشرائط ولين النوع الآخر

المقصود هنا ان في ثلثة طواف السبع ان يسمى الحاشم. المحدث اولاً و طواف الحفظ

بأن يحفظ بعض الأسماء أوله إلى آخره وطاف بالأدعاء بأربعين إلى الخمسة في كل

طوبى لمن كان له من الدنيا حظا يسيرا

مسجد ابن عباس رضي الله عنهما في مكة المكرمة

من جس کے ساتھ ایسا بیعت کیا گیا ہے کہ اس نے اپنے آپ کو اس کے لئے وقف کر دیا ہے

اعمل من كتاب واحد وهو يسمع من يقول له انتم اهل بيت عيسى بن مريم

وهذا الحوطه انه اذا فر بسفه وان استعنا به في صبه املن في عاله لنفسه

الحمد عامل لغيرة اويقر عليك الحمد بنفسه شجا او حفظ وانت لسمعة فيل هذا

احسنه زهكان وطيفه النبي والجواب نه معلوم الافة وفاق نامونا عن كطاء و

النسب فالاحتياط في حقها هو الاول ويكتب اليك لتابع على رسم النبي فيكتب قبل

التسمية من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ثم يسمى ويبنى يبنى كوفيه حدثني

فلا عن فلان أهـ اي الى ان يتصل بالرسول صلعم ويذكر بعد ذلك من الحديث

فهریقول فیہ اذا یبلغ کتابی ہذا وفہمہ فحد ثابہ عنہ فہذا من الغائب

الخطاب من الخاضع في حواز الرواة وكلت الرسالة على هذا الوجه

وقال الثالث السلام عليكم فلا يزالون قاصدين في هذه الحجة، فلان من فلان

یوں بعد مرسوں چے کے مراد خدا ساری ہوتا ہے۔

۱۸۶۵ء میں ہندوستان کے لیے ایک نیا دور شروع ہوا۔

مسئله القائل صاحب مخ الغفار ۱۲

کتاب ان لم یقرن بالاجازۃ فقد تضمن الاجازۃ من کذا فی التقریر و یعلم ان الاجازۃ فی النوعین الاولین لیست شرطاً

ة للفارسي والاسميين بعد القراءة على الشيخ فليس لازم صلوة قوله فيكونان مبین انه اذا كان هذا من الشائبة و
تبر الیه من رداة هذا الحديث مدنا فلان لان النعمت كبحقر بالمشافه ولست هیثم بل لغزل اخرا لان الاحار اعم

ثم قيل انه لا يقول خبركم الا في حق من امان الاختيار والتحديث واحبل يقول كتب الى فلان هذا او ارسل الى فلان بكذا

۲۵

[illegible][illegible][illegible]

على الوجه الذي سمع بلفظ ومعناه والوجه ان ينقله بمعناه اى بلفظ آخر يؤدى
الحديث وهذا صحيح عند العامة لان الصحابة كانوا يقولون قل كذا او قبا من دونها
منه وعند البعض لا يجوز ذلك لانه مخصوص بخلاف مع الكلام فلا يؤتى من غير الزيادة
والنقصان والحق هو التفصيل الذي ذكره المصنف بقوله فان كان كما لا يحتل غير
يجوز نقله بالمعنى من له بصرف وجوه التفتاد لا يشبه معناه عليه بحيث يحتمل
الزيادة والنقصان وان كان ظاهرا يحتل غيره بان يكون على ما يحتل التخصيص حقيقة
يحتل المجاز فلا يجوز نقله بالمعنى لا للفقهاء المجتهدين يوقف على المراد فلا يقع التحمل في
نقله بمعناه مثلا قوله من بدل دينه فاقتلوه كلمة من عامة تخص منها المرأة فان
نقله ناقلا يقول كل من بدل دينه فاقتلوه بنقل المرأة ايضا فتوقع التحمل في الحكم ما كان
من جوامع الكلام بان كان لفظا وجيزا تحت معان ^{للمعنى} كقوله الترمم بالغرم واخراج
بالضمان والجماء جبارا او المشكل او المشترك او الجمل لا يجوز نقله بالمعنى لكل اى
للمجتهد لا لغيره اما في جوامع الكلام فلا بد ان علماء كان مخصوصا به فلا يقدر احد على نقله
واما في المشكل المشترك فلا بد انما ينقله وتولى ^{للمعنى} مخصوص لا يكون جنة على غير واما في الجمل
فلعدم الوقوف على معناه بدون الاستفسار من الجمل ولما فرغ من بيان التفسير
الاربع شرع في بيان طعن يلحق الحديث من جانب الراوى ومن غيره فقال المروى
عنه اذا انكر الرواية فان كان انكارا جاحدا بان يقول كذبت علما وادريت لك
هذا يسقط العمل بالحديث اتفاقا وان كان انكارا متوقفا بان قال اذكر انى رويت
لك هذا الحديث او لا اعرفه ففيه خلاف فثبت الكرخي احمد بن حنبل يسقط العمل به
وعند الشافعي ومالك لا يسقط او على بخلافه بعد الرواية مما هو خلاف بينين
سقط العمل به لانه ان خالفه للوقوف على نسجه او موضوعيته فقد سقط
الاحتجاج به وان خالف لقله للمبالاة به لو غفلته فقد سقطت عدالة مثاله ^{للمعنى} روى

[illegible]

فہر الانوار مع قمر الاقبیاء و جواب سوال ۱۹۵ مجتہد طعن علیہ الحدیث

كتاب صحيح
 قوله لا نخل من نخيل بني في خيبره عن ابي بصير
 النبي انه قال التبايعان باختيار الملم تصيران
 منقحين ايح كذا قال الامام محمد في التوطأ
 قوله لا اقلع الخيام الى الان
 الابلع والام في قول العروة الانتفاع عوض
 عن الضمان اليد المراد بالانتفاع بهمان
 والمستقبل باصل بما له بحد كحديث ولا بما فيه
 من الا نخل المطهرة وفي تصحيح الصادق في
 نه السير مر آخرها تحققت في اصل نخلان
 لغيره عليه من مرادوا باصل باختلف فاختار
 النبي او اخذ فاختار الامران لميل منه
 في قوله في قوله لا نخل من نخيل بني في خيبره
 اذا كان الانتفاع بالاصل بعد الرأية لان
 ترك الاصل باحد حديث ايح حرام كاصل
 بخلاف فيكون انتفاع الراوي عن الاصل به
 حرام واما الانتفاع عن الاصل قبل رؤيته
 فلا يحجب السوء ١٤٧ قوله كمدوي
 ابن مسعود في الترمذي عن ابن فضال
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفاع
 الصلوة برغ يديه حتى يحداه في سبكه فانكس
 ماذا رايته من الركوع ١٤٨ قوله
 فقد صح عن جابر بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله
 في رواية عن عمر بن الخطاب في رواية عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قلت ان رويته فادس بعد
 يكون ساجدا ثم تركه ولم يباكره بما جاء به كذا
 في الحديث في هذه المسألة ان نخل النبي صلى الله
 عليه وسلم مختلف بحسب الاوقات فقد روي
 ابن عمر اقدم روي ابن مسعود ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان لا يرخي يديه الا عند
 انتفاع الصلوة ثم لم يرد شي من ذلك
 كذا في فتح القدير وافعال الصحابة ايح مختلف
 فابن مسعود لا يرخي الا عند الانتفاع كذا في
 جامع الترمذي وكذا صح عن عمر رضي الله
 عنه كمدوي اليه وكذا اصل عن ابي
 بكر رضي الله عنه ما لا يبره واما مالك بن
 حويرث فكانوا عاقلين يمدون عن ابن
 عمر رضي الله عنه في الروايات عن علي بن ابي
 حمزة

و نه كذا في رسائل الامكان واصل الرزق
و راى رجلا يصلي في المسجد الحرام و يرنى يد به عند
القد بران الا تار من ايامين طاهر من النجس
و الرضا على من ايتى النقل بطلان الكهنة ليرجع
ذو طهر على اهل الصلاة ٢١ قوله في
شهر برون كرون كذا في المنتخب ٢٢ قوله
من الله رجلا و رجعة بن اسية فليكن بالارم و فتر
تن ملك و حكم راين بر رجعت ٢٣ قوله

[illegible]

— 100 —

جواب سوال
 عه قوله لا وق
 التقاض له ما يقال
 ان المثال لا يطابق مع
 المثال لان المثال
 تقاض السور في
 المثال اشتباه
 في الحكم

له قوله وانما انصاف خاموش بودن **عه** قوله وقد ورد الخ اي يترجم الخبرين **عه** قوله من لان كذا رواه ابن منيع بالصحين
 من جابر كذا قال علي القدي وادور وادور في شرح كذا **عه** قوله في نظم الترتيب بينهما اي بين اقوال الصحابة والقياس فالحق وجب الصبر الى ما تخرج
 منه من اقوال الصحابة والقياس فان كان بناء على الراي
 كان بمنزلة قياس آخر كذا تعارض
 القياسان وجب يميز بين العمل على احد
 شرط التحريم وهذا هو المختار اي من
 خبري ر كذا قيل **عه** قوله
 وقيل ان كل قول اسلام في شرح التفسير
 كذا في التلويح **عه** قوله قد ورد الخ
 ومن المصنف اخبار الى تقديم قول
 الصحابة قد مر في الاثر **عه** قوله
 سواء كان اي قول الصحابة **عه**
 قوله مطلقا اي سواء كان قول الصحابة
 شاملا يترك بالقياس بولا **عه** قوله
 قول ما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم اخبر رواه البخاري عن النعمان
 ابن بشير **عه** قوله وروى ما كتبه
 اي كذا اورد في المشكوة من الصحبين
عه قوله وهو لا اعتبار بالخبر في كل
 ركعة ركعت واحد وجبتان **عه**
 قوله بعد اي بعد ما وقع في التلخيص
 في الترتيب **عه** قوله قد لا يلاحظ
 الله على طهارة وجبته **عه**
 قوله وجب تقرير الاصول فلا تجس
 ما كان ظاهره او لا يظهر ما كان نجسا
عه قوله فانه روي الخ كذا روي
 الترمذي عن جابر بن عبد الله بن
 لان احكامها وحش خلال **عه** قوله
 قد ورد مع تعدد كسور **عه** قوله
 قوله وروى غالب بن فرارخ وروى
 السنان بن ذكوان في ما ذكره باكل
 احسن **عه** قوله كونهما اي
 كونهما **عه** قوله في كونهما
 اي في اياته كونهما **عه** قوله
 قوله لانه اي ان السورة تحصل في اية
 والاياب وهو متولد من الهمزة
عه قوله روي جابر الخ رواه
 البيهقي كذا قال علي القاري في نتي
 الارب انما هلك مناشي باقي
 كذا قسم انما جيزا **عه** قوله
 وروى انما روى رواه البيهقي كذا

في التلخيص
 في التلخيص
 في التلخيص

واذا اقوى القرآن فاسقعوها فانصتوا فان الاول بجموعه بوجوب القراءة على المقتضى
 والثاني بخصوصه ينفية وقد ورد في الصلوة جميعا فاستقامت افعالها والحد بعد وهو
 قوله عليها السلام من كان له امام فقرأه لكلام قراءة له بين المستنيز المصير الى
 اقوال الصحابة او القياس هكذا ذكر في الاسلام بكلمة او فلا يفهم الترتيب بينهما وقيل
 اقوال الصحابة مقدمة على القياس سواء كان فيما يدل على القياس او لا وقيل القياس مقدم
 مطلقا وقيل في التطبيق ان اقوال الصحابة مقدمة فيما لا يدل على القياس القياس
 مقدم فيما يدل به ومنها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوة الست ركعتين
 كل ركعة بركوع وسجدتين وروى عنه انه صلى بها بركوعا في اربع سجعات
 فيستكره ان فيها الى القياس وهو الاعتبار بارساء الصلوة وعند المجزي تقرير الاصول
 اي اذ لم يجز عز المصير بان تعارضت السنن واقوال الصحابة والقياس ايضا اذ لم يوجد
 دليل بعد فم يجب تقرير الاصول اي تقرير كل شيء على اصله ابقاء ما كان على ما كان
 كما في سورة الحمار لما تعارضت الدلائل ويجب تقرير الاصول فانه روي انه نفي عن
 الحكم الاحكامية في يوم خير وامر بالقراءة ورجل فيهما كمن مها قد روي غالب
 ابن فهر انه قال لرسول الله لم يبق من مالي الا حبرات فتال كل من سجدنا اليك
 فاباح حكمها فلما وقع التعارض في حكمها الزم الاشتباه في سواها لانه متولد منها
 وايضا روي جابر انه سئل متوضعا بماء هو فضالة الحمار قال نعم وروى النزيل انه نفي عن
 الحمار الاحكامية وقال انها رجس وهذا يدل على نجاستها والقياس ان اية متعاضدا
 لانه لا يمكن الحاقه بالعرق ليكون ظاهرا للظنة الضرورية في كثيرتها في قوله لا يمكن
 الحاقه باللبين ليكون نجسا بما مع التولد من اللحم لوجود الضرورة في السور
 دون اللبين وكذا لا يمكن الحاقه بسور الكلب ليكون نجسا لكون الضرورة
 في الحمار دون الكلب ولا يمكن الحاقه بسور الهرة ليكون طاهرا

فانما في القاضى والرجس بالفسر يبيد كذا في المتن **عه** قوله والقياسان الخ واقوال الصحابة ايضا متعارضة فان ابن عمر رضي الله عنهما كان يكره
 التوضي بسور الحمار ويقول انه رجس وابن عباس كان يقول ان سورة طاهر لا بأس بالتوضي منه كذا في شرح الحاشي **عه** قوله انما قد اى اى اى
 الحمار **عه** قوله بالعرق اي بغير الحمار **عه** قوله قد ورد الخ اي في السور وقد اورد في الاصل لا يمكن **عه** قوله الحاقه اي الحاق سورة الحمار **عه** قوله
 باللبين اي بين الحمار **عه** قوله لم يبق من مالي الا حبرات فتال كل من سجدنا اليك **عه** قوله بوجوب الخ وقيل قوله لا يمكن
 الخ **عه** قوله الحاقه اي الحاق سورة الحمار **عه** قوله لم يبق من مالي الا حبرات فتال كل من سجدنا اليك **عه** قوله بوجوب الخ وقيل قوله لا يمكن
 الاضحية بخلاف الكلب فان اقتضاه منسوخا لا ما هو المستعمل **عه** قوله الحاق سورة الحمار الخ لا تار خشر نور الانوار

له قوله بالغزو والكلف في الفعل الماضي كاذبا طائفة من علماء قولهم خال الفرس النعقة في قال المراكسة قد سبوا الفرس بها كلف كاذبا عمداً وتوعد
فعل واحد من في الماضي والنعقة بها كلف في فعله وترك في مستقبل وتقدم ذكرهما له قوله فان المراكبا قد تم النعقة الخ فان اصل النعقة عند الجبل
هو شبه بعضه ببعض ثم استعمل في الغلات في عدة بعضها لبعض للرجاء حكم ثم انما يسميها لم يكن سببا لهذا الربط وهو عزم القلب وكان اصل في ربط اللفظ الاول لانه
قرب الى الحقيقة جديتو ولا يتصور فيها ثم وفيها البر وهو المكين النعقة وفي الفرس لا يتصور ذلك كما قال ابن الملك له قوله داخل في الفرس فان

والمائدة فإنه تعالى قال في سورة البقرة لا تؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فقال له بما كسبت قلوبكم من الغموس والمنعقدة جميعاً فيفهم أن في الغموس مؤاخذه وقال في سورة المائدة لا تؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فإن المراد بما عقدتم المنعقدة فقط والغموس هنا دخل في الغموس فيفهم أن لا مؤاخذه في الغموس لما تعارضت الآيتان في حق الغموس ^{٥١} آية البقرة ^{٥٢} على الواخذ الأخرية وآية المائدة على الواخذة الدنيوية فعلم أن في الغموس مؤاخذه أخرى ^{٥٣} الأثرية لا مؤاخذه دنيوية وهي الكفارة وقد حررت فيما سبق بطول مرهلاً أو من قبل

الحال بان يحل احدهما على حالة والاخر على حالة كما في قوله تم حتى يطهر ^{عليه} بالتخفيف والتشديد فان في قوله تم ولا تقربو ^{عليه} حتى يطهر ^{عليه} فوا بعضهم يطهرن بالتخفيف اى لا تقربوا المحاضة حتى يطهرن بانقطاع دهن سواء اغتسلن او لا وقوا بعضهم يطهرن بالتشديد اى لا تقربو ^{عليه} حتى يغتسلن فتعارض بين القاعنتين وهما بمنزلة آيتين فوجب التطبيق بينهما بان يحل قراءة التخفيف ^{عليه} اذ النقطع عشرة ايام اذ لا يحتمل الحيض المديد ^{عليه} على هذا فمجرد انقطاع الدم ^{عليه} يحل لوطي ^{عليه} وتحل قراءة التشديد ^{عليه} على ما اذا النقطع لا دل من عشرة ايام اذ اجتماع عود الدم فلا يؤك ان انقطاعه ^{عليه} ان يغتسل ويضعه عليها وقت صلاته كاملة ليحكم بظهارهما ولكن يدعي عليه ازالة حائضه اذ انظروا انه من بعد ذلك ليس الا بالتشديد ^{عليه} فهو يؤك جهة الغتسال ^{عليه} التقديرين لان يقال بعد ^{عليه} على تنويح النسل والوجوب ^{عليه} ويشمل تطهرن ^{عليه} على طهرن كتنبيز بمعنى بان اومر قبل اختلاف النواصير صريحاً فانه اذا علم التاريخ

[illegible]

جواب سوال

على ان عدة الحامل وضع الحمل سواء كانت مطلقة او متوفى الزوج فيبنيها على من
وخصوص من جهة فتعارض بينهما في المادة الاجتماعية وهي الحمل المتوفى عنها زوجها
فعل يقول نعمتد با بعد الاجلين احتياطاً اي ان كان وضع الحمل من قريب نعمتد
اربعة اشهر وعشرا وان كان وضع الحمل من بعيد نعمتد به لعلم العلم بالتاريخ واما
مسمو دي يقول نعمتد بوضع الحمل وقال محقق على على من شاء باهله ان سوا النساء
التصري اعني سورة الطلاق التي فيها قوله اولات الاحمال نزلت بعد النبي صلى الله عليه وآله
فلما علم التاريخ كان قوله اولات الاحمال اجازة ان يضع حملها بما يحل لقوله
والذين يتوفون منكم في قدر ما نسا ولا فيعمل به وهكذا قال عمر لو وضعت زوجه
على سرير لا تقصت عنها وحل لها ان تتزوج وبه اخذ ابو حنيفة والشافعي جميعاً
ادلالة عطف على قوله صريحاً اي من قبل خلاف الزمان دلالة كالحاضر والمبسر
فانها اذا اجتمع في حكم يعلو على الحاضر ويجعلونه موقراً دلالة عن المبرور دلالة ان
الاباحة اصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان النص المبرور مواظلاً بالاجرة الاصلية
واجتمعنا ثم يكون النص المحرم ناسخاً للاباحة حينئذ وهو معقول بخلاف ما اذا علمنا
بالمبسر لانه لا يكون النص المحرم ناسخاً للاباحة الاصلية ثم يكون النص المبرور ناسخاً
للمحرم فيلزم تكرار النسخ وهو غير معقول وهذا اصل كبير لنا يتفجع عليه كثير من
الاحكام وهذا على قول من جعل الاباحة اصلاً في الاشياء وقيل الحرمة اصل فيها
وقيل التوقف اولى حتى يقوم دليل الاباحة او الحرمة وقد طولت الكلام في التفسير
الحكم والمنتهى اولى من الثاني في هذا قاعدة مستقلة لا تعلقي لها بما سبق في هذا افعال
المنتهى والثاني فالمنتهى اولى بالحمل من الثاني عند الكرخي نعمتد ابن ابي يتعارض
اي ينسأ وان فبعد ذلك يصار الى الترجيح بحال الراوي والمرد بالمنتهى من
يثبت الامر عارضاً زائد الم يكن ثابتاً فيما مضى والثاني ما ينفي الامر الزائد بيقين

[illegible][illegible]

عليه قوله في عمل اصحابنا بين ابا حنيفة و ابا يوسف و محمد بن علي قوله في بعض المواضع التي كان في مسالة خيار العرق على اي شيء قوله في بعضها
 كما في مسالة جواز نكاح الحرم على ما بين عليه قوله في اي في تارض الثبوت ونا في ه قوله بان كان اي ليس له قوله على الاستصحاب اي الا بقاء على ما كان
 عليه قوله في علم انما كان الراوي
 ه قوله ظاهر الحال اي الحال للمنية
 ه قوله كان اي كان اخص
 ه قوله الى دفعه اي بالترجي
 من وجه آخر عليه قوله مذهب
 ابن ابيان اي نبوت المتعارض بين
 الثبوت و الثاني والرجوع الى الترجيح
 وقال ابن الملك ان ابن ابيان كان
 من اصحاب الحديث ثم قلب عليه
 الراوي نقده على محمد بن الحسن
 وكان موته سنة احدى و عشرين
 و مائتين ه قوله بل بناء اي في
 الراوي اي في ه قوله فلا
 يكون ان لا لا دليل على ان يبل هو
 مبني على الاستصحاب الذي ليس
 بوجه ه قوله مذهب كوفي اي
 ترجيح الثبوت على الثاني فقال ابن
 الملك ان اكره في ولد سنة ستين و
 مائتين و مائتين و اربعين و ثلثمائة
 ه قوله شالين احد ما اذا كان
 النفي من جنس ما يعرف بدليل ثابتهما
 ما اذا كان يستبعد ما لم يعرف ان
 الراوي اعتمد على دليل الموقوفة ه
 قوله و مثال ما لم يعرف على قوله شالين
 ه قوله او في مناهي من النفي
 ه قوله في مناهي الا مثله التثنية
 ه قوله في ادا اي للقرب ه
 قوله في انا و ثبت بان الامنة
 المنكحة اذا حاربت مقتد كان
 بها خيار فسخ النكاح ه
 قوله في ان كان في المصممين من
 عا شتر رضي الله عنهما ان النبي صلى
 الله عليه وسلم خير با و كان زوجها
 ه قوله في قول قد صار
 الخ و قد عزا في التفسير الى
 اكتسب استخرا في العصب
 العباد في ه قوله فالحرية
 الخ و في دخل مقد رقه سيرة ان
 الحرية اصل و العبودية عارضة
 في دار الاسلام فخر الحرية
 ليس شيئا فانه ما ثبت امران لما صار
 اي بعد العبودية ١٢ قمر الاقار

على الاصل و كما وقع الاختلاف بين الكرخي و ابن ابيان و وقع الاختلاف في عمل
 اصحابنا ايضا ففي بعض المواضع يجعلون بالمتب وفي بعضها بالنافي شار للمصنف
 الى ان علق في ذلك ترفع الخلاف عنهم فقال و الاصل فيه ان النفي في كل من جنس
 ما يعرف بدليله بان كان مبني على دليل في علاقة ظاهرة و لا يكون مبني على
 الاستصحاب الذي ليس بمحتمل و كان ما يشبه حال الكرخي فان الراوي اعتمد على المعرفة
 يعني كان النفي في نفسه ما يحتلن يكون مستفاد من الدليل و ان يكون مبني على الاستصحاب
 لكن لا تفحص عن حال الراوي علم انه اعتمد على الدليل لم ينب على ظاهر الحال ففي
 هاتين الصورتين كان مثله اثبات لا نشأت لا يمكن ان لا بالدليل فاذا كان النفي
 ايضا بالدليل كان مثله في تعارضيهما و يحتاج بعد ذلك الى دفع فمخرج مذهب ابن
 ابيان و الا فلا اي لم يكن النفي من جنس ما يعرف بدليله و لا ما عرف ان الراوي اعتمد على
 الدليل بل بناء على ظاهر الحال الماضية فلا يكون مثالا لثباتي معارضة بل لاثبات
 او لانه ثابت بالدليل فجاء مذهب الكرخي فمحتاج حج الى ثلثة امثلة مثالين كون
 النفي معارضا لاثبات مثال لكون اثبات اول منه على ما بينها الكم بما لها لكون اوجها
 على غير ترتيب اللف فجاء او لا يمثلك قوله الا فلا فقال فالنفي في مقتد بريوة و هي التي كانت
 مكاتبة لما نشأت و كانت في نكاح عبد فلما ادت بدل الكتابة قال لها رسول الله ملكك
 بضعك فاختار في كذا خلع في نصحين خير هاهم هل بقي زوجها عبد المصاحرا فقبل
 انه كان عبدا على حاله و هو مختار الشافعي حيث لا يثبت النفي للمعققة الا اذا كان زوجها
 عبدا و قيل قد صار خرا و هو مختار ابي حنيفة حيث يثبت النفي للمعققة سواء
 كان زوجها عبدا و حرا فالحرية وان كانت اصلية و لا اسلام و العبودية عارضة
 و لكن لما اتفقت الرواة على ان زوجها كان عبدا في الحقيقة و انما وقع
 الاختلاف في الحرية العارضة كان خبر العبودية نافية لحرية العارضة و مبقيا

قوله العارضة

خير كان حاله اكشف على الرجال من
النساء فبعث في الرجال بح لاجر النساء
كما روى انه عليه السلام على مبلوغة
انكسرت في ركبتي في كل ركعة ركوعا واحدا
فخلصت اب وزكنا بروت عانت
رضي الله عنها على الله عليه وسلم ركبتي
كل ركعة ركوعين لان النساء كانت
تستأخرن عن الرجال في صفون المسجد
والرجال كانوا يفتقون امامهم فيكون
مكتسفا على الرجال اكتسافا ناقصا
... لا على النساء بسد من الامام كما
يقول **قلت** قوله في هذا الباب اي
تخرج الخبر **قلت** قوله كانت افضل اي
في العدة والقبض والافتان **قلت**
قلت كان افضل اي في العدة والافتان
... **قلت** قوله افضل الخ فانه
يجعل من ابجاء القليلة العادة
قوة على كثرة العادة العاصية فلا
اعتداد بكثرة وسادة مع ما قل الامام
عنه ورجوع الخبر من التخرج
بكثرة المرأة في حصول قوة ظن العدة
اي كل واحد من الخبرين وقاعدة هذا
التي قلنا فيها اذا وصل درجة التواتر
ظهر ترجيح خبر **قلت** قوله تخرج خبر
ثنتين الخ وبيان خبرين من الاحاد
على امر **قلت** قوله اذا ركع ركعتين
في كسب الاحسان من المبسوط وهو
تخرج قول الاثنين على الواحد فان الواحد
اذا انجز ما في المارة ادخل الطعام خلا
اثنان اذ انجزا منه اداء وحررته
للعلم فيمن ركعها لاجزءه فكذلك الحال في
بلاخبار المرأة ان كثر المرأة
... **قلت** قوله ولكن تركناه اي
تركنا تخرج جانب الكثرة على جانب القلة
الاستحسان فان الصلوات وغيره يسلم
من السكوت في نحو بكثرة السد في باب
عمل بالاخبار والروايات كما رجحوا
قوة القبض والافتان كما ان كسب
... **قلت** قوله زيادة اي بغير زيادة

عنه قوله بدران
ان في رتبة الاعاد
الحج ناله يمكن
قوله على الكذب
عنه قوله باذر
محمد ح وهو قول
فلذا خبر بال مرجع
مع قول اثنين
في اسما المس
قوله وكذا كراه
بالاسمان لان
الساطرة جرت بين
اسمائه ولا
يترجم بالحكمة و
التيورة فكان اجماعا
على عدم الترجيح
بمنه الامور

يكون من جنس ما يعرف بدليله وبما أنه ان الأصل في الماء الطهارة وفي الطعام
 الحلال فاذا تعارض خبران فيه فيقول أحدهما أنه نجس وأحرأ^ع فلا شك أنه نجس ثبت^ع الأمر
 العارض والخبر به قائله الا بالدليل ثم جاء آخر يقول أنه طاهر وحال خلاف من
 أنه تفحص حاله فإن كان خبره بجمدان الأصل فيه الطهارة والحل لم يقبل خبره^ع
 لأنه نفى بل دليل ثم كان خيرا لئلا يستولح^عته أو لئلا يثبت أن كان خبره بالدليل هو أن
 اخذه من العيز الجارية أو الحوض العتري العتري جعله بنفسه في الإناء الطاهر لم يجد
 أو الفسيل بحيث لا يشك في طهارته ولم يفارقه منذلقى الماء فيه حتى يتروك^ع له
 القى فيه النجاسة أحد^ع في كان هذا النقي من جنس ما يعرف بدليله كالنجاسة الحرة
 فوقع التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالأصل هو الحل والطهارة وقد باغت^ع
 في تحقيق المشقة بحمل الأمرين عليهما يقول لك^ع الترجيح لا يقع بفضل أحد الروايات
 وبالكثرة والاثنية والحرية يثبت إذا كان في أحد الخبرين المتعارضين كثرة الرواية وفي
 الآخر قلتها وكان رأى أحدهما مذكرا والآخر موقفا أو رأى أحدهما أو الآخر عبد^ع
 يترجح أحد الخبرين على الآخر بحجة^ع الزينة لأن المتبر في هذا الباب بالعدل والحق^ع
 بالكثرة والذكورة والحرية فان عاشت كانت أفضل من أكثر الرجال بلا^ع كان
 أفضل من أكثر الحرث والجماعة القليلة العادلة أفضل من الكثيرة العاصية في قوله
 فضل عدد الرواية إشارة إلى أن عدد الأيتراح على عدد بعد أن كان درجة الأحكام^ع
 وأما أن كان في جانب أحد في جانبها شأن يترجح خبرا اثنين على خبر الواحد قال بعضه
 يترجح جهة الكثرة على جانب القلة تمسكا بما ذكره في مسائل الماء ولكننا تركنا كما
 بالأستحسان وإذا كانت في أحد الخبرين زيادة فان كان الراوى واحدا يثبت^ع
 للزيادة كافي الخبر المراد في التحالف وهو ما رواه بن مسعود أنه إذا اختلف المتباينان
 والسلة قائمة مخالفا وتزاد أو في رواية أخرى عنه لم يذكر قوله السلة قائمة فاختار^ع

٢٥٥ قوله فاما ما كان نفعه ضابطا ٢٥٦ قوله يوقد نار و يقال ان اخرا جدا لان النار و قد روى في صحيح الزيادة و قد روى في انكالا على فمهم
 الزيادة من نفس الخبر ٢٥٧ قوله و هو ما روى ابن مسعود الخ في رواية ابن ماجة و الدارمي البيهقي اذا اختلفوا و البيع قائم بعينه وليس بينهما بيع
 اذا اختلفوا قالوا ان البيع كذا في الشكوة ٢٥٨ قوله اذا اختلف المتبايعان اى البيع و المشتري في الشئ ٢٥٩ قوله و افسدت بالفسر
 رخت و كالا و انما يبدان مسودا و معاملة كنهه ٢٦٠ قوله تحالفا الخ التالف باكد غير سوكنه خورون ٢٦١ قوله ولى رواية اخرى عنه اى عن ابن
 مسعود و روى الامام ابو نضر ٢٦٢ اذا اختلف البيهقيان و لم يكن لهما بينة تحالفا و خرا و كذا في التفسير ٢٦٣ فمسر الاقمار

ذوالانوار مع قمر الاقمار اسباب سوره ۲۰۵ بمحت اقسام النبیان

مبحث أقسام البنيان

۲۰۵ نورالانوار مع قمر الاقتباس جواب سوال

طلاق الامة نصف طلاق الحرة فعدة الحرة ثلث جفص ونصفها جفص ونصف لما كان يحض مالا تنجز
اي بيان التضرع فانه يسهل قوله وحصولها اي بلبها بيان راحة قوله ونحوها اي ما بها بيان راحة قوله ونحوها اي ما بها بيان راحة قوله ونحوها
الصبر في ٢٩ قوله وزان ايجاب اصل على الخلف ٣٠ قوله تاخير البيان اي بيان العمل المشترك ٣١ قوله فيمارة
الاتفاق على التكليف باعتماد الفتية ما يهللوا منه ٣٢ قوله في حال اشتق بلا مقتضى ٣٣ قوله ولا بأس فيك ان كان المتضايا
حيث ما هو المراد منه ولينلاء العباد في هذا مقتضى ٣٤ قوله لا يصح خلاصة فزم تكليف غير العلم وهو حال فانه يكلف اقل العلم
يتبين كقولنا لا يصح من الخيط الاسود في نزل من الفجر كان بعض الفتية اذا اراد الصوم اخذ عشرين اسودا ايضا كان يأكل
رواه سهل بن سعد فمر ما تاخير الدين عن وقت الحاجة واجاب عنه صاحب التلويح بان هذا الصنع كان من بعض الصحابة في غير الفجر
فانما خبر البيان عن وقت الحاجة ٣٥ قوله فانما اقرناه اى عليك يا محمد بقراءة جبريل فاتجسر انما فتح قرأت
١٢

جواب سوال

عہ قولہ للبرہ

وہوئی اصل اسم

اور یہاں تک کہ

الطريق لركوب الزنك

سماستعير للرجل الذي
يكون في السهم مخرج

يقال له قاصص

قوله ولن يحمل الحميم

آمالیہ لکھنے والی ہے

جبرائیل سے قول

لان الرقبة نوتر لنفسه

المقدار لان مخلوقا

كما قال الشافعي رحمه

فقال ابراهيم خيفة روح

منقذیر قولہ وروح فلان
یا کہ ایضا فی بحثک

بنیاد و لوح

استغناء متراخيا في

الآن الشاركتين

۱۰) بیسکفلا کیولون باغی

فمنك ليس امرك
اغنيك

قوله لكنا رداه اتوا

في جواب بيان الاستغناء

في قولنا لا من سبوا
على الحق اليه يات

حقیقتہً کیوں نہیں

من جنس اقبلا

مبني لكن فيكون

المزاد بالابل كل

خارجہ -

11

11

11

11

[illegible]

مثل الخصوص عند تاني ايجاب الحكم قطعا وبعلا بخصوص لا يبقى القطع فكان
تغيير اي كان التخصيص بيان تيد من القطع الاحتمال في تقييد بشرط الوصل و
عنده ايس بتغيير بل هو تقرير للظنية التي كانت له قبل التخصيص فصيح موصوكة
ومفصولة كما تقر عند تان تخصيص العالم لا يهيم متراخيا ورج علينا ثلثة اسئلة الاول
ان الله تعالى لما ولد بني اسرائيل ببقرة عاهرة حين طلبوا ان يعلموا قاتل اخيهم فقال ان الله
يا مكرم ان تذبوا بقره ثعلما حاولوا ان يعلموا انها باي مكهة وكيفيه يطولون بينها
الله تعالى بالتفصيل على ما نطق به التنزيل فقد حصر العالم ههنا وهو البقرة متراخيا
فاشار الى جوابه بقوله وبيان بقره بني اسرائيل من قبيل تقييد المطلق كما من
تبيل تخصيص العام لان قوله بقره تكرة في موضع لا ثبات هو خاصة وضعت
لفرد واحد لكنها مطلقة بحسب الاوصاف فكان شفا فلذلك صح متراخيا لان
النسخ لا يكون الا متراخيا الثاني ان قوله تم خطا بالنوح فاسلك فيها من كل زوجين
اثنتين واهلك اي اذ دخل في السفينة من كل جنس الحيوان زوجين اثنين ذكرا
وانثى واحد اهلك ايضا فيها قالا هل عام متناول لكل اولاده ثم خصصه كنعان
ابن نوح بقوله انه ليس من اهلك فقد حصر العالم متراخيا ههنا ايضا فاجاب بقوله
والاهل لم يتناول الابن لان اهل ليس من كان تابعه في الدين التفاوة كما من
كان ذانبا منه فلم يكن الابن الكافر اهلا له انه خص بقوله تم انه ليس
من اهلك حتى يكون تخصيص العالم متراخيا ولكن يرد عليه انه تم استثنائه ابنا واهلا
بقوله واهلك الا من سبق عليه القول فلو لم يكن لاهل النسب اما احتيج الاستثناء لكان
نوحا لم يقطن له لغاية شفقة عليه حتى سأل من الله تم وقال ربا اني من اهل اهل اهل
الحق وانت الحكم الحاكمين قال يا نوح اني لم يمسسك الله بفساد شيئا فلما قلتم
انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم كلمة ما عاة لكل معبود سواه فقال عبد الله

له قوله بيان تغيير اي العام له قوله في تقييد اي خصوص من العام له قوله الظنية اي الاحتمال اي ليس المراد بالتحديد بيان التحديد بالمعنى
توكيد كلامه بما يقع احتمال المجازا واخصيص بل المراد من التحديد تقرير بموجب العام وهو الظنية له قوله في تقييد اي خصوص
العام له قوله حين طلبوا ان يعلموا قاتل اخيهم فقال ان الله يا مكرم ان تذبوا بقره ثعلما حاولوا ان يعلموا انها باي مكهة وكيفيه يطولون بينها
بقره فيضرب القاتل بعض البقر فيضرب
حيات بقراته له قوله انها اي
البقرة له قوله منها الله تعالى
ان يا مكرم استه ولا صغيرة بل بين
بين صفراء شديدة الصفرة غير
ذلك باطل مسئلة من يعيوب بالكون
فيها غير لو نها له قوله وحياتي
الفكرة في موضع الانبات له قوله
وهي ان اي ليست البقرة بمات
بل وضعت لعدد واحد من دما في
مسير الدائر من انها وضعت لعدد واحد
معيّن فترك من اقل له قوله
مطلقة فلذا سألوا عن تعيينها الا وراة
له قوله فكان اي فكان البيان نسخا
لاطلاق له قوله الثاني ان السؤال
الثاني له قوله اثنين تأكيد للتعيين
له قوله واليك اي زوجا
واولاده له قوله من كل جنس اياه
الى ان التسمين في قوله من كل جنس
عن العنان اليه له قوله فلا بل
عام لانه مضاعف وشك مثل معرف
بالام له قوله يتناول الابن و
يستشكل بوجوب نوح عليه السلام
ربان ابن ساراي وكباب بان نوحا
عليه السلام كان يكن انه مؤمن لان كان من
النافعين فلذا فهم ان من اهل قبل
له قوله عيسى اي في هذا الجواب
له قوله الا من سبق عليه القول اي
قول الحق منهم بالا هلك وهو زوجة
بودله كنعان له قوله ولكن نوحا
اي دفع التسمين النسخ من الظاهر
وهو انما استثنى من سبق عليه القول من
الاول والمراد به كنعان علمه سال نوح تحت
وجاهل النسخ ان نوحا غايه شفقة
على كنعان لم يقطن له لم يقطن ال
ان المراد بالاستثناء كنعان فان كان يعلم
كفره وان هذا يجيب عن الانباء قالا و
ان يقال ان نوحا علم ان المراد من
سبق عليه القول الكفار وان كان متاخفا
بطلان الكفر يظهر الايمان بشهادة نوح

جواب سوال
ع
قوله وكن آه جواب
عما يقال لما كان الا الى
بعض الناس فاسال النسخ
في كنعان لانه ليس
تاريخ له مع ابراهيم في
شدة فعله ان المراد بالاهل
الهم من ان يكون تاجلا
او نسبيا

ان من اهل قريظة نوح الى السفينة على عرق بخر نوح وسأل ربه وقال رب اني كذا قال بخر التسمين ربه
له قوله ادخل اي ان سواك يا نوح بجانة الابن على غير صالح له قوله مصير الكعب الوقر اي ايرى به البها وتبع به قوله سواه
اي سوي الله له قوله فقال عبد الله اي من رسل الله عليه وسلم كذا قال المستقل وكان كافر يهودي في ذلك الزمان واليه يبرى
الزراي البهية ونسخ الوصدة وسكون العين المهمة وعن ابي عبيدة نوح المراد كذا في الجمع الصادق ١٣

جواب ال

عنه قوله كنه ابن
الزبير جواب سؤال
جوابه لما لم يكن لمسل
ختم مع ابن ابل
السان كيف يسأل
عنه قوله كانه قد
بالاستشادة وقد
طلب الشرح روح
لعبارة اللان لان
قوله بقدر المستحق
المجرى فخلق بالكل
يكون قوله حكم العسل
بين العسل والشمع فلذا
قال شارح دركاز
فان الاستشادة بين
الشمع بقدر المستحق
حكمه منه قوله
ويقال فانه انما جواب
ما يقال ان هذا من
نظم لا فائدة له لان
كلامه انما يحسن فقال
بسم رجب المات
في هذه السورة للعد
قوله لا يخلو عن منقصة
ان دهمان منذهب
الشيخ ابي رجب بعض
لان حكم المعارض بين
البر ليس مستطافا
صرا بالبعد ودهنا
ليس كذلك لانه
استفاد الماتية فهذا
عمل باحد اولى هذا
المعام في نيل المزاوي
آخروجران النوب
باعتبار صورة لا
ينبغي للمعارض منه
الاشافي روح لان
العصر لا يتا ولا
فكيف يتماضان
ما عدا ما فيه يصح
فكذلك ما في من
كما يصح للمعارض
فلا يظهر ضرورة الخلاف
في الكلام الى الامام

له قوله عننا اي عن جهم **عنه** قوله لم يتناول الخ اي من اصل **عنه** قوله لا ان ختم الخ فان التخصيص فرع له فلو اذ ليس فليس **عنه** قوله
الذوات غير العقل الخ فانه انما لم يتناول الخ اي من اصل **عنه** قوله لا ان ختم الخ فان التخصيص فرع له فلو اذ ليس فليس **عنه** قوله
وما قيل من ان الخ اي من اصل **عنه** قوله لا ان ختم الخ فان التخصيص فرع له فلو اذ ليس فليس **عنه** قوله
ما قيل من ان الخ اي من اصل **عنه** قوله لا ان ختم الخ فان التخصيص فرع له فلو اذ ليس فليس **عنه** قوله
قريش وما قيل من ان الخ اي من اصل **عنه** قوله لا ان ختم الخ فان التخصيص فرع له فلو اذ ليس فليس **عنه** قوله
وي الاصل ما نصب جهم **عنه** قوله لا ان ختم الخ فان التخصيص فرع له فلو اذ ليس فليس **عنه** قوله
وعزير والملاكمة ليسوا بالهليلين في
بزه الآية قوله لم ان الذين سبقوا
الخ كلام مبتدأ لبيان ان شانهم لم
وقاسم على مجبور بكم لا يجوز **عنه** قوله
قوله كنه ابن الزبير الخ جواب ما يزعم
من ان ابن الزبير من اهل اللسان
فلم لم يجر ان حكمه بالذوات غير
العقل والمسال **عنه** قوله
نعتا في النكب فتمت خلا وكناه
كس جهم **عنه** قوله لا قال له
الشارح كذا في شرح اصل ابن الجواب
لم يجر في هذا الى كلام مستقلا
ان موضوع كذا قال بجر النكاح و
التي سيرة شئ لا يعرف ولا اصل له قال
المستقل لا اصل له من طرق ثابتة
ولا ما يتكدر ان اصل القارى **عنه**
مع حكمه اي مع حكم الاستشادة وهذا
الان الباري قوله بكم للمصاحبة
عنه قوله كانه لم يحكم **عنه** قوله
من باب كل معناه الوصفي وقد قيل باخراج
المشتق من فعله بغير قيد وفي تفسير
عن الباقي بعد الاستشادة فافت
ورب الامانة بغير من نسخ مائة كغير
عن شئ بلطالون ولا يضر في فان الحكم
يختار ان الحكم على في خبره عبارة
الحول او اقصر **عنه** قوله لم يحكم بالجزا
لخ كما افاضت ان طاق ان وفقت
الكل فكل لم يحكم بقوله انت طاق
وجلا لشرط فاذا وجد الشرط فكل
بقوله انت طاق وجرى **عنه** قوله
لطرف المعارض الخ فاستشيد على
حكم معارض الحكم السابق **عنه** قوله
لوجها اي الماتية **عنه** قوله فغلبا
الماتية **عنه** قوله فغلبا
يثبت الحكم في المستند **عنه** قوله فانه
اي فائدة الخلف **عنه** قوله لا لا يصح
لما يكون خلاف الجس **عنه** قوله في الخ اي في معنى مقدار قيمة الثوب عن الالف
من اقله ليعم الاستشادة فلا ضرورة ال جمل الاستشادة وما في من جعل عبارة عمارة
من قبيل التعلق **عنه** قوله لم يحكم السابق **عنه** قوله لا لا يصح

ابن الزبير السيران **عنه** وعزير والملاكمة قد عبد امن و الله افتراه
يعذبون في النار فنزل قوله ثم ان الذين سبقوا لهم منا الحسنه اولئك عنها
مبعدون فخص كلمة ما بعد الآية مترواحيا فاجاب بقوله وقوله تعالى انكم وما
تعبدون من دون الله لم يتناول **عنه** لانه خص بقوله ثم ان الذين سبقوا
لهم منا الحسنه لان كلمة ما لكانت غير العقل **عنه** وعزير والملاكمة
ابن الزبير لما سأل تعنتا وعنادا قال له النبي ما جهلك بلسان قومك
ما علمت ان ما غير العقل ومن للعقل **عنه** فما كان بيان التغير منقسم الى الشرط
والاستثناء وقد مضى بيان الشرط في بحث الوجوه الفاسدة ترك ذكره واشتغل ببحث
الاستثناء فقال والاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى من التكلم كانه قال
والاستثناء يمنع التكلم بقدر المستثنى مع حكمه **عنه** ينفى كانه لم يحكم بقدر المستثنى
اصلا ليجل تكلم بالباقي بعد اي بعد الاستثناء فاذا قال له على الف درهم الامانة فكانه
قال له على تسعة مائة فقد الماتية كانه لم يحكم به ولم يحكم عليه كان في التعليق بالشرط
لم يحكم بالجزء امة وجد الشرط وعند الشافعي يمنع الحكم بطريق المعارض في ان
المستثنى قد حكم عليه ولا في الكلام السابق ثم اخرج بعد ذلك بطريق المعارضه فكان تقدير
قوله فلان على الف درهم الامانة فانه لم يستعمل على فان صد الكلام بغيرها والاستثناء
ينفيها بخلافها فاقطاع قيل فائدة تظهر فيها اذا الاستثناء خلاف جنس كقول
فلان على الف درهم لا ينفى فاعندنا لا يصح الاستثناء لانه لا يصح بياننا وعلى يصح
فينقص الالف قد رتبة الثوب لان عمل الاستثناء كالليل للمعارض وهو محسب
والامكان **عنه** ههنا في مقدار قيمته ولا يخلو هذا عن خدشة لجام اهل اللق على
الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي هذا دليل للشافعي على عمل الاستثناء بطريق
المعارض لان النفي والاثبات يتعارضان معا ولا قوله لا اله الا الله للتوحيد معناه

المعارض لان النفي والاثبات يتعارضان معا ولا قوله لا اله الا الله للتوحيد معناه

من لا يرضى بغيره بعد يصير بالبيان
ول ان كثرة الكلام اى كثرة استعمال الالفاظ
لان هذا البيان فى نفس البيان عالم بالبيان
ان اى ميزان الماتة ^{٢٨} قوله ربه
الفرح اى مدح الرزق به حيث كثر
الفرح ^{٢٩} قوله عطف قوله لا يذلل ولا يذل
الفرح ^{٣٠} قوله المرح اى الرزق به حيث كثر
الفرح ^{٣١} قوله عطف قوله لا يذلل ولا يذل

قوله لا يمكن حجة ونحن نقول ان السكوت وان كان محتملا لكن لم يرد مرجح فان العادة جارية
اذا رآه ختمت بل يوجب على ذلك شك قوله اي كثرة استعماله كونه بندا للتفسير على ان الكلام المصنف محتمل
يدل على ابراء المراد فلا حاجة الى ذكره لثبت البيان خروجه كثرة استعماله والحق ان كثرة الاستعمال لا تدل على
الاعتناء فانه على غرض البيان لا يسكت عنه فيثبت البيان له قوله لا يلحق حمل بياننا على ان المصنف ليس ببيان
البيان لم يصف كلامه موضوع البيان اللهم لان يقال انما تسمى المصنف بياننا نظرا الى انه قرئ به البيان فثبت له قوله وانما
مع لانه عطف في بناء القول بعد التبيين على ان قوله وقع التقية فيصرف التفسير اليها لكون كل منهما متراجعا الى التفسير
فيقول المفسر ان المراد من قوله في المصنف فيكون استعماله محالا فيكمل الموضوع شك قوله الثاني السلم وانما جوبى حتى انزلهم الى
موجب صنف البيان كثرة استعماله فانما قرئ التفسير في قوله في المصنف فيكون استعماله محالا فيكمل الموضوع شك قوله الثاني السلم وانما جوبى حتى انزلهم الى
دليل على المصنف فيقول المفسر ان المراد من قوله في المصنف فيكون استعماله محالا فيكمل الموضوع شك قوله الثاني السلم وانما جوبى حتى انزلهم الى

[illegible]

بيان يا منسب إلى الباري والابن له
 الله تعالى قال في الانبياء عليهم السلام
 علموا من الله تعالى فلا ينبغي ان يبدل
 من انهم ابيان بل يورث الحكم بعد
 دونه وله الجمل محسب لانه ان من
 سمع بيان الله قوله فانه يان لم يزل
 الخ لان التمثل بهت باطل لقوله تعالى
 واذا جاءك بطليم لا يستأخرون سادة
 الله قوله ولما داس لاجل ان القتل
 يبدل الميمونة المخلوطة لابتداء الغافل
 ثم سبب الموت يجب عليه القصص
 في القتل ثم والدينه الى على العاقل
 القتل اخطار لانا امرنا باجرار
 احكام على الطواغيت الله قوله وهو
 ثم عنده ناسي عند المسلمين الميمونين
 على هذا تفسير قول المصنف خلافا
 لميود وقال في التفسير انه انكره
 في المسلمين ايضا وهذا لا يصح
 بهم كذا كما هو منسوبة محمد
 الله عليه السلام فانه علم كان دينه
 من الامم وكان له احكامه
 مع بعضنا بعض كما نحن يكتسب
 عبادته واتفسير الله قوله
 مذبح توناغ اي اخرج من آية
 الله قوله خلافا لميود اي
 اخرج اليهود وفان الى الذين في النسخ
 الميود وفرقتان بعضهم قالوا ان
 نسخ غير ما حكم العقل وبعضهم
 قالوا انه ما نزل في نفسه عقلا كذا
 رواه في موضع سماه وفرقة ثالثة
 قال ان نسخ ما نزل واقع وقول
 رساله محمد صلى الله عليه وسلم
 العرب فانه لا الى الامم كذا
 لم انه لم يزل كذا خلافا للفرقة
 منب الاسلام فانه من الغون
 جميع السائل الشريعة الحمد لله
 قوله ونحن نقول ان اشباع هذا
 على قولنا نسخ الله قوله فيكم

عنه قوله ليعلموا به
التي هي مدة الابعاد
عنه قوله في هذا المنزل
التي هي اثنى عشر السنين
بالحموس لا يفسد
المعقول

وتبدل من وجهه على ما قال هوريمان مدته الحكم للطلق الذي كان معلوما عندنا الله
الا انه اطلقه فصلا ظاهرا البقاعني حق بشر يعني ان الله تعالى اخرج النجس من الارض والاسلام
وكان في علمه ان يخرجها بعد مدة البتة ولكن لم يقل منا في اي يوم يخرجها بل مدته معينة بل
اطلق الابهة فكان في علمه انه يتيق هذا الابهة الى يوم القيامة ثم لما جاء القرين
بعد ذلك مفاجأة فكان تبدل يلاي حقا لانه بدل الابهة بالحكمة بها لتحتا في
حق صاحب الشرع لميعاد الابهة الذي كان في علمه فكونه بيان في حق الله تعالى وكونه
تبدل يلاي حق البشر هذه الابهة القتل اذا قتل انسانا فانه بيان لموته المقدرة في
علم الله تعالى وتبدل يلاي حق الناس لانهم يظنون انه لو لم يقتل لما خشي من الله تعالى فنفذ
قطع القاتل عليه لجله ولهذا يجب عليه الفصا ص والديت في الدنيا والعقاب في الآخرة
وهو جائز عندنا بالنصر الذي تلونا قبل لك خلافا لليهود لعنهم الله تعالى فانهم
يقولون تلزم منه سفاهة الله تعالى والكل بعواقب الامور وهو لا يصلح للالوهية و
غيرهم ذلك ان لا ينسخ شريعة موسى بشرية احد يكون دينه مؤبدا ومحز نقول
ان الله تعالى حكيم يعلم مصالح العباد وحوائجهم فيعلم كل يوم على علمه مصلحة الطبيب
يحكم للمريض بشرب دواء واكل غداء اليوم ثم غدا بخلاف ذلك فانه لا يعلم خاتمة
بل هو عالم حاذق يعطى كل يوم على حسب ما يجد من اجديته لم يقل من المريض
ابد لك غدا بعد ما اود وام آخر وقد صرح ان في شريعة آدم كان نكاح الجزاء اعند
حواء لا وكن انكاح الاخوات للزواج لا ثم نسخ في شريعة نوح و محمد صلى الله عليه وسلم
الوجود والعدم في نفسه بان يكون امر مكن محتملا ولا يكون واجبا لذاته كالايمان
ولا تمتنع لذاته كالكفر فان وجوب الايمان وكفر لا ينسخ في دين الرعايا ولا يقبل النسخ
ولم يلحق به ما ينافي النسخ من توقيت عطف على ما يحتمل الوجود ذكره اذا التحق به
التوقيت لا ينسخ قبل ذلك الوقت البتة وبعد ان يطلق عليه اسم النسخ وقد قالوا في نظيره

فهم بيته بعده وفيه كنه وصحة وان لم تخلص كله قوله قد صرح ان الخ اى منه تا وعند اليهود ايضا فاما
لكنهم قلوا قل له اے ظل الراج بمنى المسوق في حكم شرعى كون نائبا يتعلق بكتاب القدم الاى با ما كان اختصا
الى مقتضى الحكم على الاموال لعل من ياتى قال ٢٥٠ قوله راجعا لذاته اى حسنا لذاته لا ليكمل عدم الخبر وغيره ١٤٠ قوله
موتية خلاف قوله ولم يقتض بهما بذلك لكن الله ور وعليه اشخ ٢٠ قسمه الاختار وشرح لورا الى لور

نورالانوار مع قمر الاقصاب جواب سوال ۲۱۳ مہینہ اقسام الہیان

[illegible]

المسوخ يجوز ان يرتفع الحكم العقيد بالاشياء
بمجموعها ايضا وثبت الاترى ان ينشئ المخل
يدل على استيعاب الزمان والتاثير مع ان
جائز كذلك الحكم العقيد بالاشياء لا يتاخر
فان الحكم الناشئ رافعا للحكم المسوخ ايضا
النشأ فاعدها صادره افعال اخرت بها فخر
الاسلام البرزوي يكونون ان قيد التاثير
للتاكيد الاستكام ولم يرتفع احتمال النسخ فكيف
يقبل النسخ وقال بحر العلوم هم انهم مخالفون
بالدليل على التاثير اهل كله قوله في حق
الفرقيبين اى المؤمنين والى قولهم
قوله فيها اى الى الجنة ولو في جهنم كله
قوله صادر حكما في التاثير اهل فلا يقبل
النسخ تامل كله قوله والى التفسير
والايراد والجواب كله قوله لانه
الاخبار اهل وسخ الاخبار لا يجوز لان الخبر
لا بد في صدقه من تحقق الحكم عند زمانه
مع قطع النظر عن الخبر فما نسخ لا يرتفع
الحكم عنه عن زمانه فلا يهدل الخبر
فلا يتحقق النسخ لا تتنازع اليه فيما ذكر

بعض شتاتنا وبعض أصحابنا
 انما كان قال على القدي الله قوله تخسين صد
 سلطان النبي صلى الله عليه وسلم من اقتطاعوا
 قوله فكانهم صلى الله عليه وسلم قوله ثم نعت وبه
 افرغت على الالة حتى يقال انها نعت قبل
 منه صلى الله عليه وسلم في زمان المعراج افعال
 يدوم اكلان في تلك الصلوات المفروقة فبينما
 حكمه الخاي فانما في الاختلاف بيننا وبين المعتزلة
 وطا التغيير ولان سقط العمل بالبدن كما في المنته
 من البدن فان من حكمته ولم يزل يكتسبه

جواب سوال
 غصه قول و کذا لانی
 بعد نبینا و حاصل المیز
 ان الفسخ موقوف علی
 الوفی و الوفی موقوف
 علی لسان الملک الملک
 موقوف علی النبی بعد
 یستلزم عدم الفسخ
 قول من الفعل بالان
 الابتلاء یحصل باعقل
 و دون الاعتقاد و لسان
 دلیل یستلزم لرد دلیل
 بران الابتلاء یحصل
 بالاعتقاد انما یرى ان
 الاعتقاد معتبر و من
 الفعل کما فی الشبهة کذا
 العکس معه انما یکن
 النبی جواب سوال
 تقدیر بیان دلیل بیان
 المعنی لان السدی
 المشیکیین شرطه ان یکن
 من فقد الغضب و عدم
 شرطه ان یکن من الفعل
 و لیس من قبل عدم
 شرطه ان یکن من الفعل
 کما اذا اشار به بقوله
 و لم یکن احد الفسخ و لم
 یفهم من شرطه ان یکن
 معتد الغضب فاما یجوز
 و انما یکن آه الله
 قول ان نعم انو
 جواب سوال
 و بران الاعتقاد لیس
 بشروط جواز الفسخ لان
 لزوم تحسین ملوکه ک
 کان فی حق النبی کان فی حق
 حق الاله الیه ثم یفسخ ما یز
 علی الفسخ کما کان فی حق
 النبی کان فی حق الاله
 هیض من الاعتقاد لیس
 بموجب و لان الاعتقاد یستلزم
 العلم و العلم یستلزم الوجود
 و الاله لیس بموجب ذ
 بهیسانه

۵۵۔ بے عزت می کر راند

عبدول بن يغفلو فلذا قلنا بوقوع نسخ الكتاب بالجبرائيل عليه **قوله** وقيل هو اي قوله تعالى لا يحل لك الآية **قوله** اجور من اي مجور
قوله او قوله تعالى انما مطوف على قوله تعالى ومعنى الآية تترقى اي تطلق من تشاء منهم وتؤدي اسك لسك اليك من تشاء وارادوا بالسك
مايم النكاح المجدي ايضا لانه سبب الاسساك كذا قال الجلي في حاشية تفسيره ليعضدوا **قوله** على ما حرت الزمان الشارح من بين هتاك
نسخ الآية بالآية وعدا الآيات المنسوخة والناسخة **قوله** من الكتاب انما فيه بهذا ان الغرض ههنا تقسيم المنسوخ من الكتاب لا تقسيم المنسوخ
مطلقا كما كان او سنة ويعرب - الشارح فيما سيجي بقوله ولا نعصنا **قوله** قوله التلاوة واحكم اي تلاوة الحفظ واحكم المنقول بمناه قال ابن الملك
فان قلت ان النسخ رفع حكم شرعي والتلاوة ليست حكم شرعي حتى يجوز نسخها قلت بمرجح التلاوة انما هي الاحكام المتعلقة بالتلاوة كجواز الصلوة ونحوه
وفلما حكم شرعي انتهى **قوله** في حياة الرسول اي لا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما تقدمنا **قوله** بالاشارة اي الرفع عن الغلوب **قوله** كما
روى ان سورة الاحزاب اخذها ورسل القاري ناقلها من ابن الملك وقال لشارح في التفسيرات الاحمدية روى ان سورة الاحزاب كانت ماتي واغثت ماتي وآية والا
يجعل ماتي المصاحف وبموت سبعين آية **قوله** كما روى ان سورة الطلاق اخذها قال الشارح في التفسير الاحمدية سورة الطلاق كانت بطول من سورة لقمة **قوله** فكل ما نسخ

مسألة الصفح ١٢

ای حکایتیں دیکھ کر الٹا جاؤ۔

نور الانوار مع قسمة الجواب سوال ۲۱۶ محقق اقسام البیان

[illegible]

فقد استغلق بقلوبهم قوله صلى الله عليه وآله
فبقيدها بقيد الايمان وفي كفارة البهيم والذئب
قوله وتسل هذا شبرا اخر كما مر في اقبل في سمح
لكن غسول السلافة بل بالاسم في حكم

له قوله ولا يصح من ان اقرار عليه اي على الخطاء ولا اقرارا فاعلم ان المجتهد في تركه قوله لا اسرأسي بدرؤاه سلم والاسرأسي كرون والاسرأسي فموس وسأسي
جمع ما بعد اسم موصوف بن كنه والاسرأسي وعلله كثر ونيل اسم ليس برك وقيل كانت بدرية الرجل يقال له برز قاله الشيبي كذا في سبيل التبريل **قوله** وهم يعنون
نفر لا وهم العباس وعمل السلام وقيل بن ابي طالب **قوله** من نفسك كذا في التوضيح كمن حمزة من العباس **قوله** لا تخدري لا تترك **قوله** له قوله
ويأري نائل دار **قوله** فامر باخذ الفداء وعلى الاسرأسي **قوله** في اعد جيل المدنية على اقل من فرسخ وقبر بارون عليه السلام به والخزفة كانت عنده في
شوال سنة ثمان مئة كذا في التوضيح خرج جميع الخلفاء

نور الانوار مع قمره لا جواب سوال ٢١٩ محبت افعال التبع صلعم

من البيان بالراي من مجتهدى الامة فانهم يقررون على الخطاء ولا يعصمون عن
القرار عليه ونظا ثرة كثيرة في كتب الاصول منها انه لما اسرأسي بن كنههم سبعين
نفر من الكفار فشا ودر النعم اصحابه في حقم فكلهم كل منهم برأيه فقال ابو بكر
هو قومك واهلك خذ منهم فلا ينفعا وخلصهم احرا والعام يوقون بالاسلام
بعث لك وقال فكن نفسك من قتل عباس ومكن عليا من قتل عقيل فكن
من قتل فلان ليقول كل واحد منا قريبه فقال ان الله ليلين قلوب رجال كالماء
ويشد دلوب رجال كالحجارة مثلك يا ابا بكر كمثل ابراهيم حيث قال فمن تبعني
فانه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم ومثلك يا عمر كمثل نوح حيث قال رب
لا تدرك علي الا رهين الكافرين ديارا ثم استقر عليه على رأى ابي بكر فاهرا خذ الفداء
وقال تستشهدون في احد بعدهم فقالوا اقبلنا فلما اخذ والفداء نزل عليه قوله
ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض تريدون عرض الدنيا و
الله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيها اخذتم
عذاب عظيم فكلوا ما غنمتم حلالا طيبا واتقوا الله ان الله غفور رحيم فيكسر
الله صلعم وبكى الصحابة كلهم وقال لوزل العذاب فالحى احدنا احمره ومعاذ بن سعد
فظهر الحق هو رأى عمر وان النبي اخطأ حين عمل برأى ابي بكر لكنه
لم يقر على الخطا بل تنبه عليه بانزال الايات افضى الحكم على الفداء واهو كله لم
ياصر برد الفداء وحرمنه وهذا هو الفرق نزول النص بخلاف الراي وبين ظلود بخلافه
فان في الاول لا ينقض الراي بالنص في الثاني ينقض به وهذا كالهام اي الفرق بين الحق
النبي وغيره من المجتهدين كالفرق بين الحكم اليه وغيره من الاولياء فانه حجة قاطعة
في حقه ان لم يكن في حقه غير هذه الصفة فالهامة قسم من الوحي يكون حجة متعدية
الى علمها خلق والهامة الاولياء حجة في حق انفسهم ان وافق الشريعة ولم يتعد

قوله ولا يصح من ان اقرار عليه اي على الخطاء ولا اقرارا فاعلم ان المجتهد في تركه قوله لا اسرأسي بدرؤاه سلم والاسرأسي كرون والاسرأسي فموس وسأسي
جمع ما بعد اسم موصوف بن كنه والاسرأسي وعلله كثر ونيل اسم ليس برك وقيل كانت بدرية الرجل يقال له برز قاله الشيبي كذا في سبيل التبريل **قوله** وهم يعنون
نفر لا وهم العباس وعمل السلام وقيل بن ابي طالب **قوله** من نفسك كذا في التوضيح كمن حمزة من العباس **قوله** لا تخدري لا تترك **قوله** له قوله
ويأري نائل دار **قوله** فامر باخذ الفداء وعلى الاسرأسي **قوله** في اعد جيل المدنية على اقل من فرسخ وقبر بارون عليه السلام به والخزفة كانت عنده في
شوال سنة ثمان مئة كذا في التوضيح خرج جميع الخلفاء

الاستئصال وانه فان الهام الولي ليس كغيره ان يطلع في قلبه امر من اسرأسي مع علمه العروى القاطع باه من السد فوجبه لما ريب كذا
قيل **قوله** كونه حجة اي حجة قطعية بلا اعتبار **قوله** ان وافق الشريعة الخوفية اي امار الى ان الهام الولي ان خافت الشريعة المحمدية فهو ليس بحجة
لا في حق نفسه ولا في حق غيره وانما هو من الشيطان الضلال المضل **قوله** ولم يتعد الى غيره ولم يتعد الى عامة العلماء ومشي عليه الهام السهر وسقى و
اعتمه الامام الرازي وابن الصلاح من الشافعية كذا في الصبح العاصق فليس للهوى ان يرغوه الى الهامة ولا ان يشبهوا به لعل باجتهاده يصحح وان علم الهامة
ان اجتهاده خطأ فامر الامام

له قوله من قبلنا اي من الانبياء السابقين عليه قوله واختلف فيها اي في الشرائع السابقة في التعبد بها عليه قوله تلزم علينا مطلقا بنا على ان كل شريعة ثبتت لبي
 قبي باقية الى قيام الساعة لانها من مريضات تعالى الا ان يقوم الدليل على انتساخته وقد قال الله تعالى اولئك الذين كلفناهم عهدا ثم نقضناهم فاعلى في الميثاق من
 قبلنا مطلقا وعليه علمنا اصحاب الشافعي وبعض مشايخنا وتعالى ان يقول ان كونها من مريضات كلفناهم ان يتي الى الساعة لم لا يجوز ان تكون من مريضات
 الى ميرة ذلك يعني اولى ما هو معتد به فانه لم يعمد بفعل يحصل ولا يسأل عما يفعل عليه قوله تلزمنا قط بنا على ان شريعة كل نبي تنقض بغيره نبي اخر ولو كانت الا لا يمكن الانتساخت
 لما قال الله تعالى لكل جسد شريعة ومنها جاءوا لتعالى ان يكون ان هذه الآية لا تدل الا على نسخ الشريعة الاولى في الجملة لا على انتساختها بالكلية فالبقي منها غير منسوخ بل
 على ان شريعة للنبي المتأخره قوله بل
 وجدت في قوله تعالى ان كل جسد شريعة ومنها جاءوا لتعالى ان يكون ان هذه الآية لا تدل الا على نسخ الشريعة الاولى في الجملة لا على انتساختها بالكلية فالبقي منها غير منسوخ بل

نور الانوار مع فتاوى اجاب سوال ٢٢٠ بحث افعال النبي صلعم

الى غيرهم الا اذا اخذنا بقوله بطريق الادب ثم شرع في بحث شرايع من قبلنا من جهة
 انها ملققة بالسنة واختلف فيها فقال بعضهم تلزم علينا مطلقا قال بعضهم تلزمنا قط
 والاختلاف هو ما ذكره المصنف بقوله وشرايع من قبلنا تلزمنا اذا قصر الله رسولنا من غير انكار
 فاننا اذا لم يقص الله علينا بل وجدنا في التوراة والانجيل فقط لا تلزمنا الا نهم
 حروف التوراة والانجيل كثير او ادر جوا فيها احكاما بما عوا انفسهم فلم يتبين انها من
 عند الله ثم وكذا اذا قصر الله علينا ثم انكر علينا بعد نقل لقصة صهيون لا نقولوا مثل ذلك او
 دلالة بان ذلك كان جزاء ظلمهم ثم حرم علينا العمل به وهذا اصل كبير في حنيفه
 يتفرع عليه اكثر الاحكام الفقهية فنال ما لم ينكر علينا بعد نقل لقصة قوله ثم وكتبنا
 عليهم فيها اي على ان يفي التوراة ان النفس بالنفس المعين بالعيز والاف والاذن
 بالاذن والسن بالسن والجرح قصاصا وقيل اكله باق علينا وهكذا قوله ثم ونهيمهم
 ان الماء قسمة بينهم اي بين ناقصا ثم وقوله يستدل به على ان القسمة بطريق
 لها ياقة جائرة وهكذا قوله ثم ائتمننا تون الرجال شيع من دون النساء حتى
 لو طم يد على حمة اللواطة علينا ومثال ما انكره علينا بعد القصة قوله ثم فظلم
 من الذين هادوا حرمنا عليهم خبأ احلت لهم وقوله ثم وعلى الذين هادوا حرمنا
 كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها ثم قال ذلك جزيناهم بينهم فلم
 انه لم يكن حراما علينا ثم هذه الشرايع التي تلزمنا انما تلزمنا على انها شرعية لم يسلط
 على انها شرايع للانبياء السابقة لانها اذا قصص في كتابنا بلا انكار صادرة تلك جزء
 من ديننا وقد قال الله تعالى لنبيينا عا ولئلك الذين هادوا هم اشد شرايع في ان
 تقليد الصحابة بترد الحقا بابحاث السنة فقال تقليد الصحابي ليجب ترك به القياس
 اي قياس النابيع ومن بعدهم لان قياس الصحابي يترك بقول صحابي اخر الاحتمال
 السماع من الرسول صلعم بل هو الظاهر في حقه وان لم يستدل اليه لئن سلم انه

على ان شريعة للنبي المتأخره قوله بل
 وجدت في قوله تعالى ان كل جسد شريعة ومنها جاءوا لتعالى ان يكون ان هذه الآية لا تدل الا على نسخ الشريعة الاولى في الجملة لا على انتساختها بالكلية فالبقي منها غير منسوخ بل
 على ان شريعة للنبي المتأخره قوله بل
 وجدت في قوله تعالى ان كل جسد شريعة ومنها جاءوا لتعالى ان يكون ان هذه الآية لا تدل الا على نسخ الشريعة الاولى في الجملة لا على انتساختها بالكلية فالبقي منها غير منسوخ بل

فان العمل بالسمع من الرسول صلعم لم يتحقق في قول الصحابي والاحتمال بعد الحقيقة في الرتبة فكان تقليد الصحابي مطلقا بالسنة عليه قوله تقليد الصحابي الى التقليد اذ لا
 فيه فسمي بغير قول اوتي فطاع على نعم الله محقق بالانظر في الدليل فكان المقلد جعل قول الغير او تقليدا في عتقه كذا في شرع ثم قصر المنار والمراد بالصحابي المصنف
 كذا في التلويح فان رواية الصحابي الغير المحتملة بترك اذا خالف القياس من كل وجه فقولنا اولي بالترك كذا قيل عليه قوله اي يقول عليه قوله العنازل الذي
 كان مخالفا لقول ذلك الصحابي عليه قوله اي قياس الايام الى ان اللفظ واللام في قول المصنف القياس عرض عن المضافات اليه عليه قوله لا خال السماع
 دليل لقول المصنف بترك الجوزية على ما فادى الحكموم ان احتمال السماع ليس بموجب القياس جهة شرعية موجهة للعمل فكيف بترك الجوزية لا احتمال عليه قوله ان لم يند
 اليه اي وان لم يند الصحابي الى الرسول صلعم عليه وسلم فاعلموا

هذا هو العمل

کتاب: تاریخ و جغرافیہ

نور الانوار مع قلم الاقتداء جواب سوال ۲۲۱

والله اعلم
في الاصل من الثمن الاول قبل نقد الثمن الاول
فقد اشترى ادرام فاسد ونقد اهل يقولون
ان هذا المثل لا يصح فان فاسد لا يصح
ما يدرك بالركب والمقياس فان المايه
الاول الماشري باق من الثمن الاول
فقد حصل البيع في ملك الباقي الاول
وفي القدر الاول سقط من ذمته المشتري
الاول والزيادة علي بقى في ذمته من ثمن
البيع من ملكه فكان المايه الاول حصل
في القدر الباقي بلا بدل فاشتبه بالمواد
البريه وشبهت كلتاها بحمان فذا حكم نسب
في العقد ثم ان وعيد بطلان البيع لا يرد
يحصل بالمقياس فلا يبر من سلع عاشره
رضي الله عنها في الروعي من النبي صلى الله
عليه وسلم قوله في البيع قوله فان الملك
في البيع الاول قد تم بعقب المشتري الاول
وان لم يقدر الثمن وهو يجوز للتصرف
في بقية ان يصح العقد الثاني كما يصح العقد
في المشتري الباقي الا ان المشتري الاول
بمن الثمن الاول قبل نقد الثمن الاول
له قوله كما يقول عائشه رضي الله
عنها تلك المرأة انك اوردت علي القاري
في البيع المصدق قال المومنين عائشه
رضي الله عنها لام ولد زيد بن ارم حين
قالت لها اني ابيعت من ربح فلما بان
ما تم ذمهم نسيت واشترت به ثمنه نقد النبي
زيد اني قد ابلغت جهاك مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يس واشترت وفسخ
ما شرت روى احمد له قوله وقد اوردت
اي شرت له قوله بعد شرت اي باعته
له قوله يس ما شرت به اي بيعت كما
في الكفايه له قوله النبي زيد بن ارم
فلما وصل الخبر الى زيد بن ارم تاب وفسخ
البيع وجاء الى عائشه رضي الله عنها ففسخ
له قوله وهو اي فيه ولا يرد كباقي المقياس
له قوله فقد راس المال اعلم ان بيع
السلع مع آجل يعاجل غالباً هو للمسلم
والثمن المشتري هو ربحه والمبيع هو المسلم فيه
والثمن هو راس المال له قوله في شرط
اعلام الكواي علي ربح المسلم ان لم يقدر راس
المال المضاف اليه المسلم مع آجل وان

كان مشاذا إليه الخ كذا ان وصلية **قله** قوله علما يقول ابن عمر قال بن الملك وابو حنيفة شرطوا الاعلام بخروج الاسلام فيما اذا كان راس المال مشاذا إليه قال يفتوا ذلك عن ابن عمر رضي الله عنه انتهى **قله** قوله لم يشترطوا في سبيته قدر راس المال حال كونه مشاذا إليه **قله** قوله والاجير المشتبك وهو الذي لا يبيع الا بالاجال لا يعمل الا بحد تسليم النفس ولد ان يبل للعامة يبيع ولذا في مشتركا **قله** قوله لا تقتصر في ثبوت الاراب تقصا كذا وكذا **قله** قوله اذا ضاع الثوب اي بلا ضعه **قله** قوله فانما اي الصابين **قله** قوله تقليد اهل رضي السرة والامام المسلمين ابو البصيرين وعمر الفاروق رضي الله عنهم **قله** قوله حيث ضمن الغياط الخ كذا رواه ابن ابي شيبة كذا قيل واورده على القاري اليه **قله** قوله فلا يضمن فان الضمان اما ضمان جبر فموجب بالتعدي والتقويت ولم يوجد من الاجير المشتبك واما ضمان شرط وموجب بالعقد فلم يوجد عقد موجب للضمان ولذا انك للضمان فكان الشيء امانة في يده **قله** قوله كالا لاجر الخاص وهو الذي ورد العقد على منافع مطلقا وهو يبيح الاجر تسليم لفسحة الاجارة حتى يراد له لا يقدّر على ان يبل فيه **قله** قوله لما ضاع في يده فلا ضمان عليه كذا بهنا **قله** قوله فهو اي الوضعية ج اخذ بالرأي والما على من فعله لا يضمن الحياط بطريق الصلح لا بطريق الحكم الشرعي والفتوى على قول الامام كذا قال قاضي خان وذكر الزيلعي ان الفتوى على قولها كذا في فتح الغفار قال الجيني في شرح الكنترا يقول الصابين فتح لبعضهم ويقول الامام آخرون ق

بحث بافعال النبي صلعم

۲۲۲

نود الانوار مع فتاویٰ اقربا جواب سوال

الثالث هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واما التابى فان ظهرت فترا في زمن

استفتی القرآن المجید علیہ قوله لکم یکبره احدی ان ابن عباس لما انفبر بهذا القول قال وانا ادری مثل ذلك

الارض واخذ التفرقة بيده وامر بالاحل
رقيقه جابر بن جبرئيل عليه السلام بالكباش

له قوله وهو عاشر خمس المائة وذكر الامام الشريفي ان الخلاف في انه لا يترك القياس بغير الاستدلال والاختلاف في انه هل يستدل بالتأني في اجماع الصحابة حتى لا يتم له
 بمصاحبة مع خلاف التأني في غير ما يستدل به وعند الشافعي لا يثبت له قوله اتفاق مجتهدين المراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد والقول بما لا يغل في العمل
 ان يقول هو الاتفاق في كل عصر على امر من الامور من حيث هو بل من هذه الامة ليس للمجتهدين في امر كسكاج فيه الى الرأي في عمل المجتهدين والمعلوم في
 لا يمتنع فيه الى الرأي في عصر التعريف به جامعا وانما المراد بالمجتهدين جميع المجتهدين الكائنين في عصر من الاعصار والتميز به عن اتفاق المتكلمين
 واتخذ بقوله صاحبين عن اتفاق مجتهدين ذوي هذا الاتفاق وبقوله من جهة من اتفاق مجتهدي الشرائع السابقة له قوله على غير قول في وضع الشري
 او على او غير في غير ما ثبت بالكتاب والسنة فلما اطلق الامر بتأني الامم الحاضرة في الاجاب ولم يخصص صاحب التوضيح تنبيها على انه يجب ان لا يمتنع
 المجتهدين في الحق والشرع ايضا كما لا يخفى وبوجهها له قوله من الاجماع اي ما يقدم به الاجماع له قوله عزية اي اصل له قوله وهو ان
 العزمية وتذكر في غير نظر الى الخبر له قوله او شرعهم الا وهذا لا يجمع على خلافه الصواب في عصره فان الصحابة بايعوا بايعهم واقروا بالمستقيم فان قلت
 ان الشبهة فانما هي في ذلك الوقت

نور الادوار مع فتاها في باب سوال ٢٢٣ مبحث الاجماع

ان لا اقتلوا المتكلمين لانهم رجال ونحن رجال لان قول الصحابة انما يقبل احتمال
 السماع واصابة رأيهم ببركة صحبة النبي وهو مفقود في المتكلمين وهو محتسب
 شمس الامة وهذا كله ان ظهرت فتوة في حق الصحابة وان لم تظهر فتوة اقلهم
 في الرأي كان مثل سائر ائمة الفتوى لا يصح تقليدهم ولما فرغ عن اقسام السنة شرع
 في بيان الاجماع فقال **باب الاجماع** وهو في اللغة الاتفاق وفي الشرع اتفاق
 مجتهدين صالحين امة في عصر واحد على امر قاطب فعلى ركن الاجماع نوعا
 عزية وهو التكميل منهم بما يوجب الاتفاق الى اتفاق الكل على الحكم بان يقولوا
 اجمعا على هذا ان كان ذلك الشيء من باب القول او شرعهم في الفعل ان
 كان من بابها اي كان ذلك الشيء من باب الفعل كما اذا شفع اهل لجهت كجهت
 في المضاربة او المزاينة والشركة كان ذلك اجطاء منهم على شرعيتها وخصتها هو
 ان يتكلموا بفعل البعض دون البعض اي يتفق بعضهم على قول او فعل
 وسكت الباقون منهم ولا يردون عليهم بعد مضي مدة التأمل وعلى ثلثة ايام
 او مجلس العلم ويسمى هذا اجماعا سكوتيا وهو مقبول عندنا وفيه خلاف الشافعي
 لان السكوت كما يكون للموافقة يكون للمهابة ولا يدل على لرضا كما روي عن
 ابن عباس انه خالف عمر في مسألة العول فقبل له هلا اظهرت جحناك على
 عمر فقال كان رجلا مهيبا فنهت ومنعته درته والجواب ان هذا غير صحيح لان عمر كان
 اشد انقياد الحق من غير حتى كان يقول خير فيكم ما لم تقولوا ولا خير لي
 ما لم اسمع وكيف يظن في حق انسابة التفسير في امور الدين والسكوت عن الحق في موضع
 الحاجة وقد قال السالك عن الحق شيطان اخرس اهل الاجماع من كان مجتهدا
 صالحا لا فيبايستنه فيه عن الاجتهاد ليس فيه هو ولا فسق صفة لقوله مجتهدا
 قال اهل الاجماع من كان مجتهدا صالحا لا فيبايستنه عن الرأي فانه لا يشترط

قلت ان الشبهة من اهل الجهرى بولاهم
 لهم في الاجماع على ان هذه هي بعد الاجماع
 فان الاجماع قبل ذلك الوقت
 ولم يردوا بعد للشبهة في ذلك الوقت
 فممنكر هذا الاجماع والاجماع تحقق
 قبل صدقهم له قوله في المضاربة
 او المزاينة او الشركة المضاربة عقد شركة
 في الزرع بل بالثلث والثلث والثلث
 على الزرع ببعض الخارج وحسب مباد
 عن عقد بين المتقاربين في العمل
 المنة كذا في الدر المختار له قوله
 وسكت القائلون اي بعد بلوغ الخبر
 له قوله وفي ثلثة ايام لان هذا
 هو المشهور في اهل الفقه وعند اكثر
 المفتين لم تقدمه التاويل شي بل لا بد
 من مردوا وقت تعلم عادة ان لو كان ذلك
 فالتاويل لظاهر الخلاف له قوله وفي
 هذا الوقت من السكوت دليل الاتفاق
 عندنا لان عدم الشيء من السكوت
 عليه مع التقيد عليه لا يبين من العمل
 لانه فسق في الاجماع ضروري في حق من
 نسبته الى الفسق لا ترى من المتكلمين
 الكبار يقولون امر الفتوى والصفاء فيهم
 ويسلمون قولهم له قوله وفيه خلاف
 الشافعي قيل بان هذا خلاف في الاجماع
 مع السكوت قرينة قاطعة على الموافقة
 ولا خلاف في القرينة الكذائية ككثرة
 التاويل في بركات كثيرة وسكوت الباقيين
 عدم الامور اصلا في هذا السكوت وليس
 الموافقة عند الكل ولا تنافي له قوله
 للمهابة بالفتح حرس وزبني له قوله
 ولا يدل على الرضا فكيف يكون الاجماع
 السكوتي حجة مع وقوع الاحتمالات له
 قوله كما روي عن الاقال على القاري و
 تفسيره ما ذكره العالم سراج الدين في شرحه
 للفرغ من ان القول ثابت على قول
 الصحابة باطل عند ابن عباس وهو يخل
 النقص على الهبات ونبات الماين الاثبات
 لاب وام اولاد مثله روي وهو ثابت

ولهم عند العامة المسألة من ستة وعشرون الى ثمانية وعشرين عباس للزوج النصف اثلاثة وللام الثلث اثنان ولافت الباقي وهذه اول حادثة وقعت في نوبة
 عمر فاشارة الى عباس ان يتيم المال على سباهم قبل ائمة ولم يشكر احد وكان ابن عباس مهيبا فلما بلغ فالت وقال ليس في المال نصفان قلت ففعل ملكك
 ذلك في عهد عمر قال كنت مهيما وكان عمر رجلا مهيبا فاستبني في منبري الارباب مهيبا بالفتح ومهابة ترسيب واد العول بزيادة سباهم الوتيرة اذا كثرت الفرص على
 خروج السباهم المفروضة الذي يقال له اصل المسألة له قوله ودرت في منبري الارباب وده بالسيرة وده بامير خذ له قوله ان هذا نقل من ابن عباس وهو
 وانكره غير صحيح لم يروه احد من المحققين كذا في كفاية العارفين من القاري واهمبيل بن اسحق القاضي عن عبيد الدين بن عيسى
 بن عتبة له قوله كان اشد انقيادا ولا على ان عمر رضي الله عنه كان يقدم ابن عباس رضي الله عنه على شيوخ المهاجرين ويسأل مسائل ومفصلة يحرم مع جلالة سنة
 بالنسبة الى الشيوخ كما هو معروف في صحيح البخاري فكيف يكون له مهابة عمر رضي الله عنه له قوله وقد قال عليه السلام السالك التواضع والالتزام
 بالضعف لك له قوله وابل الاجماع اي الذين يتفق بهم الاجماع له قوله من كان مجتهدا فلاحظ المتكلم في الاجماع انما تقليد مجتهد من مجتهد في الامة الحمدية
 له قوله ليس فيه بطلان من كان زاهوي اي بدعي فشرع في دعوى عند الله تعالى ورسوله فلا يثبت برأيه انما الاعتقاد للرأي المحمود والفاقد ليس بابل للشكر ومجربة

قوله لا يبايستنه فيه عن الاجتهاد ليس فيه هو ولا فسق صفة لقوله مجتهدا
 قال اهل الاجماع من كان مجتهدا صالحا لا فيبايستنه عن الرأي فانه لا يشترط
 ص ١٠٠٠

المدينة المنورة في الشيطان عن جابر بن
 عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إنما المدينة هي كالخبيث في خبيثها وحي
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 عليه وسلم ولا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة
 شرها كما تنفي الكبر فخفت الحديد والمعاد
 النسي الأخرج والخيت تحركت وقت الحديد
 ونحو والكبريا الكسيرة الحمد جالبي من
 الطين ر قبل بوق يتجلى النار والبني الكو
 قال في الجمع وفي القاموس الكبريا الكسر في
 شيخ غير الحمد والمدينة من الطين فكور وكذا
 في الكرماني **قوله** فيكون منها عبادا
 حتى ينتم وجب متابعهم **قوله** ان
 ذلك الزمان الظاهري الاجتهاد ليس
 ولذا ياتى الجتهاد وان اخطأ **قوله**
 وقال الشافعي في قول احمد بن حنبل
قوله وموت الوعظ على القرآن
 العصر للتغيير المراءى جتهيرين الذين كانوا
 وقت وقوع الواقعة وجمعوا على حكمها -
قوله لان الرجوع الى رجوع الكل
 او البعض **قوله** لا يثبت الاستقراء
 الخلا يثبت الاجل ودين الكلام فيما مضى
 عدة التل وتعلمت الامت على الافاق
 فانقطع الاحتمال وثبت الاستقراء **قوله**
قوله الفصل الاول تدل على انه مطلقا
 قبل الافتراض ووجهه فالزيادة على تلك
 الدلائل لبقيا سنها وهو لا يكون فلا يعتبر
 توهم رجوع البعض او الكل حتى لو رجع
 بل كان الاجماع لا يعتبر عندنا **قوله**
 عندنا في حديثه واخبره القول احمد بن
 حنبل ومن الشافعية الامم جميعه الاسلام
 ابو حامد الغزالي **قوله** اذا اختلفت
 اهل عصر الزمان ليعتقد كل حقيقة ما ذهب
 اليه **قوله** قيل لا يجوز ذلك لاجماع
 لان الحق الفائق كل الامت ولم يحصل
 لوجود الاختلاف السابق **قوله**
 وليس كذلك اي ليس هذه النسبة الى
 الامم جميعا **قوله** انه يتفق عنده
 اي عند الامم الاعظم اجماع متاخر او
 لم يتاخر اتفاق مجتمعة والوجه سدا

تقدم الحقائق اولاً واللائل الدلائل على
المسوق دليلاً معتبراً به ما انفقد الاجماع
والا للادوي ان يسمي ان علياً رضي الله
عنهما فقال ابو سعيد في كسر اباء احمد بن
الحسن كذا في المنتخب وفي مجمع البحار
فاموش كرويه وانه ليست جزيعة وخر
على انتهى **كته** قوله اجماعوا في التتبع

نور الانوار مع قمر الاحمد و جواب سوال

الاجماع ليست بمفيدة لعدم الاختلاف السابق **سنة** قوله ويرفع الخلاف السابق كما لان دليل المسابقين المخالفين
لما لا نزل نص بدليل بالفتاى **سنة** قوله وعند على يجوز فيه ان عليا رضي الله عنه رجع من جواز بيع الهبات
على منتهى الكوفة وقال في قطبته اذا اتبع راي وراى امير المؤمنين عمره على ان لا يبيع الهبات الاولاد واما الآن فادى
عليك من كل طرف على قالوا نعم بانتم نقضون فاني اكره ان اخالف اصحابي انتهى والا طرأ فاموش بودن ودر پیش
فاطريق ای سکت و فی القاموس اطرق سکت ولم یکن وارثی عینی بنظر لے الارض و فی متن الاراب اطرق اطرقا
کر و جیم و خوا یابند و فر و انکد سر لا ظا لغتفت فی ما قال بحر العلوم فی ترجمه اطرق پس طریق گرفت امیر المؤمنین
من الامار

حیرالام و بعد التسلیم فلا دلالة قطعا على الآلية على تعلية اجماع المجتهدین من عصر واحد **قله** ومن يشاقق الرسول الخ وما قال بحر التكميم يف ومن يشاقق السردسكول من بعد ما تبين له البدي و يتبع غير سبيل المؤمنين **قله** ما تولى و فصله عنهم انتهى ثم بين في موضعين من تولى النار ترجمته هذا النظر فلم او في القرآن المجيد وتسل القصور في غفلى و المشاققة الخالفة **قله** **قله** ما تولى اى بجعله واليا لما تولىه من الفضلال بان غفلى بينه وبينه في الدنيا مشقة **قله** ثم مخالفة الرسول الخ فانه قد عدل على متاوية غير سبيل المؤمنين كما تعدل على مخالفة الرسول باستيجاب النار فكان اتباع غير سبيل المؤمنين حراما فوجب اتباع سبيل المؤمنين وكان اجماع حجة فانه سبيلهم و السبيل بانما تراه الانسان **قله** و علما و لعاقل ان يقول ان ابداع غير سبيل المؤمنين هو مشادة الرسول بينه و الفرق الاختلاف فهو ما يلقى بصحة العطف كما في قوله تعالى الطبعوا السرد و الطبعوا الرسول مع ان طاعة الرسول مع طاعة الله تعالى هو الوجود الخارجى مع لا اثر لثبوت اجماع من هذه الآلية قال صاحب التوضيح و قد رجع عليه صاحب التلويح بان العطف وان كان معهما لكن سبيل المؤمنين عام لا يخص له باثبات اثبات الرسول فلا ضرورة للتخصيص سنان على الكلام على الفائدة الجديدة اولى **قله** و لا يديرون قوة الخ و ليس في شجرة اهلك القوة و هذا و لما قال بعض المعتزلة و هذا دفع في آخر الاماير

حکیم الامت مولانا محمد اعظمی دہلوی

جواب سوال

عنه قوله ولم يحضر
المشهود له جواب
سؤال مقدار المتواتر
أمر من قبل المتواتر
والأحاد ولم يحضر
المشهود له لا جمل
بالشهود وكان من
أن يتبرهن به قال
ثم هو على مراتبه
الاستدلال عليه
أحد جان الاجماع
مادة من اجماع الامة
وهو امر بيطه لا يكون
لها مراتب الا بعد
والثاني ان يبرهن
في قولهم لا بد من
الاجماع لولا ان
ثم الى الاربع فاجاب
الشرح من الاول
يقول في القوة والضعف
الجوهر من التثنية يقول
لا يملك في نفسه
قطع النظر من نقله
مراتبه قوله
على خلافه الى كبره
لان المهاجرين النصارى
قد اتفقوا على خلافه
الى كبره قبل دفن
رسول الله -

له قوله وامثال اى امثال اشركه قوله دعى السبب الذي يعمم الى الاجماع
الذي في المتن منه قوله اى في اهل الاجماع له قوله على ضرورة اى بالحكم البع عليه
كان او باطنا وبالاستنباط من المنصوص والامثلة ليسوا على حال من صلى الله عليه وسلم
يكون الحق الشرعي حرام فلا بد لاهل الاجماع من سند متواتر من غير ان يكون
من اهل الاحاد اى التي لا بد من النظر في
قوله لا يتبعوا العلم الحق في المشكوك عنه

ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
استل علمنا فلا يهتدى به في شئ من شئ
والمراد بالاستيفاء والتقصي كذا في المعاني
له قوله في الارز لا رز كاشد برج كذا
في منتهى الباب له قوله القياس على
اى قياس الارز على الاشياء الستة ثم
اجمعا على هذا القياس نصار القياس
بمقتضى اجماع قطبيا له قوله قوله
انما في هذه القول سبب دعى الى هذا
الاجماع له قوله وقيل القائل صا
المتبرع له قوله لا يحتاج الى الاجماع
بل يكون اجماع لغوا عرفا فانه لا يفيد
الا التاكيد كما في النصوص المتقدمة
على حكم واحد والتاكيد ليس مقصودا على
وقال صاحب التلويح انه لا معنى للترفع
في جواز كون السند قطبيا لانه ان اريد
انه لا يقع اتفاق مجتهدى مصرى فكم كانت
يرسل قطبي فظاهر البطلان وان اريد
انه لا يثبت الحكم فلا يتصور نزاع لان التثبت
ما هو ثابت حال له قوله نقل الاجماع
اى البناء كله قوله السلف
اى الصحابة له قوله باجماع الامة
المراد في تركل عمرو ليس المراد بالاجماع
المحصل له قوله في نقله
متعلق بالاجماع له قوله وغيره
كفرضية صوم رمضان له
قوله بالاقرادى بنقل الامام من دون
الوصول الى هذا التواتر ان روى ثقة ان
الصحابة اجماعا على كذا له قوله فانه
يوجب الحق ان الاجماع حجة قطعية و
لا امر قطعي في نقله بالاحاد صا لمولا
له قوله من غير الاحاد فانه يحمل
به ولا يوجب العلم له قوله كقول
عبدة المسلمين انهم كذا في كشف المنا
وقال بعض شراح الترمذي كذا في التواتر
والله تعالى اعلم كذا في الصحيح الصادق
له قوله على مخالفة الاربع اى عدم
تركه على حال له قوله بالملوة
الصحيحة اى ان لا يوجد فيها المانع للوحي بالملوة حسا كان كالمريض المانع من الوحي او شرعا كصوم رمضان او طبيعيا كالاستحاضة كذا في جامع العلوم
قوله لمتنبه اى تشييل نقل الاجماع له قوله بينناى بين الحديث المشهور له قوله الامام اشتباهه اى الخبر المشهور له قوله فبعد اى بعد من الصحابة
رضي الله عنهم له قوله والنقل وما وقع في سير الدر مقام الظن لفظ الشك فمن زلة القلم فليس اجماع بغير الشك بل اجماع الانزل رتبة كبر الواحد بنظر النظم
لا العلم ويوجب العلم له قوله فانه محل الآية اى في افادة اليقين له قوله ومنه لا جماع على خلافه كذا قال الشيخ ابن الهمام في التمهيد في التمهيد

له قوله وامثال اى امثال اشركه قوله دعى السبب الذي يعمم الى الاجماع
الذي في المتن منه قوله اى في اهل الاجماع له قوله على ضرورة اى بالحكم البع عليه
كان او باطنا وبالاستنباط من المنصوص والامثلة ليسوا على حال من صلى الله عليه وسلم
يكون الحق الشرعي حرام فلا بد لاهل الاجماع من سند متواتر من غير ان يكون
من اهل الاحاد اى التي لا بد من النظر في
قوله لا يتبعوا العلم الحق في المشكوك عنه

من الشهادات وامثالها ثم انهم اختلفوا في ان الاجماع هل يشترط في انعقاد ان يكون
له داع مقدم عليه من دليل ظاهري او ينعقد بمجرد دليل باعث عليه بالهام توفيق
من الله بان يخلق الله فيهم علما ضروريا ويوفهم لاختيار الصواب فقيل لا يشترط
له الداعي والاصح المختار لانه لا بد له من داع على ما قال المصنف الداعي قد يكون من
اختيار الاحاد والقياس اما اختيار الاحاد فكلما جاعلهم على عدم جواز بيع الطعام قبل
القبض والداعي له قوله لا يتبعوا الطعام قبل القبض اما القياس فكلما جاعلهم على
حجية الروايات الارز والداعي اليه القياس على الاشياء الستة وفي قوله قد يكون
اشارة الى ان الداعي قد يكون من الكتاب ايضا كاجماعهم على حرمة الجمل في بنات
البيت لقوله تع حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وقيل لا يجوز ذلك عند وجود
الكتاب والسنة المشهورين لا يحتاج الى اجماع ثم بين المصنف انه لا بد لنقل اجماع
من الاجماع فقال واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان كقول
الحديث المتواتر فيكون موجبا للعلم العمل قطعا كاجماعهم على كون القرآن كتاب
الله تع وقضية الصلوة وغيرها واذا انتقل اليها بالافراد كان كقولنا لسنه الاحاد
فانه يوجب العمل دون العلم مثل خبر الاحاد كقول عبدة المسلمين انهم كذا في جمع الصحابة
في مخالفة الاربع قبل المظهر وقهرهم في كاح الا تحت عدة التثنية تؤكد المراد بالملوة
الصحيحة ولم يتعرض لتثنيته بالحديث المشهور اذ لا فرق بينه وبين المتواتر الا بعدم
اشتهاره في قرن الصحابة وهذا المصنف قد استقر ههنا لان الاجماع لم يكن في زمن الرسول
فانما يكون في زمن الصحابة فبعد له لبيان الاحاد او متواتر ثم هو على ما بينا في الاجماع في
نفسه مع قطع النظر عن نقله له مراتب القوة والضعف اليقين والنقل فلا قوي اجماع الصحابة
نصا مثل ان يقولوا جميعا اجمعا كذا فانه مثل الآية والخبر المتواتر حتى يكفر
باجادة ومنه الاجماع على خلافه اى بكثرة ثوال الذي نص البعض وسكت

الصحيحة اى ان لا يوجد فيها المانع للوحي بالملوة حسا كان كالمريض المانع من الوحي او شرعا كصوم رمضان او طبيعيا كالاستحاضة كذا في جامع العلوم
قوله لمتنبه اى تشييل نقل الاجماع له قوله بينناى بين الحديث المشهور له قوله الامام اشتباهه اى الخبر المشهور له قوله فبعد اى بعد من الصحابة
رضي الله عنهم له قوله والنقل وما وقع في سير الدر مقام الظن لفظ الشك فمن زلة القلم فليس اجماع بغير الشك بل اجماع الانزل رتبة كبر الواحد بنظر النظم
لا العلم ويوجب العلم له قوله فانه محل الآية اى في افادة اليقين له قوله ومنه لا جماع على خلافه كذا قال الشيخ ابن الهمام في التمهيد في التمهيد

لاکین ہمارے بل میں بل ماحول خود غلام
 کان کا نوا ہوں کان بڑا لا بلع نے
 و ثمر طبعیہ مگون موجبہ لکین غلام
 رائے لا بلع اباحصائی تاوست سببہ
 مودود و انتارہ لماننا لا اعظم ۵۵
 نے اجتہاد و علمیں ہو ارد النصو من
 بڑا اختلاف طے اوقال فوق الاتقان
 الخراج کیون غیر سبل المومنین ہمیر بل

قوله وهو على الأجمع المرئى
قوله وقد بينها صاحب التوقيع

[illegible]

اسم في اللغة التعديروا فاعفأوا فاعفأوا فاعفأوا
العبء -

ان اثبات حجة القياس بهذه الآية الثابت بركلة النفس فان كوى وجود الطلقة مثلها لوجود حكمها بغير اجزاء لمصداق لقوله
والنظر فلا يلزم الصدق في مثله قوله في حاشي القلة اي حاشي الاغلاط والفرق بينه فان اللفظ عبارة عن اللفظ للفرق في مثله قوله غير
اللفظ في مثله قوله وروى بن تال في الاثر في الحديث في ضمن المتن فان حاصل فمحمود انه يقال في معنى اللفظ الاستعارة في غير ذلك اللفظ لانه
معنى اللفظ في استعارة ذلك اللفظ في ذلك المعنى خلاصه ان يقال في تقرير مضمون المتن وروى بن تال في حاشي القلة في معنى الرجل الشهاب وروى
اللفظ اي اللفظ الاسد لذلك المعنى بواسطة الشكر في الشهابه المسم الا ان كل عبارة المتن على القلب ويقال ان تقديرها انما كانت
لاستعارة تلك اللفظة في غير ذلك المعنى في ربطها بالاشعار في المتن في مثله قوله في حقيقة الاسد اي معناه في مثله قوله
وان في الاثر ملحوظ على الثالث في مثله قوله بدلالة الاجماع فان الاستعارة التي هي تقديرية في الاوضاع اللفظية بمعني ملبس اي وال
الشرعية لكونها من التقديرات الشرعية في انها تقديرية لانهما مشتركة فصلا لاثبات حجة القياس بدلالة الاجماع لا بقياس القياس

جواب سوال

عنه قوله هذا
قياس او الناقول
قوله انك
قوله واكمل جواب من
الا فراض ويرانه
يلزم من الاستدلال
فشيء واحد
بغير يقين ويراها
لان لا ينفذ الثاني
الاسمي للاول اولان
الملك لانه والعبرة
كلما جاءه على دول
واحد فقول ان هذا
الذي يلزم من القياس
بغير الاستدلال
انصر الى ان
قوله اي ثمانية
الاولان اثبات
القياس في العقول
لعموم الذي يكون
العلم العلم
انكم كذلك
قوله وكذلك
الاستدلال في
الاسم في خاص
في كونها
حجة القياس
قوله الاستدلال
باب الاستدلال
لغيره لان
لفظ الاستدلال
لان يكون
مستعار

مبحث القياس

441

نور الانوار مع قمر القمک و جواب سوال

Nilwini

سيره امثال

در عقداً لبيع

رجوع المسافرة

الحمد لله

مورادى سىو

والعقود النازلة

5/11/11

الحمد لله

۱۰۰

وَبَقِيَ النَّصْرُ حَيْثُ

المدرينة فتقضوا

عشرة أيام وطلبوا

شراء الخراج حال

Ergebnisse

المجلد الثاني

سین سچا جسم نام

٥٤ الاستراتيجيات

١٤

2115

لوہے کے المکتوب

4. 11. 19

و منو يترتب عليه السوء

جواب سوال

عنه قوله اصله

فان قيل التمسك

بمعلولية التمسك

في العلم النزاع فلا

يكفي فيه استصحاب

الحال بل يحتاج فيه

الى دليل الا انه لا ي

على فهم ما يجب المتو

بقرره ولا بد من ذلك

وحاصل الجواب

ان النص لما كان معلولا

بعلة في الحال لم يفتقر

انهم من جهة القياس

فان قيل لما كان

النص في الاصل معلولا

ومنه ذلك ان يكون

معلولا في الحال فيغير

انهم فلا يحتاج الى

الار من احداهما العلة

والثاني الصلاحية

والعلة عبارة عن

اعتبار الشارع وجوب

العلة في المصلحة

والصلاحية عبارة عن

عدم الابطال من الحكم

بتقدير الاضافة الى

فاجاب المصنف

بقوله لا لا ينبغي

يكفي بهذا القدر بل لا بد

في ذلك من دلالة اخرى

ليكون الترجيح من المصنف

وبما ان العلة يعلم من

عبارة المصنف كما هو

انما هو علة قوله

انما هو ان الاصل معلول

لان في الاصل ثلاثة

ذات الاول ذهاب

المستلزم من بقوله

ان الاصل عبارة عن

الدليل الاول من الحكم

لان الاصل بائني

على التمسك ولا شك في

ان الحكم محل مبنى على

النص وقال البعض

الاصل عبارة عن حكم

الحال لان الاصل

له قوله يدل على العلم بالبرهان وان

قيل مقابل صاحب التفسير قوله

دعانا كنه قوله بل انما يتعلق

المستعجلة لا كلام من الكتاب والسنة

فالقول بان دفع كونه لا ياسب

جوز من غير تقييد نص وليس يكون

لا يكون معلولا بل يكون التمسك

اي من يميز لمصنف المرفوع الحكم من

قوله قوله بل ذلك اي بل دلالة

قوله قوله الدليل اي النص

قوله قوله العلم اي الذي يرتفع

العلم منه قوله قوله لا انما كان

على وجه الكفاية وتقرره ان يكون

على حكم الفرض لا م كونه معلولا

فاطلق الا لازم عليه التمسك

قوله قوله انما هو اي في جهة القياس

قوله قوله لا بد ان لا يوجد

من هذا القبيل فلا بد من دليل

قوله قوله لا انما هو اي في جهة

نور الاصول مع قوله لا يقتضيه جواب سوال

٢٣٢

مبحث القياس

يدل على تكرار هذه العقوبة وهو اجماع

يوم القية ثم دعانا الى الاعتبار في قوله

فيه فتعتبر احوالنا بالحوالهم فيخرج عن مثل

هنا اي في القياس الشرعي فنشأ من في علة النص

النص فيه والاصول في الاصل معلولة

معلولة حتى يعقل الا الفرع بالقياس

والاجماع ان يكون معلولا بعله

معلولا او يكون معلولا بعله فاصح

بهذا القدر بل لا بد في ذلك من دلالة

الاخر كما يعلم في قوله الحنطة بالحنطة

القدر والجنس علة ولا بد من قيام

هذا النص في الحال معلول مع قطع

الحال معناه في الحال وقوله شاهد

بعله جماعة كان شاهد على حكم

الاصل في كل نص ان يكون معلولا

على ان هذا النص في الحال بقطع

دليل يميز العلة من غيرها ويبين ان

هذه الثلاثة فلا بد ان يكون القياس

وركن حكم ودفع فلا بد من بيان

خصه بشرط ان يكون الاصل مخصوصا

في حكمه دل على المقصود والمعنى ان

ما ينبغي عليه الغير وكان العلم

بعله يوجد في العلم في العلم في العلم

آخر والاطلاق الاصل على المعنيين

صاحب الاقوال الظاهر ان الاصل

المعروض بالعارض والاراءة

لان المثل المثل الذي هو المقصود

جواب سوال وهو ان المتبادر من

تدفع الذي يعقله عليه السلام

ما ينبغي عليه الغير وكان العلم

بعله يوجد في العلم في العلم في العلم

آخر والاطلاق الاصل على المعنيين

صاحب الاقوال الظاهر ان الاصل

المعروض بالعارض والاراءة

لان المثل المثل الذي هو المقصود

جواب سوال وهو ان المتبادر من

تدفع الذي يعقله عليه السلام

10

قوله تعدية الحكم بالاعتدال ان ثبت حكم الأصل للفرع وليس للارادة ان يتقبل الحكم من الأصل الى الفرع فان الحكم وصف ونقل الاوصاف محال
قوله الحكم الشرعي الذي في النفس عليه **قوله** بالنسبة او الاجماع **قوله** لا فرجا في اي يكون الحكم الشرعي الذي في النفس
 وما يشي تخبران يكون ثابتا بقياس على شيء اخر لا يكون ذلك الحكم الشرعي ثابتا بقياس على ما بدلت من اصل وهو الشيء الا من جرد من حيث قياس عليه بهذه الصلة لا على
 هذا المقضي عليه الفرع فان لم يكن لا طائل **قوله** وفيه اي نفس هذا الشرط مست شرط **قوله** لا يستقيم في ذلك **قوله** لا نأذي لان اثبات اسم الزنا
 هو شرط **قوله** منع السمع يفتح **قوله** بل اي الوطء فوضي فوق الزنا في المحرمات فان الايلاج في الذيل لا يمل قطعا بخلاف الايلاج في القبل فانه يمل
 بالجماع وكذا الميسر والشبهة فان اهل الياس كل شبهة زائدة **قوله** تجري عليها في ذيل الاطاعت فتزول الزانية والزاني فاعلموا ان راعيا بها في جملة محرمات
 عليه حكم الزنا ايضا فان الوطء مع من افترق الزنا لثمة وبل ان الشافعي يراه في المحرمات فاعلموا ان الواجب اعمد على الاطاعت بدلت النفس الا ان قياس في اللغة **قوله**
 يعني قياسا في اللغة والقياس في اللغة لا يجوز ومباداة عن ان يبين نكاح المستعصم بما يتباين في وجهه غير فيطلق ذلك للفظ على ذلك التفسير **قوله** على الاول **قوله**

(١٠)
 هذا قياسي
 في اللغة
 (٢١)

جواب سوال

عنه قوله يجوز
 ان اے ذکره في
 قول الماتن لان لا
 يكون مستقنة ثمرة
عنه قوله وانه
 اے انكره **قوله**
 وانه اي جريان اسم
 الزنا على الوطء او لا
 وجريان حكم الزنا فانما
 على جريان الاسم على
 قياسا به

قوله فان الاصل اي محله الوطء اسم
 الزنا **قوله** دون الثاني اي اجزاء
 كلام الزنا على الوطء **قوله** لاي
 القياس في اللغة **قوله** لا يمل
 ان كان من غير ان يمل في غير
 محصل الشدة في غير ان يمل في غير
 فغير تجري عليه حكم آخر قال في غايته
 يقال فاعلموا اي خالف وقال في اهل
 في ما يشي المبالغة في ان يمل في
 ينبغي **قوله** لم اي لا لزنا
 ان **قوله** قوله القارورة في
 غيبى العرب قارورة الخدر
 ان باشد عموما يا شيشة خصوصا
 قوله لم اي لا كذا اصحاب الشافعي
قوله قوله المجرى كسر الاصل وسكون
 الثاني وكسر الجيم وسكون
 التثنية فبما في تركه كذا في
 عن الزنا **قوله** قوله على الشرط
 الثاني اے تعدية حكم الأصل بعينه
 اے الفرع **قوله** قوله كالمسلم
 كالمسلم فان الذي سكت اتي
 بالقبل الزور ويصح لفظه فان اهل الفرع
 وروى الظاهر ليس الا بمرئيه فيجوز لهما
 ايضا **قوله** قوله اذ لم يوجد الا في
 لفرع لا يستقيم **قوله** قوله لتغيير
 الا ذلك ان اتوا بغيره في الظاهر
 والكفارة من قبلها وتقبل انما بمرئيه
 بمرئيه فيمكن القول بما على ان الكافر
 سكت بالا حكام بان امرته تستدي
 الى الكافر ووجب الكفارة عليه ايضا
 لان اداء الكفارة بسبب كفره لا بغير
 حكم الاصل لم يتغير بل تعدى بعينه الى
 الفرع كذا في اقايد المعلوم **قوله**
قوله في الاصل متعلق بالمتأخر
قوله قوله وهو المسلم فان المسلم
 ان الاطلاق والاطعام والعصم **قوله**
قوله اے الاطلاق اے اطلاق امرته
قوله قوله في الفرع اے الذي
قوله قوله من الغاية ربي الكفارة
 به استعمل بالاطلاق **قوله**

قوله تعدية الحكم بالاعتدال ان ثبت حكم الأصل للفرع وليس للارادة ان يتقبل الحكم من الأصل الى الفرع فان الحكم وصف ونقل الاوصاف محال
قوله الحكم الشرعي الذي في النفس عليه **قوله** بالنسبة او الاجماع **قوله** لا فرجا في اي يكون الحكم الشرعي الذي في النفس
 وما يشي تخبران يكون ثابتا بقياس على شيء اخر لا يكون ذلك الحكم الشرعي ثابتا بقياس على ما بدلت من اصل وهو الشيء الا من جرد من حيث قياس عليه بهذه الصلة لا على
 هذا المقضي عليه الفرع فان لم يكن لا طائل **قوله** وفيه اي نفس هذا الشرط مست شرط **قوله** لا يستقيم في ذلك **قوله** لا نأذي لان اثبات اسم الزنا
 هو شرط **قوله** منع السمع يفتح **قوله** بل اي الوطء فوضي فوق الزنا في المحرمات فان الايلاج في الذيل لا يمل قطعا بخلاف الايلاج في القبل فانه يمل
 بالجماع وكذا الميسر والشبهة فان اهل الياس كل شبهة زائدة **قوله** تجري عليها في ذيل الاطاعت فتزول الزانية والزاني فاعلموا ان راعيا بها في جملة محرمات
 عليه حكم الزنا ايضا فان الوطء مع من افترق الزنا لثمة وبل ان الشافعي يراه في المحرمات فاعلموا ان الواجب اعمد على الاطاعت بدلت النفس الا ان قياس في اللغة **قوله**
 يعني قياسا في اللغة والقياس في اللغة لا يجوز ومباداة عن ان يبين نكاح المستعصم بما يتباين في وجهه غير فيطلق ذلك للفظ على ذلك التفسير **قوله** على الاول **قوله**

فذلكا فاد مع قسم الاختلاف جواب سوال ٢٢٢٢
 محبت النفس

قوله تعدية الحكم بالاعتدال ان ثبت حكم الأصل للفرع وليس للارادة ان يتقبل الحكم من الأصل الى الفرع فان الحكم وصف ونقل الاوصاف محال
قوله الحكم الشرعي الذي في النفس عليه **قوله** بالنسبة او الاجماع **قوله** لا فرجا في اي يكون الحكم الشرعي الذي في النفس
 وما يشي تخبران يكون ثابتا بقياس على شيء اخر لا يكون ذلك الحكم الشرعي ثابتا بقياس على ما بدلت من اصل وهو الشيء الا من جرد من حيث قياس عليه بهذه الصلة لا على
 هذا المقضي عليه الفرع فان لم يكن لا طائل **قوله** وفيه اي نفس هذا الشرط مست شرط **قوله** لا يستقيم في ذلك **قوله** لا نأذي لان اثبات اسم الزنا
 هو شرط **قوله** منع السمع يفتح **قوله** بل اي الوطء فوضي فوق الزنا في المحرمات فان الايلاج في الذيل لا يمل قطعا بخلاف الايلاج في القبل فانه يمل
 بالجماع وكذا الميسر والشبهة فان اهل الياس كل شبهة زائدة **قوله** تجري عليها في ذيل الاطاعت فتزول الزانية والزاني فاعلموا ان راعيا بها في جملة محرمات
 عليه حكم الزنا ايضا فان الوطء مع من افترق الزنا لثمة وبل ان الشافعي يراه في المحرمات فاعلموا ان الواجب اعمد على الاطاعت بدلت النفس الا ان قياس في اللغة **قوله**
 يعني قياسا في اللغة والقياس في اللغة لا يجوز ومباداة عن ان يبين نكاح المستعصم بما يتباين في وجهه غير فيطلق ذلك للفظ على ذلك التفسير **قوله** على الاول **قوله**

قوله تعدية الحكم بالاعتدال ان ثبت حكم الأصل للفرع وليس للارادة ان يتقبل الحكم من الأصل الى الفرع فان الحكم وصف ونقل الاوصاف محال
قوله الحكم الشرعي الذي في النفس عليه **قوله** بالنسبة او الاجماع **قوله** لا فرجا في اي يكون الحكم الشرعي الذي في النفس
 وما يشي تخبران يكون ثابتا بقياس على شيء اخر لا يكون ذلك الحكم الشرعي ثابتا بقياس على ما بدلت من اصل وهو الشيء الا من جرد من حيث قياس عليه بهذه الصلة لا على
 هذا المقضي عليه الفرع فان لم يكن لا طائل **قوله** وفيه اي نفس هذا الشرط مست شرط **قوله** لا يستقيم في ذلك **قوله** لا نأذي لان اثبات اسم الزنا
 هو شرط **قوله** منع السمع يفتح **قوله** بل اي الوطء فوضي فوق الزنا في المحرمات فان الايلاج في الذيل لا يمل قطعا بخلاف الايلاج في القبل فانه يمل
 بالجماع وكذا الميسر والشبهة فان اهل الياس كل شبهة زائدة **قوله** تجري عليها في ذيل الاطاعت فتزول الزانية والزاني فاعلموا ان راعيا بها في جملة محرمات
 عليه حكم الزنا ايضا فان الوطء مع من افترق الزنا لثمة وبل ان الشافعي يراه في المحرمات فاعلموا ان الواجب اعمد على الاطاعت بدلت النفس الا ان قياس في اللغة **قوله**
 يعني قياسا في اللغة والقياس في اللغة لا يجوز ومباداة عن ان يبين نكاح المستعصم بما يتباين في وجهه غير فيطلق ذلك للفظ على ذلك التفسير **قوله** على الاول **قوله**

قوله تعدية الحكم بالاعتدال ان ثبت حكم الأصل للفرع وليس للارادة ان يتقبل الحكم من الأصل الى الفرع فان الحكم وصف ونقل الاوصاف محال
قوله الحكم الشرعي الذي في النفس عليه **قوله** بالنسبة او الاجماع **قوله** لا فرجا في اي يكون الحكم الشرعي الذي في النفس
 وما يشي تخبران يكون ثابتا بقياس على شيء اخر لا يكون ذلك الحكم الشرعي ثابتا بقياس على ما بدلت من اصل وهو الشيء الا من جرد من حيث قياس عليه بهذه الصلة لا على
 هذا المقضي عليه الفرع فان لم يكن لا طائل **قوله** وفيه اي نفس هذا الشرط مست شرط **قوله** لا يستقيم في ذلك **قوله** لا نأذي لان اثبات اسم الزنا
 هو شرط **قوله** منع السمع يفتح **قوله** بل اي الوطء فوضي فوق الزنا في المحرمات فان الايلاج في الذيل لا يمل قطعا بخلاف الايلاج في القبل فانه يمل
 بالجماع وكذا الميسر والشبهة فان اهل الياس كل شبهة زائدة **قوله** تجري عليها في ذيل الاطاعت فتزول الزانية والزاني فاعلموا ان راعيا بها في جملة محرمات
 عليه حكم الزنا ايضا فان الوطء مع من افترق الزنا لثمة وبل ان الشافعي يراه في المحرمات فاعلموا ان الواجب اعمد على الاطاعت بدلت النفس الا ان قياس في اللغة **قوله**
 يعني قياسا في اللغة والقياس في اللغة لا يجوز ومباداة عن ان يبين نكاح المستعصم بما يتباين في وجهه غير فيطلق ذلك للفظ على ذلك التفسير **قوله** على الاول **قوله**

ليس بربا الا انما فان المقصود بالكفارة التكفير فلا تادى الكفارة الا بنية العباداة والكافر ليس باهل للعبادة **قوله** وانه انما فان
 افعال الكفارة عبادة ولما تمت جزية صارت عقوبة **قوله** قوله قيل القائل ابن الملك **قوله** قوله الحكم وبقا العصور **قوله** قوله ان
 عند هاهنا عذر المكره واخا **قوله** قوله دون عذر اے عذر الناس **قوله** قوله الناس اے ناسي العصور **قوله** قوله في نفس النفس
 اے الاكل والشرب **قوله** قوله لان يندر الامم للتاكيد وكذا ان مصدرية **قوله** قوله وبالياسا بغير انما ايما الخليل ليس له قصد صلاوة والمكره
 ليس له قصد بل وفيه اكله **قوله** قوله اول فلا يكون فعل الخاطي والمكره فطر **قوله** قوله ان عذر هاهنا عذر المكره واما على **قوله** قوله
 يقع انما جمل الانسان على النسيان **قوله** قوله اے صاحب الحق اے الشارع فكان صاحب الحق اے اهل حق فلا يكره انما اے استمرار الاقرار

جواب سوال

عنه قوله وهو
بأنه ان يكون وصفا
والنقص من وجه العباد
رد قول البعض بأنهم
قالوا انهم اجل
علا لوصف ولا هم
خير من لا يوصف
بالا هم بماز تياس
سأما ونبذة على غير
والا ليس كذلك و
نحن نقول لانه و
في قوله عنه قوله
والشافعي راجع
جواب سوال
وهران التعليل بوجوب
الزكاة بوصف الثمنية
باطل لانه لتعليل لعل
قاصرة وحين قول
انهم عنه قوله و
جلبا ونضايها لرد
قول البعض انهم قالوا
ان التعليل لا يصح
للاوصف الحسن لانه
لوصف بالكلية بل لانه
النقص او تياس لعل
منطوقه وكلامه في
القياس المستنبط
للعنه قوله وكما
في الاية في قوله
لان البعض قد اوجها
ان العلة انما هي
لا يكون كمالا فخرها
هذه العلة مخرجة في
الحكم فلو كان العلة
حكما فخرها كمن بينه
وبين المخرجة فخره
خلاف ما في التواضع

وتتمية لانه عنه قوله اصل الركن
اي الركن الاكبر هو العلة فان الم
يتمية العلة لا يتحقق اصل ولا فرع
ولا حكم عنه قوله ذلك لانه العلة
ايضا عنه قوله وهو
المنع الذي جعل على حكم المنع
قوله ومنه انه لا اصل للمعنى طبع
لعله قوله كالثمنية ثم المراد بالثمنية ان
يكون الذهب والفضة كمالا لثمنيه
الايشاء كذا قال ابن الملك عنه قوله
عنه انه من الذهب والفضة
قوله في اية الثمنية
وتبرها وعلينا انما نكسر زر وسيم
يا ريزه وسلم وذكره كذا في قوله
في ريزه بائنه بائنه كذا كان ازهر
قبل ارا كذا في قوله كذا في قوله
على بالفتح براء ويزور كذا في قوله
باعتها ازسك كذا في قوله الارب
لعله قوله براء في الثمنية
قوله والوصف العارض هو الذي
يكون انفسا كمن الاصل عنه قوله
فانما هو الاوصف الاوصف ونسب
ابن الملك في شرحه لانه قوله
في المستحاضة هي التي ترى الدم من
قبلها في زمان لا يحد من الجسد والدم
النفاس كذا في قوله في قوله
الصل عنه قوله واسما اي ايم جنس
لعله قوله ايم يجوز ان يكون
كذا قال في الاصل والظاهر ان الدم
ليس بصل لوجوب الوضوء في العلة
خروج الدم ولذا ما نقوه انما هو
الصل اسما لعله قوله كذا في قوله
موضوع وليس مشتقا لعله قوله
وجليا قيل المراد بالجلال ان يكون
في النفس مريحا وبائنه خلاصه
قوله لسوراه ايم لانه قوله
لعله قوله في قوله عليه السلام انها
انما روي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها
ليست نجس انما هي من الطاهر انما هي
والطوافات لعله قوله بوايهم اي الاجتهاد
تدبر فذكره لعله قوله كذا في قوله
تعالى في جوده في قوله كذا في قوله
ان اجمع فانها كانت فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا يستسك ايم لا يستعتر في منتهى الاسباب
الا استسك بكم ووزن

له قوله نص النبي انما روي الترمذي عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابيع اليك عني ٢٠ قوله على العزيم
نعم البائع من المسلم علة للشيء من بيع الاقرب ولا ذكر لهذا العزيم مريحا في نص ذلك النبي الا انه مستنبط منه فان البيع مذكور فيه ولا بد من بانه
والنقص منه فانما لم يقدركم التعليل كيف يتحقق المبادىء قوله في حكم من اكل واحترق واحترق وانفسا وبعده قوله ان اركان القياس اي التي
يتقوم القياس بها اربعة فان قلت ان القياس على اربعة المصنف سابقا بقرينة الفرع بلا صل في الحكم والعلة فحققت بقرينة كيف يكون هذه الاربعة
اركانها فمن ذلك تعريف باثر القياس ان هذا كان خارجا عن القياس فاستنبط من مجموعها مفهوم يكون محمولا عليها فلذا قال المصنف القياس
تقديره قوله والعلة اي العلة المشتركة بين الاصل والفرع المخرجة عن الاصل قوله والحكم ايم علم الاصل والحكم الفرع فهو قوله القياس

فرد لا نؤاد مع قلة لا تملأ جواب سوال ٢٣٨ بحث القياس

كاشتهال نص النوعين بيع الاقرب على العزيم عن التسليم جعل الفرع نظير الاصل
في حكمه لوجوده فيما يجرى جود ذلك المعنى في الفرع ويقف من ههنا ان اركان القياس اربعة
الاصل الفرع والعلة والحكم ان كان اصل الركن هو العلة ثم شرع في بيان ذلك
المعنى يكون على عدة الخاء فقال وهو جاز ان يكون وصفا لا زما وعارضا لا وصف الاخر
ان لا ينفك عن الاصل كالثمنية علة لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا ينفك
عنه لانهما خلقا في الاصل على معنى الثمنية وهي مشتركة بين مضر وبن الذهب
والفضة وتبرها وحليها فيكون في حلي النساء الزكاة لعل الثمنية والتشكك يعلى
حرمة الربو ايها هي غير متعدية الى شئ والوصف العارض كالا في قوله فانها
عرق انفجر علة لوجوب الوضوء في المستحاضة وهي عارضة للدم اذ لا يلزم ان يكون
كل دم العرق منفجرا فاما وجد انفجار الدم سواء كان المستحاضة او غيرها من غير
السبيلين يجب به الوضوء واسما اعطى على قوله وصفا ومقابل له اي يجب ان يكون
ذلك المعنى اسما كالدم في عين هذا المثال هو قوله عليه السلام فانها دم عرق انفجر فانه
ان اعتبر فيه لفظ الدم كان مغالا للاسم وان اعتبر فيه معنى الانفجار كان متغالا
للو وصف العارض كالمريح او خفيا الظاهر انه تقسيم للوصف كاللازم والعارض
فالوصف الجلي هو ما يفهمه كل حكا الطواف لسوراه في قوله انها من الطوافين
والطوافات عليكم الوصف الخفي هو ما يفهم بعض دون بعض كافي علة الربوا عندنا
القدر والجنس وعند الشافعي الطم في المطعومات الثمنية في الاثمان وعند مالك
الاقتنيات والاذخار وحكما هذا معطوف على قوله وصفا ومقابل له اي يجب ان
يكون ذلك المعنى حكما شرعيا جامعا بين الاصل الفرع كما روي انما تجاعته في قوله
صلم فقلت ان ابي قد ادركه الحج وهو شيخ كبير فكيف يسقمك على الرحلة افترى
ان اجمعه فقال ارايت لو كان على ابيك دين فقصيته ايم ما كان يقبل

والطوافات لعله قوله بوايهم اي الاجتهاد
تدبر فذكره لعله قوله كذا في قوله
تعالى في جوده في قوله كذا في قوله
ان اجمع فانها كانت فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا يستسك ايم لا يستعتر في منتهى الاسباب
الا استسك بكم ووزن

جواب سوال

عنه قوله في منع
بجس النكاح جواب
سؤال تقدمه ان
منكح جميع المنع وبه
سنة الطهر يكون
منه قول المصنف
انما تعليلنا بالصغر
ولا يمانح الذي
يقع النكاح فيه وبه
ليس يرا وكما ترى
حاصل قولنا ان المنكح
مستغنى الطهر يكون
بمنه المصنف لان
عنه قوله وبه
ضعيف جميعا منكح
بالا دون المنكح
بدون الياد كما تقرره

سقطت الصلوة سقطت الا
قوله مقبولة اے بالاطلاق الام
الاخر فانه اختلف فيه والتمنا وجوه
ككونه جريا من غير طهر العلية كقول
سقطت قوله وقد اطال الكلام في
حيث ذكر احتمالات تأثيرات الرب
بعض هذه الامور مع بعض شئ
الاطلاع عليها فارجع الى التوضيح
سقطت قوله لما تمت اي فاقترن الوصف
للمكح سكتة قوله ان يكون اے
هذا الوصف عنه قوله على موافقة
الحمل الا لان اعتبار الوصف علة
للمكح اشرى من لا يبرن الا بالشرع
سقطت قوله ولا يكون اے علة لها
المجتهد سكتة قوله نافية والنهي
ودشدن كذا في التقييد سكتة قوله
المنكح جميع المنكح بفتح الميم بمعنى
النكاح وتمام ان يقول المصدر
لا يجمع الا اذا اريد به الا لا يجمع
ليس يمتنع واما قبل ان يجمع فتكون
فقيه شذوذ وان احمدا ما حذف
الياد بعد الكاف والثاني جميع
المفعول على ما قيل مقصور على
السماع وقوله لا يمانح وكما سير
شاذ كذا في شرح عبد اللطيف
ان الملك ناقل من الشافعية
سقطت قوله وكذا البكر اذا لم يحب
ما في سير الدار وكذا البكر يجوز ان
يكون صغيرة او ثيبه انما فانه
كيف يكون البكر ثيبه فتشال
سقطت قوله بوجه التوكيد وال
گردانيدن وكما ورد كرون كس
كروى سكتة قوله اتفاقا اے
بيننا وبين الشافعية وسقطت قوله
دون الشافعية لعدم البكارة
سقطت قوله لا عند عدم الصغر
سكتة قوله للصغر تأثير في طهر
او اجمد ولاية نكاح الصغر الصغيرة
وان كانت ثيبه سكتة قوله بكة
بالصغر سكتة قوله عن النكاح

اے في امر المباش والمعاد
بالطواف سكتة قوله المزاوله في غيبه الاربع مزاوله استعمال ورزیدن دركار سكتة قوله في كونهما ارجح منقول
بقوله موافق ۱۲ استمرار شرح نور الانوار

سقطت قوله وبه من جنس حكم النكاح سكتة قوله كذا اے كذا يظهر تأثيره في ولاية النكاح فولاية نكاح الصغر للول سكتة قوله جنس
اے جنس ذلك الوصف سكتة قوله الصلوة المتكثرة اذا لم يمانح عليه يرا وكما ترى فان كان اكثر من ذلك فلا قضاء عليه كذا في آثار الام
معدر سكتة قوله بعد الاعمار بالاغماء وصف وعلة بهذا لا سقطت قوله جنس اے جنس ذلك الوصف سكتة قوله ذلك الحكم
اے الحكم المحلل به سكتة قوله عن المحقق فان المحقق يستقط الصلوة بغيره المشتقة سكتة قوله فان مجتهد اے جنس المحقق -

نور الانوار مع قضا الاقضاء جواب سوال ۲۲۰ بحث القياس

للمصنف كالمصنف ظهرت تأثيره في جنس حكم النكاح وهو ولاية المال للولي كذا في ولاية
النكاح والثالث ان يؤثر جنسه فعين ذلك الحكم كاسقاط قضاء الصلوة المتكثرة
بعد الاعمار فان لم يجز لاجتماع وهو المجنون المحض تاثير في عين اسقاط الصلوة
والرابع ما ظهر اثر جنسه في جنس ذلك الحكم كاسقاط الصلوة عن المحقق فان كان المجتهد
وهو مشتقة السفر تاثيرا في جنس سقوط الصلوة وهو سقوط الركعتين وهذه الاقضاء
كلها مقبولة وقد اطال الكلام فيها صاحب التوضيح ثم ذكر بيان الصلاح فقال في
بصلاح الوصف ملائمة وه ان يكون على موافقة العلل المنقولة عن رسول الله
ضلع وعن السلف بان تكون علة هذه المجتهد موافقة لعلته استنبط بها النبي والصحابة
والتابعون ولا تكون نافية عنها كتعليلنا بالصغر في ولاية المنكح جميع المنكح بمعنى
النكاح وقيل جمع منكوحة وهو ضعيف اختلف في علة ولاية النكاح فقد الشافعية
هي البكارة وعند نكاح الصغر وبينهما عموم وخصوص من وجه فالصغيرة يجوز ان تكون
بكر او ان تكون ثيبا وكذا البكر يجوز ان تكون صغيرة وان تكون بالغة فالبكر الصغيرة
يولي عليها اتفاقا والثيب البالغة لا يولي عليها اتفاقا والثيب الصغيرة يولي عليها عندنا
دون الشافعية والبكر البالغة يولي عليها عند الشافعية لا عندنا فنحن نألف الصغر
تاثير في ولاية النكاح لما يتصل به من العجز اذ الصغيرة عجز عن التصرف في
نفسها واما لا تقتدى اليه سبيل او قل ظهرت تأثيره في ولاية المال بالاتفاق فكذا في ولاية
النكاح فانه اي الصغر مؤثر في اثبات الولاية مثل تاثير الطواف في طهارة سوا الوتر
لما يتصل به من الضرورة والحج في كثرة المزاولة والحج فالحاصل ان وصف الصغر
الذي نقول به في ولاية النكاح موافق لوصف الطواف الذي قال به النبي في
سوا الهرة في كونها مفضيا الى الحرم والضرورة فكما ان الطواف في الهرة صار ضرورة
لازمة لطهارة السور فكذا الصغر في النكاح صار ضرورة لازمة لولاية النكاح

اے بيننا وبين الشافعية سكتة قوله بالاتفاق اے بيننا وبين الشافعية سكتة قوله - اے
بالطواف سكتة قوله المزاوله في غيبه الاربع مزاوله استعمال ورزیدن دركار سكتة قوله في كونهما ارجح منقول
بقوله موافق ۱۲ استمرار شرح نور الانوار

جواب سوال
عنه قوله فيه انه
في الدليل ١

الحال اثبات امر في زمان احوال بناه على
ان كان ثابتا جازيا بالزمان الماضي وحين
الحقارة الحكم بوجوب امر في الواقع بوجوب
الحكم ظاهر كما حكم بوجوب الملك الذي اريد
لأن الامر بناء على جوب الملك فلهذا
قوله استدل للفقهاء الشرع
ان كان الشرع اى الامكان الثابتة
بالدليل الشرعي باقية الا ان عدم وجود
ما يزيلها فبقاها باستصحاب الحال
قوله قوله بولس كونه فان قلت
انما المطلب التمسيد العلة المزمنة ولم يفسر
يصل فلهذا نحن بالاجتهاد والدليل قلنا
يكون محتملة لمزمنة قلت لا نسلم بل
نحن معتبرون بالمعتبر اقام الدليل على
على اعتبار عدم وجوده فليس قطعي
ولا قطعي على اعتباره فلا يكون مزمنا على
الغير كما قال ابن الملك في قوله
قوله او جوب اى الحكم قوله استصحاب
انه لذلك الحكم قوله قوله بوجوب
لانه عبارة عن استمرار الوجود بعد
العدم واثباته قوله ولا بد له
للبقاء قوله بوجوب اى ثبوت
قوله قوله بوجوب اى الدليل الشرعي
اى دليل كان قوله قوله بوجوب
انه مع طلب الزيل بالتأمل وذلك
الجهل بعدم الظاهر قوله
سواء بوجوب البقاء ويزال الاجتهاد
به على الحكم قوله بوجوب
لبقاء ويزال على الحكم قوله
ولكنها انما الضمير على الاستصحاب
الحال والتأنيث باعتبار الامر الجواب
ان المصنف قلل اوله ان المشتري
بمقتضى فلا بد لبقائه من دليل ضرورة
وهذا يقتضي ان لا يكون استصحاب
الحال محتملا لاحتمال افاقة ولا موجهة
كما هو مختار ابن الهمام وانما قوله
قوله في الشقص بالكم حصص ونصيب
وايه ازوين وازهر جيز قوله
انما بيع اى وكذا لا يبيع جميع الدار طلب
الجميع لشقة وانما المشتري ملك
الطالب في الدار المشفوعة بالقول

قوله ليس الا انصب فالسبب للضمان حين
قوله فاستقار اى انصب ٢٢٢ قوله اى قول الامام محمد
قوله اى انما يشترط في كون سبب استصحاب
قوله فلهذا قوله ليس الا ايجاب
انما كان في يدى الكفار وانتقل الى المسلمين
بما يثبت ايجال ما يستخرج من غير الجمل
يكن فيه انصب اى قوله في عدم
انما كان في يدى الكفار وانتقل الى المسلمين
بما يثبت ايجال ما يستخرج من غير الجمل
يكن فيه انصب اى قوله في عدم

قوله لا يوسع فلهذا قوله جواب سوال ٢٢٢

محمد ههنا بالنظر بان علة الضمان في هذه الصورة ليست الا انصب فتقائه ينتفى
الضمان ضرورة وهكذا قوله في المستخرج من الجمل كالتولود والعنبرانه لا تحس فيه
لا اله لمرجف عليه المسلمون فان علة وجوب تحمير الغنية ليست الا ايجال المسلمين
بالتحليل وهو منتف ههنا والاحتجاج باستصحاب الحال عطف على التعليل بالنظر
اى مثل الاطلا والاحتجاج باستصحاب الحال عدم صلاحية للدليل ومعناه
طلب صحة الحال للماض بان يحكم على الحال بمثل ما حكم في الماضي فحاصله البقاء
ما كان على ما كان بغير انه لم يوجد له دليل مزيل هو جهة عند الشافعية استدل
ببقاء الشئ بعد وفاته وعندنا هو ليس بحجة لان المثبت ليس بمقتضى لازم
ان يكون الدليل الذى اوجبه ابتداء في الزمان الماضى متبقيا في زمان الحال لان
البقاء عرض حادثة غير الوجود ولا بد له من سبب على حد ما بقاء الشئ فلتقيا
الدلة على كونه خاتما للبيان ولا يبعث بعد احد ينسخها لا بغير استصحاب الحال
وذلك الاستصحاب بالحال تحقيق في كل حكم عرف وجوبه بدليله ثم وقع الشك
في زواله من غير ان يقوم دليل بقاء ما وعد به مع التأمل الاجتهاد فيه فكان
استصحاب حال البقاء على ذلك الوجه موجبا عند الشافعية اى محتملة على الحكم
وعندنا لا يكون محتملة موجبة ولكنها محتملة لزاما للحكم على فائدة الخلاف تظهر
فيما ذكره بقوله حتى قلنا في الشقص اذ يبيع من الدار وطلب الشريك الشفعة وذكرنا في الشفعة
ملك الطالب في ما في يده اى في السهم الاخر الذى في يده ويقول انما لا عار في
عندك ان القول قوله اى قول المشتري ولا تجب الشفعة الا ببينة لان الشفيع بقوله
بالاصل وبان البديل الملك ظاهر الظاهر يصح له فع النية لا لزام الشفعة
على المشتري في الباقي وقال الشافعية يجب بغير البينة لا الظاهر عند يصح للدفع لزام
جميعا في اخذ الشفعة من المشتري جبر او انما وضع للمسألة في الشقص

قوله المشتري ولا تجب الشفعة الا ببينة ٢٢٣ قوله بالا عارة او الاجارة ٢٢٤ قوله ان القول قوله اى بوجوبه كلف على المشتري ٢٢٥ قوله
الا ببينة اى على ان ما في يد الطالب من الدار ملكه لا يبيع له في النهر حتى لو ادعى احد ملك السهم الذى في يد الشفيع لا يقبل قوله بوجوب البينة
قوله قوله تجب اى شفعة ٢٢٦ قوله لان الظاهر اى البينة ٢٢٧ قوله يبيع للدفع فان البينة ملك يبيع بها دعوى الغير يبيع بها الشفعة على المشتري
قوله قوله يبيح الدار اى ما في مسير الدار وانما وضع المسألة في الشقص احترازا عن موضع الخلاف فان الشفعة
بجواز ليست بخاتمة عنده انتهى مما استحصل ١٢ فتم الاكتمال

مسائل اصولی من المسائل فی الفقه
لما دخل الرجل المسجد من قبل
الدار اليوم فانت حرمه في اليوم
ولم يدر ادخل ام لم يدخل قال المولى
دخلت الدار فقال العبد لم ادخل
قال القول للمولى عندنا ولا يثبت لعبد
لأن العبد متسك باستصحاب الاحمال
لان الاصل عدم الدخول فلا يصح
حجة للفرع على المولى وعند الشافعي
القول قول العبد لانه يصح لانه لا راس
فيجعل كان العبد اقام حذره على عدم
الدخول فثبت له قوله بل تناظر
اے قول التعلیل بالثبوت له قوله
وهو ے الاحتجاج بتعارض الاشباہ
قوله المتنازع فيكم لمرافق
قوله في النية اے
حكم النية له قوله فلا يدخل اى
في حكم النية له قوله اے السبب
قال المولى غير داخل في المصنف له قوله
بالشك اى الشك الذى ثبت بتعارض
الاشباہ له قوله فلا يدخل
لشك له قوله فان قال ولما
اے ويل الشك له قوله ولما
اے ويل تعارض الاشباہ له
قوله ان المتنازع فيه اے المراد
من اى التعليل اے من قبيل الغاية
التي تدخل اور من قبيل الغاية التي
لا تدخل له قوله فقد اقر بمجر
فيقال له لا يحمل جبلك حجة على غير
له قوله بل ما قبل اى قوله استعمل
قوله في الجات الخ متعلق بقوله
يستعمل له قوله بل من الاصل -
المقبس عليه قوله والفرع
المقبس عليه قوله حيث لم يوجد
اى ذلك الوصف المنفرد في الفرع
فيستعمل اعتبار الوصف بالاجابة
في الفرع فلم يثبت له بعد الا بالمرج
الفرع المستقل بنفسه اثبات الحكم لا
الحكم له قوله كقولهم الزايمان
فرضي فان من يقول ان سلفه

מחז

نور الانوار مع قسم الاقتصاد جواب سوال

رحمہ الخیر ملا ناہید السیاحی ۱۲۸۲ھ

آخره ولذا قال المصنف كقولهم ولم ينسب هذا القول الى فردة يمكن ان يكسب من هذا قول بعض اصحاب الشافعي من انهم لم ينسبوا اليه هذا القول بل هو غلط اي باطل لعدم اصل الذي نحن الفرع به فهاهنا كمن يقياس الى شيء لا يوجب غلظا بالفتح من قبله ولا غلظا بضمه قوله في التاميزي في ارباب العلم في هذا العقد ١٢ ق

جواب سوال

عنه قوله كما ترى
لأنه ان لم يجز قبيد
الماء يكون قياس
الشيء على نفسه وهو
باطل وان اعتبر قبيد
الماء يكون القياس
ت الفارق بين الأصل
والفرع لأن المدرج
في الأصل يكون له أصل
الماء وفي القياس
محض فلا يصح أن يكون
لرافعه لا يقيم عليها لم
يتعرض لها الأثر

له قوله المستبين بما راى بعد المحرقة قوله فيه في سبيل قارعه قوله ان فيه اي في الاستحسان بالماء ٢٢٢ قوله في الفرج ٢٢٢
وذلك كما ترى يعني ان هذا الاستدلال غير تام فان الكلام في مس الذكر بدون الاستحسان واما مس الذكر حال الاستحسان فامر ضروري لا كلام فيه لكنه يعلل مخالفة
للباس الشافعي رد فان زينة الجواب الموالفة بديل المستدل الفاسد بالفاسد والصحيح بالعصم كذا في التفسير الاحمدى ٢٢٢ قوله بالوصف المختلف
فيه اي الذي اختلف في كونه ملية الحكم
مع الاتفاق في وجوده في الأصل
والفرج ٢٢٢ قوله على ان يقرأ قوله
التعليل بالنسبة ٢٢٢ قوله في الكتابة
الكتابة هي ان يشترط بديل الكتابة حالاً
وكماله كما امتنع المكاتب من الاداء
يرد في الرق كذا في البداية ٢٢٢ قوله
المكاتب اي بالكتابة بحال ٢٢٢ قوله
بالكثير منطلق بقوله اتفاق ٢٢٢ قوله
تلك فاسد لان الكتابة الصحيحة
جواز اتفاق المكاتب من الكفاية
٢٢٢ قوله كذا في الكتابة بالخط
الخطي جعل بديلاً لغيره ٢٢٢ قوله
انما هو لاجل الخط لا لاجل الخط
متقوم عندنا ٢٢٢ قوله لا يمنع
اي قبل اذ ارشئ من بدل الكتابة
كذا في الدر المختار ٢٢٢ قوله في التفسير
اي من اتفاق المكاتب من
الكفاية ٢٢٢ قوله على ما قبله
قوله التعليل بالنسبة ٢٢٢ قوله بل هو
اي بطلان الاحتجاج بوصف
لا شك في فساده بديهي لا حاجة الى
ذكره وانما ذكره للتبيين على ان بعض
استدلالات المتأخرين من هذا القبيل
٢٢٢ قوله اي عن سورة الفاتحة
فانها سبع آيات ٢٢٢ قوله لاجل
ذلك اي لاجل نقصان السبعة
٢٢٢ قوله اذ لا اثر للنقصان في
اي لا عندنا ولا عند الشافعي اما
عندنا فظاهر واما عند الشافعي فلان
قراءة الفاتحة فرض عنه وهي سبع
آيات اما لو قرأ سبع آيات اخرى سوى
الفاتحة بطلت الصلوة عنده فلا دخل
للسبع الآيات في صحة الصلوة ٢٢٢
قوله وان سمي اكثر من جود القراءة وكلمة
ان وصليته ٢٢٢ قوله على ما قبله اي
قوله التعليل بالنسبة ٢٢٢ قوله بان
يقول اي المجتهد بعد البحث والتفتيش
التمام اذ لم يجد دليلاً عليه الحكم ٢٢٢
قوله لان عدم وجدان اي المستدل

في الفرج وقد عارض هذا القياس الحنفية معارضة الفاسد بالفاسد فقالوا ان الله
تعالى المستبينين بالماء في قوله فيه رجال يحجون ان يتطهروا ولو لا شك ان فيه
مس الفرج فلو كان حدثاً لما مدحهم به وهذا كما ترى ولا احتجاج بالوصف المختلف
فيه عطف على ما قبله اي مثلاً لا طراد في عدم صلاحية الدليل الاحتجاج بالوصف
الذي اختلف في كونه ملية فانه ايضاً فاسد كقولهم في الكتابة الحالة اي الشافعية في
عدم جواز الكتابة الحالة انما عقده لا يمنع من التكفير اي من اتفاق هذا العبد المكاتب
بالتكفير فكان فاسداً كالكتابة بالخط فان هذا القياس غير تام لان فساد الكتابة بالخط
انما هو لاجل الخط لا لاجل عدم منعها من التكفير والكتابة عندنا لا تمنع من التكفير مطلقاً سواء
كانت حالة او مؤجلة فارد الخصم من اقامة الدليل على ان الكتابة المؤجلة تمنع من التكفير
حتى تكون الحالة فاسدة لاجل عدم المنع من التكفير ولا احتجاج بما لا شك فيه فساد عطف
على ما قبله اي مثلاً لا طراد في البطلان الاحتجاج بوصف لا يشك في فساده بل هو بدعي كقولهم
اي الشافعية في وجوب الفاتحة وعدم جواز الصلوة بثلاث آيات الثلث ناقصة الصلوة
عن السبعة تعالى عن سورة الفاتحة فلا يتبادر اليه الصلوة كما دون الآية لا يتبادر
به الصلوة لاجل ذلك فان هذا القياس سوي في الفساد اذ لا اثر للنقصان عن السبعة
في فساد الصلوة وانما لم يحجج بآية لانه لا يسمى قرأاً في العرف ان سمي به في
اللفظ الاحتجاج بلا دليل عطف على ما قبله اي مثلاً لا طراد في البطلان الاحتجاج بلا دليل
لاجل النقصان ان يقول هذا الحكم غير ثابت لانه لا دليل عليه فان ادعى انه غير ثابت في
ذهن المستدل فلا شك في جواز كالأول عدم وجدانه الدليل يقتضي عدم وجدانه الحكم في علمه
وان ادعى انه غير ثابت في نفسه لم يعد وجدانه الدليل عليه فاختلقوا فيه خفيلاً هو جأثر لقوله
قل لا اجد فيها اوحى الى حرم الآية فانه تم علم نية الاحتجاج بلا جدل ليل على عدم حرمه قبل
جأثر في الشرح لا دون العقلية لان مدعى النقصان اثبات في العقلية بعد مدعى حقيقة

قوله وان ادعى انه غير المأى يقول او يعتقد ان ليس من الله تعالى حكم ٢٢٢ قوله ففيل الفاعل بعض الشافعية وهم القائلون بالبعضاوي كذا قيل
قوله عزمي طاماً محرماً على طام طاهر الا ان يكون سميت اود ما سفيطاً ٢٢٢ قوله فاذ قال تعالى قم تبشيراً او نحن نقول ان الاحتجاج بلا دليل من الشارح صحيح لان علم
محيط بالادلة وهو الشارح لا يحكم بالموافاة لادلة فشبهاة على عدم الدليل المرجح للمعرفة بل للقطع على عدم الدليل فان الشارح ليس سائياً ولا عاجزاً عما لا يشترط في
البحر لا يتركه لطلوع في شره ٢٢٢ قوله على عدم حرمة اي عدم حرمة الطعام سوى المستثناة ٢٢٢ قوله دون العقلية اي يحجب على الثاني اقامة الدليل في بطلان دون مراتب في

بعض الشروع بقوله هذا من معنى
في كل هذا المقام فلا يخفى من معنى
الادعاء في الكلام انتهى بمعنى على عدم
وجود النسبة المحمّدية ولو كانت محتملة
ان يحل في الترتيب فليس به محض
الادعاء في الكلام والله اعلم بالصواب
٥٤ قوله لا يلزم له ان يستعمل
عنه بالاراء وتيسر التعليل لاجله
٥٥ قوله بعض الشايعين في صاحب
التعليق الانوار باصول النار كذا قيل
٥٦ قوله وهو خطأ حاش وقابل
بين مراد بعض الشايعين بالحكم اي في
التعليل لا بل لا يفتي عن الحق شيئا
فان في الطويل بلا طائل قال في
المنية وعن شيخنا الفاضل في فهم
من الحكم الشيء الثابت بالقياس ولم
يفهم ان الحكم بمعنى الحاشية ولا اثر
للمرتب عليه من كونه خطأ لا صوابا
قطعيًا او ظاهريًا بل من في اليهودي
وغيره انتهت والفاخر بيريد
كذا في عدد كثر كذا في المختص
٥٧ قوله ولكم اے الاثر للترتيب
عليه قوله الموجب بحسب المصنف
٥٨ قوله او وصف اي وصف موجب
٥٩ قوله او وصف بالنسبة لموت
على الموجب ٦٠ قوله او وصف
اے وصف الشرط ٦١ قوله او وصف
بالنصب عطف على الشرط ٦٢
قوله او وصف وصف الحكم ٦٣
قوله او وصف بالرفع مطلوب على
الحكم ٦٤ قوله محركة النساء محرم
بيح ثوب مردی ثوب برهنگی نیست
٦٥ قوله بما لا يشين الخ لا في وجه
اصل نقیصه عليه ٦٦ قوله واذا
اشتبهاء باشارة النص والاشارة
باشارة النص كالنائب بالنص لزم
وقال الامام الشافعي ر ان الجنس
بافزاره ليس بسبب محركة النساء لان
بالنقدية وعدم النقدة لا قبضت
الاشارة الفضل حقيقة الفضل نعم

۲۲۵

مائتہ للبیع وان اتحد الخس حے جاز بیع ثوب ہروی ثوبین ہروین فلان لامین شبة الفضل با
 اے شبة الربوا و ہو الفضل الخالی عن العوض فان فی النسیئة شبة الفضل و ہی الكلول فی اعدا
 قوله اے الخس الخ فان الخس وعدہ او القعد وعدہ شرط لعلہ نفیہ شبة السلیة **مسئلہ** قوله مما یلی
مسئلہ قوله بقوله علیہ السلام فی خمس من الابل الخ اور وہ ابن الملک فی شرح المنار وغیرہ
 الابل العلوفہ **مسئلہ** قوله خداے یا محمد من اموالہم اے المتخلفین من الجہاد کا بی لباتہ الذین حو
 بالصدقة و تزکیہم یہاں بالصدقة **مسئلہ** قوله فی نکاح اے فی العقاد نکاح **مسئلہ** قوله فی
 اور وہ ابن الملک **فتم الاثمار** شرح نور الانوار

عہ قولہ لان ربوا
الفضل الزولیت
جواب سوال
کما کتب البعض

له قوله اعلوا في الشكوة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلوا هذا المكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف
 مداه الترخي وقال هذا حديث غريب له قوله في اي في اثبات هذا وصفه يستلزم اي العدالة والذكورة له قوله لا مكاح الا لولي
 قال ابن الملك فلما لم يصح قوله وشاهد في كتب الحديث وانما الرواية لا مكاح الا لولي له قوله وكونه المخطوف على قوله بقوله الم
 له قوله كما نقلناه سابقا في ذي ذكر التعليلات القاسية له قوله لا يترى في الاصل مقطوع الذنب ثم جعل عبارة من المناقص في
 غنق اللغات اجرد بريد له قوله ما روي ان عليه السلام ان رماه محمد بن كعب ما روي ابن الملك في شرح المناظر له قوله يجوز ما روي
 الصلوة بركته له قوله اذا خشي احدكم ان الشكوة عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة اقبل شيئا فاذ خشي احدكم
 الصبح صلى بركته واحدة كقول ما قد صلى شيئا عليه له قوله ان ما قد صلى زادكم ان روي الترخي من خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله

فرد الانوار مع قوله لا فقه في جواب سوال ٢٢٢٢ مبحث القياس

لقوله اعلوا المكاح ولو بالدفوف شرطت العدالة والذكورة فيها اي في شهرى المكاح
 مثال لاثبات وصف الشرط فان الشهور شرط والعدالة والذكورة وصفه
 ولا ينبغي ان يتكلم فيه بالتعليل بل نقول ان اطلاق قوله لا مكاح الا لولي
 على عدم اشتراط العدالة والذكورة والشأنية يشترطه لقوله لا مكاح الا لولي
 وشاهد عدل ولكن نه ليس بآل كما نقلناه سابقا والبتيرة تصغير بتر اعلت ثانيا
 الا بتر والمراد به الصلوة بركته واحدة وهو مثال للحكم اي اثبات ان هذه الصلوة
 مشروطة امر ولا ينبغي ان يتكلم فيه بالرأى والعلّة وانما اشتنا عند مشروعية ما روي
 انه نهي عن البتيرة والشأنية يجوزهما لقوله اذا خشي احدكم الصبح فليوتر بركته
 وصفه الوتر مثال لاثبات صفة الحكم فان الوتر حكم مشروع وصفه كونه واجبا
 اوسنة ولا يتكلم فيه بالرأى فاشتنا وجوبه بقوله ان الله تعالى اذككم صلوات الا وهي
 الوتر والشأنية يقول انها سنة لقوله لا الا ان تطوع حين سألته الاخرى بقوله
 هل على غيرهن والرابع من جملة ما يفتل له تعدية حكم النص الى ما لا نص فيه
 ليثبت فيه اي الحكم في ما لا نص فيه بفالم الرأى ون القطع واليقين والتعدية
 حكم لا زم عند نالهم القياس بدنه والتعليل يساويه في الوجود جازر عند
 الشأنية لانه يجوز التعليل بالعلّة القاصرة كالتعليل بالثمنية في المذهب والنفقة
 حرمة الربوا فانها لا تتعد منها فالتعليل عند البيان لمة الحكم فقط ولا يتوقف
 على التعدية لان صحة التعدية موقوفة على صحة ما في نفسها فلو انكفت صحته في
 نفسها على صحة تعديتها لزم الدور الجواب صحته في نفسها لا تتوقف على صحة تعديتها
 بل على وجودها في الفرع فلا دور والدليل لنا ان دليل الشرح لا بد ان يكون موجبا للعلم
 او العمل والتعليل لا يفيد العلم قطعا ولا يفيد العمل ايضا فمنصوص عليه انه ثابت بالنص
 فلا فائدة له لا ثبوت الحكم في الفرع وهو معنى التعدية والتعليل لا لا قسما للثلاثة

صلى الله عليه وسلم قال ان الشكوة
 بصلوة اي غيركم من حر الترمي
 قوله لا الا ان تطوع الخ روي ابا
 في حديث طويل ان رجلا سأل
 عليه وسلم عن زنا نكاح الاسلام فقال
 صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في
 اليوم والليله فقال بل على غير من قال
 الا وان تطوع الله قوله حكم
 النص المراد به النص ما يدل عليه نص
 سببا كان او فرطا او مكملا قوله
 دون الغلط فان المجتهد يخطئ بصيب
 له قوله حكم لازم اى للقياس
 له قوله ليسا وبه اى القياس فلما
 لم يصح القياس بدون التعدية لم يصح
 التعليل بدون التعدية ايضا فان
 المعلوم يقتضي استقراء لازم له
 قوله جازر عند الشأنية اي ان التعدية
 ليس بلزم للتعليل عند فانها اذا
 بالتعليل تعدية العلم الى الفرع كان
 قياسا واذ لم تعد التعليل التعدية
 بل يكون مقصورا على محل النص لم يكن
 قياسا فكان التعليل منه اعم من النص
 له قوله لانه يجوز انما المعقود
 من الحنفية فلا يجوزون هذا التعليل
 له قوله بالعلّة القاصرة اى التي
 لا توجب الفرع ثم اعلم ان النزاع
 انما يروى في طرقتين استنبطت بناسية
 من الحكم والعلّة والاهل المتصوفة
 بالنص الاول اجماع فيجوز ان يكون
 قاصرة مختصة بالاصل بالاتفاق ولا
 نزاع فيه وحصلت الفائدة ايضا
 روي علينا باعلام الشارع ان هذه العلّة
 هي المشرقة واية فائدة اعظم من هذه
 له قوله حرمة الاستعانة بالتعليل
 له قوله فانها لا تتعدى الا في غير
 المحرم لم تخلف ثمنها له قوله ولا يترقب
 اي التعليل له قوله لا يترقب اي لا يجوز
 له قوله في صحته اي صحة العلّة له قوله
 قوله صحته اي صحة العلّة له قوله
 ان كتاب اي صحته في نفسها لا يجوز

في باب عنه بان هذا التوقف من اعمامهم توقف معية كما في المتضايعين فلا بد له قوله والدليل لنا ان هذا الدليل مقصور بالتعليل بالعلّة القاصرة
 المتصوفة ينص على كذا حداد فيفتي ان لا يجوز هذا التعليل اي بمران مقدّم فيه فافهم قال صاحب الشرح في النزاع في التعليل بالعلّة القاصرة الغير المتصوفة فانما
 يريد معهم بالمرجع لعلنا لا نرى في الشافعية اية يقولون بعدم الجرم وان اريد عدم الظن فبعد طلبة راي الجهميل جليتها وترجع عليها عنه بامارات معتبرة في
 استنباط العمل لا معنى لعدم الظن وانما عند عدم الرجم فلا نزاع ومنه فافهم الوصف القاصر والمعتدى فالعلّة هي المتصوفة فلا نزاع ايضا له قوله لا بد ان
 يكون الا لولي من العلم والعمل عليها ككل مبتدأ له قوله التعليل اي بالقاصر لا يفيد العلم فلما فان العلّة القاصرة ترجع عليه الظن له قوله لا بد ان
 لان العمل في المنصوص عليه ثابت بالنص اي لا بالعلّة فان النص قرن التعليل فيضات الثبوت الى النص الا بالعلّة له قوله لا فائدة له اى لتعليل
 ثبوتها ولما لم يكن العلّة مستندة الى الفرع بل يكون قاصرة فيكون التعليل بالافادة تعطل لانه لا يجوز التعليل بالعلّة القاصرة فانه مثبت ولما ان يقول ان ثبوتها
 بامارة فلا يمان بالاحكام والا فلاح على حكمة الشافعية في ثبوتها له قوله وبه اى ثبوت الحكم في الفرع ٢٢٢٢ فتم الامتار

الاول ونفيها باطل يعني ان اثبات سبب او شرط او حكم ابتداء بالبرهان كذا انفيها
 باطل اذا اختار ولا ولاية للعبد فيه وانما هو للشرع واما الوثيق سبب او شرط او
 حكم من نص او اجماع واردنا ان نعد به المحل الاخر فلا شك ان ذلك في الحكم جائز
 بالاتفاق اذ له وضع القياس واما في السبب الشرط فلا يجوز عند العامة ويجوز
 عند فخر الاسلام مثلا اذ اقتضا اللوطة على الزلفي كونه سببا للمحد كوصف
 مشترك بينه وبين اللوطة ليكن جعل اللوطة ايضا سببا للمحد يجزى عندنا (عندهم فان
 كان المصنف تابعا لفخر الاسلام كما هو الظاهر فمعنى كونه باطلا انه باطل ابتداء
 لا تعدية ولا ظلالا به البطلان مطلقا ابتداء وتعدية فلم يبق الا الرابع يعني
 لم يبق من فوائد التعليل الا التعدية الى ما لا نص فيه ولما كان هذا انا على سبيل
 القياس الجلي تارة على سبيل الاستقنا وهو الدليل الذي يعارض القياس الجلي اشار
 الى بياضه بقوله ولا استقنا يكون بالاثروالاجماع والضرورة والقياس الخفي
 يعني ان القياس الجلي يقتضيه شيئا والاثروالاجماع والضرورة والقياس
 الخفي يقتضيه ما يضاده فيترك العمل بالقياس ويصار الى الاستقنا فيبين
 نظير كل واحد ويقول كالسهم مثال للاستقنا بالاثروالاجماع القياس بل جملته
 لانه بيع المعدم ولكن يجوز ان يبالا وهو قوله من اسلم منكم فليسلم كيلا يعلم
 ووزن معلوم الى اجل معلوم والاستصناع مثال للاستقنا بالاجماع وهو ان
 يملأنا فامثلا بان يجرز له خفا بكذا او يميز صفته ومقلدا رده ولم يذكر له كذا فان
 القياس يقتضيه ان لا يجرز لانه بيع المعدم ولكن تركناه واستحسننا جوازه بالاجماع
 لتعامل الناس فيه وان ذكر له الجمل يكون سلبا ونظيره الاوامر مثال للاستقنا بالضرورة
 فان القياس يقتضي عدم تطهيرها اذ اتيجبت لانه لا يمكن عجزها عن تخريج منها الفجاسة
 لكننا استحسننا في تطهيرها لضرورة الابتلاء بها والحريم في تنجيسها طهارة وسوسع الطير

له قوله ابتداء اي لا تعدية بان يكون مقبلا على الاصل المنصوص له قوله اي في اثبات السبب او الشرط او الحكم بدون التعدية
 قوله سبب اي حكم شرعي له قوله او شرط اي حكم شرعي له قوله من نص اي من متعلق بقوله ثبت له قوله ان ذلك اي التعدية
 اذ له اي التعدية الحكم له قوله واما في السبب اي في التعدية السبب او الشرط بالتعليل الى الاصل فيه فله يجوز الاستقنا قوله ويجوز الاطلاق
 الوصف الذي هو الدليل على تعيين السبب في الاصل او على تعيين الشرط فيه لما وجد في الفرع فيعدى السببية والشرعية اليه الى الفرع بان جعلناه
 سببا او شرطا ايضا الا ترى ان قياس امير المؤمنين على رضى الله عنه شرب الخمر على القذف فقال ان كان القذف ملية لا فاقته المحرمات ثمانية جملته
 كذا في شرح المحرمات ملية لا فاقته المحرمات ثمانية جملته فتعدى
 العلوية بالقياس وقبل المعصية في القذف
 منهم قوله ملية قوله بوضع مشترك
 بينه اي بين الزنا وبين اللوطة
 هو سبب ما يحرر في كل مشيئة
 قوله عنده اى عند فخر الاسلام
 قوله عندهم اى لا عندنا
 العامة سبب قوله والاى وان لم يكن
 المصنف تابعا لفخر الاسلام قوله
 الاستقنا اى تعدية حكم النص
 له قوله هذا اي التعدية
 قوله القياس الجلي اي الذي يدرك
 بظاهر الامر له قوله وبالدليل
 الذي انصافا كان اجماعا او قنينة
 خفية وانما كس هذا الدليل استحسانا
 واستحسننا ترك القياس الجلي به
 فكان هذا استحسننا وشاع في كتب
 الاصول اذ انما اطلق الاستحسان
 ياربه القياس الخفي له قوله
 بالاثروالاجماع انصافا كان اجماعا او قنينة
 له قوله ايضا اى باضاده
 ذلك الخفي له قوله فغير ترك الاطلاق
 من شرط صحة القياس عدم النص
 والاجماع مثل النص في ايجاب الحكم
 ابتداء والضرورة في حكم الاجماع والقياس
 الخفي ان كان ارجح فالجواز له قوله
 قوله فيبين اى المصنف
 قوله كاسلم في خبر الا بصار هو
 اجل بعامل له قوله لانه بيع المعدم
 ولا يجوز فان عقد البيع لا بد من سبب
 وجوده فمؤكد مقدم القس له قوله
 وكذا يجوز ان يكون تركنا القياس الجلي
 فاقننا ذلك مسلم الى مقام المعقولة
 لي حكم حراز السلم له قوله من سلم
 سلم الا رواه الشيخان ونظيرها من
 السلف في شي فليسلف في كل معلوم
 ووزن معلوم الى اجل معلوم كذا
 المصنف الصادق له قوله بالاجماع
 بان يقتضوا الاجماع على خلاف القياس
 الجلي له قوله يجرز الخمر بالفتح
 وفتح حوزة فوش وشك كذا في التفتيح

۲۴۸ قوله واستحسننا جوازه تركنا القياس الجلي له قوله لتعامل الناس فيمن رضى الرسول صلى الله عليه وسلم الى هذا الا ان من غير كذا فان قلت ان هذا
 الاجماع معارض للنص وجرز عليه السلام لا يبع عنك فكيف يكون مقبولا قلت ان النص ما يخص ما في حق الجمل لا الاجماع كذا في التحقيق فان
 قلت ان القرآن شرط المحرم عندنا والاجماع ليس بمتعارف قلت ان القرآن شرط في التخصيص الاول والنص مخصوص قبل الاجماع بالسلم يجوز بعده
 بالاجماع كذا قال ابن الملك له قوله بالضرورة اى ترك القياس الجلي بضرورة وقت اير له قوله لانه لا يمكن عجزها عن تخريج منها الفجاسة
 الآية التبعة والنسب لا يفيده الطهارة له قوله سباع الطير كالبازي والصقور ونحوها ۱۲ **انتم الاقمار**

له قوله والسر الذي السور يكون باقتلاط العباد واللعاب متولد من العلم الحوام الخمس ^{١٢} قوله سبع البهائم كالذئب والاسد
^{١٣} قوله بالقياس من الذي قري اثره ^{١٤} قوله بالمتعار بالسر تولد من كيان دانه جيند ^{١٥} قوله علم طاهر في الطاهر الطاهر ولا يجب
 انفس ^{١٦} قوله مختلط سابعها ^{١٧} قوله المختص سابعها ^{١٨} قوله المختص سابعها ^{١٩} قوله المختص سابعها ^{٢٠} قوله المختص سابعها
 على القياس اے القياس انجلي ^{٢١} قوله باثره ^{٢٢} قوله لا بدور انما اے بدوران الحكم مع العلة وجودا وعدما او وجودا
 له قوله على القياس اے الذي
 منصف اثره وان كان جليا ^{٢٣}
 قوله قري الاثر فان طاعة الطاهر
 بالطاهر لا تأثير قري في التفسير ^{٢٤}
 قوله على القياس اے انجلي ^{٢٥}
 قوله وفي هذا في قول المصنف
 الاستحسان الذي هو القياس انجلي
 له قوله فلو طعن في الاستحسان
 لمحسن لا روية لان حج الشريعة
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 والاستحسان فمما حس فلهذا على ما لا يثبت
 فاعمل به من يبالس بحجة شرعا
 له قوله وقد رتب القياس
 اے القياس انجلي ^{٢٦} قوله
 على قول المصنف قد رتبنا ^{٢٧} قوله
 ان هذا القياس اے الذي
 يترشح على الاستحسان بقوة اثر
 الباطن للكيل الوجود فانه لا يوجد
 الا في سبع مسائل كذا في التحقيق
 واما القسم الاول اے تقدم الاستحسان
 بقوة اثره على القياس فمما حس من
 يحس ^{٢٨} قوله بعد اثره بل من
 اے وان كان فاسدا بحسب الظاهر
 له قوله على الاستحسان
 وسبب هذا الاستحسان استحضارنا
 مع انه متروك غير متضمن في باب
 التغلب لامن باب الحقيقة
 له قوله الذي ظهر اثره اے
 اذا نظر ادى في نظري في صحة حكم
 اذا نال من التامل علم انه فاسد
 له قوله يركع بها اے ان شاء
 الا ان الركوع محتاج اے المنية
 دون السجدة كذا قال ابن الملك
 له قوله قياسا اے السجدة
 له قوله متشابهان اے صورة
 وهذا القياس انجلي فاسد لا يبرأ
 لان المشابهة الصورية لا تنفي حكما
 شرعيا ^{٢٩} قوله وغراي ما دود
 وكما اے ساهدا في السجدة كرها
 لا بد من السجود وانما اے رجب
 اے الله تعالى بالتوبة كذا قال البيضاوي ^{٣٠} قوله
 انما امرنا بالسجود قال الله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا واليها واسجدوا وقربوا
 مني الا من عجز عن الركوع عنه اے عن السجدة ^{٣١} قوله ولكن نفي فساد نصار
 القياس قري انما باطن ^{٣٢} قوله لم يشرع قرينة مقصورة ولهذا لا يلزم بالنذر كذا يلزم بالضرورة بالنذر ^{٣٣} قوله لا يشرع

مثلك للاستحسان بالقياس الخفي فان القياس انجلي يقتضي نجاسته لان لمحله
 حوام والسود متولد منه كسور سباع البهائم لكننا استحسانا الطهارة بالقياس الخفي
 وهوانه انما تاكل بالمتعار وهو عظم طاهر من الحج الميث بخلاف سباع البهائم
 لانها تاكل بلسانها فيختلط لعابها بالجسم بالماء ثم الخفاء ان القسم الثلاثة الاول مقدر
 على القياس وانما الاستحسان في تقديم القياس انجلي على الخفي وبالعكس فارج ان يبيت
 ضابطة ليعلم بها تقديم احدهما على الآخر فقال ولما صارت العلة عندنا علة باثرها
 لا بد وانها كما تقول الشافعية من اهل الطريقة قد مناع على القياس ^{٣٤} قوله
 هو القياس الخفي اذا قري اثره لان المدعى قوة التأثير وضعفه لا على الظاهر بل على الخفاء
 فان الدنايا ظاهرة والعقبى باطنة لكنها ترجحت على المدنايا بقوة اثرها من حيث الدنايا
 والصفاة واثنته كثيرة منها سور سباع الطير المذكور انفا فان الاستحسان فيه قري
 الاثر ولذا يقدم على القياس كما ذكر في هذا الاشارة الى ان العمل بالاحسان في الخارج
 من الحج الاربعة بل هو نوع اقوى للقياس من الظاهر اے حنيقة في انه يعلم بما سؤ
 الادلة الاربع بنوع من القياس لصحة اثره بالباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره
 وخفي فساد كما اذا نال آية السجدة في صلاة فانه يركع بها قاسا ^{٣٥} قوله
 لا يبرأ في الاصل في هذا انما نال آية السجدة ليعلم بها انهم يقومون فارقا بركع
 اذا جاء وان الركوع وان ركع في موضع آية السجدة وينوي للتدخل في ركوع الصلوة
 وسجدة التلاوة كما هو المعروف بين الحفاظ بحج قياسي الاستحسان اوجه القياس ان
 الركوع والسجدة متشابهان في الخضوع ولهذا اطلق الركوع على السجدة في قوله تعالى وقربوا
 وانا بجه الاستحسان انا امرنا بالسجدة وهو غاية التعظيم والركوع دونه ولهذا
 لا ينوب عنه في الصلوة فكذا في سجدة التلاوة فلهذا الاستحسان ظاهر اثره ولكن
 خفي فساد وهو ان السجدة في التلاوة لم يشرع قرينة مقصورة بنفسها

له قوله والسر الذي السور يكون باقتلاط العباد واللعاب متولد من العلم الحوام الخمس ^{١٢} قوله سبع البهائم كالذئب والاسد
^{١٣} قوله بالقياس من الذي قري اثره ^{١٤} قوله بالمتعار بالسر تولد من كيان دانه جيند ^{١٥} قوله علم طاهر في الطاهر الطاهر ولا يجب
 انفس ^{١٦} قوله مختلط سابعها ^{١٧} قوله المختص سابعها ^{١٨} قوله المختص سابعها ^{١٩} قوله المختص سابعها ^{٢٠} قوله المختص سابعها
 على القياس اے القياس انجلي ^{٢١} قوله باثره ^{٢٢} قوله لا بدور انما اے بدوران الحكم مع العلة وجودا وعدما او وجودا
 له قوله على القياس اے الذي
 منصف اثره وان كان جليا ^{٢٣}
 قوله قري الاثر فان طاعة الطاهر
 بالطاهر لا تأثير قري في التفسير ^{٢٤}
 قوله على القياس اے انجلي ^{٢٥}
 قوله وفي هذا في قول المصنف
 الاستحسان الذي هو القياس انجلي
 له قوله فلو طعن في الاستحسان
 لمحسن لا روية لان حج الشريعة
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 والاستحسان فمما حس فلهذا على ما لا يثبت
 فاعمل به من يبالس بحجة شرعا
 له قوله وقد رتب القياس
 اے القياس انجلي ^{٢٦} قوله
 على قول المصنف قد رتبنا ^{٢٧} قوله
 ان هذا القياس اے الذي
 يترشح على الاستحسان بقوة اثر
 الباطن للكيل الوجود فانه لا يوجد
 الا في سبع مسائل كذا في التحقيق
 واما القسم الاول اے تقدم الاستحسان
 بقوة اثره على القياس فمما حس من
 يحس ^{٢٨} قوله بعد اثره بل من
 اے وان كان فاسدا بحسب الظاهر
 له قوله على الاستحسان
 وسبب هذا الاستحسان استحضارنا
 مع انه متروك غير متضمن في باب
 التغلب لامن باب الحقيقة
 له قوله الذي ظهر اثره اے
 اذا نظر ادى في نظري في صحة حكم
 اذا نال من التامل علم انه فاسد
 له قوله يركع بها اے ان شاء
 الا ان الركوع محتاج اے المنية
 دون السجدة كذا قال ابن الملك
 له قوله قياسا اے السجدة
 له قوله متشابهان اے صورة
 وهذا القياس انجلي فاسد لا يبرأ
 لان المشابهة الصورية لا تنفي حكما
 شرعيا ^{٢٩} قوله وغراي ما دود
 وكما اے ساهدا في السجدة كرها
 لا بد من السجود وانما اے رجب
 اے الله تعالى بالتوبة كذا قال البيضاوي ^{٣٠} قوله
 انما امرنا بالسجود قال الله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا واليها واسجدوا وقربوا
 مني الا من عجز عن الركوع عنه اے عن السجدة ^{٣١} قوله ولكن نفي فساد نصار
 القياس قري انما باطن ^{٣٢} قوله لم يشرع قرينة مقصورة ولهذا لا يلزم بالنذر كذا يلزم بالضرورة بالنذر ^{٣٣} قوله لا يشرع

جواب سوال
 عه قوز لا يقبل
 اصله ان لان في
 الدعوى المانع قبل جو
 الاستلزام والقول
 بفوات الاستلزام
 قول بعدم العلة فلذا
 لا يقبل والثابت ان
 تصويبنا افضل من
 تصويب الحكم لان
 تصويب الحكم بناء
 على التناقض لا يقبل
 قوله في البحث اي
 بحث وقوع القياس

كل من العلم ان هذا الاختلاف قليل لا يرد
 ليس له اثر في تقديرها واذا علم الحكم
 انجب من الحكم الرازي بقول لا يرد
 انجب من رتبة الحكم الرازي انتهى القول
 بنظر قول الثاني ان تخصيص العلة
 غير جائز كما هو ذهاب جمهورنا في
 التحقيق بقول الرازي بعدم جواز تخصيص
 ليس بجيب وان بعضا من الوا
 بجواز تخصيص العلة كقائل في تحقيق
 فثبت بجواز التمسك بقسم من الحكم
 الرازي ليس بجيب ايضا فثبت
 عه قوله اما في وليست علة تام
 موجبة للحكم عه قوله بما ان جعل
 الحكم لا يرد ان الحكم لا يرد
 مع ان السحاب علة له عه قوله
 وجب الى تخصيصها او لاها تقبل بان
 يقال انها خصصت منها صورة من الصور
 من غير بيان انقص اذا لم يرد بان
 الفسار ولنا قسمة كذا قيل عه قوله
 الجمل والقطع لف تشرية عه قوله
 لما في كلامه من ان الحكم لا يرد
 في سائر اقسامه وانما العلة تشرية مع
 كذا التشرية والسرقة وان ضمن المال
 كذا في الدر المختار عه قوله ان قول
 اي السبل عند تخلف الحكم من العلة
 عه قوله ذلك اي الحكم عه قوله
 لم يجز اي الحكم عه قوله مع قيامها
 اي العلة عه قوله من العلة عه
 التي ليس فيها حكم حقيقة فانه لا عموم
 للحق حقيقة ولكن تلك العلة باعتبار
 طولها في محال متعددة توصف بالعموم
 عه قوله بهذا الدليل اي المانع وانما
 قيد به لان لم يرد قول المصلح لا يرد بان
 يجب عليه اظهار المانع الذي يفسد
 لتخصيص عه قوله بما على عدم العلة
 باظهار زيادة قيد وصف له دخل في
 العلية وذا منتفيا بما عدم زيادة الحكم
 قوله ان يقول اي المصلح اذا ورد التخصيص
 عه قوله لانها اي لان العلة عه قوله
 لم يرد التناقض اي في قول المصلح عه

القول المذكورة في الكتب ان قد اوردوا الشارح في التفسيرات الاحتمالية ان شئت فقل العلة عه قوله مؤثرة موجودة في الفرع عه قوله
 لانه ان القول بتعيين العلة عه قوله الى تصويب الحكم اي عدم القبول بان عه قوله اذ لا يرد مجتهد ما كان من كل مجتهدا اورد عليه نقض في
 علة المستنبطة من يقول خصصت على دليل المانع فيقتل عن المناقضة فيسار اجتهاد عن الخطا يكون اجتهاد جميع المجتهدين هو ان يكون كل منهم مصدرا
 استنباط العلة وقيد من طرق دفع وطول كثيرة فيدفع العلة بتلك الطرق فلا يلزم تصويب كل مجتهد كذلك وان قلنا بتخصيص العلة اذ لم يرد في قوله انما في بعض

فذلك لا يرد مع قوله لا يرد جواب سوال ٢٥٢
 بحث الاجتهاد
 المقدمات وان اخطأ او دعي في خلافه من القصة مع الاستدلال المذكورة في الكتب
 فطالما ان شئت ولين اي ولاجل ان المجتهد يخاطب ويصديق قلنا لا يجوز تخصيص
 العلة وهو ان يقول كانت علة حقيقة مؤثرة لكن تخلف الحكم عنها لما عه قوله لانه يؤدي الى
 تصويب كل مجتهد اذ لا يجوز مجتهد ما عه قوله القول فيكون كل منهم مصدرا استنباط
 العلة بخلافه لبعض مشايخ العراق والكروخي فانه يجوز وتخصيص العلة المستنبطة
 لان العلة اما دقة على الحكم فجاز ان يجعل ما دة في بعض المواضع دون البعض وانما
 قيدت العلة بالمستنبطة لان العلة المنصوصة ذهب الى تخصيصها كغير من الفقه لان
 الزنا والسرقة علة للجمل والقطع ومع ذلك لا يجمل لا يقطع في بعض المواضع لان ذلك
 اي بيان تخصيص العلة ان يقول كانت علة توجب ذلك لكنه لم يرد مع قيامها المانع
 فصا الحل الذي لم يثبت الحكم فيه فخصوصا هو العلة بهذا الدليل عندنا عدم
 الحكم بناء على عدم العلة بان يقول لم توجد في محل الخلاف العلة لانها
 لم تصل كونها علة مع قيام المانع فان قيل على هذا ايضا يلزم تصويب كل مجتهد
 اذ لا يجوز احد عن ان يقول لم تكن العلة موجودة ههنا الجيب بان في بيان المانع
 يلزم التناقض اذ عي اولا صحة العلة ثم بعد رد النقض ادعى المانع فلا يقبل
 اصله بخلاف بيان عدم وجود الدليل اذ لا يلزم فيه التناقض فلذا يقبل بيان
 ذلك في الصائم اذ اصله في حلقه بالاكراه او في النوم انه يفسد الصائم لغوات
 ركنه وهو الامساك ويلزم عليه الناسي فانه لا يفسد صومه مع فوات ركنه حقيقة
 فيجيب عن هذا النقض كل احد منا ومزجوز تخصيص العلة على طبق رايه فمن
 اجاز خصوص العلة قال اقمتم حكمه هذا التعليق به لمانع وهو لا يرد عه قوله ثم على
 صومك فانما اطعن الله وسقاك مع بقاء العلة وقلنا اقمتم حكم عدم العلة فكانه يفسد
 فعل الناسي منسوب الى صاحب الشرع فسقط عنه معنى الجنائية وبقي الصوم

قوله اذ يلزم ان يلزم في المصلح الى غير ما لا يرد اذ لا يرد زيادة قيد او وصف فما بين الاجتهاد الاول سالما عن الخطا فلا يلزم تصويب كل مجتهد عه قوله وبين
 ذلك ان يرد بيان تخصيص العلة عند عدم الحكم بما على عدم العلة عندنا عه قوله اذ اصبت الى الصب بالفتح يمتنع عه قوله فانه لا يفسد صومه ان تخلف الحكم
 اي فساده الصوم من العلة اي فوات الركن وهو الامساك عه قوله تخصيص المصلح الى الناسي عه قوله ثم على صومك تقدم هذه الرواية
 فتدبر عه قوله لا يمتنع الحكم اي في الناسي عه قوله لان فعل الناسي ان يمان زيادة وصف فيه فوجوب الجنائية عه قوله منسوب الى
 الحكم لا يرد الشارح عليه السلام بقوله فانما اطعن الله وسقاك اشد عه قوله فسقط عنه ان يسقطوا اختيارا لعل فسادا لعله لعله اكل ١٢ فتم الاستمرار

له قوله ما جلد اي ذلك لا يشترط قوله انهم اي يجوز تخصيص العلة قوله ولا على عدمه فان ذلك الاثر يدل على ان اذافات كرسى بل وجد
 الامسك فان اكله لا اكله قوله بالمانع بتطبيق بالتخصيص قوله البرايع اي مواضع الحكم مع وجود العلة له قوله وبني حنيفة اى عند
 من جواز تخصيص العلة بالمانع وانما من لم يجزئه فمفسر المانع عنه الى فوسين مانع يمنع انعقاد العلة وان منع تمام العلة وانواع الثلثة الائمة مثبتة
 عنده في العلة الشرعية كذا قال
 منظم العلامات رحمه الله قوله لا يتعقد
 البيع فالحكمة بالغة منعت من انعقاد
 البيع للذي هو سبب الملك وعلته
 فان لم يمسك بالمال والبيع مباوكة
 المال بالمال له قوله ولا يتعقد
 البيع فالحكمة بالغة منعت من انعقاد
 قوله وبني حنيفة اى عند
 برون الذين انفسين ليس انقسام
 تخصيص العلة فلم يداهنا قوله
 وبني حنيفة اى عند
 الذين انفسين لعدم العلة لا المانع مع
 وجود العلة له قوله انها اى
 العلة وجبت اى في الذين انفسين
 له قوله ولما عدل صاحب
 ليشمل المانع عن الحكم وعن العلة
 انعقاد او تمام له قوله بخلاف الشرط
 له لبيان له قوله العلة اى
 البيع له قوله ولكن لم يمتد
 فانما يمانع منع ابتداء الحكم اى
 الملك المشتري لان الهبة له
 قوله ولكن لم يمتد فان تمام الملك
 الذي هو الحكم عبارة عن التوفر في
 البيع وعدم انفسين من نفسه بدون
 قضاء او قضاء وخيار الروية فان فيه
 وهذا اى لعدم تمام الملك يمكن ان
 له قوله ولا يمكن اى المشتري
 له قوله ولكن يمنع لزوم اى لزوم
 الحكم فان لزوم الملك عبارة عما ذكر في
 تمام الملك مع عدم القدرة على البيع
 المطلق بالقضاء او الرضا وخيار العيب
 يمنع هذا لزوم لان لاي المشتري لا
 الرد وانفسين اذا جديعيا لاي البيع له
 قوله طرية الراد بالطرية العلة التي
 استعملت بالنقل واشتت تأثيرها
 او اجماع في جبر الحكم العلة بابل انما
 حكم بطلانها بالطرد ووجودها ووجودها
 فقط والعلة المؤثرة ضد ما كذا قيل له
 قوله فرب اى انواع من الاعراضات
 له قوله بلهم الاجابة كذا
 له قوله والمؤثرة بالتخصيص لطرف

نور الانوار مع قوله لا يتعقد جواب سوال ٢٥٣ مبحث الاجتهاد

لبقاء ركنه لا المانع مع فوات ركنه كما زعم مجوز تخصيص العلة فجعلنا ما جعله الخصم
 مانع الحكم لانه على عدم العلة وبينى على هذا اى على بحث تخصيص العلة بالمانع
 تقسيم انواع وهي خمسة مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر فانه اذا باع الحر لا يتعقد
 البيع شرعا وان وجد صورة مانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير بلا اذنه فانه يتعقد
 شرعا لوجود المحل ولكنه لا يتم ما لم يوجد رضاء المالك وعد هذا من القسمين
 من قبيل تخصيص العلة مسامحة نشأت من فخر الاسلام لان التخصيص هو تخلف الحكم
 مع وجود العلة وههنا لم توجد العلة لان يقال انها لو جلت صورة وان لم تعتبر شرعا
 لهذا عدل صاحبنا لتوضيح الى ان جملة ما يوجب عدم الحكم خمسة لئلا يرد عليه هذا
 الاعتراض مانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط في البيع فانه وجد العلة بها ولكن لم
 يبتدأ الحكم وهو الملك للخيار ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الروية فانه لا يمنع ثبوت الملك
 ولكنه لم يتم معه ولهذا يتمكن له الخيار من ضمن العقد بدق قضاء او رضاء ومانع يمنع
 لزوم الحكم كخيار العيب فانه لا يمنع ثبوت الملك ولا تمامه حتى يتمكن المشتري من التضرر
 في البيع ولا يتمكن من الفسخ بدق قضاء او رضاء ولكنه يمنع لزومه لان لاية الرد
 والفسخ فلا يكون لازما ثم لما فرغ المصنف عن بيان شرط القياس وركنه وحكمه شرعا
 في بيان دفعه فقال ثم العلة نوعان طرية ومؤثرة وعلى كل قسم ضرر ومنه
 فان الطرية للشافعية ونحو ذلك فها على وجه يلحقهم الى القول بالتأثير والمؤثرة لنا
 وتدفعها الشافعية ثم نجيهم عن الدفع وهذا البحث هو اساس المناظرة والمجادلة
 وقد اقتبس علم المناظرة من هذا البحث للاصول جعل علما آخر وتوضيحه بغير
 بعض القواعد اذ اياها على ما نبين ان شاء الله تعالى اما الطرية فوجوه اربعة
 القول بوجوب العلة اى قول المعترض بوجوب علة المستدل هو التزام ما يلزم للعلة
 بتعليقه مع بقاء الخلاف في الحكم المتنازع فيه كقولهم اى قول الشافعية في صورة موصوفة

على قول الطرية له قوله المناظرة هو توحيد المتعاضدين في النسبة بين الشيئين لاظهار الصواب له قوله والمؤثرة في منى الارب باسح ومنه فتن وياض وادون
 كبر كذا له قوله قد اقتبس الاقتباس انش فر كرفن وفاده كرفن اركن له قوله فوجوده فعبارة الربعة وهذا على تقدير تسليم ان العلة الطرية لا تلازم الاطلاعية الى
 وجودها له قوله كبر كرفن اى كبر كرفن له قوله بواى القول بوجوب العلة التزام ما يلزم الخاى تسليم ما يوجب المستدل بتعليق بقا اختلاف ثبوت معنى الجلب هذا لا يخلو اما
 ان يكون المعلق فانا نحن اى كبر كرفن اى كبر كرفن له قوله بواى القول بوجوب العلة التزام ما يلزم الخاى تسليم ما يوجب المستدل بتعليق بقا اختلاف ثبوت معنى الجلب هذا لا يخلو اما
 المانع كذا قيل له قوله لا يلزم من الالتزام وقوله بتعليق متعلق بقوله يلزم ١٢ فتم الافتتاح

جواب سوال
 عنه قوله وقد
 اقتبس علم المناظرة
 جواب سوال
 برون بحث المناظرة
 ليس اساس المناظرة
 لان المناظرة توجه
 المتعاضدين في الامر
 لاظهار الحق عنه
 قوله ولعمري فيه
 جواب سوال اذ لا
 كان اصلا علم الاصول
 فلم لم يعلم الاصول

جواب سوال

عنه قوله لم يذكر هذا الاعتراض جواب السؤال ورواياته كان وقوع القياس من لم يذكر أصل النافذة في البحث عنه فذلك لا يسلطه على ظاهره كسلط البيت منه قوله لا ينبغي بعد الدقة تفسيره ولو تعيين البحث تفسيره فلهذا قوله فان استفسار المراد جواب السؤال وهو ان كان سلطه فلم يذكر المراد بهذا البحث فان استفسار عبارة من علم السائل بدعي لم يطل فانه واجب عنه قوله وبيان انه بان على المصلح على المصلح لا يطلب السائل واجب

لأن قوله في الفرضية التي هي من الفرضية على مؤثرة للتعين التي ثبتت تأثيرها في ذلك قبل قوله لا يصح أي صوم رمضان سنة قوله وانما نخوزه أي صوم رمضان سنة قوله على أي على ان هذا الاطلاق سنة قوله ضرورة للفرضية موجب للتعين سنة قوله وفي الاطلاق ان هذا الاطلاق الفرضية لصوم رمضان سنة قوله اذا سلخ الخ قد مر فذكره سنة قوله الا من رمضان فأيام رمضان لا تصلح الا صوم رمضان لا غير سنة قوله أقول لأن هذا القول مما لا يفرج القول بالموجب بل المانع سنة قوله مستثنى بحسب اقتضاء الفرضية سنة قوله وقتاً من وقت التقاض والكفارة سنة قوله بصلاب الاصابة وسيدنا ويا فتن سنة قوله هذا الاعتراض أي القول بموجب العلة سنة قوله لا يسلطه أي ضعيف نسبت إلى السطح كما مر في رد الزا فانه لا يقدور على ما يليه بوجوه ضعف كذا في هتي الالب سنة قوله عدم قبول الاستدلال بالسند ورواه السند ما يذكر تقوية المنع سنة قوله مقتضيات دليل ان السكون الوصف علة وكونها متحققة في الأصل والفرض وغير جائز سنة قوله لانها السكون المانع سنة قوله لا يسلطه على ظاهره كلام المصنف على رأى المصنف فانه حصل المنع الاول من علة الوصف ورجوع عليه ان المنع الثاني الذي بينه المصنف قوله اوفى صلاحية الحكم مع وجوده من المنع الاول فان صلاحية الوصف الحكم هو عليه الحكم من هذه الصلاحية هو منع العلة الآن ان يفرق بان المنع الاول منع نفس العلية سواء كانت ملتبساً طردية او مؤثرة والمنع الثاني منع كون العلة مؤثرة في حصول الفرق بين المنعين لكنه يرجح لزوم استدراك قول المصنف وجوده فانه لا يدخل لوجود الوصف في منع تأثير الحكم والقوم جعلوا المنع الثاني منع صلاحية الوصف الحكم اية عليه والمنع الاول منع نفس تحقق الوصف في الاصل المتعسف عليه كان يقول المصلح ان مسح الرأس مسح فمسح فليس له كمالا استنجاء فيدفع بالمنع بعدم تحقق العلة في المتعسف عليه أي الاستنجاء فان الاستنجاء تطهير من النجاسة الحقيقية وليس بالمسح تطهير لهذه النجاسة فلو عمل كلام المصنف بان يكون في نفس الوصف اوفى صلاحية الحكم مع وجوده على هذين المنعين اللذين رويهما القوم فكان السبب لكنه يلزم توجيه الكلام بالارضي به فالمراد بقوله في كفارة الاطوار أي اذا رمضان سنة قوله فان يكون أي كفارة الاطوار سنة قوله لا يسلطه على الاطلاق ان هذا الاعتراض لم يبين التأثير كيف يميزه عما لا يثبت الحكم سنة قوله لعدم الممارسة في غنبي الارب ممارسة مردودين وبميتشكي وروزيدين سنة قوله لهذا الحكم اية اثبات الولاية سنة قوله لم يظفر له في الاستدلال

انه صوم فرض فلا يتأدى الا بتعيين النية بان يقول بصوم غد نويت لفرض رمضان فاورد والعللة الطرحية وهي الفرضية للتعين اذ اينا فوجد الفرضية يوجد التعين كصوم القضاء والكفارة والصلوة الخمس ونحن ندفعه بوجوب علة فنقول عندنا لا يصح الا بتعيين النية وانما يجوز باطلاق النية على انه تعيين سلطنا ان التعيين ضروري للمفرض ولكن التعيين نوعان تعيين مرجح للبلاد قصد او تعيين من جانب الشارع وهذا الاطلاق في حكم التعيين من جانب الشارع فانه قال اذا سلخ شعبان فلا يصوم الا بعد رمضان فان قال الخصم ان التعيين التفصيل هو المعتبر عندنا كما في القضاء والكفارة دون التعيين مطلقا فنقول لان سلطنا ان التعيين التفصيل مستبعد ولا نسلم ان علة التعيين التفصيل في القضاء والكفارة هي مجرد الفرضية بل كون وقتها صالحا لانواع الصيامات بخلاف رمضان فانه متعين كالمشروع المكان يصح بطلان اسمه ولم يذكر هذا الاعتراض اهل المناظرة لانه سطره لا يفي بعد الدقة وتعيين المبحث فان استفسار المراد عندهم وبينه بعد الطلب اوجب فلا يقبله قط والممانعة وهي عدم قبول السائل عقلا دليل المصلح كلها او بعضها بالتعيين والتفصيل في اربعة ايات استقر على انها اما ان تكون في نفس الوصف أي لا نسلم ان هذا الوصف الذي تدعيه صفة علة بل العلة شيء آخر كقول الشافعي في كفارة الاطوار انها عتقة متعلقة بالجماع فلا يكون واجبة في الاكل والشرب فنقول لان سلطنا العلة في الاصل الجماع بل الاطوار عدل وهو حاصل في الاكل والشرب ايضا بل دليل انه لو جامع متعسفا لا يفسد صلاته الاطوار اوفى صلاحية الحكم مع وجوه أي نسلم ان هذا الوصف صالح الحكم مع كونه موجبا لكل الشافعي في اثبات الولاية على البكرات باكرة جاهلة بالامساح لهذا الممارسة بالرجل في عليهما فنقول لان سلطنا الوصف البكرات صالح لهذا الحكم لانه لم يظفر له في تأثير

فان كان في كفارة الاطوار أي اذا رمضان سنة قوله فان يكون أي كفارة الاطوار سنة قوله لا يسلطه على الاطلاق ان هذا الاعتراض لم يبين التأثير كيف يميزه عما لا يثبت الحكم سنة قوله لعدم الممارسة في غنبي الارب ممارسة مردودين وبميتشكي وروزيدين سنة قوله لهذا الحكم اية اثبات الولاية سنة قوله لم يظفر له في الاستدلال

ربع الارض وشم اكثر من ثلثه مثال
 ان قدر ان الفرض ثمره اشترنان
 واخذوا كل ليس من فروقه بالتثليث
 بل من فروقه اشكر المكناني المثلث
 ۱۴۰ قولہ اوئے نسبت اے
 نسبت انکم ۱۴۰ قولہ ہذا انکم
 اے حکم الاصل ۱۴۰ قولہ اے
 ہذا الصفت اے الذی ذکرہ لعل
 ۱۴۱ قولہ وبالمصنف الخ معطوف
 علی قولہ بالقیام ۱۴۰ قولہ وفساد
 الوضیع اے فساد وضع الطہ ۱۴۰
 قولہ عن انکم اے الذی قال بہ
 الفاسد ۱۴۰ قولہ التقرب ہر
 سوق الدلیل علی وجہ تسلیم الدلیل
 ۱۴۲ قولہ لایجاب اے لایجابات
 ۱۴۳ قولہ باسلام الخ متعلق
 بالتعلیل کے قول المع کتفیلیم
 ۱۴۴ قولہ بحکم والاسلام نفیس
 الاسلام علی لایجاب الفرتہ ۱۴۵
 قولہ وبعد معنی ثلث حیض الخ وہذا
 تنکید النکاح ۱۴۶ قولہ لایجاب
 الخ فلو عرض الاسلام علی اکو واولم
 یحتاج الی تجدید النکاح ۱۴۷ قولہ
 ہذا فی وضع فاسد اے ہمناسا
 وضع الحد فان اذن وضع الحد ار
 تناسب انکم والاسلام لیس مناس
 للفرتہ بل بعد الفرتہ لان الخ شرط
 قولہ حاصلا فحقوق اے النافذ
 لا افعالہا فلا یكون الاسلام سبب
 للفرتہ الخ ہی عبارة عن رد
 الحقون فینبی الخ وانقصہ المک
 بازار شتن ونگاہ داشتن الخ
 وجران ۱۴۸ قولہ والا اے والا
 لم یسلم ۱۴۹ قولہ اذ لا یستطیع
 الامان لا شقال اے علیہ اخر
 ۱۵۰ قولہ بخلاف المناقضہ الخ
 المناقضہ بخلاف مجلس وکن لا حتر
 عنہا بالنقض عن عمدۃ انقض الخ
 بتفسیر الکلام فانہ یلما فیہا الی القو
 بالتاقر اے تاثیر الغلطہ فی انکم لا
 السائل لالمسلم واکرم عنہا

مبحث الاجتهاد

۲۵۵

نور الانوار مع قمر الاقمار وجواب سوال

في موضع آخر يل الصالح له هو الصغار وفي نفس الحكم أي لا نسلم أن هذا الحكم حكم
بل الحكم شيء آخر كقول الشافعي في مسير الرأس أنه ركعة في الوضوء فيسن تثليث
كغسل الوجه فنقول لا نسلم أن المسنون في الوضوء للتثليث بل لا كمال بعد
تكملة الفرض فغسل الوجه ما استوعب الفرض صير إلى التثليث في الرأس ما لم يستوف
الفرض الرأس صير إلى لا كمال فيكون هو الستة دون التثليث أو في نسبت إلى
الوصف أي لا نسلم أن هذا الحكم منسوب إلى هذا الوصف بل الوصف أثر مثل أن
نقول في المسألة المذكورة لا نسلم أن التثليث في الغسل مضى إلى الركنية بل
الانتقاض بالقيام والقراءة فانهما ركعتان في الصلوة ولا يسن تثليثها وبالمنقضة
والاستنشق حيث يسن تثليثها بل ركنية وفساد الوضع وهو كوز الوصف
في نفسه بحيث يكون أبياً عن الحكم ومقتضياً الضل ولم يذكره أهل المناظر وكين
درجه فيما قالوا أنه لا يتم التقريب كتعليقهم أي تعليل الشافعية كيجاب الفقرة
بإسلام أحد الزوجين في نهو قالوا إذا أسلم أحد الزوجين الكافر ينقع الفقرة بينهما
يجرد الأسلام أن كانت غير مدخول بها وبعد مضى ثلث حيض أن كانت
مدخول بها ولا يحتاج إلى أن يعرض الإسلام على الآخر ونحن نقول هذا في موضع
فاسد لأن الإسلام عرف عاصماً للحقوق لا أفعالها فمتبني أن يعرض
الإسلام على الآخر فإن أسلم بقا لنكاح بينهما ولا نضا فالقرة إلى الأبد الآخر وهو
مفني معقول صحيح وهذا أي في ساد الوضع من أقوى الاعتراضات ولا يستطيع
المعلل فيها من الجواب بخلاف المناقضة فانه يلجأ فيها إلى القول بالتأثير
وبيان الفرق ولهذا أقدم عليها وهو بمنزلة فساد الادعاء في الشهادة
فانه إذا فسد الادعاء في الشهادة بنوع مخالفة للدعوى لا يحتاج بعد
ذلك إلى أن يتفحص عن عدالة الشاهد وصالحية المناقضة وهي تخلف

له قوله عندهم اے عند اهل المناظرة **س** قوله المنع اي طلب الدليل على مقدرة معينة **س** قوله اي لا يفرقان اشارة الى استفهام في قوله كيف انكارى **س** قوله فينبغي ان نفرض ان لا نجد الحلة اے الطهارة والحكم اي فرضية النية تختلف **س** قوله انهم اے الشافعي **س** قوله ينبغي اي من الوضوء وغسل الثوب والبدن **س** قوله بالتأثير اي باثر تلك الحلة في الحكم **س** قوله بان غسل كل متعلق بالبدن **س** قوله وهو معقول فان المقصود ازالة ما بين الحماضة من الحبل **س** قوله لا يحتاج انما غاية ليس فيه تعبد **س** قوله وهو غير معقول بل هو تعبدى فانه ليس في كل غسل نجاسة نزول بهذه الطهارة فاذا كان تعبدى كالقسيم فلا بد من النية لان العبادة لا تتأدى بدون النية **س** قوله ينبغي انما فان موضع الخروج اذا نجس فوجب التطهير وهو لا يخرج فكان البدن كالتنجيس **س** قوله

نور الانوار مع تمام اجاب سوال ۲۵۶ مبحث الاجتهاد

الحكم عن الوصف الذي ادعى كونه علة ويعبر عن هذا في علم المناظرة بالتحقق اما المناقضة فهي مرادفة عندنا للمنع كقول الشافعي في الوضوء والتيمم انها طهارة تأتلف افتراقا في النية اي لا يفرقان في النية فاذا كانت النية فرضا في التيمم بالافتراق فتكون في الوضوء كذلك فانه يتحقق بغسل الثوب والبدن فله ايضا طهارة للصلاة فينبغي ان نفرض النية فيه فلا يلزم ان يلحق الحصى الى بيان الفرق بينهما والقول بالتأثير بان غسل الثوب طهارة حقيقية وازالة النجس حقيقي وهو معقول لا يحتاج الى لنية بخلاف الوضوء فانه طهارة لنجس حقيقي وهو غير معقول فيحتاج الى النية كالتيمم فنقول في جوابه ان زوال الطهارة بعد خروج النجس معقول لان البدن كله يتنجس بخروج البول الى بطنه بسواء ولكن لما كان الخلق اكل خارجا وجب النسل فيه لتمام البدن بل يخرج بخلاف البول فانه لما كان اكثر خروجا وفي غسل كل البدن بكل مرة حرج عظيم لا يجرم يقتصر على الاعضاء الاربعة التي هي صول البدن في الخلد ووقوع الاقامته دفعا للحرج فلا تقتصر على الاعضاء الاربعة غاي **س** معقول واما نجاسة البدن وازالة الماء لها فامر معقول فلا يحتاج الى النية بخلاف التراب نه ملوث في نفسه غير مطهر بطبعه فلذا يحتاج الى النية سواء الموثوق بليس للسائل فيها بعد الممانعة الا المعارضة فيه اشارة الى انه تجر فيها الممانعة وما قبلها اعني القول بموجب العلة ولا يجزى فيها ما بعد لانها لا تحتل المناقضة ونفس الوضوء بعد ما ظهر اثرها بالكتاب السنة والاجماع لانها لا تحتل المناقضة ونفس الوضوء فكلما التأثير الثابت بها اما مثال ما ظهر اثره بالكتاب قلنا في الخارج من غير السيلين انه نجس خارج فكان حدثا فان طوبىنا بيننا الاثر قلنا ظهر تأثيره في السيلين بقوله تعالى اوجاء احدكم من الغائط فمال ما ظهر اثره بالسنة ما قلنا في سور سواكن الميت انه ليس بنجس قيا ساعلى سور الربة بعل الطواف فان طوبىنا بيننا بان تأثيره فلنا ثبت تأثيره بقوله

سواء كان القياس غسل كل البدن بخروج المني والبول طيبا على السواء ولكن انما **س** قوله اے اصول البدن فان بالاس والقدم يتبع طهارة الانسان في الطول واليد يتبع يمينه طهارة في العرض **س** قوله في المحمدا اے في اطراف الانسان **س** قوله وهو قورع باخر مطوف على المحمدا **س** قوله دفعا لمخرج فانعت هذه الاعضاء الاربعة تمام كل البدن تيسر **س** قوله غير معقول لوجود تنقية غسل جميع البدن **س** قوله فامر معقول فان الماء بطبعه خلق طاهر وطهور لا ينجس للنجاسة قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا **س** قوله لانه ملوث التلوث آلوده كبرون **س** قوله غير مطهر وهذا لا يزيل به النجاسة الحقيقية فاذا وجدت نجاسة استباحة الصلاة صارت التراب طهرا بشرط عدم وجود الماء **س** قوله فيما اے في المؤثرة **س** قوله الا المعارضة فانه اذا جعلنا بالتأثير والمنسوخ فانفس يتحمل لزوم اللقائى بحيث يجب التساقط والرجوع الى دليل آخر والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم وتبطل ليس بمعارض لدليل الخصم مطلقا **س** قوله فيما اے في قوله بعد الممانعة **س** قوله بعد ما ظهر اثرها اسما اثر الحلة المؤثرة بالكتاب والسنة والاجماع لا يمكن الممانعة ايضا والحق ان ورود الاعتراضات على حسب دعوى المستدل ولكن الدافع لا بعد فبوت الاثر بالكتاب والسنة عند ما نفى المؤثرة لما ادعى المستدل تأثيرها فاجاز للدافع المنع متى ثبت المستدل تاخرا وكذا جازل الاطال

بالمناقضة ونفس الوضوء بطهارة غسل كل البدن لا ينافي مع قوله لان بول الانسان ينجس اے الكتاب السنة والاجماع **س** قوله المناقضة واما في مسير الدار بدل المناقضة المتناقض فلا الجهر فان التناقض شيء آخر والمناقضة هنا عبارة عن النقص الاحمال وهذا شيء آخر **س** قوله فيما اے بهذه النجاسة **س** قوله في الخارج كالدم والصدية **س** قوله خارج اے من بدن الانسان **س** قوله حدثا اي ناقضا للوضوء **س** قوله تاثيرا اے تاثير النجس الخارج في كونه حدثا **س** قوله اوجاء احدكم من الغائط اي احدث بخروج الخارج من احد السيلين واصل الغائط الطين من الارض كذا قال البيهقي **س** قوله سور سواكن البيوت كالمغارة والوزقة والعقرب واحية كذا في رد المحتار **س** قوله تاثيره اے تاثير الطواف في العبادة ۱۲ فتم الاستمرار

فردا نوار مع قضا الاثبات جواب سوال ٢٥٤ بحث الاجتهاد

انما من الطوائف عليكم والطوائف ومثال ما ظهر اثره بكلا جماع ما قلنا بأنه لا يقطع
يد السارق في المثلث لثلاثة لان فيه تفويت جنس المنفعة على الكمال فان طول بنا
بيبات تاثيره قلنا ان حد السرقة شرع واجز الا متلفا بالاجماع وفي تفويت جنس المنفعة
اتلاف ثمان فساد الوضع لا يتجوز على العلة لثلاثة اصلا واما المناقضة فانها
تجوز عليه صورة وان لم يتجه عليها حقيقة واليه اشار بقوله لكنه اذا تصور مناقضة
يحيث فيها بطرق اربعة وهى الدفع بالوصف ثم بالمعنى الثابت بالوصف ثم بالحكم ثم
بالنقض على ما ياتي وليس معنى انه يجب دفع كل نقض بطرق اربعة على وجه
دفع بعض النقوض ببعض الطرق وبعضها ببعض آخر منها والجميع يبلغ اربعة
فالتعليل بالعلة الماثرة وابداد النقض الصوري عليها ودفعه كما تقول الخراج
من غير السبيلين انه نجس خارج فكان حدثا كالبدل فيورد عليه على هذا التعليل
بالنقض من جانب الشافعي ما اذا لم يسئل فانه نجس خارج وليس على هذا فيه
اولا بالوصف اى يدفع هذا النقض بالطريقين الاول بعدم الوصف هو ان ليس
بخارج بل باذ لان تحت كل جلدة ما اذا زالت الجلدة ظهر الدم في مكانه و
لم يخرج ولم ينتقل من موضع الى موضع بخلاف الدم السائل فانه كان في الفرق
وانتقل الى فوق الجلدة يخرج من موضع ثم بالمعنى الثابت بالوصف لانه اى
ثم ندفع ثانيا بعدم المعنى الثابت بالوصف ونقول لو سلم انه وجد وصف
الخروج لكنه لم يوجد المعنى الثابت بالخروج دلالة وهو وجوب غسل ذلك الموضع فانه
يجب اول غسل ذلك الموضع ثم يجب غسل البدن كله لكن نقضه على انه بعد دفعه للخروج
فيه اى بسبب وجوب غسل ذلك الموضع صار الوصف محققا في وجوبه لا في غير
البدن باعتبار ما يكون منه لا يخرج اقلنا يجب غسل ذلك الموضع وجب غسل
سائر البدن البتة وهناك لم يجب غسل ذلك الموضع فاعدم الحكم لعدم العلة كانه لم يجد

قوله انما من الطوائف عليكم والطوائف عليه السلام من الطوائف عليكم والطوائف عليه السلام
في قطع يد السارق مرة ثالثة قوله تاثيره اى تاثير تفويت جنس المنفعة في عدم القطع في السرقة لا متلفا اى ليس
المنفعة قوله لا يتجزا لان اثر العلة الماثرة لا يقتضي بالكلية والسرقة واجز الا متلفا بالاجماع وفي تفويت جنس المنفعة
بمنع اذا ترى تصور على البناء المحمول وبالنسبة على المغولية اذا ترى تصور على البناء للفاعل والتغير في كنهه لثان والنقص باخود صورت كرون خبره
واو صورت يستل كذا في فقه الارباب
والا فاجز العلوم في ترجمته يمكن ان يكتفى
بمؤخره وتبينك تصور شرعيا فقهيا
شود من ان بطرق جهات فقهية فقهية
قوله يجب دفعها اى ان جانب
المستل المعنى قوله بالوصف
اى بعدم تحقق الوصف العلة في مادة
التخلف قوله ثم بالمعنى اى
اى بعد تحقق المعنى الثابت
بالوصف دلالة الذي لم يدخل في
عليه الوصف في مادة النقض
فكان لم يوجد العلة فان الوصف ليس
علة بدون ذلك المعنى قوله
ثم بالحكم اى بوجود الحكم في مادة
النقض قوله ثم بالنقض اى
بوجود النقص المطلوب من العلة
في مادة النقض قوله وليس
معناه انه يجب ان لا يرفع كل
نقض بجميع الطرق الاربعة لا يتحقق
في جميع المقامات قوله بالتعليل
بالعلة اى ايا ما كان ان مكات في قوله
المعنى كذا يسمى وقد بره مثل ما هو
خبر بقوله مخزون قوله في
الخارج من غير السبيلين كالمخرج
قوله خارج اى ان بدن الانسان
قوله كان مدناى ناقضا
لوصف قوله اذ لم يسئل اى
من مخرج قوله وليس بمخزون
فانقض علة المستل قوله
بعدم الوصف اى بعدم تحقق الوصف
في مادة التخلف قوله وهو
اى عدم الوصف اى ان غير
السائل قوله بل باذ اى بل
هو مستغرق في موضع وقد بدلان اى
فقهى الارباب بداد بدو اى اشارة
مخزون قوله دلالة اى لاجابة
قوله ثم ندفع اى النقض قوله
قوله المعنى الثابت اى الذى لم يدخل
في علة الوصف قوله به اى ذلك
المعنى الثابت بالوصف قوله ذلك
الموضع اى الذى خرج النقص من

قوله لا يجب الا لان يخرج النقص اثره انما قوله على الاربع اى على الاضراس والاربعة والاربعة والرأس والاربعة والرأس
الخروج حجة اى كونه مدناى قوله حيث انما يتحقق بقوله اى قوله باعتبار ما يكون من البدن واخره بهد العقل عن اصابة
النما من الخافى فانها ترجع على ذلك الموضع ولا توجب غسل جميع البدن بالاجماع كذا في التحقيق قوله لا يتجزا اى وجوب التفسير وهذا لان
قوله وهناك اى في غير السائل لم يجب غسل ذلك الموضع اى بالاجماع لا يمس بخارج فليس نجس قوله فاعدم الحكم وهو كونه مدناى بعد العلة فان لم يكن اى
ما بينه وبين العلة اى ذلك الموضع الماثرة في حكم اى كونه مدناى وهو كونه مدناى في حكمه فاعدم الحكم لعدم العلة كانه لم يجد
منه وصف عليه اى فتم الاشارة

له قوله عليه اي على التعليل المذكور له قوله الاول هو ما بين المصنف بقوله ما اذا لم يسل له قوله بطريقين اي دفع الوصف ودفع المصلحة الناشئة بالوصف له قوله صاحب الجرح السائل اي الدائم له قوله لادام الوقت باقيا فاذا مضى الوقت صار حثا ينقض الوضوء له قوله بوجود الحكم اي في براءة النقض والتخلف له قوله انما يخرج هذا الدم السائل له قوله لكن تاخر حكمه اي عفو او دفعه المخرج لما لم يخرج العمل لما لم ينفذ لا ينفذ لا ينفذ انما يخرج هذا الدم السائل له قوله انما يستقيم على قلده من جرحه تنقيص العلة اي وجودها تنقض الحكم لما لم ينفذ على قول من ياباه فلا يثبت من هذا الدليل كذا قيل له قوله بوجوده انما يخرج هذا الدم السائل له قوله فان فرضنا انما يخرج هذا الدم السائل اي بين الاصل المتعين عليه والفرض المتعين له قوله حديث اي في ذاته له قوله فاذا لم يسل اي دام البول له قوله لقيام الوقت اي لا اجل قيام وقت الا انما لا نهى لما لم يسل بالاداء فلو لم يكن قادرا عليه ولا القدرة الا بتسليم الحكم المحدث في هذه الحالة كذا قال ابن الملك له قوله كان حثا اي في ذاته له قوله فاذا لم يسل اي دام البول له قوله لقيام الوقت اي لا اجل قيام وقت الا انما لا نهى لما لم يسل بالاداء فلو لم يكن قادرا عليه ولا القدرة الا بتسليم الحكم المحدث في هذه الحالة كذا قال ابن الملك له قوله كان حثا اي في ذاته له قوله فاذا لم يسل اي دام البول له قوله لقيام الوقت اي لا اجل قيام وقت الا انما لا نهى لما لم يسل بالاداء فلو لم يكن قادرا عليه ولا القدرة الا بتسليم الحكم المحدث في هذه الحالة كذا قال ابن الملك له قوله كان حثا

الخروج ويورد عليه صاحب الجرح السائل عطف على قوله فيورد عليه ما اذ لم يسل يعني يورد علينا من جانب الشافعي للثالث المذكور بطريق النقض لادان الاول دفنا بطريقين والثاني هو صاحب الجرح السائل فانه نجس خارج من البول وليس بجرح ينقض الوضوء اذ لم يسل الوقت باقيا فندفع بالحكم اي ندفعه بطريقين الاول بوجود الحكم وعدم تخلفه ببيان انه حثا موجب للتطهير بعد خروج الوقت يعني لا نسلم انه ليس بجرح بل هو حثا لكن تاخر حكمه الى بعد خروج الوقت بالفرض اي ندفعه ثانيا بوجوب الفرض من العلة وحصوله فاشحننا التسوية بين الدم والبول وذلك حاصل فان البول حدث فاذا الزم صار حثا والقيام الوقت في صورة سلس البول فكذا هذا يعني الدم كان حثا فاذا الزم صار عفو اليسا والبول المتعين عليه فصار جرحا دفعه دفعه النقض اربعة ثم بعد الفرغ من دفع النقض شرع في العارذ الواردة على العلة المؤثرة فقال واما المعارضة فنوعان وهما قامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم فان كان هو ذلك الدليل الاول بينه وبين النوع الاول والاخرى النوع الثاني فالنوع الاول معارضة فيها مناقضة وهما القابض اصطلاح الاصول والمناظرة معارف من حيث انه يدل على نقض قولنا على المعنى معارضة ومن حيث ان دليله لم يصلح دليلا له بل صار دليلا للخصم سمي مناقضة لخلق في الدليل ولكن المعارضة اصل في النقض ضمنى لان النقض القصد لا يريد على الدليل المؤثر ولذا لم يسم معارضة فيها المناقضة ولم يسم مناقضة فيها المعارضة وهو نوعان احدها قلبا لعلته حكما والحكمة وهو الحق من قلب القضية اي جعلها اسفلا واسفلا لعلته حكما اسفل هو لا يتحقق الا اذا جعل الوصف في القيا حكما شرعيا يقبل لا نقلا لا الوصف المحض الذي لا يقبله كقوام اي الشافعية ان الكفار جنس واحد بكرهم مائة فيدرج عليهم كالمسلمين يعني ان الاسلام

المعارضة على حكمها وحكمه بطلان العلة حكما والحق كذا في معنى الارب وقال العيني في شرح صحيح البخاري ان الغضبة اذا برز له قوله فاعلة اعلى او بين ان العلة اصل واعلى فانه يثبت ايها الحكم والحكم فربح واسفل فانه تابع للعللة في الوجود فاذا جعل العلة حكما والحكم علة فقد لزمت الغلبة له قوله بهوي هذا النوع من الغلبة له قوله الوصف اي العلة له قوله لا يقبل اي لا يقبل الا نقلا بان ما حكمه شرعا له قوله لم يجز كبرهم اي في عدلنا والرد المحذور بطلان لعلته فان الكبر من العبيد لا يجزى له قوله ثم يسميه اربعة اقسام

٢٥٨

قوله بان لا يصلح علة انباء الى ان
 ليس المراد بالناقضة تخلف الحكم
 عن الدليل بل المراد ههنا ابطال دليل
 للحصل **ع** قوله يعني ان من اراد ان
 ايدى الى ان ليس المراد من اخلص من
 هذا القلب ان اذا ورد فيدفع بهذا
 الطريق بل المراد منه ان من اراد ان
ع قوله خرج الاستدلال الى

بطریق الاستدلال جبوت اعدھا
 علی جموت الآخر دلیلا انیالا بطریق
 تعلیل اعدھا بالآخرای دلیلا
فہ قولہ فانہ یکن الخ وہذا السبب
 ملازمہ بین الشیئین فالقلب بالظہر
 ہذا استدلال **فہ قولہ** دلیلا
 علی حی ای یقید المقیدین جموتہ
فہ قولہ دل علیہ اے غیبا

للتصديق ثبوت **سنة** قوله كانا
مع الدخان فانار ديل على الدخان
والدخان ديل على النار فان الدليل
مكبر فجاز ان يكون من جنبا مظهر **سنة**
سنة قوله فانه جسيم الخوان
يا بونرني ثبوت الحكم حسبقت با على الحكم
ضرورية فلو كان كل واحد منهما
على الآخر لم يبق كل واحد منهما

علی الآخر وهذا دور **سجله** قوله في
 اي يفر العلية **له** قوله اذا
 بينهما من الرجم والمجلد ولا
 نص في هذا المخلص من ثبوت التساو
 بين الثمين ليكون كل واحد منهما
 دليلا على الآخر والمراد بالمساواة
 المساواة في المعنى الذي هي الاكراه
 عليه كذا قيل **له** قوله منها

بين اللزوم بالندور واللزوم بالندور
مساواة أي ثبوت كل منهما مستلزم
لثبوت الآخر **قوله** الثاني
أي من نوعي القلب **قوله** الأصغر
أي الذي جعله المستدل **قوله** الثالث
قوله على انضمام أي على غير المستدل
قوله الرابع اللزوم النفع **قوله** الخامس
الحجاب بالفتوى **قوله** السادس

۵۶۲ قوله فان ظهر الوصف
 رظرو اليه اے الی الخ ثم فانه مسا
 الی الخ العاثر ای فی الخاطیة
 باتها خارج الی الخ ایضا المسیة بمعین
 ۵۶۳ قوله لما كان ای صوم رمضان ۱۲

ليس بشرط الإحصان فكما أن المسلمين يزوج بعضهم ويحلق بعضهم فكذا الكفار فيحلق
 جلد المائدة لرحم الثيب بالقياس على المسلمين وهو في الواقع حكم شرعي عندنا
 لما كان الإسلام شرطاً للإحصان والكفار ليس عليهم إلا الجلد بكرة إذا أنشأ عاوضاً
 بالقلب فنقول المسلمون إنما يحلق بكرهم مائة لأنه يزوجهم ثم يبيعهما ولا يسمي الجلد
 بالقياس على المسلمين بل بالقياس على الكفار لأنهم يبيعونهم بعد الحلق

علة للزعم في المسلمين بن الزعم علة بجلد نديم ممددة معارضة الزعمان على حاف
مدعا لمعلل الذي هو زعم نديم وفيها حقا فضا ليلهم بانه لا يصلح علة الخالص
منه ينفى ان من اراد ان لا يرد على علة في المالك فطريقه من الابتداء
ان يخرج الكلام بخروج الاستدلال فانه يمكن ان يكون الشيء دليلا على شيء وذلك
الشيء يكون دليلا عليه كالنار مع الدخان بخلاف العلية فانه يتعين ان يكون

احدا معا ولا آخر معلولا فالقلب يضرب ولكن هذا المخلص لا ينفع ههنا للشافعي
اذ المسألة بينهما لان الرجم عقوبة غليظة وله شرط وللجلد ليس كذلك وينفعنا
لو قلنا الصوم عبادة تلزم بالنذر فتلزم بالشرع اذ لو قلب الخصم فيقول انما
يلزم بالنذر لانه يلزم بالشرع قلنا بينهما مسألة يمكن ان يستدل بحال كل
من اعلم الآخرة من غيره

له اى الخصم فهو كقلب الجراب يجعل ظهره بطنا و بطنه ظهرا فان ظهر الوصف كان اليك والوجه الى الخصم فان قلب بعد فصا وظهور اليه وجه اليك فهو معارضة من حيث انه يدل على خلاف مدعى الخصم وفيه مناقضة من حيث ان دليله لم يدل على ما ادعى وهذا هو الذي يسمى بالمانظرة بالمعارضة بالقلب ويجرى كثيرا من الاحيان في

للفالطة العامة الورد كما بينوا في كتبهم كقولهم في صوم رمضان أنه صوم فرض لا يتأتى
الاتباعين النية كصوم القضاء فجعلت الفرضية علة للتعيين فصار صوما بالقلب جعلنا الفرض
دليلا على عدم التعيين فقلنا لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية

فان ايك فانه كان ساهداً سعيداً والوجه اى اسم فانه كان ساهداً فاذ اقلب ذلك الوصف بعد
شاهد عليه ووجه ايك فانه صار شاهداً لك **قوله** وفيه مناقضة اى البطلان التخليل الاول **قوله**
عم وورد على كل معنى والمخالطة هو القياس الفاسد وان شئت تفصيل المخالطة العامة والوردية
الخاصة في رد المخالطين **قوله** كقولهم اى الشافعية **قوله** كصوم الغضا فانه لا يتارى بدون تعيين

عنه قوله ان يخرج
الكل من الزمان الدليل
وليزم ان يكون مقدا
على المدلول فجاز
الاستدلال من الجاهل
بجواز العلة لا يتقدم
على المعلول حقيقة
الاضا فلا غلب

عنه قوله ولكن
اه جواب سوال
وہو ان اخلص من
ہذا القلب لما كان
موجودا نا القلب
ليس بمضمر في حوت
الشافعي لا جائز
الشافعي لا جائز

من الشافعي بغير حرج
الا استدلال وحاصل
الجواب ان قول
الشافعي لا يخل
اما ان يكون خارج
فخرج العلة لم ينقل
فيه ضعف به والله

يكون في حرج الاستد
مع لا يرفع هذا الخطر
لغوات الشرط
قوله ينبغي ما جواب
سؤال ويؤيد المخلص
لما كان في شرفه في حو
الشأن في ذكره لما فائدة

1

۱۲ قولہ: اسی انوارِ علیہ

جواب سوال

قوله ولا يلزم بالهند كذا في نفس على ستة الاول فان في الاول كان الوجود على كذا في الثاني صار العدم على العدم **قوله** وهو لم يصح اي في ذلك العكس كيقيني ليس بالعدم في العلة بل هو مرجح للعلية على غير ما كان العلة التي تطرد وتعيكس اولى من العلة التي تطرد ولا تعكس فان الانعكاس يلازم ان الحكم زيادة تطعن بالوصف فيوجب غنا زيادة قوة في كون الوصف على **قوله** على ما بين اي في بحث ما يقع بالترجيح **قوله** لان لا يطرد وتعكس الا طرد هو الوجود عند الوجود ولا انعكاس هو العدم عند العدم **قوله** وبذلك لما كان رد الشيء الخ فان العمل جيل الوصف المذكور اي عدم الاعضاء والانعكاس على عدم الاعضاء بالشرع والعاقل جعل ذلك الوصف المذكور على استواء بين الهند والشرع فيلزم اللزوم بالشرع ضرورة لزوم بالهند اجماعا كذا قيل **قوله** شيبا بالعكس اى في تطعن الراد على **قوله** **فتم الاستحسان**

١٠ قوله ولا اي المعارضة في حكم الفرع ١١ قوله سواء اي المعارضة في حكم الفرع ١٢ قوله عارضه بعد ذلك لم يثبت
 ضد الحكم الذي اثبتته المعلن في المقس ١٣ قوله بلا زيادة اي في الحكم الاول الذي قال به المعلن وبما تقيده ١٤ قوله منبأ
 اي من المعارضة في حكم الفرع ١٥ قوله بان يذكر علة الخ من غير تعرض لا بطلان علة الخصم ١٦ قوله فنقول اي في
 المعارضة الخاصة ١٧ قوله اي تفسيره وتقريره للحكم الاول ١٨ قوله ان المسح ركن الخ فان قوله لا يثبت ضد الحكم
 المعلن ١٩ قوله بعد كماله
 اي بالاستيعاب ٢٠ قوله

ولكنه تفسير المقصود وهو الاكمال
 بعد الغرض والتقليد انما ليس
 لانه اكمال بعد ادوار الغرض ٢١
 قوله بل قسم الثاني وهو جعل
 الوصف شاهدا على العطل بعد
 اكمال شاملا لثبات هذه المعارضة
 تنضم المناقضة لتضمنها ابطال
 علة الخصم فلا يكون معارضة
 خالصة ٢٢ قوله لمن القسم اي
 اكمال المعارضة تقيده الحكم بزيادة
 اي في تفسيره ٢٣ قوله او تفسير
 اي في التفسير وتقرير الحكم الاول ٢٤ قوله وفيه
 قوله الاول اي المستدل ٢٥
 قوله او اثبات الخ عند طوف
 على نفس ٢٦ قوله لكن الخ
 من شرط بكل من النفي والاثبات
 ٢٧ قوله وتقيده اي للتغيير ٢٨
 قوله بعض الشارحين اي
 صاحب الدائر ٢٩ قوله قسم
 ثالث في معنى قوله او تفسيره معارضة
 بضد ذلك الحكم مع زيادة اي تغيير
 الحكم الاول بان نفي الائمة العلل
 او اثبتت فانها الاول كن بعض
 تغيير ومثاله هو المثال الذي سبكه
 الشارح فيما سباني في قوله كوننا
 في البيضة الخ فبهذا المثال يمكن ان
 يكون مثالا لمعارضة فيها زيادة
 اي تغيير مع نفي الائمة الاول فان
 الاول اثبتت الولاية مطلقا ومنها
 الولاية للزوج والمعارض نفي ولاية
 الاخ ويمكن ان يكون مثالا لمعارضة
 فيها زيادة اي تغيير ونفي نفي المالم
 يثبت الاول كان المعارض نفي
 ولاية الاخ ولم يثبت المستدل
 صراحة فتدبر ٣٠ قوله خطا
 فاحش نشأ من تحريف التوكيس
 بخرائط ولا تحريفا فان ما قال
 صاحب الدائر موافق لما قاله
 الاسلام البرودي والمصنف في
 كشفه ولكنه اورد كونه في كشف
 المصنف ٣١ قوله صغيرة عابرة

من مصالحها ٣٢ قوله بولي عليها علة الصغر فكان الولي له المجد والاخ او غيرهما على المعروف في الفقه ٣٣ قوله فلا بولي عليها بولاية
 الاخوة اي في النكاح ٣٤ قوله او لولاية الخ لقصور الشفقة ٣٥ قوله لما لم يثبت الخ وهو ولاية الاخوة ٣٦ قوله بل مطلق
 الولاية اي لا يولي كان ٣٧ قوله اي لا اسم ولاية الاخ ٣٨ قوله سائر اي سائر ولايات اهل القرابة ٣٩ قوله اذ لا قائل
 بالفصل الخ فلان كل من سني الاجبار بولاية الاخوة يعني الاجبار بولاية العمومة ونحوها ٤٠ قسم الاقسام - - - - -

نور الانوار مع كماله في جواب سوال ٢٦١ مبحث الاجتهاد

عن معنى المناقضة ويسمى هذا في عرف المناظرة معارضة بالغير في نوع واحد
 المعارضة في حكم الفرع بان يقول المعتبر لنا دليل يدل على خلاف حكمه في المقس
 وله خمسة اقسام كلها صحيحة مستقلة في علم الاصول على ما قاله في صحيحه سواء عارضته
 بضد ذلك الحكم بلا زيادة وهذا هو القسم الاول منها وذلك بان يذكر علة الة
 على نقيض حكم المعلن صريحا بلا زيادة ونقصا نظيرة ما اذا قال الشافعي المسح
 ركن في لوضوء فيسن تثليثه كالنعل فنقول المسح في لرأس مسح فلا يسن تثليثه
 كسح الخف او بزيادة في تفسيره وهذا هو القسم الثاني منها ونظيره ان نقول في
 المثال المذكور وقت المعارضة ان المسح ركن لوضوء فلا يسن تثليثه بعد كماله فنقولنا
 بعد اكمال زيادة على قدر المعارضة ولكنه تفسير للمقصود ولكن بشكل هذا المثال
 ليس للمعارضة الخالصة بل للقسم الثاني من القلي على قياس ما قلنا في مسأله صور مصدا
 بعد تعيينه ولم ار مثالا لهذا القسم من المعارضة الخالصة او تغيير عطف على قوله تفسير
 زيادة هي تغيير وقد بينه بقوله وفيه نفي لما لم يثبت الاول واثبتت لما لم ينفي
 الاول لكن تحت معارضة الاول فهو حال عز قوله تغيير وتقيده فيمكن من تلاعب القسم
 الثالث والرابع وهذا هو الحق وقد فهم بعض الشارحين ان قوله لا تغيير قسم ثالث
 وقوله وفيه نفي لما لم يثبت الاول واثبتت لما لم ينفي الاول بكلمة او دون الواو
 وكل منها قسم رابع وهذا خطأ فاحش نشأ من تحريف الواو الى او في نظير القسم الثالث
 قولنا في البيضة انها صغيرة بولي عليها بولاية النكاح كالتة لها اب فقال لشافعي هذا
 صغيرة فلا بولي عليها بولاية الاخوة قياسا على المال اذ الولاية للاخ على مال الصغير
 بالاعتفاق فبهذا معارضة بزيادة هي قولنا بولاية الاخوة وفيه نفي لما لم يثبت الاول
 لانها لا تثبت بالتعليق ولا بولاية الاخوة بل مطلق الولاية حتى ينفي المعارض اياها ولكن
 معارضة الاول لانه اذا انتفت ولاية الاخوة انتفى سائرهما اذ لا تأكل بالفصل بلين الخ

جمل سوال

عه قوله لا لرسالة
 الخ اقول ويمكن
 ان يجاب عن هذا
 الامراض بان شئت
 للمعارضة راجحة
 لانه معارضة ذاتا
 ومناقضة صنفا
 فعملت فالصنة
 تغلبها كذا في الاثر
 + - + - +
 + - + - +
 - + - + -
 - + - + -

فی التعلیل متعلق بقولہ نفیاً
قوله وانما اشتملت الاستوار
 بین البیع والشرایک ان اشتمالا
 لما لم یضد الاول فلا یمکن المعاترة
 مستصلحة بموضع التضرع فکون
 قاسداً لکن یوجز محتملاً بان
قوله بین الابتداء ای ابتداء
 الملك وبقائه **قوله** بین
 البیع والشرایک ای بیع العبد المسلم
 وشرائه **قوله** فیصح البیع
 ای بیع العبد المسلم دون الشرایک
 لان بقاء ملک الکافر فی العبد
 المسلم ممنوع بالاتفاق فیوفر
 باخراجه عن ملک بالبیع من مسلم
 والا عتاق او نحو ذلك ولما
 سوى الابتداء والبقاء
 فیغتنق الابتداء ایضاً فلا یصح
 شرأؤه العبد المسلم لان وجوب
 ابتداء الملك **قوله** غیر
 الاول ای غیر الحكم الاول الذی
 اجمتہ المصل ای لا ینال الحكم
 الذی اتى به السائل الحكم
 الاول الذی اجمتہ المصل بصورة بل
 حکمک حکم آخر فی محل آخر بعینه
 اخرى لکن لیه ای ینابض بعینه
 المعارضة من الحكم لقی الاول
 من حیث المصلحة فانه اذا
 شیعاً احد بهما لم یثبت الاخر
قوله بل یعارضه الخ ای
 یثبت المعارض مکما غیر حکم
 الاول **قوله** لکن لیه ای
 ینابض بعینه بالمعارضة من الحكم **قوله**
 فی المتخیر فی المتخیر فی المتخیر فی المتخیر
 جبر مرگ جیسے دادن و الحار و ضرر
 مرگ خبر مرگ **قوله** ان الاول
 قال **قوله** لانه ای
 الاول **قوله** لان الزوج الاول وثلث المرأة
قوله ان اثنی ای اثنی الزوج

الشافعي رحمه الله قوله من اى من
 الزوجين طلقه فله ان كان الطلاق
 ان وصلى عليه رحمه الله قوله من لا شريك
 له يتوارث عليه الفتي والاشيات واعد
 في تاج الخوا اذ اتمتع العاود
 اى لك الزوج الاول المرأة ملك الاله
 اى حقيقة النسب

٢٤٢

مبحث الاجتهاد

وغيره ونظير القسم الرابع قولنا ان الكافر يملك شراء العبد المسلم لانه يملك بيعه
 فملك شراءه كالمسلم فعارضه اصحاب الشافعي وقالوا ان الكافر يملك بيعه وعنه
 ان يستوى فيه ابتداء الملك وبقائه كالمسلم لكنه لا يملك القراء عليه شرعا بل
 يجبر على اتراجه عن ملكه فكذلك لا يملك ابتداء ملكه ففي هذا المعارضة زيادة هي
 تغيير وهو قوله وجب ان يستوى وفيها ثبات لما لم ينفه الاول لاننا ثبتنا الاستواء
 بين الابتداء والبقاء في التعليل حتى يشبه الخصم في المعارضة وانما اثبتنا الاستواء
 بين البيع والشراء ولكن تحت معارضة الاول لانه اذا ثبت الاستواء بين الابتداء والبقاء
 ظهرت المفارقة بين البيع والشراء فيصح البيع دون الشراء لانه يوجب الملك بطلان
 فيحصل بموضع النزاع من هذا الوجه او في حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول عطف
 على قوله يصد ذلك الحكم أي لم يعارضه بصد الحكم الاول بل يعارضه في حكم آخر
 غير الاول لكن فيه نفى الاول وهذا هو القسم الخامس من نظيره ما قال ابو حنيفة قال امرأ
 التي نعى اليها زوجها اى اخبرت بموته فلعن الله وتزوجت بزوج آخر فجاء بولد ثم جاء
 الزوج الاول حيا ان الولد بالزوج الاول لانه صاحب فراش صحيح لقيام النكاح بينهما
 فان عارضه الخصم بان الثاني صاحب فراش فاسد فيستوجب له النسب كما تزوجت
 امرأة بغير شهري وولدت منه ثبت النسب وان كان الفراق سلا هذه المعارضة
 لم تكن لنفي النسب عن الاول بل لاثبات النسب من الثاني لكن فيه نفى الاول لانه
 اذا ثبت من الثاني ينتفى عن الاول عند تصور النسب من شخصين فيحتاج حينئذ
 الى الترجيح فنقول الاول صاحب فراش صحيح والثاني صاحب فراش فاسد والصحيح
 اول من الفاسد فيعارضه الخصم بان الثاني حاضر والماء ملغى وهو اول من الفاسد فيخرج
 فقه المسألة وهو ان الملك الصحيح لا يكتسب بالاعتبار من الحضر والمفقود الفاسد
 الشبهة والصحيح يوجب الحقيقة والحقيقة اول من الشبهة والثاني في علة الاصل

الغيب النموذج الحكم آخر غير حكم الاول فالقياس ان لا يصح هذه المعارضة لان من شرطها ان يكون الحكم الذي
يصح بهذه المعارضة من حيثان فيه نفى الاول **الحكم** قوله لانه اذا ثبت اي الغيب **الحكم** قوله
فيحتاج الجيب الى ترجيح اذ تناهى على ما ذكره السائل **الحكم** قوله هو اي النفي **الحكم** قوله لا الملك
ح **الحكم** قوله النعمه اي نعمه لكاح الاول **الحكم** قوله الشبهة اي مشبهة الغيب **الحكم** قوله الحقيقة
تتمار +

اي النوع الثاني من المعارضة الخالصه المعارضة في علة المقيس عليه بان يقول
عندك دليل يدل على ان العلة في المقيس عليه شيء آخر لم يوجد في الفرع وهي ثلثة
اقسام كلها باطله على ما قال ذلك باطل سواء كانت بعينه لا يتعد هذا هو القسم
الاول كما اذا علمنا في بيع الحديد بانه موزون قول بجنس فلا يجوز بيعه متفاد
كالذهب والقضه فيعارضه السائل بان العلة عندنا في الاصل هي الثمنية
وتلك لا تتعدى الى الحديد او يتعدى الى فرع مجمع عليه هو القسم الثاني كما اذا
علمنا في حرمه بيع الجحش بجنس متفاد لا الكيل والجحش كالحظوة والشعير فيعارضه
السائل بان العلة في الاصل ليست ما قلنا بل هي الارقيان والارخار وهو
معدوم في الجحش ان كان يتعدى الى فرع مجمع عليه هو الارز والذخن او مختلف في اي يتعدى
الى فرع مختلف فيه وهو القسم الثالث مثاله ما لو عارض السائل المسألة المذكورة بان
العله في الاصل هو الطعم ولم يوجد الجحش ويتعدى الى فرع مختلف فيه اعني الفواكه
وما دون الكيل وهذه الاقسام كلها باطله لان الوصف الذي يدعيه السائل يتناول الوصف
الذي يدعيه المعلن اذ الحكم ثبت بطل شق فان لم يكن وجهه متعديا ففساده
ظاهر من المقصود بالتعليل التعدي وان كان متعديا كانت المعارضة باطله فاسد
لانها لا تعلق لها بالمتنازع فيه الا انها تفيد عدم تلك العلة فيا هو يوجب عدم
الحكم وكل كلام صحيح في الاصل اى في اصل وضعه جوهرا ولكن يرد على سبيل
المعارضة التي هي باطله عندنا الاصول فاذا ذكر على سبيل الممانعة يخرج عن
حيز الفساد الى حيز الصحة ويكون مقبولا باصلا ووصفه معا وانما ذكر هذا القاعد
ههنا لان المعارضة في علة الاصل المسماة بالمعارضة عندنا لا تملك السائل بطله يقع
بها الفرق بين الاصل والفرع وهو فاسد عندنا اكثر فاذا قال السائل كلام لطيف في حق هذا
المعارضة الفاسد فلا بد ان يذكر ذلك الكلام بينه وبين الممانعة ليكون ذلك الكلام مقبولا

له قوله في آخر غير العلة التي قال بها المعلن له قوله سوار كانت اي المعارضة بمعنى اي ذكر السائل علة في المقيس عليه يتعدى
ال الفرع اصلا له قوله في الاصل اي الزهيب والفضه له قوله هي الثمنية للوزن له قوله ذلك لا تتعدى الى فلان ثبت
حرمه اتفاد من في المحل يد له قوله او يتعدى الى موقوف على قول المصنف لا يتعدى له قوله الجحش بالفارسية هي
قوله السائل اي المالكي له قوله في الاصل اي المحل لوالشعير له قوله ما قلنا اي القدر والجحش له قوله الى فرع مجمع
عليه اي اجمع عليه المعلن والمعارض السائل له قوله وهو الارز والذخن في التوب ارز بضمين وتشديد آخر برج وخرج قول
نيز آده وذن من بالضم كما ورس يا دانه ايست از كا درس كو چك تر له قوله لا مختلف فيه موقوف على قول المصنف مجمع عليه
له قوله مختلف فيه اي بين
المعلن والمعارض السائل له
قوله السائل اي الشافعي له
قوله هو الطعم لا الكيل مع الجحش
له قوله وهو اي الطعم
له قوله اعني الفواكه الخ فان
الفواكه وادون الكيل الشراعي
اي نصف صاع كالحلقة والشمش
ليس فيها الربوا عندنا لا يثبت
بكمية ولا موزونة وعندنا لا يثبت
فيها الربوا له قوله الوصف
الذي يدعيه السائل سوار
كان متعديا او غير متعدي
له قوله لا ياتي الى الخ فان
معارضة المعلن لا تتحقق فاعلم
التي ابدى بها السائل المعارض
وان لم توجد في الفرع كمن يوجد
العله التي ابدى بها المعلن في
الفرع كان لا يثبت الحكم فيصح
قباه وقال صاحب الطلح من
منصور والمعارض ابطال وصف
المعلن فاذا بين عليه وصف
آخر احتمل ان يكون كل من
لوصفين مستقلا بالعلة وان
يكون كل منهما جزءا لعلته فلا يصح
الجزم باستقلال علة المعلن
او المعارض فيحصل غرضه فيحصل
معارضة فتأمل له قوله شق
جمع حقيقت كبريى ودر منى
وما في مسير الد امر جمع شبيهة
اي مختلفة فيما لم يثبت له
قوله وصفه اي وصف السائل
له قوله فساد ما يفسد
المعارضة له قوله لان المقصود
بالتعليل التعدي فاذا خلا
التعليل عن التعدي بطل فخلوه
عن الممانعة والمقصود واذا
بطل التعليل بطل المعارضة
كما قيل له قوله وان كان
اي وصف السائل له قوله
الا انما اي تلك المعارضة له
قوله تلك العلة اي العلة التي ابدى
المعارض له قوله في

الفرع له قوله وهو اي عدم تلك العلة في الفرع لا يوجب عدم الحكم لوجوه ازان يثبت الحكم في الفرع بعله اخرى له قوله اي
في اصل وصفه الخ فان في الاصل والحققة منع للعلة المؤثرة له قوله ولكن يذكر الخ اي يذكره اهل الطر في مقام السؤال له قوله
قوله يخرج اي ذلك الكلام له قوله لا ياتي الى الخ دليل لقول المسألة له قوله يقع بها الفرق الخ لا يقول السائل ان علة الحكم
الاصل وصف كذا وهذا الوصف موجود في الاصل ومعدوم في الفرع له قوله وهو اي المعارضة له قوله في ضمن الخ متعلق بقوله
ان ١٢ قسم الاقسام ٦ -

جواب سوال

له قوله في اصل
وضعه وجوه اخرى
اي بتقدير لكانت
هذا الحكم في
الوصف او ياتي
العقل عن كمن ذكر
السائل ذكره
على سبيل المعارضة
التي هي باطله لان
الى ينصب التعير
لان نصب الممانعة
والا تيان بالمعارضة
يكون منصب الجواب
عنه قوله وانما ذكر
جواب سوال
وهو ان يقول ان
كلاما في المعارضة
والمعارضة ليست
بمعارضة فلم ذكرت
بهنا واحكامها
الاجوب ان المعارضة
يستلزم المعارضة
ليكون تسمية الممانعة
باسم اللازم -
- - - - -
- - - - -

له قوله في اعتاق الرهن اى بدون لون المرتهن **هـ** قوله انه لا ينفذ الخ وعندنا ينفذ اعتاقه **هـ** قوله كالباع اى كما ان الرهن اذا باع المرتهن بدون اذن المرتهن يرد له البيع لكونه باطلا **هـ** قوله يحتل الفسخ في غير افرق المرتهن اى منع النفاذ لفسخ البيع **هـ** قوله لا يحتل الخ فلا يظلم افرق المرتهن في المنع من النفاذ فيعتد التمسك لازما **هـ** قوله القياس اى قياس الاعتاق على البيع **هـ** قوله ان كان كذا اى قابل للمعاوضة **هـ** قوله هو كونه ممثلا الخ وهذه العلة لا توجد في الفرع اى الاعتاق **هـ** قوله لا نسلم ان الاعتاق كالباع الخ فغيره لان الاصل بهما البيع فان اراد ان

نور الانوار مع قمره لا تحتل جواب وسوال ٢٢٢ بحيث الاجتهاد

وهي آية معاملة ما قال الشافعي في اعتاق الراهن العبد لم هو ان لا ينفذ اعتاقه لان الاعتاق تصرف من الراهن يلاقى حق المرتهن باطلا بطل فكان باطلا كالباع فمن جوز من المفارقة قال في جوابه ان الاعتاق ليس كالبيع لان البيع يحتل الفسخ والعق لا يحتل فلا يصح القياس وهذا الفرق هو المعارضة في علة الاصل لان قائله يقول ان علة عدم جواز البيع هي كونه ممثلا للفسخ بعد وقوعه فهذا السوال وان كان مقبولا في نفسه لكنه لما جاء به السائل على سبيل المفارقة لا يقبل منه فكان حقه ان نوردهم على سبيل الممانعة فنقول لا نسلم ان الاعتاق كالباع فان حكم البيع التوقف على اجازة المرتهن فيه ليس زفينة لا ابطال وانما في الاعتاق تبطل صلاها لا يجرى زفينة بعد نبوته حتى لو اجاز المرتهن لا ينفذ اعتاقه عندك ولما فرغ عن بيان المعارضة شرع في بيان دحضها فقال واذا قلت المعارضة كاز السبيل فيها الترجيح اى ترجيح احكام المعارضة على الترجيح حيث تندفع المعارضة فان لم يتأت للتعجيل الترجيح صار منقطعاً وان يتأت له فللسائل ان يقاضيه بترجيح آخر وهذا هو حكم المعارضة في القياس لان المعارضة في التقلبات قد مضى بيانها وهو عبارة عن فضل احد المثلين على الآخر وصفا اى بيان فضل احد المثلين ولا يكون تعريفاً للرجحان لا للترجيح ومع قولنا لخصفان لا يكون ذلك الشيء الذي يقع به الترجيح دليلاً مستقلاً بنفسه بل يكون وصفا للذات غير قائم بنفسه ولهذا يترجم شهادة العادل على شهادة الفاسق لا يترجم شهادة اربعة على شهادة شاهدين ولا يترجم القياس على قياس يعارضه بقياس آخر ذلك لثبوت انه يصير كان جائزاً قياساً وفيها قياساً وكذا الحديث لا يترجم على حد يعارضه بحديث ثالث يؤيد الكتاب لا يترجم على آية تعارضه بآية ثالثة تؤيده وانما يترجم كل واحد من القياس والحديث والكتاب بقوة فيه فيكون الاستحصان الصحيح الا نر مقدما

حكم الاصل بهما البطلان فهو يبيع لان الحكم عندنا في بيع الرهن المرتهن التوقف وان كان حكم الاصل التوقف على اجازة المرتهن حكم الفرع ان ادعى يتم انه البطلان فلا يكون الحكمان متماثلين فكيف يبيع القياس وان ادعى يتم انه التوقف على اجازة المرتهن فلا يمكن فان التمسك غير محتل فسخ فان العبد او المولى لو اراد فسخه بعد وقوعه لا يفسخ **هـ** قوله لم البيع اى بيع الرهن المرتهن **هـ** قوله حتى لو اجاز المرتهن اى اعتاق الرهن **هـ** قوله واذا قامت المعارضة اى لم تندفع بالمانعة والقلب غير **هـ** قوله فمها اى دحضها **هـ** قوله بحيث تندفع المعارضة فان حكم العقل ترجيح الرجح **هـ** قوله للبيع اى المثل الاول **هـ** قوله صار اى بالجب منقطعاً فان لا تقطع عبارة عن حالة تسمى المناظر بالمرح عارام بالمناظر **هـ** قوله وان يتأت اى للترجيح لا اى للجب **هـ** قوله في التقلبات اى انصرف **هـ** قوله فقد مضى الخ اى في المتن **هـ** قوله المثليين اى المتعارضين **هـ** قوله اى بيان الخ يحصل بهذا البيان ظن في التينة بالنسبة الى القيمة الدليل الاخر ليل بها رتبه او وقع دخل وهو ان فضل احد المثليين على الآخر وصفا رجحان فكيف قسرت الترجيح وحاصل الفرق ان المضاف في الكلام مذكور **هـ** قوله بل كيف اى ذلك الشيء **هـ** قوله ولله لاي يكون الفضل والرجحان بحسب الموصف لا بحسب للذات يترجم شهادة العادل الخ

جواب سوال
هـ قوله اى
بيان الجواب
سوال وهو ان
حل الفضل على
الترجيح لا يبيع لان
الترجيح عبارة
عن تفصيل الجنب
احد المثلين على
الآخر والفضل نفس
الرجحان وليس
بفعل الجنب

لثبوت الفضل بحسب صف الدالة **هـ** قوله ولا يترجم الخ لان الفضل لا يعهد بحسب الذات **هـ** قوله حتى لا يترجم القياس الخ فان القياسين او الحديثين او الآيتين مساويان في افادة الحكم لقياس او حديث لو آية وقيل لان الحديثين اذا تناكلا عدسيا بالآخر وان ينسب باه ولو لم يرجحان على حديث يعارضهما فانه بدون التاكيد يحتل التناوب وله الترجيح في الحقيقة انما هو بنظر قوة الدليل لا بالنظر الى ان بهما دليلين **هـ** قوله يؤيده اى يؤيده في الحكم **هـ** قوله بقوة فيه الباء السببية اى بسبب قوة في الدليل فان الشيء انما يتقوى بمصدة توجد في ذاته لا بانضمام مثله اليه كما في المحسوسات **هـ** قوله مقدم الخ كذا في طهارة سور سبلع الطير من اثم علوها لا استحسان لا بالقياس بل بالقياس الى اثم الالفصار



له قوله وكذا الخ اي مثل عدم ترجيح اليدين على دليل واحد لا يترجح الا لاستوار الجراحة الواحدة والجراحات في الافعال الى الموت فان
الانسان قد يموت من جراحة واحدة وقد لا يموت من جراحات متعددة فلا يستمر العدد في الجراحة بل يستمر عدد الجراحات من قوله جراحة
واحدة اي واحدة للقتل ^{له} قوله وجرح اي جرح ذلك الرجل آخر جراحات كل واحدة منها واحدة للقتل ^{له} قوله بباي
بجميع الجراحات ^{له} قوله

كانت اليد بين الجرحين سواء

اي على عاقلتها وهذا في جراحة
الخطار واما في جراحة العمد
فيقتصر منها انما هي الجرح
فان القصاص لا يقبل التحيز
^{له} قوله اليه اي الى الاقوى
^{له} قوله جزئي التعجب جز
بالفتح وتشديد زايه يدين
يشم وخرا وجز ان ^{له}
قوله او لا يتصور الانسان الخ
فالترجيح للخز لزيادة قوة فيها
هو علة للقتل ^{له} قوله
في الشقص بالسخره نصيب
زيادة ازوين والامر جزمه
في التخي ^{له} قوله بهين
الخ متعلق بالشفيعين اي
بسبب ملك سبين ^{له}
قوله يكون المبيع الخ لان استحقاق
الشفعة على المال كل واحد من
الشفيعين فلما تنازعا حكم
لها على السوية ^{له} قوله
اشدانا فالثلثان لصاحب الثلث
والثلث لصاحب السدس
^{له} قوله مرافق الملك اي
منافع ملك الشفع فيما يشفع به
^{له} قوله على قدره اي على
قدر الملك ^{له} قوله كذلك
لان شفعا الجوار مساويان وان
كانا مختلفين في الجوارطة وثمة
^{له} قوله ليتالي فيه الخ فانه
ليس عند الشافعي شفعة الجوار
^{له} قوله بقوة الاثر اي سلامة
الوصف المؤثر عن المنع والقبض
وكونه مؤثرا في الواقع ^{له}
قوله والاخر الخ والاول مال ^{له}
قوله عليه اي على القياس الجلي
^{له} قوله فعل هذا اي ان
الترجيح يكون بقوة الاثر ^{له}
قوله لا يتعد وليس لواع متاوتة
بعضها فوق بعض ^{له} قوله
في التقوى فان المتقوى من يتقوى
عن المنهيات ولا تقوى من يتقوى
عن الشهوات والمباحات

مذرا عن الوقوع في المنهيات ^{له} قوله يكون وصف اي وصف احد القياسين الزم للحكم الخ فاذا كان الوصف زائدا
المنهيات على الحكم والزم له ازيد وقوة ^{له} قوله من وصف الخ متعلق بقوله الزم ^{له} قوله كن قولهم اي قول الشافعية

قوله لا قمار

مبحث الاجتهاد

٢٦٥

نقد الانوار مع تمهيد لاسرار سوال

على القياس الجلي الفاسد لا تروا الحديث الذي هو مشهور مقد ما على خبر الواحد
والكتاب الذي هو محكم قطعي مقد ما على ما هو ظني وكذا صاحب الجراحة لا يترجح
على صاحب جراحة واحدة فان جرح رجل ارجل جراحة واحدة وحل جرحه ارجل جرحه
متعددة ومات الجرح بها كانت اليد بين الجرحين سواء بخلاف ما اذا كان جراحة
احد هما اقوى من الاخر اذ ينسب الموت اليه بان قطع واحد يد رجل والاخر
جزر قبة كان القاتل هو الجاني اذ لا يتصور الانسان بدين الرقبة ويتصور
بدون اليد وكذا الشفيعان في الشقص الشائع المبيع ^{له} بشهين متفاوتين سواء
استحقاق الشفعة ولا يترجح احد هما على الاخر بكثره نصيبه صورته ادا
مشاركة بين ثلاثة نفر لحد هم سدسها والاخر نصفها ولثالث ثلثها فباع صاحب
النصف مثلا نصيبه وطلب الاخران الشفعة فيكون المبيع بينهما نصفين
بالشفعة وعند الشافعي يقض بالشقص المبيع اثلا قالان الشفعة من مرفق
المالك فيكون مفسوما على قدره وانما وضع المسألة في الشقص ان كان
حكم الجوار عندنا كذلك ليتاني فيه خلاف الشافعي وما يقع به الترجيح الخ
احد القياسين على الاخر اربعة بقوة الاثر كما لا يستحسن في معارضة القياس
والاثر في الاستحسان اقوى فيترجح عليه فان قيل فعله هذا يلزم ان يكون
الشاهد الاعدل راجحا على العادل لان اثره اقوى اجيب باننا لا نسلم ان العدل
يختلف بالزيادة والنقصان فانها عارة عن الاثر جاز عن مخطورات الدين والاثر
عن الكبار وعدم الاضرار على الصغار وهو امر مضبوط لا يتعد وانما الاختلاف في التفرق
وبقوة ثباته اي ثبات الوصف على الحكم المشهور به يكون وصفه الزم للحكم المتعلق
به من وصفه لقياس لا يترجح لنا في صوم رمضان متعين من جائله الله تعالى
التعبد على العبد في النية اولى من قولهم صوم فرض فيجب تعيين النية

في الوجود ولا ظهور في غير الحال التابعة للذات فيلزم نسخ الاصل اي الذات بالتبع اي الحال وهو غير مقبول **ع** قوله لا ينقطع الخ من العين الى القيمة **ع** قوله بالبلغ والشئ الخ يمتن والشئ برهان كرون **ع** قوله وطبها انما قيد به لا يلوذخ الناصب لثبته ولم يبلغ ولم يشو انفسه لهما من وجه كنه لم يشو فعل الناصب لان فعله ليس بمشروع لم يبطل حق المالك لكن المالك مخير ان شاء نظر الى جهة الهلاك فيضمن الناصب القيمة وان شاء لا حظ الى جهة قيام المال فباخذ الشاة ويضمن الناصب التقصان كذا قيل **ع** قوله عن الشاة المطبوخة والمشوية **ع** قوله ويضمن اي يضمن المالك الناصب **ع** قوله كانا من الناصب فلم يبق المصنوع بعينه لمجوز في هذه الصفة **ع** قوله ويضمن القيمة كجب الضمان اذا اهلك المصنوع **ع** قوله لان الصنعة التي هي حق الناصب قائمة بذاتها **ع** موجودة من كل وجه لها باقية على الوجه الذي حدثت بالتغير وبها هو المراد بالقيام بالذات وليس المراد بالقيام بالذات بهذا الذي يكون للعين فان الصنعة ليست عيناً **ع** قوله والعين اي التي كانت حق المالك **ع** قوله دون وجه فانه لا يتغير اسم الشاة بل صارت حقيقة اخرى وايضا قد فات بعض المناقش **ع** قوله بمنزلة الذات الخ فترسخ ما هو قائم من كل وجه على ما هو قائم من بعض الوجوه **ع** قوله وان كان الخ كنه ان مولى **ع** قوله الحق اي من الناصب **ع** قوله ثابت له لا باعرض لا تقوم بنفسها **ع** قوله جرياً على الدقة فقلنا ان التابعية لا تبطل حق صاحب التابيع فالحق في التابيع محترم باق من كل وجه وحق صاحب الاصل مالك من وجه فترجى الحق صاحب التابيع اي الناصب تتناول **ع** قوله والترجى الخ اي على ما هو قسيل الاشياء بان يكون للفرع باحد الاصلين شبه من وجه واحد بالاصل الآخر شبه من وجهين فصاعداً **ع** قوله وبالمعنى اي الترتيب للوصف العام بعمومه على الوصف الخاص **ع** قوله وقلة الاوصاف اي الترتيب بقلة اوصاف على كثرة الاوصاف **ع** قوله جواز اعطاء الزكاة الخ في العبادة مسأله والمعنى انه يجوز لرجل ان يطيء زكاة ماله لاجبة كما يجوز له ان يعطيها لابن عمه **ع** قوله دخل نكاح حليمة رجل بعد الفقرة لانه لم يزل لابن عمه **ع** قوله قبل نكاحه الخ في العبادة مسأله والمعنى انه قبل نكاح حليمة رجل لانه لم يزل لابن عمه **ع** قوله فلا يمتنع على الخ اي فلا يمتنع على الاخ على الاخ اذا علم كما لا يمتنع ابن عم رجل عليه لواءه وعندنا العمل للفقن القرابة المحرمية فاما تقتضي الاحسان فالاخ يعق على الاخ اذا علمه لا يمتنع رجل على ابن عمه اذا علمه لعدم تحقق العدة **ع** قوله بمنزلة ترجيح احد القياسين الخ فان كل شبه بمنزلة علة فكله الاشياء كثره العلل الاقيسة فكانت في جانب اقيسة وفي جانب قياس فبالترجيح باطل على ما مر في بيان نوع المعارضة **ع** قوله لان اي لانه وصف الطم **ع** قوله عن اي عند الشافعي **ع** قوله بالعدة القاصرة اي التي لا توجد في الفرع كالثمنية في الذهب والفضة على رايه **ع** فتم الاقسام

جواب سوال

ع قوله فانه ان نظر الخ فاصل الخ يبين الخ فاس هذه المسئلة بمسئلة خرق يسير فبها لا ينقطع حق المالك فكذا هذا ما هو مضافه يقول ان في هذه المسئلة خفف انفسه بهيئتها لا ينقطع حق المالك فبها لا ينقطع حق المالك فكذا هذا القياسين الخ يرجح خرب الى خيفة لان الوصف وهو وجود الشئ على ما هو عليه بمنزلة الوجود والوجود والوجود هو غير عما كان عليه بمنزلة الوصف وبنزلة منزلة الشئ يعمل على تلك الشئ والوجود يرجح على الوصف كما هو ظاهر فكلما النازل منزلة

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠

من علة بسيطة **قوله** دفع
العلل الاضافة الى المفعول اى
دفع السائل علل المعلن **قوله**
قوله بعد الزامه اى بعد ازام السائل
المعلن **قوله** او دفع الخ
معطوف على قبل الشايع دفع
العلل **قوله** من كلام
البحر اى الذين قالوا ان العلل
الطردية حجة والا فلا حجة الى
ونها **قوله** ان يحى بالاكابر
بالكسر سحارة كردن كذا فى التقب
قوله اى غاية المعلن اى
فى اثبات مطلوبه **قوله**
لانه اى لان المعلن **قوله**
قوله الاول اى العلة الاولى

مبحث الاجتهاد

۲۶۸ نورالانوار مع قسراتقمار و جواب سوال

ولأن الوصف بمنزلة النص وفي النص الخاص ^{٢٢} على العام فينبغي أن يكون ههنا أيضاً كذلك ومثال قلة الأوصاف قول المشافعية أن الطعم حدث والثمنية وحدها قليل فيفضل على ^{٢٣} القدر والجسر الذي قلتم به بحقيقة وهذا باطل عندنا لأن الترجيح للتأثير دون القلة والكثرة فرب علة ذات جزئيين أقوى في التأثير ^{٢٤} من علة ذات جزء واحد إذا ثبت في العلة ما ذكرنا هذا شرع بحث في انتقال الممثل إلى كلام آخر بعد الزامه أي إذا ثبت دفع العلة للطردية والمؤثرة بما ذكرنا من الاعتراضات أو دفع العلة للطردية فقط على ما يفهم من كلام البعض كانت غاية أن يلجئ إلى الانتقال ^{٢٥} أي غاية الممثل أن يضطر إلى الانتقال هو أربعة أقسام لأنه إما أن ينتقل من علة إلى علة أخرى لا ثبات الأولى كما إذا علل في الصبي المودع ما لا نه إذا استهلك الدية لا يضمن لأنه مسلط على الاستهلاك من جانب المودع فإن قال السائل نسلم أنه مسلط على الاستهلاك بل على الحفظ ينتقل الممثل إلى علة أخرى يثبت بها العلة الأولى عن التسليط على الاستهلاك لا البتة أو ينتقل من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى كما إذا علل على جواز لعن المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من بدل الكتابة فخر الكفارة بأن الكتابة عقد معوضة يحتل الفسخ ^{٢٦} بالاقالة أو يحجز المكاتب عن الأداء ^{٢٧} يمنع الصرف إلى الكفارة ^{٢٨} فإن قال الخصم أنا قائل أيضاً بوجوبه ^{٢٩} عند عقده للكتابة لا يمنع الصرف إلى الكفارة وإنما المانع هو نقصان تمكن في الرق بسبب هذا العقد والعنق مستحق للعبد بسبب الكتابة فخر ينتقل الممثل من حكم إلى حكم آخر بالعلة المذكورة ويقول هذا العقد لا يوجب نقصاناً مانعاً من الرق ^{٣٠} أو لو كان كذلك لما جاز فسخه لا نقصانه إنما يثبت بثبوت الحرية من وجه والحرية من وجه لا تحتل الفسخ فقد ثبت الممثل بالعلة الأولى عن احتمال الكتابة الفسخ للحكم الآخر وهو عدم إيجاب نقصان مانع من الرق ^{٣١} أو ينتقل إلى حكم آخر وعلة أخرى كما في المسألة المذكورة بعينها

جواب سوال

عَنْ قَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ

البقرة آه وموان

الأكل يصدر عن

وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ

وضع الوديعه

اليه ييلون الاز
منه علم الاستهلاك

١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣

۱-۲-۳-۴

[illegible]

المانع أي عن احتياق المكاتب في الكفارة **قوله** في العقد أي عقد الكفارة **قوله** بالعلماء المذكورة أي ان الكتابة عقد معاوضة تخمّل الفسخ **الخ** **قوله** لما ايسر من العرف الى كفارة من الرق أي في الرق **قوله** ان لو كان كذلك لو كان هذا العقد لوجب التقصان لما جاز فسخه مع ان عقد الكتابة قابل للفسخ **قوله** من الرق أي في الرق **قوله** فيتم الاقرار

جَوَابُ سَوَالٍ

عنه قوله بانه عقد
سائله انه والفرق
بين عقد المعاينة
وبين عقد المعاينة
ان الاول عام
يشتمل البيع والامارة
والنكاح وغا في
خاص يشتمل عقود
المالية فقط في
عنه قوله الى
مالا يتناسى فيه
اشارة الى ان
اصطلاحات مثل
المنافعة وآدابهم
عند طول البحث
بالانتقال من علة
الى علة اخرى
لاشياء المحكم
الشرعي بمنزلة
الانتقال من بينة
الى بينة لاشياء
حقوق الناس
وهو مقبول بالاجماع
سواء قولهم
لم يفهم المسلمين
سواء في كفاية فاش
محول على القلب
تقديره فشاغ
مغفيل الى ان يفهم
ولكن لا يفهم اللعين
وقية وقع الاخر
وهو ان لما كان لركا
عليه لم قال ناصية
واميت للعه
قوله فشاغ اے
ماز قول الخليل ان
يقول انوان قال
في القول يكون
لما كان في قول صاحب
المنارة انه انتقل
وقال لاشياء من
الجمال آه ايضا
جواب سوال
وهو ان لما كان حجة
لمرته عليه فلم انتقل
من الحج- الاولي
الى الاخرى ص
قوله وقد قلت جواب
سوال مقدمه
قد قال فاسبق ان
موضوع بحث علم العصر
الاول دون الاحكام
وبينا نذكر الاحكام

له قوله هذا العقد اي عقد الكفاية لا يمنع من التكفير اي من اعتناق الملة في الكفارة
له قوله هذا اي الكفاية له قوله كسائر العقود من البيع وغيره
اشياء مطلوبة ببعثته فلم يخرج عما التزم له قوله مقاطع البحث اي المناظرة
له قوله كذا في نهي الارب
قوله فقال ابراهيم اي لاشياء
ربوبية الاله وابطال ربه
له قوله باطلاق في المنتخب
الطلاق از بندر لم كردن
قوله فبهت في نهي الارب ببيت
بهتا وبهت مجبو لا وجر النصح
عاجز مشدود مخير مانع بالكلية
فاجاب المصنف ان لا يمكن ان
يجاب عنه بان قول الخليل صلو
انه عليه ربي الذي يحيي ويميت
ليس استدلال على نفي ربوبية
نمود بل هو دعوى والليل على
نفي ربوبية لاشياء الاله
الحق قوله عليه السلام فان الله
يأتي بالشمس من المشرق
فات بها من المغرب ليس بينا
انتقال من حجة الى حجة اخرى
تام له قوله وله حاجة الخليل
عليه السلام مع المؤمنين الصواب
الخليل اللعين كذا قيل له قوله
من هذا القبيل اي من الانتقال
الراجح القاسد له قوله الحج- الاولي
اے التي ذكر الخليل عليه السلام
له قوله لازمة حقة اي لازمة
وسالمة عن المسع او المعارضة
التي عارض بها بنود له قوله
مراد اي مراد الحج- الاولي
له قوله فشاغ في نهي الارب
سلخ لم افضل وراشد انجبه
كرادوا له قوله فشاغ
الطلاق احد السجوتين وقتل
الاخر له قوله الا انه اے
الخليل له قوله انتقل اي
الى الحج- الاخرى له قوله لادلة
الاربعة اي الكتاب والسنة
والاجماع والقياس له قوله
قوله وقد قلت فيما سبق اے
في مبداء الكتاب بعد الفراغ عن
شرح خطبة المتن كما لا يخفى
على من نظر هناك فانه الحوالة
صحيحة وكأني ميسر له اثره
لمرغ المصنف عن بحث الادلة
الاربعة اراد ان يبحث عما ثبت
بها اذ قد مر فيما سبق ان موضوع

نور الانوار مع قمر الاقطار جواب سوال ٢٦٩ بحث الاحكام

اذا قال السائل ان عند هذا العقد لا يمنع من التكفير بل للمانع نقصا لروايت
المعلل هذا عقد معاينة بين العباد كسائر العقود فيجب ان لا يوجب نقصا في الرق
مشهد هذا الانتقال الى حكم اخر وعلة اخرى كما ترى ويتصل من علة العلة اخرى لاثبات
الحكم الاول لاثبات العلة الاولى لم يوجد له نظير في المسائل الشرعية ولهذا
قال وهذه الوجوه صحيحة الا الرابع لان الانتقال لما يجوز ليكم مقاطع البحث
في مجلس المناظرة ولا يتم ذلك في الرابع لان العلة غير متناهية في نفس الامر فلو جازنا
الانتقال الى العلة لاجل الحكم الاول بعينه لتسلسل الى ما لا ينتهي ثم اورد
على هذا ان ابراهيم قد انتقل الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول حيث
حاجه ثم رد اللعين لاثبات الاله فقال ابراهيم ربي الذي يحيي ويميت قل ثم رد
انما يجي واميت فامر باطلاق احد المسيحيين وقتل الاخر فانتقل ابراهيم بقتل
الاله الى علة اخرى وقال فان الله يأتي بالشمس من المشرق فات بها من
المغرب فبهت بنود وسكت فاجاب المصنف عنه بقوله وله حاجة الخليل مع
اللعين ليست من هذا القبيل لان الحج- الاولى كانت لازمة حقة لكن لم يفهم
اللعين مرادها فشاغ للخليل ان يقول هذا ليس باحياء وامانة بل بالطلاق وقتل
وعليك ان تهتد الى يقبض الروح من غير آلة وتحيي الموتى ليعاد الحياة فيهم
الا انه انتقل دفعا لاشتباه من الجهل فانهم كانوا اصحاب الظواهر لا يتأملون
في حقائق المعاني الدقيقة فقم اليها الحج- الظاهرة بلا اشتباه لينقطع مجلس
المناظرة ويعترفون بالجزء ثم لما فرغ المصنف من بحث الادلة الاربعه اراد ان يبحث
بعد ها عما ثبت بالادلة وقد قلت فيما سبق ان موضوع علمه لا يصلح على المذهب
للمتأخر لادلة والاحكام جميعا بعد الفراغ عن الاول شرع في الثاني فقال فصل ثم
بجمله ما ثبت بالبحر التي سبق ذكرها على باب القياس في الكتاب السنة والجماع شيان

علم الاصول على المذهب المختار الادلة والاحكام جميعا بعد الفراغ عن الاول شرع في الثاني انتهى فبحسب لعدم صحة الحوالة على
ما سبق فانه قد مر فيما سبق ان موضوع الادلة الاربعة اجمالا لا يمكن كونها مشتركة في الايصال الى حكم شرعي انتهى فكيف يصح قوله
از قد مر فيما سبق ان موضوع المذهب قوله على باب الم يتعلق بقول المصنف في قسم الاقرار - - - - -

جواب سؤال
عنه قوله وانما
استثنيت العيال
جواب ما يقال
ان القياس داخل
في الاول لم يستثن
فاجاب الشارح
بما ترى ولما يورد
على جوابه اعتراض
وهو ان القياس
لما لم يكن مستثابا
هو متعدية فليست
المعنى فاجاب الشارح
بقوله ولما في حاصله
ان الاستثبات على
نوعين يعني الخاص
كالاشياء بالنظر
الى ما هي والاشياء
العام كالاشياء
بالنظر الى ما هي
الى المجردة فقال
الشارح بالنظر الى
المجردة والنظر الى
لم يكن مستثابا
قال المعنى بالنظر
الى معنى عام بالنظر
الى معنى عام صار
قوله صادقا لان
القياس وان لم يكن
مستثابا بالنظر الى المجردة
لكن مثبت بالنظر
الى ما هي فليست
المعنى فاجاب الشارح
قوله
والمراد بالاحكام
جواب سؤال
وهو ان جعل ما
يتعلق به الاحكام
مقايلا للاحكام
غير صحيح لان الاحكام
جميع حكم وهو في
اصطلاح الامور
عبارة عن الاشياء
الاثبات كما حقق
صاحب المولوي
في بحث العام ولا
شك ان ما يتعلق
به الاحكام بعض
اثر ثابت بالنص
ورتب عليه في
حاصل الجواب
ان المراد بالاحكام
التكليفية لا هي

له قوله وما يتعلق به الخ بان يكون علمه
ثابت بسببه بشرطه بوصف معلوم فهو يظهر الحكم في الفرع
والسنة والاجماع والقياس قوله الاحكام الوضعية كالحكم بالسببية
بخطاب الشارع قوله وغيره ما يكون عبادة من وجه وعقوبة من وجه
تمت للنظر بعد تعليق الخطاب قوله من الوجوب الخ والحكمة والجواز
المبني على قوله عليها اي على الالهية قوله حقوق الله تعالى فالحكمة
على فلان اي شيء موجود على ذمة المراد بالحق سبحانه علم ثابت
بذاته تعالى وفيه رعاية جاعته وحس عليه من العبادات اقل وقيل
قوله نفع العام اي نفعه في نفسه وبقوله نفع عام للعالم
كمال الحياة الاخوية لكل من
غير ان يكون فيه نظر في عباده
عبد الله قوله كونه البيت
اي عزة بيت الله تعالى قوله
قوله فليست اي لصلواتهم عليه
بهذا الوجه اي بوجه الاستفاد
قوله سوار في ذلك فانه
تعالى فالحق كل شيء قوله
مصلحة خاصة اي دينية قوله
قوله كونه من الغير فانما حق العبد
تعلق صيانه من العبيد قوله
قوله يباح اي مال الغير باحة
المالك ولا يباح الزنا باحة
اهل المرتبة قوله لا اجتماع
اي حق الله تعالى وحس العبد قوله
قوله كونه القذف اي جلد القاذف
ثلاثين جلدة وعدم قبول شهادة
ابدا وانما وجب هذا كونه لا تجار
والاحتساب من فاحشة كبيرة
قوله من حيث انه جازم
التم فيفيد نفع عام اي صون العالم
عن الفساد والفتنة بالفتح بوجه
ورين والعتيق باسكنا في
المنتجب قوله من حيث
ازالة عار الخ في حق الارب
عار عيب ونك وصيحت
قوله غالب آه فان سبب
وجوب هذا الحد ينكح عرض القذوف
وعرضه فخره ونحن نقول ان حد
القذف لما يجب اذا قد عصى
للازنا وحرمة الزنا فالحكمة له تعالى
فكان من الزنا فالحكمة له تعالى
كنك حد الزنا فالحكمة له تعالى
تعالى الا ان القاذف ينكح حرمة
القذوف والمقذوف حق في عرضه
كما ان الله تعالى ايضا حق في عرضه
فثبت ان للعبد فيه ضرب حق
الغالب لله تعالى قوله حتى
لا يجز في الارث ابن مات القذوف
وعدمه فليس لهم اجزاء الحد لان
المقذوف الا في رواية بشر عن ابن يوسف
فتنكس الا اي يجز في الارث والعفو
حق العبد وحس الله على التاوي قوله
يكون بتركه آثاره فبالاخرية والوجوب والسببية والمراد بما يتعلق به العلامة
وقد ذكرنا في القواعد منتشرة الخ في عبارة الشارح في قوله ان الحكم مقتضى قوله
قوله وقد ذكرنا في هذه ليس الا القواعد التي ذكرنا في قوله ان الحكم فلا بد من تقديم
الى ضعف عبارة المصنف من تقوية عبارة التوضيح للعلم قوله عن مسامحة وهو ان
تعالى لان حقوق الله تعالى ليس الا الحكم والجواب عنه ان الاحكام مصدر مبني للمفعول

الاحكام وما يتعلق به الاحكام انما استثنيت القياس لانه لا يثبت شيئا وانما هو
للتعدية ولما يرد بالثبوت المعنى الاعرف فيكون ان يرد بالحق الادلة الاربع والاربع
بالاحكام الاحكام التكليفية وما يتعلق به الاحكام الوضعية وقد ذكرنا هذه
القواعد منتشرة والذي يعلم من التوضيح في ضبطها ان الحكم مقتضى الحاكم
والمحكوم عليه والمحكوم به فالحاكم هو الله تعالى والمحكوم عليه هو المكلف والمحكوم به فعل
المكلف من العبادات والحقوق وغيرها والاحكام صفات فعل المكلف من الوجوب
والندب والفرضية والعزيمة والرخصة فلهذا التحقيق الاحكام هي صفات
الفعل قد مضى ذكرها بعد بحث الكتاب في العزيمة والرخصة وهذا البحث
مبحث فضل المكلف في المحكوم به ومبحث المحكوم عليه ياتي بعد في بيان الاهلية
الامور المعارضة عليها وبالحكمة لا يخلو تقسيم القدر ما عجزت عنه اما الاحكام فاربعة
يعني المحكوم به الذي هو عبارة عن فعل المكلف اربعة انواع الاول حقوق الله تعالى
خالصة وهو ما يتعلق به نفع العام كحرمة البيت فان نفعه عام للناس باخذهم اياه
قبلة وحرمة الزنا فان نفعه عام للناس بسلامة انسابهم وانما نسب الله تعالى تعظيما
والا فانه تعالى ينتقم بشيء فلا يجزى ان يكون حقاله بهذا الوجه ولا يجهة
التخليق لان الكل سواء في ذلك الثاني حقوق العباد خالصة وهو ما يتعلق به مصلحة
خاصة كحرمة مال الغير ولهذا يباح باحة المالك الثالث ما اجتمعا فيه
وحق الله غالب كحد القذف فان فيه حق الله تعالى من حيث انه جزء هتك
حرمة العفيف الصالح وحق العبد من حيث ازالة عار المقذوف ولكن حق الله
غالب حتى لا يجزى فيه الارث والعفو وعند الشافعي حق العبد في غالب
فتنعكس الاحكام والرابع ما اجتمعا فيه حق العبد غالب كالقصاص فان فيه حق
الله وهو اخلاء العالم عن الفساد وحق العبد بوقوع الجناية على نفسه وهو غالب

الارث خلافة والارث خلافة لا يجزى في حق الله تعالى قوله العفو اي لا يجزى فيه العفو ولا يستقط بعفو
قوله فان العبد انما يستقط ما يكون حقاله وكان له حقه غالبا وليس كذلك فلا يملك استقطا قوله
فتنكس الا اي يجزى في الارث والعفو قوله والرابع ما اجتمعا اي حق الله تعالى وحق العبد ولم يوجب غيرهما من اي ما اجتمعا فيه
قوله على نفسه اي على نفس العبد في القصاص غير انكسار قلب ورثة المقتول قوله الا القاصم شرح نور الانوار
يكون بتركه آثاره فبالاخرية والوجوب والسببية والمراد بما يتعلق به العلامة ولا شك ايضا انه حقاله فليست اهل من قوله
وقد ذكرنا في القواعد منتشرة الخ في عبارة الشارح في قوله ان الحكم مقتضى قوله والمكلف الخ مقدم على قوله وقد ذكرنا في قوله والله في ثم
قوله وقد ذكرنا في هذه ليس الا القواعد التي ذكرنا في قوله ان الحكم فلا بد من تقديم ثم قوله والذي يحصل ربط العبارة وفي هذا الربط اشارة
الى ضعف عبارة المصنف من تقوية عبارة التوضيح للعلم قوله عن مسامحة وهو ان الاحكام مصدر مبني للمفعول وهو المحكوم به

جریان الارث وصحة الاعتياض عنه بالمال بالصلم وصحة العفو وحقوق الله تعالى ثمانية انواع عبادات خالصة لا يشوبها معنى العقوبة والمؤنة كالایمان فروعها وهي الصلوة والزكاة والصوم والحج وانما كانت فروعاً لا لانها انصبت بدنيها وهو صحيح بدنها وهي اي العبادات انواع ثلاثة اصول ولواحق وزائد يعني ان في مجموع الايمان وفروعه هذه الثلاثة لان في كل منها هذه الثلاثة فالایمان اصله التصديق والمحقق به الاقرار والزوائد هي الفروع الباقية او نقول الزوائد في الايمان هي تكرار الشهادة والاصل في الفروع الصلوة لانها عماد الدين ثم الزكاة ملحقة بها لان نعمة المال فرع لنعمة البدن ثم الصوم لانه شرع لقهر النفس ثم الحج ثم الجهاد فلهذا الفروع فيها بينها اصول ولواحق ووج الزوائد هي نوافل العبادات وسننها وعقوبات كاملة في كونها واجبة كالجنود وهي محل الزنا وحل الشر في حد القذف وحل السرقة وعقوبات قاصدة مثل حرمان الميراث بسبب قتل المورث فان العقوبة الكاملة هي القصاص في حق هذا قاصصه ولهذا يجري به الصب وحقوق اثره بينهما اي بين العبادات والعقوبات كالقمار فان فيها معنى العبادات من حيث انها تؤدي بالصوم والاعتقاق والاطعام والكسوة ومعنى العقوبة من حيث انها لم تجب ابتداء بل وجبت اجزية على افعال محرمة صدرت عن العباد وعبادة فيها معنى المؤنة اي المحنة والثقيل كصدقة الفطر فانها في اصلها عبادة ملحقة بالزكاة ولهذا شرط لها الاغناء ولكن فيها معنى المؤنة ولهذا اتجبت عن من يسه به وينفق عليهم كنفسه ولو اذ الصغار وعبيد المملوكين فانه لما فاتهم بالنفقة والولاية وجب ان يعينهم بالصدقة ايضا لدفع البلاء ومؤنة فيها معنى العبادات كالعشر فانه في نفسه مؤنة لا الهن التي يزرعها ولو لم يعط العشر للسلطان لاسترد الارض منه واحالها بيد آخر

له قوله ليريان الارث فان ورثة المقتول يكون القصاص منه قوله وصحة الاعتياض الخ فانه اذا قبل ورثة المقتول المال عوضاً عن القصاص بالصلم يجوز قوله وصحة العفو فان عفو ورثة المقتول جناية القاتل يجمع فلا يؤخذ بالقصاص من الشارع منه قوله والمؤنة في منتهى الارب مائة بالغ باروكر الى دهي فصوله قوله لانها لا تنص بدنها فان الايمان شرط صحة الاعمال كلها فان لم يؤمن باسمه تعالى كيف يتقرب بالعبادة اليه تعالى منه قوله وهو اي الايمان منه قوله يعني ان في مجموع الايمان فروعها وهي الصلوة والزكاة والصوم والحج وانما كانت فروعاً لانها انصبت بدنيها وهو صحيح بدنها وهي اي العبادات انواع ثلاثة اصول ولواحق وزائد يعني ان في مجموع الايمان وفروعه هذه الثلاثة لان في كل منها هذه الثلاثة فالایمان اصله التصديق والمحقق به الاقرار والزوائد هي الفروع الباقية او نقول الزوائد في الايمان هي تكرار الشهادة والاصل في الفروع الصلوة لانها عماد الدين ثم الزكاة ملحقة بها لان نعمة المال فرع لنعمة البدن ثم الصوم لانه شرع لقهر النفس ثم الحج ثم الجهاد فلهذا الفروع فيها بينها اصول ولواحق ووج الزوائد هي نوافل العبادات وسننها وعقوبات كاملة في كونها واجبة كالجنود وهي محل الزنا وحل الشر في حد القذف وحل السرقة وعقوبات قاصدة مثل حرمان الميراث بسبب قتل المورث فان العقوبة الكاملة هي القصاص في حق هذا قاصصه ولهذا يجري به الصب وحقوق اثره بينهما اي بين العبادات والعقوبات كالقمار فان فيها معنى العبادات من حيث انها تؤدي بالصوم والاعتقاق والاطعام والكسوة ومعنى العقوبة من حيث انها لم تجب ابتداء بل وجبت اجزية على افعال محرمة صدرت عن العباد وعبادة فيها معنى المؤنة اي المحنة والثقيل كصدقة الفطر فانها في اصلها عبادة ملحقة بالزكاة ولهذا شرط لها الاغناء ولكن فيها معنى المؤنة ولهذا اتجبت عن من يسه به وينفق عليهم كنفسه ولو اذ الصغار وعبيد المملوكين فانه لما فاتهم بالنفقة والولاية وجب ان يعينهم بالصدقة ايضا لدفع البلاء ومؤنة فيها معنى العبادات كالعشر فانه في نفسه مؤنة لا الهن التي يزرعها ولو لم يعط العشر للسلطان لاسترد الارض منه واحالها بيد آخر

وله اي حران الميراث فانه لا الم في حران الميراث يظهر البدن ولا نقصان في مال ذلك الميراث منه قوله ولله اي يكون حران الميراث عقوبة قاصدة لا كالميراث يجري به الصب فانه اذا قتل مورثه عملاً او خطأ لم يحرم عن الميراث فانه في التحقيق حيث قال وكلوه عقوبة قاصدة لا كالميراث في حق الصب حتى لو قتل مورثه عملاً او خطأ لم يحرم عن الميراث عندنا هذا لا لشيء في انتمى وقال في الهداية ان حران الميراث عقوبة وهي ليس من اصل العقوبة منه قوله كالقمارات القامسيات كقمارات لانها تستلزم الزنا وبالف السرة منه قوله لم تجب ابتداء بل تجب العقوبات ابتداء منه قوله بل وجبت اجزية لان الحكم ان العقوبات تجب اجزية على افعال منه قوله فيها معنى المؤنة قيل ان المؤنة لا يجب على رجل بسبب الغير وهو راس الغير او بما يحتاج اليه ذلك الغير للنفقة فانها تقيت على المورث منه قوله فانها في اصلها عبادة وله اسميت عبادة فيها مؤنة لا مؤنة فيها معنى عبادات منه قوله وله اي الميراث الزكاة منه قوله فيها معنى المؤنة فانه في نفسه مؤنة لا الهن التي يزرعها ولو لم يعط العشر للسلطان لاسترد الارض منه واحالها بيد آخر

جواب سوال عنه قوله يعني ان في مجموع الايمان فروعها وهي الصلوة والزكاة والصوم والحج وانما كانت فروعاً لانها انصبت بدنيها وهو صحيح بدنها وهي اي العبادات انواع ثلاثة اصول ولواحق وزائد يعني ان في مجموع الايمان وفروعه هذه الثلاثة لان في كل منها هذه الثلاثة فالایمان اصله التصديق والمحقق به الاقرار والزوائد هي الفروع الباقية او نقول الزوائد في الايمان هي تكرار الشهادة والاصل في الفروع الصلوة لانها عماد الدين ثم الزكاة ملحقة بها لان نعمة المال فرع لنعمة البدن ثم الصوم لانه شرع لقهر النفس ثم الحج ثم الجهاد فلهذا الفروع فيها بينها اصول ولواحق ووج الزوائد هي نوافل العبادات وسننها وعقوبات كاملة في كونها واجبة كالجنود وهي محل الزنا وحل الشر في حد القذف وحل السرقة وعقوبات قاصدة مثل حرمان الميراث بسبب قتل المورث فان العقوبة الكاملة هي القصاص في حق هذا قاصصه ولهذا يجري به الصب وحقوق اثره بينهما اي بين العبادات والعقوبات كالقمار فان فيها معنى العبادات من حيث انها تؤدي بالصوم والاعتقاق والاطعام والكسوة ومعنى العقوبة من حيث انها لم تجب ابتداء بل وجبت اجزية على افعال محرمة صدرت عن العباد وعبادة فيها معنى المؤنة اي المحنة والثقيل كصدقة الفطر فانها في اصلها عبادة ملحقة بالزكاة ولهذا شرط لها الاغناء ولكن فيها معنى المؤنة ولهذا اتجبت عن من يسه به وينفق عليهم كنفسه ولو اذ الصغار وعبيد المملوكين فانه لما فاتهم بالنفقة والولاية وجب ان يعينهم بالصدقة ايضا لدفع البلاء ومؤنة فيها معنى العبادات كالعشر فانه في نفسه مؤنة لا الهن التي يزرعها ولو لم يعط العشر للسلطان لاسترد الارض منه واحالها بيد آخر

له قوله يعرف مصارف الزكاة فانه زكاة الخارج له قوله ولا يجب الا على المسلم اي ابتداء او اجازة بقائه على الكفر انه اؤامك الذي ارض
عقوبة مسلم بقى عشرة كما كانت عنده ولا يوضع على ارض الكافر العشرة ابتداء وفتح الوطيفة لان فيه معنى القرية والكافر ليس باهل القرية بوجه
كذلك التحقيق له قوله مؤنة الارض الخ اي على المعلى بسبب الاشتغال بالزراعة مع الاعراض عن الاسلام حين فتح الامام تلك المملكة
وعرض عليه الاسلام له قوله يجب اي ابتداء او اجازة بقائه الخارج على المسلم اذا اشترى المسلم من كافر ارض خراج له قوله على
الكفار الذين الخ لا على المسلم فان العزة للمسلمين فلا ياتون لهم للعقوبة فلو فتح الامام بلدة واسلم بها طواغيتا وقسمت الارض بين المسلمين لا يوضع
الخارج على اراضيهم كذلك التحقيق له قوله بنده والى القاموس النبذ ترك الشئ الملك او وراك له قوله قائم بنفسه اي ليس فيه

جنة العبادة والجنة العقوبة ولا جهة

المؤنة له قوله اي ثابت الخ

ايما رالى ان الحق بيننا بمعنى القاب

له قوله منه اي من ذلك

الحق القائم بنفسه له قوله

حتى يجب عليه اداؤه اي بطريق

الطاعة فادار الحق القائم بنفسه

ليس طاعة من اجل تقسيمه من الفقر

سابقة من الله تعالى له قوله

الفنائم والمعادن الغنيمة فاميل

عن اهل الشرك عنوة والحرب قائم

كذا قال العلوي في حاشية شرح

للقاية والمعدن ما كان مملوكا

في الارض كالذهب والفضة و

الحديد والصفير له قوله حتى اقتضا

لانه لا سوا زينة واعلا مكنة الله

قوله وابقى الخمس الخ وجعل للمعدن

له قوله لواء احد من الله

وجعل للمعادن في غير ملكه له قوله

او لما لك اي الذي وجه المعادن

في ملكه له قوله المتلفات اي

من مال الغير له قوله من الدية

اي الواجبة على القاتل له قوله

وتجوه كاطلاق له قوله لا للذكور

عقرب اي حق العبادة له قوله

التصديق اي بالقلب والاقاراي

بالسان له قوله شبه الاستعداد

تتبا بكارى الاستاد ومنفرد بكار

شحن كذا في المنتخب ٢٢٢

قوله عن التصديق اي عن الايمان

الذي هو التصديق والاقار جميعا

له قوله في حق الخ متعلق بقوله

خلفا له قوله بان يقوم الاقرار

مقامه اي مقام التصديق في حق

ترتب احكامه اي احكام الالهيان

فيكون دمه والمعضوم اية الاقرار

ويصل على جنازته بين الاقرار

وذلك لان التصديق بالقلب امر

باطني لا يبلى الاعلام الغيوب وهذا

الاقرار دليل على هذا التصديق فيقوم

مقامه في اجراء احكام الدنيا له

قوله وان عم المكنة ان وصليته

له قوله حتى يجعل اي الصغير لعمه بنفسه عن اوارا سلام لقصور عقله مسلما الخ ٢٢٣

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

جواب سوال

له قوله عمل فاعلم

جواب لما يقال و

هو انه لا سمان

في العشرة للعبادة

لان ما خرج نمار

الزراعة والزراعة

كسب قد تركه السلطان

بسبب فيكون راء

والحوام لا يصلح

بطريق العبادة

له قوله ثم

صار الاقرار اي

صار الاقرار بالصورة

خلفا عن الاقرار

والتصديق الوان

اي الثابت في

نفس الامر فلا يبرر

ما قيل ان في خلاف

الاقرار عن الاقرار

يلزم خلفية الشئ

عن نفسه وبطل

له قوله ليس

بما خلفا عن خلف

جواب سوال

تتدبره ان جعل

تبعية اهل الدار

خلفا عن تبعية

الا بون يستلزم

اثبات خلف عن

الخلف وهو شيع

فاجاب بما تروى

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

بـ بـ بـ بـ بـ

نور الانوار مع قمر الاقمار جواب سوال ٢٢٢

مبحث الاحكام

ولكن فيها معنى العبادة وهو انه يصرف مصارف الزكاة ولا يجب الا على المسلم

فحمل فعلم المزارعة على كسب الكمال الطيبة مؤنة فيها معنى العقوبة كالحراج

فانه في نفسه مؤنة للارض التي يزرعها والا استرد ها السلطان منه احوالها ببدل اخر

ولكن فيه معنى العقوبة مزج حيث انه يجب على الكفار الذين اشتغلوا بزراعة الدنيا

وبند والآخره وراء ظهورهم وحق قائم بنفسه اي ثابت بذاته مزج ان يتعلق

بذمة العبد شئ منه حتى يجب عليه اداؤه بل استبقاه الله تعالى لاجل نفسه تولى

اخذة وقسمته من كان خلقته في الارض وهو السلطات الخمس التنائم والمعادن

فان الجهاد حق الله فينبغي ان يكون المصايب به وهو الغنيمة كلها لله تعالى لكن

اوجب اربعة اخماسه للغانم منة منه عليهم ابقى الخمس لنفسه كذا المتأخر فانها

اسم لما خلقه الله في الارض من الذهب والفضة فينبغي ان يكون كله لله تعالى ولكن

الله تعالى احل للواجد او للمالك اربعة اخماسه منة منة فضلا وحقوق العباد ككسب

المتلفات والمنصوبات وغيرها من الدية وملك المبيع والشروطك النكاح ونحو

وهذه الحقوق اي جنسها سواء كان نقاله او للعبد لا المذكور عن قريب تنقسم

الى اصل وخلف يقوم مقام الاصل عند التقدير فلا يمان اصله التصديق و

الاقرار جميعا عند الله تعالى ثم صار الاقرار وحده اصل مستبدا اخلفا عن التصديق

في حق احكام الدنيا بان يقوم الاقرار مقامه حق ترتب احكامه كافي المكوة على

الاسلام اجري الاقرار مقام مجموع التصديق والاقرار وان عدم التصديق منه

ثم صار اداء احد الابوين في حق الصغير خلفا عن اداؤه اداء الصغير الا ان خلفه

يجعل مسلما باسلام احد الابوين ويحرم عليه احكامه بالميراث وصلوة الجنائزة ونحوها

ثعصارت تبعية اهل الدار خلفا عن تبعية الابوين في اثبات الاسلام والمصير الذي

سباه اهل الاسلام واخر جوهه الى ادم يحكم عليه الاسلام في الصلوة عليه حكم التبعية ليس هذا

قوله وان عم المكنة ان وصليته

له قوله حتى يجعل اي الصغير لعمه بنفسه عن اوارا سلام لقصور عقله مسلما الخ ٢٢٣

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله لا من موثره الكافر له قوله

له قوله وكذلك أي كما أن الأيمان أصل التصديق والاعتراف بمبدأهم صار لا قرار خلفا عنه كذلك الطهارة في الوضوء والفعل بالماء الخ
قوله مطلق أي كالماء فيؤدي حكمه لأصل في تاديه الفرائض وغيره حتى الخ قوله المحدث سواد كان أصغر أو أكبر الخ قوله فثبت
به الجواب بقدره وأما الفرض ويصح قبل الوقت ^{هـ} قوله أي لا يرتفع به الخ لأن التيمم مسح بالتراب والمسح بالتراب موقوف للتطهير
الآن ترى أن التيمم هو الماء الكافي عادداً للسابق جناية كان أو غيرا فحقق بين المحدثين السابق لم يرتفع ولو ارتفع لا يعود إلا بحدث
جديد ونحن نقول أنا لا نعلم أنه لا تطهير فيه بل هو تطهير حال العجز عن استعمال الماء فيرتفع الحدث في هذه الحالة ^{هـ} قوله بطريق الاحتياج
أي إلى احتياط الفرض عن الزمة
^{هـ} قوله فلا يجوز إلا بالضرورة
تستقدر بقدر ما لا يصح التيمم قبل
الوقت أيضا فان الضرورة هي
أداء الصلوة وهي لا تجب قبل
الوقت فلا ضرورة لتيسر الوقت
^{هـ} قوله صلاتان مكتوبتان
أما قوله المكتوبتين لأنه يجوز
عند الشافعي الواقف بوجود
الفرض تبعا ^{هـ} قوله في وضوء
والتيمم فالتيمم خلف الوضوء في
إزالة الحدث مثله قوله لا يبين
المؤثرين أي الماء والتراب
^{هـ} قوله أمانة التيمم الخ أي
في غير صلوة الجنازة جائزة بالاحتياط
لأنه لا يجوز ^{هـ} قوله لأنه يجوز
الخ أي يجوز أمانة التيمم للتمسك
عنه إلى حنفية والى يرفع لكن
بشرط أن لا يحد المتوضي أو زوا
أو وجه المتوضي أو مكان في زعمه
أن شرط الصلوة لم يرد في التيمم
وان صلوة فاسدة فلا يصح
اقتدائه به كذا في التلويح ^{هـ}
قوله بل بها سواد أي التيمم والوضوء
سواء في إزالة الحدث بالطهارة
التي هي شرط للصلوة حاصلة في
حقها كذا يجوز إلا ^{هـ} قوله
ولا يجوز أي أمانة التيمم للتمسك
^{هـ} قوله وزفرنا ذكر أن زفر
محمد في هذه المسألة هو أن في ذكره
الإمام الأسدي في شرح المبسوط
الآن المذكور في عاتقنا كقولنا
يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم عنه
زفرنا وجه المتوضي ما ذكرنا في
التلويح ^{هـ} قوله فلا يجوز فان
بنار القوي على الطهيف لا يجوز
^{هـ} قوله إلا بالنسب أي صراحة
^{هـ} قوله أو دلالة أي دلالة
النسب وكذا أثبت بإشارة النسب
^{هـ} قوله فلا تثبت إلا في فان
الراي لا يستدعي إلى الخلافة فثبت

نور لا نوار مع كماله جواب سوال ٢٤٣ صحیح الاحكام

خلفا عن خلف بل كل ذلك خلف عن اداء الصغير لكن البعض يرتفع على البعض
وكذلك الطهارة بالماء أصل التيمم خلف عنه وهذا القدر لا خلاف ثم هذا
الخلف عندنا مطلق حتى يرتفع الحدث بالتيمم فثبت به إباحة الصلوة الغاية وجوب
الماء وعندنا للصلوة ضرورة أي لا يرتفع به الحدث أصالة ولكن بيمين الصلوة لضرورة
الاحتياج فلا يجوز زيمم أحد صلاتان مكتوبتان بل يجب لكل مكتوبة تيمم آخر ثم
استدرك من قوله هذا الخلف عندنا مطلق بقوله لكن الخ لا يبين الماء والتراب قول
إلى حنفية وإلى يوسف لأن الله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فمسل
التراب خلفا عن الماء وعند محمد زفر بين الوضوء والتيمم الحاصلين من الماء
التراب لا يبين المؤثرين لأن الله تعالى امرؤا بالوضوء بقوله فاغسلوا ثم امر بالتيمم
عند العجز عن الوضوء وتبقى عليه أي على هذا الاختلاف المذكور مسألة أمانة
التيمم لم يتوضئين لأنه يجوز عند الشيخين فان التراب ان كان خلفا عن الماء لكن
التيمم ليس بخلف عن الوضوء بل هاسواء فيجوز اقتداء أحدهما بالآخر إباحا كان
ولا يجوز عند محمد زفر لأن التيمم لم يكن خلفا عن الوضوء كان التيمم خلفا
عن المتوضي فلا يجوز الاقتداء بالضعف والخلافة لا تثبت إلا بالنسب أو دلالة فلا
تثبت بالراي كما لا يثبت الأصل به وشرطها في شرط كونه خلفا عدم الأصل في
الحال على حتم إلى الوجود ليعبر بالتبني منعقد الأصل ولا يصح الخلف ما إذا لم يحتل
الأصل الوجود فلا يصح الخلف عنه وكذا إذا كان الأصل موجودا بنفسه فلا يصح الخلف
أي وتظهر هذه هي ثمرة احتمال الأصل للوجود في بين القوس والخلف على مس السماع
فان في بين القوس لا تجب الكفارة إذا لم يتصور البر الذي هو الأصل فان كان المأخوذ
قد ناس عن الخالف ولا ضرورة له عليه وفي الخلف على مس السماع يتصور البر
يكون لأن الأنبياء والملائكة يمسرون ولاولياء أيضا ممكن بخير والعادة ولكن العجز

جواب سوال
هـ قوله الخلافة
أثبت آه جواب
سوال وهو أن
على هذا الزعم لا يرد
إلا في ذلك المأخذ
عنه قوله شرط
جواب سوال
وهو إذا كان
تحت الخلافة
بالنص أو دلالة
النسب لا بالراي
ثبت الكفارة في
بين القوس
لأن النص جعل
الكفارة للناس
اليمين مع أنها
لا يجب لها فعل
أن الخلافة بالراي
لا بالنسب - - -

سواء في إزالة الحدث بالطهارة التي هي شرط للصلوة حاصلة في حقها كذا يجوز إلا قوله ولا يجوز أي أمانة التيمم للتمسك به قوله وزفرنا ذكر أن زفر محمد في هذه المسألة هو أن في ذكره الإمام الأسدي في شرح المبسوط الآن المذكور في عاتقنا كقولنا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم عنه زفرنا وجه المتوضي ما ذكرنا في التلويح قوله فلا يجوز فان بنار القوي على الطهيف لا يجوز قوله إلا بالنسب أي صراحة قوله أو دلالة أي دلالة النسب وكذا أثبت بإشارة النسب قوله فلا تثبت إلا في فان الراي لا يستدعي إلى الخلافة فثبت

سواء في إزالة الحدث بالطهارة التي هي شرط للصلوة حاصلة في حقها كذا يجوز إلا قوله ولا يجوز أي أمانة التيمم للتمسك به قوله وزفرنا ذكر أن زفر محمد في هذه المسألة هو أن في ذكره الإمام الأسدي في شرح المبسوط الآن المذكور في عاتقنا كقولنا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم عنه زفرنا وجه المتوضي ما ذكرنا في التلويح قوله فلا يجوز فان بنار القوي على الطهيف لا يجوز قوله إلا بالنسب أي صراحة قوله أو دلالة أي دلالة النسب وكذا أثبت بإشارة النسب قوله فلا تثبت إلا في فان الراي لا يستدعي إلى الخلافة فثبت

سواء في إزالة الحدث بالطهارة التي هي شرط للصلوة حاصلة في حقها كذا يجوز إلا قوله ولا يجوز أي أمانة التيمم للتمسك به قوله وزفرنا ذكر أن زفر محمد في هذه المسألة هو أن في ذكره الإمام الأسدي في شرح المبسوط الآن المذكور في عاتقنا كقولنا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم عنه زفرنا وجه المتوضي ما ذكرنا في التلويح قوله فلا يجوز فان بنار القوي على الطهيف لا يجوز قوله إلا بالنسب أي صراحة قوله أو دلالة أي دلالة النسب وكذا أثبت بإشارة النسب قوله فلا تثبت إلا في فان الراي لا يستدعي إلى الخلافة فثبت

جواب سوال
 عه قوله دعل هذا
 آه جواب سوال
 وهو ان الساعي
 اذا سعى الى سبيل
 الظالم في حق آخر
 متى غرم كان
 اساعى مائة سنة
 انه صاحب سببه
 المحض نه ابعينه
 حاصل الاعتراض
 الثاني الذي دفعه
 فتاوى به بقوله لا
 الحرم آه وأجوب
 ان كل واحد صار
 علة لفساد الزمان
 ثـ ثـ ثـ

الحكم على قوله معاني العلة
 من احاط به والطرد ١٥ قوله
 ان لو كان كذلك اي كان له معنى
 العلة ١٦ قوله او سبب فيه
 معنى العلة آ علم من علة علة
 تسمى بسبب فيه معنى العلة
 يكون مؤثرا في وجود الحكم بواسطة
 وبان سبب الامر من ان له تأثيرا
 في وجود الحكم بغير واسطة بدون
 اضافة الوجوب والمجرد فيجب
 تأمل الحكم قوله علة اي علة مؤثرة
 في الحكم يكون الحكم معناه ان السبب
 ولا تضيق الى السبب بل هي
 العلة من الافعال الاختيارية
 ١٧ قوله ان لو كانت اي تلك
 العلة ١٨ قوله ليس كذا
 ليس في المال والى سبب الدائر
 في اظهار مرجع التفسير في هذا
 القول اي ان لو انفس سبب
 ١٩ قوله فاما اي فان الدلالة
 ٢٠ قوله اليه اي الى السرقة
 او القتل ٢١ قوله في السرقة
 او القتل ٢٢ قوله لها
 ٢٣ قوله وهو فعل الصانع
 ٢٤ قوله لا يضاف الى الدلالة
 ٢٥ قوله سببه ما يقع تحت
 كون ويقال رجل سارق
 الاضافة الى النكرة وكذا رجل السر
 في المعرفة مردد به في خبره
 نهي الارب ٢٦ قوله يقصد
 اي فعل السر ٢٧ قوله يردفه
 اي المدلول على ترك الفعل لسوء
 ٢٨ قوله لا يضمن الم فليس على
 الرال عدا سرقة ولا يتأد وهو ولا
 يؤخذ منه الدية فانه ليس ساركا
 ولان تالميل السارق والقاتل من
 صدر منه السرقة والقتل لا اعتبار
 ٢٩ قوله من سعى الساعي الى السر
 غايري وبدي كرون يقال سعى به الى
 الوال لزاوحي به ان نهي الارب
 ٣٠ قوله حتى غرمه اي السلطان
 والتفسير تاوان زده كردن کسی را
 ٣١ قوله لا نه الم هذا يتعلق بقوله
 ينبغي ان لا يضمن اي لان الساعي صاحب سبب محض لا ساعي سى لافذ المال اما لاخذ بالاعتبار لظالم لا ساعي ٣٢ قوله لانه
 بضم الساعي لان الظالم لا يقدر على الضمان من الظالم فحكموا بالضمان على ساعي لانه لا يضمن الحقوق ويترك السعاة عن ساعي ٣٣ قوله
 والالحرم المودع دخل مقدر تقريره ان الحرم الرال على سبب محض فذلكم بين وبين المقصود وحلة لا تضيق الى هذا السبب وهو فعل الصانع
 المتأثر اي المدلول بالسبب فينبغي ان لا يضمن الرال مع انه حكم بان يضمن الرال فبما نصبه ٣٤ قوله الامان اي لان الصبيح الا صبيح ٣٥ قوله
 ٣٥ قوله بفعل الدلالة فكان الرال جانيا بترك الامن فيجب عليه الضمان بهذا الوجه لا لكونه سببا محضا للقتل الصيد وبما تعلق بقوله ترك ٣٦ قوله
 قوله لفظ التزم اي لفظ الذي التزمه المودع بعقد الودعية ٣٧ قوله عليه اي على السبب ٣٨ قوله علة العلة اي الحكم وهذا السبب سبب
 فيه معنى العلة قسم الاقسام

له قوله ظاهر اي عرفا وعادة ١٥ قوله فجب الكفارة اي علقا عن البر ١٦ قوله من التفسير المذكور وتقسيم حلة ثابت بان ١٧
 قوله وهو اي القسم الثاني ١٨ قوله فاربعة اي بالاستقرار اسبب والعلة والشرط والعلامة ١٩ قوله وهو اي ما يطلق عليه
 السبب حقيقة او مجازا ٢٠ قوله سبب حقيقي اي ليس فيه شائبة العلة اصلا ٢١ قوله اليه اي الى الحكم ٢٢ قوله عليه اي
 على الحكم ٢٣ قوله وجوب الحكم المراد بوجوب الحكم ضرورة وجوده في الزوم المعلوم العلة لزوما غليا مصححا لتركه بانقار العلة
 ذلك اي وجوب الحكم ٢٤ قوله ولا وجود اي وجوب الحكم المراد بالوجود حقيقة كوننا وجوده عنه ولا يكون له تأثير ٢٥ قوله ذلك اي وجود
 الحكم ٢٦ قوله معاني العلة

ظاهر في الحال فوجب الكفارة له واما القسم الثاني من التقسيم المذكور في اول
 الفصل فهو ما يتعلق به الاحكام فاربعة الاول السبب هو قسم اربعة الاول سبب حقيقي
 وهو ما يكون طريقا الى الحكم اي سبب في الشيء الجملة بخلاف العلامة وانما الدلالة عليه
 لا مفضية اليه من غير ان يضاف اليه وجوب الحكم كما يضاد ذلك الى العلة ولا وجود كما
 يضاف ذلك الى الشرط ولا يعقل فيه معاني لعل بوجه الوجوب بحيث يكون له تأثير في
 وجود الحكم اصلا لا بواسطة ولا بغير واسطة ولو كان كذلك لم يكن سببا حقيقيا
 بل سببا شبهة العلة او سببا فيه معنى العلة لكن يتخلل بينه اي بين السبب
 وبين الحكم علة لا تضيق الى السبب او لو كانت مضافة الى السبب الحكم مضنا
 اليها لكان السبب علة العلة لا سببا حقيقيا على ما سياتي كذا لانه ان كان
 انسان او نفسه ليسرقة او ليقتل فانها سبب حقيقي للسرقة والقتل لانها تفضي
 اليه من غير ان تكون موجبة او موجد له ولا تأثيرا بها في فعل السرقة اصلا لكن يتخلل
 بين الدلالة وبين السرقة علة غير مضافة الى الدلالة وهو فعل السارق والمتأثر و
 قصد اذ لا يلزم ان من ذلك احد على فعل سوء يفعله المدلول لئلا يثبت بل لعل الله
 يوفقهم على تركه مع دلالته فان وقع منه السرقة او القتل لا يضمن الدال شيئا لانه حله
 سبب محض لا صاحب علة وعلى هذا فينبغي ان لا يضمن سعى السلطان ظالم
 في حق احد بغير حق حتى غرمه فانه لا يضمن سبب محض لكن افق المتأخر ويضمان
 لفساد الزمان بالبيع الباطل وكثرة السعاة فيه واما الحرم الدال على صيد فاما ضمن
 قيمته لانه ترك الامكان الملتزم باحرامه بفعل الدلالة كالمودع اذ ادل
 السارق على الودعية يضمن لكن نه تاركا للحفظ الملتزم فان اضيفت العلة
 المتخللة بين السبب والحكم اليه اي الى السبب واللسبب حكم العلة في وجوب
 الضمان عليه لان الحكم مضاف الى العلة والعلة مضافة الى السبب فكان السبب علة العلة

٣٩ قوله لا نه الم هذا يتعلق بقوله
 ينبغي ان لا يضمن اي لان الساعي صاحب سبب محض لا ساعي سى لافذ المال اما لاخذ بالاعتبار لظالم لا ساعي ٤٠ قوله لانه
 بضم الساعي لان الظالم لا يقدر على الضمان من الظالم فحكموا بالضمان على ساعي لانه لا يضمن الحقوق ويترك السعاة عن ساعي ٤١ قوله
 والالحرم المودع دخل مقدر تقريره ان الحرم الرال على سبب محض فذلكم بين وبين المقصود وحلة لا تضيق الى هذا السبب وهو فعل الصانع
 المتأثر اي المدلول بالسبب فينبغي ان لا يضمن الرال مع انه حكم بان يضمن الرال فبما نصبه ٤٢ قوله الامان اي لان الصبيح الا صبيح ٤٣ قوله
 ٤٣ قوله بفعل الدلالة فكان الرال جانيا بترك الامن فيجب عليه الضمان بهذا الوجه لا لكونه سببا محضا للقتل الصيد وبما تعلق بقوله ترك ٤٤ قوله
 قوله لفظ التزم اي لفظ الذي التزمه المودع بعقد الودعية ٤٥ قوله عليه اي على السبب ٤٦ قوله علة العلة اي الحكم وهذا السبب سبب
 فيه معنى العلة قسم الاقسام

وهذا هو القسم الثاني من السبب فيه فائدة الاحتراز عن قوله علة لا تضاهي السبب
 كسوق الدابة وقودها فان كل واحد منهما سبب لتلف ما يتلف بوطيها في حالة السوق
 والقود وقد تخلل بينهما وبين التلف ما هو علة له وهو فعل الدابة لكنه مضى
 الى السوق والقود لان الدابة لا اختيار لها في فعلها سيما اذا كان احد ثقتا او قاتا
 لها والعلة ليست صاحبة الحكم فيضاهي التلف الى علة العلة فيما يرجع الى بدل المحل
 وهو ضمان الدابة والقيمة وانما فيما يرجع الى جزء المباشرة فلا يكون مضاهيا اليها كما لا يخبر
 عن الميراث ولا يجب عليه الكفارة والقصاص واليدين بالله تعالى بان يقول الله لا فعل
 كذا الا فعل كذا او بالطلاق والعناق بان يقول ان خلت الدار فانت طالق او
 انت حر لي سببا مجازا للكفارة والجزاء وهذا هو القسم الثالث من السبب انما
 كان سببا مجازا لان اليمين شرعت للبر لا لكونه كقطر يرقا الى الكفارة في
 اليمين بالله تعالى الجزاء في اليمين بغير الله لانه مانع من الحنث بدون الحنث لا يجب
 للكفارة ولا ينزل الجزاء ولكن لما كان يحتل ان يفرض الى الحكم عند ذلك لانه متى
 سببا مجازا باعتبار ما يؤول اليه عند الشك في اليمين بالله والمعلق بالشرط سبب
 حقيق للكفارة والجزاء في الحال ولكن الحكم تاخر الى زمان الحنث ووجود الشرط
 كما في الوجوه الفاسدة ولكن له شبهة الحقيقة اي ليس هو مجازا خالص بل
 مجاز يشبه الحقيقة وعند زفره خالصا عن شبهة الحقيقة فذهبنا بين
 الاطراف الذي ذهب اليه الشافعي والتفريط الذي ذهب اليه زفره ونحو الخلاف
 بيننا وبين زفره ما ذكره بقوله حتى يبطل التخيير التعليق عند ذلك عند صورته
 ما اذا قال لاهل تدان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقها ثلثا فخرقة فتزوج
 بزوجه آخر ودخل بها وطلقها ثم عادت الى الاول بالنكاح ووجد خول المداور
 لم تطلق عندنا وتطلق عند زفره لان عندنا لم يوجد قوله له انت طالق

له قوله فنتن قول المصنف فان اضيفت إليه قوله منها اي من السوق والقود بالسوق بالفتح وادمن والقود بالفتح ازيد من كشدن
 ستر ودرج ان كذا في المنتجب له قوله ما يتلف اي المال والنفس في التتجب الوطأ بالفتح باي برز من ينادون واما حال كرون سله
 قوله ماله الزمعت بقوله ما يتلف له قوله وقد تخلل بينه اي بين كل واحد من السوق والقود وبين التلف ما هو علة له اي التلف وهو
 ما هو علة لتلف فعل الدابة لكنه الزم قوله ايضا فيجب العنبر على السائق والقائد له قوله وهو الضمير عام الى ما في قوله
 ليما يرجع والقيمة مائة من الابل او الف دينار او عشرة آلاف درهم كذا في الاكثر له قوله والقيمة اي القيمة المتلفه قوله جزاء
 المباشرة اي جزاء الفعل له قوله فلا يكون اي التلف مضاهيا ليهما اي الى علة العلة فلا يحرم اي السائق والقائد عن الميراث
 عنه تلف نفس المورث ولا يجب عليه الكفارة والقصاص عنه
 تلف النفس فان هذه الامور جزاء المباشرة والسائق والقائد ليسا
 بمباشرين حقيقة سله قوله بان يقول ان دخلت الزم ليما الى
 ان اليمين بالطلاق والعناق تنطبق الطلاق والعناق سله قوله
 ليس اي قبل الحنث سله قوله للكفارة وهذا في اليمين بالله سله قوله
 قوله والجزاء اي وقود الطلاق والعناق وهذا في اليمين بالطلاق
 والعناق سله قوله شرعت لغير فان المقصود من شرعية اليمين
 سواء كانت بالعباد بغيره تعالى المحلون عليه من الفعل او الترك
 له قوله طريقا الى الجزاء في طريقا مفضيا الى الجزاء قوله دال
 الجزاء الجزاء مطعون في قوله لانه الكفارة سله قوله لانه لانه
 لان اليمين من الحنث لانه ضد له قوله لا يجب الكفارة لانه
 في اليمين لانه تعالى سله قوله ولا ينزل الجزاء الى اليمين بالطلاق
 والعناق سله قوله ولكن الجزاء يعني لانه يكون اليمين شيئا لغوت
 الكفارة او الجزاء لم يوطر بقا مفضيا اليها ولكن الجزاء قوله لانه
 الحكم لانه الكفارة او الجزاء سله قوله سله سببا مجازا باعتبار ما يؤول
 اليه كاطلاق الجزاء على صير العنبر باعتبار ما يؤول اليه وانه مسير الدار
 من ان هذا الاطلاق الطلاق لاسم السبب على السبب فماذا انهم
 تامل ثم اعلم ان ثانيا قال الشافعي نظر لان المعلق بالشرط لا يؤول
 الى السببية الحقيقية بعد وقوع المعلق عليه اي الشرط بان يصير
 طريقا مفضيا الى الحكم بل يؤول الى العلة فانه بعد وقوع الشرط علة
 للحكم الا ان يقال انه لا يراى السبب بحسب اللغة سله قوله اليمين بالله

جواب سوال
 عه قوله ولكن لما
 كان جواب
 سوال وهو ان
 اليمين لما لم يكن
 طريقا للكفارة
 فلا يصح التسمية
 سببا حقيقا
 مجازا لشرعية السبب
 من الموضوع له
 وغيره كـ يـ يـ يـ

اي اليمين بشرى التي توجب الكفارة عند الحنث
 والمعلق بالشرط وهو قوله انت طالق مثلا هو الذي يوجب الجزاء وهو الطلاق عند وجود الشرط ولكن الحكم الجزاء قوله ولكن لاي المعلق بالشرط
 الذي يسمى سببا مجازا او هو قوله انت حر فانت طالق مثلا او باليمين بالله فهو سبب مجازي فقط ليس له شبهة الحقيقة كذا قبل قوله
 يشبه الحقيقة باعتبار ان اليمين شرعت للبر فلو فاته البر لم يجرم الجزاء في اليمين بالطلاق والعناق فصار البر مضمونا بالجزاء فصار لها
 ضمن به البر من الطلاق والعناق شبهة الثبوت في الحال اي قبل ثبوت البر فكان اليمين بالطلاق والعناق سببا حقيقا لانه قوله مجاز
 معض اي اطلاق السبب على المعلق بالشرط مجاز محض فانه لا يوجب السبب من محل يقع فيه التعليق بالشرط حائل بين المعلق ومحل فادرجنا طبع
 السببية بانكته سله قوله الا فرط اي انه سبب حقيق سله قوله والتفريط اي انه سبب مجازا مضمونا قوله التمييز في التتجب التمييز
 رد الى اذن سله قوله لم تطلق الجزاء بطلان التعليق السابق بالتخيير اقسما لا قمارا شرح نور الاقلام

جواب سوال
 عنه قوله والایجاب
 المضاعف أه جوا
 سوال وهو انه
 ينبغي ان لا يكون
 الاشارة الى الموت
 نحو انت طالق
 عند السبب في الحال
 وبتأخير الحكم لان
 لما تأخر حكم كان
 الايجاب بمنزلة
 العدم لان الشيء
 اذا تأخر عن الحكم
 كان كأنه لم يوجد
 مع ان الايجاب
 المضاعف ايفاض
 والمعلق بالشرط
 معدوم قبل وجود
 الشرط فمما لم يعل
 الايجاب المعلق
 بالشرط سببا
 قبل وجوب الشرط
 وجعل الايجاب
 المضاعف الاول
 سببا في الحال
 قبل مجي
 الوقت حتى لو قال
 ان لم اطلقك
 فبدي ثم قال
 انت طالق فمالم
 يتق لا نفسه
 الشرط وهو عدم
 وقوع الطلاق
 في زمان يوجد به
 فراغ اليقين لانه
 وقع الطلاق
 حين فرغ عن
 اليقين لان الطلاق
 المضاعف الاول
 طلاق في الحال
 في - ث - في - ث -

له قوله الحقيقة اي حقيقة السببية **هـ** قوله فلا يطلب محلا سجدوا في المال بل كيفية احتمال حدوث المحلية وهو قائم لاحتمال ان
 تعود المرأة اليه بعد زوج آخر **هـ** قوله بقاءه اي بقاء المحل **هـ** قوله فلا بد له اي لقوله انت طالق **هـ** قوله كالحقيقة اي كما
 لانه حقيقة السبب من محل موجود **هـ** قوله بالتبني اي بتبني الطلقات الثلاث **هـ** قوله من الشبهة اي شبهة الحقيقة **هـ** قوله
 كالحقيقة اي كما ان السبب الحقيقي لا يبقى بدون المحل **هـ** قوله فاذا فاق المحل اي بتبني الثلاث بطل اي لا التعليق ايضا **هـ**
 قوله في اكثر المواضع الا ترى ان شبهة
 البع لا تثبت في حق المحل الميتة
 كما ان حقيقة البع لا تثبت فيها
هـ قوله الرد اي رد المصوب
 الى المالك **هـ** قوله الى القيمة
 اي ان كان من مولات القيمة
 قوله والمثل اي ان كان من مولات
 الامثال **هـ** قوله بعد المالك
 اي لما المصوب **هـ** قوله
 مع وجود المصوب اي في يد المصوب
هـ قوله حتى مع الابرار اي في يد
 المالك الغاصب من قيمة المصوب
 حال قيامه حتى لو بك بعد الابرار
 لا يجب الضمان **هـ** قوله
 والرمي اي مع الرمي بالقيمة
 بان رمي الغاصب بقيمة المصوب
 لا حال قيام المصوب **هـ** قوله
 قوله والكفالة بها اي مع الكفالة
 بالقيمة بان كفل بقيمة المصوب
 انسان حال قيام المصوب
هـ قوله حال قيام الخ متعلق
 بقوله مع الرمي مرتبط بالمائل
 الثلاث **هـ** قوله بها اي للقيمة
هـ قوله لما صحت الخ كالماتع
 به الاحكام قبل انفس **هـ**
 قوله فكله الايجاب اي قوله انت
 طالق مثلا **هـ** قوله فمقتضات
 المحل اي بتبني الثلاث يبطل اي
 التعليق **هـ** قوله المسألة المذكورة
 اي قوله ان دخلت الدار فانت
 طالق او انت حر **هـ** قوله
 المطلقة الثلاث اي المرأة التي
 حرست عن الحالف بماثلت **هـ**
 قوله والاجنبية بالمر معطوف على
 المطلقة **هـ** قوله مع انه يقع
 الطلاق في نفسه بهذا التعليق بان
 المحل ايضا فمما لم يتعلق بدون
 المحل فلا يبقى التعليق انتبالي المتنازع
 فيه اي تعليق الطلاق والتناقض في ذلك
 ولى وان علم المحل لان التفاد اسهل من
 الرفع والام في قوله لا بد من التأخير
 ولكنه ان مصدرية **هـ** قوله فاجاب
 عنه الخ اي بادر الفرق بين تعليق
 الطلاق بالملك وتعليق الطلاق
 بغير الملك **هـ** قوله ذلك الشرط اي الذي علق به الطلاق **هـ** قوله لانه اي لان الشرط وهو النكاح علة لصحة التعليق اي قوله ان
 كتمت فانت طالق وهو اي التعليق علة لوقوع الطلاق فكان يراى النكاح علة العلة اي لطلاق **هـ** قوله معارضا اي انما كتبه قوله
 عليه اي على الشرط **هـ** قوله وفي اي الشبهة السابقة **هـ** قوله في وقوع الجواز اي لفظة وشبهة بطلت السببية لمعلق الخ فاعلق بالقبول و
 كذا قوله قبل **هـ** قوله فلما تعارضتا اي الشبهة **هـ** قوله والايجاب اي ايجاب الطلاق والعناق المضاعف اي اى من الايمان
 سبب الحال اي في الحال **هـ** شرح نور الانوار في -

وقت التعليق الاجاز احضا ليرك شوب الحقيقة قط فلا يطلب محلا موجودا يبق بقاء
 لانه عين ومحلها ذمة الحالف وهو موجودة فاذا وجد الشرط بعد النكاح التناقض
 قال انت طالق فيقع الطلاق وعندنا ما كان قوله انت طالق وقت التعليق مع جوا
 مجازا يشبه الحقيقة فلا بد له من محل موجود كالحقيقة وقد فاق المحل بالتبني
 فلا يبق قوله انت طالق وهذا معنى قوله قد فاق المحل من الشبهة لا يبق الا في محله كالحقيقة
 لا تستغنى عن المحل فاذا فاق المحل بطل الحاصل من الشبهة تجري الحقيقة
 عندهم في طلب المحل اكثر المواضع احتياطا كالمصوب فان الاصل فيه الرد ثم
 الضمان الى القيمة او المثل بعد الهلاك ولكن مع وجوب المصوب للغصب شبهة ايجاب
 القيمة حتى صح الإبراء عن القيمة والرهن والكفالة بما حال قيام العيز ولو لم يكن لها ثبوت
 بوجه حال صحت هذه الاحكام فكذا لا ايجاب عين حال لتعلق شبهة التخيير فانقضاء
 المحل فمقتضات المحل يبطل وزفر لم يتنبه لهذا التدقيق وقاس المسألة المذكورة على
 ما اذا علق طلاق المطلقة الثلاث او الاجنبية بالملك بان قال ان نكحت فانت
 طالق فان المحل ليس بجوذا ابتداء مع انه يقع الطلاق بعد وجود الشرط فلا يبق
 انتهاء في المتنازع فيه اولى بان يقع الطلاق فاجاب عنه الله بقوله بخلاف تعليق
 الطلاق بالملك في المطلقة ثلاثا لان ذلك الشرط في حكم العلق ينع ان الشرط وهو النكاح
 في حكم العلة للطلاق لانه علة لصحة التعليق وهو علة لوقوع الطلاق فكان هو علة
 العلة فصا التعليق بشرط هو في حكم العلق معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه **هـ**
 شبهة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق قبل تحقق الشرط ولما حصل شبهة
 وقوع الجزاء قبل الشرط تقتض وجوب المحلية وشبهة التعليق بالملك العلة تقتض
 عدم المحلية لان الحكم لا يوجد قبل العلة بل بعدا فلما تعارضتا قطنا
 فلذلك لا يحتاج ههنا الى المحل الايجاب بالمضاف سبب للحال مقابل للايجاب **هـ**

نور الملك **هـ** قوله ذلك الشرط اي الذي علق به الطلاق **هـ** قوله لانه اي لان الشرط وهو النكاح علة لصحة التعليق اي قوله ان
 كتمت فانت طالق وهو اي التعليق علة لوقوع الطلاق فكان يراى النكاح علة العلة اي لطلاق **هـ** قوله معارضا اي انما كتبه قوله
 عليه اي على الشرط **هـ** قوله وفي اي الشبهة السابقة **هـ** قوله في وقوع الجواز اي لفظة وشبهة بطلت السببية لمعلق الخ فاعلق بالقبول و
 كذا قوله قبل **هـ** قوله فلما تعارضتا اي الشبهة **هـ** قوله والايجاب اي ايجاب الطلاق والعناق المضاعف اي اى من الايمان
 سبب الحال اي في الحال **هـ** شرح نور الانوار في -

له قوله المعلق اي بالشرط ^ع قوله في حال وجود الشرط اي في الحال ^ع قوله سبب الحال لان المانع من استبعاد الایجاب
سبب الایجاب المعلق بالشرط التعليق الذي كان حاله من الایجاب ومعه لم يوجد التعليق بهنا سبب في الایجاب المضاف
فيمتد سببا لعدم المانع ^ع قوله باعتبار الاضافة اى الى زمان ما ^ع قوله ويمكن ان يكون الرابع ^ع وجبته
لثالث هو الایجاب المضاف ^ع قوله كما ذكرنا ابيار الى ان السبب الذي له شبهة المعلق هو السبب المجازي الذي سبق
ذكره وجعله المضاف قسما ثالثا
من السبب ^ع قوله ومن

سببا من اجل ان الرابع هو
الثالث بعينه ذهب بعضهم كابن
الملك ^ع قوله لان الایجاب
المضاف اي الى حين من الاجان
وبد امتعلق بقوله ذهب
قوله والسبب المعلق على
قوله الایجاب ^ع قوله انما
اي ما يتعلق به الاحكام ^ع قوله
قوله وهو اى العلة في كبر
الضمير رعاية الخبر واما في
المرآت ان مرجع الضمير لفظ
العلة فعييب فان ما ذكر بعد
ليس تعريفا للفظ العلة ولا
يحل عليه ^ع قوله وجوب
الحكم احتراز عن الشرط فان وجوب
عند وجود المشروط ولا
يضاف اليه وجوب المشروط
^ع قوله احتراز عن السبب
فان السبب والعللة
وعلة العلة لا يضاف اليها
وجوب الحكم بل واسطة وان كان
في بعضها كلمة العلة اضافة
وجوب الحكم كلفه بواسطة ^ع قوله
قوله المعلق للموضوعه اي العلة
انتم جعلها الشارع ووضعها
علما كالباع فانه جعله شرعا
للكم وكما نكاح فانه جعله
شرعا للملك المتعة ^ع قوله
والعقل المستنبطه كالتقدم مع
الجنس على استنبطت
بالاجتهاد وكومة الربوا وبها معطوف
على قوله العلة الموضوعه ^ع قوله
قوله هو اي ما يطلق عليه اسم
العلة كلفه كانت او اقص
سبعة اقسام بالقسم العقلية
^ع قوله ابتداء اي بلا واسطة
^ع قوله بان تكون مؤثرة في
بان يكون العقل ما كما بان في الحكم
انما يت به وهو منشأ بذاته ^ع قوله
قوله من غير تراخ اي من دون ان

يرتفع الحكم عن تلك العلة زمانا ^ع قوله الا اي وان لم توجد هذه الاوصاف الثلاثة باجمعها بل وجد واحد منها او اثنان منها فصلة
ناقصة واما ان لم توجد واحد منها فلا علة ^ع قوله وعدمه اي عدم الاستعمال ^ع قوله لم يذكر اي مراعاة وان كان من كذا وجوب
لما استطلع عليه عبارة الشرح ^ع قوله عوضا اى عوض نهين القسدين المذكورين في قسم الاستحمار

نور الانوار مع قدام الاجاب سوال ٢٤٤ مصحح الاحكام

المعلق ^ع ان الایجاب المعلق بالشرط وهو قول من دخلت الدار فانت طالق
يكون سببا في حل وجود الشرط والایجاب المضاف الى الوقت بان يقول تطلق
غدا سبب للحال لكن تراخ حكمه الى لند هو من اقسام العلة في الحقيقة
وانما يعد سببا باعتبار الاضافة فيمكن ان يكون هذا هو القسم الرابع للسبب
ان يكون الرابع هو قوله وسببه شبهة العلة كما ذكرنا في اليين بالطلاق والعقل
وهو الذي يسمى سببا مجازيا في السابق ومن ههنا ذهب بعضهم الى اقسام
السبب ثلاثة السبب الحقيقي وسببه في العلة وسببه في اى لان الایجاب المضاف
من اقسام العلة في الحقيقة والسبب الذي له شبهة العلة هو السبب المجازي بعينه
والثاني العلة وهو ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء اي بلا واسطة احتراز عن
السبب والعللة وعلة العلة هو علة الموضوعه كالبيع والنكاح والعلة المستنبطة
بالاجتهاد وهو سبعة اقسام لان العلة الشرعية الحقيقية تتم بثلاثة اوصاف احدها
ان تكون علة اسماء ان تكون موضوعه للحكم فيضاهي الحكم اليها ابتداء الثاني ان
تكون علة ^ع معنى بان تكون مؤثرة في الحكم والثالث ان تكون حكما بحيث يثبت
الحكم بعد وجودها من غير تراخ فاذا وجد هذه الاوصاف الثلاثة في شئ واحد كان
علة كاملة تامة ولا تناقصة فباعتبار استكمال هذه الاوصاف وعدمه ينفق ان
تكون الاقسام سبعة بهذه الوثيرة الاول ما يكون اسما ومعناه حكما وهو الطلاق
للاوصاف والثاني ما يكون اسما ومعناه لا حكما والثالث ما يكون معنى لا اسما ولا
حكما والرابع ما يكون حكما لا اسما ومعناه هذه الثلاثة ما يوجد فيها صفا يعده
وصفاً والخامس ما يكون اسما ومعناه لا حكما والسادس ما يكون اسما وحكما ومعناه
والسابع ما يكون معنى وحكما لا اسما وهذه الثلاثة ما يوجد فيها وصفاً ويعده
وصفاً لكن المنة لم يرد كونه معنى لا اسما ولا حكما وهو كمال اسما ومعناه هذه العلة

جواب سوال
^ع قوله شبهة
لعل اي لتأثيره
لان جز مؤثر وجوب
المؤثر مؤثره
قوله ومن ههنا اي
لاجل ان مثال
كل واحد منها واحد
كال بعضهم -
- - -

جواب سوال
عنه قوله من السنة
للسنة الاولى انه
ترك القسم السادس
وذكر في موضع العلة
في خبر الاستسباب
والثاني ان ترك القسم
السابع ذكره في
موضع صفاء الشبهة
العلية كاحد من صفات
والثالث انه ترك
العلية حكما بالظنية
لاجيب عن الاول
انه ترك القسم
دبره لما يكون على سنة
لا اساسا حكما لانه
دخل في الرابع في
مثال الثالث دبر
قوله والتسوية في
باب الشهادة انه
علة من لا اساسا
حكما دايمة داخل
في الخامس دبره
قوله كاحد من صفات
العلية في الربو لانه
علة من لا اساسا
حكما وعن الثالث
هو انه ترك العلة
حكما بالظنية في الاشارة
لانه داخل في قسم
الشرط الذي في حكم
العلل فلهذا لم يذكر
في العلة علة
قوله ولا يستدركه
هذا قياس للعلل
الشعبة على العقلية
لان الاصل فاق
الشرع العقل
قوله اتقوا قاتل الانفس
الاصل تقديم الزانية
والزانية مما لا انه
لا يمكن هبنا لان العلة
لا يتحمل ان يكون
بانيا ولا فان كان
الاول فيموت
بقار الاعتراف
وغير غير عقول
القائي فيلزم وجود
المعلوم دون العلة
وليس له نظرية
الشرع بخلاف العقل
الشريعة فانه في حكمه
المجهر بوصف
بالبقاء قوله لا اعتراف
لان الاصل فاق
ان التمثيل يكون
والتقديم جواب

شرقی التقی **ع** قوله کیوں ہوا ای القریۃ الموقوف فی التقی **ع** قوله لای الجزاء الآخر **ع** قوله کیوں علتہ
یوضو علیہ کل الموضوع لہو المجرع ولا حکما تاخرا حکم عن الاول الی وجود الآخر **ع** قوله کا نقل اے
ع قوله لا رخصۃ ای قهر الصلوۃ و فطر الصوم **ع** قوله لانبا ای لان الرخصۃ **ع** قوله فی ثبوتہا
بل المشتقۃ ای بل المؤثر فی ثبوت الرخص ہوا المشتقۃ فان الرخص انما شرعت لرفع الشقۃ بکل المشتقۃ
لیکن الوقوف علیہ قائم السفر مقام اودار المحکوم وجزا وعدا علیہ **ع** قوله ہی ای الشقۃ **ع**
مضطجعا و متکبیا و ذکر الیاء الی ان الالف واللام الی قول المصنف والنوم للعبہ **ع** قوله الیہ ای الی
کوم **ع** قوله لانی لان النوم لیس بترغیۃ ای فی المحدثات الموقوفۃ فی المحدث خروج التمس
وجہ لا شرخا المفصل **ع** قوله ودار الحکم ای المحدث علیہ ای علی النوم فاذا وجد النوم وجد المحدث للنوم

قوله المحرمين هو المؤثرون كانت القرابة جزءا خيرا بان اشترى عبدا مجهول
النسب ثم ادعى انه ابنه او اخوه يكون هو المؤثر والمقابل له وهو الوصف الاول
علة من لا اساء لاحكاما نقلنا والسابع علة اساء وحكما لا معنى كالسفر والنوم
والحدث فان السفر علة للرخصة اساء لانها تضاق اليه الشرع يقع القصر وخصته
وحكاما تثبت بنفس السفر متصلة به لا معنى لان المؤثر في ثبوتها ليس نفس
السفر بل المشقة وهي تقديرية وكان النوم الناقض للوضوء علة للحدث اساء لان الحدث
يضان اليه حكما لان الحدث يشبه عندنا لا معنى لانه ليس بوثق في انما المؤثر خروج الغسر
ولكن لما كان الاطلاع على حقيقة متعذرا وكان النوم المخصوص سببا لخروجه غالبا
اقيم مقامه ودار الحكم عليه الآن تمت اقسام العلة وقد علمت فاني بياها من
المسائل الناشية من غير السلام والخلاف توابع له ثم يقول المصنف وليس من صفات العلة
الحقيقية فقد ماعا على الحكم بل الواجب اقتراؤها معا كالاستطاعة مع الفعل
وهذا هو حكم القسم الاول الذي كان علة اساء ومعها فاما العلة الحقيقية
الشرعية التي تقارن الفعل لا تتقدمه وذهب قوم الى انه يجوز تقدير ماعا على المعلوم
بالزمان لان العلة الشرعية في حكم الجواهر موصوفة بالبقاء فلا بد ان تثبت الحكم
بعد لعلته بخلاف العلة العقلية فانها مقارنة مع معلولها انما كانت الحركة الاصابع مع حركة
اليد واما الاستطاعة فهو مع الفعل الملبية لا تتقدمه سواء علة شرعية او
عقلية وهي اما تمثيل او تنظير والى تتقدم على الفعل هي بمعنى سلامة الآلات
والاسباب وعليها مدار التكليف الشرعي وقد يقام السبب الداعي الدليل مقام الماعا
والمدلول هذا من تمة مسائل لعنة والسبب لم يميز في اقسامه الاقية بين الداعي
والدليل فربما اتفق فيها حال الداعي ربما اتفق فيها حال الدليل على استعمال ذلك في
قيام الداعي والدليل املا فاع الضرورة والعجز كافي الاستبراء عن ان الوجوب له توهم شغل

قيام الحق قال عظم العلماء راقية الداعي او الدليل مقام الدعوى المدلول بها اذا لم يتضح اليه في غالب المواضع
بطلان مساوية لمواد عدم الانقضاء فلا يعتبر ظهور من قال من يتطلى البندان السلع الداعي الال لجلال كان
له الداعي كداعي الوطني من القبيلة والنس وغيرهما **قوله** والدليل هو الذي يحصل من العلم بغير علم شيء آخر كالسفر
فان الدعوى المسبب المدعى كالمطعم **قوله** للدليل كالمشقة **قوله** لا تارة اي في اقسام هذه الامور
في ان هذا لانتظام **قوله** العزم اي من الوتوف على الحقيقة ثم امعطى على قوله الضرورة **قوله** كاني لا اختار
عوض الملك في الجارية الى انقطع حبيته او لا يقوم مقامها كانه قيل **قوله** لا يستبرأ بقوله لا تقار
في بل البقاء والحكماء سلم فبما ضروري ففسوخ العقود بالاقالة للعق **قوله** انما يتشبه الوتظير والقرين بينهما
عن الشيء فلو كان الاستطاعة من الغلبة الشرعية يكون متنبها ولو كان من العلة الفعلية يكون نظيره **قوله**
عق مقارنة مع الفعل فعلى هذا لا يكون العبد مكلفا قبله ليس الامر كذلك بل العبد مكلف قبله وحاصل

مبهمات الاحكام

نور الانوار مع فتاوى دجاوب سوال ٢٨١

رحم الامه بقاء النير والاحتراز عنه واجب لقوله من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غيره ولما كان ذلك امر مخفيا لا يقف عليه كل احد لم يكن المحل ثقبلا اقيم حدوث الملك واليد للادال مقام شغل الرحم بالماء وجعل هذا الحديث دليلا على انه مشغول بالحمل البتة وان كان في بعض المواضع يقيض عدم الشغل مثل ان تكون الحارة بكرا ومشتراة من يد غيرها ونحوه ولكن لم يقترن هذا اليقين وحكم بوجوب الاستبراء في كل ما وجد حدث الملك واليد غير اى غير الاستبراء كالحلوة الصحيحة اقيم مقام الدخول في حق وجوب المهر والدة والنكاح اقيم مقام الدخول في ثبوت النسب فهنا اقيم الداعي عقلم المدعى لان الحلوة والنكاح دافع الى الدخول والاحتياط كافي بحريم الداعي الى الوطى من النظر القليلة والمساومة مقام الوطى في الاستبراء وحرمة المصاهرة والاحرام والظهار والاعتكاف للاحتياط فهنا يضمن مثال لا قامة الداعي مقام المدعى ولو دفع الحرج كافي السفر الطهره ان مثالان لا قامة الدليل مقام المدلول فان السفر اقيم مقام المشقة وجعل الاعليها وان لم يكن فيه مشقة اصلا فيدل امار دخصة القصر والافطار على جرد السفر مع قطع النظر عن المشقة وان كان البعث عليه في نفس الامر هو المشقة وهكذا الطهر الخالي عن الجماع دليل على الحاجة الى الوطى وان لم تكن له حاجة اليه القلب فاقيم الطهر مقام الحاجة في حق مشروعية الطلاق فيه لان الطلاق لم يشرع الا في زمان كان محتاجا الى الوطى فيه لئلا يفسد المهر في وقت الحيض والطهر الذي يطهانه والفرق بين الضرورة ودفع الحرج ان الضرورة والعجز لا يمكن الوقوف على الحقيقة اصلا بل دفع الحرج يمكن ذلك مع وقوع مشقة كما في السفر يمكن ادراك المشقة بحسب احوال الشخص والناس والفرق بين السبب والدليل ان السبب لا يخلو عن تاثيره في المسبب الدليل قد يخلو عن ذلك فتكون قائدة العلم بالمدلول لا غير ومن جملة امثلة الدليل مقام المدلول

له قوله لقوله عليه السلام من كان النور اوردته ابن الملك في شرحه للنار له قوله ولما كان ذلك اى شغل رحم الامه بقاء النير له قوله الدال اى على شغل رحم الامه بقاء النير فان حدث الملك يدل على شغل الملك من جهة ويكفي كونه من الوطى لا هو سبب شغل الرحم وهو العلة للاستبراء فحدث الملك بهذه الوسائط صار دليلا على شغل رحم الامه بقاء النير له قوله دليلا على انه لا حتى دار الحكم معه وجودا وعدا له قوله وان كان الحمل ان وهليله له قوله لم يبد شغل اى شغل رحم الامه له قوله دعوه كان تكون مشتراة من المجهوب له قوله كالحلوة الصحيحة هي الحلوة بلا مرض وجبض واحرام وصوم فرض كذا في الكنز له قوله في حق وجوب المهر اى يجب

المهر بالدخول وكذا بالحلوة الصحيحة له قوله والدة اي يجب لعدة لمن طلق بعد الدخول وكذا لمن طلق بعد الحلوة الصحيحة له قوله اقيم مقام الخ فان الموجب لقبول النسب تكون الولد من امار الزوج وهذا امر تقرر وبطلان الشك تعالى وعلم الوطى ايضا منفسر لانكاح سبب دافع الى الوطى اقيم مقام الوطى له قوله اقيم مقام الحكم ان الوطى حرام في هذه الحالات الا بنية فدواعيه ايضا حرام امتيا لئلا يقع في الحرام له قوله في الاستبراء فانه احتراز عن الوطى ودواعيه له قوله وحرمة المصاهرة فخرمة المصاهرة كما تنفيط بالوطى تجتبه ودواعيه كما مر مفصلا له قوله الحرام فلما ان الوطى حرام فيه يحرم مدعيه له قوله والنهار اى في النهار قبل الكفارة له قوله اقيم آه لرفع المخرج فان في ذلك كنفقة لا بد من تعشيش بالغ ويتفاوت احوال الناس في المشقة له قوله عليها اى على المشقة له قوله وان لم يكن الحمل ان صليته له قوله القصر اى قصر الصلوة له قوله والافطار اى افطار الصوم له قوله وان كان الباعث عليه اى القصر الافطار وكلمة ان صليته له قوله على الحاجة وهذه الحاجة امر تقرر بها له قوله وان لم يكن له اى للرجل وكلمة ان صليته له قوله لئلا في الطهر له قوله لم يشرع الخ فان الطلاق من انقض البهائم وانما البيع لغير دفع الخلل في العاشرة له قوله وهذه الم يشرع اى الطلاق له قوله لا يمكن الوقوف الخ

كشغل رحم الامه بقاء النير له قوله يمكن ذلك اى الوقوف على الحقيقة له قوله لا يخلو عن تاثيره فلا بد للسبب ان يتقدم على السبب له قوله والدليل قد يخلو عن ذلك اى التاثير في المدلول والافطار اليه في زمان يكون للمدلول مقدما على الدليل الا ترى ان الاخبار عن المحبة دليل على المحبة ولا اثر فيها له قوله قائدة اي فائدة الدليل هو قمر الاقمار

جواب سوال

له قوله بان مثالان وانما قال الشارح في هذا القول سائعه ان مثال اقامة الدليل مقام المدلول الظاهر قائم مقام الحاجة الى الوطى وانما السفر ليس بدليل على المشقة بل مفعلي الى المشقة كما يعلم من احوال الناس

بـ بـ بـ بـ بـ

له قوله فقال ما تادوا به **له** قوله لكنه اي كان المقيد فيتم على المجلس حتى لو اجبرت عن المحبة خارج المجلس لانقع الطلاق لاذي لان قول
 الرجل لا امراته ان كنت تحبيني فانت طالق مشبه بالتحريم اي من حيث انه جعل مدار الامر على اخبارها ومحبتهما والتغير مقتضى على المجلس **له** قوله
 والثالث اي ما يتعلق به الاحكام **له** قوله ما يتعلق به الوجود بل هو جهة الشيء عنه وجوده **له** قوله دون الوجوب ولا بد من قيد آخر وهو دون
 الافشاء احترازاً عن مسبب فانه مفض الى الحكم وقيل المصنف تركها على اي فهم هذا القيد من المقابلة بالاسباب **له** قوله احترازاً عن
 العلة فانه يتعلق بها وجوب الشيء **له** قوله يخرج به الجزم فان الجزم ايضا ما يتعلق به وجود الكل دون الوجوب لكنه ليس بخارج **له**
 قوله عليه اي على الفور المحض **له** قوله ترك قولك اذ فانه شرط محض ليس متوثر في وقوعه
 الطلاق ولا مضياً اليه بل يتوقف عليه انعقاد عليه لوقوع الطلاق وهو قوله انت طالق **له** قوله شرط هو في حكم الحد وفيه ان شرط لا يكون العلة
 ساله ...

الاخلاص عن المحبة اقيم مقام المحبة في قول الرجل لامرأته ان كنت تحبين فاطتني
 فقلت احبك طلقته لان المحبة امر باطلاق المحبة لا بالاختيار لكنه يقتصر على
 المجلس لا نه مشبه بالتحجير والتحجير مقتصر على المجلس الثالث الشرط وهو ما يتعلق به
 الوجود دون الوجوب احتراز به عن العلة وينبغي ان يزاد عليه قوله ليكون خارجا
 عن ملكيته ليخرج به الجزء ههنا اقول هو خمسة بالاستقراء الاول شرط محض لا يكون
 له تأثير في الحكم بل يتوقف عليه انعقاد العلة كدخول الدار بالنسبة الوقوع للطلاق
 المعلق به في قوله ان دخلت الدار فان طالق الثاني شرط وهو في حكم العلة في
 حق اضافة الحكم اليه وجوب الضمان على صاحبه كحفر البئر في الطريق فانه شرط لتلف
 ما يتلف بالسقوط فبين العلة في الحقيقة هو الثقل لميلان طبع الثقل الى السفل لكن
 الارض كانت مائعة فاسكتة وحفر البئر ازالة للمانع ورفع المانع من قبيل الشرط وللشئ
 سبب محض ليس بعلته فاقيم الحفر الذي هو الشرط مقام العلة في حق الضمان اذ حفر
 في غير ملكه او امان حفر في ملكه او القى الانسان نفسه عمدا في البئر فحينئذ رضاه على
 الحافر اصل لا شق الزق فانه شرط لسيلا زاقية اذ الزق كائنات ازا لته شرط والعلة
 هي كونه مائعا لا يصح ان يضاف الحكم اليه اذ هو امر جلي للشيء خلق عليه فاضيف الى الشرط
 ويكون صاحب الشرط ضامنا للتلف مائفة لتقصان الخرق ايضا والثالث شرط
 له حكم الاسباب وهو الشرط الذي يتخلل بينه وبين الشرط فعل فاعل فاعلا لا يكون
 ذلك الفعل منسوبا الى ذلك الشرط ويكون ذلك الشرط سابقا على ذلك الفعل
 واحتراز به عما اذا تخلل فعل فاعل طبيعي كحفر البئر فانما في حكم العلة كما اذا كان ذلك
 الفعل منسوبا الى ذلك الشرط كقصر الطريق او طيرانه منسوبا الى التعم فانه ايضا في حكم
 العلة عند المحلل حتى يعجز الفاعل عن ذلك فالرأى وما اذا لم يكن الشرط سابقا على العلة
 كدخول الدار في قوله انت طالق ان دخلت الدار اذ هو مؤخر عن تكلم قائله

حاصله ثلث: بالقول لمضاهة الحكم
 البها لكونها غير مختارة ولا اضاف
 الحكم الى هذا الشرط فوخلف عن العلة
 قوله اليه الى هذا الشرط
 قوله كغيره في التفتيح جفر بالفتح
 زمين كمن قوله فانه اے
 فان حفر البئر في الطريق خربا تلتف
 ما تلتف بالسقوط فيه اي في البئر وهو
 الانسان لو ادر اية قوله لان
 العلة اي للسقوط في البئر صلح قوله
 هو التفتيح في الاصطلاح لمضاهة الحكم اليه
 فانه امر فاعلى ليس اختيارا ثلثه
 قوله ما كنت في منتهى الالاب مك به
 سكا بالفتح چنگ درزدان كانه
 قوله سبب محض لانه محض في التوقع
 في البئر صلح قوله ليس بعلة له بل
 فانه لو نام في موضع قفر ما تحته يحصل
 لو توقع بدون الحفر فان قلت سئل ان
 الحفر سبب محض ليس بعلة للتوقع
 بل ان اضافته الحكم لا تعدل الى العلة
 يعني ان يضاف الحكم الى السبب فانه
 قرب الى العلة من الشرط قلت ان
 شئ مبلح فلا يصح ان يجعل الحكم مضافا
 اليه لان الواجب ضمان جنائية فلا يمكن
 الحفر بل مجرد كون الجنائية تعدد الامتداد الى
 الحفر ايضا فاجب الى الشرط
 قوله في ضمان الخ قد لا تحدى في حفر
 في ملك نفسه ومن القى نفسه
 في البئر فا حكم مضاعف الى جزا
 تقار بمصدوره من فاعل مختار عمدا
 هذا الايضاف الحكم الى الشرط اي حفر
 بئر لصلح جية العلة كاضافة الحكم اليها
 قوله وشق الزرق الشق بالفتح
 شقه ان تقاطع شيئا فتنشق بالكرس
 منك قوله كان متخاى من
 سيلان قوله ولا زالت اي
 والامانخ قوله في العلة الزهني
 علة الزم اي العلة لسلطان في حرق
 كونه اخصا لارتقبي القوم يقال
 ع الشيء ازلزلي على وجهه من بطلان

انت طالق فانه شرط محض لدخول في القسم الاول كما اذا حل قيد عيب فابق فانه شرط
للإبقاء اذا القيد كان مانعا فإذ انته شرط ولكن تخلك بينه وبين الإبقاء فعل
فاعل مختار وهو العبد ليس هذا الفعل منسوبا إلى المشرط اذا لم يكن ان يكون
كل ما يحل القيد ابق البتة وقد تقدم هذا الحل على الإبقاء فهو في حكم الأسباب فلهذا
لا يضمن الحال قيمة العبد بخلاف ما اذا امر العبد بالإبقاء حيث يضمن الأمر ان يتعرض
فعل فاعل مختار لان الأمر بالإبقاء استعمال له فاذا ابق بامر فكا نهضه بالاستعمال
بخلاف ما اذا كانت الوساطة المتخللة مصفاة إلى السبق فانه يضمن صاحب السبق
الدابة وقودها اذا فعل الدابة وهو التلف مضى إلى السائق والقائد فمضى ما تلفت
والرابع شرط اسلاك احكاما كاول الشرطين في حكم تعلق بها كقوله لا مائة ان دخلت
هذه الدار فبذلة الدار فانت طالق فان دخول الدار الذي يوجد له لا يكون شرطا
اسلاك احكاما اذ الحكم مضى إلى آخر الشرطين وجودا فهو شرط اساسا وحكما من جميع
الوجود فلو وجد الشرطان في الملك بان بقيت منكوبة له عند وجودها فلا شك انه
ينزل الجزاء دون لم يوجد في الملك او وجد لا ولى في الملك ون الثاني فلا شك انه
لا ينزل الجزاء وان وجد الثاني في الملك ون الاول بان بانها الزوج قد دخلت
لدار الاول ثم تزوجا قد دخلت الدار الثانية ينزل الجزاء وتطلق عند ذلك الدار
على آخر الشرطين وللك ان يحتاج اليه وقت التعليق وفي وقت نزول الجزاء
واما في ما يندفك فلا وعند زوجه لا تطلق لانه يفسر الشرط الآخر على الاول
اذ لو كان الاول يوجد في الملك دون الآخر لا تطلق فكذا عكسه الخامس شرط
هو كالعلامة الخاصة كالاحصان في الزنا شرط للزعم في معنى العلامة وقد عدا
هذا تارق الشرط وتارة في العلامة على ما يحكى وكذا لم يعد صاحب المتوضيح
من هذه الاقسام ثم انهم بينوا ضابطة يعرف بها الفرق بين الشرط والى معناه

له قوله فانه شرط محض لدخوله عن سبب العلية والسببية له قوله كما اذا حل اي انسان بالحل بالفتح وتشديد اللام كشاف كره
واقيد بتركه الى المتخبط له قوله فانه اي فان حل قيد العبد له قوله كان مانعا اي من الإبقاء له قوله ولكن تخلك بينه وبين الإبقاء فان العبد
نشر باختياره له قوله فعل فاعل وهو الخروج والتفرع له قوله اذا لم يكن الخ فان حل اي انسان بالحل بالفتح وتشديد اللام كشاف كره
حكم الاسباب اي التي ليس فيها
سبب العلة له قوله فلهذا
لا يضمن الحال ان لم له ملك
العبد ونه اذا كان العبد عاقلا
واما اذا كان مجنونا فالحال
ضامن قيمته للمالك عند محله
له قوله وان لم يضمن
فاعل الخ وهو التفرع كونه ان
وصليته له قوله له
للعبد له قوله فانه يضمن
الخ لان هذا السبب في معنى العلة
له قوله معناه الخ
لان السوق والقود محل على
الزباب كرا فيقتل فعل
الدابة الى ان لا تقتل
له قوله بها اي بالدابة
له قوله شرط اساسا اي
مسورة لوجود صيغة الشرط
او دلالة وتوقف الشرط
على الشرط له قوله لا يمكن
فان المشرط ليس بمقارنا به
وجود اهل هو يتأخر الى وجود
امر فخر وهو القسم يسمى شرطا
مجازا له قوله بها اي
بالشرطين له قوله اساسا
توقف الحكم عليه في الجملة
له قوله اذ الحكم
اي وقوع الطلاق معطاف
الى آخر الشرطين وجودا وهو
دخول الدار الثانية فانه تحقق
عند تحققه فهو اي آخر الشرطين
شرط اساسا الخ له قوله ينزل
الجزء لعدم تمام الشرط له
قوله بان بانها الزوج له
قبل دخول الدار الاولى -
له قوله لان المدعى على
آخر الشرطين فان الجزاء ما
يترتب على تمام الشرط
وتما مه انما هو بوجود الجزاء
الآخر له قوله والمالك اي
ملك النكاح له قوله فلهذا
عكسه اي بوجود الآخر في الملك

جواب سوال
له قوله والمالك
انما يحتاج الخ لان
المالك في الثاني
ضروري بوقوع
الجزء دون الاول
فلا يصح قياس
زوجه لغوات
المساواة بخرجه
ك- ك- ك-

دون الاول له قوله كالعلامة الخاصة اي التي لا يتعلق بها وجود حتى يكون شرطا ولا وجوب حتى يكون علة بل هي تعرف بوجود الحكم
له قوله شرط للزعم في معنى العلامة فانه معروف ومعلوم حكم الزنا ودون من دونه كان موجبا للزعم والمعرف علامة له قوله فلهذا لم
يبيده اي الشرط الذي هو كالعلامة له قوله من هذه الاقسام اى من اقسام الشرط فتم الامتار

له قوله وفيه اي في ايراد كنه المحصر **ع** قوله عن معنى الشرط وهو وجود الحكم عند وجود الشرط **ع** قوله او دلالة بالجو معطوف على المحرور
 في قوله بصيغة اي يدل الكلام على التعليق ولان كنه المحصر عليه **ع** قوله لو وقع الوصف اي التزوج **ع** قوله اي المرأة المذمومة
 تقر به ان لفظ المرأة في المتن معرفة فكيف تفوه المصنف بكونه كنه **ع** قوله وهو معتبر في تعريف الغائب بالصفة **ع** قوله
 دلالة اي دليلا **ع** قوله
 فصار كانه الخ لان ترتيب
 الحكم على الوصف تعليق له
 به كالشرط **ع** قوله ولو
 وقع اي الوصف **ع** قوله
 قوله فيلغونه الاجنبية
 اي فيلغونها القول اذا
 اشار به الى الاجنبية لانها
 لا تصلح لمحلية الطلاق فصلا
 الا يقع بغير محله فيلغونه
ع قوله ونص الشرط
 اي صريح الشرط وهو ما يكون
 بصيغة يجمع الوجهين بكلا
 دلالة الشرط فانها لا يجمع
 الوجهين بل تختص بالنكحة
 لقصور هذه الدلالة فانها
 شرط معنى لا صيغة **ع** قوله
 قوله والرابع اي ما يتعلق
 به الاحكام **ع** قوله
 الوجود اي وجود الحكم **ع** قوله
 قوله به الضمير راجع الى ما في
 قوله ما يعرف **ع** قوله
 احتراز عن العلة لتوقف
 وجوب المعلول على العلة
ع قوله احتراز عن الشرط
 فانه يتوقف عليه وجود الشرط
ع قوله وهو اس الاعم
ع قوله مكلفا اي عاقلا
 بالنا **ع** قوله فالتكليف
 اي بالعقل والبلوغ **ع** قوله
 قوله لتكثير العقوبة اى
 ليصير بها للعقوبة الكاملة
ع قوله منها اي لخصم
 شرط الاحصان **ع** قوله
 قوله والوطى اي بامرأة
 اي مثله **ع** قوله واما
 جعلناه اى الاحصان
ع قوله لا يتوقف الخ اي
 كما يكون التوقف على حدوث
 الشرط **ع** قوله بده اي
 بعد الزنا **ع** قوله لا يثبت
 الخ بل يجب الجمل **ع** قوله

جوار سوال
 عه قوله المذمومة
 جواب سوال
 وهو ان المرأة مذمومة
 باللام فكيف يقع
 الوصف على النكحة
 بفصل عنه

له قوله وفيه اي في ايراد كنه المحصر **ع** قوله عن معنى الشرط وهو وجود الحكم عند وجود الشرط **ع** قوله او دلالة بالجو معطوف على المحرور
 في قوله بصيغة اي يدل الكلام على التعليق ولان كنه المحصر عليه **ع** قوله لو وقع الوصف اي التزوج **ع** قوله اي المرأة المذمومة
 تقر به ان لفظ المرأة في المتن معرفة فكيف تفوه المصنف بكونه كنه **ع** قوله وهو معتبر في تعريف الغائب بالصفة **ع** قوله

ذوالا فوالامع فملا فملا جواب سوال ٢٨٢ محبت الاحكام

على ما قال وانما يعرف الشرط بصيغة كحرف الشرط مثل قوله ان دخلت الدار فانت
 طالق وفيه تنبيه على ان صيغة الشرط لا ينفك عن معنى الشرط قط او دلالة **ع** قوله
 الوصف الذي يكون في معنى الشرط كقوله المرأة التي تزوجها طالق ثلثا فانه معنى الشرط
 ادلالة لو وقع الوصف في النكحة اي المرأة الغير المعينة بالاشارة لا النكحة النخوية
 اذ هي معرفة بالامر فلما دخل وصف التزوج في المنكحة وهو معتبر في الغائب **ع** قوله
 على الشرط فصار كانه قال ان تزوجت امرأة في طالق ولو وقع في المعين ان يقول
 هذه المرأة التي تزوج في طالق لما صلح دلالة على الشرط لان الوصف في الحاضر
 الغواذ الاشارة ابلغ في التعريف من الوصف فكانه قال هذه المرأة طالق فيلغونه
 الاجنبية ونص الشرط يجمع الوجهين اي المعين وغير المعين **ع** قوله ان
 تزوجت امرأة في طالق او ان تزوجت هذه المرأة في طالق يقع الطلاق
 بالتزوج في الصورتين والرابع العلاقة **ع** قوله ما يعرف الوجود من غير ان يتعلق به
 وجوب ولا وجود فنقوله ما يعرف الوجود احتراز عن السبيل هو مفضل **ع** قوله
 من غير ان يتعلق به وجوب احتراز عن العلة ولا وجود احتراز عن الشرط كالاحصان
 في باب الزنا فانه علاقة للرجم وهو عبارة عن كون الزاني حراما مسلما مكلفا وطى
 بنكاح صحيح مرة فالتكليف شرط في سائر الاحكام والحرية لتكثير العقوبة وانما
 العلة ههنا هي الاسلام والوطى بالنكاح الصحيح وانما جعلناه علاقة لان الزنا
 اذا تحقق لا يتوقف انعقاده على لزوم على احصان **ع** قوله بعد اذ لو وجد الاحصان
 بعد الزنا لا يثبت بوجوده الرجم وعدم كونه علة وسببا ظاهر لعلم انه عبارة عن
 حاكم في الزاني يصير به الزنا في تلك الحالة موجبا للرجم وهو معنى كونه علاقة و
 هذا عند بعض المتأخرين ومختار الاكثر انه شرط لوجوب الرجم لان الشرط ما يتوقف
 عليه وجود الحكم والاحصان بهذه المثابة اذ الزنا لا يوجب الرجم بده **ع** قوله كالسرقة

وعدم كونه اي الاحصان علة وسببا ظاهر لانه ليس يؤثر في الرجم لا هو طريق مفض اليه **ع** قوله عن طلق الخ وهو كون الزاني حرا
 مسلما الخ كما مر **ع** قوله وهو معنى كونه اي كون الاحصان **ع** قوله ان شرط الزنا في الشهود الاحصان اذا رجموا ايضا لان
 التالف بالرجم الخ هذه الشهود **ع** قوله والاحصان بهذه المثابة فان وجوب الرجم يتوقف عليه **ع** قوله بدون اي بدون الاحصان
 فتم الامتار

لا توجب القطع بدون النصيحة لا يضمن شهده اذا رجعوا بحال تفريع على كون
الاحصان علامة لا شرطاً يعني اذا رجع شهده الاحصان بعد الرجم لا يضمنونه المرجوم
بحال اي سواء رجعوا او حدهم او مع شهده الزنا ايضا لانه علامة لا يتعلق بها وجوب
والوجود ولا يحسب لاضافة الحكم اليه بخلاف ما اذا اجتمع شهده الشرط والعلّة بان شهد
اثنان بقوله ان دخلت الدار فانت طالق وشهد اثنان بدخول الدار ثم رجع شهده الشرط
وحدهم فانهم يضمنون عند بعض المشايخ لان الشرط صالح للحكمة لانه العلة عند تعدد
اضافة الحكم اليها لتعلق الوجود به وثبوت التعدي منهم وهو مختار في الاسلام
وعند شمس الامية لاضمان عليهم قياً ساعلى شهده الاحصان وان رجع شهده اليه وشهد
الشرط جميعاً فالضمان على شهده اليه خاصة لانهم متعلقة فلا يضمان التلف لشيء الشرط
مع وجودهم وعند زفر شهده الاحصان اذا رجعوا وحدهم ضمنوا دية المرجوم
ذها بالانه شرط والجواب ان الاحصان علامة لا تصح للمخلافه ولئن سلمنا انه
شرط فلا يجوز اضافة الحكم اليه لان شهده العلة وعلى الزنا صالحة للاضافة فلم يبق
للشرط اعتبار اذا لا اعتبار بالخلف عند مكان العمل بالاصل لما فرغ عن بيان متعلقات
الاحكام شرع في بيان اهلية المحكوم عليه هو المكلف ولما كان من المعلوم ان اهليته
لا تكون بدون العقل فلذا بدأ بذكر العقل فقال **فصل في بيان اهلية والعقل**
معتبر لاثبات الاهلية اذ لا يفهم الخطاب بدونه وخطاب من لا يفهم قد مر تفسيره
في السنة وانه خلق متفاداً فالأكثر منهم عقلاً الانبياء والاولياء ثم العلماء والحكماء
ثم العوام والامراء ثم الراسخين والنساء وفي كل نوع درجات متفاوتة
فقد يوازي الف منهم بواحد كم من صغير يستخرج بعقله ما يعجز عنه الكبير
ولكن اقام الشرع البلوغ مقام اعتدال العقل واختلفوا في اعتباره وعدّ ثلث الاشهر
لعمدة للعقل دون السمع واذا جاء السمع فله العبرة دون العقل فلا يفهم حسن شيء

للعقل دون السمع اي من الشايح **قوله** واذا جاء السمع اي المسموع وهو الديل الشرعي
الشيء قابلاً لان يثاب على فعله **قوله** الاقمار شرح نور الانوار

قوله لانه لان الاحصان **قوله** وجوب ولا وجود اي وجوب الحكم وهو الرجم ولا وجوده **قوله** فقلت ان دخلت الدار
بان الزوج علق طلاقي على دخول الدار اي غير موطوءة **قوله** فانهم يضمنون اي الزوج ما اراد المرأة من نصف المهر **قوله**
اليها اي الى العدة **قوله** برأيه بالشرط **قوله** عند شمس الامية وعامة المحققين

منهم ابو اليسر **قوله**
عليه اي على شهود الشرط
قوله فالضمان اي
ضمان المولى الزوج الى
المرأة على شهود اليه
اي كالتعليق فاحصة لافهم
اي لان شهود والتعليق
شهود العدة لانهم اثبتوا
قول الزوج انت طالق
وهو علة لوقوع الطلاق فلا
يعتد الخ **قوله** فقلت
وجودهم اي مع وجود مشهود
اليهين **قوله** فقلت
الى انه اي الاحصان شرط
والشرط والعلّة سوار في
اضافة الضمان اليها لتوقف
الحكم على الشرط كما توقف
على العلة **قوله** علامة
اي ليس بشرط فلا يجوز اضافة
الحكم اليه **قوله** فقلت
اي لاضافة الحكم اليها
قوله متعلقات
الاحكام اي بسبب العلة
والشرط والعلة مؤنة
قوله فقلت شرع الخ فان
الاحكام وما يتعلق بالاحكام
لا تثبت بدون البينة المحكوم
عليه وهي صلاحية المكلف
لوجوب الحقوق المشروعة
قوله فقلت اي البينة
الخطاب **قوله** بدونه
اي بدون العقل
قوله فقلت اي تفسير العقل
قوله فقلت وانه اي العقل
خلق متفاداً في الناس
قوة وضعفا **قوله**
ثم الراسخين جميع رستاق
بالضم معرب روستا كذا
في المتعجب **قوله**
في اعتباره اي العقل
قوله فقلت لانه
في معرفة الاحكام الشرعية
قوله فقلت حسن فني اي كون

جواب سوال

قوله فقلت وجوب
الزنا صالحة للاضافة
اي مائة لاضافة
الحكم اليه اي شهده
الشرط لان الشرط
يكون بمعنى العلامة
كما في قوله تعالى
جاراً شرطاً اي
علامة القياس
لا يصلح لاضافة
الحكم اليه بدون
ملاحظة وجود الحكم
عند وجوده وهذا
تفريع آخر من
الشارح ردوس
بنار على التفريع
الاول ولما كان ذلك
فلا يرد انه لا يصح
قول الله لاضافة
لان شهده الزنا لم
يرجع عن انضمام
تكميل يصح لاضافة
وجوده الاحكام
في المقام اتفق
صاحب المولى
فلا احصان بحكمه
شرطاً عند التقدير
غير صالح لاضافة
لان الاحصان
عبارة عن النصف
الحيدة فلا يجوز اضافة
الحكم الذي هو عقوبة
اليه عنه قوله وانه
خلق متفاداً في
مداماتال المعتزلة
ان العقل غير متفاد
لان مدار التكليف
والدائر غير متفاد
فالمدار غير متكافئ
وان لم يكن غير متفاد
فبالا فلا وجه لذكره
العبارة في المقام
لان مناسبة العبارة
بالعقل معتبر لاثبات
الاهلية فقلت لا شرعية
لا عمدة للعقل اصلاً

منهم فان العقل لا يستعمل فيه

نورالانوار مع قمرالاقمار جواب سوال

١١٠ قوله لا يدركها العقل المفرق
 بينها وبين ١١١ قوله لا يدرك العقل
 اى من العقائد ١١٢ قوله روية
 الله تعالى اى بالبصر ١١٣ قوله
 والميزان الذى يوزن به اعمال العباد
 ١١٤ قوله والعصا اى للذئب
 يبر عليه المسلمون ١١٥ قوله من السيف
 واذق من الشمر ١١٦ قوله و
 كان هذا القول بالعقل فلو لم يكن
 العقل حجة موجبة بنفسه كما هو
 معذورين لما كانوا فى ضلال مبين
 ١١٧ قوله من عقل صغير اكان
 اوكبر ١١٨ قوله فى الوقت
 اى فى الوقت عن الطلب اى
 طلب الحق والنظر لمرة الصانع
 واحكامه ١١٩ قوله وذكر الحق
 سقطت على الوقت ١٢٠ قوله
 ولئن لم يردكم كلمة ان وصليته
 ١٢١ قوله على شاذى فى التقب
 شاذى كوه لمجد ودياى بلند وما نند
 ١٢٢ قوله والى الهراى اى
 الاحكام الشرعية ١٢٣ قوله موجب
 اى للاحكام الشرعية ١٢٤ قوله
 ومعرف حتى ان الموجب هو الشرع
 والعقل معرف للاحكام الشرعية
 ١٢٥ قوله انه غير مكلف اى بالايان
 بجهد العقل اى بدون مرور زمان
 ١٢٦ قوله وانما لا يدرك العقل غير حجة
 بنفسه انما هو اى لا واداك فاذا لم
 يتتبع ايمانوا كما هو اى بدون مرور
 هذه الساطل كان معذور واذا لم يتتبع
 كره الحق من مدرك اذ كان من العقل
 ما اختار الكفر وانظر فى الآيات
 الالهية من قيام السما والارض
 كيف ومن نظر الى البشاريت نقل
 علمه الى الهالى الامن كما به عقله
 ١٢٧ قوله ولا يستدل لى
 بالآيات الالهية على معرفة الصانع
 ١٢٨ قوله واصل فى التقب

رسولاً وجواب عنه
انه يحتمل ان يراد
من العذاب المعنى
العذاب الديني
فلا يمتنع جهاراً
فقول المازنيها
التنزيه لا يتوقف
الا بالسمع ونحن
نقول به كما اذا لم
في دار الحرب ولم
يصلحه السمح فانه
لا يكون محمداً على
ترك الشرايع
كالصلوة والزكاة
لان العقل لا يملك
يكن - ي - ي -

٢٤٠ قوله وان لم يبلغكم الحق
 ان وصلية ٢٤١ قوله الدعوة اي دعوة الرسل ٢٤٢ قوله على حد الاموال اي تقدير زان الامتحان والتجربة ٢٤٣ قوله فيلوض تقديره الى
 الله تعالى اذ هو العالم بمقدار ذلك الزمان في حق كل شخص فيعفو عن لم يترك ذلك الزمان وعاقب على من استوفاه ٢٤٤ قوله اعتبارا باموال المتر
 فانه اذا استعمل الرشد يميل ثلثة ايام كذا في كشف ٢٤٥ قوله وهو ضيف لتفاوت العقول فير اكليف بقدره الاموال ٢٤٦ قوله
 ان غفل اي من لم يبلغه الدعوة مع وجه ان مرة اتامل عن الاعتقاد اي اعتقاد الايمان ١٢ فمر الا فمار خرج نور الانوار

له قوله كان منه وادعته لم يكن معذوراً الى الصورة الاولى فلا تصادف مدة النظر وانظر في مدة عمره فصارت قصراً او ماني
 الصورة الثانية فلا تكابر العقل واتبع الهوى **قوله** لان كفو معفو فهو كالمسلم في الضمان **قوله** وعندنا لم يضمن لاننا لم نجعل كفه
 عفواً بآل وان كان قتله حراً ما قبل الدعوة لقتل نسا اهل الحر مد الدعوة **قوله** لا يصح ان لا يضمن دليل شرعي ولا عبقر للعقل عندنا
 فلو اقر بالايان في الصبي يجب عليه تجهيزه حال البلوغ **قوله** وعندنا يصح ان لا يعلم ان صحته بآيان الصبي العاقل متفق عليه بيننا فانه
 صلى الله عليه وسلم قبل آيان الصبيان واما عدم كونه مكلفاً بالايان فهو قول فخر الاسلام واتباعه وعن الشيخ الى منصور الماتريدي انه مكلف
 بالايان وبكذلك مروي عن الامام الاعظم وقيل ان خلاف الاشعية انما هو في احكام الدنيا واما في احكام العقبي فصحة بآيان الصبي العاقل
 متفق عليه بين الاشعية والماتريدي

كذلك قيل **قوله** لان الجرديل
 لقوله لم يكن مكلفاً به **قوله**
 رجع القلم انما كذا رواه الحاكم وقد مر
قوله بهار الى سنيته
قوله لوجب له وعليه اي
 لوجب الاحكام المشروعة للنفق
 او لقصور فاقلام النفق وكلمة على
 للضرر **قوله** وبها في الزمة
 ثم اعلم ان الزمة لغة العهد لان
 القصة يوجب للزم والمبالاة الزمة
 شرافاً نفس ورفقة لها زمة مسجية
 للمحل باسم الحال كذا ذكره في المصنف
 كذا في التحقيق **قوله** قولهم ليشق
 اي يوم اخذ الله تعالى من بني آدم
 فيه سمياً قاعاً على اقرب ابدية تحته
 وجوبهم اخرج جميع الزمة من
 ظهر آدم على قدر الزمة **قوله**
 ولزمت اكله الا ان كان **قوله**
 على ذلك العبد الذي جرى من
 العهد والرب **قوله** يعتق
 اي يعتق الام **قوله** عليه اي
 على ضربه **قوله** نفقة
 الزوجان الحق **قوله** اى
 لاجل الصبي **قوله** وان كانت
 الخوكة ان وصليته **قوله**
 لما يجب لاي لنفسه **قوله**
 من الحق انما اي عتق الجنتين بارية
 من مورث والوصية له وثبوت
 النسب له وبها بيان لقوله لما يجب
قوله كانت عاتية الخوكة ان
 ينبغي ان يجب لنفسه لغيره الحق
 كلها كما يجب على الابن لواله الزمة
 غير ان للزوج غير مقصود بنفسه
 اي لا يقصد الشارع نفسه **قوله**
 قوله اداؤه في لوله الواجب بالاختيار
 تحقيقاً لا ابتلاء **قوله** في المصنف
 ذلك انما يعنى بعض عن الاداء بخلاف
قوله لانه لم يكن حكمه حكم
 الزوج وهو الاداء ولا لا يجب على
 الكافر شئ من الشرائع التي هي طاعة

اذا اعتقد الشرع ولم تبلغ الدعوة كان معذوراً لان المعتذر عندهم هو السمع فلم يجر
 وله من قتل مثل هذا الشخص **قوله** لان كفه معفو وعندنا لم يضمن وان كان قتله حراً ما
 قبل الدعوة ولا يصح آيان الصبي العاقل عندهم وعندنا يصح ان لم يكن مكلفاً به لان
 الوجوب بالخطاب وهو ساقط عنه لقوله رفع القلم عن ذلك عن الصبي حتى يحتلم
 وعن المجنون حتى يفق وعزالنا ثم حتى يستيقظ وما فرغ عن بيان العقل شرح
 في بيان الاهلية الموقوفة عليه فقال والاهلية نوعان النوع الاول اهلية وجوب وهي
 بناء على قيلم لانه اهلية نفس الوجوب تثبت الابد وجود ذمة صالحة للوجوب له
 وعليه وهي عبارة عن العهد الذي عاهدنا به بنوكم الميثاق بقوله الست بربكم قالوا
 بلى شهدنا قلنا اتروننا برون يوم الميثاق فقال قرنا بجميع شر ان الله الصالحة
 لنا وعليها والادى يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه بناء على ذلك العهد
 لما مضى وما دام لم يولد كان جزء من اهلهم يعتق بعقدها ويدخل في البيع تباع لها
 ولم تكن ذمة صالحة لان يجب عليه الحق من نفقة الاقارب ثمن المبيع الذي
 اشتراه الولي له وان كانت صالحة لما يجب له من العتق والارث والوصية و
 النسب اذا ولد كانت صالحة لما يجب له وعليه غير ان الوجود غير مقصود بنفسه
 واما المقصود اداؤه فلما لم يتصور ذلك في حق الصبي فجاز ان يبطل الوجوب
 لعدم حكمه فما كان من حقوق العباد من الزم كضمان المتلفات والعوض كقن
 للمبيع ونفقة الزوجات والا قارب لزومه ويكون اداءه عليه كادائه وكان الوجوب
 غير خال عن حكمه وما كان عقوبة او جزاء لم يجب عليه ينبغي ان يراد بالعقوبة ههنا
 القصاص وبالحجز اء جزاء الفعل الصادرة منه بالضرر الا بالمدون الجرد وتمام
 الميراث ليكون مقابل الحقوق الله تعالى خارجة عنها واما ضربه عند سلامة
 الادب فمن باب التاديب لا من انواع الجزاء وحقوق الله تعالى تجب مع القول

نيل الثواب في الآخرة حكماً من اشتهر وان كان من صفته الكفر ليس الا لا يوجب عقوبة له كذا قيل **قوله** فلان انما شرع في تنصيص الاحكام الشرعية
 بان انما يزم الصبي ما في حكمه لا يزمه **قوله** من الغرم بالغرم بالغرم هو لولم يضمن لزم باخذة وان كذا في شئ الرب **قوله** في ضمان المتلفات
 بان انقلب العقل على الانسان فانه يجب عليه الضمان **قوله** والعوض بالجر مطوف على الجرد في قول من الغرم **قوله** الاقارب
 في متعلق ان نفقة الاقارب حصة المونة من جهة انها تجب على الغنى كفاية لما يحتاج اليه بخلاف نفقة الزوجة فانها حصة الاغوا من من
 جهة انها وجبت جزاء للاحتباس الواجب عليها عند الرحل **قوله** لزمه اي لزم الصبي ان كان لا يعقل **قوله** اداؤه اى اداؤه كادائه للصبي المقصود
 بهنا المال لانفس الفعل فيجزى اداء الولي عنه بما به **قوله** لم يجب عليه اي على الصبي لانه لا يصلح حكمه الوجوب به المطالبة بالعقوبة وجزاها
 فيبطل الوجوب **قوله** بالضرر الجزاء **قوله** دون انما ليس المراد بالجزاء المدد واما ان الميراث بسبب قتل المورث **قوله**
 قوله ليكون ما العقوبة والجزاء **قوله** تجب اي على الصبي **قوله** الاقارب

له قوله بكم هو الاداء له قوله من المرن أي من مون الارض والمون بالفتح باربر وشتر كذا في المنتخب له قوله المال لانفس الفعل
 له قوله بكم هو الاداء له قوله لا يجب أي من المولود حقوق الله تعالى كالعادات الخالصة أي التي لا تؤدى ولا تقع إلا لله كالعقود
 والزكاة والعقوبات كالدود له قوله فان المقصود من العبادات التمس قيل والزكاة وان تساوى الناس فمن اياها مثلا بطل الاداء
 بالانتخاب وليس العصى من اليها
 له قوله ولا يتصور ذلك
 آخر الخبر العصى عن الاداء بالانتخاب
 له قوله هو الواحدة بالفعل
 كبراء جنائية الاحرام وكفارة
 نقص الصوم له قوله ذلك
 أي المواحدة بالفعل له
 قوله الميتة ادا رأى الميتة ادا
 العبادات بحيث لو ادا
 يتعد مباشرة له قوله
 من العقل أي ان شئ
 من العقل له قوله
 أي بالخطاب له قوله
 بها أي بالعقل والبدن له
 قوله كمالها أي كمال العقل
 والبدن له قوله عديم
 القدرة من أي قدرة فهم الخطاب
 وقدرة أهل بالخطاب له
 قوله قاصري من احتمال
 الافعال الشائعة له
 قوله وان كان الخ كذا ان
 وصلية له قوله المعقود
 العنة آفة توجب فلا في العقل
 ليس بها حجة مختلط الكلام
 مختلط الافعال له قوله
 وان لم يجب عليه كذا ان صليته
 له قوله من العقل أي الناشئة
 من العقل له قوله يكون
 حرجا لا يخرج في الغم يتصان
 عقلا ويشغل عليه الاداء في
 قدرة البدن له قوله كماله
 أي كمال العقل وكمال البدن
 له قوله اقام الشارع أي
 في بناء الزام الخطاب عليه
 له قوله صحة الاداء أي تلك
 الاحكام له قوله التي ذكرت
 الإصفاة بقوله صحة الاداء له
 قوله لا يمكن غيره أي لا يمكن
 غير الحسن ولا يسقط حسنه
 بقال له قوله من العصى أي
 العاقل بل لزوم اداء لوجه الضرر
 في لزوم الاداء له قوله

بالحكمة كالعشر والخراج فانها في الاصل من المون ومعنى العباداة والعقوبة تابع فيها
 وانما المقصود منها المال واداء الولى في ذلك كادائه ومعه بطل المقر لجملة لا يجب
 كاحيادات الخالصة والعقوبات فان المقصود من العبادات فعل الاداء
 ولا يتصور ذلك في العصى المقصود من العقوبات هو الواحدة بالفعل هو كيصح
 لذلك والعرق الثاني اهلية ادعاء وهو نوعان قاصرة تنبني على القدرة القاصرة
 من العقل القاصرة والبدن القاصرة فان الادعاء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب
 وهي بالعقل وقدرة العمل به وهي بالبدن فاذا كان تحقق القدرة بهما يكن
 كمالها بكمالهما وقصورها بقصورها فالانسان في اول حواله عديم القدرةين فكل
 استند ادها ففصلان له نشأ نشأ الى ان يبلغ كالصبي العاقل فاذا كان قاصرا
 كان عقله يحتمل الكمال وللعقود البالغ فان عقله قاصروا كان بن كمالا وتبني
 عليها أي على اهلية القاصرة صحة الاداء على معنى انه لو ادى يكون صحيحا وان
 لم يجب عليه وكاملة تبني على القدرة الكاملة من العقل كمال البدن الكامل
 ويبني عليها وجوب الاداء وتوجه الخطاب لان في الزام الاداء قبل الكمال يكون حرجا
 وهو منتف ومالم يكن اذ كماله الا بعد تخرجه عظمة اقام الشارع البلوغ الذي
 يعتدل عند العقل في الغلب مقام عند العقل تيسير الاحكام منقصة في
 هذا الباب أي باب ابتناء صحة الاداء على اهلية القاصرة واهلية الكاملة التوذكر
 عن قريب الى ستة اقسام أشار الله اليها على الترتيب فقال فحق الله تعالى ان كان
 حسنا لا يحتل غيره كالايمان وجب القول بصحة من العصى بل لزوم اداء وهذا
 هو القسم الاول وانما قلنا بصحة لان عليا ان افتر بذلك وقال شتم سبقتكم
 الى الاسلام طرا بسلاما ما بلغت او ان حليم وعند الشافعي لا يصح ايمانه قبل البلوغ
 في حق احكام الدنيا فيرث اياه الكافرة لا تميز منه امرأة المشرك لانه ضروران حرم

طرا في المنتخب طرا بالضم واداءه رآه جميع وفي منتهى الارباب علم بالضم جامع كرون در جواب له قوله فيرث أي العصى المسلم بعد الاسلام
 له قوله من العصى الذي المسلم له قوله لانه أي لان صحة ايمان العصى في حق احكام الدنيا ضروريين ان يقال ان حرمان الميراث
 من المورث الكافر جينونة المرأة المشركه ليس مضافا الى اسلام العصى بل الى كفر المورث ذلك المرأة بسبب انقطاع الولاية بينهما والسبب
 القاطع كفر الكافر لا اسلام المسلم فلا يلزم الضرر من اسلام العصى بطل له قوله وان صح اي ايمانه فمزالا قمارا

له قوله لانه اى لانه صوته ايمان الصبي في حق احكام الآخرة محض نفع له قوله لكان امتناعه انما قنين امراته ولم اضرب في حق له قوله وان كان اى حتى الله تعالى فيها لا يحتفل غيره اى غير القوم ولا يسلط قبحه بال كالكفر لا يجعل عفو اوجب القول بصحته من الصبي له قوله والآخرة قلمات الصبي العاقل على ارتداد كان فخلد في النار لانه في النهاية وقتل ابن الملك فان قيل الصبي كان مرفوع القدر فكيف اعتبر ردة قلت انه مرفوع القدر فيما يمكن ان يهدر ويكمل عفو الردة ليست كذلك له قوله امراته اى المسئلة له قوله لانه اى لان القتل ليس من احكام نفس المرأة الا ترى ان المرأة اذا اذنت لا تقتل بل هو يجب بالمحاربة والصبي لم توجه منه الخ له قوله يهدر منه فان من ضرورات صحة ردة اهدر منه ولا يجب عليه اى على القاتل شي كالمترد اى كما ان قاتل المترد لا يجب عليه شي له قوله في حق احكام الدنيا والى في حق الآخرة في صحة لان دخول الجنة مع اعتقاد الشرك والعفو عن الكافر بغير التوبة غير مقبول له قوله لكونه نفعا محضا اى في الارزاق فلا يلحق للصبي ان يحجر عنه له قوله كالصلوة والصلاة لم تشرع في حاله المحيض وكذا الصوم لم يشرع في تلك الحالة وكذا الحج لم يشرع في غير رقة وللمراد من قوله ونحوه بالصبيات المحدثات واما المالكية كالزكاة فلا يصح ادواؤها لان فيها اضرار اية في الدنيا بنقصان المال فادواها يفتنى على الامة الكاملة ودون القاصرة له قوله منه اى من الصبي العاقل له قوله فان شرع اى الصبي له قوله ذلك اى الاداء له قوله من غير حقوق الله تعالى اى من حقوق العباد له قوله نفع مباشرة لان كل واحد من هذه الامور نفع محض في حق الصبي وله الامة قاصرة كانية في صحة الاداء له قوله والوصية جعلها من الضرر المحض مع ان فيها نفعا باعتبار حصول الثواب في الآخرة بعد الاستغناء عن المال بالموت بخلاف الامة المستمرة فان فيها ضرر زوال الملك في الحياة ويمكن ان يقال ان ضررها اكثر من نفعها لان نفع الملك الى الاقارب افضل عقلا وشرعا لما فيه من صلة الرحم ولان ترك الورثة اغنيا خير من تركهم فقرا بالنسب وترس الا فضل في حكم الضرر المحض كراتي فتح النفاذ فعلا عن التلويح له قوله يبطل فان الصبي لا يضر عقله لا يضر

نور الانوار مع فصلة في جواب سوال ٢٨٩ بحث الاهلية في حق احكام الآخرة لانه محض نفع في حقه وانما قلنا بل لزوم اداء لو استحق الصبي ولم يصف الاسلام بعد ما عقل لم تنب امراته ولو لزمه الاداء لكان امتناعه كفر او ان كان قبيحا لا يحتل غيره كالكفر لا يجعل عفو او هذا هو القسم الثاني والمراد بالكفر هو الردة يعني لو ارتد الصبي تعتبر ردة عند ابي حنيفة وحمل في حق احكام الدنيا والآخرة حتى تبين منه امراته ولا يورث من اقداره المسلمين ولكن لا يقتل لانه لم توجه له المحاربة قبل البلوغ ولو قتله احد يهدر منه لا يجب عليه شي كالمترد عند ابو يوسف والتأني لا تصح ردة في حق احكام الدنيا لانها ضرر محض وانما حكمنا بصحة ايمانه لكونه نفعا محضا وما هو ادثر بين الامرين اى بغير كونه حسنا في زمان قبيحا في زمان وهذا هو القسم الثالث كالصلوة ونحوها يصح منه الاداء من غير لزوم عهد وصفا فان شرع فيه لا يجب امتناعه والمض في ان افسد لا يجب عليه القضاء وفي صحة هذا الاداء بل لزوم عليه نفع محض له من حيث انه يفتاد اداءها فلا يشق ذلك بعد البلوغ وما كان من غير حقوق الله تعالى ان كان نفعا محضا لقبول الهبة الصدقة تصح مباشرة اى مباشرة الصبي من غير رضاء الولى واذنه وهذا هو القسم الرابع وفي الضرر المحض الذي لا يشوبه نفع دني او محال الطلاق والوصية ونحوها من العتاق والتصدق والهبة والقرض يبطل اصلا فان فيها ازالة ملك من غير نفع يعود اليه ولكن قال شمس الامة ان طلاق الصبي واقع اذا دعت اليه حاجة الا ترى انه اذا سلمت امراته يعرض عليها الاسلام فان ابي فرق بينهما وهو طلاق عند ابي حنيفة وحمل واذ ارتد وقت الفرقة بينه وبين امراته وهو طلاق عند حمل واذ كان محجوبا بانها صمته امراته وطلبت التفرق كان ذلك طلاقا عند البعض فعلمون حكم الطلاق ثابت في حقه عند الحاجة وهذا هو القسم الخامس منه ثم القسم السادس هو قوله في الدائر بينهما اى بيد النفع والضرر كالبيع ونحوه يملكه برأى الولى فان البيع نفع من المعاملات

الضرر ضررا له قوله فان فيها اى في الطلاق واضراب له قوله تال فمس الامة اى الشخص في اصول الفقه له قوله وان كان فان ملك الطلاق من لوازم ملك النكاح وليس ضرر في ملك الطلاق انما الضرر في ايقاع الطلاق فالصبي يملك تطبيقه وينفع طلاقه اذا دعت الخ له قوله وهو اى التفرق طلاق عند ابي حنيفة له قوله وهو اى هذه الفرقة طلاق عند عمه له قوله بمبو اى مقطوع الذكر والنصبتين كذا قال الصبي له قوله كان ذلك اى التفرق له قوله كالبص ونحوه كالاجارة والنكاح فانه ان كان باقل من مهر المثل كان نفعا وان كان اكثر منه كان ضررا له قوله يملك الخ لان الصبي اهل لهذه الامور وقصوره يجبر بانضمام راسه الولى له قوله لا فصار شرح نور الانوار - نو -

الضرر ضررا له قوله فان فيها اى في الطلاق واضراب له قوله تال فمس الامة اى الشخص في اصول الفقه له قوله وان كان فان ملك الطلاق من لوازم ملك النكاح وليس ضرر في ملك الطلاق انما الضرر في ايقاع الطلاق فالصبي يملك تطبيقه وينفع طلاقه اذا دعت الخ له قوله وهو اى التفرق طلاق عند ابي حنيفة له قوله وهو اى هذه الفرقة طلاق عند عمه له قوله بمبو اى مقطوع الذكر والنصبتين كذا قال الصبي له قوله كان ذلك اى التفرق له قوله كالبص ونحوه كالاجارة والنكاح فانه ان كان باقل من مهر المثل كان نفعا وان كان اكثر منه كان ضررا له قوله يملك الخ لان الصبي اهل لهذه الامور وقصوره يجبر بانضمام راسه الولى له قوله لا فصار شرح نور الانوار - نو -

الولي لا وزن النظر والشفقة بخلاف

ما اذ ابيع الاجنبى فانه لا تهمة هناك

قوله راي العصبى ٢٩

قوله كالا سلام يغم من بهنلان

اسلام العصبى لا يبيع الا ببيعة

للوكان وليكافوا واسلم العصبى

لا يبيع اسلامه وبه انما لك لما

نقل الشارح عن الشافعى سابقا

من ان ايمان صحيح في حق احكام

الاخرة وان لم يبع في حق احكام

الدنيا ٣٠ قوله فانه لا يتولا

الولى الخ فان الوصية في البر نفع

محض يحصل له الثواب بل في

الاخرة ٣١ قوله يا علل البر

انما فيه به لان الخلاف بيننا

وبين الشافعى انما هو في

الوصية واما الوصية بغير اعمال

البر فباطلة بالاتفاق ٣٢

قوله لا يستغنى عن المال الخ

ويحصل له الوصية فواب خردى

فيجوز وصيته وبذا بخلاف البنية

والصدقة فان فيها ضرر لو الملك

في الحياة فلا تصح من العصبى

اساقل ٣٣ قوله هي ان الوصية

٣٤ قوله بطريق التبرع فلا

تجز الوصية من العصبى كما لا تجوز

البنية والصدقة منه لان به لا يورث

كلها ضرر وتبرع والبنية العصبى صواب

للا تليق لا دار هذه الامور ٣٥

قوله المحض انه هو القيام امر من

لا يستغل بنفسه ولا يتولى بماله

كذا ان المعنى شرح اكثر فقلنا

المفاتيح ٣٦ قوله تخير العبد

كان ادعى على العبد قوله لان العبد

عليه السلام الخ كما اورد ابن

الملك في شرحه لنار ٣٧ قوله

عبارة راي عبارة العصبى ٣٨

قوله ليس كذلك اي لا يخير العصبى

فانه يجب للعبد اختياره وتب

ضرره ٣٩ قوله وتخيره النبي الخ

بجواب عن دليل الشافعى ٤٠ قوله

كان لاجل ان النبي عليه السلام

وعادة ذلك الغلام فيكون له اختياره

نور الانوار مع قمر الاحكام جواب سوال

٢٩٠

مبحث الاهلية

ان كان راجحا كان نفعاً وان كان خاسراً كان ضرراً وايضا سألني جالب فلما

ينضم اليه راي الولي حتى تترجح جهة النفع فيلحق بالبالغ فينفذ تصوره بالعبد

الفاشش مع الاجانب كما ينفذ من البالغ عند ابي حنيفة خلافا لما فانه لا يكون

كالبالغ عند هاهنا فينفذ بالعبد الفاشش وان باشر البيع بالعبد الفاشش مع الولي

فعرابي حنيفة روايتان في رواية ينفذ وفي رواية لا ينفذ وهذا كله عندنا وقال

الشافعى كل منفعة يمكن تحصيلها له بما اشرته عليه تعتبر عبارة راي عبارة العصبى

فيه كالا سلام والبيع فانه يصير مسلما باسلام ابيه ويتولى الولي بيع ماله شراره

تعتبر فيه عبارة وليه فقط وما لا يمكن تحصيله بما اشرته عليه تعتبر عبارة راي

كالوصية فانه لا يتولا الولي ههنا فتعتبر عبارة راي في الوصية بما حال البر لا يستغنى

عن المال بعد الموت وعندنا في باطله لانها ضرر محض والالة للمالك بطريق

التبرع سواء كانت بالمال او غيره وسواء مات قبل المبلغ او بعد واختيار احد الابوين

وذلك فيما اذا وقت الفرقة بين الوريه وخلصت الامر عن حق المحضنة الى سبع

سنتين فبعد ذلك يتخير الولد عند اختيارها شاء لان النبي خير غلام بين الابوين

وهذه المنفعة ما لا يمكن تحصيلها بما اشرته الولي فتعتبر عبارة راي فيه وعندنا

للعبد كذلك بل يقيم الاين عند الاب ليتأدب بادابا لشرعية والبنية

عند الامر لتعلم احكام الحيف وتخيرا النبي له كان لاجل عانه بالانظر فوق الاختيار

الانفع له وما فرغ عن محال الاهلية شرع في بيان الامور المعترضة على

الاهلية فقال والامور المعترضة على الاهلية نوعان سادى وهو ما ثبت من

قبل صاحب الشرع بلا اختيار العبد فيه هو احد عشر الصغر والجنون والعتة والانس

والنوم والارغاء والرق والمرض والحيف والنفاس الموت وبعد ما ياتي المكتسب الذي

ضد السادى وهو سبعة الجمل والسكرو الكهر والسفر والسفه والخطا والاكراه

٥٢٣ قوله الامور المعترضة بكذا راي

الامور التي تعترض وتظهر على الابنية فتنبه لاجلية عن بقاها على حالها كالموت فانه ينزل الابنية الى الموت

ما لم يشن من يمشي ويحيزي لا يقصد ويكره اني المنتخب ٥٢٤ قوله بلا اختيارا لانه فهو خارج عن قدره العبد نازل من السماء

والنسب الى السماء ٥٢٥ قوله وهو احد عشر والمحل والارض والشفقة القريبة الى الفناء فدخلت في المرض فلا يكره على حدة واما

الجنون والارغاء نفع دخولها في المرض انما تعترض لها لا اختصاصا صعبا باحكام كثيرة محتاج الى بيانها ٥٢٦ قوله والعتة اي اختلاط العقل

قوله وجهه اي بعد ذكر السادى ٥٢٧ قوله الذي ضد السادى اي ما كان لا اختيار العبد فيه دخل ٥٢٨ قمر الافتتاح

واذا عرفت هذا فالان يدكر انواع الساموي فيقول هو الصغرة اذ كوفي الامور
 المعترضة مع انه ثابت باصل الخلقة لانه ليس من اهل ما هيبة الانسان لان آدم
 خلق شابا غير صبي فكان الصبا عارضا في اولاده وهو في اول حواله الجنون بل
 اذ في حاله منه الا ترى انه اذا سلمت امرأة الصبي لا يعرض الاسلام على ابويه بل يرض
 الحان يعقل الصبي بنفسه فيعرض عليه اذا سلمت امرأة الجنون يعرض الاسلام
 على ابويه فان اسلم احدهما يحكم باسلام الجنون تبعاً وان ابياً يفرق بينه وبين
 امرأته ولا فائدة في تاخير العرض لان الجنون لا نهاية له فيلزم الاضرار بامرأة
 مسلمة تكون تحت كفرو ذل الا يجوز لكنت اذا عقل اي صار عاقل لا فضلا صاحب
 ضرباً من اهلية الاداء في الفاصلة لا الكاملة لبقاء صغره وهو عند التسقط
 به ما يحتل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالعبادات كالحد وما كلفاً
 فانها تحتل السقوط بالاعتذار وتحتل النسيخ والتهديل في نفسها ولا تسقط
 عنه فرضية الايمان حتى اذا اذاه كان فوضاً فيترتب عليه الاحكام المترتبة
 على المؤمنين وقوع الفرقة بينه وبين زوجته المشركة وحرمان الميراث منها
 وتجريان الإرث بينه وبين اقراره المسلمين ووضع عنه الزام الاداء اي رفع
 عن الصبي الزام اداء الايمان فلم يقر في اواز الصبا ولم يعد كلمة الشهادة بعد
 البلوغ لم يجعل مرتداً او حجة الامران توضع عنه العدة اي خصوص الامر الكلي
 في باب الصغر وحاصل احكامه ان تسقط عنه عده ما تحتل العقوبة ما سوى
 الردة من العبادات والعقوبات يصح منه لو فعله بنفسه مرغماً عده ومطالبة
 وله فلا شهادة فيه اي جاز للصبي ولا ضرر فيه من قبول اللمية والصدقة وهي مما يقع
 محض قد مر هذا في بيان الاهلية ثم قوله فلا يحرم عن الميراث بالقتل عند تفرج
 على قولهم ان توضع عنه العدة يعني لو قتل الصبي مورثه عمل او خطأ لا يحرم عن ميراثه

له قوله انما ذكره الخ دفع دخل مقدروه وان الصغرة ثابت باصل الخلقة ليس من الامور التي تقتضي على الاهلية لعدم ذكره بهنك
 قوله ليس يراد ان نصار ما رتبها اليها كقوله وهو اي الصغرة في اول احواله كما الجنون اي لا يستأهل للاضرار كما الجنون فلا يمنع انما عدم
 العقل المميز كما لا يمنع ايمان الجنون كقوله بل ادلى اي انزل كقوله على ابويه الخ اي ابويه ذلك الصبي كقوله فيعرض
 عليه فان اسلم فيها ولا فرق
 بينها كقوله وان ابياً
 اي الجنون كقوله
 في تاخير العرض اي الى ان
 يعقل الجنون كقوله
 لا نهاية له بخلاف الصغرة فان
 له حد لو باية كقوله
 وذا في الاضرار كقوله
 لكنه اي الصغرة كقوله
 وهو اي صغره عند عدم
 بلوغ العقل غاية الاعتدال
 كقوله من حقوق الخ
 بيان ما كقوله العبادات
 من العلوة والصوم و
 محوها كقوله بالقتل
 كالجون كقوله في
 الايمان اي وجوب الايمان
 لانه لا يحتل السقوط بحال
 كقوله كان فرضاً اي
 لا فائدة لا حاجة الى كونه
 اذ اراد الايمان بعد البلوغ
 ولو كان سقطت فرضية
 الايمان لكان اذاه من
 الصغرة فلا واز ليس ليس
 كقوله عليه اي على
 ايمان الصبي كقوله
 من وقوع الزمان لا يحكم
 كقوله منها اي من
 زوجة المشركة كقوله
 ووضع عنه الخ اي ليس عليه
 لزوم الاداء لانه ليس عليه
 كذا توجه الخطاب و
 التكليف به فليس عليه
 تكليف وجوب الاداء
 او اذاه يقع فرضاً تحقق
 نفس الوجوب عليه وبذا
 كما لا فليس عليه وجوب
 اذ اراد صوم رمضان واذا
 ادى يقع فرضاً كقوله
 العدة اي لزوم الوجوب
 المؤقتة والعدة بالضرر
 بيان وان كان في غيب
 الارب كقوله اي نفس بالسر درست وكرهه كذا في منتهى الارب كقوله ان تسقط عنه الخ لان الصبا من اسباب
 المرتبة طبعاً وشراً كقوله الغفوى السقوط عن البالغ بوجه كقوله ما سوى الردة الا ان الردة لا تحتل الغفوا كقوله
 من العبادات الخ بيان ان قوله لا يحتل الغفوة كقوله من الصبي كقوله بالقتل اي يقتل المورث او قتل الاقارب الخ

له قوله لا عقوبة الخ أي لان حرمان الميراث بالنقل عقوبة الخ لان موجب القتل يقتل السقوط بالعفو عذار كثيرة فيسقط بغير العفا
فكان مورثات حنف انقله كذا قيل له قوله لو كان كذلك أي اذا كان لا يحرم القسي عن الميراث يقتل مورثه له قوله ذلك
يفضي ان يحرم أي العصى عن الميراث بالكفر والرق فيرث العصى الكافر عن المسلم والعصى الرقيق عن الحر كما يرث العصى القاتل عن المقتول
له قوله بما أي بالكفر والرق له قوله بل لعدم الولاية لان الورثة ثلاثة فلو كانت الملك دولة لا يثني والرق يثني الملك فينا في الارث و
الكفر يثني في الولاية على المسلم له قوله وهو كذا يجوزون له قوله بحيث يثبت على افعال خلاف مقتضى الخ فيقتل القوة الميرة
بين الامم والمحنة والقبيلة واليه

فرد لا نوافع فيه الا فتاوى اجاب سوال ٢٩٢ صححت الاهلية

لانه عقوبة وعهد لا يستحقها الصلوة اورد عليه انه اذا كان كذلك فلا ينبغي ان
يحرم عن الميراث بالكفر والرق فاجاب عنه بقوله بخلاف الكفر والرق لان حرمان
الميراث بهما ليس من باب الجزاء بل لعدم الاهلية اخذ الكفر والرق ينافي اهلية
الميراث من المسلم الحر المجنون عطف على قوله الصغر وهو افة تحل بالدماع
بحيث يبعث على افعال خلاف مقتضى العقل من غير ضعف في اعضائه وتسقط به
العبادات المحتملة للسقوط لا ضمان المتلفات نفقة الاقارب الدية كما في الصبي
بعينه وكذا الطلاق والعتاق ونحوها من المضار غير مشرع في حقه لكنه اذا لم يمتدح
بالنوم عند علمائنا الثلاثة فيجب عليه قضاء العبادات كما على النائم اذا اخرج في
قضاء القليل وهذا في المجنون العارض بان بلغ عاقله ثم جزاها في المجنون لا يصل
بان بلغ مجنوناً فعند أبي يوسف هو بمنزلة الصبي حتى لو افاق قبل مضى الشهر في الصوم
او قبل تمام يوم وليلة في الصلوة لا يجب عليه القضاء وعند محمد هو بمنزلة العارض
فيجب عليه القضاء وقيل الاختلاف على العكس ثم اذ ان يبين حاله امتداد على
ليست عليه وجوب القضاء وعمل ما كان ذلك امر غير مضبوط بغيرضا بطا بالخرج
في كل العبادات فقال لا امتداد في الصلوة ان يزيد على يوم وليلة ولكن باعتبار
الصلوة عند محمد يعني ما لم تصو الصلوة ستلا يسقط عنه القضاء وباعتبار
الساعات عند هامة لوجز قبل الزوال ثم افاق في اليوم الثاني بعد الزوال
لا قضاء عليه عند هامة لانه من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وعند هامة
القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر حتى يهبط الصلوة ستا فيدخل في حال التكرار
وفي الصوم باستغراق الشهر حتى لو افاق في جزء من الشهر لكانها افاقا عليه
القضاء في ظاهر الرواية وعن شمس الامة الحلواني انه لو كان مضيقاً في اول ليلة
رمضان فاصبح مجنوناً ثم استوعب باقي الشهر يجب عليه القضاء وهو الصحيح لا يلزم الا فيصام

بالفتح براحي يمتحن له قوله
وتسقط به العبادات الخ كالصلوة
والصوم لقوات الولاية بزوال
العقل لا يجوزون فلا يثبت الخطاب
له قوله لا ضمان المتلفات
لان هذه الامور لا تسقط بالمجنون
كما لا تسقط بالصغر له قوله
والدية اي وجوب الدية له
قوله من المضار كالدية والصدقة
له قوله الحق بالنوم بما مع
ان كل واحد منها عذر عارض حال
قبل الاستدراك له قوله العبادات
أي المتروكة في المجنون الغير الممتد
له قوله في المجنون كذا
فان هذا المجنون قد حصل به
كمال الاعضاء فصار معتزلاً
على العمل لمجرد آفة فاذا لم يمتد
الحق بالنوم وجعل عذراً لا قيل
له قوله هو بمنزلة الصبي فيسقط
عنه الوجوب ان قل لان هذا المجنون
الحاصل قبل البلوغ حصل
في وقت نقصان الدماغ لا في
البنية على ما خلق عيين الضعف
الاصل فكان هذا المجنون امر اصيل
فلا يمكن ان يمتد بعدم كذا قيل
له قوله وقبل تمام الخ أي من
وقت البلوغ له قوله القضاء
أي قضاء ما مضى من صوم الشهر
وافاق من الصلوة له قوله
سواء الا صلى بمنزلة العارض فيبر
المتمد من المجنون اصيل كان او
عارضاً جعل كعدم لان المجنون
الحاصل قبل البلوغ من قبيل
العارض لانه لما زال فقد دل
ذلك على حصوله عن امر عارض
على اصل الحق لنقصان جبل
عليه با غة فكان مثل العارض به
البلوغ كذا قيل له قوله على
العكس أي عند مجنون الاصيل
بمنزلة الصبي وعند أبي يوسف هو
بمنزلة العارض فيعكس الحكم

له قوله ذلك أي حد الامتداد له قوله ان يزيد الخ فاذا زاد على اليوم والليله فيتكرر الصلوات وفي قضاء ما خرج له قوله لا يسقط
انه لان التكرار المخرج يتحقق بصيرورة الصلوات ستا له قوله وباعتبار الخ معطوف على قوله باعتبار الصلوة الخ وانه لان الوقت سبب
في تمام مقام الصلوة كما اقيم السفر مقام المشقة تيسر له قوله بعد الزوال أي قبل دخول وقت العصر له قوله عند هامة أي عند الشيخين
له قوله وعند هامة أي عند محمد خرج له قوله استغراق الشهر أي شهر رمضان ثم اعلم انه لا يمتد التكرار في حق الصوم بحيث يمتد بعض
من رمضان العام القابل كما اعتبر التكرار في الصلوة لان وقت الصلوة كليلاً في نفسه كاحتياج الى التكرار والوقت الصوم وهو الشهر فكثير
في نفسه فلا يحتاج الى التكرار فتأمل في استمرار شرح نور الالوار في

الافعال **قوله** في كل
 الاحكام اي في عدم التكليف
 في جميع الاحكام وصحة الادوار
قوله واعتاق عبداي
 عبد غيره وبدا مسطوف على المحرور
 في قوله **بيع** الكم **قوله**
 ينسحب العبدية اي ما يوجب الزام
 شئ ومضرة فان ذمته ليست
 صالحة للجزاء والتكليف **قوله**
 قوله اصلا اي لا باذن الولي
 ولا بد منه **قوله** لا يبيعه
 ولا شرأه الكم وما في سائر الزمر
 ولا يبيع اعتاق عبده نفسه
 باذن الولي ويدونه ولا يبيعه
 شرأه باذنه لان كل ذلك
 من المضار والعتة بمنها انتهى
 فحبيب فان يبيعه شرأه
 يبيع باذن الولي كما يبيع بذن
 الولي في العبي **قوله**
 في الزكاة اي **بيع** **قوله**
 قوله ولا يرداي المبيع **قوله**
 قوله اذا كان كذا كذا اي من العتة
 العتة فينبغي ان لا يردا خذ
 المعتوه الكم لان بذه الموافقة
 من العتة **قوله** او
 معتوا اي بالغاصمتوا **قوله**
 قوله المحل اي المال الذي يستملك
 لان عصمته ثابتة لحاجة العبد
 اليه لان قوام مصالحه تتعلق
قوله قوله ليس بطريق العتة
 فانه ليس جزاء الفعل **قوله**
 قوله ما نوت اي المعتوه وقوله من
 المال الكم بيان لما نوت
قوله قوله حقوق الله تعالى
 كالزنا **قوله** وقوله وهدوا جزاء
 الافعال **قوله** قوله عنه
 عن المعتوه **قوله** قوله من
 عليه اي وجوب اداء **قوله**
 قوله دلولي علي اي ثبت للغير
 الولاية على المعتوه والتولية
 والى كذا راسين دكار در كرد

کسی کردن يقال دلاه الامير على كذا كذا في منتبهى الارب **مسئله** قوله وشفقت عليه فانه ناقص العقل **مسئله** قوله ولا يلى على غيره دال على لايه له على نفسه تكليف على غيره **مسئله** قوله على انهم اى قوله الصخر **مسئله** قوله يخرج الجنون فانه جهل ضرورى بما كان يعلمه قبله كنهه بافته **مسئله** قوله النوم اى يخرج النوم والاغمار فان التامخ والمغنى عليه ليسا بهما لين لا موركنا نوا عليها قبل النوم والاغمار **مسئله** قوله بل يلزم القضاء لتحقيق سبب الوجوب **مسئله** قوله كنهه كنهه لما كان يتوهم ما سبق ان النسيان لا ينافى الوجوب ان النسيان لا يجعل عفوا فاستدركه بقوله كنهه اى النسيان اذا كان غالبا اى اى حق من حقوق الشرع بان لا يكون معه ذكره انتمس الاقمار شرح نور الانوار

۲۹۳

نور الانوار مع قمر الاقمار جواب سوال

فكان الاتفاق والجنون فيه سواء ولو افاق في يوم من رمضان فلو كان قبل الزوال
يلزمه القضاء ولو كان بعد لا يلزمه في الصحيح وفي لزومه باستغراق الحول لانها
لا تدخل في حلال التكرار ما لم تدخل السنة الثانية وابو يوسف اقام اكثر الحول مقار
لكل تيسيرا وادفع المخرج في حق المكلف السنة بعد البلوغ عطف على ما قبله هو آفة
فوجب خلا في العقل فيصير صاحبه محتاطا كالمرشبه بمصر كراهه بكلام العقل وبغيره
بكلام المجانين فربما يصح كالصبي في جواز اصل العقل فيمكن الخلل على ما قال وهو كالصبا مع
العقل في كل الاحكام حتى لا يمنع صحة القول الفعل فيصح عبادته واسلامه وتوكله بتبج
قال غير واعتاق عبده ويصح منه قبول الهبة كما يصح من الصبي لكنه يمنع العهد
فلا يصح طلاق امرأته ولا اعتاق عبده اصلا ولا بيعه ولا شراؤه بل من اذن الولي او ايطالب
في الوكالة بتسليم المبيع ولا يرد عليه بالعيب لا يؤمر بالخصم ثم اورد عليه انه اذا
كان كذلك فينبغي ان لا يواخذ المعتوه بضمائم ما استهلكه من الاموال فاجاب
عنه بقوله واما ضمان ما استهلكه من الاموال فليس بعهد وكونه صبي او عبدا
او معتوها لا ينافي عصمة المخل ينع ان ضمان المال ليس بطريق العهد بل بطريق
جبر ما لو تميز المال المعصوم وعصمته لم تنزل من اجل كون المستهلك صبي
او معتوها بخلاف حقوق الله فان ضمانها انما يجب جزاء لا فعلا والحوال
وهو موقوف على كمال العقل يوضع عنه الخطاب كالصبي حتى لا تجب عليه
العيادات ولا تشته في حق العقوبات وبولي عليه كما يولي على الصبي نظرا لشفقة الله
عليه ولا يلحق على غيره بالانكاح والتاديب حفظ اموال اليتامى كما ان الصبي كذلك
والنسيان عطف على ما قبله وهو جهل ضروري بما كان يعمله لا بائنه مع علمه بامور
كثيرة في قوله لا بائنه بجزء الحنوز يقولنا مع علمه النوم والانعاء وهو لا ينافي الوجوب
في حق الله تعالى فلا تسقط الصلوة والصوم اذا نسيه بل يلزم القضاء لكنه اذا

مبحث الأهلية

٢٩٢

نور الانوار مع کمر الاقمتان جواب سوال

مبحث الأهلية

[illegible]

لا غار ١٢٧ قوله عليه السلام والرد على امر ١٢٨ قوله اشهد من النعم ان الله انما اذنبه
 خيته والنعم عليه لا يشبه الا بشدة ١٢٩ قوله فكان صدنا الخ حقق استغفار الاعضاء على اشد فاحتمال خروج الناقص اشد
 في الاغوار في كل حال ١٣٠ قوله مضطجعا الاضطجاع بريلو فغفن كذا في التثقيب ١٣١ قوله او شكننا او مستند الاستناد هو انظار
 النظر لا غير في المضمرات والانتكار اعم منه والمراد بالاستناد والاستناد الى الوازيل سقط كذا قال العلوي ١٣٢
 قسم الاقمار

[illegible]

نورالانوار مع قلمی اعتبار جواب سوال ۲۹۵

وان كان الاصل فيه عدم الامتداد فان لم يمتد الحق بان مر وجوب قضاء
 الصلوة وان امتد فيلحق بالجنون فيسقط به الاحكام في الصلوة اذ لو ادعى على موليه
 باعتبار الصلوة عند محمد وباعتبار الساعات عند ما كملينا في الجنون وعندنا
 اذا انغم عليه قت صلوة كاملة لا يجب القضاء ولكنها استحسانا بالفرق بين
 الامتداد وعدمه لان عمار بن ياسر اعطى عليه يوما وليلة فقط الصلوة وابن عمر
 اعطى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض الصلوة وامتداده في المصرون اذ لا يعتبر
 حنة لو اعطى عليه في جميع الشهر ثم افاق بعد مضيه يلزمه القضاء اذ كان امتداد
 في المصرون اذ رافق الزكوة اولى ان يندبر استغراقه الحول الرق عطف على ما قبله
 وهو غير حكلي بحكم الشرع وهو عاجز لا يقدر على التصرف وان كان يجب المحس
 اقوى واجسم من الحر شرع جزاء على الكفر لان الكفار استنكفوا عبادته الله تعجبهم
 الله تعالى عبيد عبيد وهذا في الاصل على اصل ضعف ابتداءه اذ الرقبة لا ترد
 ابتداء على الكفار ثم بعد ذلك وان اسلم بنى عليه على اولاده ولا ينقله عنه ما لم يبت
 كالحراج لا يثبت ابتداء على الكافر ثم بعد ذلك ان اشترى المسلم من خلع بقي
 الحراج على حاله ولا يتغير واليه اشار بقوله لكنه في البقاء صام من الامور الحكيمة اي صام
 البقاء حكما من احكام الشرع من غير ان يراعى فيه معنى الجزاء بصير المهرضة للملك
 والابتداء الى ما يسبب هذا الرق بصير العبد محلا لكونه ملوكا ويقتل او العرصة في
 الاصل حرقة القصاب التي يسمي بها دسوة ميل وهو وصف لا يتجزأ ثبوتنا وزواله
 حق الله تعالى فلا يصح ان يوصف العبد بكونه مرقوق البعض ون البعض بخلاف
 الملك اللازم له فانه حق العبد يوصف بالتجزى زوالا وثبوتا فان الرجل لو باع
 عبدا من اثنين جاز بالاجماع ولو باع نصف العبد بقي الملك له في نصف الآخر
 بالاجماع وهو اعم من الرق اذ قل يوصف به غير الانسان من المهرضون والرق

قوله قوله فبما تلو فتح الامام بده وراى المصنف في استرقاق انصاف اهل البهدة شاعرا لا ينهذه لك منه فان الرق المثلث وهو لا يتجزأ فالتلق ايضا لا يتجزأ قوله فلا يصح الخ لانه يتبع ان يكون البعض مقبول الشهادة والبعض غير مقبول الشهادة **قوله** اي للرق **قوله** قوله جاز بالاجماع وغبت الملك لكل واحد منهما في النصف **قوله** وقوله اي يكون ملكا ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥

لان المهر يتعلق برقبته فيباع فيه وفي ذلك اضرار للمولى فلا بد من رضائه
وكذا هو مال له لدمه لانه محتاج الى البقاء ولا بقاء الا بهذا الا يملك المولى
ما تلافى دمه وصح اقرار العبد بالقصاص لانه في ذلك مثل الحر ويشارك في كمال الحال
في اهلية الكرامات الموضوعات للبشر كالذمة والولاية والحل فان ذمته ناقصة
لا تقبل ان يجب عليه بزياله يفتق او لم يكاتبه الا ولاية له على احد بالنكاح لا على
من النساء مثل ما حل للحر فان للحر ان يحل اربع نساء وللرق نصف ذلك وانه اى
الرق لا يؤثر في عصمة الدم اى ازالة عصمة الدم بل دمه معصوم كما كان حر
معصوما لان العصمة المؤتممة بالامان اى من كان مؤمنا يستحق الرقة فانه يجب
الكفارة عليه والمقومة بدارة اى العصمة التي توجب لقيته تثبت بدلالة ايمان فمن
قتل من المسلمين دار الاسلام تجب الدية والقصاص فانه تجل من استمر دار الحرب
ولم يهاجر الى دار الاسلام فانه لا يجب على قاتله الا الكفارة دون الدية والقصاص اذ ليس
الا لعصمة المؤتممة دون المقومة والعبد فيه اى في كل احد من العصمتين
كالحرام في الايمان فظاهر امانى الحر اذ في دار الاسلام فلا بد من تبع للمولى
ناذا كان المولى حرزاني دار الاسلام كان العبد ايضا حرزانيا ما بالاسلام ودين
لذمة وانما يؤثر في قيمته اى انما يؤثر الرق في نقصان قيمته حتى اذا بلغت قيمته
عشرة الف درهم ينبغي ان ينقص منه عشرة دراهم خطأ المرتبة عن مرتبة الحر
ولهذا اى لكون العبد مثل الحر في العصمة يقتل الحر بالعبد قصاصا عند نأذ قد جنة
المساواة في المعنى الاصل الذي يبين عليه القصاص والكرامات الاخر صفة زائدة في
الحر لا يتعلق بها القصاص كما جرى ذلك فيما بين الذكر والانثى وان كان
ينقص ببل دمه عن بدل دم الذكر وعند الشافعي لا يقتل الحر
بالعبد لعدم اهلية الكرامات الا نسيان فاقصم القصاص لعدم المساواة

له قوله فيباع اى العبد فيه اى في المهر له قوله في ذلك اى في بيعه له قوله الا به اى بدمه له قوله لا يملك المولى الا فلا
يبيع اقرار المولى على عده باع فيه الملاف ومكالمه ودوا القصاص اولا ملك للمولى في دمه له قوله ويشارك في كمال الحال لا يشارك
والرقبة فلن لا يجتمعان له قوله الموضوعات للبشر اى في الدنيا والكرامات الاخرية فبينا وان على التقوى والحر والعبد ليس

يتساويان له قوله
والولاية اى تنفيذ القول
على الغير سواء الحر او العبد
له قوله لا تقبل الا
وان التزم الدين له
قوله اولم يكاتب فالكاتب
وان وجب على ذمته دين
لكنه برضا المولى بسبب
عقد الكفارة واما الماذون
فليس على ذمته دين بل
الدين على البيت وما ليه
لك السيرة له قوله
ولا ولاية له الا فانه لا ولاية
له على نفسه فكيف على
غيره له قوله اى ازالة
التم ايماء الى ان المعصاة
معدون له قوله بل
دمه معصوم تقتل كسيرة
كقتل الحر سواء قتله المولى
او غيره له قوله المؤتممة
اى الموجبة للاشم على تقدير
التعرض له فلو لم يتحقق
الاخر لم يكاتب الا المتدبر
من تملك مؤمنا متمم
فجزاؤه جنة له قوله
والمقومة اى الموجبة
للعثمان وهو القيمة على
تقدير التعرض وبها
معطون على المؤتممة
له قوله اى ليس له اى
وكذا المسلم الغير الباجر له قوله
او يقرب الى ذمة اذا كان كافرا
وميا له قوله ناقصا قيمته
اى قيمة العبد المقتول خطأ من قيمته
الحر بنفقته في ولايته
له قوله عشرة الاف
درهم وى مقدار العبد في الكفارة
له قوله ينبغي ان ينقص
الحر اى فيما اذا اقتل رجل
خطا له قوله خطأ الحر
وانما خص عشرة لتعويض
لانما مقدرة من الشايع

في المهر ودر السرة له قوله يقتل الحر اى اذا قتل الحر العبد يقتل ببده قصاصا له قوله في المعنى الاصل اى النفس اما العلم والجمال
وغيره ممن التواضع لا اعتدالها له قوله ذلك اى القصاص له قوله ان كان الحر كرامة ان وصليته والمراد من بدل الدم الدية له قوله
قوله لدم المساواة لا اختلاف النفس فان نفس العبد دون نفس الحر لان النفس من كل وجه والعبد نفس من وجه والى من وجه ولنا
ان الحر والعبد مساويان في النفس ما فيه الحر وصف زائد فبانتفاء في العبد لا يفتقد المساواة في المعنى الاصل الذي عليه سائر
القصاص ١٢ قسم الاضلاع

الله قوله لان اقراره اے
 اقرار العبد المأذون بما يوجب
 اجراء الخ وودو القصاص لله
 قوله وان كان اے هذا الاقرار
 وكلمة ان وصليته لله قوله
 وبالسرة مطوف على قول
 المحضف بالحدود المراد بالسرة
 المسروقة مجازا لله قوله
 فيجب الخ لصحة الاقرار لا تفي
 دمه ونفسه كالحكم لله قوله
 ويرد الخ لانه اقرب منه من قباض
 فلان لله قوله في المأذون
 اي بالتجارة لله قوله لان
 كان اي المال لله قوله قطع
 اي يد العبد بثبوت السرة
 باقراره لله قوله ويرد
 اي المال الى المسروق منه
 لانه اذا قطع يده ثبوت السرة
 فكان المال لما ملكه لله قوله
 وان كذب به المولى ويقول ان
 المال مالي لله قوله يقطع اي
 يده بصحة اقراره على الحد ودر
 يردي المال الى المسروق منه
 لله قوله يقطع بصحة اقراره
 بالحمد وولا يرد اي المال لان
 ما في يد العبد فهو للمولى فهذا
 الاقرار من العبد اقرار على الغير
 الغير يكذب فلا يرد المال الى
 المسروق منه ولكن يعين العبد
 مثله بعد الاعتاق لله قوله
 لا يقطع فان اقرار العبد يكون
 المال المسروق من المسروق
 منه اقرار على الغير اي المولى فان
 ما في يده للكوني فلا يصح له الاقرار
 او اذا لم يصح له الاقرار لم يصح للاقرار
 بالسرة فان السرة لا يمكن ان
 تتحقق بدون اخذ المال فلا يرد المال
 الى المسروق منه ولا يقطع يد العبد
 لله قوله على ما قبل اي قوله الصغفر
 لله قوله لا يثاني فيه الحكم سواء

[illegible]

كان من حقوق الله تعالى كالم
و الزكوة اومن حقوق العباد كال
الحال **قوله** كان المرض
سبب الموت فلا حاجة للمصنف
افتاد **قوله** والغرائب

--	--

الوارث والغير يملكه فيكون من اسباب الحجر بقدر ما يتعلق به صيانة الحق اي حق
الغريم والوارث ويكون المريض محجوراً أم قد رددت الذي هو حق الغريم ومن الثلثين
الذي هو حق الوارث ولكن لا مطلقاً بل اذا اتصل بالحق ويصير من ذلك المرض في
يظهر كونه محجوراً ولكن يبين مستند الى ذلك يقال عند الموت له محجور عن التصرف
من اهل المرض حتى لا يؤثر المرض متعلق بقوله بقدر ما يتعلق به صيانة الحق اعني ما يؤثر
المرض فيما يتعلق به حق الغير ولا يؤثر فيما لا يتعلق به حق الغريم ووارث كالنكاح عهر
المثل فانه من المحرمات الاصلية وحكمه يتعلق فيما يفضل منها فيصير في الحال كل تصرف
يحتمل الفسخ كالمطالبة والمحاباة وهو البيم بأقل من القيمة اذ الموت مشكوك في الحال
وليس في صحة هذا التصرف في الحال ضرر بل قد يفيده ان يصح ثم ينقض ان احتج
البيد بالتقصير عن تحقق الحاجة ولا يحتمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت هو المدبر
كالاتاق اذا وقع على حق غيرهما ووارث بان اعتق عبداً من ماله المستغر قال ابن
اوعتق عبداً قيمة تزيد على الثلث فحكمه هذا المعلق حكم المدبر قبل الموت
فيكون عبداً في جميع الاحكام المتعلقة بالحريه من الكرامات بعد الموت يكون
حراً ويسعى في قيمته للفرمان والورثة واما ان كان في المال وقوله بالدين هو يخرج
من الثلث فينفذ العتق في الحال لعدم تعلق حق احد به بخلاف عتاق الرهن
حيث ينفذ جواب سوال مقدراً هو انكم قلتم ان الاعتاق لا ينفذ في الحال اذا
وقع على حق غيرهما ووارث ومع ذلك جوزتم اعتاق الرهن عبداً هو ما يتعلق
به حق المرتهن فأجاب بان اعتاق الرهن انما ينفذ لان حق المرتهن في اليد دون
الرقبة اذ في الرقبة يقع حق الراهن وصحة الاعتاق تثبت عليه الحيض والنفس معطوف
على ما قبله ذكرهما بعد المرض لا تبطل لهما به من حيث كونهما عذراً وهذا لا بعد ان
الاهلية لا اهلية الوجوه لا اهلية الاداء فكان ينبغي ان لا تسقط به الصلوات والمهر

له قوله ما لا يملك المريض له قوله من اسباب الحجر اي على المريض له قوله ومن الثلثين التي معطوف على قوله
من قدر ان له قوله بل اذا اتصل ان علته المحرم مرض ميست لا نفس المرض له قوله ولكن يكون اي هذا المحرم له
قوله فانه من المحرمات الاصلية بقدر ما يتعلق به صيانة الحق اعني ما يؤثر

بالنكاح له قوله
والغريم اي حق الرهن
منها اي من المحرمات
الاصلية له قوله
قوله والمحاباة في
منتهى الارب المماثلة
فرد لا اشت كرون
له قوله ان
احتج اليه بان كان
الموهر وبالحالي
في حق الغريم له
قوله جعل كالمعلق
اس في حق السعاية
ولا يجعله بصحياً
في الحال لانه لا يمكن
نقصه في القول
بصحته في الحال
ضرر لصاحب
الحق له قوله
وسواء المعلق
بالموت له قوله
قوله ليكون اي
هذا المعلق له قوله
قوله او هو اي هذا
المعلق له قوله
قوله في اليد
دون الرقبة بخلاف
حق الوارث والغريم
فانه يتعلق بالرقبة
له قوله تثبت
عليه اي على
ملك الرقبة دون
ملك اليد الا ترى
ان اعتاق الرهن
مجمع مع زوال
ملك اليد على
قوله على اي
قوله الصغر له
قوله ذكرهما

اليمين والنفس له قوله وما لا بعد ما ان لم يبق له الزمة... والتميز وقدرة البدن... فتم الاقتدار

قال كذا في غير هذا الموضع

في غير هذا الموضع

له قوله لكن الطهارة أي عن الحيض والنفس **له** قوله فوت الا وادرك حكم الوجوب فاذا خلا الوجوب عن حكم لغاوقات الوجوب
ايضا فلا يجب القضاء **له** قوله عنها أي عن الحيض والنفس **له** قوله نصا فانه منع النبي صلى الله عليه وسلم الحيض عن الصوم
وثبت منه منه منع التفاسير ايضا عند دلالة في المشكوة عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في
المسحاضة تدع الصلوة
لام اذا ما التي كانت تحيض
فيما تم تقبل وترتدا
عنه كل صلوة وتصوم
تسلي رواه ابو داود
قوله وهو أي الفرق **له**
قوله فيه أي في الصوم
له قوله فلم يندك
هذا الا شتر الطهارة
فان النص من الواردة
على خلاف القياس لا تتعد
عن مورد النص **له**
قوله ما يقضي الى المخرج
غالبا والنفس عادة الشتر
من مدة الحيض فيتمتع
المخرج في قضاء صلوات
مالة النفس ايضا **له**
قوله على ما قبله **له** قوله الصفر
له قوله وانه ينافي الخ
فان الموت يادم لا ساس
التكليف **له** قوله ما فيه
البيان للاحكام **له**
قوله حتى بطلت أي سقطت
الزكوة عن الميت لا يجب
اداء ما من تركته وسائر القرب
أي العبادات كالصلوة والنج
والصوم **له** قوله لها
أي ان الزكوة **له** قوله
وذلك أي الذي لا ينافي أي
الزكوة عبادة كالصلوة و
الصوم **له** قوله المقصود
منها الخ الا ترى انه لو نظر الغير
بمال الزكوة ليس له اخذها
ولا تسقط **له** قوله
أي أي الزكوة تساوي الصلوة
والصوم في البطلان وقال
بحر العلوم هذا اذا كان لم
يوصد او لا وصى فالعبادة
المالية كالزكوة وفدية الصوم
والصلوة تؤدى من ثلث ماله
له قوله المأثر أي اثر
الواجبات المترتبة **له**

نحو الاوار مع قوله لا فتد جواب سوال **له** محبت الاهلية

لكن الطهارة للصلوة شرط وفي فوت الشرط فوت الاداء وهذا ما وافق في القياس
النقل وقد جعلت الطهارة عنهما شرط الصحة الصوم نص بخلاف القياس اذ الصوم
يتأدى بالحلل والنجاسة فينبغي ان يتأدى بالحيض والنفس لا بالنقص قد تقرر من ههنا
ان لا تؤدى على الصلوة والصوم في حالة الحيض والنفس اذ ان (البدان يفرق بين قضاها
وهو ان شرط الطهارة فيه خلاف القياس فلم يتعد الى القضاء مع انه لا يخرج في قضائه
اذ قضاء صوم عشرة ايام في ما بين احد عشر شهرا مالا يضيق وان فرض ان
يستوعب النفس شهر رمضان كاملة فمع انه نادر لا ينافيه احكام الشرع ايضا
خرج فيه اذ قضاء صوم شهر واحد في احد عشر شهرا مالا يخرج فيه بخلاف الصلوة فان
في قضاء صلوة عشرة ايام في كل عشرين يوما ما يقضي الى المخرج غالبا فلهذا
يعفى والموت عطف على ما قبله وهو آخر الامور المعترضة السماوية وانه ينافي
الاهلية في احكام الدنيا ما فيه تكليف حتى بطلت الزكوة وسائر القرب عنه وانما
خص الزكوة اولاد فعالهم من يتوهم انها عبادة مالية لا تتعلق بفعل الميت فيؤدى
الولي كما زعم الشافعي وذلك لانها عبادة لا يد لها من الاختيار والمقصود منها
الاداء دون المال فهي تساوي الصلوة والصوم في البطلان وانما يقع عليه المأثم
لا غير فان شاء الله عفا عنه بفضله وكرمه وان شاء عذبه بحكمته وحكمته
وهذا هو حال حق الله تعالى وما حق العباد فلا يخلو اما ان يكون حقا للغير عليه
او حقا له على الغير وأشار الى الاول بقوله وما شرع عليه لحاجته غيره فان كان حقا
متعلقا بالعين يبقى ببقائه كالمهرون يتعلق به حق المهرز والمستاجر يتعلق به
حق المستاجر والمبيع يتعلق به حق المشتري والوديعة يتعلق بها حق المودع فان هذه
العيان يأخذها صاحب الحق او لا من غير ان تدخل الزكوة وتقس على الزكوة والوديعة
كان ديناً لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم اليها أي الى الذمة مال او ما يؤكده الذم وهو ذمة

قوله عليه أي على الميت **له** قوله لا أي على الميت **له** قوله لا يعني أي لا بفعل الميت **له** قوله
بنتا أي ببقائه العين وذكر الضمير بتا والبعين **له** قوله حق المودع كسب المال **له** قوله وتقسر بالنصب مطوف على قوله فعل
له قوله وان كان أي حتى لا يغير ينال لم يبق الخ فان ذمة الوجوب قد بطلت بالموت **له** قسم الاكتمار

الكفيل يعني كالم يترك ماله او كفيل من حضوره لا يتبع دينه الدنيا فلا يطالبه مراد كونه
وانما يأخذ في الآخرة ولهذا اي لاجل انه لم يوفى ذمتين قال ابو حنيفة الكفالة
بالدين عن الميت المفلس تضم اذ لم يبق له كفيل من حالة الحيوان الكفالة هي ضم
الذمة الى الذمة فاذا لم يبق للميت ذمة معتبرة فكيف تضم ذمة الكفيل اليه بخلاف ما اذا
كان له مال او كفيل من حالة الحيوان ذمة كاملة فتضم الكفالة منه بخلاف ما اذا لم
يقض دينه الساكن بدن الكفالة فانه صحيح وقالوا تضم الكفالة عن الميت المفلس لان
الموت لم يشرع ميراثا للدين ولو يرى لما حل الاخذ من المتبرع ولما يطالب به في الآخرة
بخلاف العبد المحجور الذي يقر بالدين ثم تكفل عنه رجل فانه يصح وان لم يكن
العبد مطالبا له قبل العتق لان ذمة في حقه كماله كحياته وعقله المطالبة ثابتة ايضا في
الحجة اذ يتصور ان يصدقه مولاه او ينفق فوطالب في الحال فلما صححت مطالبة
صحت الكفالة عنه ولكن لو خذ الكفيل به في الحال ان كان الاصيل هو للعبد المحجور
غير مطالب به في الحال لوجود المانع في حقه وزواله في حق الكفيل انما اشار الى
الثاني بقوله وان كان حقا له اي المشرع جعل للميت بقوله ما تقتضيه الحاجة
ولذلك خدم تجهيزه لان حاجته الى التجهيز اقوى من جميع الحاجات ثم دونه لان
الحاجة اليها اشد من لبراء ذمة بخلاف الوصية فانها تبرع ثم وصاياهم من ثلثة
لان الحاجة اليها اقوى من حق الورثة والثلثان حرقم فقط ثم وجب الميراث
بطريق الخلاف عنه نظر الله لان روحه يتشيع بفنائهم ولعلمهم يوقون بسبب
حسن المعاش للدعاء والصدقة له فيصير الى من يتصل به نسباً اي قرابة
او سبباً اي زوجية او ديناً بالنسب او سبباً يعني يوضع في بيت المال تقضيه جهات
المسلمين ولهذا الى ولان الموت لا يتكفي الحاجة بغير الكفاية بعد الموت بعد موت
المكاتب عن وفاء فاذا مات المولى وبقي المكاتب حياً يؤدى الكتابة الى ورثة لا حنياج

له قوله او كفيل من حضوره اي كفيل كان كفالة من حضور ذلك الميت اي في حياته **له** قوله فلا يطالب به اي فلا يطالب بمطالب
الدين الدين **له** قوله نعم الذمة الى الذمة اي في المطالبة **له** قوله لا قالوا تصح لهم الجواب لانهم امن ذمتهم برمت عن المطالبة العينية
فلا يتحقق معنى الكفالة والمطالبة الا بغير ذمة فيبقى ذمة من احكام الآخرة والما اخذ من المتبرع فعصية يتبني على بقا الدين في حق ربه الدين
فان سقوط الدين عن المدين
للضرورة فيكون مقدراً بقدر
الضرورة فيظهر ان سقوط ذمة
حق من عليه الدين دون من
الدين فالدائن في حق من الدين
ياق تصح اخذه من المتبرع كذا
قيل **له** قوله ولما يطالب له
معطوف على قوله لاصل الزمان
قوله المحجور اي غير الماذن **له**
قوله وان لم يكن الزمان ان صلت
له قوله لان ذمة ا
ذمة العبد المحجور **له** قوله
فيطالب في الحال اى على تقدير
تصدق المولى ويطلب به
العتق على تقدير العتق فلما
صحت مطالبة اي في الحال
اولى ثانياً في الحال صحت الكفالة
عنه فتعق ضم الذمة الى الذمة
في المطالبة **له** قوله ب اي
بالدين **له** قوله لان كان الخ
كلمة ان وصليته **له** قوله الجور
المائع وهو الافلاس وعدم
التملك في حقه اي في حق المصل
وزواله اي زوال المانع **له** قوله اي
المشروع اي الحكم الذي شرع له في قوله
ثم تجهيزه على سائر المعقولات فانما تقدم
بجهيزه على الدين ان كان في الغرم متعلقاً
بالعين اما اذا كان متعلقاً بالدين
كما في الميراث والمشتري قبل
القبض فصاحب الحق احق
بالعين واولى بها من مرفها الي
التجهيز متعلق بغيره بالعين متعلقاً
مؤكد ان كنه الكشف **له** قوله
اقوى الا ترى ان لباسه في حياته
مقدم على دونه كذا ههنا **له**
قوله ليس في متهى الاربع شئت
اليه الحاجة سحت سياتر منه ريد
له قوله من ثلثة اي من ثلث
ما قبل بعد التجهيز وتضار له يوق
له قوله اقوى لان له نفعا في
انفاذ الوصية في الآخرة **له**
قوله حرقم اي حق الورثة **له** قوله

جواب سوال
له قوله لا يتبع
الذمة لانه لا يتبع العتق
لا حقيقة ولا حكماً
بخلاف ما اذا مات
عن ذمة فانه يتبع
العتق حكماً المحصول
المقصود وهو البذل
وان لم يكن باقياً
حقيقة علمه
قوله بطريق الخلاف
عنه والفرق بين
الخلاف والنبية
بما ان الخلاف
اقامة الشخص مقام
الآخر ضرورة بل
اشترط اختيار
والنبية اقامة
الغير مقام الشخص
الاخر على العكس
ذلك - - - - -

يتشيع في المتعبد تشفى شفا جستن درل خوش شدن از كسى **له** قوله لا يتبع ذمة من اصحاب الغرم والعتبات ونهى الامام
له قوله اي لا يبيحها التفسير بيان احد انواع الاتصال السببي والا فقولى الوالاة ورمول العتابة ايضا ما يتصل سبباً بالميت **له**
قوله لا حنياج المولى الخ ليقض منه دونه مثلاً والولاء ميراث يستحقه للرئيس العتق كذا قيل **له** قوله لا حنياج نور الانوار -

له قوله عن دفائى ح وفاة ^ع قوله لما حية اى لما حية المكاتب الترتى ^ع قوله عن اى عن المكاتب الميت ^ع قوله
 بقار كك الزوج فالزوج مالك لها كمالا ان النكاح في العدة في حكم القائم ^ع قوله وقد بطلت الم فصار الزوج اجنبيا فلا
 يجوز له النظر الى المرأة ^ع قوله ولله اى لبطان ابنة المملوكية بعد موتها ^ع قوله عليه اى على الزوج ^ع قوله لقوله عليه
 السلام لما كتبه رضى الله
 عنها الموت الم كذا الدور
 ابن الملك في خمره للشار
^ع قوله كالتقصا
 فانه اذا قتل رجل رجلا
 فله المقتول شرع له
 التقصا على القاتل لكنه
 لا يصلح لما حية فانه ميت
 فيبقى في المشرق -
^ع قوله وقد وقع مبتدا
 فوله بالا يصلح لما حية
 مبتدا وقوله كالتقصا
 خبره ^ع قوله لا تاي
 لان التقصا شرع
 عقوبة اى على القاتل
 له رك النثار والميت
 لم يبق الم له ركة فلا حاجة
 له الى السر والشار
 بالثار الثلاثة وبعد
 بكرة الحقة اى كينه -
^ع قوله على اولياء
 اى اولياء المقتول ^ع قوله
 قوله لا تتفاجعوا
 استفاجع اولياء المقتول
 بمجائته اى حيرة المقتول
^ع قوله عقول الجرح
 اى من التقصا قبل
 موته ^ع قوله للمورث
 اى لذلك الجرح الذي
 مات ^ع قوله وعفو
 الجرح اى بيع عقول المورث
 قبل موت المورث الجرح
 استماتة القياس
 ان لا يصح فان حق المورث
 انما يثبت بعد موت
 المورث فعفو قبل موته
 كان اسقاطا لم قبل
 ثبوته ووجه الاستحسان
 ان حق التقصا يثبت
 للمورث ابتداء فلا فنة
 فان التقصا يكون بعد
 موت المورث وهو بعد

جواب سوال
 عنه قوله بدفع
 من القاتل الى
 باؤا البفض و
 العداوة عنه
 قوله ولكن لما
 كان جواب
 سوال وهو ان
 حق التقصا
 شى واحد وهو
 اذ ايق الزوج فيكون
 حقا وامر من بين
 الاستيفار
 فلا يثبت لكل
 - - - - -

نور لاوار مع قمر لا فتمل جواب سوال ٣٠٣

مبحث الاهلية

المولى الى الولاة وبل الكتابة وكذا اذا مات المكاتب عن وفاء اى مالا اذ لم يلد الكتابة
 وبقي المولى حيا يؤدى الوفاء ورثة للمكاتب المولى الى تحصيل الحرية حتى يكون
 ما يقع عنه ميراثا لو رثت ويقتضى اولاده المولودون والمشترون الى حال الكتابة ويقتضى
 هو في اخر جزء من اجزاء حيا ثم انما قلنا عن وفاء لانه اذا لم يترك وقام لا ينفى اولاده
 ان يسبوا الوفاء ويؤدوا الى المولى وقلنا معطوف على قوله بقيت اى لهن اقلنا
 تفصل المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملك الزوج في العدة والمالك هو المحتاج الى
 الفصل بخلاف ما اذا ماتت المرأة حيث لا يغسلها زوجها لانها مملوكة وقد بطلت
 اهلية المملوكية بالموت ولهذا لا يكون العدة عليه بعد ما وقال الشافعي يغسلها زوجها كما
 تفصل هي زوجها لقوله لعائشة لو مت لفصلك قالوا بان معنى لفصلك لقت يا سبي
 غسلك وما لا يصلح لما حية كالتقصا حتى ان يكون معطوفا على ما تقضيه الحاجة
 يعني بقى للميت ما تقضيه به الحاجة وما لا يصلح للحاجة كالتقصا حتى ان يكون ابتداء
 كلامه وقع مبتدا وخيرا انما اورده بتقرير ما تقضيه به الحاجة وانما يكون التقصا من كلامه
 الحاجة لانه شرع عقوبة ليرك النثار وهو تشفى الصدر ولا وليا بدفع شر القاتل
 ووقعت الجنابة على اولياءه من وجه لا تتفاجع حيا فارجبنا التقصا من الورثة ابتداء
 لانه يثبت للميت اولا ثم ينتقل اليهم كالحقوق والسبب ان عقد للميت لان المتلف
 حيا تفككت الجنابة واقعة في حقه من وجه فيصح عقول الجرح باعبار ان السبب
 انعقد للمورث وعقول الوارث قبل موت المورث لان الحق باعتبار نفس الواجب
 للمورث وقال ابو حنيفة ان التقصا من غير مورث اى لا يثبت على وجه تجري في
 سهام الورثة بل يثبت ابتداء للورثة لما قلنا ان الغرض من ثأرهم ولكن لما كان
 معنى واحدا لا يختلف التجزى ثبت لكل واحد على سبيل الكمال كولاية النكاح
 للاخوة ولهذا الاستوى في النكاح الكبير قبل كبر الصغير حتى لا يخلو ما اذا كان

موت ليس باهل لان يجب حق له ^ع قوله لما قلنا ان الغرض الم وهذا الغرض يرجع الى الورثة لا الى الميت المورث فكان التقصا
 حقه ابتداء لا بطريق الورثة ^ع قوله ولكن لما كان التقصا ^ع قوله لكل واحد اى من الورثة ^ع قوله ولله اى لثبوته
 لكل واحد على سبيل الكمال يتم الامر شرح نور الانوار -

له قوله ان يستوى اى القصاص له قوله رابع لان العفو مندوب له قوله ومنه به اى عند الصاحبين له قوله ثمرة الخلف اى بين الامام وصاحبيه له قوله عليه اى على القصاص له قوله لما كان اى القصاص له قوله من الميت اى من طرف الميت فلا حاجة للغائب الى اعادة البيعة عند حضوره له قوله ربه اى ديون الميت له قوله وجب القصاص لم فان القصاص اذا صدر ورثة كانت اثبت القصاص من طرف الميت

ويستحق بين الزوجين ايضا له قوله من الزوج اى من طرف زوجها المقتول له قوله من المرأة اى من طرف المرأة المقتولة له قوله لان جيبها اى وجوب الدية له قوله به اى بالموت له قوله لان جيبها السلام امر الخوف كذا ورد ابن الملك في شرحه النار واستيد السند في شرح السراجية قال انساب لمدة في العرب كذا قال عبد النبي الاحمر كرس في حاشيته على الفرائض في منتهى الارب ضباب بالكرسى سميت ازرب ازاولام معاوية بن كلاب بن ربيعة ضبابي مشوب بست بوسه العقل الدية قال السيد السند ناقلا عن الزجرى ان قتل الشيم كان خطار له قوله كالمبيد للطفل فان الميت يوضع في القبر للخروج منه في المختب به كبره وهرموسى كبرى كودك ميا وهورا سارم له قوله من الحقوق البيان لما يجب له على الغير لما يجب للغير عليه اى لما يجب له على الغير من الحقوق والمظالم وما تلقا من ثواب او عقاب بواسطة الطاعات المعاصى كالمعصية فحق له عن الامور المعترضة السماوية شرعا في بيان الامور المعترضة المكتسبة فحق له ومكتسب عطف على قوله ساووهما كان لا اختيار العبد من دخل في حضوره هذا ادواع الاول الجهل الذى هو ضد العلم وانما عذر الامور المعترضة مع كونه اصلا في الانسان لكونه خارا عن حقيقة الانسان اوله لما كان قادرا على ان الله باكتساب العلم جعل تركه اكتسابا للجهل واختيارا لله هو انواع جهل باطل يصح عن ان في الاخرة جهل الكافر بعد وضوح الاثر على وحلا نية الله ورسالة الوسل يصح عن ان في الاخرة وان كان

فدال الامام مع قوله فمات جواب سوال ٣٠٣ مبحث الاهلية احد الكبيرين غاشيا فانه لا يجوز للحاكم ان يحتال عفو الغائب بل لا يجوز لهم عفو الصغير بعد البلوغ نادرا فلا يتبرع عند ما يثبت القصاص للورثة بطريق الارث لا بطريق الابتداء وثمره الخلاف يظهر فيما اذا كان بعض الورثة غاشيا واقام الحاكم البيعة عليه فمات يحتاج الغائب الى اعادة البيعة عند حضوره لان الكل مستحق في هذا الباب ليقض بالقصاص احد حتى يحقما وعندها لما كان موروثا لا يحتاج الماعادة البيعة عند حضوره الغائب احد الورثة ينتصب عن الميت فلا يجلب دنها وادانته على القصاص الا بالصحة بعفو البعض لموردنا فيكون حكمه حكم الاموال حتى تقضى ديونه منه فتقدر ماله وينتصب لورثة خصما عن الميت فلا يحتاج الماعادة البيعة لان له يتخلف عن القصاص والخلف قد يفارق الاصل في الدوام كالتميز فالوضوء في اشتراط النية ووجه القصاص للزوجين كما في الدية فينبغي ان تقص المرأة من الزوج والزوج من المرأة ولكن عتلا ابتداء وعندها بطريق الارث كما ثبت لما استحقاق الدية بطريق الارث وقال مالك لورث الزوج والزوجة من الدية لان وجودها بعد الموت والزوجة تقطع به ولنا انه امر بتوديث امرأة اشيا لغيره من عقل زوجها اشبه وله اى للميت حكم الحياء على حكم الاخرة لان القدر للميت كالمهد للطفل فموجب له على الغير او يجب للغير عليه من الحقوق والمظالم وما تلقا من ثواب او عقاب بواسطة الطاعات المعاصى كالمعصية فحق له عن الامور المعترضة السماوية شرعا في بيان الامور المعترضة المكتسبة فحق له ومكتسب عطف على قوله ساووهما كان لا اختيار العبد من دخل في حضوره هذا ادواع الاول الجهل الذى هو ضد العلم وانما عذر الامور المعترضة مع كونه اصلا في الانسان لكونه خارا عن حقيقة الانسان اوله لما كان قادرا على ان الله باكتساب العلم جعل تركه اكتسابا للجهل واختيارا لله هو انواع جهل باطل يصح عن ان في الاخرة جهل الكافر بعد وضوح الاثر على وحلا نية الله ورسالة الوسل يصح عن ان في الاخرة وان كان

اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه في الواقع له قوله وانما عداى الجهل له قوله كونه خارجا عن كانه عارض لحقيقته له قوله لما كان اى الانسان له قوله جهل تركه تركه اكتساب العلم له قوله لا يصلح عذرا في الاخرة فبرأت على الكافر في النار وفي الدنيا ان لم يقبل الزمة ولم يسلم فيقاتل معه بعد الدعوة ولا ينافقه الا سبيل المناظرة مع المكابر له قوله وان كان له كلمة ان وصليته وهذا بيان لقائمة قيد الحق في الاخرة وتمر الاقسام

جواب سوال

وَأَمَّا مَخْلُفَةُ السَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ
فَهِيَ بِحَسْبِ الظَّاهِرِ وَالْوَلَوِّ بِمَعْنَى رَأَى

وأيضا مخالفة السنة المتواترة
فصرح البطران والرواسي أو
الله قوله فاجعل بقوى الخ
فاجعل القليل بقوى الخ
قوله الحديث جابرنا فتح الروي
ابو داود وعن جابر قال سئلت
الأولاد على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابن كبره فلما كان
عنه ثمانمائة فأتيناه **الله** قوله
عنى قوله عليه السلام لاسرة الخ
روى الماروي عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا
ولدت امرأة الرجل مدني معتقة
من دبر منه أدبه **الله** قوله
فاجعل في نحوه الخ في البيت ذوالكان
فحفظ نحوه واخلطت مخالفة السنة
ليكونوا شال مخالفة الكتاب متردكا
المتن كما حررت واما إذا كان
فحفظ نحوه ناظر الى مخالفة الكتاب
ليكون نظير مخالفة الكتاب ايضا
كثيرا في المتن الاجمال ولكن
لي غير ترتيب اللف فتأمل انتهت
الله قوله وبين اي بين المدعى
الله قوله فادى فان جواز القضاء
شاهد وبين **الله** قوله فمدرك
مفسر الروي البيهقي عن ابن
عباس مروى عينة على المدعى
يعين على من كركر قال النودي
شرح المس **الله** قوله بين
بين المدعى **الله** قوله وقد
فلما نكل باعلى نحو الخ ايل الى ان
الامثلة لا تطابق المثال لما
الاجتهاد والمخالف للنص القطع
مفسر الغير القابل للتأويل جعل
لللقطاع ونحوه الامثلة ليست
لان فتوى هل متردك التسمية
من اللفظية القطعية فان
تعملا كالقوله ما لم يذكر اسم الله عليه
سنة فانه قد حصر منه متردك التسمية

له قوله قد قلنا
 كل في اجواب
 سوال وهو ان
 اثبات الجبل
 بما افق الكتاب
 في الاجتناب ليس
 الا نسبة الجبل
 الى السلف وهو
 موجب للتفصيل
 عنه قوله وان
 كنا لم نجتر عليه
 لا يظهر بنا وجه
 الخطا بخلاف
 السلف لانه لا
 يظهر كوجه الخطا
 للبدن اسمه اليه
 كـ - حـ - طـ - زـ
 كـ - حـ - طـ - زـ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثبتة فانه قد حصل منه شر و ان ثبتت
سيا و قدس على ذلك اقل مقدم من هذا **قوله** ان كنالم يجتر عليه لان في هذا البيان سور الادب في منفي الارب اجتر عليه ليركبه بردي **قوله**
في موضع الاجتهاد الزاى في موضع تحقق فيه الاجتهاد والصحيح الجامع لكن الوسط الغيا مخالف للكتاب السنة المشهورة والاجماع **قوله** اولى موضع
تشبهته اى في موضع يشبه فيه اياها بل بالصحيح ولم يوجد فيه اجتهاد **قوله** اربعة في المقتوب در بالفتح باز و كشتن و رفع كردن **قوله**
مد النجاسة في مشتى للرب حجة من كتمانته محرمى و حرام كشد او كشد و ان از شاخ **قوله** ان النجاسة لا تعلق الا بالطين ان النجاسة لا تعلق الا بالطين ان النجاسة
كفافة **قوله** في موضع الزاى في موضع تحقق فيه الاجتهاد والصحيح **قوله** لقول عليه السلام افطر الله بؤاه ابوداود و ابن ابي عمير و قال الشيخ الامام ع
سنة رحمة الله عليه و لا بد من شخص في النجاسة اى نعره و لا افطار المحجوم للضعف و الجامع ان لا يابس من رين يصل لشيء اى يجوز يمس اللازم كذا فى
منكوه و قل على القاضى الملازم جمع ملزمة بالكثر قارورة الحجام التى يحث فيه الدم **قوله** و لكن قال الشيخ ان الحكم بسقوط الكفارة بالطن محرمى
على ظاهره عند فخر الاسلام و تابعه لكن قال شيخ الاسلام خواجه رازى و لو استفت النجاسة لا تجب الكفارة لان على العالم ان يعل بفقرى
الحقى و ان لا تجب الكفارة اذ بلغه الحديث و لم يعرف و ابلغ ثم اكل عذ **قوله** انها اى جارية الوالد **قوله** لا يلزم لان الشبهة دارت فذكر كذا

الحد عنه لان الاملاك متباينة عادة والثالث الجمل في دار الحرب من علم لحد هاجر
اليها بالشرائع والعبادات وانه يكون عندنا لو لم يصل لم يصح ما لم تبلفه الدعوى
لا يجب قضاءها لان دار الحرب ليست بمحل لشهرة احكام الاسلام بخلاف الذي في الاسلام
دار الاسلام فان جهله بالشرائع لا يكون عنده اذ دعا يمكنه السؤال عن احكام الاسلام
فيجب عليه قضاء الصلوة والصوم من وقت الاسلام وليتق به اي جهل من استعمل دار الحرب
في كونه عنده جهل بالتشريع بالبيع فانه اذا لم يعلم بالبيع فسكونه عن طلب الشفعة يكون
عنده لا يبطلها وبعد ما علم به لا يكون سكونه عن ابل تبطل به الشفعة ويجوز له الرجوع بالاعتاق
او بالخيار فانه يكون عنده في السكون يفتى اذا اعتقت الامانة المنكوحه ثبتت لها الخيارين ان
تبقى تحت تصرف الزوج او لم تبقى فاذا لم تعلم بخبر الاعتاق او اديان الشراء اعطاها الخيار
كان جهلها عندها ثم اذا علمت بالاعتاق او بمسألة الخيار يكون لها الخيار لان المولى يستتبع
بالاعتاق ولعله لم يخبرها به ولا انها مشغولة بخدمة فلا تنفرد لمرة احكام الشرع التي
من جعلها الخيار وجعل البكرى نكاح المولى فانه يكون ايضا عنده في السكون ايضا اذا زوج
الصغير او الصغيرة غير الاب او الجد يصح النكاح ويثبت له الخيار بعد البلوغ فان جهلا
بخبر النكاح يكون عنده رخصة يعلمها وان علما بالنكاح ولم يعلم بان الشرع خيرهما
لا يكون عنده لان الدار الاسلام والمآل من التعلم معلوم فلا يبعد هذا الجهل ويجعل
الوكيل والمأذون بالاطلاق وضد فان الوكيل والمأذون اذا لم يعلم بالاطلاق اي بالوكالة
والاذن وضد اي بالعلم بالجهل فاقبل بلوغ الخبر اليها فخذ الجمل منها يكون عندها
فلم ينفذ تصرفها على المولى والمولى في الصورة الاولى لانها لم يعلمها بامرهما وينفذ تصرفها
عليها في الصورة الثانية لانها لم يعلمها بخبرها والسكر عطف على الجهل هو ان كان من
مباح اي حصل من شرب حتى مباح كشراب الداء المسكوب مثل البني والافيون على رأي المتقدمين
دون المتأخرين وفرب المكرة والضطاي شرب المكرة بالقتل لا يقطع العضو الخمر شر للضطر العطش

له قوله لان الاملاك متباينة فلا يكون هذا محل الاشتباه حتى يصير الجمل عندها
قوله ليست بمحل الم نوبس بتصرف طلب الاحكام فان الدليل في نفسه خلى بينك
الاحكام منه قوله اي جهل من استعمل دار الحرب من استعمل دار الحرب
الشفعة ٥٥ قوله لا يبطلها
اي الشفعة ٥٥ قوله او بان
الشرع الخ لم يثبت بالاعتاق ولم
يعلم بان الشرع انتم ٥٥ قوله
كان جهلها عندها فلا يبطل خيرا
بالسكون عن طلب الصلوة حلا
٥٥ قوله لان المولى لم يتعلقا
بقوله كان جهلها عندها والاستدراك
تسبها بكارى الاستادون ومنفرد
بكارى شدة كذا في المتعقب
٥٥ قوله وسئل اي رجل للمولى
لم يجز كما به اي بالاعتاق و
٥٥ قوله وقبضت لها المولى لان
التردد من مخرج من هو قائم الشفعة
بالنسبة الى الاب والجد ٥٥
قوله فان جهلا اي وقت البلوغ
٥٥ قوله يكون عندها لخيار
الدليل فان المولى سببه
بالا نكاح ٥٥ قوله والمآل
اي شغل خدمة المولى كما كان
الامة ٥٥ قوله فلا يبعد الخ
لكنها مقصورة ٥٥ قوله المأذون
اي المأذون بالاجارة ٥٥
قوله والمأذون اي اذن التماز -
٥٥ قوله بالعلم اي من الوكالة
والخبر اي عن التماز ٥٥ قوله
تصرفها اي تصرف الوكيل المأذون
المأذون ٥٥ قوله في الصورة
الاولى اي قبل العلم بالوكالة و
بالاذن ٥٥ قوله وينفذ تصرفها
اي تصرف الوكيل باسمه المأذون عليها
اي على المولى والمولى في الصورة
الثانية اي قبل العلم بالعلم بالخبر
٥٥ قوله والسكر من غفلة تحصل
باعتقال بعض المشروبات
والمأكولات ٥٥ قوله كشراب
الدواء فيكون دواء مباحا
ان لم يشرب به وانه قصار
محرمان ٥٥ قوله مثل البني والافيون
قال ابن الملك في شرحه اعلم ان
الخ الاسلام وكثير من العلماء ذكر ان
البيع من اشنة المباح مطلقا

وذكر تافيتان في شرحه المباح فاعلم ان الرجل اذا كان مالهما يتاثر البيع في العقل فكل فسكر بيع طلاق وعقار ونحوه على
حرام انتهى واما الافيون ففي جامع الرموز انه طلال وفي الدار المختار ويحرم اكل البني والافيون لانه مفسد للعقل ويصعد عن ذكر الله تعالى وعن
الصلاة انتهى والبيع في الفارسية اجواس غراساني ٥٥ قوله بالقتل متعلق بالمكره ويعطف عليه قوله او يقطع الخ وقوله شراب الخ مسطون
على قوله شراب المكره الخ ٥٥ قمر الاقمار يؤ-

له قوله يا اي الخمر له قوله ما عاى من التصرفات لان هذا السكر ليس من جنس اللبون بل مباح هذا السكر عند رسله قوله فممنع
 الى ولا اعتبار بباراته له قوله كانه خمر و السكر ونحوه الخمر هو التي من بار العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والسكر للتمتعين وهي
 التي من بار الرطب اذا اشتد قذف بالزبد ونحوه نفيع الزبيب وهي التي من بار الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان

كذا في الدر المختار له قوله
 فلا ينافي في الخمر لان السكر
 لا يؤثر في العقل بالاعلام
 ودار الخطاب على العقل
 له قوله الصحيح في المتنب
 محو بالغش هو شيار
 وهو شيار شر من زنتي
 له قوله اذا سكرتم
 وخرجتم عن الميتة الخطاب
 له قوله راي الخطاب
 له قوله فلا يخلو ولا سترامه
 اجتماع التنايين فان
 النبي يبيع عما يمين ان يفعل
 وفي حالة الجنون او السكر
 لا يصح لان الفعل كلفه يكون
 مما طبا بالنبي في هذه الحالة
 له قوله احكام الشرع كلها
 كالصلوة والصوم وغيرهما
 له قوله والاقرار يرثي
 منتهى الارباب اقرار بفت
 بر خود ثابت كردن چیزی
 را سلفه قوله بالحدود والخاصة
 اي با وجوب الحد والخاصة
 التي لا يكون فيها حق العبد
 له قوله وهو اي السكران
 ... غير معتقد لما يقوله فانه
 لا تصدق ولا يذكر بعد
 الصحيح له قوله والسكر
 دليل الرجوع وانما كان
 السكر دليل الرجوع لان
 السكران لا يستقر على امر ولا
 يثبت على كلام فان من
 عادة السكران ان يخلط
 كلامه له قوله بالحدود والخاصة
 اي التي فيها حق
 العبد له قوله فيه اي
 في حال السكر له قوله
 على ما قبله اي قوله الجاهل
 له قوله لم يوضع اى
 ذلك الشيء له قوله استتارة
 تمييز من سلفه قوله بل
 يكون لعبا محضاً اي لا يقصد

جواب سوال
 له قوله فلا يجوز
 ومع هذا ان الله
 اضاف الخطا الى
 حال السكر فعلم
 ان حال السكر لا
 ينافي الخطاب
 عليه قوله لا تخلو
 عن تحمل الجواب
 عن التعلل قال
 الشارح رافعتي
 انه اختيار الشق
 الاول وبعبارة
 المص ر محمول على
 القلب ونقول
 انه اختيار الشق
 الثاني وكلمته
 از ائمة و زيادة
 الحرف ما يزد
 مسموع قل الله
 تعالى ليس كغله
 شيء الا لم يصح
 محمد كما باركت
 وسلمت بعدد
 ما في عليك
 يوت تحت - ك

نور الانوار مع قوله لا قبله جواب سوال ٣٠٢ مبحث الاهلية

آية فهو كذا يعني يجعل مانعاً فيمنع صحة الطلاق والعناق وسائر التصرفات كالانعام
 ان لك وان كان من مخلوقاى حصل من شرب شيء عظم كالحمر والسكر ونحوه فلا ينافي الخطاب
 بالاجماع لان قوله لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ان كان خطا بالنسبة لسكر فهو
 المطلوب في نه لا ينافي الخطاب ان كان في حال الصلوة فاسد لا يصح المنة اذا سكرتم فلا تقربوا
 الصلوة كقوله للعاقلة اذا جنت فلا تفعل كذا او هو ضايف الخطاب الى حال من لا يميز فيكون قوله
 احكام الشرع وتصح عباراته في الطلاق والعناق والبيع والشراء والاقرار بزرع الارض ان كان بالاجماع
 وتبينها على ان مثل هذا السكر المحرم لا يكون عند الله ابطال احكام الشرع الا الردة و
 الاقرار بالحدود والخالصه فانه اذا ارتد السكران وتكلم بكلمة الكفر لا يحكم بكفره لان الردة عبارة
 عن تبدل الاعتقاد وهو غير معتقد لما يقوله كذا اذا اقرب بالحدود الخالصه لله كشره الخمر
 لا يجد لان الرجوع عنه صحيح والسكر دليل الرجوع عن الجاهل والواجب بالحدود الغير الخالصه لله
 كالقتل او القصاص فانه لا يصح الرجوع اذ صاحبه كفى يكذب فيواخذ بالحد القصاص
 ويخلاف ما اذا زنى في حال سكوته ثبتت مخير او قاربته فانه يحكم باحياء الهزل عطف على
 ما قبله هو ان يراد بالشئ مالم يوضع له لا يصلح له اللفظ استعارية فيكون اللفظ محمولاً
 على معناه الحقيقية والمجازي بل يكون لعباً محضاً ولكن العبارة لا تخلو عن تحمل الاول
 ان يقول وما لا يصلح له بتاخير كلمة لا ليكون معطوفاً على قوله مالم يوضع له وان يقول لا
 صلح له بخلاف كلمة مالم يوضع له قوله لم يوضع له وهو ضد الجاهل هو ان يراد بالشئ
 ما وضع له او ما يصلح له اللفظ استتارة وانه ينافي اختيار الحكم الرضاء به ولا ينافي الرضاء بالبيان
 يعني ان الهازل لا يختار الحكم الرضاء به لكنه رضاء بمباشرة السبب اذ التلطف انما هو عن
 رضاء واختيار صحيح لكنه غير قاصد لارض الحكم فصار الهزل بمعنى خيار الشرط ابدى البيع
 لعدم الرضاء بحكم البيع لا بعدم الرضاء بنفس البيع ولكن بينهما فرق من حيث الهزل
 يفسد البيع وخيار الشرط لا يفسد بشرطه اي شرط الهزل ان يكون صريحاً

فائدة اصلاً لا حقيقة ولا مجازياً واللعب يفتح الالام وكسر العين بازي كردن وجار يفتح الاول وسكون العين ايضا كذا في المتنب له قوله
 وهو ضد الجاهل في شتي الارباب جد درستی در کار ضد هرگز له قوله وانه اي الهزل له قوله به اي بالحكم له قوله لا يختار الحكم فان
 الهازل لا يربى الكلام مفهوماً له قوله بمباشرة السبب وهو نفس التصرف له قوله بحكم البيع وهو ملك المشتري له قوله لا يفسد
 الرضاء واللم لوجود رضاء العاقد واختياره له قوله بينهما اي بين الهزل وخيار الشرط واكثر الالتمار

مشترطاً بالثبات بان ينكر العاقل ان قبل العقد انهما يهزلان في العقد لا يثبت ذلك
 بذكر الالحال فقط الا انه لم يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط ان غرضهما
 من البيع هازلان يعتقد الناس ذلك بيعاً وليس بيعاً في الحقيقة وهذا يحصل بذكره
 في العقد اما خيار الشرط فالغرض منه اعلام الناس بان البيع ليس باتايل معلقاً بالخيار
 وذلك انما يحصل بذكره في عين العقد النتيجة كالهزل فلا ينافي الاهلية وهي في اللغة
 مأخوذة من الاجاء اى الاضطرار فحاصلها ان يلجئ شئ الى ان ياتي امر اياها بخلاف ظاهره
 فيظهر بحضور الخلق انها يعقد ان البيع بينهما لا اجل مصححة دعت اليه لم يكن للمواقع
 بينهما بيع والهزل اعم منها ولكن الحكم فيها سواء في الاهلية ثم اعلم ان هذا الهزل
 على ان يتفق العاقدان في السر ان يظهر العقد بحضور الناس ولا يعقد بينهما في الواقع فتعد
 بحضور الناس ثم بعد تفرق الناس لا يخلو عن اربع حالات بينهما في كل عقد بينهما الملم
 بالتقصيل فقال فان تواضعا على الهزل باصل البيع اى اتفاقاً في السر ان يظهر البيع بحضور الناس
 ولا يكون بينهما اصل البيع فتعد بحضورهم وتفرق المجلس فمجرد تواضعا على البناء على انها
 كانا بائنين على تلك المواضعة والهزل يفسد البيع ولا يوجب الملك ان اتصل به القبض لعدم
 الرضاء حتى لو كان المبيع عبداً فاعقده المشتري بعد القبض لا ينفذ كالبائع بشرط الخيار ابدان
 فانه يمنع ثبوت الملك مع كون المبيع صحيحاً ففي الفاسد ولو ان اتفاقاً على الاعراض اى على
 انها اعراضاً عن المواضعة المتقدمة وعقد البيع على سبيل الجحد فالبيع صحيح والهزل باطل
 وان اتفاقاً على انه لم يحضرهما شئ عند المبيع من البناء على المواضعة والاعراض بل
 كانا خالين لذهن عنهما واختلفا في البناء والاعراض فقال احدهما بيننا العقد على
 المواضعة للتقدمه وقال الاخر عقداً على سبيل الجحد فالعقد صحيح عند اى حنيفة
 خلافاً لما جعل ابو حنيفة صحة الايجاب اولى لان الصيغة هي الاصل في العقد
 يحصل عليها ما لم يوجد مغير وهو فيما اذا اتفاقاً على انها كانا خالين للذهن وما

له قوله ولا يثبت ذلك اى الهزل بذكر الالحال فقط لان ما يحكم باللسان صريح في مناهه وذاك الالحال ضعيف فلا يكتفى في الهزل بذكر الالحال
 له قوله بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت في البيع له قوله لان غرضها اى غرض العاقدين له قوله في الهزل اى الهزل في الهزل
 لا يحصل بذكره اى بذكر الهزل في العقد له قوله ليس باتايل في الهزل لادب بات متقطع ومنه طلاق بات وبين بات له قوله ذلك

اى في الهزل انما يحصل بذكر
 اى بذكر خيار الشرط في العقد
 له قوله والصلية في الهزل
 الارب بتبعية بستم بركارى
 واشتق كسرى راسه قوله
 للابن اى الصلية الالهية
 اى الصلية لزوم الاحكام
 قوله فما حصل اى حاصل
 الصلية له قوله لان ان
 ياتي اى رجل له قوله
 اعم منها اى من الصلية لان
 الهزل كالم يكون عن اختيار
 وقد يكون من اضطرار واما
 الصلية فلا تكون الا عن
 اضطرار له قوله فيها اى
 في الصلية والهزل له قوله
 قوله بينهما اى بين العاقدين
 له قوله فان تواضعا اى
 توافقا له قوله اذا اتفقا
 على البناء اى قالوا اتفقا
 البيع على ذلك الهزل بدون
 الرضاء له قوله بائنين
 اى للبيع على تلك المواضعة
 اى الاتفاق في المتقدمة
 بائنين بركارى قرار دان
 له قوله يفسد اى يفسد
 له قوله وان اتصل الهزل
 كانه ان وصلية له قوله
 لعدم الرضاء اى رضاهما الهزل
 بالحكم واما البيع الفاسد الذي
 يفسد الملك بعد القبض فهو
 البيع الذي تحقق رضاهما الحكم
 وبهنا ليس كذا كنهه قوله
 لا ينفذ اى عقده له قوله
 فانه يمنع الهزل للرضاء مباشرة
 السبب لا بالحكم له قوله
 قوله فلى الفاسد اى بيع
 الهزل اولى ان يمنع ثبوت
 الملك له قوله فالبائع
 صحيح تحقق الرضاء بالحكم ايضا
 والهزل باطل لان الاعراض
 ناسخ للمواضعة السابقة

له قوله من البناء الزمان لشيء له قوله فلا فاعقدها فان عندهما العقد فاسد له قوله اولى اى لا اعتبار من المواضعة السابقة
 له قوله عليها اى على الصيغة له قوله وهو اى هذا الاستدلال بعدم وجود الغير له قوله واما اذا اختلفا في البناء فالعقد
 قسم الاقمار شرح نور الانوار

له قوله هو الظاهر فانه لم يوجد ناقض تلك المواضعة صراحة له قوله وان كان ذلك اى الزل في القدر اى قدر الثمن له قوله بان يقول اى في السر له قوله فان اتفقاى بعد تفرق الناس على الاعراض اى عن المواضعة على الزل له قوله شئ اى الاصل عن المواضعة او البناء عليها له قوله او اختلفا بان يقول رجل اتا بيننا العقد على المواضعة على الزل وقال الآخر اتا عرضنا عن المواضعة وعقدنا على هذا القدر جدا له قوله صحيحة لان الصورة اصل في العقد واولي بالا اعتبار له قوله واجب فان وجود المواضعة يقيني ولم يتحقق رافعه صريحا له قوله عنده اى عند الامام له قوله وعندهما اى عند الصاحبين له قوله بالوجع اى في البيع له قوله الف والالف الزائد على المواضعة باطل له قوله فكان ذكره الخ فلا يلزم ذكر غير الثمن شرطا لقبول العقد فان غرضها من ذكر الالف الذي يترتب به السمة وهو انه حصل له قوله كما في النكاح فانه لا تترتب به على الفين اولا والمهر في الواقع الف ثم اتفقا على البناء على المواضعة السابقة فالله الف بالاتفاق على اسمي له قوله وهو اى قال صاحبه له قوله وان كان ذلك اى الزل في الجنس اى جنس المهر له قوله جائز اى بالمسمى له قوله على الاعراض اى عن المواضعة السابقة له قوله او على البناء اى على المواضعة السابقة له قوله او على انه لم يضر بها اى وقت العقد له قوله او اختلفا اى قال واحدنا بيننا

له قوله هو الظاهر فانه لم يوجد ناقض تلك المواضعة صراحة له قوله وان كان ذلك اى الزل في القدر اى قدر الثمن له قوله بان يقول اى في السر له قوله فان اتفقاى بعد تفرق الناس على الاعراض اى عن المواضعة على الزل له قوله شئ اى الاصل عن المواضعة او البناء عليها له قوله او اختلفا بان يقول رجل اتا بيننا العقد على المواضعة على الزل وقال الآخر اتا عرضنا عن المواضعة وعقدنا على هذا القدر جدا

نور الانوار مع فتاوى اجاب سوال ٣٠٨ بمبحث الاهلية

اذا اختلفا فمضى الاعراض متمسك بما اصل فهو اولى وهما اعتبارا لمواضعة للعقد لان البناء عليها هو الظاهر ففي صورة عدم حضور شئ نكحوا المواضعة هو الاصل في الاختلاف يرجح قول من ينعى على المواضعة فهذه اربعة اقسام للمواضعة ما صل البيع وان كان لك في القدر بان يقول ان البيع بيننا حيث تامل ولكن نواضع القدر فظهر بحضور الخلق ان الثمن الفاروق الواقع يكون الثمن الفان هذه ايضا اربعة اقسام فان اتفقا على الاعراض كان الثمن الفان لانها لما عرضها عن المواضعة والمهرل يكون الاعتبار بالتسمية وهذا القسم لظهور لم يذكر في بعض النسخ وان اتفقا على انه لم يحضرها شئ او اختلفا فالزحل باطل والتسمية صحيحة عنه وعندهما العمل بالمواضعة واجبا لالف الذي هو لا بصا طل فيكون الثمن عند الفين وعندهما الف بناء على ما تقدم من اصله اصلهما وان اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن الفان عنه لانه لو جعل الثمن الف يكون قبول الالف الذي هو غايته داخل في البيع شرطا لقبول الآخر فيفسد البيع بمنزلة ما لوجع بيز حرمه فلا بد ان يكون الثمن الفين ليصح العقد وعندهما الثمن الف لان غرضه من ذكر الالف هو ان يثبته بالمبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء كان في النكاح وهو رواية عن علي حنفية ايضا وان كان ذلك في الجنس بان يواضعا على ان نقض بحضور الخلق علماته دينار والعقد بيننا وبينك على مائة درهم فالبيع جائز على كل حال من الاحوال اربعة سواء اتفقا على الاعراض او على البناء او على انه لم يحضرها شئ او اختلفا في البناء ولا عرض استخسانا وذلك لان البيع لا يصح بتسمية البذلها جذا طل صل للعقد فلا بد من التصحيح ذلك بالانقاس باسميا وهذه ابا لاتفاق بيننا حنفية وصاحبة وجه الفرق لها بين المواضعة والقدر والمواضعة في الجنس حيث اعتبر البيع في الاول منعقل بالالف في الثاني باسميا العمل بالمواضعة مع البحث اصل العقد مكر في الاول اذ يبقى من المسمى ما يصلح ثمنه هو الالف واشترط قبول الالف الآخر وان كان شرطا لكن لا مطالبة من جهة العبد

على المواضعة السابقة وقال الآخر اتا عرضنا عنها له قوله وبها اى العاقد ان له قوله في القدر اى قدر الثمن له قوله في الجنس جنس الثمن له قوله حيث اعتبر الخ علما بالمواضعة له قوله وفي الثاني اى اعتبر البيع في الثاني باسميا علما باحكام في الحال له قوله وان كان الخ كمنه ان وصليته له قوله لكن لا مطالب الخ لا تقاها على انه يزل وليس للثالث ولاية المطالبة ١٢ - في قسم الافكار

فلا يفسد البيع بخلاف الثاني اذ لو اعتبر المراضعة فيه بعدم المسح^ه يوجب خلو العقد
عن الثمن في البيع وهو يفسد البيع قلنا اوجب التسمية لم يعتبر العمل بالمراضعة وان
كان المذبح مال فيه كطلاق والتناق واليهي^ه في صحيح الزهر^ه باطل بالتحديث وهو قوله عليه
السلام^ه ثلث جده جده وهن^ه من النكاح والطلاق واليهي^ه في بعض الروايات النكاح^ه التناق
واليهي^ه بصورة المراضعة فيه ان يواضعه ان ينكحها ويطلقها او يعتقها بحضورنا^ه
وليست الواقعة كذلك والمراد باليهي^ه التعليق بان يواضعه الرجل مع امرته او عبدان يعلق
طلاقها او عتاقه علانية ولا يكون في الواقعة كذلك وليس المراد به اليهي^ه تضافا لانهما
المراضعة فيها ففي هذه المهور في كل حال من الاحوال يلزم العقد بطلان^ه له^ه ويحق بهذه
الصورة العفو عن القصاص والتدوين^ه وان كان المال فيه تبعا كالنكاح فان المهر فيه
ليس بمقتضى ما المقصود بتقاء البضع فان ههنا باطله بان يقول لها اني انكحك بحضور الخلق
وليس بيننا نكاح فالعقد لازم والهزل باطل سواء اتفقا على البناء او الاعراض او عدم
حضور شيء منها او اختلافه وان ههنا في القدر بان يتزوجها علانية بالغير ويكون المهر
في الواقع الفا فان اتفقا على الاعراض فالمر الفان بالاتفاق لان لها ولاية الاعراض
عن الهزل وان اتفقا على البناء فالمر الف بالاتفاق لان ذلكا حلالا للغير كان
على سبيل الهزل والمالك لا يثبت مع الهزل الفرق لابي حنيفة بين تبين البيع حيث
اوجب الاغني في البيع والالف في النكاح انه لو لم يجعل الثمن^ه للغير لكان شرطا فاسدا
وهو يورث في البيع ولا يورث في فساد النكاح لاني اصل لعقد لا في لصداق وان
اتفقا على انه لم يحضرها شيء او اختلفا فالنكاح جائز^ه يورث في رواية محمد بن عيسى حنيفة
وقيل بالغير في رواية ابي يوسف عنه وجه الرواية الثانية هو القياس على
البيع ووجه الرواية الاولى وهو الاستحسان المهر في النكاح تابع فلا يجز
ترجيح جانب التسمية على الهزل^ه انه يكون المهر مقصودا بالذات وهو كالاصل^ه

له قوله لا يفسد البيع لا لا يورث في المتازمة^ه قوله ويوجب الخ فان المذكور داهم ويستثنا علنا بالمراضعة والانه لم
يذكر الثمن ما ذكر في العقد فلا يكون ثمن اصلا فيفسد البيع بلا من^ه قوله وان كان اي الهزل^ه قوله ثلث جده من الخ كالهزل
ابن الملك في مشرعه لانه يورث في التزوي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث جده من جده ومن جده من جده النكاح و
الطلاق والرجعة وفي الطلاق

شرح المشكوكاتنا^ه خاص
بده افشنة لتأكيد امر^ه قوله
والاستهام به^ه قوله
كذلك اي الطلاق لو
التناق او النكاح^ه قوله
قوله ولا يكون في الواقع
كذلك اي تعليق الطلاق
والعتاق بينه يكون الزوج
او المولى بازلا في ذلك
لا قاصدا^ه قوله
وليحق بهذه التظوف عفا
عن القصاص من لا اد
نذر به لا فذلك صحيح و
الهزل باطل^ه قوله
ونحوه كالرجعة^ه قوله
فيه اي فيما وقع فيه الهزل
قوله باطل بالتمسك^ه
المذكور^ه قوله على
النهار اي على المراضعة
السابقة او الاعراض اي
عن المراضعة السابقة
او عدم حضور شيء منها اي
من البناء والاعراض وقت
عقد النكاح او اختلافه
اي قال واحدنا بيننا على
المراضعة السابقة وقال
الآخر اعرضا عنها^ه قوله
قوله في القدر اي تمسك^ه
النكاح^ه قوله على
الاعراض اي من الهزل
قوله على البناء اي
بناء العقد على الاتفاق
السابق^ه قوله كان
شرطا فاسدا وهو شرط
قبول الالف الذي هو غير
داخل^ه قوله وهو اي
الشرط^ه الفاسد^ه قوله
قوله ولا يورث في فساد النكاح
لا يفسد بالشرط الفاسد
لا اصله ولا صدق بل
يبطل الشرط فلا ضرر بهنا

لو لم يجعل الالف الزايم^ه او يقع شرطا في صحة النكاح لا يكون ضرر^ه قوله شيء اي الاعراض عن المراضعة او البناء عليها^ه
قوله وجه الرواية الثانية هي رواية ابي يوسف وهو القياس على البيع^ه قوله الرواية الاولى اي رواية محمد بن عيسى^ه قوله
في اي من الترجيح^ه قوله وهو خلاف الاصل فيعتبر الهزل فالعبرة للاصل وهو الالف^ه قوله الف^ه قوله الف^ه قوله الف^ه

الاول قوله في اي
 في العقد صلح قوله لا نه
 اي لان المال لا يجب
 بدون الذكر فلما ذكر المال
 وسمى العقد علم انه مقصور
 عليه قوله به العقد يتعلق
 بقول المصنف واتفقا
 عليه قوله فالطلاق
 واقع اي في صورة الخلع
 عليه قوله لا يؤثر في
 ورد بان الزل جده في
 الطلاق والخلع طلاق
 عليه قوله بالبناء اس
 على المواضعة السابقة
 او بالاعراض اي عن
 تلك المواضعة او بالاختلاف
 بان قال احد بالبناء وقال
 الآخر بالاعراض عليه
 قوله لا يكتفى في ان
 الخلع لا يكتفى في الرد والشرطي
 عليه قوله واذا لم يكتفى
 اي الخلع عليه قوله على
 البناء اي على المواضعة
 السابقة او على الاعراض
 اي عن تلك المواضعة او
 عدم الحضور اي عدم حضور
 فتي من البناء على المواضعة
 والاعراض عنها وان لم يذكر
 المصنف لا نه كالا عراض
 او اختلاف في اي في البناء
 عليه قوله لا يقع الطلاق
 فان الجدة والنزل وان كانا
 مساويين في الطلاق لان
 المال لا يلزم بالزول الخلع
 وان كان طلاقا لكنته
 طلاقا بمال فاذا لم يلزم
 المال بالزول فانه يفتقر بشرط
 فلا يقع الطلاق عليه
 قوله بل يتوقف اي وقوع
 الطلاق على اعتبار المال
 اي على اختيار المرأة المال
 عليه قوله لا يقع فان

خيار الشرط في الخلع في جانبها يمتنع وقوع الطلاق لان الخلع في جانبها يشبه البيع لانه تسليم مال بعوض فشبّه البيع يقتضيه ان يمتنع
 الخيار كما يمتنع الخيار في البيع عليه قوله ولا يجب المال كما لا يلزم الثمن في البيع الم يسقط خيار الشرط ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠

عليه قوله مقصور فيه لانه كمن البيع عليه قوله وان كان اي المنزل في الجنس اي من المهر عليه قوله على الاعراض اي عن المنزل
 عليه قوله على البناء اي على المواضعة السابقة عليه قوله شي اي الاعراض عن المواضعة او البناء عليها عليه قوله او اختلاف اي قال
 احد انما يثبت على المواضعة السابقة وقال الآخر انما يثبت على البناء عليه قوله به اي المنزل عليه قوله لانه كمن البيع عليه قوله على الاعراض اي عن المنزل

بخلاف البيع لان الثمن مقصور فيه فيكون صحيحا ايضا مقصورا في حجب التسمية على المنزل
 وان كان في الجنس باقيا فاضاعا لان المهر في الحقيقة هو المهر فان اتفق على الاعراض فالمر
 ما سميا وان اتفقا على البناء واتفقا على انه لم يحنر شيئا او اختلفا على مهر المثل في
 الصلح الثلاث لما في الاول في الاجماع لانها قصدا للمهر بالمهر والمال لا يجب وما كان مهر في
 الواقع لم ينكر في العقد فكانه تزوجا به المهر فيجب مهر المثل بخلاف البيع اذ لا يصح بغير الثمن
 فيجب للمهر ما في الأخير في رواية محمد عن ابي حنيفة يجب مهر المثل لما ذكرنا في رواية ابي
 يوسف عنه يجب المسمى ترجيح الجانب الجيد كما في البيع وان كان المال فيه مقصورا كالخلع للثمن
 على ملك الصلح عن دم العبد فان المال مقصور في كل احد من هذه الامور لا نه لا يجب بل
 المذكور والنسبية فان ههنا لا يابصله بان تواضعا على ان يعقد هذه العقود بمحض النية
 ويكون في الواقع ههنا لا ياتفقا على البناء على المواضعة بعد الطلاق واقع والمال
 لازم عند ههنا ثم اختلفت نسخ المتن في هذا المقام فذكر في بعضها ههنا تحت ههنا
 صاحب هذه العبارة لان المنزل لا يؤثر في الخلع عند ههنا ولا يختلف الحال
 بالبناء او بالاعراض او باختلاف وذلك لان الخلع لا يمتنع خيار الشرط ولهذا
 لو شرط الخيار لما في الخلع وجب المال وقوع الطلاق وبطل الخيار واذا لم يمتنع خيار الشرط
 فلا يمتنع المنزل لان المنزل بمنزلة الخيار تسواء اتفقا على البناء او على الاعراض
 او عدم الحضور واختلفا فيه يبطل المنزل يقع الطلاق ويلزم المال على صلحها وعند
 لا يقع الطلاق بل يتوقف على اختيار المال سواء ههنا لا يابصله او بقدر او بخساسة
 المنزل في معنى خيار الشرط وقد نص في خيار الشرط من جانبها ان الطلاق لا يقع
 ولا يجب المال لان شاءت المرأة فيجب المال عليها للزوج وان اعرضت او الزوجان
 عن المواضعة واتفقا على ان العقد صابنهما جلا وقع الطلاق ووجب المال جماعا ما عند ههنا
 فظاهر لان المنزل باطل من الاصل لا يؤثر في الخلع وما عند فلان المنزل قد بطل

قمر الاقمار شرح نور الانوار

عنه اي برائا غير الصلي رحمه الله عليه

سنة قوله فلا يبيح منع المال لانه لما وصل الى هذا الحد فقد انقطع عنه رجاو الشرط سنة قوله عليه اي على عدم اعطائه المال سنة قوله
 وهو كونه بمجرور الخ بالاثبات ولا يبيح عليه بل يعيرون له عن الضياع سنة قوله واذا اي السنة سنة قوله اي سواء الخ تفسير لقوله المصنف
 اسلا سنة قوله فان الحجر الخ وسيل قول المصنف لا يوجب الخ سنة قوله فيما لا يبطله الهزل كالطلاق والعتاق والكناح وغيره
 سنة قوله فلا يبيح بيده الخ

والفتوى على قول الصاحبين
 كذا المال بحر العلوم في لار المختار
 وعند سائر مجر على المصنف
 والتفلة به اي بقوله يفتي
 صيانة لانه سنة قوله وسائر
 تصرفاته كاصدقة سنة
 قوله نيكون اي السفيه كانه
 المتخلف بكل الفقه وقد به
 لام مران وباركران الله
 قوله اعني قبله اي قوله الجمل
 سنة قوله ثلثة الامم بمسأب
 المير الوسط من بعد صلوة
 الفجر الى الزوال سنة قوله
 سلقا سوار تحقق شقة طول
 سنة قوله بل ما يضر به
 الصوم بان يزداد بالصوم
 او يبدل به طنا وتحريمه و
 ارشاد اسن الطبيب كذا في
 المسلم سنة قوله لا في
 اسقاطه اى لا يؤخر في
 اسقاط الصوم سنة قوله
 لكنه اي السفر سنة قوله
 كالمرض فانه اذا اشتد
 يكون موجبا دسته عيا
 لا لاظهار سنة قوله نقلا
 جزاء لما اذا اصبح صائما
 اي نوى الصوم في السيل
 ثم اصبح صائما وهو في
 الحال انه سافر الخ سنة
 قوله لا ضرورة الخ فيه اي ان
 لو كان له ضرورة ولم يمتد الى الاطعام
 خوفا من حدوث المرض فيجل
 له الا فطار سنة قوله
 ثم اراد ان يفطر اي نوى
 زيادة المرض سنة قوله
 لانه اي المرض سنة قوله
 في الصورتين المذكورتين
 اى اصبح صائما وهو سافر
 او اصبح صائما وهو مقيم ثم
 سافر سنة قوله ابيج
 اى الا فطار سنة قوله
 سنة قوله وان افطر التيم اى حال القيام

نور الانوار مع قمره في جواب سوال ٣١٣
 بمحتلا هلية

البلوغ اثني عشر سنة وادنى مدة الحبل ستة اشهر فيصير سنة ايا واذا ضوعف فيصير
 جدا فلا يبعد منع المال بعد هذا القدر اي عدم اعطائه الملك مما اجموعوا عليه في خلافه
 في امر زائد عليه وهو كونه بمجرور الخ التصرفا فتدركه لكونه بمجرور او عند ما يكون بمجرور على
 ما اشار اليه بقوله لا يوجب الحجر اصله على حنيفة في سواء كان في تصرفه لا يبطله الهزل
 كالكناح والعتاق وفي تصرفه يبطله الهزل كالبيع والجاراة فان الحجر على الخ لا يوجب المنع غير
 مشرع عند ذلك عند ما في لا يبطله الهزل اما فيما يبطله الهزل بمجرور عليه فظلاله كالصبي و
 المجنون فلا يصح بيده اجارته وهنته وسافر تصرفاته لا يهيف ماله بهذا الطريق فيكون
 كذا على المسامحة ويحتاج لنفقة الى بيت المال السفر عطف على ما قبله هو المخرج المذكور
 عن موضع الا فاقه على تصد المسير وادناه ثلثة ايام وانه لا ينفى الا هلية اي هلية
 الخطاب لبقاء العقل القدر البديهة لكنه من استلحقه بنفسه مطلقا لكونه من
 اسباب المشقة فسواء وجد فيه المشقة او لم توجد جل نفس السفر قائما مقام المشقة في
 المرض فانه متنوع الى ما يضر به الصوم الى ما لا يضره وتعلق الخصية ليس تقبل المرض بل
 ما يضر به الصوم في السفر تصدوات الاربع في اخر وجوب الصوم الى عا من ايام الخ لا في
 اسقاطه لكنه لما كان من الامور المتفاوتة في اجاب عايتهم انه لما كان نفس السفر اقيم مقام المشقة
 فينبغي ان يحرم الا فطار في يوم سافر ايضا فاجاب بان السفر لما كان من الامور المتفاوتة
 لما صلت باختيار المله لم يكن موجبا ضرورة لازمة مستدعية الى الا فطار كما مضى قيل
 انه اذا اصبح صائما وهو سافر او مقيم فسا فر لا يباح له الفطر لانه تقدر الوجوب عليه بالشرع
 ولا ضرورة له تندي الى الا فطار بخلاف المرض اذا نوى الصوم وتحمل على نفسه مشقة المرض
 ثم اراد ان يفطر حل له ذلك اذا كان صحيحا من اول النهار تا وبالصوم ثم مرض حل له
 الفطر لانه ما روى لا اختيار للعبد فيم للخصر للفطر وجو فصاعدا يصح للفطر ولو افطر
 المسافر المقيم الذي لا يميز كان قيلم السفر البعيد شبهة فلا تجب الكفارة وان افطر المقيم

شبهة اي لا فطار فلا تجب الكفارة لسقوط كفارة الصوم بالشبهة ٥٢٥ قوله وان افطر التيم اى حال القيام

قمر الاقمار شرح نور الانوار

له قوله ثم سافر أي هـد الخطار لا تسقط منه الكفارة لزوم الكفارة بالافطار حال القيام لله قوله بالسنة المشهورة روى الشيخان عن أنس
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة لربعا وصلى العصر بذي الحليفة ركعتين كذا في المشكوة وروى الحنفية ميثقات أهل المدينة
 والشام كذا في اللغات وهو موضح بينه وبين كذا عشر مراحل أو تسع وبينه وبين المدينة ستة أميال أو ثلث
 وهو الجمال الواقف من كذا كذا قال على التقاري في شرح التفتاية لله قوله فانه أي النبي صلى الله عليه وسلم والعمران بالضم آباداني
 وعمران جمع كذا في التهذيب

خود لا يوافق فيه خلافا جواب سؤال ٣١٢ مبحث الأهلية

الذي نوى المصروف بيته ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف ما إذا مهن لا زانطر
 في حال صحته تسقط به الكفارة لأن المرض أصح مساو الاختيار فيه للعبد فكانما نظر في
 حاله لم يوافق أحكام السفر أي الرخصة التي تتعلق بأحكام السفر ثبتت بنفسه خروج بالسنة
 المشهورة عن النبي فانه كان ينصر للسافر حين يخرج من عمره المصروف لم يتم السفر
 علة بطلان السفر ان يكون علة تأقداً أو مفسدة لثمة أيام بالمدينة فكان القياس قبل أن لا تثبت
 الرخصة بخبره ولكن تثبت تلك بالسنة تحقيقاً للرخصة في حق الجميع إذ لو توقف المترخص على
 تمام العلة لم تثبت الترفيه في حق الكل فيفوت الغرض المطلوب للخطاء عطف على ما قبله
 وهو في اللغة ضد المصواب في الاصطلاح وقوع الشيء على خلاف ما أريد هو عند صاحب السلم السقوط
 خزانة تعاد لاجل من اجتهاد فلا يخطأ الجهد في التقوى بعد استغفار الوسخ لا يكون أشأ
 بل يستحق اجرا واحداً يصير شبهة في دفع العقوبة حتى لا ياتم الخطأ ولا يؤخذ
 بجحد وقصا صرفان زفت اليه غير امرأته فظنها أنها امرأته فوطئها لا يحل لا يصير كأنهم
 الزنا وإن رأى شعباً من بعيد فظنه صبيداً فرمى اليه قتله وكان انساناً لا يكون
 أنما اثم العبد ولا يجب عليه القصاص ولم يجعله عن ربي حقوق العباد حتى وجب
 عليه ضمان العبدان إذا ألتف مال انسان خطأ ووجهت به الدية إذا قتل انساناً
 خطأ لأن كلاهما من حقوق العبد وبطل المحل لأجزاء الفعل صح طلاق أي طلاق الخاطي
 كما إذا اراد أن يقول لامرأته اتقدي بغيري على لسانه أنت طالق يقع به الطلاق عندنا
 وعند الشافعية لا يقع قياساً على النائم وكقوله رفع عن أمة الخطاء والنيان ونحن
 نقول ان النائم عديم الاختيار والخاطي محتل مقصود والمراد بالتحديث رفع حكم الآخرة
 لأحكام الدنيا بدليل وجوب الدية والكفارة ويجب أن يعتقد ببيع الخاطي إذا اراد
 المحل أن يقول لله فري على لسانه بعت منك إن أقال الخاطي قبل هذا من قوله إذا
 صدق خصمه وقيل معناه أن يصدق الخصم بأن حبه واليها من كذا خطأ أو لم يصح

فعله في المنتخب لله قوله
 فله أي قبل مضي ثلثة أيام لله
 قوله بخره أي بخر السفر لله
 قوله تلك أي الرخصة لله
 قوله الجميع أي جميع مدة السفر
 لله قوله الترفيه في سبتي الأرب
 حرفيه رباحش وادن از غم وان
 وادن اش وادن لله قوله
 في حق الكل أي كل مدة السفر
 لله قوله على ما قبله أي قوله
 البطل لله قوله وقوع الشيء
 الخ يترك التثبت عند مباشرة
 المقصود لله قوله بعد استغفار
 في المنتخب استغفار تمام
 توأني خور را بكارى صرف دون
 لله قوله لا يكون أشأ كيب
 العمل للمقلد لله قوله حتى
 لا ياتم الخطأ لان السبنة
 وادنية للمدله لله قوله لان زفت
 اليه اتفق بقع الاول وتشد يد
 الفار والزنان بالسر عروس
 را بجانته شوى فرستادون كذا
 في المنتخب لله قوله لا يكون
 آثما الخ العود لنا قيد به لانه لا يكون
 آثما يترك التثبت والاحتياط
 لله قوله حتى وجب عليه الخ
 لان ضمان المال عوض المال
 وهو حتى العهد وكونه خطأ لا ينافي
 عصمة المحل لان عصمة الحق
 الغير لله قوله ووجهت به أي
 بالخطأ والدية ولما كان معذوراً
 بالخطأ كان الدية عليه عاقلة
 القاتل تحقيقاً وانما وجبته
 الكفارة عليه مع كونه معذوراً بالتقصير
 وهو ترك التثبت والاحتياط للصالح
 سبباً لما يشبهه للعبادة والقنوة
 وهو الكفارة كذا قبل لله قوله
 وبطل المحل لا يرى انه لو ألتف جماعة
 إلى انسان يجب على الكل ضمان
 واحد ولو كان جزءاً بالفعل لوجب
 على كل واحد جزءاً كاملاً كما ان القصاص لله قوله حتى به الخ وقيل انه يقع قضاء لا ديانة لله قوله قياساً الخ بما مع عدم الاختيار لعدم القصد
 لله قوله ونقول عليه السلام رفع اليه أنه قد أورد به ابن الملك في شرحه للمناو في رواية أن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنيان وقد مر به
 الحديث فتذكر لله قوله عدم الاختيار أي قطعاً ولا دليل على الاختيار لله قوله من تبارك لوجود دليل الاختيار وهو العقل السليم مع
 التيقظ وعدم الإكراه لله قوله وجوب الدية الخ أي في القتل خطأ لله قوله ويجب الوجود لله قوله خيار لله قوله معناه أي متى قوله إذا
 صدق خصمه لله قوله أو لم يصح قد أي لو لم يصدق الخصم الخاطي في ذلك أي في الخطأ ٣١٢ مبحث الأهلية

على كل واحد جزءاً كاملاً كما ان القصاص لله قوله حتى به الخ وقيل انه يقع قضاء لا ديانة لله قوله قياساً الخ بما مع عدم الاختيار لعدم القصد
 لله قوله ونقول عليه السلام رفع اليه أنه قد أورد به ابن الملك في شرحه للمناو في رواية أن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنيان وقد مر به
 الحديث فتذكر لله قوله عدم الاختيار أي قطعاً ولا دليل على الاختيار لله قوله من تبارك لوجود دليل الاختيار وهو العقل السليم مع
 التيقظ وعدم الإكراه لله قوله وجوب الدية الخ أي في القتل خطأ لله قوله ويجب الوجود لله قوله خيار لله قوله معناه أي متى قوله إذا
 صدق خصمه لله قوله أو لم يصح قد أي لو لم يصدق الخصم الخاطي في ذلك أي في الخطأ ٣١٢ مبحث الأهلية

في ذلك يكون حكمه حكم العاقل يكون بيعه كبيع المكرة يعني يعقد فاسد لا يحل
الكلام على لسانه اختيار في انعقد ولكن يفسد لعدم وجود الرضا فيه الاكراه وهو
عطف على ما قبله فيه تمام الامور المعترضة للمكتسبة هو عمل الانسان لا يكون له الرضا
الانسان ما شرط له لولا اكرهه هو اى الاكراه على ثلثة اقسام به اعلان يعدم الرضا ونفس
الاختيار هو المصلحة اى الاكراه المصلحة يلحق على نفس المصالح لعضو الرضا بان يقول ان
تفعل كذا لا تقتلنك او لا تقطعين كذا في يعدم الرضا ولا يفسد اختياره البتة او بعد الرضا
ولا يفسد الاختيار هو الاكراه بالقيود والجسور مديدة او بالضرر بالمدى يلحق على نفسه
التلف فانه يبق اختياره ولكن لا يرضى به ولا يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو ان يحمس
ابيه وابنه او زوجته او محب فان الرضا ولا اختيارا ولا ابايا ولا اكرهه بحالته اى جميع هذه
الاقسام لا ينافى الخطاب والاهلية لقراء العقل والبلوغ الذي عليه مدار الخطاب والاهلية
وانه مفرد جبر فرض في حظر اباحة وخصته يعني ان الاكراه اى العمل به منقصة هذه الاقسام
الاربعة ففي بعض المقام العمل به فرض كالحل لمصلحة اذا اكرهه عليه بما يوجب الجاء فانه يفترض
عليه ذلك لو صبر حتى يموت عتب عليه نه التي نفسه التهلكة وفي بعض العمل به حرم كالزنا
وقتل النفس المعتبرة وقائه محرم فعندها عند الاكراه المصلحة وفي بعض العمل به مباح كالانظار في
الصوم فانه اذا اكرهه عليه يباح له القطر وفي بعض العمل به رخصة كاجراء كلمة الله على لسان
اذا اكرهه عليه يرخصه في ذلك بشرط ان يكون القلب مطمئنا بالتقيد والاكراه مجبأ والفرق بين
الاباحة والخصته في الرخصة لا يوجب ذلك القدر بان ترتفع الحرمة بل يعامل معاملة للمباح في
رفع الثم في الاباحة ترتفع الحرمة وقيل لا حاجة الى ذكر الاباحة لانه في الفرض او الرخصة اذا لو كان
المخرج بما اباحه الفعل مع الالتم في الصبر الفرض ان كان الالتم في الصبر الرخصة فانظار الصائم
المكواه ان كان مسافرا فرض ان كان مقيما فخصه ولم يوجب مسافر الاقدام والامتناع فيه الالتم والثواب
يكن محال ولا رخصة اى انما في الاكراه اختيارا للمكروه بالفتح لكن الاختيار فاسد اذا عارضه اختيار صحيح

الحق المكرة بفتح الراء قوله على ما قبله اى قوله الجبريل **ع** قوله وهو اى الاكراه على الانسان على شئ كرهه ذلك الانسان
ذلك الشئ ولا يرضى بذلك الانسان مباشرة ذلك الشئ لولا اكرهه ذلك الانسان المكرة **ع** قوله وهو المصلحة في المنتخب الجبريل كرهه

ع قوله بالقيود
المصلحة اى المنتخب
بالفتح بندو المصلحة
بالفتح بازداشتن
وتعني رد المصالح اما
القيود فمابضع في
الرجل **ع** قوله
التلف اى تلف النفس
او تلف العضو **ع**
قوله فانه يبقى الالتم
الا ضرر اى الالتم
مباشرة ما كرهه
عليه فانه يمكن ان
يصبر على التحريم
ع قوله وهو ان
يحمس في التمسك به
غمس كرهه وبه
آرام كرهه كرهه
قال بجملة ان
كون به الاكراه مالا
يعدم الرضا لا يظهر
وجبه **ع** قوله
او نحوه كالاخ **ع**
قوله العمل به اى بالفعل
المكروه عليه **ع**
قوله عليه اى على كل
الهيئة **ع** قوله
بما يوجب الالتم وهو
القتل او قطع العضو
ع قوله ذلك
اى الاقدام على المكروه
عليه **ع** قوله وفي
بعضه اى في بعض
المقام العمل به اى
بالفعل المكروه عليه
ع قوله ذلك اى
اجراء كل المكروه **ع**
قوله والاكره معطوف
على قوله القلب
ع قوله الحرمة
اى حرمة ذلك الفعل
ع قوله بما اى

عنه اى برؤية السجل الشكرى ١٢٢٢

بالاباحة **ع** قوله في الالتم الخ متعلق بقوله ما يصادى **ع** قوله لكن الاختيار اى اختيار المكروه بالفتح ١٢
تم الاقسام شرح نور الانوار

محکم دہائی مولانا عبد العلی تہ ۱۲ منہ

له قوله وجب ترجيح الصحيح على الفاسد الاختيار الصحيح الاستبعاد فاعلم بالقصد والاختيار واستقل فيه والاختيار الفاسد الذي يباطله
 للتفريق أن آمن أي سببه الفعل أي المكروه بالمرء **له** قوله الفعل أي القتل وأما في المثال **له** قوله دل بعض الأفعال كالأكل والشرب
له قوله فجعل المكروه أي بالفتح **له** قوله للمكروه أي بالفتح **له** قوله فاقصر عليه وقال بحر العلم من الحكم لسان الغير مال فله لا يلزم
 من ذلك أن يقتصر على ما لا يشك

متمان يقتصر على المباشرة ولو
 بالفتح بل الاقرب عند المعتدل
 ان يبطل ذلك القول ولا
 لمحت ممكنه لانه صدر
 بالاكرامه وقيا سئل المنزل
 لا يصح فان المانزل باطن
 ايقاع السبب وان كان
 لا يرضى بالحكم والافيا عن
 فيه فالمكدر لا يرضى السبب
 بل يوقعه بالاكرامه فيبطل
 فتأمل في قوله ولا
 يتوقف التبعي كيث يقع
 المنزل ايضا في قوله
 والله بهر جوان يقول العبد
 مثلا ان سمعت فانت خرد
 النظار تشبيه زوجته
 او كاعمر به عنها الجبر وخالع
 منها بعضو يحرم نظره اليه
 من اعضاء محارمه نسبا
 اورضا عا والايلا حلف
 يمنع وطى الزوجه مدة الايلا

..... وری للحرق لرمیة
اخره ولأتمه شهر ان والقی
هو المروع عن الی الی
هو البین والقی القولی هو
ان یقول مثلاً أنت لیها
کذا فی الوقایة وغیرها -
قوله یسمه ای یحکل
النفخ قوله ونحوه
کالا جارة الله قوله
یطها ای سوار کانت یا یحکل
النفخ او بما لا یحکل وسوار
کانت بالاکراه المبیی او
بغیره الله قول ان یحکل
ای الاقرار الله قوله
المکره بالنفخ الله قوله
لی المکره بالنفخ الله قوله
ن کان ای الأمر الله
قوله علی المکره بنفخ اکراه -
الله قوله وان کان المکره
بنفخ اکراه وکذا ان وصلیه

حکمه قوله لان منقذ الخ
دوع بالضم مركبى وكر
بكر الراوى

نور الانوار مع قضاة القضاة جواب سوال ۳۱۶ مبحث الاحلیة

وهو اختيار المكروه بالكسر ^ج ترجيح الصيغ على الفاسدات أمكن كما في الإكراه على القتل أو اتلاف
الملك حيث يعلم المكروه بالفتح أن يكون آتية المكروه بالكسر أيضاً الفعل إلى المكروه بالكسر يلزمه
حكمه ولا إياي وإن لم يكن نسبة الفعل إلى المكروه بالكسر كما في الأقوال في بعض الافعال بقوله
إلى الاختيار والفاسد هو اختيار المكروه بالفتح فحمل المكروه مواخذاً بفعله ثم فرع عنه هذا بقوله
ففي الأقوال بصلح المكروه أن يكون آتية لغيره لأن التكلم بلسان الغير لا يتصور فتصريحه على حكم
القول على المكروه بالفتح فإن كان القول مألفاً لنفسه وأثبت على الرضاء لم يبطل بالكسر والاطلاق
ونحوه من العتاق والنكاح والرجعة والتدبير والعفو عن مدعي العيب والنذر والظهار
والإلزام والقبول فيه والإسلام فإن هذه التصرفات كلها لا تحتل لنفسه ولا تتوقف على
الرضا فلا وكرهها أحد تكلم بها لم يبطل بالكسر وتنفذ على المكروه بالفتح فقط وإن كان يحتمل و
يتوقف على الرضاء كالبيع ونحوه يقتصر على المباشر هنا أيضاً وهو المكروه بالفتح لا أنه يفسد لعدم
الرضا فينقض البيع فاسداً ولو أجاز به بعد ذلك الإكراه يصح ولا يفسد ذلك بالإجازة ولا يتم تأخير
كلها لأن صحتهما تعتمد على قيام الخبر بها وقد قلعت إلا أنها على عدم ثبوت الخبر بها
لأنه تكلم بما ليس في نفسه لا بوجود الخبر بها ولا يجوز أن يجعل مجازاً عن شيء لا يملك بقصد المجاز
قيام دليل الكراهي هو الإكراه والافعال قسماً أحدها كالأكل فلا يصح أن يكون المكروه فيه آتية لغيره
كالأكل الوطئ الزنا فيقتصر على المكروه لأن الأكل يتم الغيرة يتصور وكذا الوطئ بآتية لغيره
لا يتصور فإذا أكره الإنسان أن يأكل في الصوم يفسد صومه الأكل لا يفسد صومه الأمر أن كان
صائماً وكان الواكوه أن يأكل مال غيره يأثم الأكل دون الأمر لكنهم اختلفوا في حق الصائم
فقليل يجب الضمان على المكروه دون الأمر أن كان المكروه يصلح آتية لغيره من حيث
الانزاع لأن منفعة الأكل حصلت له قبل الواكوه على الأكل مال نفسه فإن كان جائلاً يجب
على الأمر شيء لأن منفعته رجعت إلى الأكل وإن كان شبعان تجب عليه قيمته
لأن منفعة لم ترجع إلى الأكل ولو أكره على أكل مال لغيره بضمان على المكروه

[illegible]

له قوله سواء كان له القتل عليه اي على الواطى له قوله وان كان له الركن عليه قوله الماى في مال
 الواطى له قوله به له ايضا له قوله وليتية اي الاخر له قوله او نفس معطوف على المجرور له قوله على مال :-

له قوله
 دارته لى وافته
 لى اي متعاس
 عنها اي عن امر
 والماسور
 له قوله
 المكره كبره
 له قوله
 عليه اي
 على المكره بالكره
 له قوله
 الاكره اى
 العمل بالاكراه
 له قوله
 وان كان المجرم
 ان وصلته
 له قوله
 وضياع التبع
 فكاذقتل
 الولد لان الم
 له قوله
 لى الاكره انكر
 اى لى العمل
 بالاكراه الذى
 كان حظرا
 له قوله
 نه اى بقاء
 الحرمة له
 قوله لى احسين
 القمين الماى
 اى اى
 قوله الذى الم
 صفة القتل
 له قوله
 فى جانب الخ
 متعلق بالمابع
 له قوله
 عنها اي من الام
 له قوله
 فان مرده اي
 حرمة قتل
 المسلم :-
 وقسم الاقسام

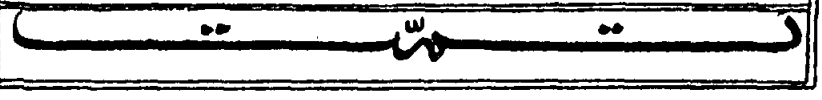
نحو الاقسام مع قتلا المتزوجين سوال ١٤٣ مبحث الاهلية

سواء كان جائعا او شعبا لانه من قبيل الاكرام على اختلافه في ضمان وكذا اذا
 اكره انسان ان يطأ فان كان مع غير امرأته فيجب عليه ان يكون نكاحا ولا ينقل هذا
 الفضل الى الاكرام على ما سياتى وان كان مع امرأته فالنكاح والاعتكاف والاحرام والحجر فانه
 ان يكون هذا ايضا مقصور على الفاعل ياتم هو يوجب ما يجب من القضاء والكفارة والضمان فملكه
 ما اكرهت رواية على انه يرجع به على المكره الا ما هو لا والثاني اى القسم الثاني من الاقسام
 ما يصلح المكره فيه ان يكون الله لغيره كاتلاف النفس والمال فانه يمكن لانسان ان يخن
 الآخر وليتية على كل احد ليتفه او نفس احد ليتقتله فيجب القضاء على المكره بالكره كان القتل
 عمدا بالسيف لانه هو القاتل والمكره الله له كالمسكين وهذا عند ابي حنيفة وقال محمد بن
 يعقوب المكره لانه هو الفاعل الحقيقي وان كان الاكره امرأته الشافعي يوجب عليها المكره
 فلكونه امرأته المكره فلكونه فاعلا وقال ابو يوسف لا يجب عليها كون الشبهة دائمة
 له عنها وكذا الدية على عاقلة المكره ان كان القتل خطا وكذا الكفارة اي تحريمه
 لما قسم للمكره الاكره اولا الى فرض وحظر وباحة وخصه فالان قسم حرمة المكره الى
 الاقسام الاربعة بنوعان آخر وان كان مال التفسير واحد فقال الحرمان انواع حرمة لا تكشف
 والتميزها وخصه كالزنا بالمكره فانه لا يعمل بعدد الاكره قط اذ فيه فسادا للامراض
 النسب وان ولد الزنا هالك حكما اذ لا يجب عليه الا نفقة ولا يجب عليه الزانى تاديبا فانفا
 فهو داخل في الاكره المحظور قيل هذا في الزنا بالكره واما اذا كانت المرأة مكرهه
 بالزنا برخص في ذلك اذ ليس في التحريم معنى قتل الولد الذي هو المانع من التخص في
 جانب الرجل لان زنا الرجل عنها لا ينقطع ولهذا اسقط الامم عنها قتل المسلم فان حرمت
 لا تكشف لان دليل الرخصة هو تلف النفس العضو للمكره والمكره عليه ذلك سواء فلا ينفذ
 المكره ان يتلف نفس احد وعضو الرجل سلامة نفسه عضوها الاكره في حكم القتل فكانت
 قتله بالاكراه فيهم وحرمة محتل السقوط ايضا بعدد الاكره وغيره وتصحيح الاستعاضة

له قوله فكانت اى فكان المكره بفتح الراء :- له قوله فيم اى قتل المسلم له قوله وغيره كالخمسنة ١٢

قوله في الاكراه الفرض اي في عمل بالاكراه الذي كان فرضا **قوله** قل الله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم في قوله حرم عليكم المية
 والام الاية الا ما اضطررتم اليه **قوله** فانه الرخصة هو فعلوا البطن من الفداء يقال رجل غيصة البطن اذا كان طاردا غاليا كذا في حاله
 التزويل **قوله** عن ذلك اي الحرمة **قوله** فانه اذا اوجرت كذا الكفر **قوله** في قسم الرخصة اي العمل بالاكراه صار رخصة
 كذا **قوله** فانه اي فلان تناول مال الغير **قوله** في اي تناول مال الغير **قوله** فانه اي تناول مال الغير **قوله** فانه اي تناول مال الغير
 الفاعل المكون في اي فاعل مال الغير **قوله** فانه اي فاعل مال الغير **قوله** فانه اي فاعل مال الغير **قوله** فانه اي فاعل مال الغير
قوله فانه اي فاعل مال الغير **قوله** فانه اي فاعل مال الغير **قوله** فانه اي فاعل مال الغير **قوله** فانه اي فاعل مال الغير
 اسلاك در آوردن جزئي بجزئي
 وانباس سخت شدن در جنگ
 و المحسن بالسر حای پناه و هر
 موضع استوار که باندرون
 آن نتران رسیده **قوله**
 شیخ جیون کسر الجیم و سکون
 التختا تبة و فتح الواو و سکون
 النون بالهندیة الحميدة هو مدنی
 بدیع نسب الی الخلیفة الاول
 المصدیق الاکبر رضوان الله علیه
 ولد فی امیهی دبی قرية من
 معنات الملک و نشأ فیها حفظ
 القرآن و کان زاهدا فطنة قوية
 یحفظ عبادات الکتاب و رثا
 ورثا و تغفل تحصیل الفنون الذریعة
 الی الاطراف و ذکا فأتته الفراغ
 من التخصیل عند الملک لطف
 الله الکوروی نسبة الی الکره
 من نواحی الفتحور من بلاد الهند
 خرج فی طلب الی السلطان المکی
 فظلمه و درقه و تمیز السلطان
 علیه و کان یراعی ادهی فی الغایة
 و یتحرر منه بنوه الشاه عالم و غیره
 و تشرف بزیارة الحرمین الشریفین
 زادها الله شرفا و مرت عمره
 العزیز فی شغل التدریس و
 التصنيف کذا قال سبحان الهیة
 السید غلام علی آزاد البجری
قوله فانه مة کان عمره
 اربع و عاشر الشارح ر ۲ بصد
 ثالث فی الشرح خمسة و عشرين
 سنة ثم توفی بدار الخلافه دبی
 سنة ثلثین و اثنه و الف من
 البحرة القویة و نقل جده الی
 مولده امیهی و دفن فیها و اراه
 الشیخ الجزار عنی و عن جمیع المتبحرین
 من ذی الشرح ذوا و کان اختتام
 هذه الماشیئة فی الشهر المبارک
 والرابع الاول السنة السادسة
 و الثمانین بعد مضي الالف للثانیین
 من هجرة رسول التقلین علیه صلوة رب المشرقین فی دار السر و در لذة تدعی بحرفور من اقامتی فیها انظم درسته معین الجود و العطا
 بحر الکرم و السخاوی المقارب السنة و الفضايل البهتة الشیخ الحاج محمد الجیش حفظه الله تعالى عن البیاض الکرم اجعلها مقبولة
 لغایت تو جک المکریم امک ذوالفضل نعیم و انفع بها الولد الاعز حرة العینین المولود الحافظ محمد عبد الحی حماد الله عن شرور الحی آمین
 آمین آمین ۱۲

ولعل في الاكراه الفرض كرامة الخمر الميتة ولحم الخنزير فان حرمة هذه الاشياء انما
 تثبت بالنص حالة الاختيار لا حالة الاضطرار قال الله تعالى وقد فصل لكم ما حرم
 عليكم الا ما اضطررتم اليه فالحالة المشبهة بالاكراه مستثناة عن ذلك حرمة لا تحتل
 السقوط لكنها تحتل الرخصة كما جاز كلمة الكفر فانه يبيح له اذ حرمة غير ساقطة بلكنه
 ينزخص في حالة الاكراه باجرائها فهو اخل في قسم الرخصة وحرمة تحتل السقوط لكنهم لم
 تسقط بغير الاكراه وان احتلت الرخصة ايف كذا قال مال الغير فانه حرم بالفسخ تحتل
 سقوط حرمتها في الاذن ولكنها لم تسقط بغير الاكراه و يتنصر فيه لدفع الشرع امل
 معاملة المبيع فاذا اكره بالاكراه المبيح جاز له ان يفعل له ثم يضع قيمته بغيره في الاكراه
 لبقاء عهده فهو ليس بها اخل في قسم الرخصة وكم يتعرض لفسخ الا باحتلاما قد مناهما اهل لغة الكفر
 او في الرخصة ولهذا اى الجلال ان حرمة تسقط في المقام الثالث الرابع الخامس من هذه القوم تحتل
 صائمه لا يملكون باذن الله عز وجل الله تعالى فانه الشرع الله دخله في زمانه الشهادة و اسكنه
 في حدة السعد اء يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتي بالحق باس و لا يوصو بحجة نبينا و شفيقنا عليهم صلى الله
 عليه و آله و اوصاه اهل بيته و اولاده و ذرية و سلم يقول العبد الفقير الى الله الحق النبي محمد
 المدعو بشيخ جيون بن ابي سعيد محمد بن عبد الرزاق بن خصاصه خا الخلف للكرام المحكي
 ثم الهتد للكنوى قد فرغت من تسويد نور الانوار في شرح المنار بسابع شهر ربيع الاول
 سنة الف و مائة و خمس من هجرة النبي صلى الله عليه و آله و سلم في الحرم الشريف للمدينة المنورة
 و البلدة المطهرة و كان ابتداءه في غرة شهر المولود من ربيع الاول من السنة المذكورة في
 مائة كان عمره ثمانية و خمسين سنة و المرحوم زين العابدين بن علي بن ابي طالب عليه السلام
 و سلم ان يحمله خالصا لوجه الكريم و ينفع به المبتدئين و سائر المسلمين الطالبيين ذوى الحلق
 العظيم و الشفاق العيود ربنا افتح بيننا و بين قومنا بالحق و انت خير الفاتحين



قسم الاقمار شرح نور الانوار

بان لا يطلع احد عليه فلما طلع الشمس من الزنبرك التاسع والعشرين من شعبان راح روحه الى روضة الرضوان فصلى عليه صلوة الجنازة بعد صلوة الظهر ودفن على حسب الوصية عند رجلي صاحب المكرامات شاه يوسف القادر من اولياء الدكن وقد رآه ولد في المنام مرارا كثيرة كما تميد من يجمع ويقول بانما جعل الله وجد الخط الوافر كما لمطر المثل وراى يوسف في المنام مر كاته مضطجعا في المكان الواسع فسأله والدته عن وضع عليه من سكرات الموت فابعد فقال له لم بعد بعد سكرات الموت شيئا من الشدايد بل لما كنت في الملائكة الكرام بالنعيم الدائم في دار السلام وانما جعل الله في كانه واسع وفوقه لا تحرق انتهى ومن اعظم كراماته وقعة موته يوم الاثنين وهو يوم وفاة سيدي ولد آدم صلى الله عليه وسلم وانه رحمه الله تعالى تصانيف كثيرة منها التحقيقات المرضية لحل حاشية السيد الزاهد الهروي على الرسالة القطبية والقول الاسلامي شرح السلم للاحسن الكزري وكشف المقوم في حاشية بحر العلوم المتعلقة بالحاشية الزاهدية المتعلقة بالرسالة القطبية والقول المحيط فيما يتعلق بالجمال المولف والبسيط وحل المعاد في شرح العقائد المضادة للجلاي و التعليل الفاضل في مسألة الطهر المختلف ومعتبر الناصبين في حاشية الطاهر والناصبة الجيت المتعلقات الواقعة في شرح التسمية العلامة قطب الدين الرازي وكشف الاشياء في شرح السلم لرحمة الله والبيان العجيب في شرح ضابط التهذيب وكشف الظلمة في بيان اقسام الحكمة والبرهان هورتن متين في المنطق وشرحه كثر من تلامذه ونظم الدرر في سلك شق القدم التحليلية شرح للتسوية هورسا التي تصروف لولا ناهب الله لا لبادي ونور الايمان في آثار جيب الرحمن وبركات الحرمين وبقوله السابح في صلوة التراويح والاملا في تحقيق الدعاء وغاية الكلام في بيان الحلال والحرام وغير الكلام في مسائل الصيام والقول الحسن فيما يتعلق بالنوافل السنن وعمل القهرير في مسائل اللون واللباس والحرير وهذه الحاشية قد اتمار لنور الوارد شرح الموجز للنبي في علم الطب لسماعة بن النسي في مدقغ من تكمله فكله ابته وهذه التصانيف كلها متداولة بين الانام ومقبولة في الخواص والعوام وله تصانيف اخرى فيها قبل من مرقته فلم يحمله الزمان لاتمامه له تعليقات اخرى على اكثر الكتب الدراسية وايضا تقريرات ومناظرات في العربية والفارسية وهذه كلها خلاصة ما في حشر العالم بوفاء مرجع العالم لابنه الامير الاكرم المتوفى سنة ١٢٢٠ وانا السيد الامير محمد عبد الله المدبر ابي اذنت تاريخ وفاته مد الله تعالى علينا ظل بركاته

الذي قد كان في الاعلام علام العلوم	فاظ في الشعبان لابل فاز بالفوز العظيم
كان في اهل النقي صدرا كبد بر في النجوم	فاض من تصنيفه بين الوري فيض عيم
كاشف الاستار من تسطير اسناد الحديث	واقف الاسرار في تفسير قرآن كريم
متن متين متين شرحه شرح ميين	نثر الاولي نظمة دُر نظم
فكرة دُر شمين ذكره دُر سمين	طبعه طبع فهم ذهنة ذهنة سليم
كان خيال الناس في الدنيا له في الآخرة	دُفوق رُوح وريجان وجنات النعيم
فوت من موته بل وصله في اصيله	قطرة في ماء جبر بل شميم في النسيم
ارخة مبنية ومعنى ازخ الآسي الآسي	راح في الشعبان رُوح المولوي عبد الحليم

صحة فاضل الحواضر والبوادي مولانا المولوي عبد الهادي